

تأليف

العلامة السيد مناظر أحسن الكيلاني

١٨٩٢ - ١٩٥٦م

ترجمه عن الأوردية

العلامة الدكتور عبد الرزاق اسكندر

رئيس جامعة العلوم الإسلامية في كراتشي

راجعه وخرج أحاديثه

الدكتور بشار عواد معروف



© دار الغرب الإسلامي

الطبعة الأولى : 2004

دار الغرب الإسلامي
ص. ب. 5787-113 بيروت
جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية ، أو أشرطة ممغنطة ، أو وسائل ميكانيكية ، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر .

تدوين الحديث



تقديم

الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد للّه وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتاب «تدوين الحديث» الذي كتبه العلامة مولانا السيِّد مُنَاظر أحسن الكَيْلاني «١٨٩٢ ـ ١٩٥٦م» باللغة الأُردية قبل أكثر من ستين عاماً حين استشعر خطر تفاقم المحاولات القديمة الجديدة لإقصاء السنة النبوية من حياة المسلمين بحجج واهية وأدلة باطلة، فوفقه اللّه تعالى لدحضها إيماناً منه بأن لا حياة للمسلمين من غير سنة رسول اللّه ﷺ إذ بمتابعتها يتحقق النجاح والفلاح في الدنيا والآخرة، وبمخالفتها أو تركها ـ أعاذنا اللّه ـ يكون الخذلان والخسران في الدنيا والآخرة.

ومع أن القرآن الكريم قد قرن طاعة اللّه بطاعة رسوله ﷺ في العديد من الآيات الكريمات، ودعا إلى طاعته في آيات كثيرة، ثم أكد في عدد آخر وجوب الأخذ بما جاء به ﷺ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، فقد وجد من يقول: لا نجد ذلك في كتاب اللّه، فنبه رسول اللّه ﷺ إلى هذا الأمر، فقد رَوَى المقدام بن معدي كرب، قال: حَرَّم رسول اللّه ﷺ يوم خيبر أشياء ثم قال: «يوشك أحدكم أن يكذبني، وهو متكىء على أريكته يحدث بحديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب اللّه فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حَرَّم رسول اللّه مثلُ ما حرم اللّه»[1]. ومن هنا قال الإمام الشافعي رحمه اللّه: «فكل من قبل عن اللّه فرائضه، قبل عن رسول اللّه ﷺ سنته، بفرض اللّه طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قَبِلَ عن رسول اللّه فمن اللّه قبل لما افترض

---

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٤ / ١٣١ و١٣٢ وابن أبي شيبة ٨ / ٢٦١ ـ ٢٦٢، وأبو داود (٤٦٠٤)، وابن ماجة (١٢) و(٣١٩٣)، وابن حبان (١٢) وغيرهم.

اللّه من طاعته»[1].

على أن إنكار قيمة السنة النبوية في العصور الأولى كان ضمن حالات فردية قليلة أو في فكر بعض الفرق الضالة التي سرعان ما تهاوت واندثرت.

وحين زالت دولة الإسلام في الأعصر الحديثة وضعفت شوكتهم وخضعت أكثر بلدانهم إلى المستعمرين، بدأ المستعمرون ينشرون أفكارهم الخبيثة الساعية إلى القضاء على الإسلام ومقوماته، ومنها السنة النبوية. وأول ما أثار حفيظتهم أحاديث الجهاد، لا سيما حينما سعى المسلمون إلى استخلاص بلدانهم من براثن الاستعمار البغيض، ولذلك دعم المستعمرون طبقة من رجال الدين أنكروا الجهاد بالسيف، فكان من دعاتهم في الهند جراغ علي وميرزا غلام أحمد القادياني، ونحوهما من العملاء.

وكانت هذه الفتنة قد نجمت في مطلع المئة الماضية في مصر، فقد ظهرت مقالتان في مجلة المنار كتبهما الدكتور توفيق صدقي بعنوان: «الإسلام هو القرآن وحده»[2]، وعَلَّق عليهما الشيخ رشيد رضا بما يفيد التأييد مع التخفيف من هذه الغلواء حيث قسّم الشيخ رشيد رضا الأحاديث النبوية إلى قسمين: متواتر، وغير متواتر، فالمتواتر يتعين قبوله ويسميه الدين العام، أما غير المتواتر فهو الدين الخاص الذي لا يلزم المسلم الأخذ به[3]. وجاء بعد ذلك أحمد أمين ليكتب في كتابه «فجر الإسلام» سنة ١٩٢٩ فصلاً عن السنة النبوية هو ترديد لما ذهب إليه المستشرقون ومن تبع أساليبهم في الدس والتمويه. وفي سنة ١٩٣٤ نشر إسماعيل أدهم رسالة عن تاريخ السنة هاجم فيها صحيحي البخاري ومسلم فذكر أن أحاديثهما غير ثابتة. ثم جاء الشيخ أبو رية وأصدر كتابه: «أضواء على السنة المحمدية» الذي يعد من أسوء ما كتب في هذا الموضوع.

على أن الوضع في القارة الهندية كان أخطر من ذلك، وآية ذلك أن هذه البلاد كانت ترى في تمسكها بدينها وتراثها ليس طاعة لربها حسب، ولكن من أجل الحفاظ على هويتها وخصوصيتها، وهي الشعلة المتقدة أبداً التي تنير طريق

---

(١) الرسالة: ٣٣.

(٢) المنار، السنة ٩، العددان ٧ و١٢.

(٣) تنظر المنار: ٩ ص ٩٢٩ ـ ٩٣٠، و١٠ ص ٥١١ وغيرها.

مكافحة المستعمرين والانعتاق منهم.

وقد خلق المستعمر اللئيم طبقة من العملاء عُرفت بروحها الانهزامية، مثل السيد أحمد خان وعبد اللّه الجكرالوي وأحمد الدين الآمرتسري وآخرين. ثم جاء غلام أحمد برويز فأسس جمعية باسم أهل القرآن، كما أصدر مجلة شهرية ونشر عدة كتب في هذا المجال، وكان ينكر المتواتر وغير المتواتر من الأحاديث، ومنها الصلوات الخمس وعدد ركعاتها وهيأتها، فيذهب إلى أن القرآن لم يأمرنا إلا بإقامة الصلاة، أما كيفية أداء الصلاة فأمر متروك لرئيس الدولة يعينه بمشورة مستشارية حسب الزمان والمكان[1].

إن هذه الحركة المشبوهة هي التي دعت العلامة السيد مُناظر أحسن الكيلاني إلى تأليف هذا الكتاب باللغة الأُردية في منتصف الأربعينيات من المئة الماضية، وأطال النفس فيه، وساقه بأسلوب أدبي رفيع سهل ميسر يفهمه كل أحد حصل على شيء من الثقافة العامة.

وقد ترك هذا الكتاب أثره الحميد في الساحة الثقافية الهندية وحُمد عمله لأنه أدى رسالة مهمة في الحفاظ على المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وكان هذا الكتاب مصدراً ملهماً لكثير من الدراسات التي جاءت بعده وتناولت موضوعه.

وقد تبين لي بما لا يقبل الشك أن فكرة كتاب «دراسات في الحديث النبوي الشريف وتاريخ تدوينه» وهي الرسالة التي نال بها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رتبة الدكتوراه من جامعة كيمبرج سنة ١٩٦٦، ثم نال من أجلها جائزة الملك فيصل العالمية سنة ١٩٨٠ مقتبسة بتمامها من كتاب «تدوين الحديث» هذا. ومما يؤسف عليه أن الدكتور الأعظمي لم يذكر شيئاً من ذلك، مع أن الكتاب المذكور كان من بين مصادره حيث أشار إليه هنا وهناك. والحق أن الفصل الذي كتبه الكيلاني في هذا الكتاب بعنوان «تدوين الحديث كتابة» (ص ٦٧ ـ ٨٤) كان أصل هذه الفكرة التي نظمها الدكتور الأعظمي وجمع النصوص على أساسها، وهي فكرة مهمة وأصيلة.

---

(١) الأعظمي: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ١ / ٢٩.

على أن السيد الكيلاني انفرد في هذا الكتاب بأفكار تحفَّظنا عليها، ومنها موقفه من الدولة الأموية، وتفسيره للتاريخ في بعض المواطن تفسيراً قومياً، وإيراد بعض النصوص غير الموثقة التي تشير إلى أن حملة العلم في الإسلام أكثرهم من الموالي. كما استعمل المؤلف اصطلاح «أخبار الآحاد» بمعنى السنة عند الفقهاء، وهي الأمور التي لا يأثم المسلم بتركها ولكن فيها مزيد أجر، وهو استعمال خطير يختلط بمفهوم أهل الحديث لهذا الاصطلاح الذي يريدون به عدم التواتر[1]؛ ومع كل ذلك فإن في الكتاب مباحث ممتازة في بيان أهمية السنة في الحياة الإسلامية، وهو في جملته دفاع مجيد عن الحديث والمحدثين.

وقد ظل هذا الكتاب حبيساً بلغته الأُردية فلم ينل حظه من الانتشار بين غالبية المسلمين الذين يتخذون العربية لغة لهم سواء أكانوا عرباً أم غيرهم، حتى قام صديقنا العلامة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق إسكندر بنقله إلى العربية منذ ما يزيد على عشر سنوات.

والعلامة الدكتور عبد الرزاق إسكندر خان بن خان زمان عربي المحتد ينتمي إلى أسرة عباسية جاءت مع الفاتحين إلى أفغانستان واستوطنوا محافظة أيبت آباد على الحدود الباكستانية الأفغانية، وفي قرية «كوكل» التابعة لهذه المحافظة ولد صديقنا العلامة في يوم الجمعة العاشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٥م من أسرة دينية معنية بطلب العلم، لذلك اعتنت به هذه العائلة على عادتها في العناية بأبنائها وتعليمهم العلوم الدينية ولا سيما القرآن الكريم. ثم التحق بالمدارس الحكومية حتى أنهى الدراسة الثانوية، ليتوجه بعدها إلى الدراسة الشرعية المنظمة، فالتحق بالمدرسة الدينية في محافظة أيبت آباد لينهل منها «المبادىء الدراسية الأولية التي تؤهله إلى إكمال الدراسات التخصصية في الجامعات الإسلامية التي تزخر بها بلاد باكستان، فالتحق بعد إنهاء دراسته في المحافظة بجامعة العلوم الإسلامية التي أسسها محدث العصر العلامة الشيخ محمد يوسف البنوري طيب اللّه ثراه، فنال رتبة الماجستير في العلوم الشرعية بدرجة الامتياز تحت إشراف العلامة محمد يوسف البنوري، واتصل به اتصالاً

(١) ينظر موضوع: «حكمة تحديد الروايات بأفراد معدودين في صدر الإسلام» ص ٢١١ فما بعد.

قوياً، وتشرف بخدمة هذا العالم الجليل حتى كان العلامة البنوري لا يحتمل فراقه ويصطحبه معه في حله وترحاله، وكان يحبه كولده، لما رأى من إخلاصه ونجابته، وعينه مدرساً بالجامعة. وقد تهيأت له الأسباب ليرحل في طلب العلم إلى بلاد الحرمين الشريفين فيلتحق بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فتخرج في كلية الشريعة منها، وعاد إلى جامعته في كراتشي ليشتغل بالتدريس. وفي أثناء ذلك التحق بجامعة كراتشي الحكومية طالباً في قسم اللغة العربية، فنال من هذه الجامعة درجة الماجستير في اللغة العربية.

ومن أجل إكمال دراسته الأكاديمية على أفضل وجه رحل إلى القاهرة فالتحق بكلية دار العلوم من جامعتها حيث نال رتبة الدكتوراه بمرتبة الشرف عن رسالته النفيسة الموسومة «عبد اللّه بن مسعود إمام الفقه العراقي». واتصل آنذاك بالعلامة الشيخ محمد أبي زهرة وتلمذ عليه.

وظل صديقنا العلامة الدكتور عبد الرزاق وفياً لجامعته البنورية ولشيخه العلامة محمد يوسف البنوري، فعاد ليواصل التدريس بهذه الجامعة قانعاً بما يسد رمقه من الراتب الزهيد والمسكن البسيط الذي لا يتعدى الحجرة من حجر هذه الجامعة مع أنه كان بإمكانه التعيين في الجامعات الرسمية لينعم بالمرتبات الضخمة والعيش الرغيد. ونتيجة لإخلاصه ومحبته لهذه البذرة التي بذرها شيخه العلامة البنوري وتفانيه في رعايتها أوقف حياته عليها، فترقى في مدارج هذه الجامعة، فعين مديراً للتعليم فيها، ثم أميناً عاماً لها، ثم رئيساً لها.

والعلامة الدكتور عبد الرزاق إسكندر يجيد أربع لغات إجادة تامة هي: العربية والأُردية والهندوكية والبنجابية، كما يعرف شيئاً من الإنجليزية والفارسية.

وعلى الرغم من انهماكه في خدمة جامعة العلوم الإسلامية مدرساً وأستاذاً ومديراً للتعليم وأميناً عاماً ورئيساً، فإنه لم يكن قليل التأليف، ومن أبرز مؤلفاته «عبد اللّه بن مسعود إمام الفقه العراقي»، وهي رسالته للدكتوراه، و«الطريقة العصرية في تعلم اللغة العربية» في جزئين، وهو كتاب عظيم الأهمية حيث تقرر تدريسه في وفاق المدارس العربية في باكستان، وهي آلاف المدارس، كما يدرس في المدارس الإسلامية في سريلنكا وجنوب إفريقيا وزامبيا والمملكة

المتحدة. وله كتاب: «تعلم اللغة الأُردية بالطريقة العصرية للطلاب العرب والدبلوماسيين»، وكتاب «تعلم اللغة العربية لغير الناطقين بها»، فضلاً عن وضعه «القاموس الصغير»، وهو عربي وأردو.

وقد أسهم العلامة الدكتور عبد الرزاق إسكندر في الترجمة من الأُردية إلى العربية ومن العربية إلى الأُردية، فنقل من الأُردية:

١ ـ تدوين الحديث، وهو هذا الكتاب.

٢ ـ موقف الأمة الإسلامية من القاديانية.

٣ ـ تولية المرأة في الإسلام.

٤ ـ دكتور عبد السلام القادياني وجائزة نوبل.

٥ ـ هل الذكرية مسلمون.

٦ ـ الأستاذ المودوي وشيء من حياته وأفكاره، للعلامة محمد يوسف البنوري.

٧ ـ اختلاف الأمة والصراط المستقيم.

كما نقل من العربية إلى الأُردية كتابي «علي والخلفاء» المطبوع ببغداد سنة ١٩٨٨م، وغيره من الكتب.

والعلامة الدكتور عبد الرزاق إسكندر من أنشط الدعاة الإسلاميين حضر عشرات المؤتمرات والندوات العلمية الإسلامية في البلاد العربية وغيرها، فحظي في كل البلاد بالتقدير والإعزاز، فإضافة إلى تحمله عبء إدارة جامعة العلوم الإسلامية التي تضم آلاف الطلبة، فهو المندوب عن وفاق المدارس العربية بباكستان في خارجها، وعضو المجلس العالمي للدعوة الإسلامية بطرابلس الغرب، وعضو المجلس التنفيذي لمنظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي ببغداد، وعضو مجلس الشورى لجامعة خير المدارس في ملتان، وعضو مجلس شورى الجامعة الإسلامية (فتية بنجلاديش)، وعضو لجنة الترشيح والمستشار في بعض الجامعات الحكومية.

وله العديد من الأبحاث باللغتين العربية والأُردية من أبرزها:

١ ـ الإسلام وإعداد الشباب.

٢ ـ الإسلام وإعداد القوة.

٣ ـ واجب العلماء نحو المسلمين في البلاد غير الإسلامية.
٤ ـ دور الأئمة والخطباء في إصلاح المجتمع.
٥ ـ جهود علماء الهند وباكستان في نشر اللغة العربية.
٦ ـ التبشير المسيحي وكيف نواجهه.
٧ ـ المُعلِّم الكامل ﷺ.
٨ ـ القاديانية وقضية الحرية.

وكان العلامة الدكتور عبد الرزاق إسكندر عند ترجمة الكتاب ينقل معاني النصوص كما ذكرها المؤلف من غير أن يرجع إلى المصادر العربية التي رجع إليها المؤلف، ولعله فعل ذلك لعدة أمور؛ الأول: المحافظة على الأسلوب الأدبي الذي عرض به المؤلف بعض النصوص التي ترجمها من العربية إلى الأُردية، والثاني: أنه غالباً ما كان يترجم النصوص وهو بعيد عن مكتبته[1]. وقد اضطررت إلى إعادة كثير من النصوص إلى أصولها عند مراجعة الترجمة، وتركت القليل مع مراعاة صحة الرواية وعدم خروجها عن المعنى العام.

وكان العلامة المترجم قد أنهى ترجمة الكتاب في أوائل سنة ١٤١٤هـ، وكان يقرأ هذه الترجمة على شيخه صديقنا وشيخنا العلامة «الشيخ عبد الفتاح أبو غدة» يرحمه اللّه كلما وجد إلى ذلك سبيلاً، وقد وجدت على ظهر الصفحة (٢٨٢) من ترجمته ما نصه: «بلغنا هنا مع سيدنا الشيخ حفظه اللّه تعالى ١٣ / ٥ / ١٤١٤». وحين انتقل شيخنا العلامة عبد الفتاح أبو غدة إلى جوار ربه أعطى الدكتور عبد الرزاق مسودة الترجمة إلى الشيخ العالم محمد عوَّامة ـ حفظه اللّه تعالى ـ فوجدت خطه بالقلم الرصاص عند الصفحة (٢٨٣) ونصه: «من هنا بدأ محمد عوامة بالقراءة ١٥ / ٤ / ١٤٢١ ومع ذلك فقد وَجَدَ بعض كتابات يسيرة بالقلم الرصاص فيما سيأتي». ثم كتب في الجانب الآخر من الصفحة نفسها: «وفرغت من قراءتها إلى الصفحة (٥١٠) عصر يوم السبت ٢٩ / ٤ / ١٤٢١ بمنزلي بالمدينة المنورة بساكنها عليه أفضل الصلاة والسلام. رحم اللّه مؤلفه، وحفظ بعنايته مترجمه، وغفر لمن نظر فيه واستفاد منه. وكتبه محمد عوامة ٢٩ / ٤ / ١٤٢١».

---

(١) يلاحظ أنه أنهى الترجمة في موسكو.

وقد وجدت تعليقات يسيرة للأخ الشيخ محمد عوامة أثبتها في الحاشية حفظاً لحقه. أما صديقنا وشيخنا العلامة عبد الفتاح فلم أجد له تعليقات على الترجمة أو النص.

عملي في الكتاب:

١ ـ كان صديقي العلامة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق إسكندر قد دعاني لزيارة جامعة العلوم الإسلامية في كراتشي وإلقاء بعض المحاضرات على طلبة الدراسات العليا في الحديث النبوي الشريف في غرةُ ذي القعدة من سنة ١٤٢٢هـ، فلبيت الدعوة، ونزلت بتلك الجامعة العامرة التي لا يسمع فيها إلا دوي القرآن وقراءة حديث رسول اللّه ﷺ وتذاكرت مع علمائها الأعلام، ومنهم العلامة الدكتور عبد الرزاق إسكندر رئيس الجامعة، وصديقنا العلامة الشيخ محمد عبد الحليم بن عبد الرحيم الحبشتي، وصديقنا العلامة الشيخ محمد أمين، وصديقنا العلامة الشيخ محمد أنور البدخشاني وغيرهم، وكان مما تذاكرنا فيه كتاب العلامة مُناظر أحسن الكيلاني، فعرض عليَّ أخي وصديقي العلامة الدكتور عبد الرزاق أن أقوم بقراءة الكتاب والتعليق عليه، فلبيت طلبه بالفرح والسرور، وعرضت عليه طباعته، فوافق مشكوراً.

٢ ـ وقد قرأت أكثر الكتاب معه، وكنت أستفسر منه عن بعض العبارات، فكنا نغيّر بعض العبارات بمعرفته لجهلي باللغة الأردية وتضلعه بها، فضلاً عن الرجوع إلى كثير من النصوص التي استدل بها المؤلف وإثباتها، كما أشرت إليه آنفاً.

٣ ـ ضبط النص بالحركات، كلما رأيت ذلك ضرورياً لإظهار المعاني ودفع اللبس عن النص.

٤ ـ التعليق على بعض الهنات أو الآراء الواردة في الكتاب، مما رأيت أن السكوت عنه فيه ضرر بيّن، ومما رأيته ضرورياً، مع الإشارة إلى أن ذلك مني بكتابة اسمي في آخر التعليق.

٥ ـ العودة إلى مصادر البحث الأصلية، وتغيير بعض الطبعات التي استخدمها المؤلف بطبعات أحدث أو أوثق. وقد لاحظت أن المؤلف رحمه اللّه ربما نقل عن بعض المصادر من غير أن يذكر موضع النقل، فيذكر المصدر من

غير ذكر الجزء والصفحة، أو يذكر بعض النصوص من غير عزوها إلى مصادرها، فاجتهدت في كل ذلك البحث عنها والإشارة إليها.

٦ - تخريج جميع الأحاديث التي استدل بها المؤلف وبيان درجتها من حيث الصحة والسقم، لا سيما تلك التي بنى عليها المؤلف آراءه ليكون القارىء على بيِّنة من قوة الدليل الذي استدل به المؤلف.

وبعد،

فأرى من الواجب عليَّ التنبيه على أهمية هذا الكتاب، وعلى القارىء الفطن أن يقدِّر الهدف الذي كُتب من أجله والقُرَّاء الذين خوطبوا به، وذلك لدفع غائلة إنكار السنة وحجيتها في المجتمعات الإسلامية الناهضة يومئذٍ، فضلاً عما كانت تلك المجتمعات تشهده من تنازع بسبب الاختلافات الفرعية، لا سيما في القارة الهندية. كما يتعين تقدير الحقبة الزمنية التي كُتب فيها هذا الكتاب قبل ستين عاماً، فهو يمثل مرحلة من مراحل تاريخ البحث في الحديث عند المسلمين، ومن الغبن له النظر إليه بمنظار ما وصلت إليه دراسات الحديث في السنيات الأخيرة حين توفر المزيد من المصادر، وتطورت وسائل البحث العلمي بشكل واسع جداً.

وكان من المفروض أن يخرج الكتاب مطبوعاً قبل هذا الوقت، إذ كنتُ بدأتُ بمراجعته وتخريج أحاديثه وطباعته منذ أواخر سنة ١٤٢٢هـ، ثم تركته مدة لانشغالي بإنهاء تحقيق «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي. ثم هجرتي بعائلتي إلى المملكة الأردنية الهاشمية - حماها اللّه تعالى ووفق ولاة الأمر فيها - بعد استيلاء الكفار على مدينة السلام بغداد، حررها اللّه تعالى.

نسأل اللّه سبحانه أن يتقبل منا عملنا في هذا الكتاب، وأن يتغمد مؤلفه بواسع رحمته، ويحفظ مترجمه، وكل من سعى إلى نشره، وأن يهب لنا من أمرنا رشدا، وأن يثبتنا بالقول الثابت في الدنيا والآخرة، وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين.

كتبه بمدينة عمان البلقاء المحروسة

في محرم سنة ١٤٢٥هـ

أفقر العباد

بشار بن عواد



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ترجمة المؤلف(١)

الاسم والمولد:

هو الشيخ العَلاَّمةُ مولانا السَّيِّد مُناظر أحسن الكَيْلانيُّ رحمه اللّه تعالى، من سادات أهل البيت، انتقلتْ أسرته إلى الهند ونزلت في إقليم «بِهار»، وبعضُ أفراد هذه الأسرة أنشأوا قريةً في محافظة «بَتْنَه»، وسَمَّوها «الكَيْلاني». هؤلاء كانوا أجدادَ الشيخ مُنَاظر أحسن الكَيْلاني.

وُلد الشيخ رحمه اللّه تعالى في هذه القرية سنة ١٨٩٢م، وكان والده السَّيِّد أبو الخَيْر يشتغلُ بالزِّراعة، ولكنَّ عَمَّه الشيخ أبا النصر كانت له مكانةٌ في العِلْم والشِّعْر والكلام، وكان جَدُّه الشيخ محمد أحسن عالماً مشهوراً في هذه المنطقة.

دَرَس الشيخُ رحمه اللّه تعالى دراستهُ الابتدائية تحت إشراف عمِّه، ثم أُرسل إلى ولاية «تَونك»، فدَرَسَ هناك العلومَ العربيةَ والإسلاميةَ تسعَ سنوات، ثم سافر إلى جامعة ديوبند الإسلامية، (أزهر الهند) للدِّراسات العُليا، وتتلمذ على كِبار علمائها، مثال شيخ الهند مَوْلانا محمود الحسن، والعلاَّمة محمد أنور شاه الكشْميري، وغيرِهما رحمهم اللّه تعالى.

وبعد تخرُّجه في الجامعة عُيِّن أُستاذاً فيها، وفُوِّضت إليه إدارةُ مجلَّةِ الجامعة «القاسم» الشهرية، فقام بهذين الواجبين خيرَ قيام، استحقَّ به الثَّنَاءَ والتقديرَ من أهل العِلْم والفَضْل.

وبعد اشتغاله في جامعة ديوبند الإسلامية سنتين طَلَبتْ منه الجامعةُ العثمانية في حيدرآباد الدكن أن يقوم بالتَّدْريس في قسم الشَّريعة، وبعد مُوافقة علماءِ جامعة ديوبند عُيِّن أُستاذاً في الجامعة العثمانية سنة ١٩٢٠م، ثم تدرَّجَ في المَنَاصب العِلْمية حتى صار رئيسَ قسم الشَّريعة في الجامعة، واستمرَّ على ذلك إلى أن تقاعد سنة ١٩٤٩م.

---

(١) لخَّصت هذه الترجمة من مقدمة كتاب «مقالات إحساني» التي كتبها تلميذُه الشيخ غلام محمد بالأردية. (المترجم).

وفي خلال هذه الفترة نال احتراماً وتعظيماً منقطع النظير، وحبّاً من الطَّلَبة والعلماء لم يحظ به أحدٌ قبله منهم؛ لدِقَّةِ فِكْره، وسعةِ نَظَره، وتبحُّره في العلوم الإسلامية، والأمانةِ العِلْمية، والإخلاصِ في العَمَل، والصِّلةِ القَلْبية بالجامعة، وتمكُّنه من حلِّ القضايا العَصْرية.

رجع الشيخ رحمه اللّه بعد تقاعده إلى قريته «الكَيْلاني» حزيناً على فراق حيدرآباد وجامعتها، وما شاهدَ فيها من تغييرات بعد سَيْطرة الهندوس المُتعصِّبين. وعاش بقَيَّةَ حياته في هذه القرية، التي امتلأت بالهندوس، وما بَقِيَ فيها غيرُ بضعة بيوت للمسلمين. وغلب عليه الضَّعْفُ والمَرَض، ولكنه بَقِيَ صابراً محتسباً، ومَنَعه الطَّبيبُ عن القراءة والكتابة، ولكنه مع ذلك ألَّفَ كتاباً مُطوَّلاً باسم «الترجمة القاسمية» لمولانا الشيخ محمد قاسم مؤسس دار العلوم ديوبند باللغة الأردية، إلى أن جاءه وَقْت الرَّحيل، فذهب إلى فراشه وهو في غاية السُّرور، ليلة ٥ يونيو ١٩٥٦م، وفارَقَته روحُهُ ولم يَشْعر به أحدٌ.

بعض مَنَاقبه:

للشيخ رحمه اللّه تعالى مَنَاقبُ كثيرةٌ، منها: أنه كان يردِّدُ هذا القول في مَرَض مَوْته: «لا يدخلِ الجَنَّةَ شيخٌ كبيرُ السِّنِّ. بل كل من يدخلها يدخلها وهو شابٌّ، فكلَّما قَرُبَ وَقْت رحيله زاد فَرَحاً وسُرُوراً، وفي هذه الحال ذَهبَ إلى فراشه ونام وفارقته روحُهُ. فلمَّا رآه أهلُهُ والناسُ صباحاً وجدوه قد امتلأ وجهه لَحْماً، تَعْلوه نَضارة الشَّباب، واسودَّت لِحْيتُه، وصار جِسْمُه كأنه جِسْمُ شابٍّ عُمُره ٢٥ سنة.

خلُقه:

كان الشيخ رحمه اللّه تعالى مع عظيم قَدْره ومكانته في العِلْم مُتواضعاً، إذا أخطأ فيه غيرُه اعتذر هو إليه تلطُّفاً منه، ولو أراد أحدٌ منه شيئاً اقترب هو منه، نَزَّه نفسه عن التعصُّب، وما كان يخاف في اللّه لَوْمةَ لائم.

إن الاعتراف بكمال المُعاصرين ومكانتهم صفةٌ في غاية النُّدْرة، ولكن هذه الصِّفة كانت كاملةً في الشيخ رحمه اللّه، فكان لا يعترف بكمال مُعاصريه من العلماء فحَسب، بل كان يعترف ويقدِّر كمالَ من هو أصغر منه، ويُفْصح به عَلَناً.

إن قَلْبه رحمه اللّه تعالى كان قد امتلأ بحُبِّ الأمة الإسلامية، والشَّفَقة

عليها، فكان يفرح بفَلَاحِ المسلمين كما يفرحُ الإنسان بفَلَاح نفسه، وكان دائماً يُؤَكِّدُ في كلامه وكتاباته على التَّسامُح في المسائل الفَرْعية الاجتهادية، رحمةً وشَفَقةً على الأمة، لأنَّ اجتهادات الفقهاء لَيْست في حُكْمِ المنصوصات، وتجد هذا المَوْضوع في هذا الكتاب أيضاً.

وكان لا يكتفي بالتَّدْريس والشَّفَقة على التلاميذ فحَسب، بل كان يحافظ على حقوقهم داخل الجامعة وخارجها بكل ما يَمْلك من قوَّة. وكان ينفق من مُرَتَّبه على أقاربه وفي أمور الخير، ويختارُ لنفسه البَساطة في العَيْش.

وكان رحمه اللّه تعالى يمتاز بين أقرانه من العلماء بالأمور التالية:

١ ـ كان ماهراً في تَدْريس العُلوم، وكان عالماً مُتمكِّناً منها وصاحبَ نَظرٍ فيها.

٢ ـ كان عالماً بالتاريخ والعلوم العَصْرية.

٣ ـ كان يجتهدُ في تحقيقاته غير متأثِّر بالمدارس الفِكْرية المُعاصرة.

٤ ـ إنه اختار الأساليبَ الجديدةَ لخِدْمة الدين ومَشَى عليها مَشْيَ الرَّجل البصير، وكان يستعينُ في ذلك بأقوال السَّلَف وأعمالهم، ثم لا يُبالي كثيراً باختلاف المتأخِّرين وشُبُهات المُعاصرين.

٥ ـ إنه قدَّم الثَّرْوة القديمة للضَّرورات الجديدة بأساليب جميلة، أفحمَ بها المُتجدِّدين، وأزال بها الرُّعْب العَقْلي عن العلماء.

٦ ـ إنه كان يَمْلك ذَوْقاً أدبياً رفيعاً باللغة الأردية، فكان أقدرَ على تَقْديم المواضيع العِلْمية باللغة العَصْرية وبالأسلوب الجديد، كما نجدُ في كتاباته عشرات الاصطلاحات الجديدة التي غَذَّى بها اللُّغة الأردية.

٧ ـ إنه حَفظَ ذَيْله دائماً عن أشواك السِّياسة، ولكنه لم يَغْفُل قطُّ عن حاجات الأمة العِلْمية والدِّينية، فدافعَ وحده عن الثُّغُور العِلْمية والدِّينية التي كانت تحتاجُ إلى الدِّفاع، في حين كان الناس عنها غافلين، فكتب الكُتُب، مثل: «تَدْوين الحديث»، و«تَدْوين القرآن»، و«تَدْوين الفقه».

مؤلَّفاته:

كان الشيخ رحمه اللّه تعالى يَمْلك ذاكرةً مثاليةً وذِهْناً أخَّاذاً، وفِكْراً بعيدَ الغَوْر، ونَظَراً اجتهادياً، ينتقلُ ذِهْنُه إلى النَّتائج في غاية الدِّقَّة. وإن أوَّل كتاب

أَلَّفه بعد التَّخرُّج هو كتاب «أبو ذَرٍّ الغِفاري رضي اللّه عنه»، وعندما قرأه العارف باللّه، حكيم الأمة الشيخ محمد أشرف علي التهانوي رحمه اللّه تعالى قال: إن صاحبَ هذا الكتاب سَوْف يكون مُحقِّقاً في المُستقبل.

غير أنه رحمه اللّه تعالى عندما كان يكتبُ لم يكن يَقْصد تَأْليف الكتاب حتى يراعيَ فيه التَّرْتيبَ وقواعدَ التَّأْليف، وإنما كان يقصدُ مَقَالةً على مَوْضوع طُلب منه أن يكتبَ فيه، فتَتَواردُ عليه العلوم والأفكار فيكتبُ ويكتبُ، فإذا هو كتابٌ بَدَلَ مَقَالة، وقد لا يجد فُرصةً لمُراجعة ما كَتَبَ، فيتولَّى ذلك تلاميذُهُ المُعْتمدون، فكانت نتيجة ذلك أنَّ مؤلَّفات الشيخ رحمه اللّه تعالى لم تبلغ مِعْيارَ جمال التَّأليف في هذا العَصْر، غير أنها جَمَعت الثَّروةَ القَيِّمةَ للعلوم والحقائق والاستنباطات. يقول العَلاَّمة الجليل الدكتور محمد حميد اللّه رحمه اللّه تعالى: «لا يُنظر إلى مؤلَّفات الشيخ من حيث أسلوب التَّأْليف والتَّرْتيب، بل يُنظر إليها من حيث إنها استوعبت الثَّرْوة الغاليةَ للعلوم والحقائق واستنباطات المسائل».

وتجد في مؤلَّفات الشيخ رحمه اللّه تعالى قوَّةَ الاستدلال، كما أنه كان شيخَ الإطناب في بعض مؤلَّفاته وصاحبَ الإيجاز في بعضها.

أما مَقَالاته العِلْمية التي لا تَقلُّ أهميةً وإفادةً عن مؤلَّفاته، وقد نُشرت العشرات منها في مجلَّة «الفُرْقان» بلكهنو الهند، وهي تَذْكار لذِهْنه الثاقب وعِلْمه الغزير، لَيْت أحداً من تلاميذه يقوم بجَمْع هذه الثَّرْوة العِلْمية ونَشْرها لأهل العِلْم، فيكونُ في ذلك نَفْعٌ كبيرٌ وعِلْمٌ عظيمٌ.

ومن مؤلَّفاته العِلْمية، وكلُّها بالأردية:

١ ـ أبو ذَرٍّ الغِفَاري رضي اللّه عنه.

٢ ـ النبي الخاتم ﷺ.

٣ ـ الدين القَيِّم.

٤ ـ تَدْوين القرآن.

٥ ـ تَدْوين السُّنَّة.

٦ ـ تَدْوين الفقه.

٧ ـ الاقتصاد الإسلامي.

٨ ـ حياة الإمام أبي حنيفة السِّياسية.

٩ ـ تفسير سورة الكَهْف.

١٠ ـ التَّرْجمة القاسمية.

وإنما كَتَبَ هذه المؤلَّفات باللُّغة الأردية، لأنها لغة العِلْم ولغة الشَّعْب المسلم في هذه البلاد.

وبعد هذا أذكر تقديم مَوْلانا العلامة الكبير الشيخ سُليمان النَّدوي حول كتاب الشيخ «تَدْوين الحديث».

* * *



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

العلاَّمة الكبير الشيخ السَّيِّد سُليمان النَّدوي رحمه اللّه تعالى

إذا كان عِلْم القرآن الكريم كالقَلْب بين العلوم الإسلامية، فعِلْم الحديث الشَّريف بينها كالشِّرْيان الذي يُوصلُ الدَّمَ إلى أعضاءِ هذه العلوم وجوارحها، فيُورثُها حياةً طَرِيَّةً في كل وَقْتٍ وحينٍ.

فشأن نزولِ الآيات وتَفْسيرها وشَرْح أحكام القرآن الكريم وتَفْصيل مُجْمله وتَعْيينِ مُبْهَمه، كلُّ ذلك يُعْرَف من عِلْم الحديث الشَّريف، وكذلك سيرة حامل هذا القرآن سَيِّدنا محمد ﷺ وحياتُهُ الطَّيِّبة وخُلُقه وعاداته المُباركة وأقواله وأفعاله وسُنَنه ومُسْتحبَّاته وأحكامه وإرشاداته، كلُّها وَصَلت إلينا من عِلْم الحديث الشَّريف، كما أن أحوال الصَّحابة رضي اللّه عنهم وأعمالهم وأقوالهم وثروةَ اجتهاداتهم واستنباطاتهم وصلت إلينا من عِلْم الحديث الشَّريف أيضاً.

وبناءً على ذلك لو قُلنا: إن الصُّورة العَمَلية الصَّحيحة للإسلام ما زالت ولا تزال محفوظةً ببرَكة هذا العِلْم الشَّريف، وتَظلُّ محفوظةً إلى يوم القيامة إن شاء اللّه لكان صحيحاً.

إن الأمة الإسلامية عُنيت بهذا العِلْم وخِدْمته بعد كتاب اللّه منذ فجر الإسلام بغاية الجهد والأهلية والإخلاص والإيمان، بحيث لا تضاهيها أمة في حِفْظ منقولاتها القديمة وأسانيدها، وكان هذا لا بُدَّ منه، لأن الإسلام جاء لهداية الناس إلى يوم القيامة.

وبناءً على هذا فإنَّ صِلَة القرآن الكريم والسِّيرة النَّبوية مُرْتبطة بيوم القيامة، وقد بَيَّنَ اللّه عز وجل هذه الحقيقة في قوله: ﴿وَكَيۡفَ تَكۡفُرُونَ وَأَنتُمۡ تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمۡ رَسُولُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٠١] فقد دلَّت هذه الآية على أن اللّه عز وجل أشعل مشْعَلَيْنِ لهداية المسلمين، لا ينطفئان إلى يوم القيامة، أما الأول فهو آيات اللّه عز وجل، وأما الثاني فهو وجود الرَّسول ﷺ أيام حياته وسُنَّته الشَّريفة بعد مَمَاته.

ومن الواضح أن الإنسان ما جاء في هذه الدنيا للخلود، ولا رسول اللّه

ﷺ، كما صرَّحَ بذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] ولكن بعد هذا المَوْت أيضاً فالحياة النبوية تَحْظى بالدَّوام والقيام بالسُّنَّة، لأن اللّه تعالى مَنَحَ لكل قَوْل وفِعْل من حياته ﷺ الدَّوامَ والبَقَاءَ، وأن أصحاب البصيرة يشاهدون رسولَ اللّه ﷺ في أوراق عِلْم الحديث وهو يمشي ويتكلَّمُ، ولذلك قال الإمام التِّرمذي في الكتاب الذي جَمَعه في الحديث: «من كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلَّمُ».

وقد بَيَّنَ ذلك رسول اللّه ﷺ في قوله: «إني تركتُ فيكم أمرين لن تَضلُّوا ما تَمَسَّكتم بهما: كتاب اللّه وسُنَّة رسوله»[1]. وقد دلَّ ذلك على أن القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية بعضهما مع بعض هما مَصْدرا الهداية دائماً إلى يوم القيامة.

والأمر الثاني الذي دلَّ عليه الحديث هو أن صورة الإسلام الصَّحيحة وتَعْليم الإسلام الصحيح لا يُعرف إلا بالتَّوْفيق بين الكتاب والسُّنَّة، ومن أراد أو يريد أن يفرِّق بينهما، أو أن يؤمنَ ببعض ويكفرَ ببعض، فقد بَعُدَ ويبعُدُ عن الصِّراط المستقيم.

إن الذين دَرَسوا المِلَلَ والنِّحَلَ وعِلْمَ الكلام والعقائد وتاريخَ الفِرَق يعلمون جَيِّداً أن جميع الفِرَق المُحْدَثة التي نشأت في الإسلام هي التي حاولت أن تُفرِّق الكتاب عن السُّنَّة، أو السُّنَّة عن الكتاب؛ فالخوارج آمنوا بالكتاب وانحرفوا عن السُّنَّة، وفي إزاء الخوارج وُجدت فِرْقة حَرَّفوا الكتابَ وادَّعوا اتِّباع سُنَّة أئمتهم فقط، وكذلك المعتزلة آمنوا بالقرآن وأوَّلوه، وأعرضوا عن الأحاديث، فبَعُدوا عن الصِّراط المستقيم.

والذي حَدَثَ أمس يَحْدُثُ اليوم، فمُنذ عَصْر «سَرْ سيِّد أحمد خان»[2] أصبح فَنُّ الحديث لُعْبةً في أيدي من لا يعرفون هذا الفَنَّ، فكل شيء لا يوافق المِعْيار العَقْلي المصطنع عندهم فإنْ كان آيةً من كتاب اللّه أوَّلوها تأويلاً بعيداً، وإن كان حديثاً أنكروه، ويزعمون أنهم بذلك يُزيلون وَصْمةَ غير المعقولية عن

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٦١٨ برواية يحيى الليثي بتحقيقنا) بلاغاً. (بشار).

(٢) مؤسس جامعة عليكرة الإسلامية بالهند وصاحب «تفسير القرآن» عن طريق العلم والعقل، تُوفي سنة ١٨٩٨م.

وَجْه الإسلام. وما ندري كم طَمَسوا من أجزاء صورة الإسلام الصَّحيحة نتيجة هذا الزَّعْم الخاطىء.

وقد نشأ في عَصْرنا هذا جماعةٌ أيضاً يَدَّعون فَهْمَ القرآن الكريم، ويزعُمُون أن القرآن الكريم يكفي لكل ضرورة، ولكل حُكم ومَسْألة، وأن عَقْلهم وفَهْمَهم يكفي لتفسيره وشَرْحه، ويريدون بذلك القضاءَ على ثَرْوة الأحاديث والفقه، وأن تَحُلَّ مَحَلَّها اجتهاداتُهم واستنباطاتُهم، فتصبح هذه الاجتهادات الصورةَ الصَّحيحة للقرآن الكريم، وثَرْوةً مَوْثوقةً لتعاليم الإسلام الصحيحة. هَيْهاتَ هَيْهاتَ لما يزعمون!

إن هؤلاء أهل البِدَع والضَّلال تَبَنَّوا شُبُهات المستشرقين الحَمْقاء، التي أثاروها حَوْلَ فَنِّ الحديث، وبدأوا بذلك القضاء عليه. إنهم سَمِعوا من المستشرقين أن الأحاديث دُوِّنَت بعد رسولِ اللّه ﷺ بمئتين وخمسين عاماً، فكيف يُعْتمد عليها؟!

وقد يوردون الشُّبُهات حَوْل ثقة فَنِّ الرِّجال، كما يوردون الاعتراضات العَقْلية حَوْلَ الأحاديث، وبناءً على ذلك يريد بعضهم أن يُغيِّر في أوقات الصَّلَوات، وبعضهم في أركان الحجِّ، وآخرون في الأُضْحية، وبعضهم في جهة القبلة. والبعض في هَيْئة الوضوء وضرورته، وبعضهم يريد أن يُغيِّر في أصول وراثة المسلمين، ويَدْعو هؤلاء إلى إسلام جديدٍ. كما أن بعضهم يتقدَّمُ خُطُوات، فيريد أن يُغيِّر في العقائد المُسلَّمة عند المسلمين؛ فينكر الحياةَ البَرْزخية، والشفاعةَ للمذنبين والعفو عنهم، كما ينكر بعضهم العقيدة المُسلَّمة بأن لا نجاة إلا بالإيمان بمحمد رسول اللّه ﷺ، ولإثبات هذه العقائد الباطلة الضالَّة ينكرون حجِّيَّة الأحاديث.

إن اللّه عز وجل وَعَدَ بحِفْظ هذا الدين، والدليل البَيِّن على ذلك أن مئات الفِرَق المبتدعة والضَّالَّة التي نشأت منذ آخر عَصْر الصَّحابة إلى يومنا هذا، وحاولوا أن يثيروا الغُبار على نور الإسلام، وأن يُكدِّروا مرآة الإسلام اللاَّمعة خابت آمالهم لأن اللّه عز وجل خَلَقَ في كل عَصْر رجالاً خَيَّبوا آمال هؤلاء المُشوِّشين بتأييد من اللّه عز وجل، وأزالوا عن مرآة الإسلام غُبار بدعاتهم وضَلالاتهم، وتركوها لامعةً مُنوَّرة.

وفي عَصْرنا هذا أيضاً وَهَبَ اللّه عز وجل خاصةً عباده الهِمَّة والجُرْأة والبصيرة والأهلية، الذين تحمَّلوا نِبَال هؤلاء الضالِّين على مَجَانِّهِم، وردُّوا هُجومهم بمثله سواءً بسواء، وأجابوا عن كل اعتراض وأزالوا كل شُبْهة.

والكتيبة التي تقدَّمت لأداء هذا الواجب في مُقدِّمتها اسم صديقنا، مُناظر الإسلام، مُتكلِّم الأمة، سُلطان العلم، مَوْلانا السَّيِّد مُناظر أحسن الكَيْلاني، مَتَّعَ اللّه المسلمين بطول بَقائه، الذي جعل اللّه قَلَمه السَّيَّال كالسيف البَتَّار، في الدِّفاع عن الإسلام. إنه يقدِّمُ كل سنة وفي أوقات السنة المختلفة نماذجَ ممتازة من تحقيقاته العِلْمية وخاصة كتاباته المُفصَّلة في صورة المَقَالات العِلْمية التي كتبها تلاميذه تحت إشرافه، يخدمُ بها العِلْم والدين خِدْمةً يستحقُّ بها شُكْر المسلمين وتقديرهم.

وإن هذا الكتاب أيضاً نتيجةٌ للمساعي الجميلة المشكورة للعلاَّمة المَوْصوف، الذي راعى فيه فِكْرَ العَصْر الحديث وذَوْقه، فكتب مَبَاحث عِلْميةً في تعريف عِلْم الحديث، وأهميته، وتاريخه، وبداية كتابته ونهايته وتدوينه في غاية التحقيق، فجزاه اللّه خير الجزاء، وجَعَلَ وجوده دائماً نافعاً وأنفع للأمة الإسلامية، ويرحم اللّه عبداً قال: «آمين».

السَّيِّد سُليمان النَّدوي

١٣ / ٤ / ١٣٦٥هـ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة المؤلِّف

الحَمْد للّه وكَفَى، والصَّلاة والسَّلام على عباده الذين اصطفى.

أيُّها القارىء الكريم!

أمامك قِصَّة تَدْوين الحديث في مئات الصَّفحات، وإن نجاح عَمَلي هذا وجهودي هو الأَثر الذي سوف يظهر على قلوب قُرَّائه، والمؤلِّف المسكين لا يُمكنه أن يَتنبَّأ قبل التَّجْربة.

والعَمَل الذي فَعَله المؤلِّف هو أنه جَمَعَ ما كان مُتفرِّقاً في الكُتُب العِلْمية حَوْل تَدْوين الحديث في العَهْد النَّبوي الشَّريف وفي عَصْر الصَّحابة رضي اللّه عنهم، ونَظَّمه بنظام خاصٍّ، وقَدَّمه إلى الأمة الإسلامية. فعلى المسلمين أن يُفكِّروا بأنفسهم، وفي ضَوْء هذه الرِّوايات كيف ينبغي أن تكون صلة حياتهم الدينية بالحديث الشريف!

إن الذين أثاروا قِصَّة إنكار الحديث وإقراره قد تأثَّروا بالشُّبُهات المنتشرة هنا وهناك، وإنني أرى أن كل من يقرأ هذا الكتاب سوف يعلمُ أن هؤلاء المتأثِّرين يتكلَّمون خارجَ حدود الإنكار والإقرار.

إن الحديث الشريف له مكانةٌ خاصةٌ في حياة المسلمين الدينية منذ فَجْر الإسلام، وهذا هو المقام الطَّبيعي للحديث، وخاصة الثَّرْوة الحديثية التي يُعبِّر عنها المحدِّثون بأخبار الآحاد.

وبالجُملة: إن الحديث الشريف يشاركُ في مظاهر حياة المسلمين الدينية إضافة إلى الصُّوَر والأشكال العَمَلية للمَعَاني القرآنية، وهذه حقيقةٌ ثابتةٌ لا يُمكن إنكارُها حتى عند غير المسلمين، وإن إنكارَ هذه الحقيقة إنكارٌ لأمرٍ وَصَلَ عِلْمه إلى الدنيا عن طريق التَّوَاتُر، والمنكرون للحديث إن أنكروا هذه الحقيقة فهم يعلمون أيضاً أنهم يَكْذبون، ويَدَّعون أمراً تُكَذِّبه قلوبُهم.

ولكن إذا كان غَرَضهم من الإنكار أن المكانة التي حَظِيَ بها القرآنُ الكريم والمَعَاني القرآنية في حياة المسلمين الدينية لم تَحْظَ بها أخبارُ الآحاد في وَقْت من الأوقات، والتي تَشْملُها ثَرْوةُ الأحاديث عامة، فإن كانت هذه خلاصة إنكارهم،

فهذا إنكارٌ أقرَّ به المسلمون في كل زمان، وهم قائلون به اليوم.

يا ليت قد انتهت قِصَّة إنكار الحديث وإقراره وانحصرت على نُقْطة المُصَالحة الاجتماعية هذه، فنَرَى أننا نجحنا فيما قصدنا من تأليف هذا الكتاب. والسَّلام على من اتَّبع الهُدَى، ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

الفقير الأمهن الجاني
مُنَاظر أحسن الكَيْلاني
خادم الحديث في الجامعة العثمانية
حيدرآباد الدكن

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شرْح مَوْضوع البحث

الحَمْد للّه وكَفَى، والصَّلاة والسَّلام على عباده الذين اصطفى.

عندما نريد أن نبحث عن عِلْم الحديث ينبغي أن نَضَعَ في الاعتبار بعض الأسئلة، وهي:

١ ـ ما حقيقة الحديث؟

٢ ـ متى بدأ تَدْوين هذا العِلْم. وفي أيِّ عَصْر. وبأيِّ طريق؟ وماذا أثَّرت هذه الطُّرُق، أو يمكن أن تؤثِّر في الثقة بهذا العِلْم؟

٣ ـ الشَّخْصيات البارزة التي قامت بخِدْمة هذا الفَنِّ من أول يوم إلى يومنا هذا، وتفصيل خدماتهم؟

٤ ـ ما الجهود الجديدة التَّكْميلية التي يحتاج إليها هذا الفَنُّ؟

٥ ـ ما حقيقة مُتعلَّقات هذا الفَنِّ: من أسماء الرجال، ومصطلح الحديث، وتاريخ هذه المُتعلَّقات ومكانتها الحالية، وإمكانيات التقدُّم بها في المستقبل؟

حقيقة الحديث:

نتناول أولاً السُّؤال الأول: ما حقيقة الحديث؟

يُوجد في العالم صنفان من الشُّعوب، فبعضها ـ ولعلَّ مُعظَمها ـ لم يحاول رَبْطَ حاضره بماضيه، وإن كانت عمارة الحاضر لأيِّ شَعْب لا تقوم مُنْفصلة عن ماضيه، ولهذا نجد أنه كلَّما تقدَّمت هذه الشُّعوب إلى الأمام نَسِيَت ماضيها، ولا يَبْقَى عندها ثَرْوة التَّجارب والوقائع الماضية، حتى تفكِّرَ في ضَوْئها في ظروفها الحاضرة، فكأنها تعيش عيشة الوُحُوش في الغابة، فلا يعلمُ القِرْد والدُّبُّ وغيرهما من الوُحُوش عن جَدِّها الأعلى شيئاً، وكيف وصل آباؤها إلى مكانها الحالي بعد أن قطعوا عديداً من الغابات والوديان والجبال، وما واجهوا فيها من الصُّعوبات.

ولكن هناك صنفاً من الشُّعوب حاولوا بقَدَر استطاعتهم أن ينتفعوا بالتَّجارب والوقائع الماضية في عِمارة حاضرهم، وبالضَّرورة أَحَسُّوا بالحاجة إلى

حِفْظ تلك التَّجارب والوقائع ما أمكنهم، ومجهود هذا الصِّنف من الشعوب نُسمِّيه «التاريخ».

إن رَغْبة الأمم في الماضي في حِفْظ تاريخهم كانت ضئيلةً، ولكن حِفْظه الآن أصبح ضرورةً لا بدَّ منها، بحيث يَصْرف كلُّ شَعْب أهمَّ طاقاته في حِفْظه. وكلنا يعلمُ ذلك، وحتى الأمم المتأخِّرة بدأت تبحثُ عن أعمال أجدادها في المقابر والمحارق القديمة والعِظام البالية المَدْفونة، وتستخرج العُمْلات القديمة من هنا وهناك، وهناك محاولات لقراءة ألواح المقابر العتيقة، ولجَمْع قِطَع الفَخَّار من الخرائب والأطلال، وعليها تُبنى ـ حقيقةً أو خيالاً ـ عماراتٌ شامخةٌ، كأن مُعْظم شعوب العالم قد اعترفوا بضرورة هذا العِلْم، وبدأوا يُقْبلون على معرفة هذه الأمور، ما عدا الطَّبائع والنُّفوس المُرْتابة والعُقول الجامدة من الفلاسفة.

فنُّ الحديث والتاريخ العام:

ولا شكَّ أن الجزء العظيم من تاريخ العالم الذي حَيَّر العقولَ، وغَيَّر الظروفَ ومَجْرَى التاريخ هو ما نُسمِّيه «الحديث». أقصد من ذلك، أن الحوادث والتقلُّبات، التي مرَّت بها الإنسانية، حتى وصلت إلى حالها الحالية، كانت من بينها تلك الظاهرة التي غيَّرت اتجاه الإنسانية في جميع شؤون حياتها، ديناً وخُلُقاً، سياسةً واجتماعاً، بل تأثَّرت بها أقطارُ الأرض كلُّها شَرْقاً وغَرْباً، ولا تزال تتأثَّرُ منها. فبيان هذه الظاهرة العجيبة وتاريخها هو ما نُسمِّيه «الحديث».

وصِلَةُ الحديث تُرْبط عادةً ببداية تاريخ المسلمين، ولكنني أقرِّرُ ـ في ضَوْء الوقائع والحوادث ـ أن الحديث جزء من تاريخ الإنسانية، لا لأنه يمتاز بصلته بعَصْر انقلابي عالمي لا نظيرَ له في العُصور المُتقدمة فحَسْب، بل يمتاز أيضاً بثقته وصِحَّته عن كل تاريخ يَمْلكه فَرْدٌ أو أمةٌ في العَصْر الحاضر.

وكما ذكرتُ سابقاً، لستُ من المُتشكِّكين ضعاف الفِطْرة الذين يعتبرون التاريخ غابة الأكذوبات فيُنْكِرونه، ويتمسَّكون بالنَّظرية السُّوفسطائية القائلة: «إن ما يُحسُّ في الوجود هو غيرُ مَحْسوس» ويريدون أن يقضموا حتى وجود الحال بأسنان الشَّكِّ والارتياب. وإنما أقرِّر تلك الوقائع الماضية التي ثَبَتت صِحَّتُها في ضَوْء المَقَاييس الصَّحيحة، وأرى أنه لا بدَّ من الانتفاع بضَوْء الماضي في إصلاح

طريق المستقبل ﴿ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

ويبدو صحيحاً قول أحد المؤرِّخين الثقات: «عندما يُدوَّن تاريخ عَصْر من العصور، يُجمع فيه حتى الإشاعات العامة السُّوقية التي لا يُعرف رُواتها، ثم تُختار منها الحوادث التي تؤيِّدُها القرائن والقياسات، وبعد مرور مدة من الزَّمن ـ أي: بعد الكتابة ـ تصبح هذه تاريخاً ممتعاً، وعلى ذلك دُوِّن مُعْظَم تواريخ أوروبا».

فالثَّرْوة المَوْجودة لتاريخ العصور الماضية التي نَمْلكُها، سواء أكانت تاريخ الرُّوم، أم اليونان، أم الصِّين، أم الفُرس، فإننا لو تتبعنا مصادرها الأساسية والوسائل التي استُخْدِمت في تدوينها لاضطررنا إلى تَصْديق قَوْل هذا المؤرِّخ الفاضل.

ومن الصَّعْب جداً أن نعثرَ على وثيقةٍ تاريخيةٍ مما في أيدي النَّاس اليوم، قد دَوَّنها من شاهدها، أو دُوِّنت عمَّن شاهدها رواية. فإن صادَفْنا شيئاً من ذلك، فمن الصَّعْب جداً ـ بل لا يمكنُ ـ أن نَعْرف ضَبْط راويها وثقتهُ وسلوكهُ. وغاية ما يُمكن أن يُقال في صحة ثروة تاريخية مَوْثوق بها هو أن المؤرِّخ قد عاشَ عَصْراً وقعت فيه هذه الحادثة، فإن حَظِيَت حادثة بمثل هذه الشَّهادة تُلْحق بأجزاء التاريخ الذَّهبية، ولكن ما وَزْن هذه المُعَاصرة؟ لنترك عَصْر الماضي القديم المُظْلم، ونأخذ العَصْر الجديد الذي شدَّت فيه الصِّناعات والاختراعات الجديدة أطناب الأرض، وقرَّبت البلاد بعضها إلى بعض، وانتشرَ فيه العِلْمُ، ووَفَّرت المَكْتباتُ والمدارس الأوروبية لكل إنسان ـ في الأقلِّ ـ مُطالعة أطلس الأرض، ولكن مع ذلك كلِّه تحدث حوادث الجَهْل وسوء الفَهْم، وليس مرة واحدة، بل أصبحت عادة مُستمِرَّة، بحيث ينخدع بها لا أهل الشَّرْق الجَهَلة الفقراء وحدهم فحَسْب، بل أهل العِلْم والعَقْل من أبناء أوروبا أيضاً، مما يَتَعجَّب منه الإنسان، وربما يبدأ التفكير في صِدْق دَعْوَى من يقول: «إن التاريخ غابة الأكذوبات»!

حدث مرة ـ وليس في زَمَن بعيد ـ أن وقعت زَلْزَلة مشهورة في بَلْدة «كانْجَرَه» في إقليم البنجاب بالهند، وذلك عام ١٩٠٥م، فنشرت غير واحدة من الصُّحُف الإنجليزية هذا النبأ: «إن زلزلةً شديدةً وقعت في جزيرة كانْجَرَه قُرب بومبي». وإذا كان الصحفيون أصحاب الجرائد مُتَّهَمين بنَشْر الإشاعات، فهذا

كتاب «هيزل كي إينويل» ويُعتبر مَرْجعاً مَوْثوقاً به لكل شيء، تجد فيه إلى الآن العبارة التالية حَوْل هذه الزلزلة: «إن زَلْزلةً شديدةً وقعت في محافظة بين آغرة وشملة، وألْحقت بأهلها أضراراً بالغةً»، وعندما كتب هذا المؤرِّخ وغيره تفصيل الأضرار قالوا: «وقد هَلَكَ من جَرَّاء هذه الزَّلْزلة مئات من الناس»، مع أن عدد الهالكين ـ حَسْب تقرير حكومة البنجاب الإقليمية ـ لا يقلُّ عن عشرين ألفاً. ولو تتبعنا أمثال هذه الطُّرَف والعجائب في كُتُب المؤرِّخين المعاصرين لتكوَّن منها كتابٌ كاملٌ.

ثم إن مُذكَّرات السُّيَّاح تُعطى لها أهمية كُبرى أيضاً في إثبات الوقائع التاريخية، وبغَضِّ النَّظَر عن مُيُول السائح الذاتية وفَهْمه، وصِدْقه وأمانته، فقد يتسبَّبُ هذا السائح في تَشْويه صُور الحوادث ومَسْخها، ويمكنُ معرفة مَدَى صِحَّة هذا القول من المثال التالي: تُوجد صورة في غُرْفة الاستقبال لرئيسنا في قِسم الشَّريعة ـ نواب ناظر يارجنك، قاضي المَمْلكة العُلْيا في حيدرآباد ـ وقد قُطِعت هذه الصُّورة من إحدى مجلاَّت إنجلترا الشهيرة، وقد صُوِّرت في مُناسبة خاصة بالهند، ومكتوب تحت الصُّورة العبارة التالية: «إن أتباع بوذا يؤدُّون عبادتهم الدِّينية المُسَمَّاة بـ «أدَّيا». فعندما قرأتُ هذه العبارة، وَقَعتُ في حِيرة من هذا التَّصرف العجيب، لأن الصورة في غاية الوُضوح، وهي تنطقُ بأنها لجماعة المسلمين في الهند، يؤدُّون فريضة الصَّلاة مع الجماعة، فأشكالهم وملابسهم وهَيْئاتهم وجلوسهم كلُّها كالمسلمين في الهند، ولكن هذا السائح الثِّقة عندما أخذ هذه الصُّورة كتب تحتها تلك العبارة السابقة، وعندما حضر رئيس القسم سألتُهُ عن حكاية هذه الصُّورة، فقال: لقد أبقيتُ على هذه الصُّورة وعلَّقتها عَمْداً، حتى تكونَ دليلاً على شهادة السُّيَّاح الأوروبيين التاريخية، ثم قال: هذه صورة المسلمين في المسجد الجامع في دهلي، وهم يؤدُّون فيه صلاة العيد، وقد حَرَّف السائح الأوروبيُّ كَلِمة «العيد» فجعلها «أدَّيَا»، ثم ما أدري كيف نَسَبَ هذه العبادة إلى أتباع بوذا، فأعلن عن اكتشافه الجديد.

وليس القَصْد من تقديم هذه الأمثلة المشكلة هو الحَطُّ من قيمة الثَّرْوة التاريخية المَوْجودة، وأنها لا عِبْرة بها كليةً، بل الغَرَض من ذلك هو أن التاريخ إذا كان ـ مع علاَّته ـ يستحقُّ كل الإعزاز والتكريم في دنيا العِلْم في عَصْرنا الحاضر، فكيف لا يستحقُّ الحديثُ كل هذا الإعزاز والتكريم؟! لأنه ليس تاريخ

المسلمين فحَسْب، بل إنه ـ كما قلتُ ـ تاريخٌ كاملٌ لعَصْر الانقلاب البَشَري العظيم، وقد قام بنَقْله في صورته الأصلية وبجميع صفاته لا مئات الآلاف بل الملايين من الناس، وصَرَفوا جهودهم في حِفْظه، واختاروا له كلَّ أسباب التَّوْثيقِ التي يمكن أن يُفكِّرَ فيها العَقْل البَشَري، بل عملت عملها بعض العوامل الغَيْبية ـ كما ستعرف قريباً ـ مما لم يتيسَّر، ولن يتيسَّرَ لأيِّ حادث تاريخي آخر.

تعريف الحديث:

وقبل أن أبدأ الكلام عليه، أحبُّ أن أنبِّه على أن الحديث، الذي يظنُّهُ من لا يعلمون أنه شيء على طِراز الدين، ثم تنتقل أذهانهم فَوْراً من لَفْظ «الدين» إلى الخُرافات القديمة في عصور الغابة، والتي يُعتقد فيها اليوم ـ من سوء الحَظِّ ـ أنها الدين أو نوع من الدين، كأن الدين عندهم عبارةٌ عن رسول وعادات، أو عن ألفاظ معدودة تُحْفظ للرُّقْية والتَّعويذ والسِّحر، مما كان يباشرُها بعض سُكَّان البادية، ولا يزالون يفعلون.

فمن كانت هذه أفكارهم نحو الدين، فلا بدَّ من أن يتعجَّبوا من تفسيري للحديث، الذي هو جزء بارز في العلوم الإسلامية عند المسلمين، فلا عجب من حيرة هؤلاء، فالجَهْل أكبر عُذْر لهؤلاء المساكين.

وأما الذين يعلمون فربما يشكُّون أيضاً في هذا التفسير، لأن التَّعْريف المعروف لهذا الفَنِّ، الذي يُعرَّف به في الدراسات الإسلامية هو أن الحديث قَوْل النبي ﷺ وفِعْله وتقريره، وحتى أدخل فيه بعضُهم أقوالَ الصَّحابة وأفعالهم وأقوالَ التابعين وأفعالهم أيضاً، فأين هذا التعريف المَدْرسي والتقليدي من دَعْواي أن الحديث «هو أوثق ثَرْوة صحيحة، ليست للمسلمين فحَسْب، بل لتاريخ عَصْر الانقلاب البَشَري الممتاز»، وأي نِسْبة بين التعريفين؟!

ولعله يُظَنُّ بي أنني غيَّرتُ التعبير متأثِّراً بظروف العَصْر، ولكن هذا خلاف الواقع. ولا شكَّ أن أحداً لو أراد إفهام غيره شيئاً يختار له لغةً يفهمها ذلك الغير، ولستُ منكراً أنني غيَّرتُ بعض الألفاظ عندما عرَّفتُ هذا الفَنَّ، ولكن الحقائق لا تتغيَّرُ بتغيُّرِ الألفاظ، فالذين لا عِلْم لهم سوف أوضح لهم ذلك، ولكن الذين يعلمون أن الحديث صلته بأعظم شخصية ﷺ لا يَسَعُهم إنكار حقيقة ما عبَّرتُ عنه بتلك الألفاظ، وأن هذا هو الواقع، لأن الذي يرى ما أثَّرت الحَرَكة الإسلامية ولا

تزال تؤثِّرُ من أول يومها إلى يومنا هذا في تغيُّر مذاهب الشُّعوب شَرْقاً وغَرْباً، وفي سياستهم ومعاشرتهم وخُلُقهم لا يَسَعُه أن ينكر التَّعْبير التاريخي للحديث الذي قدَّمتُهُ، حتى ولو كان ممن لا يؤمن بهذا الدين.

والحقُّ أن هذا التعريف للحديث لستُ فيه منفرداً، بل هو ما يُومىء إليه صنيع إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري رحمه اللّه تعالى حيث سمَّى كتابه، الذي اشتُهرَ بصحيح البخاري بـ «الجامع الصحيح المُسند المختصر من أمور رسول اللّه ﷺ وأيَّامه». فاستعمال الإمام البخاري لفظ «الأمور» و«الأيام» يُشير إلى أن تعريف الحديث يشملُ عنده جميع الأمور التي لها صلةٌ بالنبي ﷺ، ثم استعمال لَفْظ «الأيام» وَسَّع في هذا التعريف، وهو ـ كما قلتُ ـ: إن فَنَّ الحديث في الحقيقة هو تاريخ ذلك العَصْر، الذي بَعَثَ اللّه فيه إلى البَشَرية شخصية محمد ﷺ العالمية المؤثِّرة على العالم.

وعلى كل حال لو تجنَّبنا النِّزاعات الاصطلاحية، وتمسَّكنا بقاعدة: «تُعْرَف الشَّجرة بثَمَرها» لعرف الإنسان العادي ـ بعد النَّظْرة السريعة على ثَرْوة الحديث المَوْجودة ـ أن تعريفه الصحيح هو الذي أشار إليه الإمام البخاري عند تَسْميته كتابه، والذي فسَّرتُه أنا.

ولعل هذا البيان المُوجز يكفي لتعريف الحديث وحقيقته ـ كما عَرَّفتُهُ ـ ولا أحبُّ أن أضيِّعَ وَقْت القارىء بشَغْله بمُعْضلات الألفاظ، وبالإطالة في بيان شروط التعريف وقُيُوده، كما هي العادة المعروفة في الكُتُب الدِّراسية، لذلك أَخْتمُ هذا البَحْث بهذه النُّقْطة، وأنتقل إلى الأسئلة الأخرى المهمة.

والسؤال الثاني أمامنا هو أنه كيف تَمَّ تَدْوين هذا الجزء من التاريخ، وفي أيِّ عَصْر؟ وفي الجواب عن هذا السؤال سوف تظهر تلك الخصائص والميزات التي تُميِّزُ هذا الجزء من التاريخ عن بقية ثرواته التاريخية.

ما يمتاز به الحديث من بين ذخائر التاريخ العامة:

إنَّ أول ميزة يمتازُ بها هذا الجزء من التاريخ عن التواريخ العامة هي بساطة الأمر الذي يتَّصلُ به هذا التاريخ، أعني من هذا القول هو أننا عندما نرى أن التُّراث التاريخي العام، الذي يُوجد عندنا يتَّصلُ إما بسياسة أمة من الأمم، أو بحَرْب من الحروب المشهورة، أو أمثالها من الأمور المتفرِّقة المُشَتَّة التي يصعبُ

إحصاؤها، وعلى عَكْس ذلك فالحديث هو تاريخ يتَّصلُ مُباشرةً بشخصية خاصة، وهي شخصية سَيِّد الرُّسُل المُقدَّسة محمد ﷺ.

فاستيعاب الجوانب التاريخية لشَعْب أو دولة أو بَلَد أو حَرْب شيءٌ، واستيعاب الجوانب التاريخية لحياة شخصٍ واحدٍ شيءٌ آخر. وكم من فَرْق بين النَّوْعين، من حيث الإحاطة والتَّدْوين، والصُّعُوبة والسُّهولة!

فالنوع الأول به احتمالات قوية لسوء الفَهْم وكَثْرة الأخطاء، وعلى عَكْس ذلك فالصِّنف الثاني تَنْدُرُ فيه الأخطاء.

والميزة الثانية ـ وهي الأهمُّ من الأولى ـ هي الصِّلة القوية بين محمد ﷺ وبين مؤرِّخيه، أي: صحابته رضي اللّه عنهم.

ولا ريب أن بين أيدينا تواريخ الأمم والبُلْدان والسَّلاطين والحكومات المختلفة، ولكن هل تُوجد بينها وبين مؤرِّخيها ـ الذين عن طريقهم وصلت إلينا هذه التواريخ ـ صِلةٌ كصلة أصحاب محمد ﷺ به؟

إنه من الصَّعْب جداً أن نجد جزءاً من التاريخ قد سَجَّلَهُ من شَهِدَ وقائعَهُ، بل دُوِّن جُلُّ هذه التواريخ ـ كما قلتُ سابقاً ـ من الحكايات التي كانت منتشرة مُبعثَرة، في صورة إشاعات مجهولة مُبْهمة، فدوَّنها من كانت له رَغْبة في التَّدْوين، ثم راجعها هو أو من جاء بعده، فأبقى منها الوقائع التي أيَّدها القياس والقرينة، وألْغَى غيرها.

هذا ما حصل في بداية الأمر، وكلَّما مرَّ على هذه الحكايات المُدوَّنة زمان، وتقادمَ عَهْدُها، وسَلِمَ منها ما سَلِمَ من أكْل السُّوس، أصبحت وثيقةً تاريخيةً للأجيال القادمة، وكانت نتيجة هذه الفِكْرة أن أصبحت المخطوطات أكثر اعتماداً من المَطْبوعات، وأكبرُ المطبوعات قَدْراً ما تقادمَ عَهْدها وأكله السُّوس، وإن عَثَرَ مؤرِّخٌ على لَوْح حَجَري، أو على ألواح ـ معدنية كَتَبها أناس أمثالنا في عَصْر من العُصور، ودَفَنوها في الأرض، ولا يُعرف عن أحوالهم شيء[1] ـ اعتبرها هذا المؤرِّخ كأنها كتبتها أيدي الملائكة المعصومين.

---

(١) بل حسب قول بعض الرواة ـ إذا صحَّ ذلك ـ إنهم اخترعوا طريقة في مراكز بعض الأمم العلمية، لإيجاد المواد التاريخية للهند القديمة، ينقشون بها العبارات على الألواح الحجرية والمعدنية بحروف قديمة، ثم يدفنونها في الأماكن الأثرية، وبعد مدة من الزمن تُستخرج=

ومع هذا فإننا معترفون بأن هناك، استثناءاتٍ من هذه القاعدة الكُلِّية لبعض أجزاء التاريخ، خصوصاً في العُصور الإسلامية عندما بدأ تَدْوين التاريخ بمُساعدةٍ من الخلفاء والولاة المسلمين، فقد ساعدوا المؤرِّخين بشَتَّى الوسائل لجَمْع الحوادث والوقائع. ولا شكَّ أن هذه الكُتُب تختلف تماماً عن التواريخ القديمة.

وقد تأثَّرَ بمنهج المؤرِّخين المسلمين مؤرِّخو الغَرْب في عَصْرنا الحاضر، فبدأوا يختارون نوْعاً من الحَزْم والحِيطة. ولكن مهما يكن من تاريخ، فلم تُوجد ولن تُوجد صِلةٌ بين المؤرِّخين وبين تلك الوقائع وأصحابها كصِلة الصَّحابة برسول الله ﷺ، ولم تكن هذه الصلة لأنهم بايعوا رسول الله ﷺ على الإيمان والإسلام وآمنوا بنبوَّته وأنهم من أمته فحَسْب، بل إضافةً إلى ذلك ـ كما تُصدِّقه الوقائع ـ فإن رسول الله ﷺ وحياته كانا أحبَّ إليهم من آبائهم وأمهاتهم وأولادهم، بل من أنفسهم، وكانو على استعداد تامٍّ لأن يضحُّوا بكل غالٍ ورخيصٍ لرسول الله ﷺ، فإنَّ هذ الحُبَّ كان يَغْمرهم من كل جانب.

ولا شكَّ أن هذه ميزة لم تَحْظَ بها أيُّ حادثة تاريخية مع صاحبها، فهل يُوجد تاريخ في العالم قد بلغ من حبِّ مؤرِّخيه به أنهم إذا رَوَوه كانوا يبكون ويرتعدون؟ فقد رُوِيَ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان قلَّ ما ينسبُ الحديث إلى النبي ﷺ، ولو قال: «قال رسول الله ﷺ» يقول الرَّاوي: ارتعد وارتعدت وانتفخت أوداجُهُ، واغرورقت عَيْناه[1].

ولم تكن هذه حال ابن مسعود رضي الله عنه فقط، بل كان هناك جماعة من الصحابة عندما كانوا يذكرون رسول الله ﷺ تغلبهم كَيْفية وحال خاصة، فهذا أبو ذَرٍّ رضي الله عنه كان إذا أراد رواية الحديث يبدؤها بقوله: «أوصاني حبِّي أبو

= هذه الألواح، ثم تضاف هي وما يُستنبط منها إلى الثروة التاريخية باسم الاكتشاف الجديد. فإن صح ذلك، فما أعظم هذا الظلم على العلم من الجاهلين. ومن هذا يمكننا أن نعرف أن الألواح الأثرية القديمة ـ التي نؤمن بها إيماناً أعمى ـ إلى أيّ مدى تحتمل الشك. بل إذا كانت دروع الإسكندر الطويلة المدفونة صحيحةً، فليس الكتاب فحسب بل ما يُستخرج من الحفريات القديمة وما يُستنبط منها كلها يكون محل نظر. (من قلم المؤلف).

(١) رواه الإمام أحمد ١ / ٤٢٣، والحاكم ١ / ١١٠ ـ ١١١ بإسناد صحيح من حديث يحيى بن وَثَّاب عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود (بشار).

القاسم»، «أوصاني خليلي ﷺ»، ثم يصيحُ ويُغْمى عليه، ومثله يُذكر عن أبي هريرة رضي اللّه عنه.

ومن هنا يُعلم أن تاريخاً قد بلغ حبُّ مؤرِّخيه وفداؤهم له إلى هذا الحدِّ يؤثِّر إلى أيِّ مدى على قلوبهم وعقولهم وذاكرتهم.

والميزة الثالثة لهذا التاريخ ورواته: هي أنه ـ بالإضافة إلى الصِّلات السابقة ـ كان هؤلاء المؤرِّخون ـ الصَّحابة ـ بايعوا رسول اللّه ﷺ على أنهم يمثِّلون في أنفسهم كل جزء من أجزاء هذه الحادثة العجيبة من التاريخ وكل كَيْفياتها، وهذا ما طالبهم به مراراً وتَكْراراً القرآن الكريم، الذي آمنوا به شريعةً للّه، وقانوناً ربانياً، طالبهم أن يجعلوا نُصْب أعينهم في الحياة السَّمْعَ والطاعةَ لِمَا يقوله ﷺ، وحِفْظَه والإيمانَ به، وأن يتبعوا كل ما يفعله رسول اللّه ﷺ من حَرَكات وسَكَنات، ثم يحاولوا الامتثال به كما يرونه يفعل. قال اللّه عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال عز وجل: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

هكذا كانت الأوامر القُرآنية تُدوِّي بطَلَب السَّمْع والطاعة ممن عرفوا قَطْعاً على استجابة طَلَبه، وتخلَّوا عن كل شيءٍ، وبعَزْمهم هذا اعترف غير المسلمين أيضاً فَضْلاً عن المسلمين، فهل يُوجد تاريخ في العالم تكون صِلة رواته به كهذه الصِّلة؟!

ولئن كانت هناك شخصيات في عَصْر من العُصور، ووُجدت معهم صِلة طائفة من الناس، فتاريخ هذا العَصْر مفقود اليوم. وأما الثَّرْوة التاريخية المَوْجودة اليوم في العالم فلم يشمَّ مؤرِّخوها رائحةً لهذه الصِّلة التي ذكرناها، فأين حكايات المؤرِّخين التي جمعوها من الشَّهادات التاريخية المَوْثوقة لهؤلاء العُشَّاق! وكيف تستمرُّ على مدى الأجيال القادمة كما استمرَّت هذه وتستمرُّ؟!

ونحبُّ أن نضيف إلى ذلك أيضاً، أنَّ هؤلاء الصَّحابة لم يأمرهم القرآن الكريم باتباع أقواله وأعماله ﷺ فحَسْب، بل فَرَضَ عليهم أن يُبَلِّغوها إلى من يأتي بعدهم، وعلى كل شاهد أن يبلِّغَ غائباً. وهكذا كان أمْرُه ﷺ لأصحابه بتَبْليغه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ

وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وقد خاطَبَ رسول اللّه ﷺ في مسجد الخيف من مِنَى أصحابه، الذين آمنوا به، وهم أكثر من مئة ألف بقوله: «نَضَّرَ اللّه عبداً سَمِعَ مَقَالتي، فوَعَاها، ثم أدَّاها إلى من لم يسمعها»[١]. وفي مِنَى أيضاً قال لهم في خُطبة حَجَّة الوَدَاع: «تركتُ فيكم شيئين لن تضلُّوا بعدهما: كتاب اللّه وسُنَّتي، ولن يتفرَّقا حتى يردا عليَّ الحَوْض». ثم رفع أصبعه إلى السماء قائلاً: «اللهم هل بلَّغتُ، اللهم هل بلَّغتُ، اللهم هل بلَّغتُ»، وخَتَمَ خُطْبته بهذه الجُمْلة المشهورة: «ألا فليبلِّغ الشاهدُ الغائبَ»[٢].

---

(١) هذه القصة رويت من حديث جبير بن مطعم، وإسنادها ضعيف، كما بيناه في تعليقنا على سنن ابن ماجه (٢٣١).

أخرج هذه القصة أحمد ٤ / ٨٠ و٨٢، والدارمي (٢٣٣) و(٢٣٤)، وابن ماجه (٢٣١) و(٣٠٥٦)، وغيرهم من طريق محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، به بنحوه. وانظر تمام تخريجه في تعليقنا على ابن ماجه.

على أن قوله ﷺ: «نضر اللّه امرأ سمع مني حديثاً فبلغه، فرب مُبلَّغ أحفظ من سامع» صحيح مروي عن عدد من الصحابة، منهم ابن مسعود. أخرجه الحميدي (٨٨)، وأحمد ١ / ٤٣٦، وابن ماجه (٢٣٢)، والترمذي (٢٦٥٧) و(٢٦٥٨)، وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن عبد اللّه بن مسعود، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وانظر تعليقنا على سنن ابن ماجه. (بشار).

(٢) ذكر هذه الخطبة ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام ٢ / ٦٠٣ ـ ٦٠٤ إلا قوله ﷺ: «ألا فليبلغ الشاهد الغائب» ولم أجد هذه الخطبة بهذا اللفظ في كتب السنن.

وقوله ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب اللّه وسنة نبيه» أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٤ من حديث كثير بن عبد اللّه بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ. وإسناده ضعيف جداً كثير متروك كما حررناه في «تحرير التقريب».

على أن ابن عبد البر قال عن هذا اللفظ: «وهذا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغنى بها عن الإسناد» (التمهيد ٢٤ / ٣٣١). قلت: على أن معنى هذا الحديث لا يشك في صحته، فهو في كتاب اللّه تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، فقد قرن اللّه سبحانه طاعته بطاعة رسوله في=

وقد صدر إعلان هذه الخاتمة في جوٍّ من النُّور والرَّحْمة، والمخاطبون كلُّهم شعورٌ وحبٌّ وحماسٌ، فماذا كان مدى تأثيره في نفوسهم؟! كان ﷺ يعرف هذا التأثير، لذا أخبرهم عما يحدث مخاطباً لهم، فقال: «تَسْمعون ويُسمَع منكم، ويُسمع من الذين يَسْمعون منكم»[1].

ولم يكن هذا الإعلان يُصوَّر في الاجتماعات العامة فحسب، بل كان يُعلن به بين الوُفود التي كانت تَفدُ إلى رسول اللّه ﷺ من أطراف البلاد، وكانت إقامتهم في مكان يُمكنهم أن يشاهدوا منه الوقائع والأفعال التي سوف يَرْوُونها لغيرهم، ثم كانوا يُعلَّمون ويُقرأ عليهم ما يُقصد لهم من التَّعْليم، وعند عَوْدتهم إلى بلادهم كان ﷺ يأمرهم كما جاء في البخاري[2]: «احفظوهنَّ، وأخبروا بهنَّ من وراءكم». يقول الحافظ ابن حجر في شَرْح هذا الحديث: «يشمل من جاؤوا من عندهم، وهذا باعتبار المكان، ويشمل من يحدث لهم من الأولاد وغيرهم، وهذا باعتبار الزَّمان»[3].

= العديد من الآيات الكريمات فضلاً عما ورد من الآيات في الحث على طاعته ﷺ والأخذ بسنته.

وقوله ﷺ: «ليبلغ الشاهد الغائب» صح من حديث أبي بكرة أخرجه البخاري ١ / ٢٦ و٣٧ و٢ / ٢١٦ و٤ / ١٣٠ و٥ / ٢٤٤ و٦ / ٨٣ و٩ / ١٦٣، ومسلم ٥ / ١٠٧ و١٠٨ و١٠٩، وغيرهما. وانظر تمام تخريجه في تعليقنا على الترمذي (١٥٢٠). (بشار).

(١) حديث صحيح من حديث ابن عباس رضي اللّه عنهما.
أخرجه أحمد ١ / ٣٢١، أبو داود (٣٦٥٩)، وابن حبان (٦٢)، والحاكم ١ / ٩٥، والبيهقي ١٠ / ٢٥٠ من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به (بشار).

(٢) الصحيح ١ / ٢٠. والحديث أخرجه أيضاً الطيالسي (٢٧٤٧)، وعبد الرزاق (١٦٩٢٧)، وابن أبي شيبة ١١ / ٦ و١٢ / ٢٠٢، وأحمد ١ / ٢٢٨ و٣٣٣، والبخاري ١ / ٣٢ و١٣٩ و٢ / ١٣١ و٤ / ٩٨ و٢٢٠ و٥ / ٢١٣ و٨ / ٥٠ و٩ / ١١١ و١٩٧، ومسلم ١ / ٣٥ و٣٦ و٦ / ٩٤، وأبو داود (٣٦٩٢) و(٤٦٧٧)، والترمذي (١٥٩٩) و(٢٦١١)، والنسائي ٨ / ٣٢٢، وفي الكبرى، له (٥٢٠٢) و(٥٨٤٩) و(١١٧٦٢)، وغيرهم من طرق عن أبي جمرة نصر بن عمران، عن ابن عباس، وهو حديث وفد عبد القيس الطويل، والروايات مطولة ومختصرة. (بشار).

(٣) فتح الباري ١ / ١٧٩. (بشار).

ومعلوم أن القبائل كانت تدخل في الإسلام، وكان رسول اللّه ﷺ يُرسل إليهم من الصَّحابة من يُعلِّمهم ويُلقِّنهم الإسلام، ويأمرهم أن يعلِّموهم ما قد تعلَّموه.

ولم يكن هذا أمرَ استحباب، بل كانوا يرونه وجوباً شَرْعياً في أعناقهم لقوله ﷺ: «بَلِّغوا عني ولو آية» ويَرَوْن كتمانَ العِلْم معصيةً كبيرةً، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩] وهم الذين كانوا يروون عن رسول اللّه ﷺ قوله: «من سُئلَ عن عِلْم فكَتَمه، أُلْجِم يوم القيامة بلِجَام من النار»[١]. وكانت نتيجة ذلك أنَّ بعض الصَّحابة حدَّثوا عن رسول اللّه ﷺ وهم في سَكَرات المَوْت خَشْيةَ أن يَشْملَهم وَعيدُ الكِتْمان.

وإضافة إلى كل هذه الأمور يجب ألا يغيب عن الأنظار أن رسول اللّه ﷺ - الذي كانوا يعتبرون أمره أمرَ اللّه عز وجل - قد رَسَّخَ في نفوسهم خَشْية الكَذِب عليه، وهو ﷺ يردِّدُ قوله: «من كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فليتبوَّأ مَقْعده من النار». وقد بَلَغَ من رواة هذا الحديث من الصَّحابة كَثْرةً لم تَحْظَ بها إلا بضعة أحاديث[٢].

ثم إنه كان أمراً بديهيّاً من الناحية القرآنية أيضاً، فالإيمان واليقين الذي اتَّصف به هؤلاء الصَّحابة رضي اللّه عنهم لم يكن من المُمْكن معه الجُرْأة على مثل هذا، وكيف يُتوقَّع الكَذِب ممن اتَّصفوا بتلك السِّيرة العالية! وقد عَلِموا أن نِسْبة أمرٍ ما إلى رسول اللّه ﷺ هو نِسْبته إلى اللّه عز وجل، والافتراء على اللّه أكبر ظُلْمٍ، كما وَرَدَ ذلك في الآيات الكثيرة، فلم يكن يُتَصوَّر من أمثال هؤلاء

---

(١) حديث صحيح من حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه. أخرجه الطيالسي (٢٥٣٤)، وابن أبي شيبة ٩ / ٥٥، وأحمد ٢ / ٢٦٣ و٣٠٥ و٣٤٤ و٤٩٩ و٥٠٨، وأبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، وابن ماجه (٢٦١)، وابن حبان (٩٥)، والحاكم ١ / ١٠١، والبغوي في شرح السنة (١٤٠) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، به مرفوعاً.
وأخرجه ابن ماجه (٢٦٦) من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، به مرفوعاً. (بشار).

(٢) حديث متواتر مروي عن عدد من الصحابة، فانظر الأحاديث (٣٠) و(٣١) و(٣٢) و(٣٣) و(٣٤) و(٣٥) و(٣٦) و(٣٧) من سنن ابن ماجه بتحقيقنا. (بشار).

الصَّحابة الذين آمنوا بهذا القرآن أن يتعمَّدوا الكَذب على رسولهم الحبيب ﷺ.
لذا نرى بعض هؤلاء الصَّحابة أنه كان إذا جلس ليحدِّث عن رسول اللّه ﷺ يبدأ حديثه بقول النبي ﷺ: «مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فليتبوَّأ مَقْعده من النار»، حتى يُجدِّد في نفسه شعور المسؤولية نحو هذا التاريخ الخطير، فقد ذكر الإمام أحمد ابن حنبل[١] عن راوية الحديث أبي هريرة رضي اللّه عنه أنه كان من عادته أنه يبتدىء حديثه بأن يقول: قال رسول اللّه الصادق المصدوق أبو القاسم ﷺ: «مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فليتبوَّأ مَقْعده من النار».

ومع هذا كله، ينبغي أن نتذكَّرَ أيضاً أنَّ النبي ﷺ عندما كان يُعلِّم أصحابه أمراً، أو كان يعمل أمامهم عَمَلاً، كان يأمرهم أيضاً بحِفْظه والعَمَل به، ثم لا يكتفي بالأمر فحَسْب، بل كان يراقبهم، حتى يَعْلم إلى أيِّ مَدَى قاموا بامتثال أمره. والمثال التالي يُقدِّم لنا صورةً واضحةً لاعتنائه ﷺ بأمور الدين البسيطة، ومن هذا يمكننا أن نَعْرف مدى اعتنائه بمُهمَّات الدين والأمور الأساسية للشَّريعة الإسلامية، فقد حَدَثَ أن عَلَّمَ النبي ﷺ أَحدَ أصحابه الدُّعاء، ليقرأه قبل النَّوْم، ثم أمره أن يُعيدَ عليه كَلِمات هذا الدُّعاء، فلمَّا بَلَغَ إلى آخر الجُمْلة، وهي: «آمنتُ بكتابكَ الذي أنزلتَ، ونبيِّكَ الذي أرسلتَ» غَيَّرَ لفظة «نبيِّكَ» بلَفْظة «رسولك»، وهما لَفْظتـان مُتقاربتـان في المعنى، فقال له: لم أعلِّمكَ هكذا، أَعِد كما عَلَّمتُكَ[٢]. ومعلوم أن حُكْم الدُّعاء قبل النَّوْم ليس كالأحكام الشَّرْعية التي تنـدرج تحت الفَرْضيـة والوُجـوب، ومع ذلك بلغت عنايتُهُ ﷺ به إلى هذا الحَدِّ.

---

(١) المسند ٢ / ٤١٣، وإسناده حسن، كليب بن شهاب الراوي عن أبي هريرة صدوق حسن الحديث. (بشار).

(٢) حديث صحيح من حديث البراء بن عازب. أخرجه الطيالسي (٧٠٨)، وابن أبي شيبة ١٠ / ٢٤٦، وأحمد ٤ / ٢٩٠ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٦ و٣٠٠، والبخاري ١ / ٧١ و٨ / ٨٤، ومسلم ٧ / ٧٧، وأبو داود (٥٠٤٦) و(٥٠٤٧)، والترمذي (٣٥٧٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٧٨٠) و(٧٨١) و(٧٨٢) و(٧٨٣) و(٧٨٤) و(٧٨٥)، وغيرهم من طريق سعد بن عبيدة، عن البراء. (بشار).

وكان من عادته ﷺ ـ كما وَرَد في البخاري[1] ـ أنه كان إذا تكلَّمَ بكَلِمة أعادها ثلاثاً، وكان الغَرَض منه هو ذاك غالباً.

أما ما يتعلَّقُ بمُرَاقبته ﷺ أفعال الصَّحابة، فكلُّنا يعلم حديث المُسيء صلاته[2]، فقد صَلَّى رجل أمام النبي ﷺ، وأتى بأركانها، من القيام والرُّكوع والسُّجود، غير أنه كان مُسْرعاً في أدائها، فلمَّا جاء إلى النبي ﷺ سَمِعَه يقول له: «صلِّ فإنك لم تُصَلِّ». فأعاد الرَّجل الصَّلاة، غير أنه لم يُصَلِّها بحيث يكون مُتمثِّلاً قوله ﷺ: «صلُّوا كما رأيتموني أُصلِّي»[3]، وبعد المرة الثالثة علَّمه ﷺ كيف يُصلِّي، فصلَّى كما كان ينبغي له أن يُصلِّي.

إن السَّكينة والطُّمَأْنينة غير مَفْروضة عند أكثر فقهاء الأمصار، ولكن الذين أراد منهم رسول اللّه ﷺ أن يكونوا مؤرِّخين ورواةً لحياته الكاملة ظاهرةً وباطنةً من كل جهة لم يكن ليَدَعَ مُراقبتهم في مثل هذه الأعمال.

فهل يُوجد تاريخ في العالم قام صاحبه بمراقبة مؤرِّخيه ورواته على طريق أدائهم وروايتهم إلى هذا الحَدِّ؟

* * *

(١) الصحيح ١ / ٣٤ و٣٥ و٨ / ٦٧، وهو من حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ، وانظر تمام تخريجه في تعليقنا على جامع الترمذي (٢٧٢٣). (بشار).

(٢) وهو حديث صحيح من حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه. أخرجه أحمد ٢ / ٤٣٧، والبخاري ١ / ١٩٢ و٢٠٠ و٨ / ٦٩، ومسلم ٢ / ١٠، وأبو داود (٨٥٦)، والترمذي (٣٠٣)، والنسائي ٢ / ١٢٤، وابن خزيمة (٤٦١) و(٥٩٠) من طريق أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، به مرفوعاً. وانظر تمام تخريجه في تعليقنا على جامع الترمذي. (بشار).

(٣) هذا قطعة من حديث مالك بن الحويرث رضي اللّه عنه عند البخاري ١ / ١٦٢ و٨ / ١١ و٩ / ١٠٧. (بشار).

العوامل الطَّبيعية لتَدْوين الحديث

هذه كانت ميزات تَدْوين الحديث الخاصة الأصلية التي تُميِّزُه عن بقية أجزاء التاريخ، ولكنها لا تنتهي إلى هذا الحَدِّ، بل هناك عوامل طبيعية أخرى تَتَّصل بتلك الشَّخصيات، الذين بأيديهم تمَّ بناء هذَا الصَّرْح العِلْمي المُدْهش.

وقَصْدي من ذلك أن دَعْوة القرآن الكريم ودَعْوة النبي ﷺ قد نَفَخت في قوى الصَّحابة العَقْلية والعَمَلية روح الحياة الجديدة، وأحدثت فيها حَرَكةً ونَشَاطاً، فصاروا بحقٍّ صورةً كاملةً لما عَبَّر عنه الشاعر مَوْلانا «حالي» رحمه اللّه تعالى في أبيات باللُّغة الأردية ما معناها: «أكانت تلك صاعقةً أو صوتَ هاد، هزَّ أرض العرب كلَّها، فأيقظ بصَوْت واحد أهلَ البَلَد النائمين، وأحدث في قلوبهم شَوْقاً جديداً».

وهذا الذي يقول عنه الكاتب المسيحي «كادفري مكنس»: «ينبغي أن يتذكر المسيحيُّون أن النَّشْوة التي أوجدتها دَعْوةُ محمد (ﷺ) في نفوس أتباعه لا تُوجد في أتباع عيسى عليه السلام الأوائل».

ولكنني أقول: ليس المسيحيُّون فحَسْب، بل ينبغي للعالم أجمع أن يتذكَّرَ أنه لم يُوجد مثال لهذه النَّشْوة في الماضي، ولن يُوجد لها نظير في المستقبل. فانظروا إلى عُرْوة بن مسعود الثَّقفي كيف يُقَدِّم أمام قريش صورة لنَشْوة الصَّحابة رضي اللّه عنهم، وهو لم يُسلم بعدُ، وذلك في صُلْح الحُدَيْبية حيث يقول: «أي قَوْم، واللّه لقد وَفَدتُ على الملوك؛ وَفَدتُ على قَيْصر وكِسْرى والنَّجاشي، واللّه ما رأيتُ مَلَكاً قط يُعَظِّمه أصحابُه ما يُعظِّم أصحابُ محمدٍ محمداً، واللّه إن تَنَخَّم نُخَامةً إلا وقعت في كَفِّ رجل منهم، فدَلَكَ بها وجهَهُ وجلْدَه، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضَّأ كادوا يقتتلون على وَضُوئه، وإذا تكلَّمَ خَفَضوا أصواتهم عنده وما يُحدُّون إليه النَّظَر تعظيماً له»[1].

ليست هذه شهادةَ صديقٍ، وإنما شهادة عَدُوٍّ عاقلٍ، ومن هنا يُعلَم أن الذين بلغ من حُبِّهم لرسول اللّه ﷺ بحيث يتلقَّفون بُصاقه وغسالة وضوئه

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥. (بشار).

ويتجادلون عليه. كما بلغ من حُبِّهم أن عُبيدة الناجي لمَّا وَجَدَ شَعْرةً لرسول اللّه ﷺ عند خادمه أنس بن مالك رضي اللّه عنه قال: «لأن تكون عندي شَعْرة منها أحبُّ إليَّ من الدنيا وما فيها».

فالذين حالهم هذه في حُبِّهم لرسولهم ﷺ كم يكون اعتناؤهم واهتمامهم بحِفْظ سيرته وحياته الطَّيِّبة المباركة! وقد وُسِّد إليهم حِفْظُها وتبليغُها. فمن كانت شَعْرة رسول اللّه ﷺ عندهم خيراً من الدنيا وما فيها، فماذا تكون منزلة أقواله وأفعاله ﷺ عندهم؟!

لاحظوا هذه المشاعر المُتدفِّقة للصَّحابة رضي اللّه عنهم، ثم فَكِّروا أيضاً أن عَصْراً وُسِّد إليهم فيه حِفْظ هذا التاريخ وتبليغه من اللّه تعالى لم يكن لهم شُغْل عَقْلي آخر سوى القرآن الكريم. وكلُّنا يَعْلم تاريخ العَرَب قبل الإسلام، كانت بلادُهم ـ قبل حدوث هذه اليَقَظة الفِكْرية ـ فقيرةً عن المَشَاغل العِلْمية والعَقْلية، التي كانت لها صِلَة بالحضارة والمَدَنية عامة.

ولستُ من الذين يَظُنُّون في أيام الجاهلية أن حال العَرَب كانت مثلَ ثيران الهند، لأن الذين يعلمون حال قريش، بل حال بعض القبائل الأخرى الصَّحيحة لا يمكن أن يقبلوا هذه الفِكْرة، كما سيأتي تفصيل ذلك فيما بعدُ.

ثم إن تفسير «الجاهلية» بأنهم لم يكونوا يعرفون القراءة والكتابة يخالف اصطلاح اللُّغة العربية والقرآن الكريم. والذي يفهم من «جاهلية العَرَب» هذا المعنى لا يَعْرف الحقيقة.

والحقُّ أن حال العَرَب في القراءة والكتابة عامة لم تكن مختلفةً عن حال المُدُن نصف المُتمدِّنة. أعني من ذلك أن مِهْنة القراءة والكتابة في كل بَلَد وفي كل أمة في العصور القديمة كانت مختصَّةً بأناس مخصوصين، وكان عامة الشَّعْب لا يَهْتمُّون بذلك، فكانت هذه المِهْنة تختصُّ بالرُّهْبان والقَساوسة في بَلَدٍ، وبالأحبار في بَلَدٍ آخر، فإن لم تكن حال العرب تشبههم تماماً، فلربما كانت أقرب إلى مثل ذلك.

وسوف أذكرُ بالتَّفْصيل أنه كان هناك جماعةٌ من العَرَب كانوا يقرؤون ويكتبون، ولم تكن هذه الحال قاصرةً على الرِّجال والشُّرفاء، بل كانت هناك بعض النِّساء والمَوَالي ممن كان يَعْرف القراءة والكتابة، ولكن لا شكَّ أن ذلك

كان لا يتعدَّى أفراداً معدودين، ولم يُوجد لقوى العَرَب العَقْلية والفِكْرية غذاء أكثر من ذلك، وإن وُجد فكان في غاية البَسَاطة، وكان من أهمِّ مَشَاغلهم الشِّعْر، يفتخرون به أو يَهْجُون به عَدُوَّهم، وكان لهم إلمام بالأنساب أيضاً، وغير ذلك من الأشياء الفَنِّيَة البَسِيطة المَعْدودة، وكان يمارسُها بعض الأفراد.

ثم إن مِعْيار السُّلوك الشَّريف الذي وَضَعه الإسلام لم يكن ليَسَعَ أعمالاً كالغِنَاء والرَّقْص والسُّرور والخُمور والمُفَاخرة والمُشاجرة، وكذلك لم يكن فيه تَشْجيع لشِعْر الفَخْر والخَمْر والمُجُون والهِجَاء والمُبالغة.

فكون العَرَب في غاية العَطَش الفِكْري والعِلْمي من ناحية، وكون بلادهم خاليةً من هذا الغِذَاء الفِكْري من ناحية أخرى، وقد مُنعوا أيضاً عن بعض الأغذية الفِكْرية العادية عندهم، ففي هذه الحال، وقد بلغ عَطَشهم الفِكْري غايتَهُ، وفي هذه الظروف عُرِض عليهم القرآن الكريم وسيرة مُبلِّغه ﷺ في صورة العِلْم والفَنِّ. وكان طبيعياً أن تنشأ الدَّرجات العِلْمية في هذه البيئة حسب صِلَتهم بهذا العِلْم، فكانوا لا بدَّ لهم ـ في هذه الظروف ـ من أن يَنْكبُّوا على هذين الأمرين ويغوصوا في بَحْرهما، وقد حَصَلَ ذلك فِعْلاً.

ولو أضفنا إلى ذلك حال العَرب الاقتصادية في أيام الجاهلية لَوَجَدنا أنهم كانوا فَريسةً للفَقْر والجوع والشَّدائد، يتحمَّلون المَشَقَّات في سبيل الحصول على أسباب العَيْش الضَّرورية، فَضْلاً عن أسباب الرَّاحة والرَّفاهية، ويَقْضون أعمارهم في الضَّرْب في الصحارى والمَفَازات، حتى يحصلوا على القليل من الطَّعام، وفي أيِّ صورة كان. ولكن جاء الإسلام فأحدث ثَوْرة في قواهم المَعْنوية وطَلَبهم الفِكْري في ناحية، ومن ناحية أخرى بدأت بلادهم الجَرْداء في مدة نحو عشرين عاماً، تموجُ بأسباب المَعَاش والاقتصاد.

والحقُّ أن سماء العَرَب لم تَرَ لها نظيراً، لا قبلها ولا بعدها إلى يومنا هذا، فقد وردت عليهم خزائنُ كِسْرى التي كانت اجتمعت في خزائنها عدة قرون، وغنائمُ مصر والشام، وتلك الطِّنفسة التاريخية الإيرانية المشهورة (لبِسَاط كِسْرى) التي كان مقاسُها ستين ذراعاً في ستين. وطُرِّزت مناظرها المختلفة حسب المواسم باللَّآلىء والأحجار الكريمة، وذلك التاج لكِسْرى المُرصَّع بالأحجار الكريمة الغالية والذي كان يُعلَّق بالسَّلاسل الذَّهبية لثقله، وكان كِسْرى

يُدخل فيه رأسَهُ. كل ذلك يَردُ من كل مكان إلى المدينة المُنوَّرة، ويجتمع في المسجد النبوي، وهو مبنيٌّ من جريد النَّخْل.

وأما من ناحية التَّمْوين الغذائي، فكانت الحال أنه عندما كتب أمير المؤمنين عُمر بن الخَطَّاب رضي اللّه عنه إلى وَالِيه على مصر عَمرو بن العاص رضي اللّه عنه لِيُرْسل إليه الغلَّة في عام الرَّمادة، الذي وَقَعَ فيه قَحْطٌ شديدٌ، أجابه قائلاً: «إني مُرْسل الغلَّة إلى دار الخلافة، يكون أول جَمَلها في المدينة، وآخرها يكون ذَنَبُها في يدي».

وهذه كانت ثَرْوةً مُؤقَّتةً، ولكن الأهمّ من ذلك أن البلاد التي فُتحت من الحجاز واليَمَن والبحرين والعراق والشام ومصر، والتي بلغت مساحتها مئات الآلاف من الأميال، كانت مُعْظمُها ـ سوى بلاد الحجاز ـ منابعَ الثَّرَوات والأموال. فأول كتاب وَرَدَ إلى أمير المؤمنين عُمر بن الخَطَّاب رضي اللّه عنه من عامله عَمرو بن العاص رضي اللّه عنه يَصِفُ فيه أرض مصر، يقول فيه: «إن اللّه تعالى فتح علينا أرضاً بيضاء كاللُّؤْلؤ، ثم سوداء كالعَنْبر، ثم تخضرُّ كالماس». ومُعظم هذه الأراضي قُسِّمت على أصحاب رسول اللّه ﷺ ضَيْعات لهم. ومن يستطيع أن يقدِّر ما كان يَردُ إلى بيت كل صحابيٍّ من مَوَارد هذه الضَّيْعات بالإضافة إلى الغَنَائم. وتفاصيلها مَوْجودة في كُتُب التاريخ والخراج.

وقد ذكر الذَّهبي أن حماراً كانت قيمتُهُ في عَهْد النُّبوة خمسةَ عشرَ درهماً، كان يُباع في سوق المدينة في عَهْد الفاروق رضي اللّه عنه بألف وخمس مئة درهم. ووَرَدَ في البخاري[١] أن الزُّبير رضي اللّه عنه كان قد اشترى أرضاً قُرب المدينة المُنوَّرة بمئة ألف وسبعين ألف درهم، ولكن عندما باعها ابنه عبد اللّه رضي اللّه عنه تسلَّمَ قيمتها مليوناً وست مئة ألف درهم. والزُّبير رضي اللّه عنه ـ الذي لم يترك خَلْفه درهماً نَقْداً لكَثْرة إنفاقه في سبيل اللّه ـ ترك من العَقَار والدُّور ما قُدِّرت قيمته (كما جاء في البخاري)[٢] بخمسين مليوناً ومئتي ألف درهم.

---

(١) الصحيح ٤ / ١٠٧. (بشار).

(٢) الصحيح ٤ / ١٠٨. (بشار).

وأما ما تَرَكه عبد الرحمن بن عَوْف رضي اللّه عنه فحسابه صَعْب وطويل، ولكن يمكن معرفة مدى وِسْعه أنه أوصى عند وفاته أن يُعْطَى كل صَحَابيٍّ بَدْريٍّ من ثُلُث ماله أربع مئة دينار. وكانوا نحو مئة صحابيٍّ بَدْريٍّ.

وكان الصَّحابة وأولادهم قد بلغ من حالهم الاقتصادية أنهم كانوا يتصَّدقون بالمَلاَيين وبمئات الآلاف في آن واحد على الفقراء أو أقاربهم. وقصص سَخَائهم كثيرةٌ في كُتُب التاريخ نتركها خَشْية الإطالة.

وبالجُمْلة، فليس غَرَضي هو بيان تفاصيل ثَرَوات هؤلاء المؤرِّخين رواة الحديث ومواردهم المالية، بل قَصْدي من ذلك أن نلاحظ أيضاً مع المميزات السابقة حالهم الاقتصادية، فنَعْلم كيف هَيَّأ اللّه عز وجل لهؤلاء الصَّحابة الوَسَائل المُتعدِّدة لإرواء غليل العِلْم وشَوْقه الذي أوجده الإسلام في نفوسهم، وإن كانت نتيجة كَثْرة المال والمَتَاع أن حَدَث في الجيل الثاني والثالث التَّرَف في الحياة ولوازمه[1]. ولكن الذين نتكلَّمُ عليهم كانوا قد بَلَغوا في الدِّين والخُلُق منزلةً عُليا ببَرَكة صُحبة النبي ﷺ بحيث لم يكن في الإمكان أن ينزلوا عن مُسْتواهم هذا، وحياتهم خير شاهدٍ لذلك، فبَقِيت مصارفهم كما قرَّرَها الإسلام ولم يغلبها تَرَفٌ، وكانوا سابقين إلى الخيرات، فهذا عبد الرحمن بن عَوْف رضي اللّه عنه ـ الذي سبق ذِكْره قريباً ـ كان يشتري من ماله الخاص العبيد ويعتقهم، وقد بلغ عَدَدُ من أعتقهم نحو ثلاثين ألف عبد. وهكذا كانت حال غيره من الصَّحابة رضي اللّه عنهم، وكان أكثرهم ـ وخاصة الذين يشتغلون بتَعْليم الكتاب وتَدْوين السُّنَّة ـ أنابوا عنهم الوكلاء يقومون بتنظيم مواردهم المالية ورعايتها وحسابها، وهم قد تفرَّغوا للعِلْم، ولم يكن هَمُّهم سوى ذلك.

فهذا حَبْرُ الأمَّة وتَرْجمان القرآن عبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهما كان أخوه عُبيد اللّه بن عباس يَميلُ إلى الجُود والسَّخَاء، فكان يتصدَّقُ بالآلاف لأدنى مُناسبة، جاءه مرة رجل فقال له: إن لي عليك حَقّاً! فقال: ما هو؟ قال: كنتَ تَشْربُ الماء على بئر زَمْزم، وتقعُ الشمس على وَجْهك، فجعلتُ عليه الظِّلَّ

---

(١) ذكر الإمام القاضي أبو يوسف في «كتاب الخراج» أن غنائم فارس التي كانت تشمل الجواهر واللآلىء والذهب والفضة لمَّا وُضعت أمام عُمر رضي اللّه عنه بدأ يبكي، فقال: «إذا أعطيت أمة هذه الأشياء ظهرت فيهم العداوة والبغضاء».

بردائي. قال: نعم، تذكَّرتُ إحسانك. فنادى قَيِّمه، فقال: كم عندك من المال الآن؟ قال: عشرة آلاف درهم فضة ومئتا دينار ذهب. فقال عُبيد اللّه رضي اللّه عنه: أعْطِها كلَّها إياه. هكذا كانت عادته، ولكن أخاه عبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهما كان ينفقُ ماله في نَشْر العِلْم، فقد أخرج البخاري[1] عن تلميذه أبي جَمْرة أنه كان قد خصَّصَ له من ماله مقابل أن يبلِّغ كلامهُ إلى المُسْتمعين في حَلْقة دَرْسه[2]، وكان هذا عندما تصدَّى رضي اللّه عنه للتَّدْريس والتعليم، أما حاله عند تعلُّمه العِلْم ـ مع هذه الوِسْعة المالية ـ فهو يحدثنا عنها فيقول: كنتُ لآتي الرَّجل في الحديث. يبلغني أنه سَمِعه من رسول اللّه ﷺ فأجده قائلاً (أي: نائماً)، فأتوسَّدُ ردائي على بابه، تسفي الرِّيح التُّراب على وَجْهي حتى يخرج، فإذا خرج قال: يا ابن عَمِّ رسول اللّه ﷺ مالك؟ فأقول: بلغني حديث عنك أنك تحدِّثه عن رسول اللّه ﷺ فأحببتُ أن أسمعه منك. فيقول: هلاَّ بعثتَ إليَّ حتى آتيك؟! فأقول: أنا أحق أن آتي إليك[3].

إن الجهود التي صَرَفها الصَّحابة والمتاعب التي تحمَّلوها هم وتلاميذهم التابعون وتابعوهم والأئمة من بعدهم في تَدْوين هذا الفَنِّ. سوف نفصِّلها فيما بعد، وإنما غَرَضُنا من تَقْديم المثال السابق لعبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهما أن سِعَة المال والعَيْش لم تَشْغَل الصَّحابة رضي اللّه عنهم في التَّرَف والدَّعَة، بل كان أكثرهم ينفقون أكثر مواردهم في خِدْمة العِلْم. ولو أردنا أن نحصي التضحيات المالية المحيِّرة للعقول التي قدَّمَها الصَّحابة ومن بعدهم في خِدْمة عِلْم الحديث وتَدْوينه ونَشْره لاحتاج ذلك إلى مَقالة مُستقلَّة، ولكن قَصْدي الآن أن أوجِّهَ العقول إلى أنَّ من أهمِّ أسباب حِفْظ هذا الجزء من تاريخ العالم في عَصْر

---

(١) الذي في صحيح البخاري ٢ / ١٧٥ ـ ١٧٦ عن أبي جمرة نصر بن عمران الضبعي قال: تمتعتُ فنهاني ناس فسألتُ ابن عباس رضي اللّه عنهما فأمرني فرأيتُ في المنام كأن رجلاً يقول لي: حج مبرور وعمرة متقبلة، فأخبرت ابن عباس فقال: سنة النبي ﷺ، فقال لي: أقم عندي فأجعل لك سهماً من مالي. قال شعبة: فقلتُ: لِمَ؟ فقال: للرؤيا التي رأيتُ.

فليس في هذه الرواية ما ذكره المؤلف رحمه اللّه. وانظر فتح الباري ٣/ ٥٤٩. (بشار).

(٢) ويرى البعض أن أبا جمرة كان يعرف الفارسية، فكان يترجم كلام ابن عباس رضي اللّه عنهما إلى من كانوا لا يعرفون العربية. ويمكن أنه كان يفعل هذا وذاك. (من المؤلف).

(٣) السنن للدارمي (٥٧٦).

الصَّحابة رضي اللّه عنهم هو فراغ بالهم من فِكْر المَعَاش، وهذا هو الحق، لأن العَمَل الذي يتمُّ في جوِّ الفراغ والهدوء لا يُتوقَّعُ مثله في جوِّ الاضطراب والحيرة إلا أمثلة استثنائية. وكان لا بدَّ من أن يَحْدثَ ما حَدَثَ بهذا العِلْم، لأن صِلة هذا العِلْم لم تكن بأفراد معدودين، بل قد تجاوز عَدَد من اعتنى بهذا الجزء المختصر البَسيط من التاريخ مئات الآلاف، كما ستعرفُ قريباً. ولكنني لم أزل أبحث في أحوال رواة هذا الحديث الأوائل (الصَّحابة رضي اللّه عنهم) وخصائصهم.

وأما ميزة رواة هذا الحديث العَدَدية فأرى أنها لا تقلُّ أهميةً عن بَقيَّة العوامل الطَّبيعية لتَّدْوين الحديث، بل إنها تمتاز من بينها من ناحية أنها ميزة لهذا الفَنِّ بحيث إنه من الصَّعْب أن يُوجد لها نظير، لا في التاريخ فحسب، بل في العلوم الأخرى أيضاً. يقول الدكتور «أشبرنجر» في مقولته المشهورة: «لم تُوجد ولن تُوجد أمة في العالم أوجدوا فَنَّ أسماء الرجال العظيم غير المسلمين، وبفَضْل هذا الفَنِّ يمكن معرفة أحوال نصف مليون شخصية اليوم».

وسيأتي التَّفْصيل عن فَنِّ أسماء الرِّجال وضرورته فيما بعد، ولكني أريدُ الآن أن أُلْفتَ نَظَركم إلى عَدَد مُؤرِّخي هذا التاريخ الأصليين وكَيْفياتهم المختلفة.

عدَدُ رواة الحديث الأوائل:

ومن الإنصاف أن نقول: إن ثَرْوة التاريخ التي بأيدي دنيا العِلْم اليوم، والتي تنفق الحكومات والشُّعوب ملايين الملايين من الرُّوبيات سنوياً على تَعْليمها وتعلُّمها في الجامعات والمعاهد، وعلى نَشْرها وطَبْعها وتَدْوينها في دور التأليف والمَطَابع، وتُعْتبر هذه المصاريف من الخِدْمات العِلْمية الممتازة، ولا شكَّ أنها خِدْمةٌ عِلْميةٌ عظيمةٌ. ولكن لو تفقَّدنا هذه الثَّرْوة العِلْمية والفَنِّية، سواء أكانت قديمةً أم جديدةً، ثم ألقينا النَّظْرة على أيِّ جزء من التاريخ، ونرى كم كان عَدَد رواة هذا التاريخ أو من دوَّنوه في البداية؟ وبغَضِّ النَّظَر ـ كما قلتُ في البداية ـ أن وجود المؤرِّخين الذين شاهدوا هذه الوقائع مسألة مُعَقَّدة بنفسها. ولو فرضنا أن نجد ـ بحُسن الحَظِّ ـ جزءاً من هذا التاريخ الذي يمكن أن نقول: إنهم شاهدوه، وسلَّمنا أيضاً أننا عَلِمنا مكانتهم العَقْلية والخُلُقية بأيِّ وسيلة من الوسائل، ـ وهذه ليست مَرْحلةً سَهْلةً عند العارفين ـ ولكن مع ذلك لو سلَّمنا أنه

وُجد ذلك، فمن الصَّعْب أن يتجاوز عَدَد رواة هذه التواريخ واحداً أو اثنين حَسْبَ ما أعلمُ أو أظنُّ. أليس أساس تواريخنا اليوم إما أثراً لأحد المُصنِّفين القُدماء، أو لَوْحةَ القبور القديمة، أو عُمُلاتٍ قديمةً، أو لَوْحاً حَجَرياً أو مَعْدنياً من الخرائب، أو شيئاً من هذا القبيل، وأكثرها ثقةً من كان سَجَّلَ حياته بقَلَمه. أمَا تُشْبه هذه المذكَّرات القرارات التي تُنشر في عَصْرنا الحاضر! ولو سلَّمنا أنه ذُكر فيها شهادات بعض مُعاصريه، فمع ذلك كله لا تَعْدو هذه المُذكَّرة الشَّخصية كونها بياناً شَخْصياً. ومع الثِّقة بحاله الخُلُقية فسُبُلُ النِّسْيان والخطأ مفتوحةٌ على العَقْل الشخصي.

ولكن تعالوا الآن نُلْقي النَّظْرة على هذا الجزء الممتاز من التاريخ، الذي نُسمِّيه «الحديث»! كم كان عَدَد مُؤرِّخيه ورُواته الذين شاهدوا وقائعه بأنفسهم ورأوها بأعينهم؟ ولا نبحثُ الآن عن حَلَقات سِلْسِلة الرِّواية المُتأخِّرة، بل نبحثُ عن حَلقتها الأولى، أي الذين اشتركوا بأنفسهم في هذه الوقائع ورأوها بأعينهم، ولم تكن نَظْرتُهم إليها نَظْرةً عاديةً، بل كانت نَظْرة أُمَّةٍ إلى رسولها، أي: نَظْرة أصحاب رسول اللّه ﷺ الممتازين إلى محمد رسول اللّه ﷺ، الذين كُلِّفوا بروايته، وحُمِّلوا مسؤولية تَبْليغه.

تعرفون كم كان عَدَد هؤلاء؟ سُئِل عن ذلك إمام فَنِّ الرِّجال أبو زرعة الرازي[(١)]، فقال: «تُوفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مئة ألف إنسان من رجل وامرأة، كلُّهم قد روى عنه سماعاً ورؤية»[(٢)].

ولا يخفى أن أبا زُرْعة[(٣)] رحمه اللّه تعالى لم يُبيِّن عَدَد كل الصَّحابة، بل بَيَّن عَدَد الصَّحابة الذين رأوا النبي ﷺ ثم رووا عنه شيئاً.

فالحديث ـ الذي هو جزء من التاريخ ـ هل عَدَد رواته الأوائل هذا عَدَدٌ بسيطٌ؟! إن الناس عامة يسمعون هذا العَدَد، ثم يمرُّون عليه ولا ينتبهون! ولكن «بضدِّها تتبيَّنُ الأشياء» فهناك ذخيرة التاريخ التي إذا استطعنا أن نَقفَ على رواتها الأوائل فمن الصَّعْب جداً أن يتجاوز عَدَدُهم اثنين أو ثلاثة. وليست هذه حال

---

(١) في الأصل: «علي بن أبي زرعة»، وهو خطأ بيّن، كأنه سبق قلم من المؤلف (بشار).

(٢) الإصابة ١ / ٣.

(٣) سبق قلم المؤلف فكتب «ابن أبي زرعة» (بشار).

التاريخ فحَسْب، بل هي حال الوثائق الدِّينية عامة، التي يعيش عليها ملايين البَشَر حياتهم الدِّينية.

لاحظوا! أين رواية لوقا ومرقس وسنجي[1] (العربه جي) من شهادة أكثر من مئة ألف شَخْص شهود العين!

ثم لا يخفى أن الوقائع التاريخية العامة - كما قلتُ سابقاً - هي مجموعة الإشاعات المنتشرة، ومن جَمَعها ودَوَّنها لا يتجاوز عَدَدهم اثنين أو ثلاثة. أما هنا فشَخْصية محمد ﷺ فقط، وحوله مئات الآلاف من آلات التَّصْوير الحَيَّة ليأخذوا صورته الصادقة على ما كان عليه ﷺ. أين نسبة التُّراب من المَلأ الأعلى؟! ثم ماذا يكون تأثير عَدَد هؤلاء الرُّواة على الرِّواية؟ يمكننا أن نَفْهمه بأدنى تأمُّل. وهذا هو الذي نتناوله في الآتي.

أثر كثرة الرُّواة على ثقة الرِّوايات:

من المعلوم أولاً: أنه لا يمكن لفَرْد أو فَرْدين أن يُحيطا عِلْماً بهذه الوقائع كلِّها، ولكن يمكن ذلك إذا كَثُرَ المشاهدون. وإذا أضفنا إلى ذلك أن هؤلاء الرُّواة ليسوا رجالاً فقط، بل تشاركهم في ذلك النِّساء أيضاً، فتصبح دائرةُ الإحاطة أوسعَ. فلو كان رواة سيرة النبي ﷺ رجالاً فقط لوصل إلينا من سيرته ما له صلةٌ بحياته ﷺ خارج البيت، ولَبَقيت سيرتُهُ الشَّخْصية داخل البيت مَسْتورةً، ولم تصل إلينا أحكامٌ واضحةٌ لكثير من المسائل التي تختصُّ بالنِّساء دون الرِّجال، ولكنَّ الجميعَ يعرفون أنَّ كل ناحية من نواحي حياته ﷺ الظاهرة والباطنة لم تكن مَسْتورةً عن أحد. وكان من نتيجة كَثْرة الرُّواة وأقسامهم المُتنوِّعة أن يعترف العَدُوُّ قبل الصَّديق فيقول: «إن ههنا ضياءَ اليوم الكامل الذي يقع على كل شيء، ويستطيع أن يصل إلى كل شيء». وهذه شهادة «باسُتُور إسْمتْ» التي صَرَّح بها في سيرته ﷺ ص ١٠٨.

أضف إلى ذلك أيضاً أن اللّه عز وجل كيف وَفَّق أصحاب الأديان المشهورة آنذاك من اليهود والنَّصارى والوَثَنيين والمجوس للإسلام، وجَمَعهم في هذه

---

(١) لوقا ومرقس وغيرهما هم رواة أوائل للأناجيل المختلفة. أما سنجي وهو اسم لِعَرَبه جي، الذي هو الراوي الوحيد لكتاب الهندوس المشهور «غيتا» عن سري كرشن. وبناء على روايته يعتبر الهندوس «غيتا» كتاباً سماوياً. (من المؤلف).

القرية وَسْط صَحْراء العَرَب، فاجتمعوا حول النبي ﷺ، لأن الوَحْي الذي جاء به ﷺ كان له أثَرٌ بالغٌ في الأديان، فكان لا بدُ من وجود من يعلم تلك الأديان، حتى يعرفوا حقيقة الإسلام. وقد هَيَّأ اللّه سبحانه وتعالى كل ذلك من الداخل والخارج، ولا حاجة إلى تَفْصيله، لأنه لا يخفى على أهل العِلْم عامة.

ومن أهمِّ فوائد كَثْرة الرُّواة، الذين شاهدوا بأنفسهم تلك الوقائع أنْ صار من الممكن وبُسهُولة إزالة الفَهْم الخاطىء إذا وقع فيها، وقد حصل هذا، ويَعْلَمُه طُلَّاب الحديث. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الفائدة عندما ذكر الشَّهادة فقال: ﴿ . . . أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وبغَض النَّظَر عن أن كَثْرة الرُّواة يجعل الراوي لا يجرؤ على أن يتعمَّد الكَذب خَشْيَةَ أن يُكذِّبه الآخرون، وإن كان هذا لا يُتصوَّر من الصَّحابة رضي اللّه عنهم، لِمَا ذكرنا من صفاتهم وخصائصهم. ولولا خَشْية الإطالة لذكرتُ لذلك أمثلةً.

ومن المعلوم أيضاً أن عَدَد الصَّحابة رضي اللّه عنهم الذي ذكره الإمام أبو زُرْعة رحمه اللّه تعالى لم يجتمع كلُّهم عند رسول اللّه ﷺ في آنٍ واحدٍ، ولم يكن من الممكن أن يبقى هذا العَدَد الضَّخْم معه في كل مكان وفي كل ساعة، وإن كان حصل ذلك في حجة الوداع، حيث اجتمع فيها أكثر من مئة ألف صحابي، ولكنها كانت حادثة واحدة، ولم يبلغ هذا المبلغ عَدَد الصَّحابة الذين كانوا يُقيمون معه في المدينة المُنوَّرة، أو كانوا معه في السَّفَر والغَزَوات، ولم يتجاوز عَدَد من كانوا معه في الغَزَوات عامة عشرين ألفاً، أو عشرة آلاف، أو خمسة آلاف أو ثلاثة آلاف أو أقل من ذلك. وإن كان عَدَدٌ كبيرٌ من المهاجرين والأنصار كانوا معه في المدينة. وإلى هذا أشار كَعْب بن مالك رضي اللّه عنه (الذي كان تخلَّف عن غَزْوة تبوك، ووَرَدَ تفصيلُهُ في البخاري)[1] فقال: « . . . والناس كثير لا يحصيهم ديوان».

وبالجُمْلة، كان عَدَدٌ غير قليل من المهاجرين والأنصار قد اجتمعوا

---

(١) الصحيح ٦ / ٣ ـ ٩. وانظر الحديث وتخريجه في المسند الجامع ١٤ / ٥٨٩ ـ ٦٠٢ حديث (١١٢٦٥). (بشار).

بالمدينة المُنوَّرة، ومن الواضح أيضاً أنَّ كُلَّ هذا العَدَد لم يكونوا يحضرون في مجلسه ﷺ دائماً، لأجل أشغالهم، فكانوا يتناوبون. فلو كان عَدَد الرُّواة قد انتهى إلى اثنين أو ثلاثة فهل كان من الممكن أن تجتمع هذه الذَّخيرة التي بأيدينا اليوم؟

والحق أنَّ وجود آلاف الرِّجال والنِّساء حوله ﷺ يَسَّرَ لهم أن يحفظ كل فَرْد منهم شيئاً من قوله أو فِعْله ﷺ. وكما التزم هؤلاء واتخذوا قاعدة بأن كل من كان يَطَّلع على شيء من هذا التاريخ الشَّخْصي المُدْهش يخبر به ـ كما هو ـ أخاه الغائبَ الذي لم يحضر مجلسه ﷺ، فقد أخرج البخاري[1] عن عُمر رضي اللّه عنه، قال: «كنتُ أنا وجارٌ لي من الأنصار في بني أُميَّة بن زيد ـ وهي من عَوَالي المدينة ـ وكُنَّا نتناوب النُّزول على رسول اللّه ﷺ، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلتُ جئتُهُ بخَبَرِ ذلك اليوم من الوَحْي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك». فقد كانت الوسائلُ الاقتصاديةُ محدودةً في فَجْر الإسلام، فيضطرُّ المهاجرون إلى أن يشتغلوا بالتِّجارة أو الصِّناعة، فكان عُمر رضي اللّه عنه يُشْرف على معامل النَّسيج في هذه القرية، كما كان لأبي بكر رضي اللّه عنه معمل في قرية «سُنْح» يُشْرف عليه، وكان الأنصار يشتغلون في المزارع والبَسَاتين.

ومع ذلك كان هناك جماعة من الصَّحابة رضي اللّه عنهم تركوا بيوتهم وأعمالهم ونزلوا في «الصُّفَّة»، المدرسة التي أقامها لهم رسول اللّه ﷺ في المسجد النبوي. وكان ﷺ وأغنياء أهل المدينة يتولَّوْن طعامهم وحوائجهم، وكان عَملُ هؤلاء (الطُّلاَّب) أنهم يتعلَّمون من رسول اللّه ﷺ القرآن الكريم ويحفظون أقوالهُ وسُنَنَه، وقد أمنوا من فِكْر المَعَاش. وكان رئيسُ هذه الجماعة راويةَ الحديث أبا هُرَيرة رضي اللّه عنه، وكان يقول لِمَن كان يتعجَّبُ من كَثْرة روايته: «إنكم تزعمون أن أبا هُرَيرة يُكْثر الحديث عن رسول اللّه ﷺ، واللّه المَوْعدُ، إني كنتُ امرأً مسكيناً، أصْحبُ رسول اللّه ﷺ على مِلْءِ بَطْني، وكان المهاجرون يَشْغلهم الصَّفْقُ في الأسواق، وكانت الأنصار يَشْغَلهم القيام على

---

(١) الصحيح ١ / ٣٣ و٣ / ١٧٤ و٦ / ١٩٥ ـ ١٩٦ و٧ / ٣٦ و١٩٦ و٩ / ١٠٩. وانظر تمام تخريج الحديث في تعليقنا على جامع الترمذي (٢٤٦١). (بشار).

أموالهم»[١]. وقال أيضاً: «قَدمتُ على رسول اللّه ﷺ بخَيْبر، وأنا يومئذ قد زِدتُ على الثلاثين، فأقمتُ معه حتى مات، وأدُورُ معه بيوت نسائه، وأخدمُه وأغْزو معه وأخرجُ»[٢]. وكان يذكر أحياناً الحال التي مرَّ بها وهو في طَلَب العِلْم فيقول: «واللّه الذي لا إله إلا هو إن كنتُ لأعتمد على الأرض بكَبدي من الجوع، وأشُدُّ الحَجَر على بَطْني»[٣]. وقال أيضاً: «كنتُ أُصْرَع بين مِنْبر رسول اللّه ﷺ وحُجرة عائشة. فيُقال: مجنون. وما بي جنون، إن هي إلا الجوع»[٤].

هكذا لازَمَ هذا الشابُّ الدَّوْسيُّ اليَمَني رسولَ اللّه ﷺ من غير أن يَلْتفتَ إلى من يشتغل بأسباب المعاش، إلى أن تُوفي رسول اللّه ﷺ.

ولم يكن أبو هُرَيرة رضي اللّه عنه وحده صاحبَ هذا الشَّأْن بل كان مثله كثيرون، فهذا عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه الذي اشتُهر بين الصَّحابة بصاحب النَّعْلين والسِّواك والوِسَادة، يقول عنه أبو موسى الأشعري - وقد حضر من اليَمَن -: «كُنَّا نظنُّهُ أنه رجل من أهلِ بيت رسول اللّه ﷺ، لِمَا نرى من دخوله ودخول أُمِّه على النبي ﷺ»[٥]. وقد تَشَرَّف ابن مسعود بشَرَف عظيم بقوله ﷺ: «إذنك عليَّ أن ترفع الحجاب وتسمع سِوَادي»[٦].

---

(١) حديث صحيح. أخرجه الحميدي (١١٤٢)، وأحمد ٢ / ٢٤٠ و٢٧٤، والبخاري ١ / ٤٠ و٣ / ١٤٣ و٩ / ١٣٣، ومسلم ٧ / ١٦٦ وابن ماجه (٢٦٢)، والنسائي في الكبرى (٥٨٦٧) و(٥٨٦٨) من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة. (بشار).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ١ / ٣٥٨ - ٣٦٠ (بتحقيق د. محمد بن صامل السلمي). (بشار).

(٣) أخرجه بنحو هذ اللفظ البخاري ٥ / ٢٤ و٧ / ١٠٠. (بشار).

(٤) أخرجه البخاري ٩ / ١٢٨، والترمذي (٢٣٦٧)، وفي الشمائل، له (٧١). (بشار).

(٥) حديث صحيح. أخرجه أحمد ٤ / ٤٠١، والبخاري ٥ / ٣٥ و٢١٨، ومسلم ٧ / ١٤٧، والترمذي (٣٨٠٦)، والنسائي في فضائل الصحابة (١٥٩) و(٢٨٢)، والحاكم ٣ / ٣١٤، وابن الأثير في أسد الغابة ٣ / ٣٨٧ من طريق الأسود بن يزيد عن أبي موسى الأشعري. (بشار).

(٦) حديث صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة ١٢ / ١١٢، وابن سعد في الطبقات ٣ / ١٥٣، وأحمد ١ / ٤٠٤، ومسلم ٧ / ٦، وابن ماجه (١٣٩)، والنسائي في فضائل الصحابة (١٥٧) وأبو يعلى (٤٩٨٩) و(٥٣٥٦) و(٥٣٥٧)، وابن حبان (٧٠٦٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٤٤٩) و(٨٤٥٠) من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود، به =

وكذلك كان أنس رضي اللّه عنه الذي خَدَمَ رسول اللّه ﷺ تسع سنين كاملة، وكذلك غيرهم من الموالي مثل رافع وبلال رضي اللّه عنهم قلَّ ما كانوا يغيبون عن مجلسه ﷺ.

هذا كان بالنسبة للرجال، أما بالنِّسْبة للنِّساء، فكانت إحدى زوجاته ﷺ ترافقه في خَلْوته.

وكانت نتيجة ذلك أن الصَّحابة الذين لم يكونوا يسمعون شيئاً من النبي ﷺ مُباشرةً كانوا يعرفونه بواسطة إخوانهم وزملائهم من الصَّحابة، ولم يكن في ذلك فَرْق بين الصَّغير والكبير، يقول أبو هُريرة رضي اللّه عنه: «كانوا يعرفون لُزُومي فيسألوني عن حديثه، منهم عُمر وعثمان وعلي وطَلْحة والزُّبير».

وتُوجد رواياتٌ عديدةٌ في كُتُب الحديث تبيِّنُ سؤال الخلفاء الراشدين وكبار الصَّحابة رضي اللّه عنهم بعضهم لبعض. وكانوا إذا لم يجدوا شيئاً عند الرِّجال يرسلون أحداً إلى أمَّهات المؤمنين رضي اللّه عنهنَّ فيسألهنَّ.

فهذا أنس رضي اللّه عنه ـ الذي سَبَق ذِكْره آنفاً، وقد خَدَمَ النبي ﷺ تسع سنين ـ كان يحدِّثُ حديثاً مرة، فسأله أحد المستمعين: أنتَ سمعتَهُ من رسول اللّه ﷺ؟ فأجابه قائلاً: «ما كلُّ ما نحدِّثكم به سمعناه من رسول اللّه ﷺ، ولكن كان يحدِّثُ بعضُنا بعضاً»[1].

وهذا من أهمِّ فوائد كَثْرة الصَّحابة رضي اللّه عنهم، فكان كل واحد يُكمِّل من عِلْم الآخرين ما ينقصه من العِلْم، وقد بلغ من شَوْقهم ورَغْبتهم لتكْميل عِلْمهم أنَّ أحدَهم كان يرحلُ إلى صحابي آخر رِحْلةً طويلةً ليُكمِّل عِلْمه منه، فَضْلاً عن رِحْلات صغار الصَّحابة والتابعين، فقد رُوي عن جابر بن عبد اللّه رضي اللّه عنه ـ وهو من مُكْثري الحديث وكان مُقيماً بالمدينة ـ قال: «بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فابْتعتُ بعيراً، فشددتُ عليه رَحْلي، ثم

= مرفوعاً.
والسِّواد: السرار، يقال: ساودتُ الرجل. مُساودةً: إذا سارَرْتُه. (بشار).

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦٩٩)، والحاكم ٣ / ٥٧٥.
وروي عن البراء بن عازب أيضاً. أخرجه أحمد ٤ / ٢٨٣، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ٢ / ٦٣٤، والحاكم ١ / ٩٥ و١٢٧. (بشار).

سِرْتُ إليه شهراً حتى قدمتُ الشام، فإذا عبد اللّه بن أنيس الأنصاري، فأتيتُ منزله، فأرسلتُ إليه أن جابراً على الباب. فرجع إليَّ الرَّسول فقال: جابر بن عبد اللّه؟ فقلتُ: نعم. فخرج إليَّ فاعتنقتُهُ واعتنقني. قال: قلتُ: حديثٌ بلغني عنك أنك سمعتهُ من رسول اللّه ﷺ في المَظَالم، لم أسمعه أنا منه؟ قال: سمعتُ رسول اللّه ﷺ يقول: . . . الحديث[1].

وأعجبُ من ذلك قصة أبي أيوب الأنصاري رضي اللّه عنه الذي دُفن في القُسْطَنْطينية[2] كان سمع حديثاً من رسول اللّه ﷺ، ولكن يبدو أنه شَكَّ في بعض ألفاظه، وكان معه إذ سمع هذا الحديث عُقبة بن عامر في مجلس النبي ﷺ وكان قد سكن مصر. فرحل أبو أيوب الأنصاري رضي اللّه عنه من المدينة إلى مصر لإزالة الشَّكِّ الذي وقع له في الحديث، فلمَّا وصل إلى عُقبة بن عامر رضي اللّه عنه قال له: (حدثنا ما سمعتَهُ من رسول اللّه ﷺ في ستر المُسلم، لم يَبْقَ أحدٌ سمعه غيري وغيرك! فأعاد عليه عُقبة بن عامر الحديث. وكان الحديث: «من سَتَرَ مسلماً خِزْيه سَتَرَهُ اللّه يوم القيامة». فسمع ذلك أبو أيوب الأنصاري رضي اللّه عنه، ثم الذي حصل بعد ذلك كان أعجبَ منه، وهو أن أبا أيوب قام على الفَوْر وأتى راحلتَهُ فَرَكِبها وانصرف إلى المدينة، وما حلَّ رَحْله»[3].

---

(١) جامع بيان العلم، لابن عبد البر ١ / ٩٣.
قال بشار: وأخرجه أحمد ٣ / ٤٩٥، والبخاري في الأدب المفرد (٩٧٠)، وفي خلق أفعال العباد، له (٥٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٥١٤)، وفي الآحاد والمثاني، له (٢٠٣٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨٥٨٨).

(٢) إن قصة دفنه في القسطنطينية فيها عبرة، يُقال: إن المسلمين عندما حاصروا القسطنطينية وفيهم أبو أيوب الأنصاري رضي اللّه عنه، وقد مرض وأيقن أنه مرض الموت. فأوصى المسلمين بأنه إذا مات أن يحملوا جنازته ويهاجموا العدو، ويتقدموا إلى الأمام حيثما استطاعوا، ثم يدفنوه في نهايته. فحمل المسلمون جنازته وهاجموا العدو إلى أن وصلوا إلى فصيل البلد، فحفروا هناك قبره ودفنوه. وعندما فتح محمد الفاتح القسطنطينية بعد قرون أخبره أبو أيوب الأنصاري رضي اللّه عنه في المنام عن موضع قبره، وهناك بُني جامع أبي أيوب رضي اللّه عنه. (من المؤلف).

(٣) قصة رحلة أبي أيوب إسنادها ضعيف. أخرجها الحميدي (٣٨٤)، وأحمد ٤ / ١٥٣. فيها أبو سعد المكي ويقال فيه: أبو سعيد ـ وهو مجهول ـ. وأخرجه أحمد في موضع آخر ٤ / =

ولا يخفى اسم الصحابي الجليل على أصغر طالب حديث، فقد حُكي عنه أنه رحل في حَرْف. ووَرَدَ في «سُنَن الدَّارمي»: أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ رحل إلى فَضَالة بن عُبيد اللّه، وهو بمصر، فقدم عليه وهو يمدُّ لناقة له، فقال: مرحباً. قال: أما إني لم آتك زائراً، ولكن سمعتُ أنا وأنتَ حديثاً من رسول اللّه ﷺ، رجوتُ أن يكون عندك منه عِلْم[1]؟!

هذه كانت حال كبار الصَّحابة رضي اللّه عنهم، أما صغار الصَّحابة، الذين لم يتمكَّنوا من استفادة العِلْم عن رسول اللّه ﷺ مثل كبار الصَّحابة، وكذلك التابعون فلا تُحْصى أعمالهم في هذا الباب.

وقد سبق أن ذكرتُ عن عبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهما أنه ـ مع عَظَمة قرابته برسول اللّه ﷺ ـ كان يطوف على أبواب الصَّحابة في طلب الحديث، وقد أحسَّ بأهمية وجود كَثْرة الصحابة، وأنه من الممكن إكمال ملامح التاريخ بهم. وفي هذا الصَّدَد يحكي قصةَ طَلَبه للحديث فيقول: «قلتُ لصاحبي الأنصاري: هَلُمَّ فلنسأل أصحاب النبي ﷺ فإنهم اليوم كثير». ولكن صاحبه كان أقلَّ حَظّاً منه، فأجابه قائلاً: «يا ابن عباس! أترى الناس يحتاجون إليك، وفي الناس من أصحاب النبي ﷺ»؟! ولكنه لم يعلم أن الصِّغار يَحلُّون مَحَلَّ الكبار بعد رحيلهم. ولذلك لمَّا صار ابن عباس رضي اللّه عنهما مَرْجِعَ الأنام بثَرْوته العِلْمية، كان صاحبه هذا يتأسَّفُ على تقصيره ويقول: «كان هذا الفتى أعقلَ مني»[2].

وقد كَثُرَ ذِكْر أمثال هذه الوقائع في سيرة التابعين، كسعيد بن المُسيِّب

= ١٥٩ وإسنادها منقطع، لكن يقوي الحكاية ما بعدها.
أما حديث ستر المسلم فهو حديث صحيح، أخرجه البخاري ٣ / ١٦٨ و٩ / ٢٨، ومسلم ٨ / ١٨ من حديث ابن عمر، وانظر تمام تخريجه في تعليقنا على الترمذي (١٤٢٦). (بشار).

(١) سنن الدارمي (٥٧٧)، وإسناده صحيح، فقد رواه عن يزيد بن هارون عن سعيد بن إياس الجريري عن عبد اللّه بن بريدة. والجريري وإن اختلط بأخرةٍ لكن مسلماً أخرج في صحيحه من رواية يزيد بن هارون عنه، مما يقوي القول بأنه سمع منه قبل اختلاطه. (بشار).

(٢) أخرجه الدارمي (٥٧٦)، وإسناده صحيح. (بشار).

ومَسْروق وغيرهما الذين يأتي ذِكْرهم قريباً، فقد روى الإمام مالك[1] عن سعيد ابن المُسيِّب أنه قال: «إني كنتُ أسير اللَّيالي والأيام في طَلَب الحديث». ويُذكر عن مسروق أنه رحل في حَرْف[2].

وقد بلغ من دقَّة شعورهم أن أحدهم إذا بلغه الحديث من شيخ لم يَرَ النبي ﷺ، وعَلمَ أن الصَّحابي الذي يروي عنه شيخه على قَيْد الحياة، حاول أن يَصلَ إلى ذلك الصَّحابي حيثما كان، فيسمع منه هذا الحديث مُباشرةً. فقد أخرج الدارمي عن أبي العالية قال: «كنا نسمع الرِّواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلم نَرْضَ حتى رَكِبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم»[3].

ولم تكن هذه حالَ شَخْص واحد، بل كانت هذه حالَ عامة التابعين، والرِّحْلة في طَلَب الحديث صارت ذَوْقاً عامّاً ومَسْلكاً مُتَّبَعاً عندهم، وحتى صارت هذه الجُمْلة قَوْلاً سائراً يتردَّدُ على ألْسنة بعض التابعين عندما يحدِّثون تلاميذهم حديثاً كانوا يَخْتمونه على سبيل المُطايَبَة: «خُذها بغير شيء، قد كان الرَّجل يَرْحلُ فيما دونها إلى المدينة»، هذا قول الشَّعبي الذي كان يخاطب به تلاميذه أحياناً على سبيل الفَكَاهة.

إن العوامل والمُؤثِّرات التي ذكرناها آنفاً كل واحد منها وحده يكفي ضَمَاناً لِحفْظ الحديث (ثَرْوة هذا التاريخ) فكيف وقد اجتمعت كلُّها في آن واحد؟!

ولنأخذ في الاعتبار أيضاً القول التاريخي المشهور: «مذهب العرب أنهم كانوا مَطْبوعين على الحِفْظ مخصوصين بذلك»[4]. وكان الأعرابي يَسْخر من كَثْرة الكُتُب، وكانوا يردِّدون على ألسنتهم هذا القول السائد: «حَرْف في تامُوركَ (قَلْبك) خير من عشرة في كُتُبك»[5]. وقال شاعرهم:

ليس بعِلْم ما حوى القِمَطْرُ ... ما العِلْم إلا ما حواه الصَّدْرْ

وقال الآخر:

---

(١) رواه عن مالك جماعة كما ذكر ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١ / ٩٤. (بشار).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ٩٤، في إسناده رجل لم يسم. (بشار).

(٣) أخرجه الدارمي (٥٧٠). (بشار).

(٤) جامع بيان العلم وفضله ١ / ٦٩. (بشار).

(٥) كذلك، وكذا الأشعار الآتية.

اسْتَوْدَعَ العِلْمَ قِرْطاساً فَضَيَّعَه وبِئس مُسْتَودع العِلْم القَراطيس

ويقول الثالث:

عِلْمي معي حيثما يَمَّمتُ أحْمِلهُ بَطْني وعاءٌ له لا بطْنُ صُنْدوق
إن كنتُ في البيت كان العِلْم فيه معي إذا كنتُ في السُّوق كان العِلْم في السُّوق

إن هذه الأبيات تدلُّنا على ذَوْق العرب الخاصِّ، وقلَّما نجد مثل هذه الأبيات حول الكتابة عند قوم آخرين. ومن كانت هذه حالهم فطبيعيٌّ أن يَعْتمدوا على ذاكرتهم، والقاعدة أن الإنسان كلَّما ازداد استعمال قوةٍ من قواه الجِسمية زادت جلاءً. وهذا من أهمِّ الأسباب لاختصاص بعض الشُّعوب بأشياء خاصة، لذلك من المُسلَّم «أن العرب قد خُصَّت بالحِفْظ». وما حُكي عنهم من وقائع مُدهشة لقوة ذاكرتهم يَصْعبُ على الشُّعوب ـ التي تَعوَّدت الكتابة ـ تَسْليمُها؛ يقول ابن عبد البَرِّ[1]: «كان أحدهم يَحفظُ أشعار بعضٍ في سَمْعةٍ واحدةٍ». ومعروف عن ابن عباس رضي اللّه عنهما أنه جاءه الشاعر عُمر بن أبي ربيعة وأنشد قصيدةً من سبعين بيتاً، فلمَّا وَلَّى دار الكلام حول بيت من القصيدة. فقال ابن عباس: إنه أنشده هكذا. فقال له المخاطب: هل حَفِظته في أول مرة؟ قال: لو شئتَ أسمعتُكَ سبعين بيتاً بتمامها. ثم أسمعها كلَّها.

ويُروى عن الإمام الزُّهري (المحدِّث المشهور) أنه قال: «إني لأمرُّ بالبَقِيع، فأسدُّ أُذنيَّ مخافةَ أن يدخل فيها شيء من الخَنَا، فواللّه ما دخل أذنيَّ شيء قط فنَسِيتُه»[2]. وكان الإمام الشَّعبي يقول: «ما كتبتُ سَوداء في بَيْضاء، وما استعدتُ حديثاً من النِّسيان»[3].

ثم هناك رأيٌ آخر للعلماء المسلمين ـ وإن كان هذا غير حُجَّة على غير المسلمين ـ هو مع ذاكرة العرب الخارقة بطبيعة الحال، فقد زادها اللّه قوَّةً بتأييده الغَيْبي، لأن اللّه تعالى الذي ضَمنَ حِفْظ كتابه بقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] كلَّفهم بحِفْظ صورة القرآن العَمَلية. أي: حياة النبي ﷺ. وقد وَرَدَ في البخاري وغيره من الصِّحاح أن أبا هُريرة رضي اللّه عنه شكا إلى النبي ﷺ

---

(١) جامع بيان العلم ١ / ٦٩.

(٢) نفسه.

(٣) رواه ابن سعد في طبقاته ٦ / ٢٤٩.

النِّسْيان، فدعا له النبي ﷺ، فلم يكن يَنْسَى بعد ذلك شيئاً[1].

الصَّحابة رضي اللّه عنهم كانوا نُسخاً عَمَليةً للحديث الشَّريف:

وبالجُملة، فإن ذَوْق الصَّحابة رضي اللّه عنهم وحماسهم في اتِّباع النبي ﷺ، وجهودهم للتَّقرُّب إليه، والتَّصبُّغ بصِبغته، ورَغْبتهم الشَّديدة لصِبْغ الآخرين، قد بلغ إلى حدٍّ ـ مع الخصائص التي سبق أن ذكرتُها ـ لو ادَّعى أحد أنهم كانوا صُوراً حيَّةً لأقواله ﷺ وأفعاله وتصرُّفاته التي صَدَرت منه، وأصبح كتاب التاريخ «حياة النبي ﷺ» في عَهْد الصَّحابة ليس نُسخةً واحدةً، بل آلاف النُّسَخ العَمَلية في صورة الصَّحابة رضي اللّه عنه، ـ لو ادُّعيَت هذه الدَّعْوى ـ هل لأحد أن يُبْطلها؟

فأولُ صورةٍ لتَدْوين الحديث كانت حياةَ الصَّحابة أنفسهم، وهي الصُّورة الأولى لحِفْظ الحديث. أو لحِفْظ هذا التاريخ. ولا أدَّعي أنَّ كلَّ فَرْدٍ من أفراد الصَّحابة كان صورةً كاملةً للنبي ﷺ في حياته، لكننا نجد الخُلفاء الرَّاشدين، بل نجد مَن هم دون الخلفاء الرَّاشدون رضي اللّه عنهم في المنزلة. يذكرهم التاريخ بهذه الصِّفات؛ فقد أخرج الإمام التِّرمذي[2] عن عبد الرحمن بن يزيد أنه سأل حذيفة صاحب رسول اللّه ﷺ: «حدثنا بأقرب الناس من رسول اللّه ﷺ هَدياً ودلاًّ، نَلْقاه فنأخذَ عنه ونسمعَ منه». فأجابه حذيفة رضي اللّه عنه: «أقربُ الناس هَدياً ودلاًّ وسَمتاً برسول اللّه ﷺ ابن مسعود». فهذه شهادة مُعاصر لمُعاصره[3].

بل بلغ من تشبُّههم برسول اللّه ﷺ لا في الأمور التي تتعلق بالشَّريعة

---

(١) روى البخاري ١ / ٤٠ و٤١ و٤ / ٢٥٣، والترمذي (٣٨٣٥) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي اللّه عنه، قال: «قلت: يا رسول اللّه إني سمعتُ منك حديثاً كثيراً فأنساه. قال: ابسط رداءك. فبسطتُ، فغرف بيده فيه، ثم قال: ضُمَّهُ. فَضَممتُه، فما نسيتُ حديثاً بعد». وانظر ما تقدم عند ذكر المؤلف لقول أبي هريرة مخاطباً الذين يتعجبون من كثرة حديثه. (بشار).

(٢) الجامع (٣٨٠٧). وقد قصر المؤلف رحمه اللّه في عزو الحديث للترمذي حسب، فهو في صحيح البخاري ٥ / ٣٥. وانظر تمام تخريجه في تعليقنا على الترمذي. (بشار).

(٣) لقد روعيت هذه القاعدة في فن «نقد الرجال»، مراعاة لضعف الفطرة الإنسانية بهذا الصدد، ويعبِّرون عنه بـ «المعاصرة أصل المناظرة»، لذلك يُستحسن ثناء المعاصر على المعاصر. (من المؤلف).

والقانون فحَسب، بل كانوا يتشبَّهون بكل أمر من أمور حياته وعاداته ﷺ، فقد اشتُهرَ عن ابن عُمر رضي اللّه عنهما أنه: «كان يَتَّبعُ آثاره في كل مسجد صلى فيه، وكان يعترض براحلته في طريقٍ رأى رسول اللّه ﷺ عَرَضَ ناقته»[1]. حتى بلغ من تشبُّهه أنه في أثناء سَفَره كان ينزل عن ناقته ويجلس في مكان كان ﷺ نزل من ناقته في سَفَره وجلس لحاجته. ورُويت عنه عادته في هذا الصَّدَد أيضاً أنه كان «يسأل من حضر ـ إذا غاب ـ عن قوله وفعله» ﷺ، حتى عُدَّ أنه استقصى أقواله ﷺ، فقد سأل يحيى الليثي يوماً شَيْخَه مالك بن أنس رحمه اللّه تعالى: أسَمعتَ المشايخ يقولون: من أخذَ بقول ابن عُمر لم يدع الاستقصاء؟ قال: نعم.

إن هذا الاستقصاء، أو التَّشبُّه الكامل، للسيرة النَّبوية العَطِرة كان هَدَفَ جميع الصَّحابة رضي اللّه عنهم، ولكن لم يكن من السَّهل أن يتيسَّرَ ذلك لكل فَرْد من أفرادهم، ومع ذلك كان الجزء الكبير من حياة الصَّحابة رضي اللّه عنهم مَصُوغاً في قالب سيرة النبي ﷺ، وفي ضَوْء هذا المعنى أُعبِّرُ باصطلاح عَصْريٍّ أنَّ كل صحابي كان نُسخةً عَمَليةً للحديث الشَّريف أو الطَّبْعة الجديدةَ للحديث. وإن كانت بعض هذه النُّسخ أو الطبعات كاملةً وشاملةً، وبعضَها دون ذلك.

ونَظراً إلى عَدَد الصَّحابة الذي سبق ذكره، ونَظراً إلى الصِّفات التي وُصفوا بها من الإيمان والإسلام وحُبِّ العَمَل لم أكن مُبالغاً لو قلتُ: إن تاريخنا الإسلامي ـ الذي نُسمِّيه بالحديث ـ قد بلغ عَدَدُ نُسخه وطبعاته الكاملة والمختصرة مئات الآلاف في عَهْده ﷺ. فهل يُوجد تاريخ في العالم، أو جزء من هذا التاريخ، قد بلغ عَدَدُ من شاهده وصار مرآةً له، إلى هذا الحَدِّ؟!

ثم عَدَد نُسخ هذا التاريخ الإسلامي ـ الحديث ـ هل وقع فيه نَقْصٌ؟ فكل واحد يعترف أن هذه النُّسخ زادت في كَمِّيتها ومقدارها طيلةَ ثلاثة عشر قَرْناً ونصف قَرْن، مهما حَصَلَ فيها نَقْص في كمالها وكَيْفيتها، ولا يزال يزداد عَدَد هذه النُّسَخ؛ فكل فَرْد من أفراد المسلمين أينما وُجد في جزء من أجزاء هذا العالم، ويُوجد في حياته كل عنصر من عناصر هذا الدين ومن الأخلاق

---

(١) ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة ٢ / ٣٤٩ من قول الزبير بن بكار. (بشار).

الإسلامية، أليس هو انعكاس لجزء من أجزاء هذا التاريخ؟ فالمسلم الذي يعيش في قرية مجهولة في أنحاء الهند، ويُصلِّي الصَّلَوات الخمس، يستطيع أن يحلف ـ ويكون صادقاً في حَلِفه ـ أنه يبدأ صلاته ويُكبِّرُ ويرفع يديه كما كان رسول الله ﷺ يبدأ صلاته، ويقرأ في الصلاة كما كان ﷺ يقرأ، ويركع كما كان ﷺ يركع، ويسجد كما كان رسول اللّه ﷺ يسجد. وقس على ذلك بَقِيَّةَ أمور المسلمين من الأعمال والعقائد الدِّينية، وخذ أمراً واحداً ـ على الأقلِّ ـ من هذا التاريخ، وهو الجزء الأهمُّ منه، وهو «شهادة أن لا إله إلا اللّه وأن محمداً رسول اللّه»، ما زال مَوْجوداً وقائماً في قَلْب كل مؤمن.

الجزء الكبير من الحديث الشريف متواتر:

وبناءً على ما سبق، إنني أعتبر الجزء الكبير لهذه الثَّرْوة التاريخية العظيمة ـ لا كُلَّها ـ متواتراً أي: إنه وصل إل عَصْرنا هذا عن طريق مئات الآلاف، ثم عن طريق مئات الملايين، جيلاً بعد جيل في الشَّرْق والغَرْب، ويستمرُّ ذلك إن شاء اللّه تعالى إلى يوم القيامة.

أمَّا كَمْ يكون عَدَد هذه الثَّرْوة التاريخية؟ فيمكن أن يُقال فيه: إن جميع المسائل التي اتفقت عليها الفِرَق الإسلامية من هذه الأمة، سواء أكانت هذه المسائل عقائديةً إيمانية، أم كانت غيرها من الطَّهارة والغُسل والوضوء والصَّلاة والزَّكاة والصِّيام والحَجِّ والمُعاملات والحدود والسِّياسة والمباحات والمحظورات وغيرها، التي تتعلَّق بأبواب مختلفة، لو اختيرت منها المسائل المُتَّفق عليها بين هذه الفِرَق منذ عَصْر النبي ﷺ إلى يومنا هذا، طبقةً بعد طبقة، وجيلاً بعد جيل، وخَلَفاً عن سَلَف، بأنها من عَمَل النبي ﷺ وأمره، أما يتجاوز عَدَدُها الآلاف؟ وليس من الصَّعْب عَدُّها.

وكأنَّ الأمور التي يمكننا أن نَنْسِبها إلى النبي ﷺ ـ بعد كتاب اللّه عز وجل ـ من غير شَكٍّ وتَرَدُّد، هي تلك الأجزاء من أقواله وأفعاله وتقريراته، التي وصلت إلينا عن طريق التعامل والتوارث. ولم يكتفوا أيضاً في هذه الأمور بالتعامل والتوارث، بل حاولوا أن يُسَجِّلوا كل جزء من أجزاء هذه الأمور ويحفظوها عن طريق الرِّواية في فَنِّ الحديث، وهكذا حصلت الثِّقة لبعضها من بعض. فلو قارنتم هذه الأمور التي نُقِلت عن طريق الرِّواية، وبين تلك الأمور نفسها التي

نَقَلَها الجيل بعد جيل بالتعامل والتوارث، لَوَجدْتم أنها يُصَدِّق بعضُها بعضاً.

أما تلك الأمور التي تتعلَّق بحياة النبي ﷺ، ولم تصل إلينا بذاك التعامل والتوارث، فأول وسيلة عندنا لمعرفتها هي الرِّواية ـ وسوف يأتي البَحْث حول حَلقات سلْسلة الرِّواية بالتَّفْصيل ـ وقد سمعتم الحكاية عن تلك الجهود التي صُرفت بُغْية الحَزْم والاحتياط لحِفْظ هذه الأمور، فقد كان النبي ﷺ نفسه يهتمُّ بالمحافظة على أقواله وأفعاله، كما سمعتم عن جهود الصَّحابة كيف كان أحدهم يسافر مئات الأميال لإزالة شُبْهة عَرَضت له في كَلِمة من حديث رسول اللّه ﷺ.

ولم ينتهِ الأمر إلى هذا الحَدِّ، بل كان الصَّحابة رضي اللّه عنهم أنفسهم يسأل بعضهم بعضاً، ويَعْرض بعضهم عِلْمَه على عِلْم بعضهم الآخر، وبذلك كانت تتقوَّى قوةُ الرِّواية.

المتابعات والشواهد:

وإضافة إلى ذلك كان رواة الحديث عن الصَّحابة رضي اللّه عنهم يَصْرفون جهودهم إذا سمعوا حديثاً من صحابي أن يسمعوا ذلك الحديث نفسه من غيره من الصَّحابة ما أمكن ذلك. وهذا ما يُسَمَّى في اصطلاح الحديث بالمُتابعة. والأحاديث التي كان يرويها التلميذ عن رفقاء شَيْخه ومُعاصريه لتَوْثيق الرِّواية التي رواها عن شَيْخه كانت تُسَمَّى بالمُتابعات، وكلَّما مَضَى وَقْت اشتدَّ شَوْق المحدثين لجَمْع المُتابعات. ولعلكم تتعجَّبون أن الحديث المشهور «إنما الأعمال بالنِّيَّات» رُوي من سبع مئة طريق! أعني بذلك أن الحديثَ واحدٌ ولكن أسانيده سبع مئة[1]. وهذا العَدَد أيضاً من ناحية مُعينة، وإلا فطُرُق هذا الحديث تتجاوز هذا العَدَد.

وهذه كانت خيرَ طريقة لإنشاء القوة في الرِّوايات، وقد أكَّد على ذلك المُحدِّثون، وسوف يأتي تفصيله إن شاء اللّه تعالى. وكتاب «الصحيح» لمسلم

---

(١) حديث النية مما تفرد به الفاروق عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه، وتفرد به عنه علقمة بن وقاص الليثي، وتفرد به عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي، وتفرد به عن التيمي يحيى بن سعيد الأنصاري، ورواه الجم الغفير عن يحيى بن سعيد، ثم رواه عشرات الرواة بعد ذلك عن أصحاب يحيى. (بشار).

رحمه اللّه تعالى أقام فيه هذا العَمَل، ولكن حتى في عَصْر الصَّحابة رضي اللّه عنهم استخدموا هذا الطَّريق كلما أمكن ذلك. وكانت نتيجة ذلك أن الثَّرْوة الحديثية غير المتواترة التي تُوجد عندنا اليوم، تجد كل حديث منها يرويه ثمانية أو عشرة صحابة رضي اللّه عنهم[١].

إنَّ المحدِّث المشهور الإمام التِّرمذي رحمه اللّه تعالى كما أنه أضاف أموراً مُفيدةً في جامعه، التزم أيضاً أنه يخرِّج حديثاً أو أكثر في الباب، ثم يذكر أسماء الصَّحابة الذين رُوي عنهم هذا الحديث. وهذا كان بيان عَدَد الرُّواة الذين شاهدوا تلك الحادثة أو عاصروها، أما تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم فقد ازداد عَدَدهم بحيث إنه من الصَّعب عَدُّها.

ويوجد عندنا ـ والحمد للّه ـ كُتُب مُتعدِّدة ـ وليس كتاباً واحداً ـ التي تجمع كل أسانيد لكل حديث في مكان واحد. فهل من أحد يقدِّم مثالاً واحداً لحادثة تاريخية واحدة بهذه الوسائل التي بلغت ذروتها في الوثوق والاعتماد؟!

ونَظراً إلى الثِّقة التاريخية للحديث اضطرَّ المُؤرِّخ «باسور اسمت» أن يعترف ويُسجِّل بقوله: «لا يسع لأحد هنا أن يخدع نفسه أو يخدع غيرهُ في السِّيرة النبوية، لأنها مُضيئة كالشمس في رائعة النهار»[٢].

ولكن لم يَتمَّ البَحْث بعد، وبَقِيَت الآن نُقْطة مهمة للبَحْث، وقبل أن أتناول هذه النُّقْطة، أحبُّ أن أزيل أولاً شُبْهةً عامةً يقع فيها بعض الناس، وهي دَعْواهم أن بداية كَيْفية الحديث لم تكن نَوْعية عِلْم، فقد سمع الصَّحابة المتفرقون في أوقات مُتفرِّقة بعض الأشياء من النبي ﷺ، أو شاهدوا بعض أفعاله، ثم إنهم إما أظهروها عند الضَّرورة، وإما أنهم جلسوا مع أهليهم فحدَّثوهم قضاءً للوَقْت، كما يجلس الشيوخ كبارُ السِّنِّ المتقاعدون عن العَمَل بين الشَّباب، فيحكون أمامهم عن وقائع شَبَابهم لشَغْل الوَقْت وحرارة المجلس، هكذا زعموا بداية الحديث ـ والعياذ باللّه ـ ثم اتخذه الناس عِلْماً بالتَّدْريج. فأحبُّ إزالة هذا الفَهْم الخاطىء.

---

(١) في هذا نوع مبالغة، إلا إذا أراد المصنف احتساب الطرق الواهية أيضاً، فلو كان استعمل التبعيض لكان أحسن، واللّه أعلم. (بشار).

(٢) باسور اسمت، حياة محمد ١٠٨.

إن صلة الأسوة الحَسَنة والسِّيرة الطَّيِّبة التي كانت في حياة المسلمين الدينية والخُلُقية على أساس القرآن الكريم وأقواله ﷺ قد سمعتم تفصيلها. فهل يسع لأحد أن يُفكِّر ولو لِثانية واحدة أن تَفْقد أقوالُ النبي ﷺ وأفعالُه قَدْرَها في أيِّ عَصْر من العُصُور، وخاصة في عَصْر الصَّحابة رضي اللّه عنهم؟! ـ لا قَدّر اللّه ـ كما تقتضيه هذه الوَسْوَسة الشَّيطانية؟

وقد كان ﷺ نفسه مأموراً من اللّه سبحانه وتعالى أن يُقدِّم صورة القرآن العَمَلية ويَشْرح معانيه في حياته العَملية أمام المسلمين، كما كُلِّفَ المسلمون أيضاً أن يتخذوا أسوته جزءاً لحياتهم، ويَدعوا غيرَهم ويهدوهم إلى هذا الصِّراط المستقيم. إذن هل يقع في مثل هذه الأوهام غير المجانين؟!

إضافة إلى ذلك، فقد أُنشِئَت مدرسة نبوية مستقلَّة (في المسجد النبوي) باسم «الصُّفَّة» لتعليم القرآن الكريم والسِّيرة والسُّنَن النبوية الشَّريفة، وكان عَدَد من يُقيم فيها من الطُّلاَّب في وَقْت واحد لا يقلُّ عن ثمانين ـ ما عدا من كانوا يعودون إلى بيوتهم ـ وكان الذين يقومون فيها بفريضة التَّعْليم ـ بعد رسول اللّه ﷺ ـ أمثال أبي هُريرة، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأُبَيِّ بن كَعْب وغيرهم رضي اللّه عنهم في عَهْد الصحابة.

وكان الناس يدخلون في دين اللّه أفواجاً، فيأتون إلى المدينة المنوَّرة، فيقيمون في هذه المدرسة، ويتعلَّمون فيها دينهم، ثم يعودون إلى قومهم معلِّمين ومبشرين ومنذرين، وقد أُمروا بذلك، قال اللّه عز وجل: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وما هي العلوم التي كانوا يتعلمونها في هذه المدرسة النبوية؟ فقد وَرَدَ تفصيله في الأحاديث؛ جاء في ترجمة فَرْوة بن مُسَيْك الذي جاء من اليَمَن إلى المدينة المنورة، ثم بعثه ﷺ أميراً على مراد وزَبيد ومَذْحِج من قبائل اليَمَن، وَرَدَ في ترجمته: «جاء من اليَمَن، وتعلَّم القرآن وفرائض الإسلام وشرائعه»[١].

وهذا كان طريقَ التعليم لأولئك الذين كانوا يأتون إلى المدينة المنورة، أما

---

(١) طبقات ابن سعد ٥ / ٥٢٤.

الذين كانوا بعيدين عن المدينة، ولا يقدرون على أن يَصلُوا إلى المدينة، فكان يُرْسل إليهم المعلِّمون من مركز النبوة، وأوضحُ دليل على ذلك قِصَّةُ المعلِّمين القُرَّاء الذين قُتلوا في بئر معونة والرجيع خَديعةً. كما أن معاذ بن جبل وعليّاً كرَّم اللّه وجهه وغيرهما من الصَّحابة أُرسلوا إلى اليَمَن، وكان من أهمِّ أغراض بعثتهم تعليمُ أهل اليَمَن. فقد روى أبو أمامة الباهلي رضي اللّه عنه أنه قال[1]: «بَعَثَني رسول اللّه ﷺ إلى قومي، أدعوهم إلى اللّه تبارك وتعالى، وأعرضُ عليهم شرائع الإسلام».

وبالجُمْلة، فإن شرائع الإسلام مع القرآن الكريم، التي هي عبارة عن الصورة العَمَلية لأحكام القرآن الكريم التي كان رسول اللّه ﷺ يُقدِّمُها عَمَليّاً إلى أصحابه، اكتسبا كلاهما ـ القرآن الكريم وشرائع الإسلام ـ صورة عِلْمية مستقلَّة.

فهناك جزء كبير من ثَرْوة الحديث التي رَغَّب فيها رسول اللّه ﷺ في التعلُّم والتعليم، وبأساليب متنوِّعة، عندما يتكلَّمُ عنها السِّياسيون يُعَمِّمون مَفَاهيمها، فيُطْلقونها على تعلُّم شعر «داغ» و«أمير» من الهند، وتَمْثيليات شكسبير و«كالي»، ولكن الحق أن المراد منها عامةً هو تعلُّم القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشَّريفة.

وبعد وفاة النبي ﷺ اتخذ كبار أصحاب رسول اللّه ﷺ جوامع المُدُن المركزية، التي وصلت إليها الدولة الإسلامية، واستوطنها جماعات من الصَّحابة، ومن أهمِّها: المدينة المنورة ومكة المُكرَّمة واليَمَن واليَمَامة والبحرين ودمشق والكوفة والبصرة ومصر، أنشأ كبار الصَّحابة في جوامعها حلقات لرواية

---

(١) في الأصل: «فقد روى أبو أمامة الباهلي رضي اللّه عنه عن معاذ بن جبل أنه قال»، وهو سبق قلم من المصنف رحمه اللّه أصلحته، فالحديث حديث أبي أمامة ولا يُعرف من حديث معاذ ابن جبل.

أخرجه الحاكم في المستدرك ٣ / ٦٤١ من طريق صدقة بن هرمز، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، به. وإسناده ضعيف لضعف صدقة بن هرمز كما في الميزان ٢ / ٣١٣ وتلخيص المستدرك للذهبي، وأبو غالب الراوي عن أبي أمامة مما لا يحتمل تفرده كما بيناه في «تحرير التقريب» ٤ / ٢٤٩ وقد تفرد به. ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٦ / ١٢٧، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٤ / ٦٣ (بشار).

الحديث إضافة إلى تعليم القرآن الكريم فيها.

وفي المدينة المنورة امتازت خدمات أبي هُريرة رضي اللّه عنه من بين الرِّجال في هذا الصَّدَد، وخدمات أُمِّ المؤمنين عائشة الصِّدِّيقة رضي اللّه عنها من بين النِّساء، امتاز في دمشق أبو الدَّرداء، وفي الكوفة عبد اللّه بن مسعود، وفي البصرة عِمْران بن حُصَين، وهكذا أمثالهم رضي اللّه عنهم في كل مدينة من مُدُن الإسلام المركزية فقد أُنْشِئت فيها مراكز العِلْم للقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

وقد بلغ من ذَوْق أبي هُريرة رضي اللّه عنه لرواية الحديث أنه كان يغتنم اجتماع المسلمين يوم الجُمُعة في مسجد النبي ﷺ فيقوم إلى جَنْب المِنْبَر، فيحدِّثهم أحاديث رسول اللّه ﷺ. فقد وَرَد في «المستدرك للحاكم»[١]: «كان أبو هُريرة يقوم يوم الجُمُعة إلى جانب المِنْبَر، ثم يقبض على رُمَّانة المِنْبَر، يقول: قال أبو القاسم صلى اللّه عليه وآله وسلم، قال محمد صلى اللّه عليه وآله وسلم، قال الصادق المَصْدوق صلى اللّه عليه وآله وسلم. فإذا سمع باب المقصورة[٢] بخروج الإمام جلس».

وقد روى ابن سَعد في «الطَّبقات»[٣] عن تابعيٍّ أنه دخل مسجد حِمْص، فإذا بحَلْقة فيهم رجل جميل وَضَّاح الثَّنَايا، وفي القوم من هو أسنُّ منه، وهم يُقْبلون عليه يستمعون كلامه، فسأله: من أنتَ؟ فقال: أنا معاذ بن جبل. وذَكَرَ عن رجل آخر عند ذِكْر البصرة قوله: «أتيتُ البصرة، فدخلتُ المسجد، فإذا أنا بشيخ أبيض الرأس واللِّحْية، مستنداً إلى أُسطوانة في حَلْقةٍ يحدِّثهم». ويقول هشام بن عُرْوة: «كان لجابر بن عبد اللّه حَلْقة في المسجد النبوي، يُؤخذ عنه العِلْم»[٤].

---

(١) المستدرك ١ / ١٠٨.

(٢) عندما بدأ الاغتيال على أمراء المسلمين. بنوا غرفة صغيرة في المسجد. يصلي فيها الأمير السنن والنوافل، ثم يخرج إلى المنبر. وكانت تُسمى مقصورة. (من المؤلف).

(٣) الطبقات لابن سعد ٥ / ٥٨٧، وقد أورد ابن سعد ٥ / ٥٨٦ ـ ٥٨٧ رواية نحو هذه الرواية وفيها أن الداخل أبو إدريس الخولاني وكان المسجد مسجد دمشق. (بشار).

(٤) الإصابة ١ / ٤٣.

وهؤلاء الذين سبق ذِكْرهم من أكابر العلماء من أصحاب رسول اللّه ﷺ، فهل يسع لأحد بعد ذلك أن يقول: إن فَنَّ الحديث في عَهْد النبي ﷺ أو في عَهْد الصَّحابة لم يأخذ صورةً عِلْميةً؟!

* * *

تدْوين الحديث كتابةً

لقد بحثنا إلى الآن عن وسيلتين من وسائل ثقة فَنِّ الحديث واعتماده؛ إحداهما التعامل، والثانية الرِّواية. ولكن في عَصْرنا الحاضر ـ عَصْر الوَرق ـ تَحْدُث دَغْدَغَة في بعض النُّفوس، فينشأ سؤال في نفوسهم ويقولون: سَلَّمنا بما قلتم، ولكن نريد أن نسأل متى ظَهَر هذا الجزء من التاريخ ـ أي: الحديث ـ في صورة كتاب؟ وكأنهم يريدون أن يعتبروا هذا العَصْر ـ عَصْر الكتاب ـ بدايةً لتَدْوين الحديث، وإن كان الواقع أنه ـ بعد وجود تلك الوسائل والأدوات التي سبق ذِكْرها، لا تبقى حاجة إلى ذلك. بل لو نَظَرنا إلى الذوق العربي العام بالنِّسْبة إلى كتابة العِلْم لَقَلَّت أهمِّيتُها أكثر من ذلك. فهذا إمام الفقه والحديث المشهور الإمام الأوزاعي كان يقول: «كان هذا العِلْم شيئاً شريفاً، إذ كان من أفواه الرِّجال يتلقَّوْنه، ويتذاكرونه، فلمَّا صار في الكُتُب ذهب نوره وصار إلى غير أهله»[1].

ولذلك لم يتمَّ من كَتَبَ عن تاريخ الحديث بكتابة الحديث في صورة الكتاب متى بدأت؟ ولكن أصبحت نتيجة ذلك أن هؤلاء ـ المُنْكرين ـ صاروا يُلقِّنون من لا عِلْم لهم من المساكين، أنه لا عبرة بحديثٍ كُتِبَ بعد رسول اللّه ﷺ بمئتي عام؟! ويذكرون دليلهم على دَعْواهم هذه ـ ومنهم بعض المتعلِّمين ـ سَنَةَ وفاة الإمام البخاري والإمام مسلم رحمهما اللّه تعالى، وكأنَّ أوَّل من دَوَّنَ الأحاديث هم هؤلاء الأئمة، ولا شك أن هذا من كلام الجاهلين، ولكننا نرى أيضاً بعض أهل العِلْم قد أخطأوا الفَهْم من أقوال بعض المحدِّثين وقالوا: إن أول من دَوَّنَ الحديث هو ابن شهاب الزُّهري، الذي عاش في آخر القرن الأول. وكأنَّ هؤلاء يُقدِّمون تاريخ تدوين الحديث بقَرْن من الزَّمان. ونَظراً إلى هذه الدَّعاوى المضطربة حول كتابة الحديث قام بعض أهل العِلْم بالبَحْث والتحقيق، فأعلنوا أن جزءاً من الأحاديث ـ لا كلها ـ قد دُوِّن في عَهْد الصَّحابة بل كُتب في عَصْر النبي ﷺ.

والحق أن كل ما قيل في هذا المَوْضوع إلى الآن لم يكن قائماً في أساسه

---

(١) جامع بيان العلم ١ / ٦٨.

على التحقيق والبَحْث الكامل، ولم يَحْظَ المَوْضوع بعناية كاملة من التحقيق.

وقد وجد هؤلاء في تأييدهم هذه المُغالَطة التي أخطأوا فيها، وهي وجود قلَّة الأدوات الكتابية في عَصر النُّبوَّة وعَصْر الصَّحابة رضي اللّه عنهم، وبقَدَر ما وُجدت هذه الأدوات سُجِّلت فيها بعض الأشياء.

أما ماذا كانت حال أدوات الكتابة والتحرير في عَصْر العرب؟ فهذا مَوْضوع مستقلٌّ، وقد أشرتُ إليه في بداية المَوْضوع، لو فصَّلتُ فيه لطالَ الكلام، لأنه يحتاج إلى مقالة مستقلَّة. ولكنني أقول: إن الذي يقرأ القرآن الكريم على الأقل، ويعرف بيئة القرآن، كيف يسعه أن يقبل فِكْرة إفلاس الأدوات الكتابية؟ فالكتاب الذي اسمه «القرآن» أي: الكتاب المقروء، والذي جاء فيه ذِكْر الكتاب اللَّفْظ الثاني في أول سورة بعد الفاتحة (ذلك الكتاب) والذي وَرَدَ في معظم سُورها ذِكْر «الكتاب» و«الزُبر» و«الأسفار» و«القَرَاطيس» و«اللَّوْح». وإن أول آية نزلت على رسول اللّه ﷺ ذُكرَ فيها القراءة والكتابة والقَلم. فالكتاب الذي وَرَد فيه ذِكْر المداد والدَّواة والسَّفرة والكاتبين والسِّجِلِّ، هل من عاقل يظنُّ أنه نزل في قوم بعيدين عن القراءة والكتابة كوُحوشِ الغابة؟!

والآن، واكتفاءً بإشارة القرآن الداخلية، أُريد أن أقدِّم هذه الدَّعْوى واضحةً: إضافة إلى التواتر العَمَلي والرِّواية لنَقْل الحديث، فالثَّرْوة الحديثية المَوْجودة عندنا اليوم غالبها (الذي يشمل الأحاديث الصَّحيحة في الدَّرجة الأولى) قد دُوِّن وكتُبَ بأيدي أصحابها، الذين شاهدوها بأنفسهم. وأُضِيف إلى ذلك دَعْوى أخرى، وهي أن هذه الثَّرْوة معظمها كما أنها انتقلت إلى المسلمين بالتواتر العَمَلي وبالرِّواية مع مُتابعاتها وشواهدها بالصورة المَوْجودة، كذلك انتقلت في صورة الكتابة من عَصْر شاهديها بالتَّسَلْسل، ولا تزال باقيةً في صورة الكتابة.

وغَرَضي من ذلك أن لا يشكَّ أحد ويقول: من الممكن أن بعض الناس كَتَبوا بعض الأحاديث في كُتُبهم، ثم ضاعت هذه الثَّرْوة الكتابية، فبَقيَ مدارها على الرِّواية فقط إلى وَقْتٍ من الزَّمَن، ثم كَتَبها من جاء بعدهم في الكتاب. فهذا الفَهْم خلافٌ للواقع قَطْعاً ـ وكما أن كتاب كُلستان (حديقة الزُّهور) للشيخ السَّعدي منذ أن كَتَبه الشيخ السَّعدي، انتقل إلى يومنا هذا من غير أن تُفْقد نُسْخته

في وَقْت من الأوقات، ثم كَتَبه الكاتبون عن ذاكرتهم. كما حصل ذلك مع التَّوْراة وغيرها مراراً وتكْراراً، بأن فُقدت نُسَخُها مدة ثلاث مئة أو أربع مئة سنة، ثم نُقلت من الصُّدُور إلى الصَّحَائف، ولكن ثَرْوة الحديث لم تحدث بها هذه الحادثة في عَصْر من العصور، والحَمْد للّه.

وبالجُمْلة، هذه دَعْوَى أدَّعي بها، وأقدِّم لها الآن الأدلَّة التي أعرفها. ولكن قبل تقديم هذه الأدلَّة ينبغي أن نعلم أن الثَّرْوة الحديثية المَوْثوق بها المَوْجودة بأيدي الأمة الإسلامية ما هو مقدارها؟ فعندما يذكر المؤرِّخون تراجم حُفَّاظ الحديث يذكرون عامة عَدَد الأحاديث أكثرَ، فعلى سبيل المثال يذكرون عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه اللّه تعالى أنه كان يحفظ من الأحاديث سبع مئة ألف حديث ـ وكذلك يُذْكر عن الإمام أبي زُرْعة ـ الذي يمتاز بين حُفَّاظ الحديث بميزة خاصة ـ أن عَدَد أحاديثه يبلغ سبع مئة ألف حديث ـ ويُذكر عن الإمام البخاري أنه كان يحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح، ومئة ألف حديث صحيح. وقد سمع الناس أنفسهم من الإمام مسلم أنه كان يقول: إنه اختار أحاديث كتابه الصَّحيح من بين ثلاث مئة ألف حديث سمعها بأُذُنيه. هكذا نُسبَ إلى كبار المحدثين أعداد كبيرة من الأحاديث.

ولكن هل معنى هذا الكلام وهذه الأعداد هو الذي يفهمه عامة الناس من ظاهره، ثم يتحيَّرون وتعتريهم وَسَاوس؟!

والحق أن للمحدثين اصطلاحاً خاصّاً في هذا المَوْضوع لا يعرفه أكثرُ الناس، فيقعون في حَيْرة، ويتساءلون: إذا كان الإمام البخاري ـ مثلاً ـ كان يحفظ من الأحاديث بهذا القَدَر، فلِمَ لم يذكرها في كتابه؟

والحق أن طريق الرِّواية لحِفْظ الحديث الشَّريف ـ كما ذكرتُ سابقاً ـ بدأ المحدثون من البداية لتَقْوية هذا الطَّريق بالمُتابَعات والشَّوَاهد، أعني أنهم كانوا يروون حديثاً واحداً بطُرُق مُتعدِّدة ما أمكن ذلك، فاصطلحوا على أن يَعُدُّوا هذا الحديث بدل حديث واحد بعَدَد هذه الطُّرُق ـ فمثلاً: حديث «إنما الأعمال بالنِّيَّات» حديث واحد في الواقع، ولكن المحدِّثين لمَّا رَوَوه بسبع مئة طريق عدُّوه سبع مئة حديث ـ وهذه ليست حال حديث واحد، بل هي حال معظم الأحاديث.

هذا هو الأساس الأول لعَدَد الأحاديث، الذي يكون سَبَباً للحيرة.

والأساس الثاني ـ كما ذكرتُ سابقاً ـ أن الحديث كان يُطْلَق في البداية على أقوال النبي ﷺ ومَلْفوظاته الطَّيِّبات، ثم تَوَسَّع هذا الاستعمال، فبدأ يُطلق الحديث على أفعاله وتقريراته، ثم وَسَّعوا في ذلك فأدخلوا أقوالَ الصَّحابة وفتَاواهم، بل أقوال التابعين وتبع التابعين وفتَاواهم في الحديث. ومن الواضح أن يزداد بذلك عَدَد الأحاديث. ولكن العامة يَظُنُّون أن هذا هو عَدد أحاديث رسول اللّه ﷺ مُباشرة. يقول صاحب «تَوْجيه النَّظَر»[1]: «إن كثيراً من المُتقدِّمين كانوا يطلقون اسم الحديث على ما يشمل آثارَ الصَّحابة والتابعين وتابعيهم وفتَاواهم، ويعدُّون الحديث المَرْوي بإسنادَيْنِ حديثَيْنِ». وهذا هو المُراد من قول ابن الجَوْزي الذي يذكره بعد ذِكْر أعداد الحديث: «إن المُراد بهذا العَدَد الطُّرُق لا المُتُون»[2].

فهذه حال تلك الأعداد الكبيرة للأحاديث، ولكن هل الأحاديث التي لها صلة مباشرة بحياة النبي ﷺ المباركة يبلغ عَدَدها إلى مئات الآلاف؟! سوف تسمعون عنه وتتحيَّرون!

اسمعوا مني: إن الأحاديث التي رواها الإمام البخاري بأسانيده الصحيحة عَدَدها ألفان وست مئة حديث وحديثان. وعَدَد أحاديث «صحيح مسلم» أربعة آلاف حديث، وليس معنى ذلك أن عَدَد أحاديث مسلم هذه غير الأحاديث التي في «صحيح البخاري». بل معظم هذه الأحاديث مشتركة بينهما ـ هذه حال هذين الكتابين الكبيرين.

أما «الموطأ» للإمام مالك رحمه اللّه تعالى ـ الذي يرجِّحُه بعضهم على «صحيح البخاري» ـ فعَدَد أحاديثه ست مئة وسبعة وتسعون حديثاً.

وبالجُمْلة، الذين عَدُّوا الأحاديث المَوْجودة في الصِّحاح و«مُسْند أحمد» وغيرها من الكُتُب، وبما فيها من الصحيح والحسن والضَّعيف لا يبلغ عَدَدها خمسين ألفاً ـ وهذا هو عَدَد ما فيها من الرطب واليابس.

ولكن الذين اختاروا منها ما هو صحيحٌ ـ وليس الإمام ابن الجَوْزي

---

(١) توجيه النظر: ٩٣.

(٢) تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي ١٨٧.

المُتشدِّد في نَقْد الحديث، بل الحاكم المشهور في اللِّين والمُسامَحَة ـ يَدَّعي أن عَدَد الأحاديث الصحيحة في الدَّرَجة الأولى لا يبلغ عشرة آلاف. ضعوا قول الحاكم أمامكم، ثم اسمعوا ما أقول:

إضافة إلى الرَّسائل التي أرسلها رسول اللّه ﷺ إلى الملوك ورؤساء القبائل، وصحائف الصُّلْح والأمان وأوامر إقطاع الأراضي والعقارات، التي أمر رسول اللّه ﷺ بكتابتها بنفسه، والتي يبلغ عَدَدها المئات، ويصدق عليها تعريف الحديث، وإضافة إلى تلك الثَّرْوة الحديثية كم كانت ثَرْوة حديثية أخرى سُجِّلت في صورة الكتاب؟ ولعلكم تتعجَّبون عندما تسمعون أنه ليست عشرة آلاف حديث فقط، بل أكثر من عشرة آلاف حديث قُيِّدت في صورة الكتاب في عَصْر الرِّسالة وعَهْد الصَّحابة رضي اللّه عنهم.

ويمكنكم أن تعرفوا ذلك بأنفسكم، يقول المحدِّثون: إن عَدَد أحاديث أبي هُريرة رضي اللّه عنه ومروياته خمسة آلاف وثلاث مئة وأربعة وسبعون. وقد ثبت من عدة طُرُق أن أبا هُريرة رضي اللّه عنه كان يكتب مروياته في صورة الكتاب لنفسه. فقد ذكر ابن عبد البَرِّ في كتابه[1] عن الحسن بن عَمرو بن أمية الضَّمْري أنه قال: «تحدثتُ عند أبي هُريرة بحديث، فأنكره، فقلتُ: إني قد سمعتُهُ منك. فقال: إن كنتَ سمعتَه مني فهو مكتوب عندي. فأخذ بيدي إلى بيته، فأرانا كُتُباً كثيرةً من حديث رسول اللّه ﷺ، فوَجَدَ ذلك الحديث فقال: قد أخبرتُكَ إن كنتُ حدثْتُكَ به فهو مكتوب عندي»[2]. وقد ذكر الحافظ ابن حجر بسَنَد آخر في «فتح الباري» هذه الرِّواية، وهي لا تدلُّ على أنه كانت عنده بعض الأحاديث المكتوبة فحَسْب، بل هي تدلُّ على أن كل ما كان أبو هُريرة رضي اللّه عنه يروي من الأحاديث كانت مكتوبة عنده، فلو قلنا: إن أكثر من خمسة آلاف حديث كانت مكتوبة، أما تدلُّ هذه الرِّواية على ذلك؟ ولم تكن هذه نُسْخة واحدة، بل تدلُّ

---

(١) جامع بيان العلم ١ / ٧٤، ولكن قال ابن عبد البر بعد إيراده: «هذا خلاف ما تقدم في أول الباب عن أبي هريرة أنه لم يكتب وأن عبد اللّه بن عمرو كتب، وحديثه بذلك أصح في النقل من هذا، لأنه أثبت إسناداً عند أهل الحديث». (بشار).

(٢) فتح الباري ١ / ٢٧٦. وينظر كلام ابن حجر في الجمع بين هذا الأثر وبين ما أشار إليه ابن عبد البر في كلامه الذي نقلته سابقاً. (بشار).

رواية الدارمي على أنه كانت هناك أكثر من نُسْخة، فعن بشير بن نَهِيك ـ تلميذ أبي هُريرة رضي اللّه عنه ـ قال: كنتُ أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلمَّا أردتُ أن أفارقه أتيتُهُ بكتابه، فقرأتُهُ عليه، وقلتُ له: هذا ما سمعتُ منك؟ قال: نعم»[1].

وهذا تلميذه الثاني هَمَّام بن مُنَبِّه ـ وكان من أمراء اليَمَن ـ مكث في خِدْمته مدةً من الزَّمَن، فجمع أحاديثه، واشتُهرت هذه المجموعة بصحيفة ابن مُنَبِّه، وقد أدخل الإمام أحمد بن حنبل معظم أحاديث هذه الصَّحيفة في «مُسنده»، فدلَّ ذلك على أن ثلاث نُسخ من أحاديث أبي هُريرة رضي اللّه عنه قد وُجدت فعلاً في حياته. ولكن الإمام البخاري رحمه اللّه تعالى ذكر من عَدَد تلاميذه نحو ثمان مئة تلميذ، ومن يدري كم كان منهم ممن أعدَّ لنفسه نُسْخةً من هذه الأحاديث؟! فإذا كان الأُستاذ كتب لنفسه مجموعة من الأحاديث فما ظنُّكَ بتلاميذه؟

بل أزيدُ على ذلك، فقد وَرَدَ في «البخاري»[2] بيان أبي هُريرة رضي اللّه عنه نفسه حيث قال: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد اللّه بن عَمرو». ومعنى ذلك أن عَدَد أحاديث عبد اللّه بن عَمرو رضي اللّه عنهما كان أكثر من عَدَد أحاديث أبي هُريرة رضي اللّه عنه باعترافه نفسه. أي: لا بدَّ أن يكون عَدَد أحاديثه أكثر من خمسة آلاف وخمس مئة وأربعة وسبعين عَدَد روايات أبي هُريرة رضي اللّه عنه، وقد بَيَّنَ أبو هُريرة سَبَب ذلك في الرِّواية نفسها بأنه كان يكتب ولا أكتب.

فمجموعة أبي هُريرة رضي اللّه عنه لا ندري عنها بالتأكيد أنها كُتبت في حياة النبي ﷺ أم كُتبت بعد وفاته، ولكن أحاديث عبد اللّه بن عَمرو رضي اللّه عنهما ـ التي يزيد عَددُها على عَدَد أحاديث أبي هُريرة ـ ويعرف عنها كل أحد أنها كُتبت في عَهْده ﷺ وبأمره. وذكر ذلك الحافظ ابن عبد البَرِّ[3] وابن

---

(١) سنن الدارمي (٥٠٠).

(٢) صحيح البخاري ١ / ٣٩. قال بشار: وهذا الأثر أخرجه عبد الرزاق (٢٠٤٨٩)، والدارمي (٤٨٩)، وأحمد ٢ / ٢٤٨، والترمذي (٢٦٦٨) و(٣٨٤١)، والنسائي في الكبرى (٥٨٥٣)، وابن حبان (٧١٥٢) وغيرهم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة، به.

(٣) جامع بيان العلم ١ / ٧١. (بشار).

سَعْد[1] وأبو داود[2] وغيرهم، وأذكر هنا رواية ابن عبد البَرِّ عن عبد اللّه بن عَمرو رضي اللّه عنهما، قال: قلتُ: يا رسول اللّه! أكتبُ كلَّ ما أسمع منك؟ قال: «نعم». قلتُ: في الرِّضا والغَضَب؟ قال: «نعم، فإني لا أقول في ذلك كله إلا حقاً»[3]. فكِّروا في قول عبد اللّه بن عَمرو: «أكتبُ كل ما أسمع»؟ فإنه يدلُّ على أنه كان يكتب كل ما يصدر عنه ﷺ في الرِّضا والغَضَب. واشتُهرَت هذه المجموعة عند المحدثين «بالصَّحيفة الصادقة». وذُكرت في أكثر كُتُب الحديث، وكان عبد اللّه نفسه يذكرها بهذا الاسم[4]. ولعلي قرأتُ في كتابٍ نسيتُ اسمه الآن أن النبي ﷺ سمَّاها بنفسه بهذا الاسم[5]. واللّه أعلم بالصَّواب.

ويمكنني أن أقول ـ بضَوْء الوثائق التي سبق ذِكْرها ـ أن عدَدَ الأحاديث التي في الدَّرَجة الأولىٰ والتي ذكر عنها الحاكم أنها لا تبلغ عشرة آلاف، أي: هي أقلُّ من عشرة آلاف، وقد علِمنا أن مجموعة الأحاديث التي كُتِبت في عَهْد النبي ﷺ وبأمره كان عَدَدُها أكثرَ من خمسة آلاف وثلاث مئة وأربعة وسبعين حتماً.

كما لا يغيب عن البال أن استعمال لَفْظ «أكثر» في الاستعمال العام، لا يُراد به الزِّيادة والأكثرية الحسابية الرِّياضية، أي: زيادة عَدَدين أو ثلاثة، بل يُراد به الأكثرية المعقولة. ولذلك ينبغي أن نُسلِّم أن عَدَد الأحاديث الصَّحيحة الذي ذكره الحاكم كان قد كَتَبه عبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنهما بأمره ﷺ. ولا

---

(١) الطبقات الكبرى ٤ / ٢٦٢ و٧ / ٤٩٤. (بشار).

(٢) السنن (٣٦٤٦). (بشار).

(٣) أخرج هذا الحديث أحمد ٢ / ٢٠٧ و١٥، وابن خزيمة (٢٢٨٠)، والحاكم ١ / ١٠٥ من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن جده عبد اللّه بن عمرو، به. وفي إسناده عنعنة محمد بن إسحاق وهو مدلس.
على أن الحديث صحيح من طريق يوسف بن ماهك عن عبد اللّه بن عمرو، وهي رواية أبي داود (٣٦٤٦) التي أشار إليها المؤلف. انظر هذه الرواية في المسند الجامع ١١ / ٢٤٧ حديث (٨٦٦٩). (بشار).

(٤) ورد هذا عند ابن سعد في الطبقات ٤ / ٢٦٢ و٧ / ٤٩٤، والخطيب في تقييد العلم ٧٩ و٨٤، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١ / ٢٦٢ من طريق لا يخلو واحد منها من مقال. (بشار).

(٥) لم أقف على من ذكر هذا. (بشار).

يُسْتبعَد ذلك منه، نظراً إلىٰ مقدرته علىٰ الكتابة واعتنائه بها. وقد ذكروا أنه اختار من كُتُب اليهود والنَّصارىٰ التي عَثَرَ عليها بعد فتح الشام ومصر مجموعة وسمَّاها «الصَّحيفة اليَرْموكية». وسوف يأتي ذِكْرها في أثناء البحث مما يدلُّ علىٰ أنه رضي اللّه عنه كان يملُكُ مَلَكة فطرية للتأليف والتَّصْنيف.

ومع ذلك فالنتيجة التي وصلتُ إليها مازالتْ فِطْرية حَيْثيَّتُها قياسيةً، ولكن اسمعوا مني الآن: إن الصَّحابة الذين اشتُهِروا بكَثْرة الرِّواية، من بينهم الصَّحابي الجليل الخادمُ الخاصُّ لرسول اللّه ﷺ والذي عاش طويلاً، وهو سَيِّدنا أنس رضي اللّه عنه، فقد بلغ عَدَد مَرْوياته ألفاً ومئتين وستة وأربعين حديثاً. ورَدَ في «الدارمي»[1] عنه أنه كان يقول لأولاده ـ وكانوا كثيرين ـ: «يا بَنِيَّ! قَيِّدوا هذا العِلْم». فقد دلَّ ذلك أن مجموعة أحاديث أنس رضي اللّه عنه قد كُتِبت فعلاً، كما وردت هذه الجملة أيضاً في «الدارمي»[2] عن بعض الرُّواة: «رأيتُ أبان يكتب عند أنس».

وأعجب من هذه الرِّوايات ما أخرجه الحاكم في «المستدرك»[3] عن معبد ابن هلال، قال: «كنا إذا أكثرنا علىٰ أنس بن مالك رضي اللّه تعالىٰ عنه فأخرج إلينا مجالَّ عنده، فقال: هذه سمعتُّها من النبي ﷺ فكتبتُها وعرضتُها عليه». وتُوجد هذه الرِّواية بتغيُّر يسير في كُتُب الحديث الأخرىٰ.

فإن كانت هذه الرِّوايةُ صحيحةً، ونَظَراً إلىٰ رَغْبة أنس رضي اللّه عنه واهتمامه بالكتابة الذي ذكرته من «سُنن الدارمي» سابقاً، لا مجال للشك في هذه الرِّواية، فدلَّت علىٰ وجود مجموعة أحاديث أنس رضي اللّه عنه في عَهد النبي ﷺ إضافة إلىٰ «الصادقة». بل إنه عَرَضها علىٰ النبي ﷺ ووَثَّقها منه.

فهل يبقىٰ بعد ذلك شكٌّ في أن مجموعة الأحاديث الصَّحيحة كانت مكتوبةً في عَهْد النبي ﷺ وعَصْر الصَّحابة رضي اللّه عنهم؟

ولكن الحكاية لا تنتهي إلىٰ هذا، فهناك صحابيٌّ آخر من المكثرين، وهو جابر بن عبد اللّه رضي اللّه عنه، وقد بلَغَ عَدَد رواياته ـ كما ذكره ابن الجَوْزي في

---

(١) السنن (٤٩٧). وإسناده حسن. (بشار).

(٢) السنن (٤٩٨). وهو من طريق سلم بن قيس العلوي، وهو ضعيف. (بشار).

(٣) المستدرك ٣/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤. قال بشار: لكن قال الذهبي في التلخيص: «الحديث منكر».

«التلقيح» حينما عدَّ أحاديث «مسند بقي بن مخلد» ـ ألفاً وخمس مئة وستة. وسبق أنه كانت له حَلْقة دَرْس في المسجد النبوي الشَّريف. أما كتابة رواياته، فقد وَرَدَ في «صحيح مسلم» عنه أنه جَمَعَ كتاباً في الحَجِّ. كما ذكر ابن حجر رحمه اللّه تعالىٰ في «التَّهذيب» أن أحد تلاميذه ـ وهو وَهْب بن مُنَبِّه أخو هَمَّام بن مُنَبِّه تلميذ أبي هُريرة رضي اللّه عنه ـ كتب حديث جابر بن عبد اللّه رضي اللّه عنه. كما أن سَلْمان بن قيس اليَشْكُري أيضاً كتب أحاديث جابر رضي اللّه عنه، وقد سمع من سَلْمان بن قيس هذه المجموعة أمثالُ الشَّعبي وسفيان وغيرهما. فإذا كان الأستاذ ـ جابر رضي اللّه عنه ـ يكتب الأحاديثِ، فكيف لا يتبعه تلاميذه في ذلك!

وإن أكثر النِّساء حديثاً أُمّ المؤمنين عائشة الصِّدِّيقة رضي اللّه عنها، وقد ذكر المحدثون عَدَد أحاديثها ألفين وعشرةً، ولا نعلم عنها أنها جمعت أحاديثها أم لا، وإن كان بلغ من حال عِلْمها وفَضْلها أنها كانت تَحُلُّ مسائل الفرائض العَويصة بكل سُهُولة، مع أنها لا تُحَلُّ إلا بمعرفة القواعد الحسابية، وكان كبار الصَّحابة يسألونها عن مسائل الفرائض العويصة. كما كانت تُسْمع من قصائد بعض الشُّعراء في مجلس واحد ستين بيتاً أو مئة بيت. وكانت رضي اللّه عنها في غاية الرَّغْبة في نَشْر الحديث، غير أننا لا نعلم عن حال جَمْعها لأحاديثها، ولكن تلميذها وابن أُختها عُرْوة بن الزُّبير ـ والذي يُعتبر من أكثر الناس عِلْماً بأحاديث عائشة رضي اللّه عنها ـ اشتُهِرَ عنه أنه قَيَّدَ عِلْمه في كتاب. ومن الواضح وجود أحاديث أُمِّ المؤمنين في هذا الكتاب، لأنها كانت أكثر ثَرْوته، ولكن مع الأسف أنه أضاع كتابه هذا في وَقْعة الحَرَّة لسوء الحَظِّ عندما نُهَبت المدينة وخُرِّبت، ولكنه نَدمَ علىٰ ذلك فيما بعد، وكان يقول: «لَوَددتُ أني كنتُ فَدَيْتُها بأهلي ومالي»(١).

وبالجُمْلة فقد دلَّ ذلك علىٰ أن مجموعة أحاديث عائشة رضي اللّه عنها قد جُمِعت في عَهْد الصَّحابة رضي اللّه عنهم. وإن كانت هذه المجموعة قد ضاعت بيد عُرْوة.

---

(١) التهذيب ٧/ ١٨٣.

وهذه تلميذة أُمِّ المؤمنين المشهورة عَمْرة بنت عبد الرحمٰن، والتي تَرَبَّتْ في حجرها، والتي تساوي عُرْوة في رواياتها عن أُمِّ المؤمنين رضي اللّه عنها، فقد جَمَعَ عِلْمَ عَمْرة بنت عبد الرحمٰن هذه ابنُ أُختها أبو بكر بن محمد بن عَمْرو ابن حَزْم بأمر أمير المؤمنين عُمر بن عبد العزيز، الذي وَرَدَ ذِكْره في «صحيح البخاري»[1] وغيره. فقد ذكر الحافظ ابن حجر[2] رحمه اللّه تعالىٰ أنه وصل إليه أمرُ أَميرِ المؤمنين «أن يكتب له من العِلْم من عند عَمْرة بنت عبد الرحمٰن والقاسم ابن محمد»، والقاسم بن محمد كانت عنده ثَرْوة أحاديث عائشة رضي اللّه عنها، لأن والده محمد بن أبي بكر استُشْهد في الفتنة المشهورة، وهو طِفْل صغير، فكفلت هذا اليَتيم عَمَّتُه أُمُّ المؤمنين رضي اللّه عنها. فتَرَبَّىٰ عندها وتعلَّم منها.

وبالجُمْلة، إن أبا بكر بن محمد جَمَعَ أحاديث عائشة رضي اللّه عنها عن طريقهما فنَسَخَها الخليفة عُمر بن عبد العزيز وأرسلها إلىٰ المُدُن الرَّئيسية في بلاد الإسلام، ومعنىٰ ذلك أن كتاب عُرْوة وإن كان قد ضاع، ولكن عِلْم عائشة رضي اللّه عنها الذي جُمِعَ عن طريق عَمْرة بنت عبد الرحمٰن قد بَقِيَ محفوظاً.

لقد عَلِمنا مما سبق أن معظم المكثرين من الحديث قد سُجِّلت ثَرْوةُ أحاديثهم في عَهْد النُّبوة وعَهد الصَّحابة، ويَبْقَىٰ الآن اثنان أو ثلاثة، وأكثر هؤلاء عَدَداً لرواية الحديث عبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهما، فقد نُسبَ إليه ألفان وست مئة وستون حديثاً، فقد ذكر ابن سَعْد في «الطَّبقات»[3] أنه كان يكتب أعمال النبي ﷺ من مَوْلاه رافع، وذكر التِّرْمِذي في كتابه العِلَل» عن عِكْرمة مَوْلىٰ ابن عباس رضي اللّه عنهما: «أن نَفَراً قد مرَّ علىٰ ابن عباس من أهل الطائف بكُتُب من كُتُبه، فجعل يقرأ عليهم».

وقد دلَّت هذه الرِّواية علىٰ أن أحاديثه قد جُمعت في حياته، وإن لَفْظ «الكُتُب» التي هي صيغة الجَمْع تستحقُّ التَّفْكير! فقد دلَّت علىٰ أنه لم يكن هناك كتاب واحد، بل كانت هناك عدة كُتُب. كما وَرَدَ في رواية مُسلم في مقدمة

---

(١) الصحيح ١ / ٣٦، ولفظه: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلىٰ أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول اللّه ﷺ فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء». (بشار).

(٢) في التهذيب ١٢ / ٣٩.

(٣) الطبقات ٢ / ٣٧١.

صحيحة أنه جيىء إليه بمجموعة كبيرة من فتاوى علي كرَّم اللّه وجهه، كما ذكر ابن سَعْد أن عِلْم ابن عباس الذي تَرَكَه بعد وفاته كان حِمْلَ بعير، ولا بدَّ من أن يكون في حِمْل البعير ـ أحاديث ابن عباس رضي اللّه عنه ـ.

وقد ورَدَ في «الدارمي»[1] و«طبقات ابن سَعْد»[2] أن تلميذه الخاص المشهور سعيد بن جُبَيْر كان يكتب حديثه. وكان إذا نَفِدَ الوَرَق يكتب علىٰ أي شيء يجده حتىٰ علىٰ يده، فإذا رجع إلىٰ البيت نَقَله علىٰ الوَرَق. ومعنىٰ ذلك أنه لم يَبْقَ حديث من أحاديث ابن عباس رضي اللّه عنهما إلا وقد كُتِب.

ثم يأتي دَوْر أحاديث ابن عُمر رضي اللّه عنهما، فإن عَدَدها ألف وست مئة وثلاثون حديثاً، ولم أجد إلىٰ الآن دليلاً علىٰ أن ابن عُمر كتب مجموعة أحاديثه بنفسه، ولكن وَرَدَ في «الدارمي»[3] وفي «الطَّبقات» أيضاً عن سُليمان بن موسىٰ «أنه رأىٰ نافعاً مَوْلىٰ ابن عُمر ـ علىٰ عِلْمه ـ يكتب بين يديه».

والكل يعلم أن نافعاً كان مَوْلىٰ ابن عُمر رضي اللّه عنهما عزيزاً عليه، بَقِيَ في خِدْمته ثلاثين سنة. والإمام مالك من أهم أسانيده التي يروي بها رواياته: مالك عن نافع عن ابن عُمر رضي اللّه عنهما. ويسميها بعضهم سِلْسِلة الذَّهب. ويدلُّ ذلك علىٰ أن عِلْم ابن عُمر قد دُوِّن بيد تلميذه.

والحق أن دولة بني أُمية قد قامت في زَمَن ابن عباس وابن عُمر، وعَمَّ بين المسلمين التأليف والتَّصْنيف حتىٰ التَّرجمة في زمنها، فمن العَجَب أن لا تُدوَّن أحاديثهما. وما دامت الأدلَّة مَوْجودةً علىٰ التَّدْوين فلا داعي للإنكار.

هذه حال أحاديث أولئك الذين يُعدَّون في طبقة المكثرين، أما غيرهم من الصحابة الذين ليسوا من طبقة المكثرين، فقد ثبت لأكثرهم أنه كان عندهم مجموعات مكتوبة للأحاديث، وبعض هذه المجموعات كُتبت بأمر النبي ﷺ كمجموعة وائل بن حُجْر الذي كان من أبناء الملوك في حضرموت، جاء إلىٰ المدينة وأسلم، وأقام بها أياماً، فلمَّا أراد العَوْدة أمر النبي ﷺ بكتابة صحيفة وتَسْليمها إليه، وكانت فيها أحكام الصَّلاة والصِّيام والخَمْر والرِّبا.

---

(١) السنن (٥٠٦) و(٥٠٧). (بشار).

(٢) الطبقات ٦ / ٢٥٧. (بشار).

(٣) السنن (٥١٣). (بشار).

والمجموعة الطويلة التي أمر النبي ﷺ بكتابتها قد وَرَدَ ذِكْرها حتىٰ في «صحيح البخاري»، وكلكم يعلم أن الخُطْبة التي خَطَبها رسول اللّه ﷺ في حَجَّة الوَدَاع[1] كل فَقرة من فقراتها طويلة وتشتمل علىٰ أصل من أصول الإسلام. فقد أمر ﷺ بكتابتها استجابة لطلب أبي شاه اليَمَني رضي اللّه عنه. وكانت كاملةً، فقد سُئل الإمام الأوزاعي إمام السير: هل كُتبت كاملةً؟ فقال: «هذه الخُطْبة التي سَمِعها من النبي ﷺ»[2].

ودلَّت رواية الدارمي[3] علىٰ أن النبي ﷺ أرسل إلىٰ أهل اليَمَن رسالة فيها أحكام مختلفة، والرِّوايةُ: «إن رسول اللّه ﷺ كتب إلىٰ أهل اليَمَن أن لا يمسَّ القرآنَ إلا طاهر، ولا طلاق قبل ملاك، ولا عتاق حتىٰ يبتاع»[4]. فإذا كانت في هذه الرِّسالة هذه المسائل، فوجود فرائض الإسلام وواجباته فيها أغلب.

وكذلك وَرَدَت رواية في «كَنْز العُمَّال» أن النبي ﷺ لمَّا أرسل عَمْرو بن حَزْم رضي اللّه عنه عاملاً علىٰ اليَمَن أرسل معه كتاباً فيه الفرائض والصَّدَقات والدِّيات وغيرها من الأحكام.

---

(١) كذا قال المؤلف رحمه اللّه، والذي في الحديث أن رسول اللّه ﷺ خطب هذه الخطبة عام الفتح عندما أُخبر أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث بقتيل منهم قتلوه. (بشار).

(٢) أخرجه أحمد ٢ / ٢٣٨، والبخاري ٣ / ١٦٤ ـ ١٦٥، ومسلم ٤ / ١١٠، وأبو داود (٢٠١٧)، والترمذي (١٤٠٥) و(٢٦٦٧)، وابن ماجه (٢٦٢٤) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وفي آخره سؤال الوليد بن مسلم للأوزاعي بنحو ما ذكر المؤلف. وانظر تمام تخريج الحديث في تعليقنا علىٰ الترمذي. (بشار).

(٣) الدارمي (٢٢٧١)، وهو جزء من حديث طويل عن عمرو بن حزم. أخرجه مطولاً ابن حبان (٦٥٥٩)، والحاكم ١ / ٣٩٥ ـ ٣٩٧، والبيهقي ٤ / ٨٩ ـ ٩٠. والحديث وإن كان إسناده ضعيفاً كما بيناه في تعليقنا علىٰ تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي ٩ / ١٢٩ ـ ١٣٠، وقد خرجناه هناك تخريجاً موسعاً، لكن قال ابن عبد البر في التمهيد ٧ / ٣٣٨ ـ ٣٣٩: «وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفةً تستغني بشهرتها عن الإسناد، لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة». (بشار).

(٤) انظر المرجع السابق.

وذكر الحافظ ابن حجر في «التهذيب» أن سُليمان بن سَمُرة ـ ابن الصَّحابي الجليل سَمُرة بن جندب رضي اللّه عنه ـ روىٰ عن أبيه نُسْخة كبيرة[1]. وعُلِمَ من ذلك أن أحاديث سَمُرة قد جُمعت أيضاً. ويؤيد ذلك لَفْظ «كبيرة»، لأنه لا يُطلق علىٰ بضعة أحاديث «نُسخة كبيرة».

والرِّواية التي ذكرها الإمام التِّرْمذي[2] في كتاب الأحكام تحت عنوان: «باب اليمين مع الشاهد» تدلُّ علىٰ أن سَعْد بن عُبادة رضي اللّه عنه رئيس الخَزْرج كانت عنده صحيفة، يروي عنها ابنه بعض الرِّوايات. ولا عجبَ في ذلك، لأن سَعْد بن عُبادة كان ممن اشتُهِروا بالكتابة قبل الإسلام.

وهناك رواية في «البخاري»[3] في كتاب الجهاد تحت عنوان: «باب الصَّبْر علىٰ القتال»، تدلُّ علىٰ أن عبد اللّه بن أبي أَوْفىٰ رضي اللّه عنه كان يكتب الحديث.

وكذلك وَرَدَ في البخاري والتِّرْمذي[4] وفي الصِّحاح ذِكْر صحيفة علي كَرَّم اللّه وجهه التي كانت في قِراب سَيْفه، وكانت فيها أحكام الشَّريعة المُهِمَّة التي بَيَّنها رسول اللّه ﷺ لعلي رضي اللّه عنه.

ولو تتبعنا كُتُب الأحاديث لزاد عَدَد هذه الكُتُب والصُّحُف، ولكنني أختم الجزء الأول من مقالتي علىٰ ذلك، أما المباحث الأخرىٰ من المقالة فسوف يأتي ذِكْرها في الجزء الثاني، والذي نبدؤه بإزالة شُبهة، وهي أنه إذا كانت هذه الثَّروة الكتابية للأحاديث قد جُمِعَت في عَهْد النبوَّة وعَهْد الصحابة، وهي مَوْجودة في كُتُب الأحاديث، فلماذا اشتُهر بين الناس أن أوّل من دَوَّنَ الأحاديث في أواخر القرن الأول هو ابن شهاب الزُّهري بأمر الخليفة الراشد عُمر بن عبد العزيز رحمه اللّه تعالىٰ؟! وسيأتي الجواب في الكلام التالي.

---

(١) تهذيب التهذيب ٤ / ١٩٨.

(٢) الجامع الكبير (١٣٤٣).

(٣) صحيح البخاري ٤ / ٣٠. وانظر المسند الجامع ٨ / ١٨١ ـ ١٨٢ حديث (٥٦٨٦).

(٤) صحيح البخاري ١ / ٣٨ و٤/ ٨٤ و٩ / ١٣، وجامع الترمذي (١٤١٢). وانظر تمام تخريجه في تعليقنا علىٰ الترمذي. (بشار).

مدَّة عَهْد الصَّحابة رضي اللّه عنهم:

لقد عَلِمتم الوسائل المَوْثوق بها بالتفصيل التي استخدمها أهل العِلْم في حِفْظ هذه الثَّرْوة القَيِّمة الغالية في عَهْد النُّبوة وفي عَهْد الصَّحابة رضي اللّه عنهم. وبَقِيَ الآن أن نُحدِّد المسافة التي كانت بين عَهْد الصَّحابة رضي اللّه عنهم وبين أصحاب الكُتُب السِّتة وغيرها من كُتُب الحديث، لأنه بعد تأليف الكُتُب السِّتة أصبحت رواياتها فيما بعد في حُكْم المتواترات. فكون «صحيح البخاري» تأليفاً للإمام محمد بن إسماعيل البخاري أمر واقع متواتر لا ريب فيه، كما أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن كتاب «حديقة الزُّهور» تأليف للشيخ السَّعْدي رحمه اللّه تعالىٰ. وهذه حال بَقِية الكُتُب السِّتة، بل جميع الكُتُب المُتَداوَلة في الحديث، وينبغي أن نعلم أنَّ روايات كُتُب الحديث كأنها أصبحت فَوْق كل الشُّبُهات منذ أكثر من ألف عام. فإن كان هناك كلام ففي تلك المدة المحدودة التي تقع بين آخر عَهْد الصَّحابة وأوّل عَهْد مؤلِّفي كُتُب الحديث. وفيما يلي نتكلَّمُ علىٰ هذه المسألة.

السُّؤال الأوّل في هذا المَوْضوع هو: ما هي مُدّة هذه الفَتْرة من الزَّمَن؟ والحق أن بعض الصَّحابة قد عاشوا بعد ما لَحِقَ النبي ﷺ بالرَّفيق الأعلىٰ مئة سنة بل أكثر من مئة سنة[1]. فأنس بن مالك رضي اللّه عنه ـ الخادم الخاص للنبي ﷺ، الواصف لأحواله ﷺ الخاصة والعامة ـ قد عاش بعد النبي ﷺ إلىٰ مئة سنة هجرية، بل يُضِيف بعضهم عليها سنة أو سنتين أو ثلاثاً[2]، وعلىٰ كل حال، اتفق كلُّهم علىٰ أن أنس بن مالك رضي اللّه عنه عاش بعده ﷺ إلىٰ آخر القَرْن الأول،

---

(١) هكذا قال المصنف، وفي قوله نظر، فإن أحداً من الصحابة لم يعش بعد النبي ﷺ أكثر من مئة عام، بل قد يكون قارب هذه المدة، وهو أمر ثابت بالتواريخ من جهة وبقول النبي ﷺ قبل موته بقليل أو بشهر: «ما من نفس منفوسة يأتي عليها مئة سنة، وهي يومئذ حية» (أخرجه مسلم ٧ / ١٨٧ من حديث جابر بن عبد اللّه الأنصاري، وهو في الصحيحين بمعناه من حديث ابن عمر: البخاري ١ / ٤٠ و١٤٨، ومسلم ٧ / ١٨٦، ومن حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم ٧ / ١٨٧، وغيرهم). (بشار).

(٢) لم يقل أحد من المؤرخين أن أنس بن مالك تأخرت وفاته عن سنة ٩٣هـ، نعم قالوا: إن أنساً عاش أكثر من مئة ، ولكن ليس بعد وفاة النبي ﷺ، وإنما هذا عمره، وقد عاش منه شطراً غير قليل في حياته ﷺ (ينظر تهذيب الكمال ٣ / ٣٧٦ ـ ٣٧٨). (بشار).

ينشر سيرته ﷺ قولاً وعَمَلاً.

وكذلك عاش الصَّحابي الجليل هرماس بن زياد الباهلي رضي اللّه عنه إلىٰ سنة اثنتي عشرة ومئة[1]، وعاش محمود بن الرَّبيع رضي اللّه عنه إلىٰ سنة تسع ومئة[2]، والصَّحابي الرابع أبو الطُّفَيْل عامر بن واثلة رضي اللّه عنه، يُقال إنه آخر الصَّحابة موتاً الذي ينتهي به عَصْر الصَّحابة رضي اللّه عنهم، فقد ذكر الحافظ ابن حجر عن الراوي الثِّقة جرير بن حازم قوله حيث قال: «كنتُ بمكة سنة عشر ومئة، فرأيتُ جِنازة، فسألتُ عنها، فقيل أبو الطُّفَيْل»[3].

وقد دلَّ ذلك علىٰ بَقاء تذكار الصُّحْبة بعد النبي ﷺ إلىٰ سنة عشر ومئة. فإذا كان عَهْد مَلِك من الملوك ـ الذي حَكَم البلاد فيه ـ يُعتبر كلُّه عَهْداً لذلك الملك لسياسته المركزية، فأيّ شيء يمنعنا عن أن نعتبر العَهْد الذي وُجد فيه صحابي واحد من أصحاب النبي ﷺ عَهْد الصَّحابة؟ فالمركزية الدينية التي كانت للصَّحابة بعد النبي ﷺ هل كانت أقلَّ دَرَجة من مركزية السَّلاطين السَّياسية؟

ثم إن هذه القضية ليست محدودةً ببضعة أفراد من الصَّحابة، بل أقدِّمُ هنا قائمة حتىٰ نعلم أنه كم من الصَّحابة عاشوا إلىٰ كم من السنين، ينشرون العِلْم الذي أخذوه مباشرة من النبي ﷺ، وهذا تفصيله:

---

(١) وهذا أيضاً فيه نظر، فلم أجد من قال ذلك، بل قال الذهبي في ترجمته من السير ٣ / ٤٥١: «أظن الهرماس بقي حياً إلىٰ حدود سنة تسعين». علىٰ أن ابن حجر نقل في تهذيب التهذيب ١١ / ٢٨ عن ابن مندة قوله: «هو آخر من مات من الصحابة باليمامة، وقال عكرمة بن عمار: لقيته سنة اثنتين ومئة». وعلىٰ فرض صحة هذا القول الأخير فإن ابن سعد ٥ / ٥٥٣ وأحمد ٣ / ٤٨٥ و٥ / ٧ وأبا داود (١٩٥٤) رووا من حديثه الصحيح قوله: «رأيت النبي ﷺ يوم النحر يخطب علىٰ ناقته العضباء» فهذا يدل علىٰ أنه كان مدركاً يومذاك، فيكون بقاؤه بعد النبي ﷺ أقل من مئة. (بشار).

(٢) وهذا أيضاً غير صحيح، إذ لم يقل به أحد من أهل العلم، وقد اتفق الواقدي وإبراهيم بن المنذر الحزامي وابن حبان وغيرهم علىٰ أن وفاته كانت سنة تسع وتسعين، وأنه كان ابن أربع أو خمس سنين عند وفاة النبي ﷺ فيكون ما عاش بعده ﷺ أربع أو خمس وتسعون سنة (انظر تفاصيل ذلك في تهذيب الكمال ٢٧ / ٣٠١ ـ ٣٠٢، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٦٣، والإصابة ٣ / ٣٨٦).

(٣) تهذيب التهذيب ٧ / ١١٠.

الرقم اسم الصحابي	كم عاش بعد النبي ﷺ		وأين تُوفي
١ ـ السائب بن يزيد	رضي اللّه عنه	٨٤ سنة	المدينة المنورة
٢ ـ مَرْثد بن عبد اللّه	رضي اللّه عنه	٧٩ سنة	المدينة المنورة
٣ ـ عبد اللّه بن بُسْر المازني	رضي اللّه عنه	٨٦ سنة	حمْص (الشام)
٤ ـ سَهْل بن سعد الساعدي	رضي اللّه عنه	٨١ سنة	المدينة المنورة
٥ ـ عبد اللّه بن أبي أوفىٰ	رضي اللّه عنه	٧٧ سنة	الكوفة
٦ ـ عُتْبة بن عبد السُّلَمي	رضي اللّه عنه	٧٧ سنة	الكوفة
٧ ـ مقدام بن مَعِد يكرب	رضي اللّه عنه	٧٧ سنة	الشام
٨ ـ عبد بن الحارث بن جَزْء	رضي اللّه عنه	٧٧ سنة	مصر
٩ ـ أبو أمامة الباهلي	رضي اللّه عنه	٨٦ سنة	حمْص
١٠ ـ عبد اللّه بن جعفر	رضي اللّه عنه	٨٠ سنة	المدينة المنورة
١١ ـ عَمْرو بن حُريث	رضي اللّه عنه	٧٥ سنة	الكوفة
١٢ ـ أبو واقد اللَّيثي	رضي اللّه عنه	٧٥ سنة	الكوفة
١٣ ـ عَمْرو بن سلمة الجَرْمي	رضي اللّه عنه	٧٥ سنة	بصرىٰ (الشام)
١٤ ـ واثلة بن الأسقَع	رضي اللّه عنه	٧٥ سنة	مصر
١٥ ـ عُتْبة بن النُّدَّر	رضي اللّه عنه	٧٤ سنة	البصرة
١٦ ـ عبد اللّه بن حارث	رضي اللّه عنه	٧٨ سنة	بادية العرب
١٧ ـ زيد بن خالد الجُهَني	رضي اللّه عنه	٦٨ سنة	حمْص
١٨ ـ عِرْباض بن سارية	رضي اللّه عنه	٦٥ سنة	الشام
١٩ ـ أبو ثعلبة الخُشَبي	رضي اللّه عنه	٦٥ سنة	المدينة المنورة
٢٠ ـ أبو سعيد الخدري	رضي اللّه عنه	٦٤ سنة	البادية
٢١ ـ سَلَمة بن الأكوع	رضي اللّه عنه	٦٤ سنة	المدينة المنورة
٢٢ ـ رافع بن خديج	رضي اللّه عنه	٦٤ سنة	المدينة المنورة
٢٣ ـ محمد بن حاطِب	رضي اللّه عنه	٦٤ سنة	المدينة المنورة
٢٤ ـ أبو جُحَيفة	رضي اللّه عنه	٦٤ سنة	المدينة المنورة
٢٥ ـ سعيد بن خالد الجُهَني	رضي اللّه عنه	٦٣ سنة	المدينة المنورة

الرقم	اسم الصحابي		كم عاش بعد النبي ﷺ	وأين تُوفي
٢٦ ـ	أسماء بنت أبي بكر	رضي اللّه عنه	٦٣ سنة	المدينة المنورة
٢٧ ـ	عبد اللّه بن عُمر	رضي اللّه عنها	٦٣ سنة	المدينة المنورة
٢٨ ـ	عَوْف بن مالك الأشجعي	رضي اللّه عنه	٦٣ سنة	المدينة المنورة
٢٩ ـ	البراء بن عازب	رضي اللّه عنه	٦٣ سنة	المدينة المنورة
٣٠ ـ	جابر بن عبداللّه الأنصاري	رضي اللّه عنه	٦٨ سنة	المدينة المنورة

وزِد إلىٰ هذه القائمة أولئك الأصحاب الأربعة، الذين عاشوا بعده ﷺ أكثر من مئة سنة[١]. ولو أردنا أن نُضيف إلىٰ هذه القائمة أسماء أخرىٰ لفعلنا ذلك. فهل بعد هذا يمكن القول بأن هذا العدَد الضَّخْم كان مثالاً استثنائياً؟! وهل تصحُّ تلك الدَّعوىٰ التي تقول: إن عَدَداً قليلاً كان قد بَقِيَ من أصحاب النبي ﷺ؟!

وبالجُملة، إن هذا الحادث له أهمية كبيرة في تاريخ تَدْوين الحديث، لأنه يدلُّ علىٰ أنه لم يَخْلُ زمن طوالَ مئة سنة بعد النبي ﷺ من صحابته رضي اللّه عنهم، بل وُجِد منهم عَدَدٌ كبيرٌ في معظم المُدُن التي كانت لها المركزية في البلاد. وكانوا ممن شاهدوا أحواله وسمعوا أقواله ﷺ مباشرة. وسبق أن ذكرتُ المكثرين من الصحابة رضي اللّه عنهم الذين بلغ عَدَد مرويات كل واحد منهم ألفاً أو أكثر، فعندما تقارنهم مع قائمة الأسماء التي قدَّمتُها تجدهم مَوْجودين في هذه القائمة ماعدا ثلاثة.

ثم هؤلاء المكثرون الثلاثة ـ وهم: أُمُّ المؤمنين عائشة، وأبو هريرة، وابن عباس رضي اللّه عنهم ـ لا شكَّ أن أعمار هؤلاء السادة أقلُّ من المكثرين الآخرين، ولكن ما هي نسبة هذه القِلَّة؟

نحن نعلم أن هؤلاء الثلاثة، اشتغلوا بنَشْر أحاديث رسول اللّه ﷺ طوال حياتهم بعده ﷺ، فابن عباس رضي اللّه عنهما اشتغل إلىٰ سنة ثمان وسبعين، وأبو هريرة رضي اللّه عنه إلىٰ سنة تسع وخمسين، وأُمُّ المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها إلىٰ سنة ثمان وخمسين. إذن فالصَّحابة الذين لهم صِلة برواية الحديث لا بد من أن نعترف أن عَهْدَهم اشتمل علىٰ مئة سنة بعد رسول اللّه ﷺ.

---

(١) قد أشرنا قبل قليل إلىٰ خطأ هذا القول، فراجعه.

وعلىٰ كل حال لو سلَّمنا ـ كما يظنُّ عامة الناس ـ أن مرويات هؤلاء الصَّحابة ومشاهداتهم أوّل من سَجَّلها أصحاب الكُتُب السِّتة، وبَقِيَ مدارها في هذه الفترة علىٰ الحِفْظ والرِّواية فقط، فلا تتجاوز مدة هذه الفترة مئة وخمساً وعشرين سنة أو مئة وخمسين سنة، فإنك لا تجد الفَتْرة بين عَهْد الصَّحابة الذين سبق ذِكْرهم وبين أصحاب الكُتُب السِّتة أكثر من ذلك. وإنني أذكر في الحاشية سِنِيَّ وفياتهم، فقارنوا بينها وبين قائمة الصَّحابة رضي اللّٰه عنهم التي ذكرتُها سابقاً، ثم أخرجوا الحَدَّ الأوسط لهذه المسافة، فسوف تَصِلون إلىٰ النتيجة نفسها التي وَصَلتُ إليها إن شاء اللّٰه[1].

الشَّكُّ في ذاكرة المحدثين

ثم بناء إنكار الحديث علىٰ هذا الشكِّ مما يورث العَجَب!

لقد بينا في البداية بالتفصيل أن جميع المعلومات المتعلِّقة بالنبي ﷺ انتقلت إلينا بالكتابة والحِفْظ والرِّواية. فالظَّنُّ بها أنها انتقلت قبل الكُتُب السِّتة بالحِفْظ والرِّواية فقط ظنٌّ لا أصل له من الصِّحَّة. ولو سلَّمنا مُؤقَّتاً بهذه الفِكْرة العامية لما كان ذلك مُسَوِّغاً لرَدِّ تلك المرويات، بحُجَّة أنها مما حفظته ذاكرة الإنسان الحَيِّ، بدل أن تحفظها قِطَع الوَرَق المَيِّتة. والذاكرة هي ذاكرة الإنسان وليست ذاكرة الفَرَاشات التي تُحْرِقها النارُ، ثم تَغِيبُ عن ذاكرتها فِكْرةُ الاحتراق، فتعود إلىٰ النار فتقع فيها. وقد سَمَّىٰ الشُّعراءُ صلة الفراشات مع الشَّمْع عِشْقاً وحُبّاً.

---

(١) الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المَوْلود في سنة ١٩٤هـ المتوفىٰ سنة ٢٥٦هـ والإمام مسلم المولود في سنة ٢٠٤هـ المتوفىٰ سنة ٢٦١هـ، والإمام أبو داود المولود سنة ٢٠٢هـ المتوفىٰ سنة ٢٧٥هـ، والإمام الترمذي المتوفىٰ سنة ٢٧٣هـ، والإمام النسائي المولود سنة ٢١٥هـ والمتوفىٰ سنة ٣٠٣هـ.

قال بشار: قد فات المصنف أن كثيراً من المدونات التي كانت من مصادر الكتب الستة قد وصلت إلينا، منها علىٰ سبيل المثال لا الحصر: موطأ الإمام مالك المتوفىٰ سنة ١٧٩هـ، وكتب الإمام الشافعي المتوفىٰ سنة ٢٠٤هـ، ومصنَّف عبد الرزاق بن هَمَّام الصنعاني المتوفىٰ سنة ٢١١هـ، ومصنف ابن أبي شيبة المتوفىٰ سنة ٢٣٥هـ، فضلاً عن كتب ثابتة عند المتقدمين منها جامع معمر وجامع سفيان وغيرها. (بشار).

ومن العجب أننا نعتمد علىٰ بصر الإنسان وسمعه وقُوَاه الأخرىٰ، وعلىٰ هذه المعلومات تدور حياة الإنسان وسائر أعماله، فيُعْتَمَدُ في الرُّؤْية علىٰ العيون، وفي السَّمْع علىٰ الآذان، وفي الشَّمِّ علىٰ الأنوف، وفي الذَّوْق علىٰ الألْسنة، إذن فلماذا صارت قوةُ الذَّاكرة والحِفْظ فقط فريسةَ الشكِّ وسوء الظَّنِّ؟! ولماذا هذا الظَّنُّ بأنه لو فُوِّض شيء إلىٰ قوَّة الذَّاكرة لمدة من الزمن لَحُرِم من جميع الضَّمانات التي تُحِسُّ بضرورتها الفِطْرةُ الإنسانيةُ للثقة والاعتماد؟

إنني لا أستطيع أن أقول علىٰ مسؤوليتي، ولكنني أنقل ما نُقِل عن «أبي الريحان البيروني» ـ المحقِّق المتخصِّص في الهندوسيات ـ قوله بأنه قبل مجيئه إلىٰ الهند بأيّام قام كاهنٌ هندوسيٌّ كشميريٌّ بكتابة كتابهم المقدَّس: ««وَيد» أوّلَ مرّة، وإلا فقد كان مداره قبل ذلك علىٰ الحِفْظ، وكان الكَهَنةُ الهندوس ينقلونه جيلاً بعد جيلٍ عن طريق الحِفْظ[1]. ولكن كم بَقِيَ «ويد» في صورة الحِفْظ قبل كتابة الكاهن الكشميري؟ فالأرقام الهندسية التي يُقَدِّمها مَن يؤمن بهذا الكتاب نعتذر عن فَهْمها، ولكن لو سَلَّمنا ما يقوله المستشرقون في الغَرْب، بأن بداية ظهور «ويد» لا تتجاوز ألفاً ومئة سنة، أو ألفاً ومئتي سنة قبل المسيح، فماذا يكون معنىٰ شهادة البيروني؟

نحن نعلم أن البيروني وصل إلىٰ الهند سنة ١٠٣٠ الميلادية، وبناء علىٰ قول المستشرقين لا بد من أن نعترف أن كتاب الدِّيانة الهندوسية الأساسي مَضَت عليه علىٰ الأقلِّ ألفا سنة، متحرِّراً عن قَيْد الوَرَق والحِبْر والقَلَم.

ثم إنه من الممكن الكلام حَوْل تعليمات «ويد» وغيرها من النَّواحي المختلفة، ولكن لا أرىٰ أن تنجح محاولة التَّشْكيك في أتباع «ويد» بالقول بأنه لا عِبْرة بكتابٍ نَقَلَ معانِيَهُ الكَهَنةُ طوَال ألفي سنة عن طريق الحِفْظ والرِّواية جيلاً عن جيل. ولئن وَسِعَ لأَحدٍ أن يقول هذا القول في حق كتاب «ويد»، ولكن لا يسعه أن يقول ذلك في ثَرْوة الأحاديث النبوية لأنه ما زالت عندهم طريقة حِفْظ القرآن الكريم مُستمرَّة. والقرآن الكريم وإن كُتِبَ في المصحف، وشُكِّلَ بالحَرَكات

---

(١) نقل هذا القول الأستاذ الفاضل عبد اللّه بن يوسف علي في مقالته التي ألقاها في «أكاديمية الهند» وكان عنوانها: «حالة الهند الاقتصادية والاجتماعية في العصور الوسطى» وقد حضر هذا الاجتماع كبار كهنة الهندوس والمؤرخين. انظر المقالة ص: ٧١.

والإعراب، ومع ذلك فمِن الممكن أن يُخطِىء قارئه في قراءة بعض الألفاظ وفَهْمها، بينما يبقىٰ حافظُه محفوظاً من مثل هذه الأخطاء عامة، لأنه أخذه بالتَّلْقين. فإن كان ذَوْق حِفْظ كتاب سَمَاوي عند المسلمين علىٰ أساسِ الحماس الدِّيني ما زال مستمرًّا، فهل لأحد أن يُنكِرَ وجودَ هذا الذَّوْق عند أُمم أخرىٰ بالنِّسْبة لكُتُبهم السَّمَاوية؟ وقد ذكر «كرستنسن» في تاريخه «إيران في عَصْر الساسانيين» ص ٥٤٥ أن رجلاً مسيحياً تقدَّم إلىٰ ملك إيران هرمز الرابع، وكان حافظاً لصُحف العَهْد القديم والجديد، فأكرمه الملك بجائزة.

ولا ندري هل يُوجد ذَوْق حِفْظ الكُتُب السَّمَاوية عند اليهود والنَّصارىٰ اليوم أم لا؟ غير أن بعض الألفاظ التي تلحق أسماءَ بعض البراهمة مثل «دوبي» و«شوبي» و«شتر ويدي» و«ياترويدي» تشير إلىٰ أن آباءهم قد حَفِظوا نُسَخ «وَيد» في صدورهم، لأن الذي كان يحفظ أربع نُسَخ لـ«وَيد» يُسمَّىٰ «شترويدي» ومَن كان يحفظ اثنتين يُسمَّىٰ «دوبي». وهذا يُشْبِهُ ما يُوجد عند بعض المسلمين في الهند من أسماء تلحق آخر أعلام مثل «القاضي» و«المفتي» وليسوا بقضاة ولا مفتين، ولكن سبق في أسرتهم قاضٍ أو مفتٍ.

التَّوْثيق التاريخي لذاكرة أبي هُريرة رضي اللّه عنه:

والحق أن عادة المسلمين لحِفْظ ثلاثين جزءاً للقرآن الكريم نفسها تَوْثيق للشَّهادات التاريخية التي وردت في كُتُب الحديث حَوْل حِفْظ الرُّواة وقُوَّة ذاكرتهم، وبعدَما نشاهد العَدَد الهائل لحُفَّاظ كتاب اللّه عز وجل فهل لأحد أن يُنكر نتيجةَ الاختبار لذاكرة أبي هُريرة رضي اللّه عنه الذي ذكره الإمام البخاري في «كتاب الكنىٰ» مُلخَّصة ـ كما حكاه أبو الزُّعَيْزعة[1] كاتب مَرْوان بن الحَكَم أول حاكم للدولة الأموية[2] ـ: أن مَرْوان بن الحَكَم طلب أبا هُريرة رضي اللّه

(١) في المطبوع من تاريخ البخاري الكبير «أبو الزعزعة» وما أثبته هو الصواب الذي نص عليه الدولابي في الكنىٰ ١ / ١٨٤، والحاكم في المستدرك ٣ / ٥١٠، وقيده السيد الزبيدي في تاج العروس، ووجدته بخط الذهبي من الميزان. (بشار).

(٢) هكذا قال وفيه نظر، ولعله أراد أنه من مؤسسي الدولة الأموية، وإلا فإن معاوية بن أبي سفيان هو مؤسس الدولة الأموية بعد الخلفاء الراشدين رضي اللّه عنهم أجمعين. ولعل هذه الحادثة وقعت إبان ولاية مروان علىٰ المدينة لمعاوية، فإن أبا هريرة لم يلحق خلافة مروان.

عنهم يوماً ـ ويبدو أن مَروان كانت عندَه بعض الشُّبُهات حول إكثار أبي هُريرة من رواية الحديث ـ فحضر أبو هُريرة رضي اللّه عنه، وقد أمر مَرْون أبا الزُّعَيْزعة أن يجلس وراء السِّتار، ومعه الوَرَق والقَلَم والدَّوَاة، وأنه عندما يَسْأل أبا هُريرة عن الأحاديث فهو يكتبها عنده، فبَدَأ مَرْوان يسأل أبا هُريرة عن الأحاديث، وبدأ هو يحدِّثه، وكان أبو الزعيزعة يكتبها وراء السِّتار.

وكم كان عَدَد هذه الأحاديث؟ يقول عنها أبو الزعيزعة: «فجعل يَسْأل وأنا أَكْتب حديثاً كثيراً». وقد دلَّ هذا القَوْل علىٰ أن عَدَدها كان عَدَداً معقولاً. ولم يكُن يدري أبو هُريرة رضي اللّه عنه ماذا يَقْصد مَرْوان من وراء هذه العملية فانتهى المجلس ورجع أبو هريرة، وأمر مروان بحِفْظ هذه المجموعة من الأحاديث.

يقول أبو الزعيزعة: إن مَرْوان طلب أبا هُريرة بعد سنة، وأمرني أن أجلس وراء السِّتار وأمْسِكَ بيدي تلك المجموعة من الأحاديث. وأنه يَسْأل أبا هُريرة عن الأحاديث نفسها، فانظُر ماذا يفعل! وأقارن بينها وبين ما يُحَدِّث. وكأنَّ هذا كان اختباراً لأبي هُريرة مِن جانب الدولة، فتَمَّ الاختبار. ولكن ماذا كانت النتيجة؟

أحبُّ أن أنقل هنا بيانَ أبي الزُّعيزعة حيث يقول: «فتَرَكه سنة ثم أَرْسَلَ إليه، وأجلسني وراء الستر، فجعل يسأله، وأنا أنظرُ في الكتاب، فما زاد ولا نقص»(١).

ولا يمكن القول بتحديد عدَدَ هذه الأجاديث، إلا أنها لم تكن قليلةً بل كانت مجموعةً كثيرةً.

وهناك حادثة أخرىٰ تُماثِلُها، جرت مع ابن شهاب الزُّهري، وكان عَدَد الأحاديث فيها أربع مئة. وحاصِل هذه القِصَّة ـ كما وردت في كُتُب أسماء الرِّجال ـ أنَّ هشام بن عبد الملك أحد أُمراء بني أُمية أراد أن يختبر قوةَ ذاكرةِ ابن شهاب الزُّهْري في عَهْد إمارته، ودبَّرَ لذلك طريقةً، وهي: أن ابن شهاب الزُّهْري رحمه اللّه تعالىٰ حضر عنده يوماً لحاجته، فطلب هشام أن يكتب لولده بعض الأحاديث فرَضِيَ ابن شهاب ودعا الكاتب، «فأملىٰ عليه أربع مئة حديث». ثم إن الإمام الزُّهري حضر عنده بعد شهر لحاجته، فقال له هشام مُتأسِّفاً: «إن ذلك

---

(١) البخاري: التاريخ الكبير، كتاب الكنىٰ ٩ / ٣٣.

الكتاب ضاع»! فقال الزُّهْري: لا داعي للأسف، اطلب الكاتبَ وأُمْلي عليه ثانياً. وهذا كان غرضَ هشام. فدُعِيَ الكاتب وأَمْلَىٰ عليه الزُّهريُّ الأربع مئة حديث نفسها. ولم تكن المجموعة الأولىٰ ضاعت، ولكنها كانت حيلةَ هشام لاختبار الزُّهْري. فلمَّا غادر الزُّهْري المجلس «قابل بالكتاب الأول، فما غادر حَرْفاً واحداً»(١).

ولا شكَّ في أن هذا من كمال ذاكرة الإمام الزُّهْري، وكما قلتُ سابقاً، لولا الأمثلة الحَيَّة أمامَنا لحُفَّاظ القرآن الكريم لكان للناس أن يَعْجَبوا من هذه الحادثة، ومن قوله: «فما غادَرَ حَرْفاً واحداً»، ولكن من شاء فليُجرِّب ذلك اليومَ في مجموعة هي أكبر من أربع مئة حديث، وهي القرآن الكريم، فليسمعه من حافظ من الحُفَّاظ، ويكتبه، ثم يسمع منه مرةً ثانيةً ويكتبه، فيجد نفسه مضطرّاً إلىٰ أن يعترف بأنه «ما غادَرَ حَرْفاً»(٢).

قوَّة ذاكرة إسحاق بن راهُويه رحمه اللّه تعالىٰ:

وهذا إسحاق بن راهُويه شيخ الإمام البخاري، يذكر المؤرِّخون عن ذاكرته وحِفْظه أنه جَرَىٰ الكلام بين ابن راهُويه وبين عالم آخر في مجلس أمير خُراسان عبد اللّه بن طاهر في مسألة. واختلفا في نَصِّ عبارة من كتاب، فطلب ابن راهُويه من الأمير أن يطلب الكتاب من مَكْتبته، فجيء بالكتاب، فقال ابن راهُويه مُخاطباً الأمير عبد اللّه: «عُدَّ من الكتاب إحدىٰ عشرة وَرَقة، ثم عُدَّ سبعة أسطر». فلمَّا

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١ / ٤٠١.

(٢) لقد أبطلنا دعوىٰ من يقول: إنه لم يُكتَب الحديث قبل أصحاب الكتب الستة، وذكرنا علىٰ ذلك الأدلة والشواهد، وفكِّروا الآن في هاتين الحادثتين وقد سبق ذكر ثلاث مجموعات لأحاديث أبي هُريرة رضي اللّه عنه التي ظهرت في حياته، وقد دلت هذه الحادثة علىٰ أن مجموعة من الأحاديث التي أملاها أبو هريرة رضي اللّه عنه كانت موجودة في مكتبة الأمير، التي كتبها كاتبه أبو الزعيزعة. وكذلك نسختان من أحاديث الزُّهري اللتين أملاهما كانتا في مكتبة الأمير. والزهري وإن لم يكن صحابياً إلا أنه تلميذ الصحابة مباشرة. فقد أخذ عن ابن عمر، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد، وغيرهم من الصحابة، ثم هل هذه حادثة أو حادثتان؟ لا أدري، هل الناس لا يقرؤون أو لا يفكرون؟! وإلا فكم من كتاب صغير أو كبير يمكن معرفته في القرن الأول الهجري الذي ورد ذكره ضمن الحوادث الأخرىٰ. (من المؤلف).

فَتَحَ الكتاب وَجَدَ العبارة كما قال ابن راهُويه، فتَوجَّه الأميرُ إلىٰ ابن راهُويه وقال: «عَلِمتُ أنك قد تحفظ المسائل، ولكني أعجبُ لِحفظك (الصفحات والأسطر) هذه المشاهدة»[1].

ولا شكَّ أن قوَّة ذاكرة ابن راهُويه وحِفْظ الأشياء في ذِهْنه في غاية الوضوح مما يُورِث الحيرة، ولكن مع ذلك، إليس من الأمر الواقع وجودُ حُفَّاظ القرآن الكريم اليوم في كل مدينة من المُدُن الإسلامية مَن إذا سُئِلوا عن آيةٍ من القرآن الكريم في أيَّة سورة هي، وفي أيِّ جزء من أجزائه أخبروا عنها؟

والحق أن قصة ابن راهُويه ليست مثالاً واحداً لحِفْظ الحديث، بل تُوجد هناك أمثلةٌ متعدِّدة في كُتُب التاريخ.

قوَّة ذاكرة أبي زُرْعة الرازي:

إن أبا زُرْعة الرازي رحمه اللّه تعالىٰ إمامٌ مشهورٌ من إئمة الحديث والرِّجال، وقد ذكر ابن أبي حاتم قصَّته، فقال: حضر محمد بن مسلم المشهور بابن وارَةَ، وفَضْل بن عباس المشهور بـ«فَضْلك الصائغ» حَضَرَا مجلسَ الحافظ أبي زُرْعة الرازي، ودار كلامٌ بينهما حول مسألة، فاستدلَّ ابن وارَةَ علىٰ دَعْواه بحديث. فقال فَضْلك: ليست هذه ألفاظ الحديث. فقال ابن وارَةَ: فما هي ألفاظ الحديث؟ فقرأ فَضْلك ألفاظ الحديث. وكان أبو زُرْعة يستمع لحديثهما وهو ساكتٌ، فأَقبلَ عليه ابنُ وارَةَ فقال: أَخبِرنا ما هي ألفاظ الحديث الصَّحيحة؟ فأعرضَ عن الجواب: فلمَّا زاد إصرارُ ابن وارَةَ قال له أبو زُرْعة: ادعُ لي ابن أخي أبا القاسم، فجاء أبو القاسم، فقال له أبو زُرْعة: «ادخُلْ بيتَ الكُتُب، فدَعِ القِمَطْر الأول والثاني والثالث، وعُدَّ ستة عشر جزءاً وائتني بالجزء السابع عشرَ» فذهب أبو القاسم وجاء بالجزء المطلوب، فقلَّب أبو زُرْعة الأوراقَ، وأخرج الحديثَ وقدَّمه إلىٰ ابن وارَةَ، فقرأ ابن وارَةَ، واعترف وقال: غَلِطْنا[2].

وضَعْ في جَنْب هذه القصّة قولَ أبي زُرْعة الذي نقله الحافظ ابن حجر عن أبي جعفر التُّسْتَري أنه قال له: «إن في بيتي ما كتبتُهُ منذ خمسين سنة، ولم أُطالعه

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٨ / ١٣٧ ـ ١٣٨. (بشار).

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٧ / ٣٣.

منذ كتبتُهُ، وإني لأَعْلمُ في أيِّ كتاب هو، وفي أيِّ وَرَقة هو، وفي أيِّ صَفْحة هو، وفي أيِّ سَطْرهو»[١].

هذا نموذجٌ مُدْهِشٌ لقوَّة ذاكرة الحافظ أبي زُرْعة وجَوْدةِ حِفْظه بحيث كان يحفظ الأحاديث بهذا التفصيل، وقد مَضَىٰ عليها وعلىٰ كتابتها خمسون سنة وبدون مراجعتها والعقول التي تتردَّدُ في قَبول الوقائع إلا بالأمثلة يصعب عليها قَبول دَعْوىٰ الحافظ أبي زُرْعة هذه، لولا وجود أفرادٍ من حَفَظةِ القرآن الكريم، الذين حَفِظوا القرآن الكريم مرةً، ثم لم يُراجعوه، ولكن إذا سألتهم عن أيِّ آية من آيات القرآن أخبرُوك أنها في أيِّ جزء، وفي أيِّ سُورة، وفي أيِّ مكان منها. وقد وُجد منهم من حَفِظَ القرآنَ الكريم، ثم سَنَحتْ له الفُرْصة بعد سنتين أن يُسْمِع القُرآنَ الكريم في صلاة التَّرَاويح، فأسمَعَ القرآنَ كلَّه فيها دون أن يُراجعه بالنَّهار، وإن كان أمثال هؤلاء قليلين. وإلا فعادة عامة الحُفَّاظ أنهم يراجعون القرآن الكريم بالنَّهار مرة علىٰ الأقلِّ مقدار ما يُسْمعونه باللَّيْل. وهذه قاعدة عامَّة لمَن اتْقنَ القرآنَ الكريم، ثم يريد أن يُسْمِعَه في التَّراويح[٢].

الاستدلال الحديثي علىٰ حِفْظ الحديث:

وإذا كان يُوجَد أمثال هؤلاء في حُفَّاظ القرآن الكريم، فوجود أمثالهم في حُفَّاظ الحديث في عَصْرٍ كان حِفْظ الأحاديث شُغْلَ المسلمين الشاغل، مما لا يُتعَجَّب منه، ولا تبقي النُّدْرة في أمثال هذه التَّجارب بعد حِفْظها حتىٰ يُشَكَّ فيها لا محالة، ولكن لو أُصيب أحد بمَرَض الشكِّ فمن الممكن إزالته بتقديم أمثلة حَيَّةٍ للقرآن الكريم.

والواقع أن عادة المسلمين كما أنها ما زالت مستمرَّةً إلىٰ الآن لحِفْظ كتاب اللّه، كانت جاريةً أيضاً لحفْظ حديث رسول اللّه ﷺ مع القرآن إلىٰ وَقْت من الزَّمَن. وقد أوجد هذا الذَّوْق ـ ذَوْقَ حِفْظ الحديث ـ النَّبيُّ ﷺ نفسُه في نفوس هذه الأُمّة، حيث قال ﷺ: «نَضَّرَ اللّه امرءاً سمع مَقالتي فحَفظها» وقال: «فليُبلِّغ الشاهدُ منكم الغائبَ». وقد وَرَدَ فيه أيضاً: «فإنه لعلَّه أن يُبلِّغه إلىٰ من هو أوعىٰ

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٧/ ٣٣.

(٢) يهتم المسلمون في الهند وباكستان بسماع القرآن الكريم وختمه في التراويح في ليالي رمضان المبارك. (من المؤلف).

له، أو مَن هو أحفظ منه»[1]. وقد وَرَدَ ذلك في الكُتُب الستة.

وكان الصحابة رضوان اللّه عليهم يأمرون تلاميذَهم ومَن كان يأخذ عنهم الأحاديث ويقولون: «إن نبيَّكم ﷺ كان يُحدِّثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنا نحفظُ»[2].

طريقة التابعين لحفظ الحديث:

ذكر الإمام مالك رحمه اللّه تعالىٰ منهج التابعين في أَخْذِ الحديث عن الصَّحابة رضي اللّه عنهم فقال: «إن بعضهم كان يكتب الأحاديث فيحفظها، فإذا حَفِظَها محاها»[3].

وقد جاء في ترجمة ابن سيرين أنه كان يكتب الحديث، فإذا حَفِظَه محاه[4] كما ورَدَ في ترجمة خالد الحَذَّاء أنه كان يقول: «إني أكتبُ الحديثَ، فإذا حَفِظتُه محوتُه»[5].

وقد نُقِل عن بعضهم أقوالٌ صريحةٌ في هذا المعنىٰ، كما ذكره ابن عساكر عن إسماعيل بن عُبيد اللّه المحدِّث قولَه، حيث كان يقول: «ينبغي لنا أن نحفظ حديثَ رسول اللّه ﷺ كما نحفظُ القرآن»[6].

وقد نَقَلَ الذَّهبيُّ عن أبي علي النَّيْسابوري قولَه عن الحافظ المحدِّث المشهور ابن خُزَيْمة حيث قال: «كان ابن خُزَيْمة يحفظ الفِقهيَّات من حديثه كما يحفظ القارىء السُّورةَ»[7]. كما ذكر الذَّهبي أيضاً في ترجمة إسرائيل بن يونس قولَه عن مرويات جَدِّه أبي إسحاق السَّبيعي حيث قال: «كنتُ أحفظُ حديثَ أبي إسحاق كما أحفظ السُّورة من القرآن»[8].

وقد جاء في ترجمة شَهْر بن حَوْشَب أن مجموعةً من أحاديثه كانت عند

---

(١) تقدم تخريج هذه الأحاديث. (بشار).
(٢) جامع بيان العلم ١ / ٦٤.
(٣) انظر جامع بيان العلم ١ / ٦٤.
(٤) طبقات ابن سعد ٧ / ١٠٨.
(٥) طبقات ابن سعد ٧ / ١٣٣.
(٦) تاريخ دمشق ٨ / ٤٣٦. وهو إسماعيل بن عبيد اللّه بن أبي المهاجر. (بشار).
(٧) تذكرة الحفاظ ٢ / ٢٦١.
(٨) تذكرة الحفاظ ٢ / ١٩٩.

أحمد بن عبد الحميد بن بَهْرام، وكان يحفظها كأنه يقرأ سورةً من القرآن[1].

ونقل الحافظ ابن حجر قول أبي داود الطَّيَالسي ـ الذي طُبع مُسْنده في دائرة المعارف بحيدر آباد ـ: «إنني أَسْرِدُ ثلاثين ألف حديث ولا فخر»[2].

وذكر الإمام البخاري وابن سَعْد وغيرهما في ترجمة التابعي الجليل قتادة، أن قتادة قال لسعيد بن أبي عَرُوبة: افتح المُصْحفَ أُسْمِعُك سورةَ البقرة». يقول سعيد: «لقد سمعتُ من قتادة سورةَ البقرة من أولها إلىٰ آخرها، فلم يُخْطِىء في حَرْف واحد، ثم خاطبني وقال: لأَنا لصحيفة جابر أحفظُ مني لِسُورة البقرة»[3]. وجابر هذا صحابي جليل سبق ذِكْرُه، وقد كُتِبَتْ مجموعة أحاديثه في عَهْد الصَّحابة رضي اللّٰه عنهم، فقتادة يُشير إلىٰ هذه المجموعة التي كُتِبتْ في عَهْد الصَّحابة، وإنه يحفظها كما يحفظ سورةَ البقرة.

كانت العناية بحِفْظ الحديث كالعناية بحِفْظ القرآن الكريم:

إن الرِّوايات تدلُّ علىٰ أن المسلمين كما كانوا يُحَفِّظون أولادَهم القرآن الكريم، كانوا يُحَفِّظونهم أيضاً أحاديثَ النبي ﷺ، وقد بدأت هذه العادة في عَهْد الصَّحابة رضي اللّٰه عنهم.

فهذا عِكْرمة مَوْلىٰ ابن عباس رضي اللّٰه عنهما ـ وقد اعتنىٰ ابن عباس بتعليمه اعتناءً خاصّاً، حتىٰ ظهر إماماً من الإئمة التابعين المشهورين ـ يَحْكِي قِصَّة دِراستِه ويقول: «كان ابن عباس يضع الكَبْلَ[4] في رِجْلي علىٰ تعليم القرآن والسُّنَن»[5].

وكان بعض الناس يُرْسِلون أولادَهم الصِّغْار إلىٰ أبي هُريرة رضي اللّٰه عنه لحِفْظ الحديث، ومن هؤلاء كان ابن سيرين، الذي سلَّمه أبوه في صِغَره إلىٰ أبي هُريرة رضي اللّٰه عنه، وكان لابن سيرين أَخٌ اسمه يحيىٰ، فاختبر أبو هُريرة قوَّة

(١) تهذيب الكمال ١٢ / ٥٨٤. (بشار).
(٢) تهذيب التهذيب ٤ / ١٨٣.
(٣) طبقات ابن سعد ٧ / ٢٢٩، والتاريخ الكبير للبخاري ٧ / الترجمة ٨٢٧. (بشار).
(٤) الكبل: القيد. (بشار).
(٥) تذكرة الحفاظ ١ / ٩٠.

ذاكرتهما وحِفْظِهما للأحاديث، فوجد يحيىٰ أقواهما، فكنَّاه أبو هُريرة لحِفْظه[1].

وكانوا يَرَون أن الحِفْظ في الصِّغَر أقوىٰ وأدوم منه في الكِبَر، يقول الإمام الحسن البصري: «طَلَبُ الحديث في الصِّغَر كالنَّقْش في الحَجَر»[2].

ويقول عَلْقَمة ـ التلميذ الخاص لابن مسعود رضي اللّه عنه ـ عن نفسه: «ما حفظتُ وأنا شابٌّ فكأَني أَنظر إليه في قِرْطاس أو وَرَقة»[3].

ولم يكونوا يكتفون بالحِفْظ فحَسْب، بل كانوا يُذَاكِرون بالأحاديث التي حَفِظوها، وكانت هذه عادةً مستمرَّةً، يؤكِّدُ عليها كل أُستاذ لتلميذه، فعن علي كَرَّم اللّه وجهه أنه كان يقول: «أَكْثِروا ذِكْر الحديث، فإنكم إن لم تفعلوا يَدْرُس عِلْمكم»[4]. وكان عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه يقول: «تَذَاكَروا الحديث، فإن حياته مذاكرته»[5]. وعن أبي سعيد الخُدْري رضي اللّه عنه أنه كان يقول: «تَذَاكَروا الحديث». وكان الحسن البصري يُحذِّرُ تلاميذه من تَرْك المُذَاكَرة ويقول: «غائلة العِلْم النِّسْيانُ وتَركُ المُذَاكَرة»[6]. وكان عبد الرحمٰن بن أبي لَيْلىٰ يقول لتلاميذه: «إن إحياء الحديث مُذَاكَرته، فتَذاكَروا»[7].

كل ذلك دلَّ علىٰ أن مُذَاكَرة الحديث كانت من واجب دارِسي الحديث ومُدرِّسية، وأن علىٰ الزُّمَلاء أن يجتمعوا ويَتَذَاكروا الحديث فيما بينهم، فإن أخطأ البعض يُصلحه الآخر. وقد وُجدت هذه الطريقة في عَهْد الصَّحَابة نفسه. فهذا عطاء بن أبي رباح يحكي عن حَلْقة دَرْس جابر بن عبد اللّه رضي اللّه عنه، التي كانت في المسجد النبوي فيقول: «كنا نكون عند جابر بن عبد اللّه فيحدِّثنا، فإذا خرجنا من عنده تَذَاكرنا حديثَهُ»[8].

---

(١) الطبقات لابن سعد ٧ / ١٥٠.
(٢) جامع بيان العلم ١ / ٨٢.
(٣) جامع بيان العلم: ١ / ٨٢.
(٤) جامع بيان العلم: ١ / ١٠١.
(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ١٤١.
(٦) جامع بيان العلم: ١ / ١٤١.
(٧) جامع بيان العلم: ١ / ١١١.
(٨) الطبقات لابن سعد ٥ / ٣٥٤.

وبكَثْرة مُذاكَرة الحديث ـ بعد دَرْس الأستاذ ـ كان السامع يحفظُ الأحاديث بكَثْرة سماعه من زُمَلائه. وقد سُئِلَ سعيد بن جُبَيْر عما يرويه عن ابن عباس رضي اللّه عنهما: هل كل ما ترويه عن ابن عباس تعلَّمتَهُ عنه مباشرة؟ قال: «لا، بل قد كانوا يحدِّثون في مجلسه وأنا أسمع، ثم يقومون عن حَلْقته ويحدِّثون فأحفظ»[1].

العناية التامَّة في إعداد حُفَّاظ الحديث:

وكذلك نرىٰ العناية التامّة بإعداد حُفَّاظ الحديث في عَهْد الصَّحابة والتابعين، فكان الأساتذة يَسْمعون من تلاميذهم ما عَلَّموهم من الأحاديث كما يَسْمع أستاذ القرآن الكريم من تلميذه ما حَفِظه من السُّور والآيات.

يقول هشام بن عُرْوة، وهو يحكي حال أبيه عُرْوة ـ وعُرْوة راوي عِلْم خالته أُمِّ المؤمنين عائشة الصِّدِّيقة رضي اللّه عنها ـ: إن والدي كان يُعلِّمني وإخواني عبد اللّه وعثمانَ وإسماعيلَ وغيرَهم أحاديث، ثم يَسْمعها منا مرَّةً ثانيةً ويقول: «كَرِّروا عليَّ. وكان يعجب من حِفْظي»[2].

وعن سعيد بن جُبَيْر أن ابن عباس رضي اللّه عنهما كان يقول له: «انظر كيف تحدِّث عني، فإنك قد حَفِظْتَ عني حديثاً كثيراً»[3].

وعن سعيد أيضاً أن ابن عباس رضي اللّه عنهما لمَّا أراد أن يسمع منه أوَّل مرَّة خاف، فلمَّا رأىٰ منه ذلك قال: «أَوَليس من نعمة اللّه عليك أن تحدِّث وأنا شاهدٌ! فإن أصبتَ فذاك، وإن أخطأتَ علَّمتُك؟!»[4].

ولكي يسهل علىٰ المُتعلِّم حِفْظ الحديث، لم يكن يتجاوز دَرْس اليوم أحاديثَ معدودةً، فكان الزُّهْري يقول لتلاميذه: «لِيكن الحِفْظ له بالتَّدْريج قليلاً قليلاً»[5] وكان يُذكِّرهم أيضاً بقول النبي ﷺ في الحديث المشهور: «خذوا من

(١) الطبقات لابن سعد ٦ / ١٧٩.
(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٤ / ١ / ٣٢.
(٣) الطبقات لابن سعد ٦ / ١٦٩.
(٤) الطبقات لابن سعد ٦ / ١٧٩.
(٥) تدريب الراوي ١٨٠.

الأعمال ما تُطيقون»[1].

وكان يقول: «مَن طَلَب العِلْم جُمْلةً فاتَهُ جُمْلةً»[2].

وقد ذكر الإمام الذَّهْبي في ترجمة سُليمان التَّيمي أنه كان لا يسمح في حَلْقة دَرْسه إلا بشَرَائط معَيَّنة، فمن وُجدت فيه تلك الشَّرائط كان يستحقُّ أن يشارك الحَلْقة، «فحَدَّثَه خمسة أحاديث»[3].

كما ذكر ابن سَعْد في ترجمة التابعي الجليل أبي قِلَابة عن تلميذه خالد قوله: «كنا نأتي أبا قِلابة، فإذا حدَّثنا ثلاثة أحاديث قال: قد أكثرتُ»[4].

ويبدو من قول الإمام الزُّهْري أنهم ما كانوا يعلِّمون في مجلس واحد إلا حديثاً أو حديثين، حيث قال: «العِلْم حديث أو حديثان»[5].

وأكثر ما نُقِلَ في هذا الصَّدَد هو قول يحيىٰ بن سعيد القَطَّان عن أمير المؤمنين في الحديث شُعْبة حيث قال: «لَزِمتُ شُعْبة عشرين سنة، فما كنتُ أرجع من عنده إلا بثلاثة أحاديث، وعشرة أكثر ما كنتُ أسمع منه في كل يوم»[6].

وكان المحدِّثون يُصِرُّون علىٰ هذا المنهج ولا يَحِيدون عنه، ويمكن أن نعرف مَدَىٰ هذا الإصرار مما يأتي: حَدَث أن إسحاق بن إبراهيم المَوْصلي[7]

---

(١) حديث صحيح من حديث عائشة رضي اللّه عنها. أخرجه أحمد ٦ / ٢٤٧، وعبد بن حميد (١٤٨٥)، ومسلم ٢ / ١٨٩ من طريق الزهري عن عروة عن عائشة، به مرفوعاً.
وأخرجه أحمد ٦ / ٤٦ و٥١ و١٩٩ و٢١٢ و٢٣١ و٢٦٨، والبخاري ١ / ١٧، ومسلم ٢ / ١٩٠، وابن ماجه (٤٢٣٨)، والترمذي في الشمائل (٣١١)، والنسائي ٣ / ٢١٨ و٨ / ١٢٣، وابن خزيمة (١٢٨٢) من طريق هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، به مرفوعاً. وانظر تعليقنا علىٰ ابن ماجه. (بشار)

(٢) تدريب الراوي ١٨٠.

(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ١٤٣.

(٤) الطبقات لابن سعد ١ / ١٣٤.

(٥) تدريب الرواي ١٨٠.

(٦) تاريخ مدينة السلام للخطيب ١٦ / ٢٠٥ بتحقيقنا. (بشار).

(٧) إبراهيم الموصلي والد إسحاق، كان مُغنِّياً مشهوراً للإمارة العباسية ولعله لأجل ذلك احتاج ابنه إلىٰ الشفاعة. وقيل: إنه لمّا كلَّم يحيىٰ سفيان أولاً لم يَرض بذلك، ثم رضي بعد ذلك، ولكن لم يرض أن يترك منهجه في تعليم الحديث، فبلغ إلىٰ عشرة أحاديث فقط. (من المؤلف).

نشأت له رَغْبة في الحديث، فاستشفع بوزير الدولة العباسية يحيىٰ بن خالد البَرْمَكي إلىٰ سفيان بن عُيَيْنة، ولكن سفيان لم يرضَ إلا بتعليمه خمسة أحاديث فقط في اليوم الواحد، ثم أصرَّ يحيىٰ عليه فرَضِيَ بسبعة، ثم زاد يحيىٰ إلحاحَهُ عليه، فاضطرَّ أن يقول له: إن جاءني إسحاق مُبكِّراً كل يوم أُعلِّمْهُ عشرة أحاديث[1].

ولم يكن عَمَلُ المحدِّثين حول الأحاديث مُقتصراً علىٰ حَلقات أساتذتهم، بل كان من عادتهم بعد الانتهاء من فترة دراسة الحديث أنهم كانوا يتذاكرونه كما يَتَذاكر حُفَّاظ القرآن الكريم بعد فراغهم من حِفْظه، واصطلحوا علىٰ هذا العَمَل بالمُذاكرة.

وقد وُجِدت هذه المُذَاكرة في عَهْد الصَّحابة رضي اللّٰه عنهم، فكان ابن عباس يؤكِّدُ علىٰ تلاميذه بالمُذَاكرة ويقول: «مُذاكرة العِلْم ساعةً خيرٌ من إحياء ليلة»[2].

ولعل هذا التأكيد كان لأجل أن مَدَارَ الحديث عامة كان علىٰ الحِفْظ والذَّاكرة، والقرآن الكريم كان مكتوباً بغاية الكَثْرة عند الناس، حتىٰ كان أبو سعيد الخُدْري رضي اللّٰه عنه يقول: «مُذَاكرة الحديث أفضلُ من قراءة القرآن»[3].

وكان من نتيجة هذه التأكيدات أن بعض المحدِّثين كانوا إذا لم يجدوا مَن يذاكرونه، يذهبون إلىٰ الكتاتيب، ويجمعون الصِّبْيان ويُحدِّثونهم، فقد ذُكر عن إسماعيل بن رجاء أنَّه كان يجمع صبيان الكتَّاب فيحدِّثهم لئلاَّ يَنْسَىٰ حديثه[4]. وذُكِرَ مثله عن عَطَاء الخُرَساني أنه إذا لم يجد أحداً أتىٰ المساكين فحدَّثهم، يريد بذلك أن يحفظ[5].

وكان بعضهم يُذاكِر الحديث أمامَ جَوَاريه، ويقول لهنَّ: إنني أعلمُ أنكنَّ لا

---

(١) تاريخ دمشق ٨ / ١٤٣ . (بشار).

(٢) تدريب الراوي ١٨٠ .

(٣) تدريب الراوي ١٨٠ .

(٤) جامع بيان العلم ١ / ١٠٢ .

(٥) جامع بيان العلم ١ / ١١١ .

تَفْهَمْنَهُ، ولكن غَرَضي مُذَاكرة عَلْمي.

ولعل ذلك كان صورةً عَمَليةً لامتثال نصيحة الإمام إبراهيم النَّخَعي رحمه اللّه تعالىٰ التي كان ينصح بها تلاميذه ويقول: «إذا سمعتَ حديثاً فحدِّث به حين تسمعه، ولو أن تحدِّث به مَن لا يشتهيه». وكان يقول: «وبهذه المُذَاكرة كأنك تَكْتبه في صَدْرك»[1].

وبالجُملة، فإن منهج المحدِّثين والمشتغلين بالحديث كان كما يُقال: «أول العِلْم الاستماع، ثم الإنصات، ثم الحِفْظ، ثم النَّشْر»[2]. ونُقِلَ ذلك عن عبد اللّه بن المُبارك وفُضَيْل بن عِيَاض وسفيان الثَّوْري وغيرِهم. والمعنىٰ الظاهِر من «الحِفْظ» هو أن يحفظَ المحدِّث الأحاديثَ بعد سماعها، وكانت طريقته هي التي قد ذكرناها، أي: المُذَاكرة.

ونجد أن العلماء يذكرون في شَرائط رواية الحديث الصَّحيح: العَدَالة والحِفْظ، ويُفهم من كَلِمة «الحِفْظ» عامة أنه ينبغي أن يكون حِفْظُ الراوي أقوىٰ من المُعتاد، وكأن صاحب الحِفْظ العادي لا يَصْلُح أن يكون راوياً للحديث الصَّحيح، وهذا مُراده. ولكن هذه مُغالَطةٌ، بل الغَرَض مِن الحِفْظ هنا هو أن الراوي صَرَفَ جُهْدَه وعنايَتَهُ الكاملةَ في حِفْظ الحديث سواء أكانت قوة ذاكرته عاديةً أم فوق المُعْتاد، لأن من حَفِظَ شيئاً من أصحاب الحِفْظ المعتاد يُعْتَمد عليه بعد حِفْظه، كما يُعتمد علىٰ مَن حَفِظَه من أصحاب الحِفْظ فوق المُعْتاد، وخير الأمثلة لذلك هم حُفَّاظ كتاب اللّه عز وجل.

ذاكرة السَّلَف كانت أقوىٰ من ذاكرتنا بكثير:

ولا مجال للإنكار أيضاً أن ذاكرة سَلَف هذه الأمة كانت أقوىٰ ممن جاؤوا بعدهم، سواء أكان السَّبَب أن ذاكرة العرب كانت أقوىٰ فِطْرِيّاً، أم لأنهم كانوا يستخدمون قوة الذاكرة أكثر، لِقلَّة القراءة والكتابة. والقاعدة هي أنه كلَّما ازداد استخدام قوة من قوىٰ البَدَن ازدادت قوةً، وعلىٰ عَكْس ذلك كلَّما أُهْمِلت قوة منها ازدادت ضَعْفاً ـ كما نشاهد في عَصْرنا الحاضر ـ عَصْر التكنولوجيا وكَثْرة

---

(١) جامع بيان العلم ١ / ١٠١.

(٢) جامع بيان العلم ١ / ١١٨.

المُوَاصلات ـ أنه لم يَبْقَ للإنسان قوة التَّحمُّل للسَّفَر بالمشي علىٰ الأقدام ورُكوب الخيل مثل ما كانت لمن قد سبق قبل هذا العَصْر ولم يُدْرِك هذه الوسائل.

وبتعبير آخر، إننا نرىٰ أنه تظهر مظاهر استثنائية للقوىٰ الفِطْرية في كل عَصْر، ولكن عندما تُستخدم هذه القوىٰ تظهر واضحةً ويتعرفها العالم.

وفي ضَوْء هذه القاعدة نرىٰ سَلَف هذه الأمة أنهم وَجَدوا فُرْصةً لاستخدام ذاكرتهم غير المُعْتادة في حِفْظ السُّنَّة، وباستخدام الذاكرة ظهرت تجارب مُدهِشة لقوَّة الحِفْظ الإنساني. فلو جُمِعت هذه الوقائع من كُتُب الرِّجال لجاءت مجموعة مُدْهشة للمعلومات حول هذه الناحية من الفِطْرة الإنسانية.

وإذا أردنا أن نعرف مَدَىٰ ارتقاء حِفْظ الإنسان كيفاً وكَمّاً ينبغي أن ندرسه في ضوء الأمثلة الآتية:

لقد عرفنا أمثلة كثيرة لصِنْف من الحُفَّاظ الذين كانوا إذا سمعوا كلاماً مرة واحدة لم يكن من الممكن أن يَنْسَوه. يقول ابن شهاب الزُّهْري: «إذا سمعتُ شيئاً لم أحتج إلىٰ السُّؤال عنه إلىٰ اليوم، ولم أتشكَّك فيه». وقال أيضاً: «وقع لي شكٌّ في بعض ألفاظ حديث واحد، فسألتُ صاحبي، فإذا هو كما قلتُ»[١].

وقد ذكر حاشد بن إسماعيل ـ زميل الإمام البخاري في دَرْس الحديث ـ قصَّة الإمام البخاري رحمه اللّه تعالىٰ التي شاهدها بنفسه، قال: كان الإمام البخاري مازال غلاماً، يشارك معنا في دَرْس الحديث، وكان من عادتنا أننا نسمع الأحاديث من الشيخ ونكتبها، ولكن رأينا البخاري يجلس معنا ساكتاً ولا يكتب، فسكتنا علىٰ هذه الحال أياماً، ولكن بعد مُضِيِّ زَمَن بدأ زملاؤه يُوبِّخونه، وقالوا له: إذا أنت لا تكتب فلماذا تحضر الدَّرْس؟! وكان البخاري يسمع كلامهم ويَسْكتُ ولا يردُّ عليهم. يقول حاشد: فلمَّا أَلَحُّوا عليه يوماً غَضِبَ وقال: ماذا تقصدون؟ خذوا ما كَتَبْتم، وأنا أُسْمِعُكم عن ظَهْر قَلْب. يقول حاشد: «فزاد علىٰ خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظَهْر قَلْب»[٢].

وقد دَلَّ ذلك علىٰ أن الإمام البخاري ما كان يحتاج إلىٰ سماع الحديث مرة

(١) تذكرة الحفاظ ٢ / ١٠٤.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢ / ١٢٣.

ثانية إذا سَمِعه مرة واحدة. وهكذا نَقَلَ المؤرِّخون عن حال حِفْظ ابن عباس والزُّهْري والشَّعْبي وغيرهم من المحدِّثين.

وإنما غَرَضي من هذا أن أقول: إن هذه الأمثلة للحِفْظ وإن كانت نادرةً وعجيبةً، غير أننا لو تَتَبَّعنا التاريخ لَوَجَدنا أمثلة مثلها استثنائية في كل عَصْر، ومن الممكن أن تجدوا في هذا العَصْر أفراداً إذا سمعوا قصيدةً أو كلاماً مرة كفاهم حِفْظاً.

وَرَدَ في «تذكرة شاه جهان» أن عين الدولة قدَّمَ اثنين من الهندوس من بِهَار إلىٰ ديوان السُّلْطان، وكان من خصائصهما أنهما إذا سمعا عشرة من الشُّعَراء، وقد أنشد كل واحد منهم عشرة أبيات باللُّغة الهندية، ولم يسمعاها من قبل حَفظاها في أوّل مرة، ثم أنشداها بالتَّرْتيب الذي أنشدها الشُّعَراء. فاختبرهما السُّلْطان، فوَجَدَهما كما وُصِفا، فأكرمهما بالجائزة.

إن الخصائص التي وَرَدَ ذِكْرُها في المثال السابق للحِفْظ تشبه ما اختبر به علماء بغداد الإمام البخاري، فقد ذَكَروا أنه لمَّا قدِمَ بغداد وسمع به أهل الحديث اجتمعوا، وعَمَدوا إلىٰ مئة حديث، فقلبوا مُتُونها وأسانيدها، فجعلوا مَتْنَ هذا الإسناد لإسنادٍ آخر، وإسنادَ هذا المَتْنِ لمَتْنٍ آخر، ودفعوا ذلك إلىٰ عشرة أشخاص، لكل واحد منهم عشرة، ليُلْقوا عليه في مجلس الإملاء. فلمَّا اجتمع الناس تقدَّمَ واحد من العشرة وسأله عن أحاديثه واحداً فواحداً. والبخاري يقول له في كل حديث منها: لا أعرفه، ثم الثاني ثم الثالث، حتىٰ انتهىٰ العشرة. فأقبل علىٰ أولهم فقال له: أما حديثك الأول فصوابه كيت وكيت. والثاني والثالث، حتىٰ أتىٰ علىٰ أحاديثه كلِّها بترتيبها. ثم فعل مع ثانيهم مثل ذلك. حتىٰ انتهىٰ من عشرتهم فاعترفوا له بالفَضْل[1].

والحق أننا ـ أصحاب الذاكرة العادية ـ لا يمكننا أن نُقَدِّر تقديراً صحيحاً آثار ونتائج هذه الأمثلة الاستثنائية. فقد ذكروا في ترجمة الحافظ أبي زُرْعة الرازي ـ الذي سبق ذِكْره قريباً ـ أن شَخْصاً حَلَفَ بطلاق زَوْجته إن لم يكن الحافظ أبو زُرْعة الرازي يحفظ مئة ألف حديث! ويبدو أنه حَلَفَ عندما سمع أحداً يشكُّ في حِفْظِه أو يعترض عليه، ثم فكَّرَ في حلفه، هل طُلِّقت زَوْجتُهُ أم

(١) تاريخ مدينة السلام للخطيب ٢ / ٣٤٠ ـ ٣٤١ (بتحقيقنا). (بشار).

لا؟ فجاء إلىٰ الحافظ أبي زُرْعة، فقصَّ عليه ما حَدَثَ، فقال له أبو زُرْعة: «تمسَّك بامرأتك»[1].

ومن الواضح أنه لو كان الحافظ أبو زُرْعة في شكٍّ من حِفْظه لمئة ألف حديث، لما أفتىٰ السائل بإبقاء زَوْجته عنده.

صدْق قول قتادة وشَرْحه:

وبالجُمْلة، فإن لكم الخيار أن تُدْخِلوا أمثلة الحُفَّاظ هذه ضِمْنَ المستثنيات، أو تعتبروها حسب دَعْوىٰ التابعي الجليل قتادة بن دِعَامة رضي اللّه عنه، حيث قال: «أعطىٰ اللّه هذه الأمة من الحِفْظ ما لم يُعْطِ أحداً من الأُمم خاصةً خَصَّهم بها، وكَرَامةً أكرمهم بها»[2].

وكيف لا يكون ذلك، وقد وَطَّدَ اللّه سبحانه أركان هذا الدين الأساسية من كل الجِهَات وقَوَّمَها، بحيث لم يَبْقَ إمكان عَقْلي لإزالتها.

وإننا لنعلم أن أديان العالم التي نعرف تاريخها قد نجحت بعد قرون حينما ناصرتْها الحكوماتُ وقوَّةُ السُّلْطان، بينما نرىٰ أكبر قوة سياسية في العالم في أول عَهْدها خلال خمسة عشر عاماً وعشرين عاماً، قد وَقَفَت جميع وسائلها المادية لنَشْر هذا الدين وإحكامه. وقد صارت الدولةُ الإسلاميةُ إلىٰ عَهْد عُمر الفاروق رضي اللّه عنه أكبرَ قوةٍ سياسية في العالم، وانقادت لها الدولتان الكُبْريان؛ الفُرْس والرُّوم شَرْقاً وغَرْباً.

فإن كنا نرىٰ الإسلام وتعاليمه اليوم بعد مُضِيِّ أربعة عشر قرناً غَضّاً طَرِيّاً في صورته ومَلامحه الأصلية، فلا بد من أن نعترف أن لهذا الحادث ـ قوة الذاكرة ـ في بداية تاريخنا الأثر العميق في ذلك. فمن شاء فَلْيعتبره مُصادَفةً وحُسْنَ حَظٍّ، ومن شاء فَلْيعتبره أمراً مقصوداً من عند اللّه لحِفْظ هذا الدين الذي جعله خاتمَ الأديان.

فقتادة رضي اللّه عنه كان مسلماً، ويعتقد الإسلامَ دينَ اللّه عز وجل، لذلك كان يرىٰ ـ فيما يشاهده من تجارب عجيبة لقوة ذاكرة الآخرين ولقوة ذاكرته نفسه ـ أنها صورة لتأييد غَيْبي من عند اللّه تعالىٰ. فقد ذكروا عن قتادة نفسه أنه

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ١٣٤.

(٢) الزرقاني ٥ / ٣٩٥.

بعدما أخذ العِلْم من علماء بلده في البصرة، رحل إلىٰ المدينة المُنوَّرة إلىٰ التابعي الجليل سعيد بن المُسيِّب رضي اللّه عنه، فبدأ يسألُهُ ويُكْثِر من الأسئلة، وكان سعيد يُجيبُهُ ويُراعيه، لأنه ضعيف. فلمَّا أكثرَ قتادة قال له سعيد: هل حَفظتَ ما سألتَهُ إلىٰ الآن؟ - وكان يريد من ذلك أن يعرف مدىٰ استفادته من هذه الأسئلة - فقال قتادة: نعم، قد حَفِظتُ كلَّ ما حدَّثتَني، ثم بدأ يحدِّثه ما سمع منه، بل وما سمع من غيره من العلماء. فقد جاء في «الطبقات»[1] لابن سَعْد أن قتادة بدأ يقول: «سألتُك عن كذا، فقلتَ فيه كذا. وسألتُكَ عن كذا فقلتَ فيه كذا، وقال فيه حسن كذا». فقال سعيد بن المُسيِّب: «ما كنتُ أظنُّ أن اللّه خَلَقَ مِثْلك». ووَرَدَ أيضاً أنه قال له بعد أيام: «ارتحل يا أعمىٰ، فقد نزفتَني».

ليس مَدَار الحديث كله علىٰ قوَّة الذَّاكرة فحسب:

ومهما ذُكِرَ من قوة ذاكرة المحدِّثين، فليس معنىٰ ذلك أنَّ جميعَ المحدِّثين كانوا أصحابَ الذاكرة الخارقة، بل كانت حالهم في ذلك كحال الكمالات الإنسانية عامة. فكما يُوجد في الناس مَن يكون في أعلىٰ الدَّرَجة في الكمال، ومَن يكون وَسَطاً، ومَن يكون أدنىٰ من ذلك، فهكذا كانت حال المحدِّثين في الذاكرة، فنجد هناك بعض الأمثلة تُوضِّح ذلك:

فقد ذكر الذَّهَبي في ترجمة يحيىٰ بن يمان أنه كان يحفظ في المجلس الواحد مئة حديث، ثم نَسِيَ. قال محمد بن عبد اللّه بن نُمير: «كان سريعَ الحفْظ، سريعَ النِّسْيان»[2]. وذكر عن علي بن الحسن بن شقيق، وهو من رجال الكُتُب الستة، وقد بلغ من قوَّة حِفْظه أنه كان يحفظ كُتُب عبد اللّه بن المبارك: «وكان جامعاً[3] يُعَدُّ من أحفظهم لكتب عبد اللّه»[4].

---

(١) طبقات ابن سعد ٧ / ٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٩٣.

(٣) يُراد بكلمة «جامعاً» أنه كان عالماً بالعلوم الإسلامية وبكتب أهل الكتاب، وقيل إنه كتب بيده التوراة والإنجيل، لأنه كان دائماً يناظر أهل الكتاب، وهذا يبطل الزعم الذي يقول: إنه لا يوجد في المسلمين في القرون الأولىٰ من كان يطالع التوراة والإنجيل مباشرة، لأن علي بن الحسن هذا كان من رجال أواخر القرن الثاني، فقد توفي سنة ٢١٥هـ عن ثمان وسبعين سنة (تذكرة الحفاظ ١ / ٣٣٧). (من المؤلف).

(٤) تذكرة الحفاظ ١ / ٣٣٧.

ولكن ماذا جَرَىٰ له في آخر عُمُره بعدما جاوز السَّبْعين؟ صار لا يمكنه أن يقرأ، فَبَقِيَ يُحدِّث بالحديثين والثلاثة[1].

ولو تَتَبَّعنا الأمثلة من كُتُب أسماء الرِّجال لجاءت مجموعة لعجائب قوة الذاكرة لبني الإنسان وأقسامها المختلفة، ولكن الأمثلة التي سبق ذِكْرُها تَكْفي لبيان ما نقصده.

ثم إن هذه الأمثلة لقوة ذاكرة المحدِّثين، كأمثال الإمام البخاري والإمام أبي زُرْعة الرازي والإمام الزُّهْري، تُبْطِل أيضاً الزَّعْم الذي يرىٰ في ذلك مبالغةً شِعْريةً. وليعلم أصحاب هذا الزَّعْم أن أصحاب التراجم لم يَصِفوا الرُّواة بناءً علىٰ أنهم رواة الحديث، أو بناءً علىٰ حُسْنِ الظنِّ بهم بل إنهم اعترفوا لهم بالكمالات التي علموا أنهم كانوا موصوفين بها، ، كما أنهم نَسَبوا إلىٰ بعضهم بعض النَّقائص التي عَلِموا أنها وُجِدَت فيهم، فلو كانوا وصفوا الإمام البخاري والزُّهْري لأنهما من رواة الحديث النبوي الشَّريف، فقد كان يحيىٰ بن يمان وعلي ابن الحسن بن شقيق أيضاً من رواة الحديث!

وسوف نتناولُ هذا المَوْضوع بالتَّفْصيل فيما بعدُ عندما يأتي أوانه، وستعلمون هناك أنَّ علماء الجَرْح والتَّعْديل كيف تناولوا حياة الرُّواة من جميع نواحيها التي لها صلة بصحَّة الحديث وضَعْفه، وأَبْدوا فيها النَّقد بغاية الحُرِّية، فمن شاء فليراجع هذه الكُتُب، وسوف تجدون الكثير منها في هذا الكتاب إن شاء اللّٰه تعالىٰ.

وسبق أن قلنا: إن القوة الخارقة لذاكرة المحدِّثين ساعدت أيضاً في حِفْظ السُّنَّة النبوية. ولكن لو ادَّعىٰ أحدٌ أن مَدَار حِفْظ الحديث كان علىٰ أصحاب الذاكرة الخارقة هؤلاء فقط لكانت دعواه تخالفُ الواقع، بل الواقع أن طريقة حِفْظ الحديث كانت مثل طريقة حِفْظ القرآن الكريم. فكما أن حُفَّاظ القرآن الكريم لم يزالوا ولا يزالون يحفظون آية أو آيتين، ثم السُّورة، ثم الجزء إلىٰ أن يُكْملوا حِفْظ القرآن الكريم كلِّه، كذلك كانت طريقة حِفْظ الحديث، كما عَلِمتم. فكما أن حافظ القرآن الكريم يُذَاكِره بعد حِفْظه، كذلك كان حافظ

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٣٣٧.

الحديث يُذَاكره بعد حِفْظه. والحِفْظ بالتَّدْريج طريقة عامة. فلو كان لم يتيسَّر لنا الاستفادة من الرِّواية من أصحاب الذاكرة الخارقة لكان ينبغي أن نعتمد علىٰ أصحاب الذاكرة العادية، كما نعتمد علىٰ حُفَّاظ القرآن الكريم أصحاب الذاكرة العادية.

التَّقدُّم في الأمور الدُّنيوية

في ذلك العَصْر كان مَدَاره علىٰ التَّقدُّم في العلوم الدِّينية:

والحق أنه لم يَبْقَ اليوم شيء يُرَغِّب في حِفْظ كتاب اللّه تعالىٰ سوىٰ الإيمان والأجر والثواب في يوم الجزاء، وقد نشأت جماعة من بين المسلمين من يبثُّ إذاعات حول حِفْظ القرآن الكريم ـ إما صراحة وإما كناية ـ بأن فيه إضاعة لأوقات أولاد المسلمين، ولكن مع كل هذه الظُّروف التي تُثبِّط الهِمَّة وتُورث اليَأس يُوجد بين المسلمين جماعة يُقدِّمون فِلَذَّات أكبادهم لحِفْظ كتاب اللّه عز وجل غير مُبالين بما يتعرَّضُ له أولادهم في المستقبل. وكانت نتيجة ذلك أنَّ مئات الآلاف من حُفَّاظ القرآن الكريم يتخرَّجون سَنَوياً في العالم الإسلامي.

ومن هنا يمكننا أن نعلم ماذا كان حال المسلمين نحو حِفْظ كتاب اللّه وسنة رسوله ﷺ في عَصْرٍ كان مدار التَّقدُّم في المَناصب الدُّنيوية علىٰ حَظِّهما، إضافة إلىٰ المنزلة الدِّينية والرُّوحية التي كان ينالها صاحبُهُ.

لنضرب لذلك مثلاً لابن شهاب الزُّهْري الذي سبق ذِكْرُه مراراً في مناسبات مُتعدِّدة، فقد ذكر أبو نُعَيْم في الحِلْية[1] قصةً في ترجمته مُلخَّصها أنَّ الخليفة الأموي عبد الملك بن مَرْوان كانت السَّنوات الأولىٰ من خلافته سنوات فَقْر وآلام ومصائب لأهل المدينة المنورة، وقد اتَّهَمَتْهم الدولة بالتَّمرُّد عليها في وَقْعة الحَرَّة، وزاد في هذه الشِّدَّة أسباب أخرىٰ أيضاً، وكانت نتيجة ذلك أن سَدَّت الحكومة جميع أسباب الحياة علىٰ أهل المدينة. وكان مسلم والد ابن شهاب الزُّهْري ممن اتُّهِمَ، لذلك كانت حال أُسْرته أسوأ. فلمَّا تَضَايَقَ الإمام الزُّهْري من المشكلات الاقتصادية عَزَمَ علىٰ السَّفَر. فشَدَّ رَحْلَهُ ووصل إلىٰ دمشق عاصمة الدولة، ولم يكن أحد يعرفه هناك، فوضع رَحْله في مكان وحضر إلىٰ الجامع،

---

(١) حلية الأولياء ٣ / ٣٦٧ ـ ٣٦٩. (بشار).

فوجد فيه حلقات مختلفة، فجلس إلىٰ أكبر حَلْقة فيها، فإذا برجل وَجيه مَهيب كبير الجِسْم يدخل المسجد ويقصد الحَلْقة التي جلس فيها الإمام الزُّهْري. فتحرَّكَ الناس لأجله ورَحَّبوا به وأجلسوه، فلما جلس قال: إن أمير المؤمنين وَصَلته اليوم رسالة، وقد عُرِضَتْ عليه فيها مسألة قَلِقَ منها لم يقلق بمثلها منذ أن وَلِيَ الخلافة. وكانت المسألة تتعلَّقُ بأُمِّ الولد، وتنازع فيها آل الزُبير، وتحتاج إلىٰ القول الفَصْل فيها. وكان عبد الملك ـ الذي قَضَىٰ مُعْظم حياته في طلب العِلْم ـ يستعينُ بمعلوماته في مثل هذه المسائل، ولكنَّه لم يتذكَّر التَّفْصيل الكامل حول هذه المسألة، وكان يريد أن يستفيد ممن كان عنده التَّفْصيل الكامل. ولم يستطع أحد من أهل العِلْم من أصحاب ديوانه أن يُقْنِعه فيها. ولذلك جاء المستشار الخاص له ـ وهو قَبِيصة بن ذُؤَيْب ـ إلىٰ المسجد الجامع، لعل أحداً يكون يعرف حديثاً حول هذه المسألة. فلمَّا سمع ذلك الإمام الزُّهْري قال: عندي عِلْم بهذا الحديث، فسُرَّ به قَبيصة وأخذ به إلىٰ حِضْرة الخليفة، وبَشَّر الخليفة بأنه قد وجد ما كان يَطْلبه، وقدَّمَ إليه الإمام الزُّهْري، وقال: هذا يحدِّثك عن الحديث وما يتعلَّقُ به من التَّفْصيل. وكان عبد الملك قد سمع حديثاً من سعيد بن المُسيِّب أيام طَلَبه للعِلْم، وقد نَسِيَ بعضه. فقال الزُّهْري: لقد سمعتُهُ أيضاً من سعيد بن المُسيِّب، ثم حدَّثه بكامله، وما يتعلَّقُ به من التَّفْصيل، فتذكَّر به عبد الملك ما كان قد نَسِيَ وزالت عنه الشُّكوك التي وقعت له فيه، وزال عنه القَلَقُ. ثم أقبل علىٰ الزُّهْري فقال: من أنت؟ وما اسمك؟ فأخبره الزُّهْري. فلما سمع عبد الملك اسم والده ـ وكان من معارضيه البارزين بالمدينة ـ تغيَّرَ وجهه، وبدأ يَشْكو منه، فذَكَّره الزُّهري قول يوسف عليه السلام لإخوته ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ١٢ / ٩٢]. وكان عبد الملك قد تأثَّرَ من عِلْمه تأثُّراً لم يدم معه غَضَبه هذا، فأعلن العَفْو. ثم بدأ يسأله عما يجري لأهل المدينة؟ فشَرَحَ له الحال بالتَّفْصيل. فقَضىٰ حوائج أهل المدينة. وقد ذكر تفصيلها أبو نُعَيْم.

ولكن غَرَضنا هنا أن نقول: إن حضور الإمام الزُّهْري في حَضْرة الخليفة كان له فتحاً لباب السعة والمكانة في المستقبل. وقد أقطع له أرضاً، وأجرىٰ له مَعَاشاً ما دام حَيّاً. وبَقِيَ مُعَزَّزاً مُكَرَّماً لدىٰ خلفاء الدولة الأموية، مع عِلْمهم أنه يميل بطبيعته إلىٰ بني هاشم ويُصرِّح به أمام الناس، ولكن مع ذلك كانوا

يُقدِّرونه. وقد عاصر الإمام الزُّهْري ستة من خلفاء بني أُميَّة، وكان عندهم دائماً مُعزَّزاً مُكرماً، بل الخليفة هشام بن عبد الملك، الذي أقام مُعْظم مدة خلافته في «الرُّصافة» بدل «دمشق»، أخذ الإمام الزُّهْري رحمه اللّه تعالىٰ معه وتعلَّمَ منه العِلْم[١].

وكان قَبيصة بن ذُؤَيْب الذي كان حضر بالإمام الزُّهْري إلىٰ حَضْرة الخليفة نال منزلةً عظيمةً عند الخليفة، وكان هذا من أحد الأسباب، وكان أحدَ المحدِّثين المشهورين في عَصْره، وقال فيه ابن سَعْد: «كان ثقةً مأموناً كثيرَ الحديث»[٢]. وقال عنه الإمام البخاري: «كان قَبِيصة أعلمَ الناس بقضاء زيد بن ثابت»[٣].

والحق أن خلفاء هذا العَصْر قد بلغ من أمرهم في العِلْم كما ذكر ابن سَعْد برواية نافع وهو يذكر عبد الملك بن مروان أيام شبابه أنه لم يَرَ أنشطَ منه في شُبَّان المدينة، ثم يذكر من أهمِّ خصائصه فيقول: «ولا أطْلَبَ للعِلْم منه»[٤]. وذكر الإمام البخاري في تاريخه قول ابن ذَكْوان حيث قال: «كان عبد الملك بن مَرْوان رابع أربعة في الفقه والنُّسك، فذكر سعيد بن المُسيِّب، وعُرْوة بن الزُّبير، وقَبِيصة ابن ذُؤَيْب، وعبد الملك بن مَرْوان»[٥].

وكان عبد الملك بن مَرْوان من بين علماء التابعين كسعيد بن المُسيِّب وعُرْوة بن الزُّبير، وكان يعيش عيشةً عِلْمية في المدينة ما دام فيها، وأهمُّ من ذلك كلِّه أن الخليفة عُمر بن عبد العزيز رضي اللّه عنه ـ الذي يُعتبر مُعلِّمَ العلماء في عَصْره ـ كان أحدَ الخلفاء للدولة الأموية. وهكذا كان العِلْم في الحُكَّام والناس.

إن عَصْر بني أُميَّة كان عَصْر الصحابة والتابعين، وعندما جاء دَوْر الدولة العباسية، ونَشَطَت فيه حَرَكة الفنون والعلوم العَقْلية، لكن مع ذلك كلِّه كانت

---

(١) كانت دمشق ابتليت بوباء الطاعون، فوقايةً من هذا الوباء أمر خلفاء بني أميّة بعمارة قصور الخلافة في صحراء الشام، فتكوّنت منها مدينة سَمَّوها «الرُّصافة» فكانوا ينتقلون إليها أيام الوباء. (من المؤلف).

(٢) الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٥ / ١٣١.

(٣) التاريخ الكبير ٤ / ١٧٥.

(٤) الطبقات الكبرىٰ ٥ / ١٧٤.

(٥) التاريخ الكبير ٤ / ١٧٥.

صِلَتُهم بالكتاب والسُّنَّة وثيقةً. فهذا أبو جعفر المنصور ـ مُؤسِّس الدولة العباسية ـ قال عنه الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: «إن أبا جعفر المنصور كان يرحل في طلب العِلْم قبل الخلافة». وذكروا أن أبا جعفر هذا أراد مرة أن يدخل بيت مُحدِّث، وذلك في أيام طلب العِلْم، فمَنَعَه حارس الباب عن الدُّخول إلا إذا أعطاه دانقين (أي سُدُسي درهم)، ولم يكن من السَّهْل علىٰ مثل أبي جعفر المُمْسك البخيل أداء هذا المبلغ، ولكن شدَّة شَوْق العِلْم كانت تدفعه. فصار يتملَّقُ إلىٰ الحارس، فقال له: اتركني فإني من بني هاشم، ولكن الحارس أبَىٰ إلا أن يُعْطيه دانقين. فقال له أبو جعفر: إني من بني العباس عَمَّ رسول اللّه ﷺ ولكن الحارس أَبَىٰ. فقال له أبو جعفر: إني عالم بالقرآن، فلم يؤثِّر ذلك في الحارس. فقال: إني عالم بالفقه والفرائض. فلم يستجب الحارس. فاضطَّر أبو جعفر إلىٰ أن يُقدِّم دانقين. فلمَّا عَلِمَ أصحاب أبي جعفر بأنه توسَّط ببني هاشم وبعَمِّ النبي ﷺ والقرآن والفقه والفرائض بدل دانقين، لَقَّبوه بأبي الدَّوانيق[1]. ولذلك قد يذكرونه بأبي جعفر المنصور الدَّوانيقي، وكان يفرحُ بهذا اللَّقَب في بعض المناسبات[2].

وقد كان في عَصْر أبي جعفر أيضاً المحدِّث الفقيه حَجَّاج بن أرطاة وقد كان من حاله كما وَصَفه الخطيب: «مَكَثَ الحَجَّاج بن أرطاة يعيش من غَزْل أمَةٍ له كذا وكذا سنة». ولكن صارت حاله فيما بعد بسَبَب عِلْمه بالحديث والآثار كما وَصَفَه

---

(١) معرفة علوم الحديث ٢١٤. قال بشار: الرِّواية المذكورة في معرفة علوم الحديث للحاكم أنه طلب منه «درهمين» وليس دانقين، لكنه قال في آخر الخبر: «فلما أعياه أمره وزن الدرهمين ولزم جمع المال والتدنق فيه...».

(٢) يقال إن موقع بغداد قبل بنائها كان موضعاً غير مسكون، وكان حول دجلة علىٰ ساحلها دَيْر لرُهبان النصارىٰ وفقرائهم، فلما أراد أبو جعفر بناء مدينة بغداد في هذا الموضع استشار بعض رهبان النصارىٰ من سكانها فقال أحدهم: قد ورد في بعض كتبنا أنه سيبنيها ملك اسمه «الدوانيقي» فضحك أبو جعفر من هذا القول وقال: هذا هو اسمي. (من المؤلف). قال بشار: المحفوظ في هذه الحكاية ما رواه الصولي: «... وأتىٰ الخُلْد فنظر إلىٰ دجلة والفرات فأعجبه، فرآه راهب كان هناك وهو يُقدِّر بناءها، فقال: لا تتم، فبلغه فأتاه، فقال: نعم، نجد في كتبنا أنَّ الذي يبنيها ملك يقال له مقلاص. قال أبو جعفر: كانت واللّه أمي تلقبني في صغري مقلاصاً» (تاريخ الخطيب ١ / ٣٧٤ بتحقيقنا).

الخطيب أيضاً يقوله: «ثم أخرجه أبو جعفر مع ابنه المهدي إلىٰ خُراسان، فقَدِمَ بسبعين مملوكاً»[1].

وهكذا كان الناس يشاهدون تقدير العلماء. ففي هذه الظُّروف ـ وبغَضِّ النَّظَر عن الحماس الدِّيني ـ هل للفِطرة الإنسانية أن تقصِّر في تحمُّل هذا العِلْم؟! وقد رأىٰ الناس أيضاً حاكماً لأكبر دولة إسلامية في عَصْره يقوم بغسل يدي رجل ضرير، أُريد الإشارة إلىٰ المحدِّث المشهور أبي مُعاوية الضَّرير، وكان أبو معاوية قَصَّها بنفسه علىٰ ابنِ المَديني حيث قال: حضرتُ يوماً مأدبة أمير المؤمنين هارون الرَّشيد فلمَّا فَرَغتُ من الطَّعام وجدتُ أحدهم يصبُّ الماء علىٰ يدي، ولكن لم أعرف مَن هو. فسألني هو فقال: يا أبا مُعاوية! مَن يصبُّ علىٰ يديك الماء؟ قلتُ: لا أعرف. فهَمَسَ في أُذُني: أنا الذي أصبُّ ـ فدُهِشتُ وقلتُ: أنتَ يا أمير المؤمنين! فأجاب هارون الرَّشيد: إجلالاً للعِلْم»[2]ويروي أبو مُعاوية هذا أيضاً ويقول: كلَّما حدَّثتُ هارون الرَّشيد حديثاً جلس بأدب، وكلَّما قلتُ: قال النبي ﷺ، قال هارون: صلىٰ اللّه علىٰ سيِّدي»[3].

إنَّ أمثال هذه الحكايات أشهرُ من أنْ تُذْكَر. والحقُّ أن هذا العِلْم ـ عِلْم حديث رسول اللّه ﷺ ـ قد بلغ من مكانته حيث كان الخلفاء يتعلَّمونه في حلقات العِلْم العامة ويفتخرون به. وقد ذكر الإمام الذَّهبي عن عاصم بن علي ـ وهو من رجال البخاري ـ أن مجلس إملاء الحديث في بغداد ربما يزيدُ عَدَد مَن يحضره علىٰ مئة ألف. وفي هذا المجلس كانوا يرون هارون الرَّشيد جالساً علىٰ جِذْع النَّخْلة يكتبُ أحاديث رسول اللّه ﷺ[4].

---

(١) تاريخ الخطيب ٩ / ١٣٤ بتحقيقنا. (بشار).
(٢) نفسه ١٦ / ١٢ بتحقيقنا. (بشار).
(٣) نفسه ١٦ / ١١. (بشار).
(٤) انظر تذكرة الحفاظ ١ / ٣٥٩. قال بشار: استدلال المصنف رحمه اللّه بهذا النص خطأ ظاهر، فهارون المقصود في هذه الحكاية هو هارون بن سفيان المستملي المعروف بمكحلة المتوفىٰ ببغداد سنة ٢٤٧هـ لا هارون الرشيد، والنص الذي أشار إليه المؤلف في «تذكرةالحفاظ» للذهبي في ترجمة عاصم بن علي رواه أبو الحُسين ابن المنادي، قال: «كان مجلسه يحزر بأكثر من مئة ألف إنسان، وكان يستملي عليه هارون مكحلة. . . وكان هارون يركب نخلة معوجة يستملي عليها فحزر المجلس بعشرين ومئة ألف» وأصل هذه الحكاية في=

وهكذا كانت حال المأمون ابن الخليفة هارون، بل أحواله تدلُّ علىٰ أنه كان حافظاً للحديث أيضاً، كما كان حافظاً لكتاب اللّه عز وجل. فقد ذكروا عن أيام طَلَبه أنه ذَهَبَ هو وأخوه الأمين بأمر والدهما إلىٰ بيت المحدِّث عبد اللّه بن إدريس، فحدَّثهما ابن إدريس مئة حديث. فخاطَبَه المأمون فقال: يا عَمِّ! أتأذنُ لي أن أُعيدها من حِفْظي[1]؟ فأذِنَ له ابن إدريس، فأسمعه كل الأحاديث.

هل كانت ذاكرة المأمون قويةً بحيث كان يَكْفيه السَّماع مرة واحدة، أم كان حافظاً لهذه الأحاديث قبل أن يسمعها من ابن إدريس؟ الاحتمال الثاني أقربُ إلىٰ القياس. وإذا قرأتَ حياة المأمون تجدُ فيها عشرات الأمثلة من هذا القَبِيل.

بواعث العَمَل في الناس، اليوم المال والجاه والشَّهوات.

أما في خير القرون فكانت بواعثُهُ المشاعرَ الطَّيِّبة لحبِّ اللّه ورسوله ﷺ:

وبالجُمْلة، فإنني قدَّمتُ هذه الأمثلة لأولئك الأشخاص الذين غلب عليهم سوءُ الظَّنِّ في هذا العَصْر، فيظنُّون ـ نَظَراً إلىٰ واقع حياتهم التي يعيشون فيها ـ أنه لا تُوجد بواعث تشجِّعُ الإنسانَ علىٰ العَمَل وبَذْل الجهود سوىٰ حُبِّ المال والجاه والشَّهوات.

وليست هذه إلا مُغالَطةً قديمةً؛ مُغالَطة قياس الإنسان غيره علىٰ نفسه، وقياس الصالح علىٰ الطالح، وقياس الواجد علىٰ الفاقد. والحق أن هؤلاء المساكين البعيدين عن رسول اللّه ﷺ المنقطعين عن تعاليمه، الذين يعيشون في الشَّكْليات، ويتحرَّكون في المحسوسات المادية المحدودة حتىٰ الموت، لا يمكنهم أن يُدْرِكوا الأحاسيس العالية وقَدَاستها في قلوب أولئك السَّلَف الذين يحملونها نحو علوم الأنبياء كعلوم مستقلة جديدة؛ فإنهم كانوا ينظرون بأعين الأنبياء ويسمعون بآذانهم، بحيث لم يَبْقَ لهم شَوْق لرؤية شَخْصية أخرىٰ بعد الأنبياء عليهم السلام.

= تاريخ الخطيب ١٤ / ١٧١ (بتحقيقنا).

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٥٩. قال بشار: وهي في سير أعلام النبلاء ١٠ / ٢٧٦.

وَرَدَ في «صحيح مسلم»[1] أن الصَّحابي الجليل عِمْران بن حُصَيْن رضي اللّه عنه ـ الذي أرسله عُمر رضي اللّه عنه إلىٰ البصرة مُعلِّماً ـ كان في مجلس في البصرة، فدار الكلام حول صفة الحياء في الإنسان، فحدَّثهم حديث رسولٌ اللّه ﷺ: «الحياء لا يأتي إلا بخير»، فقال بُشَيْر بن كَعْب ـ وكان من أهل اليَمَن من قَبيلة حِمْير، وقد اشتُهِرَ بالقراءة والكتابة قبل الإسلام، وكان بُشَيْر قرأ بعض الكُتُب في الحِكَم والأخلاق، فبعد أن سمع الحديث قال: قد وَرَدَ أيضاً في بعض الكُتُب القديمة أن تربية هذه الصِّفة ـ أي: صفة الحياء ـ تُورث السَّكينة والوَقَار في الإنسان، ولكن قد يكون سبباً للضَّعْف. عند ذلك أحمرَّ وَجْهُ عِمران رضي اللّه عنه، وقال: «أحدثك عن رسول اللّه ﷺ وتعارض فيه وتحدِّث عن صُحُفِك». ولعل الأمر يكون قد تجاوز الحَدَّ لولا مُبَادرة أهل المجلس، حيث قالوا: «إنه منا يا أبا نُجَيْد، إنه لا بأس به» فسكن غَضَبُه. وأبو نُجَيْد كُنْية عَمْران ابن حُصَيْن رضي اللّه عنه.

ومثل ذلك حدث مع ابن عمر رضي اللّه عنهما، كان جالساً في مجلس فحدَّث عن رسول اللّه ﷺ بأنه توضَّأ ثم قال: «لا تمنعوا النِّساء حظوظهن من المساجد». وكان الغَرَضُ منه أنه لو أرادت النِّساء حضور المساجد لصلاة الجماعة فلا تَحْرِموهن من الأجر ولا تمنعوهنَّ من المساجد. وكان بلال شابّاً، وكان رأيه خلاف ذلك، لِمَا حَدَثَ في عَصْره من تغيُّرِ الظُّروف، وكان من الممكن أن يعبِّر عن رأيه بأسلوب آخر، ولكنه عندما سمع حديث رسول اللّه ﷺ قال: أمَّا أنا فأمنعُ زَوْجتي عن المساجد، فمن شاء فليترك زَوْجَتُه حُرَّةً. فلمَّا سمع ابن عُمر ذلك التفتَ إليه وقال: لَعَنَكَ اللّه. ثم قال: تسمع عني قول رسول اللّه

---

(١) الصحيح ١ / ٤٧، وهذه الرواية رواها مسلم من طريق أبي قتادة العدوي البصري، قال: كنا عند عمران بن حصين في رهط منا، وفينا بُشير بن كعب.. وذكر القصة. والحديث عند أحمد ٤ / ٤٤٥ و٤٤٦، وأبي داود (٤٧٩٦).

والحديث أخرجه أحمد ٤ / ٤٢٦ و٤٢٧ و٤٣٦ و٤٤٢، والبخاري ٨ / ٣٥، وفي الأدب المفرد، له (١٣١٢)، ومسلم ١ / ٤٦ من طريق أبي السوار العدوي عن عمران، وذكر القصة مختصرة.

وللحديث طرق أخرىٰ انظرها في المسند الجامع ١٤ / ٢٥١ ـ ٢٥٣ الأحاديث (١٠٨٨١) و(١٠٨٨٢) و(١٠٨٨٣) و(١٠٨٨٤). (بشار).

ﷺ: «لا تمنعوا النِّساء حظوظهنَّ من المساجد» وتقول: أمنعهنَّ من المساجد؟! قال بلال: ثم بدأ ابن عُمر يبكي، وقام غاضباً[1]. وذكرت بعض الرِّوايات أن ابن عُمر لم يكلِّم بلالاً في حياته[2].

هذه حال عَهْد الصَّحابة، وإذا نَظَرنا إلىٰ عَهْد هارون الرَّشيد، الذي انتشرت فيه العلوم العَقْلية ورَغِبَ الناس فيها، وتأسَّسَ بيت الحِكْمة في عَهْده لنَقْل هذه العلوم إلىٰ العربية، ومع ذلك نَرَىٰ مَدَىٰ صلة قَلْب هارون الرَّشيد بحديث رسول اللّٰه ﷺ من الحكاية التالية:

حَكَىٰ أبو مُعاوية الضَّرير ـ الذي كان هارون الرَّشيد يغسلُ يديه ـ أنه حدَّث يوماً بحديث لرسول اللّٰه ﷺ في مجلس هارون الرَّشيد، وكان في المجلس أحد أمراء قريش، فاعترض اعتراضاً عَقْلياً علىٰ حديث رسول اللّٰه ﷺ وكان أبو مُعاوية ضريراً لم ينظره، ولكنه بُهِتَ عندما سمع هارون الرَّشيد يقول: النِّطْعَ[3] والسَّيْف، زِنْديق واللّٰه، يطعنُ في حديث رسول اللّٰه ﷺ[4]. قال أبو مُعاوية: قلتُ: يا أمير المؤمنين، لا بأس، فقد صَدَرَ منه هذا الكلام بلا قَصْد ولم يَفْهمه، فما زلتُ أُخفِّفُ من غَضَبه حتىٰ نجحتُ في إزالة هذه المُصيبة.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ١٨٣.

(٢) الواقع أن النساء المسلمات كان يسمح لهن حضور المساجد في عهد النبوة، فيصفُّ الرجال، ثم الأطفال، ثم النساء، ولا يقوم الرجال بعد الصلاة إلا إذا انصرفت النساء. ومع ذلك كانت المرأة إذا سألت عن أفضل صلاتها كان جوابه ﷺ أن صلاتها في مخدَعها خير من صلاتها في بيتها، وأن صلاتها في بيتها خير من صلاتها في دارها. أي: كلما كانت صلاتها في حجاب كانت أفضل ولكن مع ذلك لم يمنع النساء عن حضورهن الجماعات في عهده ﷺ. ولكن بعدما هبَّت ريح الثراء والمال تغيَّرت أحوال المسلمين ولم يبق ذلك المعيار الذي كان في عهده وبوجوده ﷺ، حتىٰ قالت أم المؤمنين عائشة رضي اللّٰه عنها ـ التي تعتبر أكبر مندوبة لحقوق النساء في الإسلام ـ قالت: لو كان رسول اللّٰه ﷺ حيّاً لمنع النساء عن المساجد، وبالجُملةِ فإن هذه القصة انتهت تدريجياً، واستحسنها فقهاء الإسلام نظراً للظروف.

(٣) أي: هاتوا الجلد الذي يُوضع عليه من يُراد قتله بالسيف، حتىٰ لا ينتشر دمه في الأرض.

(٤) تاريخ مدينة السلام ١٦ / ١١ ـ ١٢. (بشار).

كان العِلْم يُطْلَق علىٰ الحديث في القرون الأولىٰ:

إن العِلْم الذي حَظِيَ بهذه المنزلة عند أمةٍ، وقد عَرَفنا مَدَىٰ منزلته من الوقائع السابقة، بل دَلَّت أقوال الناس علىٰ أنَّهم كانوا إذا أطلقوا العِلْم يريدون به العِلْم الجديد، الذي جاء به محمد ﷺ، فقد ذكر ابن سَعْد[1] في ترجمة عطاء بن أبي رَبَاح أن ابن جُرَيْج كان يقول: «كان عطاء إذا حدَّث بشيء قلتُ: عِلْم أو رَأْي؟ فإن كان أَثَراً قال: عِلْم، وإن كان رَأْياً قال: رَأْي»[2].

التَّضْحيات في حصول هذا العِلْم:

والحق أن هذا العِلْم الجديد ـ وقد سُمِّي ما وُجِد قبله من الأفكار والآراء بعِلْم الأوائل ـ قد بلغ منزلةً لم يَحْظَ بها عِلْمٌ آخر، بحيث كان يُنفَقُ علىٰ أدنىٰ مسألة منه دينار واحد. ذكروا في ترجمة يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي ـ وهو شيخ البخاري ومسلم ـ أنه كانت عنده رواية أبي هُريرة رضي اللّٰه عنه في مَنْع البَوْل في الماء الرَّاكد بسَنَد كانت له مكانته عند أرباب هذا الفَنِّ، وكانت نتيجة ذلك ـ كما ذكر الخطيب عن النَّسائي ـ أن يعقوب كان لا يحدِّث بهذا الحديث إلا بدينار[3]. كما ذكر الخطيب[4] أيضاً عن أبي بكر بن أبي داود السِّجِسْتاني أنه قال: غَرِمتُ علىٰ هذا الحديث ثلاثة دنانير حتىٰ سمعتُه منه». كأن ديناراً كان أقل ما يُقدَّم إلىٰ يعقوب عند سماع هذا الحديث.

وبالجُمْلة، أني لا أدَّعي أن الناس لم يستفيدوا من هذا العِلْم منافعَ مادِّيةً في عَصْرٍ بلغتْ حاجةُ الناس إليه إلىٰ هذا الحَدِّ، وكان هو أيضاً الطَّريق للوُصول إلىٰ الدُّنيا. فلا شكَّ أنَّ بعض المحدِّثين انتفعوا به، وإن كان عَمَلُهم هذا لم يُنْظَر إليه بنَظَر الاستحسان، ولكن هؤلاء كان لهم عُذْرٌ فيما فَعَلوا، فليسمعه منهم الرَّاغبون في الدنيا.

ومن هؤلاء الجماعة ـ ممن ساءت سُمْعَتُه ـ علي بن عبد العزيز حافظ الحديث ومجاور بيت اللّٰه الحَرَام، عندما عَلِمَ أن الناس يشكون من مُعاملته هذه

---

(١) الطبقات ٢ / ٣٨٦.

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) الكفاية للخطيب ١٥٦.

(٤) تاريخ مدينة السلام ١٦ / ٤٠٦ بتحقيقنا. (بشار).

أقبل علىٰ تلاميذه فقال: «يا قوم! أنا بين الأخشبين، إذا خرج الحاج نادىٰ أبو قُبَيْس قعيقعانَ: مَن بَقِيَ؟ فيقول: بَقِيَ المجاورون. فيقول: أطبق»[1]. وكان غَرَضه أن مكّة المُكرَّمة كانت تَخْلو من الحُجَّاج بعد مَوْسم الحَجِّ، وتنقطع صِلَتُها بسائر البلاد، وفي هذه الحال لو لم يفعل ذلك ولم يجمع منهم بعض المال لنفسه، ماذا كانت حال مَعِيشته! وخاصة في ذلك العَصْر، الذي لم يَعْرف أهله تَسْهيلات السَّفر التي يتمتَّعُ بها الناس اليوم.

والثاني المحدِّث الجليل الحافظ أبو نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن، الذي امتلأت كُتُب الصِّحاح برواياته، كان الناس يشكون منه علىٰ أنه يأخذ علىٰ الحديث عوضاً، فلمَّا سمع بذلك قال: «يلومونني علىٰ الأجر وفي بيتي ثلاثة عشر، وما في بيتي رَغِيفٌ»[2].

ولا أدري إذا كان هؤلاء كانوا يأخذون شيئاً والحال هذه فماذا كان لهم أن يفعلوا إذا لم يأخذوا؟![3] وليس هذا مَوْضَع عَجَبٍ بالنِّسْبة إلىٰ الظُّروف التي نمرُّ

(١) الكفاية للخطيب ١٥٦.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٨ / ٢٧٥.

(٣) والواقع أنه أتىٰ علىٰ المسلمين حين من الدهر لم يكونوا ينظرون إلىٰ أخذ الأجرة علىٰ القضاء بنظر الاستحسان. فضلاً عن أخذها علىٰ تعليم الكتاب والسنة، ولكن مع ذلك كانت الدولة الإسلامية والأغنياء من المسلمين يرون من واجبهم خدمة من كانوا يقومون بخدمة هذا الدين، ولا يعترض عليهم أحد. واختلفت أذواقهم، فكان بعضهم لا يأخذ من السلطان ولا من الإخوان. وبعضهم كان يأخذ من كليهما. وظني أن ما حدث من شكوىٰ الناس من هاتين الشخصيتين، أعني أبا نعيم وعلي بن عبد العزيز، كان سببه الأمر الثاني. وبالجُمْلة إنه يوجد أفراد في كل عصر يبلغون في بعض أحوالهم إلىٰ حدٍّ يشكو الناس منهم. وشكواهم تكون أمراً طبيعياً، وإن كان هؤلاء الأفراد يدعون أنهم أنظف في المعاملات. ولكن هذا نوع من ضعف الفطرة وضيق الصدر، فيسترونه بتعبيرات جميلة. فهذا الفضل بن دكين ذكر عنه الخطيب أنه ـ مع أخذه الأجرة ـ بلغ من أمره أنه كان يقلِّب الدراهم درهما درهماً، فإن وجد فيه شيئاً من الزيف ردَّه إلىٰ صاحبه ولا يتركه حتىٰ يأخذ بدله جيداً. وهكذا كانت حال علي ابن عبد العزيز المكي. فقد ذكره الإمام النَّسائي مرة وشدَّد في ذكره، فسألوه هل أنت في شك من صدقه؟ قال: لا، إنه صادق وعالم، غير أني رأيته وقد حضره ناس لطلب العلم، وكان فيهم رجل فقير، لم يقدر أن يقدِّم إليه شيئاً، فأبىٰ علي بن عبد العزيز أن يحدِّثه. فقال له: عندي كأسة واحدة، فقال: هات الكأسة، فقدَّم إليه الكأسة، فبدأ يحدِّثه.

بها في هذا العَصْر. فقد انتهت الدِّراسة اليوم من الدنيا مَجَّاناً بلا عوض، وأصبح التَّعْليمُ حِرْفةً من الحِرَف لكَسْب المَعَاش، فإذا كانت جماعةُ المُعلِّمين في عَصْرنا الحاضر يعلِّمون بالعوض مئة بالمئة، فإن وُجِدَ شَخْص أو شَخْصان في الآلاف في عَصْر السَّلَف ممن كان يأخذ الأجر علىٰ التعليم، وفي غاية الاضطرار، فهل يسع لأحد في عَصْرنا الحاضر أن يعترض عليه أو يُوجِّهَ إليه سِهَام النَّقْد؟!

ولا ريب أن عَمَلَ هؤلاء السَّلَف ـ الذين كانوا يأخذون الأجر علىٰ التعليم ـ لم يُنظَر إليه بنَظَر الاستحسان، ولكن ماذا كان سبب ذلك؟

والحق أنه إذا وُجِدَ أفراد معدودون في ذلك العَصْر مِمَّن كانوا يأخذون الأجر علىٰ التعليم، فقد وُجِدَ فيهم وبإزائهم مَن كانوا لا يأخذون عليه أجراً. بل وُجِدَ فيهم عَدَدٌ كبيرٌ من الذين كانوا ينفقون علىٰ مَن يأخذون عنهم العِلْم، فالاعتراض علىٰ الآخذين كان بإزاء هؤلاء، فقد ذكر الذَّهَبي في «تذكرة الحفاظ» حَفْص بن غِيَاث الذي وَرَدَ بروايته آلاف الأحاديث في الصِّحاح، وهو من أشهر تلاميذ الإمام أبي حَنِيفة رحمه اللّٰه تعالىٰ في الفقه، وأنه كان يقول: «مَن لم يأكل من طَعَامي لا أحدِّثه»[1]. كأنه كان من شَرْط رواية الحديث عنده أن يأكل الرَّاوي من سُفْرته.

وكذلك ذكر الخطيب عن محدِّث آخر، وهو الهَيَّاج بن بِسطام فقال[2]: «كان الهَيَّاج بن بِسطام لا يُمكِّن أحداً من حديثه حتىٰ يَطْعَم من طعامه. كان له مائدة مَبْسوطة لأصحاب الحديث، كل من يأتيه لا يحدِّثه إلا مَن يأكل من طعامه».

والحق أنه قد وُجِدت جماعة في ذلك العَصْر ممن كان هَمَّهم نَشْر أحاديث رسول اللّٰه ﷺ، وكانوا يرون أيضاً من واجبهم مساعدة من لا تترك لهم المَشَاغل العِلْمية فُرْصةَ الاشتغال بأسباب المعاش. فهذا الإمام الجليل اللَّيْث بن سَعْد ـ مُعاصر الإمام مالك، ويُفضِّلُه الإمام الشافعي علىٰ الإمام مالك ـ قد ذكر

= وهذا الذي كان الناس يشكون منه. وقد يكون إنسان ما صاحب أوصاف وكمال ويوجد معه بعض النقائص الفطرية، ووُجِدَ ذلك في بعض أهل الفضل والكمال. (من المؤلف).

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٤.

(٢) تاريخ مدينة السلام ١٦ / ١٢٧ بتحقيقنا. (بشار).

المؤرِّخون في ترجمته أنه كان يُنفق أكثر وارده من المال ـ وكان نحو ثلاثين ألف دينار ـ علىٰ المحدِّثين وطُلاب الحديث والفقه، وكان يرسل إلىٰ الإمام مالك ألف دينار سَنَوياً، وكان يزيدُ فيها أحياناً، وقد يرسل خمسة آلاف دينار لأداء دَيْنه[1].

وهذا عبد اللّه بن لَهِيْعَة محدِّث مصر، وهو شَخْصية معروفة في تاريخ تَدْوين الحديث، احترق بيته، واحترقت فيه كُتُبه التي كانت فيها أحاديثه، فبعث إليه اللَّيْث بن سَعْد ـ إضافة إلىٰ ما يعمر به بيته ـ كاغداً بألف دينار[2].

أما نوع الطعام الذي كان يأكله الطَّلَبة والعلماء علىٰ مائدة اللَّيْث بن سَعْد، فقد وَصَفه الخطيب بقوله: «كان يُطْعِم الناس في الشتاء الهرائس بعَسَل النَّحْل وسَمْن البَقَر، وفي الصَّيْف سَوِيق اللَّوْز بالسُّكَّر»[3].

ومن هؤلاء المحدِّثين المُعَافَىٰ بن عِمْران، الذي كان حافظاً للحديث، وكانت له ضَيْعة، وكان من عادته أنه إذا جاءه مال من ضَيْعته أرسل منه إلىٰ أصحابه وتلاميذه ما يكفي لحوائجهم[4].

ومن هذه الشخصيات عبد اللّه بن المبارك الذي قلَّما يخلو عن ذِكْره كتاب من كُتُب الرِّجال، فقد كان ـ مع كَوْنه مُحدِّثاً وفقيهاً ـ تاجراً كبيراً. فكان يقضي أربعة أشهر في طَلَب الحديث وأربعةً في الجهاد، وأربعةً في التِّجارة. واستمرَّ علىٰ ذلك سنوات، وكان يربحُ في التِّجارة، ويُنفقُ علىٰ أهل العِلْم، وأن بابه كان مفتوحاً علىٰ كل من يستحقُّ النوال. فلمَّا سُئِلَ عن تخصيصه بأهل العِلْم قال: «قوم لهم فَضْل وصِدْق، طلبوا الحديث فأحسنوا الطَّلَب للحديث، لحاجة الناس

---

(١) هكذا نقل المؤلف ولم يذكر مصدره، والمحفوظ ما حَدَّثَ به عبد اللّه بن وهب، قال: «كان الليث بن سعد يصل مالك بن أنس بمئة دينار في كل سنة. وكتب مالك إليه: أن عليَّ دينٌ، فبعث إليه بخمس مئة دينار» (تاريخ الخطيب ١٤ / ٥٣٠)، وذكر قتيبة بن سعيد أنه أعطاه ألف دينار (نفسه ١٤ / ٥٣٠ و٥٣٤) ولم أجد في شيء من المصادر ما ذكره المصنِّف (بشار).

(٢) تاريخ مدينة السلام ١٤ / ٥٣٣. (بشار).

(٣) نفسه ١٤ / ٥٣٢. (بشار).

(٤) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٦٥.

إليهم احتاجوا، فإن تركناهم ضاع عِلْمهم، وإن أغنيناهم استَوىٰ العِلْم لأمَّة محمد ﷺ، ولا أعلمُ بعد النبوة أفضلَ من بَثِّ العِلْم»[١].

وبهذا الصَّدَد ذكر الخطيب أن شاباً كان يسكـن في «الرَّقَّة» وكلَّما مرَّ بها عبد اللّه بن المبارك إلىٰ حدود «المِصِّيصة» للغَزْوِ تعلَّم منه هذا الشابُّ الحديث. ودخل عبد اللّه بن المبارك الرَّقَّة مرةً، فلم يحضر إليه ذلك الشابُّ حسب عادته، فسأل الناسَ عنه، فقالوا: إنه محبوس في السِّجْن في دَيْن رجل، فسكتَ ابن المبارك. وفي اليوم الثاني ذهب إلىٰ صاحب الدَّيْن، فسأله كم بَقِيَ له من الدَّيْن علىٰ فلان؟ قال: عشرة آلاف درهم. فقدَّم ابن المبارك إليه هذا المبلغ وارتحل من الرَّقَّة يومذاك. فلمَّا خرج الشاب من السِّجن عَلِمَ أن عبد اللّه بن المبارك حضر وسأل عنه، وغادر الرَّقَّة أمس. فخرج الشابُّ ساعتئذ وراءه، فبلغه إلىٰ مرحلتين أو ثلاث، فسأله ابن المبارك: أين كنتَ يا أخي؟ قال: كنتُ محبوسًا في دَيْن. فقال: كيف خلصتَ من الحَبْس؟ قال: إن أحدهم أدَّىٰ عني الدَّين. فقال: احمد اللّه ـ ثم عَلِمَ الشابُّ بعد وفاة ابن المبارك أنه هو الذي كان أدَّىٰ عنه الدَّيْن[٢]. هكذا تجد في الكُتُب عشرات القِصَص لحُسْن السُّلوك سِرًّا.

فهذا فُضَيل بن عِيَاض الصُّوفي المشهور، كان من أصدقاء ابن المبارك المخلصين، وكان ابن المبارك كفيلاً لمَصَارفه. سأله فُضَيل يوماً عن سَبَب اشتغاله بالتِّجارة ورَغْبته فيها فقال: «لولا أصحابك ما اتَّجَرْتُ». فدلَّ ذلك علىٰ أن غَرَضَ ابن المبارك من تجارته كان خِدْمة أهل العِلْم وطَلَبة الحديث، حتىٰ لا يمدُّوا أيديهم إلىٰ أحد[٣].

ذكر الخطيب في ترجمة إبراهيم الحَرْبي أنه كان جالساً في بيته، فرأىٰ صاحبَ جَمَل وهو يسأل: أين بيت إبراهيم الحَرْبي؟ فقال: أنا إبراهيم، وهذا بيتي. فنزل الرَّجل عن الجَمَل، وأنزل حِمْلَ بعير فقال: هذا كاغد أعطانيه رجل من أهل خُراسان حتىٰ أوصله إليك. فقال إبراهيم: ما اسم ذاك الرجل؟ قال: لقد

---

(١) تاريخ الخطيب ١١ / ٣٩٧ بتحقيقنا. (بشار).

(٢) لم يذكر المصنف مصدر الحكاية، وهي في تاريخ الخطيب ١١ / ٣٩٦ ـ ٣٩٧، وسير أعلام النبلاء ٨ / ٣٨٧ (بشار).

(٣) ينظر تاريخ الخطيب ١١ / ٣٩٧.

اقْسَم عليَّ ألاَّ أخبرك باسمه. ثم فوَّضه الكاغد وانصرف[1].

كذلك كان دَأْب الإمام أبي حَنِيفة رحمه اللّه تعالىٰ ـ وابن المبارك من تلاميذه في الفقه ـ وكانت تجارته تبلغ مئات الآلاف، وكان غَرَضه منها هو ما بيَّنه عبد اللّه بن المبارك عن نفسه. أي: خِدْمةً لأصحابه. انظر تفصيل ذلك في كتابي: «حياة الإمام أبي حَنِيفة السِّياسية».

المحدِّثون كلُّهم تقريباً خَدَموا الحديث بلا أجر:

لا شكَّ أن الأمثلة التي ذكرناها بعُلُوِّ الهِمَّة ورِفْعة العزيمة في خِدْمة الحديث النَّبوي كانت قليلةً، ولكن الذين قَضَوا حياتهم في خِدْمة الحديث ونَشْره بلا أجر ـ سوىٰ بضعة أمثلة سبقت ـ هم سائر المحدِّثين وحُفَّاظ الحديث في ذلك العَصْر، ولكثرة هؤلاء كانت القِلَّةُ القليلة هَدَفاً للمَلامة، فلو كانت وُجدت طريقة الأجرة علىٰ التعليم والتَّعلُّم في ذلك العَصْر ـ كما هي السائدة في عَصْرنا ـ لما ذكر أحدٌ هؤلاء القِلَّة القليلة كما هو المثل المشهور: «هل يُشْكىٰ عُرْيانٌ في الحمَّام؟!

ولِرِفْعة ذَوْق هؤلاء المحدِّثين ذكر الخطيب مثالاً فقال: إن تلميذاً لحمَّاد ابن سَلَمة الحافظ المشهور خرج في تجارته إلىٰ بَحْر الصِّين، ثم رَجَع من سَفَره رابحاً، فحضر في خِدْمة شَيْخه، وقَدَّمَ إليه بعضَ الهَدَايا والتُّحَف، ولعله ظَنَّ أن الشيخ يزيد من عنايته به، فإذا به يسمع شيخه يقول له: «اختر: إن شئتَ قَبِلتُها

---

(١) إبراهيم الحربي من محدثي القرن الثالث الأجلاء. كان من خصائصه الاستغناء عن متاع الحياة الدنيا. فالكتب التي كتبها بخط يده كانت مكتبة كاملة، فشكت إليه ابنته فقالت: إنك تردُّ هدايا الخليفة والأمراء دائماً، فكيف يكون الآن؟ قال: انظري في زاوية البيت ماذا فيها؟ قالت؛ الكتب، قال: إن فيها كُتُباً تشمل اثني عشر ألف جزء في لغات الحديث وتحقيق نوادره. مما كتبته بنفسي، فلو أرسلتِ منها جزءاً واحداً في اليوم إلىٰ السوق فلا بد من أن تحصلي علىٰ درهم واحد، فمن كان في بيته اثنا عشر ألف درهم هل يُعتبر فقيراً؟! وقد نقل وقائع استغنائه الخطيب وغيره. جلس رجل في مجلسه، وأطال فيه، فقال له إبراهيم: يا أخي قم تدبَّر لطعامك، فقد كان عندي لفت، أفطرت بأوراقه، وآكله في طعامي. (من المؤلف).

قال بشار: تنظر أخبار إبراهيم الحربي في تاريخ الخطيب ٦ / ٥٢٢ ـ ٥٣٧ بتحقيقي.

ولم أحدِّثك أبداً، وإن شئتَ حدَّثتُك ولم أقبل الهَدية»[١]. فاعتذر إليه تلميذه، وقال: أختار أن أسمع منك الحديث.

وهذا عيسىٰ بن يونس الذي يمتاز من بين رواة الحديث، وقد لَقَّبه الذَّهَبي بالإمام، وكان في نَسَبه حُفَّاظ الحديث من ثلاثة أجيال، يقول عنه جعفر البَرْمكي وزيرُ هارون الرَّشيد: إني قَدَّمتُ إلىٰ عيسىٰ بن يونس مئة ألف درهم، ولكنه أبىٰ أن يقبلها، وقال: «إني لا أُحِبُّ أن يُقال عني: إنه أكل ثَمَنَ حديث رسول اللّه ﷺ»[٢]. وهو الذي سمع منه المأمون الحديث، ثم قَدَّمَ إليه مبلغاً كبيراً من المال، فأبىٰ أن يقبله، وقال: «ولا شَرْبة ماء»[٣].

ومِن رواة الصِّحاح زكريا بن عَدِيٍّ، ذكر عنه الذَّهَبي أنه أصابَه رَمَدٌ مرة، فجاء رجل بكحل، فسأله: هل أنت ممن يسمع الحديث عني؟ قال: نعم، قال: «إذاً كيف أقبل منك هذا الكحل، لأنه يكون عوضاً عن الحديث»[٤].

وهذا إبراهيم الحَرْبي ـ الذي سبق ذِكْره آنفاً ـ كان يعيشُ في فَقْر وفاقة، وكان الخليفة المعتضد باللّه أرسل إليه مراراً أموالاً كثيرةً، فكان يردُّها إليه شاكراً. ومرة أرسل إليه الخليفة مالاً وقال: إذا لم تقبله لنفسك فقسِّمه بين جيرانك! فقال إبراهيم: قل لأمير المؤمنين: الشيء الذي لا أتحمَّلُ مَشَقَّة جَمْعه كيف أتحمَّلُ مَشَقَّة تقسيمه! ثم قال للرسول: إن أمير المؤمنين يتكلَّفُ دائماً بإرسال النُّقود، وأنا أَتْعبُ دائماً بردِّه، فقل له: «إن تركتَنا، وإلا تحوَّلنا من جوارك»[٥].

وبهذا الصَّدَد ذكر إبراهيم الحَرْبي قصة طريفة لأحد البُخَلاء قائلاً: إنه لم

---

(١) الكفاية ١٥٣.

(٢) الكفاية ٢٥٨.

(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٥٩.

(٤) تذكرة الحفاظ ١ / ٣٥٨.

(٥) بتصرف من تاريخ الخطيب ٦ / ٥٢٨ وأصل الحكاية في تاريخ الخطيب كما يأتي: «جاء رجل من أصحاب المعتضد إلىٰ إبراهيم الحربي بعشرة آلاف درهم من عند المعتضد يسأله عن أمر أمير المؤمنين تفرقة ذلك، فرده، فانصرف الرسول ثم عاد فقال: إن أمير المؤمنين يسألك أن تفرقه في جيرانك، فقال: عافاك اللّه هذا مال لم نشغل أنفسنا بجمعه فلا نشغلها بتفرقته، قل لأمير المؤمنين: إن تركتنا وإلا تحولنا من جوارك».

يأخذ شيئاً عوضاً عن العِلْم سوىٰ مرة واحدة، اضطرَّ إلىٰ أَخْذه، وحاصل القِصَّة: إن إبراهيم اشترىٰ شيئاً من تاجر، وكان ثَمَنه عدة دراهم وفَلْساً، فدفع إبراهيم الدراهم وبَقِيَ فَلْس، فقال التاجر لإبراهيم: من فَضْلك أَسْمِعني قصة أحد الصالحين حتىٰ يَلِينَ قَلْبي، فأَسْمَعَه إبراهيمُ قصةً جميلةً[1]، ففرح بها التاجر فقال لخادمه: لا تأخذ من إبراهيم الفَلْسَ الباقي، ولا تنقص من ماله شيئاً. فكان إبراهيم يقول: هذا هو الفَلْس الواحد الذي جاءني عوضاً عن العِلْم!

لقد وَرَدَت القصص العديدة لاستغناء هؤلاء الأئمة والمشايخ بحيث يمكن أن يُؤلَّف منها كتابٌ مستقلٌّ.

وهذا أيوب السَّخْتِيَاني الذي يَكْثُرُ ذِكْره في أسانيد الحديث وهو من المشاهير الحُفَّاظ، فقد ذكر الذَّهَبي أنه كان صديقاً حَميماً ليزيد بن الوليد ـ أحد خلفاء بني أُمَيَّة ـ قبل أن يتولَّىٰ الخلافة. فلما اختير للخلافة رفع أيوب يديه وهو يدعو: «اللهم أَنْسِهِ ذِكْري»[2].

ولاحظوا استغناء هؤلاء الجماعة، إن صديقه يُنْتَخَب خليفةً لأكبر دولة إسلامية، ولكنه لا يفكِّرُ في أن يستفيد منه، بل يدعو اللّه تعالىٰ أن يُنْسِيه ذِكْرَه.

ومثل هذه القصة وقعت مع نَصْر بن علي المحدِّث، قال الإمام الذَّهَبي: إنه من تلاميذ سفيان بن عُيَيْنَة، ومن رواة الصِّحاح. فقد أرسل إليه الخليفة المستعين باللّه قاصداً يَطْلبه كي يتخذه قاضياً، فلمَّا عَلِمَ نَصْر بن علي بذلك قال:

---

(١) وهذه قصة سخاء الحسن بن علي رضي اللّه عنهما، فقد مرَّ يوماً بحديقة، وكان حارسها عبداً حبشياً، فرآه يمسك بيده رغيفاً، وكان أمامه كلب، فكان يأكل منه لقمة ويلقي لقمة إلىٰ الكلب، واستمرَّ علىٰ ذلك، فسأله الحسن رضي اللّه عنه سبب مساواته الكلب في الطعام؟ فقال: إن بصر الكلب يقع علىٰ هذا الرغيف فلم أرض أن أؤثر نفسي عليه، فأعجب ذلك الحسن رضي اللّه عنه، فسأل عن اسمه واسم صاحب البستان، فاشترىٰ البستان من صاحبه واشترىٰ معه العبد الحبشي ثم أتى فقال له: لقد اشتريتُ البستان واشتريتك مع البستان، وأعتقتك ووهبتُ لك هذا البستان. فقال الحبشي: يا مولاي: قد وهبت البستان للذي وهبتني له! فعندما سمع التاجر البخيل هذه القصة امتلأ فرحاً فقال: أحسنت يا أبا إسحاق. (من المؤلف). قال بشار: القصة في تاريخ مدينة السلام للخطيب ٦ / ٥٣٠ ـ ٥٣١ بتحقيقنا.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ١٢٣.

استخيرُ اللّه ثم أُجيبُ، فدخل بيته وصَلَّىٰ رَكْعتين ثم دعا فقال: «اللّهُمَّ إن كان الخير والشَّرُّ بيدك فارفعني» ثم نام، فلما جاء من يُوقِظه وَجَدَه قد انتقل إلىٰ رحمة اللّه[1].

لاحِظوا الهِمَم العالية إلىٰ أين وصلت في الرِّفعة والعُلُوِّ!

ومن هؤلاء المحدِّثين قَبِيصة بن عُقْبة، وهو من تلاميذ سفيان الثَّوْري وشُعْبة، ووَصَفه الذَّهَبي بالحافظ الثقة المُكْثِر، وذكر من أحواله: أن أبا دُلَف ـ أحد أمراء بني العباس ـ قد حضر ابنُهُ دُلَف مع خَدَمه إلىٰ دار قَبِيصة، وكان قَبِيصة داخل الدار فقيل له: إن ابن فلان الأمير جاء لزيارتك، وظَنَّ الناس أنه يخرج من بيته فَوْرَ سماع اسم دُلَف. ولكن طال الانتظار ولم يخرج، وأخيراً ذهب إليه بعضُ الناس وقالوا: إن ابن مَلك الجَبَل علىٰ الباب وأنتَ لا تخرج! ولَمَّا كَثُرَ ضَوْضاء الناس خرج من بيته، ولَفَّ قِطْعة رَغِيف في ردائه ودُلَف واقفٌ أمامه، وحوله حَواشيه وخَدَمه وهو يسمع، فقال قَبِيصة: «مَن رَضِي من الدنيا بهذا، ما يصنع بابن مَلِك الجبل، واللّه لا أحدِّثه»[2].

هذه هي الحقيقة، ولذا كان مِسْعَر بن كِدَام يقول: «مَن صَبَرَ علىٰ الخَلِّ والبَقْلِ لم يُسْتَعْبَد»[3]. فهل من الإنصاف أن نَقِيسَ هؤلاء الأحرار علىٰ أنفسنا؟ وقد بِعْنا كلَّ نَفَس من أنفاسنا وكلَّ ساعة من ساعات حياتنا بأيدي غيرنا؟

فإذا كنا نشاهد يومياً أن الحُفَّاظ يحفظون القرآن الكريم في بضع سنوات، فما ظنُّكم بالذين مَلَكوا أيام حياتهم كلَّها؟ ولماذا هذا الاستعجاب عندما يُقال عنهم: إنهم حَفِظوا كذا وكذا من أحاديث رسول اللّه ﷺ؟

وقد لاحظتم أن دَعْوىٰ تحديد الأحاديث بالصُّدُور ـ دون الصُّحُف والكُتُب ـ ونِسْبتها إلىٰ عَصْرٍ دَعْوىٰ غير صحيحة كُلِّية، ولو فرضنا أنَّ أياماً كهذه مضتْ علىٰ الأحاديث، فهي أيام في غاية القِلَّة. فلا ينبغي أن يُتَّخذ ذلك وسيلةً لإزالة الثقة عن الأحاديث في حين نرىٰ بعض الأُمم اعتمدوا في حِفْظ كُتُبهم الدِّينية ـ التي يعتبرونها كالقرآن ـ علىٰ الصُّدور آلاف السنين.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢ / ٩٣.
(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٣٤٠.
(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٤.

بيئة تَدْوين الحديث وحقيقة مسألة الرِّقّ

إن جميع طُرُق التَّقدُّم كانت مفتوحةً أمامَ المَوَالي المسلمين:

إن البيئة التي تمّت فيها خِدْمة تَدْوين الحديث لها خصائص عدة، وأولىٰ هذه الخصائص هي التي يُعبِّرون عنها بمسألة الرِّقّ، وإنني أقول: الحقُّ أن مسألة الرِّقّ ـ مهما رآها الأعداء بأنظارهم الحاسدة أو قدَّموها مُشَوَّهةً إلىٰ غيرهم ـ عندما دخلتْ في تاريخ الإسلام لم يبق لها تلك الحقيقة التي كانت مفهومة من قبل، والإسلام لم يمنع المَوَالي عن الوُصُول إلىٰ المَعَالي فحسب، بل أخذ بأيدي هذه الطَّبَقة المظلومة، وأوصلهم إلىٰ أَوْج الكمال، الذي لم يكن من السَّهْل الوُصُول إليه للأحرار. وإن الذين قرؤوا تاريخ المُسلمين السِّياسي والعِلْمي إيَّاهم أسأل: كم عَدَد المَوَالي الذين وصلوا إلىٰ مناصب الحُكْم في مَيْدان السِّياسة، وكم عَدَد المَوَالي الذين وصلوا إلىٰ مناصب الإمامة في مَيْدان العِلْم والدين؟ بينما يُوجد في تاريخ البَشَر أن الفاتحين كيف عاملوا المفتوحين، وأنه لو وقعت كَلِمة من كتابهم أو دينهم في أُذُن أحدِ المفتوحين صَبُّوا في أذنه النَّجِسة ـ عندهم ـ رصاصاً، كَيْلا تَبْقىٰ له فُرْصة أخرىٰ لسماع الكَلِمة.

بينما نجد هؤلاء المفتوحين عندما دخلوا بيوت المسلمين عَبِيداً، كانت أبوابُ تَعلُّم القرآن الكريم وسُنَّةِ رسول اللّٰه ﷺ مفتوحةً لهم، بل معظم مَن كان يُعلِّم القرآن الكريم كانوا من المَوَالي، وكذلك تَعَلَّمَ المسلمون الثَّرْوةَ الهائلةَ من أحاديث رسول اللّٰه ﷺ من هؤلاء المَوَالي[1].

---

(١) كتب المؤلف رحمه اللّٰه هذا الفصل وهو متأثر بكثير مما دسه الشعوبيون في ثنايا التاريخ من حكايات موضوعة وقصص مختلقة، وما ساد كتابات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين من تفسير قومي لكثير من قضايا التاريخ، وما وراء ذلك بحمد اللّٰه من المؤلف إلا حسن إسلام وغيرة عليه.

ومع أننا لا ننكر أن الإسلام قد سَوَّىٰ بين الناس ومنحهم الفرص العظيمة لطلب العلم والترقي في مدارج الحياة بصرف النظر عن أصولهم، لكن القول أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم من الموالي، هو قول تدحضه الحقائق التاريخية العلمية القائمة علىٰ الاستقراء. وقد تصدىٰ عمي العلاّمة الدكتور ناجي معروف ـ طيّب اللّٰه ثراه ـ إلىٰ هذا =

وبالجُمْلة، قد كان الإسلام يحثُّ دائماً علىٰ تعليم العَبِيد وتَرْبيتهم، فكانت نتيجة ذلك أن المسلمين كانوا يُعلِّمون عَبِيدهم القرآن الكريم والسُّنَّةَ النَّبوية كما كانوا يعلِّمون أولادَهم.

اشتغال العَرَب بالاضطرابات السِّياسية جعل المَوَالي يقومون بخِدْمة الكتاب والسُّنَّة:

وأخيراً توجَّهت طبقة المَوَالي إلىٰ تعلُّم وتَعْليم الكتاب والسُّنَّة، أما المسلمون العرب فاشتغل عامَّتُهم بالمشاكل السِّياسية، وكانت نتيجةً طبيعيةً للفاتحين. وأما من بَقِيَ منهم فكان مشغولاً بالقَضَايا العائلية أو الأُسَرية. أما المَوَالي فكانوا عندما يأتون وهم أَسْرىٰ لم تكن معهم قَضَايا أُسَرية، ولا فُرْصة للاشتغال بالسِّياسة، وخصوصاً في العصور الأولىٰ للإسلام. ولذلك نراهم عندما كانوا يجدون نِعْمة الحُرِّية يشتغلون بالعِلْم، ومن المعلوم أن الإسلام فتح لهم كثيراً من أبواب الحُرِّية. ولا نقول: كلُّهم كانوا يفعلون ذلك، ولكن نرىٰ الجماعة الكثيرة منهم كانوا مشغولين بهذه العلوم والفنون، لأنه كان فيه تقدُّمهم في دينهم الذي آمنوا به في صُحْبة الفاتحين، كما كان هذا العِلْم يفتح لهم أبواب التَّقدُّم في المَنَاصب الدُّنيوية.

فهذا التابعي الجليل الإمام مَكْحول الشامي يُقال: إن أصله كان من السِّنْد[1]، وتوفي سنة ١٠١هـ، ويمكن أن نعرف جَلالة قَدْره من خلال أن الإمام الزُّهري لمَّا كان يذكر علماء عَصْره كان يقول: إن العلماء الحقيقيين في هذا العَصْر ثلاثة، فيذكر فيهم مكحولاً.

وكان مَكْحول يَصفُ حاله في طَلَب العِلْم لتلاميذه ويقول: «أُعْتَقتُ بمصر، فلم أَدَعْ بها عِلْماً إلا حَوَيتُه فيما أرىٰ، ثم أتيتُ العراق، ثم المدينة فلم أَدَعْ بها عِلْماً إلا حَوَيتُه فيما أرىٰ، ثم أتيتُ الشام فغَرْبَلتُها»[2]. ولعل مكحولاً

= الموضوع فألف فيه كتاباً ماتعاً بعنوان «علماء ينسبون إلىٰ مدن أعجمية وهم من أرومة عربية»، كما كتب الكثير من المقالات المبينة لخطل هذه النظرية. (بشار).

(١) قال الذهبي: إنه بقي في لسانه أثر السندية. فكان يتلفظ القاف كافاً إلىٰ آخر حياته. انظر تذكرة الحفاظ ١ / ١٠١. (من المؤلف).

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ١٢٠.

اختصر في بيان حاله، لأن بعض تلاميذه حدَّث عنه أنه قال: «طُفْتُ الأرض في طَلَب العِلْم».

ومهما يكن من أمر فهذا مثال واضح لِمَا قلتُه: إن المَوَالي عندما كانوا يتحرَّرون يشتغلون بالعِلْم، بل هناك روايات تشير إلىٰ أن بعضهم كانوا يشتغلون بالعِلْم، ولم يتحرَّروا بعدُ. فهذا رُفَيع بن مِهْران ـ الذي اشتُهِرَ بأبي العالية الرِّياحي وتوفي سنة ٩٠هـ، وهو تابعيٌّ جليلٌ ـ يصف حاله فيقول: «كنتُ مملوكاً أخدم أهلي، فتعلَّمتُ القرآن ظاهراً، والكتابة العربية»[١].

ومن قوله نعلم أيضاً أنه لم يكن منفرداً في هذا الذَّوْق العِلْمي، بل كانت هناك جماعة من العبيد يشتغلون بتعلُّم القرآن الكريم قبل الحُرِّية، وكانوا يتحمَّلون فيه المَشَاقَّ، فكان يقول: «كنا عَبيداً مملوكين، منا من يؤدِّي الضرائب[٢]، ومنا من يخدم أهله، فكنا نختم كل ليلة مرة»[٣]. وكان يقول: «إن من سَعَادتي أن اشترتْني سَيِّدةٌ عربيةٌ، وأخذتْني إلىٰ المسجد الجامع، وقد صَعدَ الخطيب المِنْبَر، فخاطبتِ الإمام والمُصلِّين فقالت: أيها الناس! اشهدوا فقد أعتقتُ هذا للّه تعالىٰ، فليفعل ما يشاء».

هكذا وَجَد فُرْصةً ذَهَبيةً لإشباع شَوْقه العِلْمي، فكان يقول: «كنتُ أسمع حديثَ رسول اللّه ﷺ في البصرة، وإذا عَلِمْتُ أن راوي الحديث فلاناً الصَّحابي لا يزال حيّاً في المدينة، فلا يَقِرُّ لي قرارٌ حتىٰ آتيَهُ وأسمع منه هذه الرِّواية»[٤].

هكذا وَجَد مَيْداناً واسعاً لِتحْصيل العِلْم بحُرِّية تامَّة، وبذلك نال رِفْعةً في الدين والدُّنيا، حيث يقول: «لقد أنعمَ اللّه عليَّ بنعمتين لا أدري أيهما أفضل: أن هداني للإسلام، ولم يجعلني حَرُورياً»[٥].

---

(١) طبقات ابن سعد ٧/ ٨٢.

(٢) الضريبة هي المبلغ المعين الذي كان يأخذه المولىٰ من غلامه شهرياً أو أسبوعياً أو يومياً، فإذا أدىٰ ذلك فليفعل ما يشاء، وكان هذا موجوداً قبل الإسلام. (من المؤلف).

(٣) طبقات ابن سعد ٧/ ٨١.

(٤) طبقات ابن سعد ٧/ ٨٢.

(٥) طبقات ابن سعد ٧/ ٨٣.

ولعل الجُمْلة الأخيرة لأبي العالية تشيرُ إلىٰ ما كنتُ قلتُه: إن المَوَالي بطبيعة حالهم لم يكونوا يجدون الفُرْصة للاشتغال بالسِّياسة أو القَضَايا العائلية.

وحاصل كلامه أن الحَرُورية ـ أي: جماعة الخوارج ـ كانت أولَ جماعة مُتطرِّفة في الدولة الإسلامية، وكان شُغْلهم الشاغل الفَسَاد والدِّعاية ضدَّ الحكومة القائمة، ويبدو أن هؤلاء المُتطرِّفين أمالوا أبا العالية إليهم في أول الأمر، ولكن سرعان ما انكشف عليه عدم فائدة الضَّوْضاء السِّياسية، وقد وقع قَدْر العلوم الدِّينية وعَظَمتها في قَلْبه، ووجد مَيْداناً واسعاً للحصول علىٰ هذه العلوم، بعدما تخلَّص من دُوَّامة السِّياسة الخبيثة، وكانت نتيجة ذلك أننا نرىٰ هذا المَوْلىٰ الذي أعتقتْهُ امرأةٌ عربيةٌ، كيف يعامله حَبْر الأُمة وابن عَمِّ رسول اللّه ﷺ وتَرْجمان القرآن عبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهما، كما نقل الذَّهَبي عن أبي العالية نفسه قوله: «كان ابن عباس يرفعني علىٰ سَرِيره، وقريش أسفل منه، ويقول: إن هذا العِلْم يزيد الشَّريف شَرَفاً ويجلس المملوك علىٰ الإِسِرَّة»[1].

ومن المعلوم أن العِلْم الذي رَفَعه إلىٰ هذه المنزلة كان سَبَبه نِعْمتان هما: الإسلام، والتخلُّص من السِّياسة الفاسدة. لذلك كانت لهاتين النِّعْمتين ـ بين نِعَم اللّه عز وجل ـ منزلة عندهم، بينما كان ملوك بني أُمَيَّة الذين رَفَضوا فِكْرة الخلافة الإسلامية، وجعلوا إبقاء هذه الحكومة في أُسْرتهم نُصْبَ أعينهم ومِحْوَرَ سياستهم. وفي سبيل ذلك ارتكبوا من الأعمال ما لا يخفىٰ علىٰ أحد، فقد كانوا في سبيل إيذاء أقرب الناس إليهم، وهم بنو هاشم، فَضْلاً عن بَقِيَّة العرب. ولم يراعوا في ذلك صلة النبي ﷺ ببني هاشم.

وفي ناحية أخرىٰ ـ وكما هي القاعدة السِّياسية العامة، وهي الوصول إلىٰ الأغراض السِّياسية بتعمية العَوَامِّ السُّذَّج ـ بدأ حُكَّام بني أُمَيَّة ينفخون الرُّوح الجديدة في جِسْم الحَمِيَّة الجاهلية الميت، التي قَضَىٰ عليها الإسلام. وكانت نتيجة ذلك أن المَوَالي الذين كانوا من غير العرب حُرِموا من الحقوق التي مَنَحهم إياها الإسلام في عَهْد بني أُمَيَّة. ذكر القاضي الحسن بن زياد عن الإمام أبي حَنِيفة رحمه اللّه تعالىٰ أنه قال: «كانت ولاة بني أُمَيَّة لا يَدْعُون المَوَالي من الفقهاء للفُتْيَا»[2].

---

(١) الخبر في تهذيب الكمال ٩ / ٢١٧. (بشار).

(٢) المناقب للخوارزمي ١ / ١٧٠.

كان هذا الأمر بسيطاً، ولكن ما عُومِل به عالم البصرة المشهور ـ وهو الإمام عبد اللّه بن عَوْن ـ كان أشدَّ، وكان هذا العالم إمام وَقْته في العِلْم، ويُعَدُّ من كبار الصالحين في التَّقْوىٰ والزُّهْد والعبادة، وكان يحافظُ علىٰ كل أنفاسه من الضَّيَاع، وبالجُمْلة كان شأنه عظيماً»[1].

فهذا العالم الحافظ المحدِّث الفقيه الجليل جَلَدَه عاملُ البصرة مُقيَّداً، لأنه كان من المَوَالي ولم يكن من العرب، وكانت جريمته ـ كما ذكره ابن سعد ـ أنه تزوَّجَ امرأةً عربيةً[2].

إن الإسلام جعل الجَلْد حدَّاً للزِّنا، ولكن هذه الدولة اعتبرت هذا النِّكاح ـ أي: نكاح غير العربي مع العربية ـ كالسِّفاح والعياذ باللّه[3]. فإذا كانت هذه حال هذه الحكومة مع مثل ابن عَوْن رحمه اللّه تعالىٰ[4]. فكيف تكون معاملتها

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ١٤٨.

(٢) الطبقات القسم الثاني ٧ / ٢٦. قال بشار: هذه الرِّواية ضعيفة فقد رواها ابن سعد عن بكار ابن محمد بن عبد اللّه بن محمد بن سيرين السيريني المتوفىٰ سنة ٢٢٤هـ وهو ضعيف جداً، قال الإمام البخاري: يتكلمون فيه (تاريخه الكبير ٢ / الترجمة ١٩١١)، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث روىٰ أحاديث مناكير ولا أحدث عنه، حدث عن ابن عون بما ليس من حديثه (الجرح والتعديل ٢ / ٤١٠)، وقال أبو داود: كتبت عنه وطرحته (سؤالات الآجري ٣ / ٢٣٧). وقال ابن عدي الجرجاني: «كل رواياته لا يتابع عليها» (الكامل ٢ / ٤٧٧) ويراجع ضعفاء العقيلي ١ / ١٥٠ وميزان الذهبي ١ / ٣٤١.

(٣) بُني هذا الاستنتاج علىٰ خبر غير صحيح، فيراجع.

(٤) كان ابن عون رحمه اللّه تعالىٰ من كبار العلماء في عصره، كما ذكرنا عن الذهبي، وقد ورد ذكره في كتب الرجال بالتفصيل. وإضافة إلىٰ عِلْمه وفضله وزهده وعبادته كان قِمَّة في الخلق، يقال: إنه كانت له ناقة ممتازة قيمة وكان يحبُّها لصفاتها، ويحجُّ عليها ويستعملها في الجهاد، وكان غلامه الذي كان يخدمها ضربها مرة علىٰ عينها ففقأها، فطار عقله، وظنَّ الناس أن هذا يوم اختبار ابن عون، ومن الصعب أن لا يغضب اليوم. وبالجملة جاء الغلام بالناقة، فرآها ابن عون وقال: يا عبد اللّه! أما كان للضرب مكان سوىٰ الوجه؟ ثم توجَّه إلىٰ الغلام وقال له: اذهب فأنت حرٌّ. هذا كان غضبه الذي ظهر في هذا الشكل. وهذا بلال بن أبي بردة أمير البصرة، الذي كان جلده، يقال: إنه لم يسمع أحدٌ ابنَ عون يوماً يذكر مظالمه، وأراد أحد الحاضرين في مجلسه مرة أن يتناول من بلال. فمنعه وقال: إن الناس يُكثِرون من ذكر ظلم الظالم بحيث يصبح الظالم مظلوماً. وكان بلال بن أبي بردة أميراً علىٰ البصرة=

مع غيره من عامة المَوَالي؟!

ومع ذلك يجب أن لا ننسىٰ أن هذا التصرف كان كلُّه خاصاً بفاعله، ولم يكن يهمُّهم أمر العرب ولا غير العرب، وإنما يهمُّهم ذواتهم في الحُكْم وفوائد شَخْصية وأُسَرية، إلا الخليفة الراشد عُمر بن عبد العزيز.

ولمَّا جاء دَور العباسيين رأوا أن سِرَّ نجاحهم في تقريب غير العرب، والكلُّ يعلم أنهم ارتكبوا في ذلك ما تاريخه طويل ومُؤْلم، ويكفي دليلاً ما كَتَبه مُؤسِّس الدولة العباسية إبراهيم الإمام إلى أبي مسلم الخُرَساني حُكْماً، ولا يزال هذا الحُكْم محفوظاً في كُتُب التاريخ: «لا يَدْعُ بخُرَاسان مَن يتكلَّمُ العربية»[1].

ولكن نِسْبة أفعال هـؤلاء الحُكَّـام وتصـرُّفاتهم إلىٰ الأمة الإسلامية عامة من الخطـأ البَيِّـن، فهي تصـرُّفات لا يقـرُّها الإسـلام، وإن صدرت من الملوك والحُكَّام.

ولا شكَّ أن ملوك بني أُمَيَّة كانوا ينظرون إلىٰ المَوَالي نَظْرةَ ازدراء، ولكن حال المسلمين لم تكن هكذا نحوهم، بل علىٰ عَكْس ذلك نرىٰ أحد أبناء بيت النُّبوة، وهو الإمام زين العابدين رضي اللّه عنه ـ كما ذكره ابن سَعْد[2] ـ نَرَاه أعتق غلامه وزوَّجه ابنته، كما أعتق أَمَته وتزوَّجها. فلمَّا بلغ هذا الخبر دمشق

= للخليفة الأموي هشام بن عبد الملك. وذكر المؤرخون أن ابن عون كانت له بعض البيوت في البصرة، وكان يؤجِّرها، وكان يحترز أن يؤجِّرها للمسلمين، ولما سئل عن ذلك قال: إن من عادة المستأجرين أنهم يقلقهم فكرُ الأجرة في نهاية كل شهر، ولا أحبُّ أن أتسبَّب بالخوف والقلق في قلب مسلم. وكان يسكن في الطبقة العليا من بيته، والطبقة السفلىٰ كانت مؤجرة لنصارى، وكان يقول: لأن أكون فوق النصارى أحبُّ إليَّ من أن أكون فوق المسلمين. وكان يحبُّ زيارة النبي ﷺ وأخيراً تشرَّف بهذه النعمة في الرؤيا، فلما استيقظ فرح فرحاً شديداً بحيث لم يتمالك نفسه عند النزول من السلم، فسقط مغشياً عليه وجُرِح، وأصر الناس علىٰ العلاج ولكنه لم يرض بذلك. ولعله فاز بالمقعد الذي كان يريده، حتىٰ توفي رحمه اللّه تعالىٰ. (طبقات ابن سعد ٧ / ٣٩ القسم الثاني). (من المؤلف).

(١) الكامل لابن الأثير ٥ / ١٣٧. قال بشار: هذا الكتاب المنسوب إلىٰ إبراهيم الإمام رئيس الدعوة العباسية ـ وليس الدولة العباسية ـ أنه بعثه إلىٰ أبي مسلم الخراساني لا يصح تجاه النقد، كما بيَّنه مفصلاً الدكتور فاروق عمر فوزي في كتابه «الدعوة العباسية».

(٢) الطبقات الكبرىٰ ٥ / ١٥٦.

العاصمة، وكان الخليفة عبد الملك، غَضِبَ غَضَباً شديداً، ولم يكن يقدر أن يفعل شيئاً، غير أنه كَتَبَ إليه رسالة ذكر فيها مكانته النَّسَبية ونَجابته، ثم قَرَّعَه ووَبَّخه علىٰ هذا التَّصرُّف، فأجابه الإمام رحمه اللّه تعالىٰ بما يأتي: «لقد كان لكم في رسول اللّه أسوةٌ حَسَنةٌ، قد أعتقَ رسول اللّه ﷺ صفية بنت حُيَيٍّ وتزوَّجها، وأعتق زيدَ بن حارثة وزوَّجه ابنة عَمَّته زينب بنت جَحْش».

وقد ذُكِر في ترجمة الإمام زين العابدين أيضاً، أنه كان يحضر في حَلْقة الدَّرْس في المسجد النبوي أسلم[1] مَوْلىٰ سَيِّدنا عُمر رضي اللّه عنه للاستفادة، فسأله أحدهم ممن كان يحمل في قَلْبه العَصَبية الجاهلية: كيف تترك مجلس قريش وتجلس في مجلس المَوْلىٰ؟! فأجابه الإمام قائلاً: إنما يجلس الرجل حيث ينتفع[2].

وقد سمعتم مني آنفاً قصة أبي العالية، حيث أخذ ابن عباس رضي اللّه عنهما بيده، وأجلسه معه علىٰ السَّرير، وبَقِيَ أشراف قريش علىٰ الفِرَاش. وتدلُّ رواية ابن سَعْد أن هذه القَصَّة قد وقعت في البصرة، حيث جاءت به مَوْلاته إلىٰ المسجد الجامع وأعتقتْهُ للّه تعالى. وذُكِرَ في هذه القِصَّة أيضاً قول أبي العالية: «دخلتُ علىٰ ابن عباس ـ وهو أمير البصرة ـ فناوَلَني يده حتىٰ استويتُ معه علىٰ السَّرير»[3]. وقد وَرَدَ في هذه القِصَّة أيضاً أن أبا العالية حينذاك كان لابساً ثياباً بَذِلة (أي: رَثَّة)[4].

وعندما كان بنو أُمَيَّة يعاملون المَوَالي كما أشرنا إلىٰ ذلك كان عبد اللّه بن عُمر رضي اللّه عنهما يراه الناس ماسكاً ركاب مجاهد بن جَبْر، ومجاهد راكب، وكان مَوْلىً لبني مخزوم، يقول مجاهد: ربما أخذني ابن عُمر رضي اللّه عنهما

---

(١) في الأصل: «زيد بن أسلم» خطأ. (بشار).

(٢) طبقات ابن سعد ٥ / ١٦٠.

(٣) طبقات ابن سعد ٧ / ٨٢.

(٤) قال أبو العالية: كان ثمن اللباس الذي كنت لابسه خمسة عشر درهماً، فلما سئل عن تفصيل ذلك قال: كان ثمن الإزار عامة ثلاثة دراهم وثمن بقية القماش الرازي اثنا عشر درهماً، فاجعل منه الرداء والعمامة. وهذا يدل علىٰ أن القماش كان رخيصاً في عصره. انظر الطبقات ٧ / ٨٤ القسم الثاني. (من المؤلف).

بالرِّكاب»[١]. وهذه كانت نتيجة العِلْم الذي أخذه مجاهد من مجالس الصَّحابة رضي اللّه عنهم. وهو يُعَدُّ من أئمة المُفسِّرين.

ومن الواضح أن جماعة المسلمين عامة كانوا لا يبالون بمَوْقف الحكومة إزاء موقف أمثال عبد اللّه بن عُمر رضي اللّه عنهما وابن عباس وزين العابدين رضي اللّه عنهم، فقد بلغ من احترامهم للعلماء من طَبَقة المَوَالي أن الحَكَم بن عُتَيْبة ـ وكان من علماء الكوفة ومواليهم ـ كلَّما حضر إلىٰ المدينة المنورة أَخْلَوْا له سارية النَّبي ﷺ حتىٰ يَسْهل عليه الصَّلاة في مَوْضع صلاة النبي ﷺ[٢].

ومن هؤلاء العلماء المَوَالي عالم الكوفة المشهور حبيب بن ثابت التابعي، يقول عنه أبو يحيىٰ القتَّات: إنه كان يرافقه في سَفَرٍ إلىٰ الطائف، فلمَّا دخلنا الطائف خرج إليه أهل الطائف كأنما قَدِمَ عليهم نبيٌّ[٣].

ومَوْقف عامة المسلمين من العلماء الموالي كان له تأثير حتىٰ علىٰ اليهود والنَّصَارىٰ. يقول عَبَّاد بن العَوَّام ـ وقد حضر جِنازة منصور بن زادان، وكان من علماء هذه الطَّبَقة، وكان في مدينة واسط ـ يقول: «فرأيتُ النَّصارىٰ علىٰ حدّة، واليهود علىٰ حدة»، ويقول: «قد أخذ خالي بيدي من كَثْرة الزِّحام»[٤]، لأنه كان صغيراً.

إن مَوْضوع «المُسلم والمَوَالي» مَوْضوع واسع، ولو شاء كاتبٌ لكَتَبَ فيه كتاباً مستقّلاً. وقد ذكرتُ هنا بعض الأمثلة من كُتُب الرِّجال المشهورة.

والحق أن الحكومة أيضاً ـ مع مَوْقفها هذا من المَوَالي ـ كانت كثيراً ما تضطرُ إلىٰ أن تخضع لرأي العامة، فهذا يزيد بن أبي حبيب[٥] عالم مصر ومَوْلاها، يقول عنه ابن لَهيعة: «كان أسودَ نوبياً كأنه فَحْمةٌ». ولكن نور العِلْم والفَضْل والوَرَع والتَّقْوىٰ، الذي نوَّرَ مصر كلَّها أعطاه منزلةً عاليةً في مصر،

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٨٦.
(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ١١.
(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ١٠٩.
(٤) تذكرة الحفاظ ١ / ١٣٤.
(٥) في الأصل «يزيد بن حبيب»، وهو خطأ أصلحناه، وكذلك في جميع المواضع الآتية. (بشار).

بحيث لا يجلس أمير جديد علىٰ عَرْش مصر، ويريد أن يأخذ البيعة لنفسه من أهل مصر إلا قالوا له: نحن نفعل ما يفعله يزيد بن أبي حبيب وعُبيد اللّه بن أبي جعفر، وهو أيضاً من العلماء المَوَالي. وقد ذكر الذَّهَبي عن اللَّيْث بن سَعْد قولته عنهما حيث قال: «هما جَوْهرتا البلاد، كانت البَيْعة إذا جاءت للخليفة هما أول من يُبايع»[1].

واللَّيْث بن سَعْد هذا كان من أمراء مصر[2]، ولكنه عندما كان يذكر يزيد بن أبي حبيب يقول: «يزيد عالمنا، ويزيد سَيِّدُنا» فقول الليث بن سَعْد: «سَيِّدُنا» وهو بهذه المنزلة، يُعْطي وَزْناً لهذا اللَّفْظ.

وهذا أيوب السَّخْتِياني محدِّث البصرة المشهور وكان من المَوَالي، يقول عنه الإمام الحسن البصري رحمه اللّه تعالىٰ علىٰ مَلأ من الناس: «هو سَيِّد شَبَاب أهل البصرة»[3].

وكذلك ذكر ابن سَعْد عن سوار بن عبد اللّه قوله عن الحسن وابن سِيرين رحمهما اللّه تعالىٰ، وكانا من المَوَالي، قال: كان محمد بن سِيرين والحسن سَيِّدَي أهل هذا المصر عربيها ومَوْلاها[4].

ومن هذا يُعْلَم ماذا كان أَثَرُ هذه الأقوال علىٰ أهل البصرة. ولا شكَّ أن الحكومة كانت تُخْضِع الناس بالعَصَا، ولكن العلماء هم الذين كانوا يَحْكُمون قلوب الناس. ولقد صدقت السَّيِّدة زُبَيْدة امرأة هارون الرَّشيد، وكانت معه في السَّفَر، وأقام في مدينة الرَّقَّة، واشتُهِرَ بين أهل هذه المدينة أن عبد اللّه بن المبارك يحضر اليوم إلىٰ الرَّقَّة، وكانت زُبَيْدة تشرف من إحدىٰ شُرُفات القَصْر إلىٰ سَوَاد الناس، فسَمِعَتْ ضَجَّةً وأصواتاً، فارتفعت النَبَرةُ وتقطَّعت النِّعال، فسألت زُبَيْدة عن سَبَب هذه الضَّجَّة، فقيل لها: إن عبد اللّه بن المبارك يحضر اليوم إلىٰ الرَّقَّة، فخرج الناس لاستقباله، فقالت: «هذا واللّه المُلْك، لا مُلْك

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ١٢٢.

(٢) هكذا في الأصل، ولم يكن الليث أميراً علىٰ مصر، ولا علىٰ غيرها، بل كان رجلاً موسراً من أهل مصر، فهو من أعيانها. (بشار).

(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ١٢٣.

(٤) الطبقات ٧ / ١٤٣.

هارون الذي لا يجمع الناس إلا بشُرَط وأعوان»[1].

كما ذكر ابن سَعْد عن أيوب السَّخْتِياني عن عِكْرمة مَوْلىٰ ابن عباس رضي اللّٰه عنهما أنه لمَّا وصل إلىٰ البصرة «فاجتمع الناس عليه حتىٰ أصعد ظَهْر بيت»[2]. فلا عَجَبَ لو تَعجَّب الملوك والسَّلاطين واغتبطوا من هذا المَنْظَر!

المحادثة التاريخية بين ابن شهاب الزُّهْري وبين عبد الملك:

وبالجُمْلة، إن مثل هذه الحكايات امتلأت بها أوراق التاريخ الإسلامي. وغَرَضي من ذِكْر هذه الوقائع هو بيان منزلة أهل العِلْم، ولو كانوا من طبَقة المَوَالي مع هذه الخصائص، وأن أبواب الرِّفْعة كانت مفتوحةً أمامهم بالرُّغْم من الحكومة، فكيف تكون عنايتهم وانشغالهم بهذا العِلْم؟!

وليس في وسع الإنسان أن يضع لهذه العناية حَدّاً، وهل يبقىٰ بعد ذلك مجال للشكِّ فيما نُسِبَ إليهم من مَهَام الأمور؟ ويُوضِّح ذلك تلك المحادثة التاريخية[3] التي دارت بين ابن شهاب الزُّهْري وبين عبد الملك الخليفة. قيل:

---

(١) تاريخ الخطيب ١١ / ٣٩٣ بتحقيقنا. (بشار).

(٢) تاريخ الخطيب ٥ / ٢١٣.

(٣) هذه الرِّواية موضوعة، وهي من وضع الشعوبية أعداء العرب والمسلمين، وهي لا تصمد تجاه النقد في إسنادها ومتنها؛ فأما الإسناد فهي لا تعرف إلا من رواية الوليد بن محمد الموقري، وهو متروك، قال عبد اللّٰه بن أحمد بن حنبل: يروي عن الزهري عجائب. وقال الإمام أحمد: «ليس ذاك بشيء»، وقال ابن معين «كذاب» وقال في موضع آخر: «ليس بشيء» وقال محمد بن عوف الطائي: «الموقري ضعيف كذاب»، وقال الترمذي: «يضُعَّف في الحديث»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «كان لا يُبالي ما دُفع إليه قرأه، روىٰ عن الزُّهْري أشياء موضوعة لم يروِها الزُّهْري قط... لا يجوز الاحتجاج به بحال»، وقال البرقاني: «هذا ما وافقت عليه الدارقطني من المتروكين: وليد بن محمد الموقري ضعيف عن الزهري» إلىٰ غير ذلك (ينظر تهذيب الكمال ٣١ / ٧٧ ـ ٨١ وفيه توثيق هذه النصوص).

وأما النقد الداخلي، فإن آثار الصنعة واضحة علىٰ المتن، فيزيد بن أبي حبيب كان ذاك الوقت شاباً لا يُعرف بعلم فكيف يسود أهل مصر، والضحاك فلا يدري الزهري من هو في العالم، وكذا مكحول كان يومها صغيراً لم يتميز.

وممن نقد هذه الحكاية يعد إيرادها إمام النقاد شمس الدين الذهبي فقال في السير ٥ / ٨٥ ـ ٨٦: «الحكاية منكرة، والوليد بن محمد واهٍ... وأيضاً ففيها: من يسود أهل مصر؟=

إن الإمام الزُّهري حضر مرة في ديوان عبد الملك، فقال له عبد الملك: هل لك أن تخبرني عن كبار العلماء ومَرَاجع الأنام في الأمصار الإسلامية؟ فقال الزُّهْري: بلىٰ، عن علماء أيِّ بلد؟ فبدأ عبد الملك يسأله:

عبد الملك: من أين قَدِمتَ؟

الزُّهْري: من مكة.

عبد الملك: فمَن خلَّفتَ يسود أهلها؟

الزُّهْري: عطاء بن أبي رباح.

عبد الملك: فمِن العرب أم مِن المَوَالي؟

الزُّهْري: من المَوَالي.

عبد الملك: وبِمَ سادهم.

الزُّهْري: بالدِّيانة والرِّواية.

عبد الملك: إن أهل الدِّيانة والرِّواية لينبغي أن يسودوا. فمَن يسود أهل اليَمَن؟

الزُّهْري: طاووس بن كَيْسان.

عبد الملك: فمِنَ العرب أم من المَوَالي؟

الزُّهْري: من المَوَالي.

عبد الملك: وبِمَ سادهم؟

الزُّهْري: بما سادهم به عطاء.

عبد الملك: إنه لينبغي ذلك، فمن يسود أهل مصر؟

الزُّهْري: يزيد بن أبي حبيب.

عبد الملك: فمِنَ العرب أم من المَوَالي؟

الزُّهْري: من المَوَالي.

عبد الملك: مَن يسود أهل الشام؟

الزُّهْري: مَكْحول.

= قلت: يزيد بن أبي حبيب وهو من الموالي، فيزيد كان ذاك الوقت شاباً لا يُعرف بعد، والضحاك فلا يدري الزهري من هو في العالم وكذا مكحول يصغر عن ذاك». (بشار).

عبد الملك: فمِنَ العرب أم من المَوَالي؟
الزُّهْري: من المَوَالي، عبد نوبيٌّ أعتَقَتْه امرأةٌ من هُذَيْل.
عبد الملك: من يسود أهل الجزيرة؟
الزُّهْري: مَيْمون بن مِهْران.
عبد الملك: فمِنَ العرب أم من المَوَالي؟
الزُّهْري: من المَوَالي.
عبد الملك: فمَن يسود أهل خُرَاسان؟
الزُّهْري: الضَّحَّاك بن مُزَاحم.
عبد الملك: فمِنَ العرب أم من المَوَالي؟
الزُّهْري: مِن المَوَالي.
عبد الملك: فمن يسود أهل البصرة؟
الزُّهْري: الحسن بن أبي الحسن.
عبد الملك: فمِنَ العرب أم من المَوَالي؟
الزُّهْري: من المَوَالي.
عبد الملك: وَيْلك، فمن يسود أهل الكوفة؟
الزُّهْري: إبراهيم النَّخَعي.
عبد الملك: فمِنَ العرب أم مِنَ المَوَالي؟
الزُّهْري: من العرب.
عبد الملك: ويلك يا زهري! فرَّجْتَ عني. واللّه لَيَسُودَنَّ المَوَالي علىٰ العرب، حتىٰ يُخطب لها علىٰ المَنَابر والعرب تحتها!
الزُّهْري: يا أمير المؤمنين! إنما هو أمر اللّه ودينه، مَن حَفِظَه ساد، ومَن ضَيَّعه سَقَطَ[1].

العرب كانوا مضطرِّين إلىٰ الاستفادة من خدمات المَوَالي العِلْمية:

إن حالة المَوَالي هذه كانت سَبَباً للقَلَق الذِّهْني لعبد الملك (المسكين)، في حين أن الإسلام أباح للعربي ولغير العربي، بل هو طالَبَ الجميعَ بقراءة

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ١٩٨ طبعة ١٩٣٧م.

القرآن الكريم وتَعلُّم الأحاديث النَّبوية، وأن يتفقَّهوا في الدين ويجتهدوا. وعلىٰ هذا الأساس كان النَاس يتعلَّمون، وكانت الدِّراسة والتَّعْليم، وكانوا يمتازون بين المسلمين حسب الكمال العِلْمي والعَمَلي.

ومن العجيب أن عبد الملك نفسَهُ احتاج إلىٰ مُعلِّم يُعلِّم أبناءَهُ وبعد جُهْدٍ مُستمرٍّ لم يُعْجِبه إلا من كانت له صلة بالمَوَالي، وهو إسماعيل بن عُبيد اللّه بن أبي المُهاجر، فاضطرَّ إلىٰ أن يَجْعله مُعلِّماً لأولاده، فقال ما مُلَّخصه: أصبحتْ حالُ العرب والعَجَم عجيبةً، ولا أرىٰ لها مثالاً، انظروا إلىٰ الفُرْس، إن زِمَام الحكومة بأيديهم من قُرُون، ولم يحتاجوا في هذه الفترة الطَّويلة إلىٰ العرب، ويذكرون النُّعمان بن المُنْذر فقط الذي استخدمته حكومة الفُرْس، ولم يستمرَّ ذلك طويلاً، فقتلوا هذا العربي. وأما حالنا فكم مَضَىٰ علينا من استيلائنا علىٰ الحُكْم، ولكن اضطررنا إلىٰ أن نستعين بغير العرب في هذه المدة الوجيزة، وحتىٰ احتجنا إلىٰ هؤلاء العجم في التعليم، فانظروا إلىٰ إسماعيل بن عُبيد اللّه يعلِّمُ أبناء أمير المؤمنين، وماذا يدرِّسُ؟ يدرِّسُ العربية[1]!

هذه هي النُّكتة التي كانت خافيةً علىٰ عبد الملك، فالإسلام ما جاء للعرب فحَسْب، وما جاء ليكون العربُ فاتحين لكل الدُّنيا ويكون غيرُهم مفتوحين لهم، بينما نرىٰ الإيرانيين قاموا لإيران، وكلَّما فتحوا بلداً غيرَ إيرانيٍّ لم يسمحوا لأهله أن يتقدَّموا، وما كان يُمْكنهم ذلك. ولكن الإسلام كان دَعْوةً عامةً للإنسانية، ولحياة جميع بني آدم، ولكن عبد الملك (المسكين) كان يريد أن يكون الإسلام مُرَادفاً للعربية، ولكن هذا لم يكن في مَقْدرته، لأن الإسلام كان يرفع غير العربي أيضاً بعد إسلامه فِكْريّاً، لكي لا يقعوا فَرِيسةً في حبائل الحكومة.

لقد ذكروا في ترجمة إسماعيل بن عُبيد اللّه ـ الذي سبق ذِكْره ـ أنه عندما دعاه عبد الملك، وطَلَب منه أن يعلِّم أولادَه، فيُؤتيه أجراً كبيراً! وهذا الطَّلَب كان من أكبر ملوك الأرض آنذاك، ولكنه أجابه في غاية السَّذَاجة: يا أمير المؤمنين! كيف آخذ الأجر علىٰ التَّعْليم، وقد أَخْبَرَتْني أُمُّ الدَّرْداء عن أبي الدَّرْداء رضي اللّه عنهما أنَّ رسول اللّه ﷺ قال: «مَن أخذ علىٰ تعليم القرآن قوساً قلده

(١) انظر تاريخ ابن عساكر ٨/ ٤٣٨. (بشار).

اللّه قوساً من نار يوم القيامة»[1]. فما وَسِعَ لعبد الملك بعد هذا الجواب ـ جواب الاستغناء ـ إلا أن يقول: أنا لا أعطيك أُجْرةَ القرآن الكريم، وإنما أعطيك أُجرةَ ما تُعَلِّم من النَّحْو وغيره[2].

وقد ذكر السَّخَاوي حكاية بَدَوِيٍّ جاء إلىٰ البصرة، فسأل أهلَها عن أكبر إمام للمسلمين في البلد؟ فأجابوا: الإمام الحسن البصري. قال: أَعَرَبيٌّ أم من المَوَالي؟ قالوا: من المَوَالي. قال: كيف وصل إلىٰ هذه المنزلة الرَّفيعة؟ فأجابوا جواب حكيم: «سادهم بحاجتهم إلىٰ عِلْمه، وعَدَم احتياجه إلىٰ دنياهم». فلمَّا سَمِعَ ذلك البَدَوي ضَحِكَ وقال: هذا لعَمْرك هو السُّؤْدَد»[3].

وإلىٰ أيِّ حدٍّ جعل الحسن البصري الناس محتاجين إلىٰ عِلْمه ومعرفته؟ يدلُّ علىٰ ذلك قول علي بن زيد ـ وهو من أُسْرة رئيس مكة عبد اللّه بن جُدْعان المشهور، وقد رأىٰ الصَّحابة واستوطن البصرة، وتوفي في سنة ١٣١هـ ـ قال: «لو أن الحسن أدرك أصحاب النبي ﷺ لاحتاجوا إلىٰ رأيه»[4]. وهذه مَنْقَبةٌ عظيمةٌ لمسلم غير صحابي، وهو من المَوَالي.

والحق أنه كان أهلاً لذلك، ويدلُّ علىٰ ذلك ما نُقِلَ عنه بطُرُق مُتعدِّدة أن أنس بن مالك رضي اللّه عنه الخادم الخاص لرسول اللّه ﷺ عندما كان يسأله أحد عن مسألة في آخر عُمُره كان يقول له: «سَلُوا مَوْلانا الحسن»، فيقول الناس: إنا

---

(١) هذا الحديث ليس له أصل كما قال دحيم فيما نقل عنه البيهقي ٦ / ١٢٦.
أخرجه البيهقي ٦ / ١٢٦، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٨ / ٤٣٧ ـ ٤٣٨ و٣٦ / ٣٨ ـ ٣٩ من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد اللّه بن أبي المهاجر، به.
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٨ / ٤٣٨ من طريق عمرو بن واقد عن إسماعيل بن أبي المهاجر، به.
ثم إن الحديث يعارض حديث ابن عباس الذي في صحيح البخاري ٧ / ١٧٠ وفيه أن رسول اللّه ﷺ قال: «إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب اللّه». (بشار).

(٢) إسماعيل بن عبيد اللّه هذا عَيَّنه عُمر بن عبد العزيز رحمه اللّه تعالىٰ أميراً علىٰ إفريقيا. وعلىٰ يده أسلم عامة سُكَّان إفريقيا من البربر، تاريخ دمشق ٨ / ٤٤٠. (من المؤلف).

(٣) فتح المغيث ٤٩٩.

(٤) الطبقات ٧ / ١١٧.

نسألك وتقول: سَلُوا مَوْلانا الحسن! فيقول: «إنا سَمِعنا وسَمِعَ، فحَفِظَ ونَسِينا»[1].

وكما قلنا: إن قول أنس رضي اللّه عنه في الحسن البصري شهادةٌ له، وقد نَقَلَه غيرُ واحد، ولكن تحويل أنس رضي اللّه عنه الناسَ إلىٰ الحسن، وذِكْره له بمَوْلانا، والاعتراف بأنه سَمِعَ وحَفِظَ، وسَمِعنا ونَسِينا، ولا عَجَبَ أنه كان يريد أن يُشير بذلك إلىٰ التفريق الذي حَدَث بين العرب الفاتحين وبين غير العرب المفتوحين.

جرْأة العلماء المَوَالي:

وبالجُمْلة إن العِلْم الذي كانت هذه حاله، كيف كانت جهود هذه الطبقة في الحصول عليه حيث كانت الحكومة تريد الحَطَّ من منزلتها. وهكذا جعلتْ هذه الطَّبَقةُ الناسَ محتاجين إليها. وقد سبقت أمثلةٌ لاستغناء هؤلاء عن دنيا الملوك والأمراء التي كانوا يَمْلكونها، فقد أثبت هؤلاء العلماء المَوَالي أن الملوك محتاجون إليهم، وأنهم لا يحتاجون إلىٰ ما يَمْلكون من المال وأعراض الدنيا. وتفصيل هذه المظاهر الاستغنائية نَجِدُه في كُتُب الرِّجال.

فهذا يزيد بن أبي حبيب المصري ـ الذي سبق ذِكْره ـ كان حَبَشياً، فقد ذكر الذَّهَبي أنه مَرِضَ مرة، ونَظَراً لمكانته في قلوب الناس أراد عامل بني أُمَيَّة علىٰ مصر ـ حَوْثرة بن سُهيل ـ أن يعود يزيد في بيته، فحضر إليه، فوجده جالساً، وسأله عن حاله، ثم سأله مسألةً وهي: هل تجوز الصَّلاة في ثَوْب أصابه دَمُ البُرْغوث؟ فلما سمع يزيد هذا السُّؤال أعرضَ عنه ولم يجبه، وانتظر حَوْثرة الجواب، ثم قام للذهاب فنَظَرَ إليه يزيد وقال له: «تقتلُ كلَّ يوم خَلْقاً، وتسألني عن دَمِ البَرَاغيث»؟! فسمع حَوْثرة هذا الجواب المُؤْلم ولم يتكلَّم، ورجع[2].

وأعجب من هذا قِصَّة طاووس بن كَيْسان، وكان مَقَرُّه اليَمَن، وكان عَصْرُ دولة بني أُمَيَّة عَهْدَ الجَبْر والقَهْر، الذي تسلَّط فيه الطاغية الحَجَّاج بن يوسف علىٰ المسلمين، وكان والي اليَمَن أخا الحَجَّاج محمد بن يوسف، وكان من قِصَّة

---

(١) الطبقات ٧ / ١٢٨ القسم الأول.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ١٢٢.

طاووس أنه حضر هو وعالم اليَمَن الثاني وَهْب بن مُنَبِّه في ديوان محمد بن يوسف، وكان مَوْسم الشِّتاء، وكان يوماً شديد البُرُودة، فطلب محمد ين يوسف الكُرْسيَّ، فجلس طاووس علىٰ الكُرْسيِّ، ثم طلب محمد ين يوسف رداءً من خادمه لأجل البَرْد، وأمره أن يُلْقِيَه علىٰ طاووس، ففَعَلَ ذلك الغلام، ومن هنا تبدأ اللطيفة. يقول الرَّاوي: إن طاووس لم يتكلَّم بلسانه، ولكن لم يزل يُحَرِّك كَتِفَيه حتىٰ أَلْقَىٰ عنه الرداء. وكان محمد بن يوسف يُلاحِظُ حَرَكَتَه تلك، ويحترق في قلبه، ولكن لمكانة طاووس عند الناس لم يستطع أن يتكلَّم بكَلِمة، غير أنه بَقِيَ ينظر إليهما نَظَرة خاطفة. فلمَّا خرجا من عنده قال له وَهْب: لقد فعَلتَ اليوم يا أخي اليوم فِعْلاً عجيباً، فلو أخذتَ هذا الرِّداء فأي حَرَج كان فيه؟ فقد زِدْتَ في نار غَضَبه، فإن كنت لا تحتاج إلىٰ هذا الرِّداء بِعْتَه بعدما خرجتَ من عِنده، ووَزَّعتَ ثَمَنَهُ علىٰ الفقراء! فقال له طاووس: «لولا أن يقال من بعدي أخذه طاووس فلا يُصنع فيه ما أصنع، إذاً لفعلتُ»[1].

وإنني أرىٰ أن الناس لو فَكَّروا في ضَوْء علاقات المَوَالي بالحكومة، أو بأمراء الحكومة، لَعَلِموا أن العِلْم الذي بلغ به هؤلاء المَوَالي إلىٰ هذه المنزلة والعَظَمة عند عامة الناس لو حصل منهم أيُّ تقصير في هذا السَّبيل لم يقصِّر رجال الحكومة في النَّيْل من شَأْنهم.

والحق أن ملوك بني أُمَيَّة مهما استحقُّوا من المَلامة علىٰ طريقتهم في الحُكْم، غير أنهم لم يكونوا يُحِبُّون أن يتنازلوا عن مَوْقعهم بأنهم ملوك المسلمين وحُرَّاسُ حقوقهم الدِّينية والدُّنيوية، وكانوا يُقِرُّون بذلك ويُعْلِنون، وبِغَضِّ النَّظَر عن أيِّ مَدَىٰ كانوا يقومون بهذا الواجب. ثم إنهم مع ما أشرنا إليه فهم كانوا لا يُقَصِّرون في العَمَل بما يقولون إذا لم يعارض سياستهم.

فهذا عبد الملك بن مَرْوان، وفي عَهْد إمارته نشأت طائفةٌ دخيلةٌ باسم المسلمين، وبدأت تتآمر ضِدَّ الأمة الإسلامية، وأهمُّ هذه المؤامرات وَضْعُ الأحاديث ونِسْبتها إلىٰ نبيِّ الإسلام ﷺ لتَحْريف هذا الدين الحَنِيف، وسوف يأتي تفصيل ذلك قريباً. ولكن الذي أريد أن أقوله هنا، هو أن الذين حاربوا هذه الفِتْنة

---

(١) طبقات ابن سعد ٥ / ٣٩٥.

فِئتان: فِئة «جهابذة الحديث»، كما عَبَّرَ بذلك ابنُ المبارك، والفِئةُ الثانية هم ملوك المسلمين. فهذا عبد الملك بن مَرْوان يُعْلِن علىٰ مِنْبره مُشِيراً إلىٰ مراكز وَضْع الحديث، كالبصرة والكوفة وغيرهما فيقول: «قد سَالَتْ علينا أحاديثُ من قِبَل هذا المَشْرق لا نعرفها»[1].

وهكذا فإن عبد الملك هذا الذي قَتَل بعض الناس لأسباب سياسية، نراه أيضاً قد قَتَلَ الحارث بن سعيد الكَذَّاب، كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العِلْم، وذلك لأنه كان يعرف أن من واجبه المحافظة علىٰ دين المسلمين وأنه مسؤول عنه.

وهذا هشام بن عبد الملك قَتَلَ غَيْلان الدمشقيَّ، ولم تكن جريمته إلا أنه كان يُشَكِّك في دين النبي ﷺ، ويَضَعُ الأحاديث ويَنْسِبُها إلىٰ رسول اللّه ﷺ، وينشرُها بين العامة، ولا أعلمُ له جريمةً غير هذه.

كما نجدُ في عَهْد الخلفاء العباسيين أيضاً مثل هذه المَسْؤوليات بارزةً في هذا الباب، فنرىٰ أبا جعفر المنصور صَلَبَ محمد بن سعيد في جريمة وَضْع الأحاديث. كما نشاهد في عَهْد المَهْدي وهارون الرَّشيد والمأمون وغيرهم، كيف كانت عيونهم ساهرة في هذا الباب، وكانوا دائماً بالمِرْصاد ألا تشيع الأحاديث المَوْضوعة بين الناس.

ولم يكن ذلك مُنْحصِراً بالملوك والسَّلاطين، بل كان أمراء الأقاليم والولايات لا يتساهلون في هذه القضية. فقد قَتَلَ خالدُ بن عبد اللّه القَسْري أميرُ بني أُمَيَّة بَيَانَ بن زُرَيْق[2]، وقَتَلَ محمد بن سُليمان أمير البصرة من قِبَل العباسيين الوَضَّاعَ المشهور عبد الكريم بن أبي العَوْجاء في جريمة وَضْع الأحاديث[3].

كما لم تكن هذه المَسْؤولية مُنحصِرةً بالسَّلاطبن وأمراء الولايات، بل كان القضاة أيضاً مَسْؤولين عن هذه الأمور، فقد ذكر الخطيب أنَّ إسماعيل بن إسحاق القاضي ضَرَبَ الهَيْثم بن سَهْل علىٰ تحديثه عن حَمَّاد بن زيد وأنكر عليه ذلك[4].

---

(١) طبقات ابن سعد ٥ / ١٧٣.

(٢) ميزان الاعتدال للذَّهَبي ١ / ٣٥٧ وكان بيان هذا زنديقاً. (بشار).

(٣) ميزان الاعتدال للذَّهَبي ٢ / ٦٤٤، قال ابن عدي: ولما أخذ لتضرب عنقه قال: لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام». (بشار).

(٤) تاريخ الخطيب ١٦ / ٩٣ بتحقيقنا. (بشار).

ومهما يكن من شيء فإنني أرىٰ أن هذه الحال وحدها ضامِنَة للثِّقة بالأحاديث ، التي انتقل إلينا مُعظمُها بواسطة هؤلاء المحدِّثين المَوَالي . وأرىٰ أن أدنىٰ زَلَّة في هذا الصَّدَد من المَوَالي لو كانت وقَعَت لأعطتْ لملوك بني أُمَيَّة سَنَداً دينيّاً للنَّيْل من هؤلاء المَوَالي المساكين، وما حالت دونهم معارضة عامة المسلمين، ولكن شَبِعَ هؤلاء المَوَالي بالعِلْم والفَضْل، واستغنَوْا عما في أيدي الحكومة، وقَدَّموا نماذجَ عَمَليةً للحياة الإسلامية، كل ذلك جعل الحكومة تخضع لهؤلاء المَوَالي[1].

ذكر ابن عساكر أن زِنْدِيقاً وَضَّاعاً للأحاديث قُدِّم إلىٰ هارون الرَّشيد، فقال المُجْرِمُ: يا أمير المؤمنين! لماذا تأمر بقَتْلي؟ فقال هارون الرَّشيد: أَمرتُ بقَتْلك لحِفْظ عباد اللّه من فِتْنتك. فقال الزِّنْديق: «ما ينفعك قَتْلي، أين أنتَ من ألف حديث وَضَعتُها علىٰ رسول اللّه ﷺ، كلها ما فيها حَرْف نَطَقَ به»[2]. وكان غَرَضُه أنه نَشَرَ هذه الأحاديث المكذوبة بين المسلمين، ولا يفيد الآن قَتْله، لأنها قد انتشرت بين المسلمين. ولكن هارون الرَّشيد أجابه فَوْراً، فقال له: «أين أنتَ يا عدوَّ اللّه من أبي إسحاق الفَزَاري وعبد اللّه بن المبارك يَنْخُلانها نَخْلاً، فيُخْرِجانها حَرْفاً حَرْفاً»[3].

هذه كانت خدمات المَوَالي التي يفتخر بها مثلُ هارون الرَّشيد الخليفة العباسي بعبد اللّه بن المبارك، الذي كان والده المبارك غلاماً من مَرْو.

---

(١) الاقتصار في كل هذه الأمور علىٰ الموالي فيه نظر شديد، فلو قال المؤلف: أهل الحديث، أو أهل العلم، فَعَمَّم لكان أحسن. (بشار).

(٢) هؤلاء اللئام عندما كانت الدولة تقبض عليهم ويغلب عليهم اليأس من الحياة يُشِيعون مثل هذه الإشاعات، بأنهم نشروا كذا عدداً من الأحاديث الموضوعة. وكان غرضهم من ذلك إيجاد الشك عند المسلمين حول الأحاديث الصحيحة. وإنني أرىٰ أنهم كانوا يكذبون في ذلك أيضاً. والحق أنه مع وجود سلسلة السند للأحاديث لم يكن من السهل أن تروج هذه الأحاديث الموضوعة بين المسلمين. وكانت للمحدثين أصول وقواعد تميز الصدق من الكذب، وكانت جماعة الوضاعين تعرف ذلك، ولكن كان غرضهم إيقاع المسلمين في فتنة الشك والتردد حول أحاديث رسول اللّه ﷺ الصحيحة. وسوف يأتي تفصيل ذلك. وقد أشرنا إلىٰ هذا هنا بالإجمال كيلا تقع النفوس المريضة في الشك. (من المؤلف).

(٣) تاريخ ابن عساكر ٧ / ١٢٧ .

ومن حُسْن المُصادفة أن خرج من مَرْو أربعةُ أئمةٍ من أولاد العَبِيد، فقد ذكر الحاكم عن العباس بن مُصْعَب أنه قال: خرج من مَرْو أربعةٌ من أولاد العَبِيد، ما منهم أحد إلا هو إمام عَصْره: عبد اللّه بن المبارك، ومبارك عبدٌ، وإبراهيم بن مَيْمون الصَّائغ، ومَيْمون عبدٌ، والحُسين بن واقد، وواقد عبدٌ، وأبو حَمْزة محمد ابن مَيْمون السُّكَّري، ومَيْمون عبدٌ»[١].

فكأن اللّه سبحانه وتعالىٰ أوجدَ جماعة هؤلاء المَوَالي المخلصين لحِفْظ دينه، الذين رَكَّزوا جهودهم وقواهم لحِفْظ هذا الدين. وهكذا كانت حال مُعْظَم بُلْدان المسلمين.

وإضافة إلىٰ المُحاوَرة التاريخية التي دارت بين الزُّهْري وعبد الملك، وقد سبق ذِكْرها[٢]، فقد ذكر ابن الصلاح[٣] قَوْلَ عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم قال: «لمَّا مات العبادلة[٤] صار الفقه في جميع البُلْدان إلىٰ جميع المَوَالي إلا المدينة. فإن اللّه خصَّها بقُرَشيٍّ، فكان فقيهَ أهل المدينة سعيد بن المُسيِّب غير مُدَافَعٍ».

ومن الممكن أن يكون هذا القول أخذ لَوْناً من المُبالَغة كما أشار إليه ابن الصَّلاح، ونَقَدَه بوجود أمثال إبراهيم النَّخَعي وعامر الشَّعْبي وغيرهما من العلماء العرب، غير أنه لا يسعنا الإنكارُ لأَكْثرية هذه القاعدة، وخاصة إذا لاحظنا لَفْظ «المَوَالي»[٥] في مَعَانيه المختلفة.

---

(١) معرفة علوم الحديث ١٩٩.

(٢) قد بينا بطلان هذه المحاورة. (بشار).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٦٠٦.

(٤) العبادلة كلمة اصطلاحية، يُراد بها أربعة من الصحابة سُمُّوا بعبد اللّه، وامتازوا بعلوم القرآن والسنة والفقه، وهؤلاء هم: عبد اللّه بن عباس، وعبد اللّه بن عمر، وعبد اللّه بن مسعود، وعبد اللّه بن عمرو بن العاص رضي اللّه عنهم.

(٥) الموالي لفظ عربي عجيب، يدل علىٰ معاني متضادة، فهو كما يدل علىٰ العبد يدل علىٰ ما يقابله من المولىٰ المالك. ولذلك يطلق علىٰ اللّه تعالى.

ثم المولىٰ بمعنىٰ العبد قسمان: قسم يطلق علىٰ العبيد، وقسم آخر ـ وهو من عجائب التاريخ الإسلامي ـ وهو أن الذين كانوا يتحرَّرون ويستفيدون من الحريات التي منحهم الإسلام، فتتحسَّنُ حالهم ومعيشتهم، فكانوا يبدؤون يشترون العبيد ويحرِّرونهم، وهلمَّ جرًّا. وبهذا الصدد ذكر ابن سعد: أن عبد اللّه بن حنين ـ الذي هو من شيوخ الإمام الزهري ـ=

أقسام المَوَالي:

وغَرَضي من ذلك أن لَفْظ «المَوَالي» كما كان يُطْلَق علىٰ العَبِيد الأعاجم الذين تحرَّروا من الرِّقِّ هم أنفسهم أو آباؤهم وأجدادهم، كذلك كان يُطْلَق علىٰ الذين لم يكونوا من العرب، وكانت بلادهم خارجَ البلاد العربية، فهؤلاء عندما كانوا يسمعون عن أَمْن البلاد الإسلامية والعَدَالة فيها يدخلون في الإسلام، ثم يريدون أن يستوطنوا إحدىٰ المُدُن العربية، فيعقدون مع إحدىٰ القبائل العربية عَقْدَ الأُخُوَّة والمُوَالاة، فكانوا يُنْسَبون إلىٰ تلك القَبِيلة، فيُسَمَّوْن بمَوَالي تلك القَبِيلة.

وكذلك المسلم العَجَمي عندما كان يُسْلِمُ علىٰ يد مسلم عربيٍّ كان يُنْسَب إلىٰ قَبِيلة ذلك العربي، فكان يُسَمَّىٰ بمَوْلىٰ تلك القَبِيلة، كما يُنْسَب الإمام البخاري رحمه اللّه تعالى إلىٰ جُعْفِي مع أنه عالم تركستاني النَّسْل، فهو من هذا القَبِيل، فقد ذكر الإمام السيوطي في «التَّدْريب»: «أنَّ جَدَّه كان مجوسياً فأسْلَم علىٰ يد اليَمَان بن أخنس الجُعْفي»[1]. وهكذا قال إسماعيل بن حَمَّاد، حفيد الإمام أبي حَنِيفة رحمه اللّه تعالىٰ بالنِّسْبة إلىٰ الإمام أبي حَنِيفة.

وبالجُمْلة، إن هؤلاء كانوا يُسَمَّوْن بمَوَالي الإسلام، ولأجل عَقْد المُوَالاة كان يطلق عليهم: مَوَالي الحِلْف. أما المَوْلىٰ بمعنىٰ العبد فكان يُسَمَّىٰ مَوْلىٰ العَتَاقة، وذكر الإمام النَّوَوي أن لَفْظ «المَوْلىٰ» وإن كان يُطْلَق علىٰ جميع المَعَاني غير أن مَوْلىٰ العَتَاقة هو الغالب»[2].

وغَرَضي من هذا التَّفْصيل أن قوَّة المَوَالي العجيبة هذه في القرون الأولىٰ، التي أوجدها اللّه تعالىٰ لحِفْظ دينه، وإن كانت كَثْرتها لهؤلاء الذين تحرَّروا أو تحرَّرَ آباؤهم من الرِّقِّ، واستفادوا من الحقوق التي مَنَحَهم الإسلام، وامتازوا

= يعتبره الناس من موالي العباس رضي اللّه عنه، مع أنه مولىٰ العباس في الدرجة الخامسة، لأن عباساً رضي الله عنه أعتق شماساً، وأعتق شماسٌ مسحلاً، وأعتق مسحل مَشْقَباً، وأعتق مَشْقَب حُنَيناً، ولكن كان الناس يقولون: عبد اللّه بن حنين مولىٰ العباس رضي اللّه عنه. من طبقات ابن سعد ٥ / ١٢. (من المؤلف).

(١) تدريب الراوي ٢٦٧.

(٢) التقريب ١٦٧.

بين المسلمين مع زُهْد الحكومات بهم، ولكن غيرُ صحيح لو قلنا: إن هؤلاء كلَّهم كانوا من المَوَالي المملوكين، أو من أولاد المَوَالي المملوكين. بل كان فيهم جماعة من أولئك المَوَالي الذين سُمُّوا بموالي الإسلام. إلا أن هؤلاء لمَّا لم يكن نَسَبُهم في العرب كانت الدولة تنظر إليهم كنَظَرتها إلىٰ مَوَالي العَتَاقة وهم قد رَفَعهم الإسلام إلىٰ مَنَازل عاليةٍ، فلم يضرَّهم ذلك شيئاً.

انظروا إلىٰ رجل من بُخارىٰ اسمه بَشِير، خرج من بُخارىٰ في طَلَب الرِّزْق، وتوجَّه إلىٰ بلاد المسلمين ومدنهم الجديدة، فساعَدَه الحَظُّ، فيُعجب طاغية بني أُمَيَّة الحَجَّاج بن يوسف ما طَبَخَه بَشِير من الطَّعام، فيَعيِّنه في مَطْبَخه، هكذا وَجَدَ بَشِير الإقامة في الكوفة. وكان معه ابنه هُشَيْم، فصار هُشَيْم يتردَّدُ علىٰ حلقات العِلْم بالكوفة، أما والده الطَّبَّاخ فلم يُعجبه هذا الذَّوْق العِلْمي لولده، وكان يحبُّ أن يتعلَّم منه أصولَ الطَّبخ وأن هذا يكون خيراً له. وفي أثناء ذلك مَرِضَ هُشَيْم، وكان يحضر حَلْقةَ قاضي واسط أبي شَيْبة، فلمَّا فَقَدَه القاضي من الدَّرْس سأل عنه، فأخبروه أنه مَرِيضٌ. وكان القاضي مُعْجَباً بذَكَاء هُشَيْم ومَوَاهبه، فلمَّا سَمِعَ بمَرَضه انطلَقَ لعيادته، وكان والد هُشَيْم مَوْجوداً في بيته، فأخبروه أنَّ القاضي أبا شَيْبة حضر لعيادة ولدك! فخرج فَزِعاً، ووجد قاضي البَلَد علىٰ باب داره، فأخذه إلىٰ بيته، فلمَّا رجع القاضي بعد عيادة ولده، خاطَبَ بَشير ولده قائلاً: «يا بُنَيَّ قد كنتُ أمنعُك من طَلَب الحديث، فأمَّا اليوم فلا، صار القاضي يَجِيء إلىٰ بابي متىٰ أَمَّلتُ أنا هذا[1]؟!

فهذا ابن الطَّبَّاخ يُذكر اسمه في حُفَّاظ الحديث، وبهذه الألقاب التالية: قال الذَّهَبي: «الحافظ الكبير محدِّث العَصْر»[2]. ويَصفُ عبد اللّه بن المبارك حِفْظَه قائلاً: «مَن غَيَّرَ الدَّهْرُ حِفْظَه، فلم يُغيِّر حِفْظَ هُشَيْم»[3].

وهذه كانت تصرُّفاتٍ إلهية خَفِيَّةً كانت تجمع أصحاب القلوب والعقول الخارقة من أنحاء البلاد، وتَشْغَلهم بحِفْظ ما يتعلَّقُ بخاتم الأنبياء ﷺ ونَشْره، وأصبحت الظُّروفُ بحيث لو وَجَدت أحداً يريد أن يتقدَّمَ ويكون زعيماً، ويُمنع

---

(١) تاريخ الخطيب ١٦ / ١٣٤ بتحقيقنا. (بشار).
(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٢٩.
(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٣٠.

عن ذلك، فيتوجَّه إلىٰ الدين وإلىٰ العلوم الدِّينية ويتقدَّم، فهذا أحد تابعي البصرة اسمه فَرْقد كان يقول لتلاميذه: «إن ملوككم يقاتلونكم علىٰ الدُّنيا فدعوا لهم الدُّنيا»[1].

وقد بلغ من رَغْبتهم للعِلْم أن المَوَالي الذين أسلموا لم يكونوا وحدهم، بل نشأت هذه الرَّغْبة في قلوب الذين لم يُسْلموا!

رغْبة المُحدثين المَوَالي في العِلْم وزُهْدهم في المال والدُّنيا:

أقول كما قلتُ سابقاً: إن الناس لمَّا سَمِعوا عن الأَمْن والاستقرار والعَدَالة ورَحْب العَيْش في البُلْدان الإسلامية، بدؤوا يَرْحَلون إلىٰ تلك البلاد ويُقيمون فيها. وذكروا بهذا الصَّدَد أن طَبيباً نَصْرانياً من سُكَّان الشام نزل بمكة المُكرَّمة، واشتغل بعَمَل الطِّبِّ، ووَالَىٰ آل جُبَيْر بن مُطْعِم ـ الأُسْرة المشهورة من قُرَيْش ـ وكانت هذه نهاية القَرْن الأول الهِجْري، وكان اسم هذا النِّصْراني عبد الرحمٰن، وكُنْيته أبا داود، وذكر ابن سَعْد أنه مع إقامته بمكة المُكرَّمة بَقِيَ نَصْرانيّاً، وكانت عيادته تحت مِئْذنة الحَرَم التي كانت في جهة الصَّفا، ومع قُرْبه للكَعْبة كان كُفْره عجيباً، ولذلك صار مَضْرَبَ المَثَل حيث يُقال: «أكْفَرُ من عبد الرحمٰن»[2].

وبالجُمْلة، إنه عاش نَصْرانيّاً ومات نَصْرانيّاً، ولكن كان لإقامته مع المسلمين أَثَرٌ بالغٌ، حيث أسلمَ أولاده كلُّهم في حياته، بل تدلُّ بعض الكُتُب علىٰ أن أولاده أسلموا بإشارته، لأنه كان يُعلِّمهم الكتابة والقرآن والفقه، ويَحُثُّهم علىٰ الأدب ولُزُوم أهل الخير من المسلمين[3]. وكان من أولاد هذا النصراني ابنه داود، الذي يُكنىٰ به أبا داود، وذكروا أن داود هذا امتاز بعِلْم الحديث إضافة إلىٰ

---

(١) صفوة الصفوة لابن الجوزي ٣ / ١٩٦.

(٢) هذه الرِّواية أوردهاابن سعد عن شيخه أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي وهو ثقة من شيوخ البخاري ومن الرواة عن داود بن عبد الرحمٰن العطار، فإسنادها صحيح. كما أوردها أبو القاسم الطبري اللالكائي ونقلها عنه المزي في تهذيب الكمال ٨ / ٤١٥ ولم يعلق عليها. وفيها إشكال إذ كيف جَوَّزوا لهذا النصراني الإقامة بمكة وبالقرب من الحرم، والناس يومذاك علىٰ منع المشركين من السكنىٰ في مكة. علىٰ أن بعض الفقهاء جَوَّزوا ذلك لأهل الذمة، أو للحاجة. ينظر تفصيل ذلك في تفسير القرطبي ٨ / ٦٨، والمغني لابن قدامة ٩ / ٢٨٦، وروح المعاني لأبي الثناء الآلوسي ١٠ / ٧٦ ـ ٧٧. (بشار).

(٣) الطبقات ٥ / ٣٦٥.

معرفته بالعلوم الإسلامية الأخرىٰ، فقد قال ابن سَعْد فيه: «كان كثيرَ الحديث»[1].

وقد أخذ داود العِلْم من الأئمة الثِّقات، وذكر الحافظ ابن حجر من شيوخه[2]: هشامَ بن عُرْوة، وابن جُرَيْج، ومَعْمَر بن راشد، وعبد اللّه بن عثمان ابن خُثَيْم، وعَمْرو بن دينار، وغيرهم. كما نجد في تلاميذه أمثال الإمام الشافعي، وعبد اللّه بن المبارك الشَّخْصيات المشهورة. ويكفي هذا لجلالة مكانة داود وثقته، وقال ابن حِبَّان مُوثِّقاً له: «كان مُتْقِناً من فقهاء أهل مكة»[3]. وهذا يدلُّ علىٰ أنه كان فقيهاً أيضاً إلىٰ جانب كَوْنه كثيرَ الحديث. ويكفيه من حيث السير والسُّلوك ما نَقَله الحافظ ابن حجر عن إبراهيم بن محمد الشافعي حيث قال: «ما رأيتُ أعبدَ من فُضَيْل بن عِيَاض، ولا أوْرَعَ من داود بن عبد الرحمٰن، ولا أفرس في الحديث من ابن عُيَيْنة»[4]. وذِكْره مع أمثال فُضَيْل بن عِيَاض وابن عُيَيْنة يدلُّ علىٰ مكانته بين المسلمين.

ومن هذه الوقائع ما ذكره ابن سَعْد في ترجمة محدث دمشق عبد الرحمٰن ابن مَيْسرة أنه رأىٰ النبي ﷺ في المَنَام، ففكَّرَ في أن هذه فُرْصة ثمينة ليستفيد من دعاء النبي ﷺ، ولكن ماذا يطلب في الدعاء؟ فلم يَرَ شيئاً يطلب من أمور الدنيا والآخرة إلا أن يقول له: «يا نبي اللّه! ادعُ لي أن أكون عَقولاً للحديث». ودعا له[5].

ومن هنا يمكننا أن نَعْلَمَ مَدَىٰ تَعَلُّق عُقول الناس وقلوبهم بطَلَب الحديث، ويمكن أن نقول: إن هذا الذَّوْق كان يغلب عليهم حتىٰ في المَنَام، فَضْلاً عن اليَقَظة.

وقد بلغ من حِرْصهم في طَلَب الحديث أنهم يُقدِّمون أكبرَ التَّضْحيات في هذا السَّبيل، سواء أكان مالاً أو وَقْتاً. فهذا عبدان ـ الذي قال عنه الذَّهَبي:

---

(١) نفسه. قال بشار: داود بن عبد الرحمٰن ممن أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما.
(٢) التهذيب ٣/ ١٩٢.
(٣) الثقات ٦/ ٢٨٦.
(٤) التهذيب ٣/ ١٩٢.
(٥) الطبقات ٧/ ١٦٣.

الحافظ الإمام رُحْلة الوَقْت ـ يقول عن نفسه: «رحلتُ إلىٰ البصرة ثماني عشرة مرة»[1] ـ وذلك في طَلَب أحاديث أيوب، أحد أساتذته من بين مئات الأساتذة.

وكتبوا في ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي ـ وهو إمام العِلَل ـ أنه رحل في طلب الحديث وهو أمرد، وكان يبقىٰ سنوات في السَّفَر، ثم يَعود إلىٰ وَطنه، ثم يُسافِر، وهو يقول عن نفسه: «أول ما رحلتُ أقمتُ سبع سنين»[2]. ويقول: «كنتُ أَعُدُّ ما كنتُ أمشي من الأميال، فعَدَدتُها إلىٰ ثلاثة آلاف ميل، ثم تركتُ العَدَّ». وكم كان يقطع من المَسَافات الطَّويلة مَشْياً علىٰ الأقدام؟ يقول عن نفسه: «خرجتُ من البحرين إلىٰ مصر ماشياً، ثم إلىٰ الرَّمْلة ماشياً، ثم إلىٰ طرطوس، ولي عشرون سنة»[3].

خذوا الخريطة وشاهدوا، كم تبلغ المسافة بين البحرين وبين مصر، وبين مصر وبين الرَّمْلة ـ في فلَسْطين ـ ومن الرَّمْلة إلىٰ طرطوس ـ في الشام ـ؟ إنها تبلغ آلاف الأميال، واللَّه يعلم كم كانوا يعانون من المَشَقَّات في هذا السَّفَر الطَّويل عبْرَ الطُّرُق الوَعِرة المَجْهولة، وقد حُرموا من وسائل السَّفر المَوْجودة اليوم. وقد ذكر الذَّهَبي عن الإمام أبي حاتم الرَّازي قِصَّة سَفَره حيث يقول ما مُلَخَّصه: عندما نزلنا ـ أنا وزُمَلائي ـ من السَّفينة، ووصلنا إلىٰ الساحل فإذا زادُنا قد نَفَدَ، فاضطررنا إلىٰ أن نرحل حُفاة من الساحل، ومَشَيْنا ثلاثة أيام ولم نأكل شيئاً، فسَقَطَ واحد منا كبير السِّنِّ مَغْشيّاً عليه، فحرَّكناه فلم يتحرَّك، فاضطررنا إلىٰ أن نتركه، وتقدَّمنا. وبعد قليل سَقَطَ كل واحد منا مَغْشيّاً عليه. وبَقِيَ واحد فقط، وكنا نسير مع الساحل فتَرَكَني وتقدَّم. فرأىٰ سفينة من بعيد، فبدأ يحرِّك منديله، فرآه رُبَّان السَّفينة، ونزل منها بعضهم وجاؤوا إليه، واجتمعوا به، وسألوه، وقد ساءت حاله من العَطَش، فأشار إلىٰ الماء، فسَقَوه ماء، فلمَّا أفاق قال لهم: ساعدوا رفيقَيَّ، فجاؤوا معه إلىٰ ذلك المكان الذي كنتُ مَغْشيّاً عليَّ فيه، فرَشُّوا عليَّ الماء، فانتبهتُ، فسَقَوْني ماء، ثم ذهبوا إلىٰ ذلك الكبير، فحاولوا أن يُعيدوا إليه وَعْيَهُ[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢ / ١٣٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢ / ١٣٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢ / ١٣٣.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢ / ١٣٣.

ولم تكن هذه الأسفارُ الطويلة مُنْحصِرةً علىٰ شَخْص أو شَخْصَين، بل أصبحت من لَوَازم طَلَب الحديث، فلا يصيرُ المُحدِّث مُحدِّثاً إلا بالأسفار، فاقرأ ترجمة أيِّ محدِّث كبير تجد في ترجمته قائمةً طويلةً لأسفاره. فهذا الإمام البخاري ـ وقد حَفِظَ كُتب عبد اللّه بن المبارك في صِغَره ـ يقول عنه الذَّهَبي: «رحل مع أُمِّه وأُخته سنةَ عشر ومئتين بعد أن سَمعَ مَرْويات بلده من محمد بن سَلام، والمُسْنَدي، ومحمد بن يوسف البِيكَنْدي. وسمع ببَلْخ من مَكِّي بن إبراهيم، وببغداد من عَفَّان، وبمكة من المقرىء، وبالبصرة من أبي عاصم والأنصاري، وبالكوفة من عُبيد اللّه بن موسى، وبالشام من أبي المُغيرة والفِرْيابي، وبعَسْقلان من آدم، وبحِمْص من أبي اليَمَان، وبدمشق من أبي مُسْهِر»[1].

ومع أن هذه القائمةُ ناقصةٌ قَطْعاً، لأنه لم تُذكر فيها المدينة ولا اليَمَن ولا غيرهما من المُدُن التي زارَها الإمام البخاري لطَلَب الحديث، ومع ذلك تجد في هذه القائمة الناقصة ذِكْر بخارىٰ، وبِيكَنْد ـ وَطَن الإمام البخاري ـ، وبَلْخ، وبغداد، ومكة، والبصرة، والكوفة، والشام، وعَسْقلان، وحِمْص، ودِمشق، والمسافات بينها آلاف الأميال. ومما يدلُّ علىٰ كَثْرة أسفار الإمام البخاري للعِلْم ما ذكره الخطيب في تاريخه فقال: «رحل في طلب العِلْم إلىٰ سائر محدِّثي الأمصار»[2].

وبعد ذِكْر الإمام البخاري يذكرُ الإمام الذَّهَبيُّ الحافظَ أبا زُرْعة ويقول: «سافر إلىٰ الحَرَمين، والعراق، والشام، والجزيرة، وخُرَاسان، ومصر».

وكما قلتُ: اقرؤوا تَذْكِرة كل محدِّث وحافظ، تجدون فيها قائمةً طويلة للبلدان التي زارَها، لإرواء غليله العِلْمي. وإضافة إلىٰ الصُعوبات التي يُبْتَلَىٰ بها كلُّ مُسافر، كان المحدِّثون الذين كانوا يسافِرون للعِلْم ويحتاجون إلىٰ الإقامة في كل بَلَد شهوراً، وأحياناً إلىٰ سنوات، يُبْتَلَوْن بها أكثر. كما نرىٰ الطُلَّاب في أيامنا هذه يسافرون إلىٰ أوروبا وأمريكا لطَلَب العِلْم ويعودون إلىٰ بلادهم بعد سنتين أو أربع سنوات، فكيف تكون حال ذلك العَصْر! وقد كان يسافر أحدهم من المدينة المنورة إلىٰ مصر لحديث واحد، كما كان أحدُهم يُقيم سنةً كاملةً في بَلَد في

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢ / ١٢٢.

(٢) تاريخ الخطيب ٢ / ٣٢٢ بتحقيقنا. (بشار).

انتظار الشيخ الذي كان يريد أن يسمع منه الأحاديث، لأنه غير مَوْجود في بَلَده.

وكانت عادة المحدِّثين الحُفَّاظ عامة أنهم ما كانوا يُحدِّثون يومياً إلا خمسةَ أحاديث أو عشرة، فكم كان هؤلاء الطُّلَّاب يحتاجون إلىٰ الإقامة عند كل شيخ؟! وخاصة عند كبار المحدِّثين أصحاب الثَّرْوة الحديثية؟!

كان يحيىٰ بن سعيد القَطَّان عندما يَذْكُر حاله في طَلَب الحديث يقول: إنه مَكَثَ عشر سنين عند شيخ. وقد نَقَلَ عنه الخطيب قوله: «لَزِمتُ شُعْبة عشر سنوات»[1]. وكان القَعْنَبي[2] ينقل عن الإمام مالك رحمه اللّه تعالىٰ قوله: «كان الرجل يختلف إلىٰ الرجل ثلاثين سنة، فيتعلَّمُ منه»[3]، ويبدو أن الإمام مالك رحمه اللّه تعالىٰ يشير إلىٰ نفسه. ويمكن أن تكون هذه حال عامة طُلَّاب الحديث. حيث كانوا يتردَّدون إلىٰ مشايخهم ثلاثين سنة. فهذا تلميذه نافع بن عبد اللّه يقول: «جالَسْتُ مالكاً أربعين سنة أو خمساً وأربعين سنة، كل يوم أُبَكِّرُ وأُهجِّرُ، وأروح»[4]. وكان الإمام الزُّهْري يقول: «جالستُ رُكْبتَيَّ رُكْبَتَي سعيدَ بن المُسَيِّب ثمان سنين تمس ركبتي ركبتَهُ»[5]. ونقلوا عنه قوله أيضاً: «تَبِعتُ سعيدَ ابن المُسيِّب في طلب حديث ثلاثة أيام».

وقد بلغ من رَغْبتهم للعِلْم ـ كما يذكر عِكْرمة مَوْلىٰ ابن عباس ـ أنه مَكَثَ أربع عشرة سنة يبحثُ عن سَبَب نزول آية حتىٰ عَثَرَ عليه[6].

وقد ذكر الحافظ ابن عبد البَرِّ قِصَّةً عجيبةً بهذا الصَّدَد، وأذكره ملخصةً هنا: إن رجلاً ـ اسمه غالب القَطَّان كان تاجراً من سُكَّان البصرة، جاء مرة إلىٰ الكوفة للتِّجارة، ولم يكن طالباً رَسْمِيّاً للحديث، ولكن كان له ذَوْق بهذا العِلْم، فأحبَّ أن يستفيد من سماع الأحاديث من حَلْقة محدِّث الكوفة الأعمش، ما دام مُقيماً بالكوفة، فصار يتردَّدُ إلىٰ حَلْقته، وعندما أَنْهىٰ عَمَلَه الذي جاء من أجله،

---

(١) تاريخ الخطيب ١٦ / ٢٠٥ بتحقيقنا. (بشار).

(٢) هو راوي نسخة الموطأ الخاصة به.

(٣) حلية الأولياء ١ / ٣٢٠.

(٤) نفسه.

(٥) حلية الأولياء ١ / ٣٦٢.

(٦) تفسير فتح القدير للشوكاني ١ / ٤.

وعَزَمَ علىٰ السَّفر، بات عند الأعمش ليلة اليوم الذي كان يريد فيه السَّفَر. فقام بالليل، فإذا الأعمش يردِّدُ آية من القرآن الكريم[1]، ويقول عنها شيئاً. فظن أن عنده علماً خاصاً (يعني حديثاً) بهذه الآية، وعندما حضر عنده في الصَّبَاح للتَّوْديع قال له: سَمِعتُك الليلة تردِّدُ الآية من القرآن الكريم وتقول كلاماً، فهل وصلك حديث في هذا الباب؟ وإنني أترَدَّدُ إليك منذ سنة، ولكن لم تذكر هذا الحديث! وكان غَرَضه أن يسمع منه هذا الحديث أيضاً قبل سَفَره. فجرىٰ علىٰ لسان الأعمش هذه الجُمْلة: «واللّه لا أحدِّثك أيضاً بهذا الحديث قبل سنة».

فماذا حدث بعد ذلك! رجل جاء لقَصْدٍ تجاريٍّ، ولم يقصد العِلْم، ولكن غلبت عليه رَغْبةٌ لسَمَاع حديث واحد، ولأن الأعمش قد أقسم يميناً، فلم يكن أمامه إلا أن يُقيم بالكوفة سنة إبراراً لقَسَمه، بغَضِّ النَّظَر عن الخَسارة التي تَلْحقُه بتجارته، أو أن يترك هذه الرَّغْبة، ولم يكن الأمر كبيراً، لأنه أَمْرُ حديثٍ واحد يتعلَّقُ بالتفسير. والرِّواية التفسيرية ليس لها كبير الأهمية في نَظَر المحدِّثين. ولكن كان ذلك في عَصْرٍ يُقدَّرُ فيه كل ما يُنسَبُ إلىٰ النبي ﷺ.

يقول غالب القَطَّان: فأقمتُ، وكتبتُ علىٰ بابه تاريخَ ذلك اليوم، ثم قَضَىٰ غالب اثني عشر شهراً في انتظار تَمَام سنة، يقول غالب: فلمَّا مَضَت السنة قلتُ: يا أبا محمد! قد مَضَتِ السنة؟[2]. ثم سمع هذا الحديث ورجع إلىٰ بَلَده.

أرىٰ أن هذه الرِّواية لا تحتاج إلىٰ تَعْليق، ولم يذكرها ابن عبد البرِّ في كتابه كرواية عامة، بل ذكرها بسَنَدها إلىٰ غالب القَطَّان، ورُواتها كلُّهم مُعتَمدون فيما أرىٰ[3].

---

(١) وكانت هذه الآية: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِالْقِسْطِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٣ / ١٨]. (من المؤلف).

(٢) جامع بيان العلم ١ / ٩٩.

(٣) هكذا قال المصنف، وقد أخطأ فيما رأىٰ، فالسند الذي ذكره ابن عبد البر لهذه الحكاية تالف فهو من رواية علي بن سعيد بن بشير الرازي، عن أبي ياسر عمار بن عمر بن المختار، عن أبيه عمر بن المختار، عن غالب، وعمر بن المختار هذا بصري متهم بالوضع، قال ابن عدي في الكامل ٥ / ١٦٩٣: «روىٰ الأباطيل، روىٰ عنه ابنه عمار» (وينظر ميزان الذهبي ٣ / ٢٢٣). وقال الذهبي في ترجمة غالب القطان من الميزان في معرض الدفاع عن غالب بعد أن ساق له حديث «شهد اللّه»: «رواه عنه عمر بن مختار بصري، ورواه عنه ولده عمار=

وليس الغَرَض استيعاب تلك الوقائع التي حدثتْ في هذا الصَّدد، وإنما القَصْدُ تقديمُ نماذج لنعرف كيف كانت صلة القلوب بالحديث في ذلك العَصْر، بحيث أصبحت مسافات الزَّمان والمكان في طَلَبه صِفراً، إذن لا عَجَبَ علىٰ حدوث تلك الوقائع من أناسٍ لا يُعطون وَزْناً للأعمال غير العِلْمية أمام العِلْم، وهذه حال تَضْحياتهم بالزَّمَن.

وأما ما قدَّموا من تَضْحياتٍ ماليةٍ في هذه السَّبيل فهي لا تَقِلُّ عن غيرها من التَّضْحيات. فهذا الهَيْثَم بن جميل شيخ الإمام أحمد بن حنبل وشيخ الحُفَّاظ الكبار، وتلميذُ سفيان بن عُيَيْنة، وحَمَّاد بن سَلَمة، وعبد اللّه بن المثنىٰ الأنصاري وأمثالهم، فهذا الهَيْثم كَتَبَ عنه الخطيب في ترجمته: «أفلس الهَيْثم ابن جميل في طَلَب الحديث مرتين»[1].

كان الهَيْثم بن جميل في بغداد، فرحل منها لِضيق العَيْش أو لسَبَب آخر إلىٰ أَنْطاكية بالشام، وأقام بها، وتوفي سنة ٣١٣هـ.

وقد نَقَلَ ابن عبد البَرِّ قولَ الإمام مالك في شيخه ربيعةَ الرَّأي بعد قوله: «إن هذا العِلْم (أي: عِلْم الحديث) لا يحصل فيه الكمال إلا إذا ذاق الإنسان لَذَّة الفَقْر والبُؤس» ثم مَثَّلَ لذلك بأستاذه ربيعة فقال: «قد صارت حاله في طَلَب هذا العِلْم أن اضطرَّ إلىٰ أن يبيع خَشَبَ سَقْف داره، وقد مرَّ بحال كان يجمع الزَّبيب والتَّمْر من المزبَلة».

وعند ذِكْر بَيْع ربيعة خَشَبَ سَقْف بيته، تذكَّرتُ قِصَّة الإمام أبي يوسف القاضي رحمه اللّه تعالىٰ، التي وَرَدَ ذِكْرُها في كُتُب تراجم الحَنَفية، وهي أنه مرَّت عليه مدة من الزَّمَن لم يَبْقَ في بيته ما يأكله، فأخرج من سَقْف بيت صِهْره خَشَبةً وأرسلها إلىٰ السُّوق، ليبيعها ويشتري بها طعاماً، فسَكَتَت زَوْجته علىٰ هذا التَّصرُّف، لعلها كانت تَمْلِكُ هذا البيت وأجازَتْه بهذا التَّصرُّف، غير أنَّ أُمَّها لم

= ابن عمر، الآفة من عمر، فإنه متهم بالوضع» (الميزان ٣ / ٣٣٠ ـ ٣٣١). وقال الذهبي في ترجمة عمار ابنه: «عن أبيه فيه كلام» (الميزان ٣ / ١٦٦)، وقال في ترجمة علي بن سعيد الرازي: «قال الدارقطني: ليس بذاك تفرد بأشياء» (الميزان ٣ / ١٣٣)، فهذا علم لا يُعرف بالرأي. (بشار).

(١) تاريخ الخطيب ١٦ / ٨٥ ـ ٨٦ بتحقيقنا. (بشار).

تصبر، فأنكرتْ هذا التَّصرُّف، فحرَّك ذلك غَيْرة الإمام أبي يوسف، ثم أوصله إلىٰ منزلةٍ لا تخفىٰ علىٰ أهل العِلْم. وقد ذكر ابن عبد البَرِّ قول أبي يوسف بهذه المناسبة، قال: «لقد طلبنا هذا العِلْم، وطَلَبه معنا مَن لا نحصيه كَثْرةً، فما انتفع به منا إلا مَن دَبَغ البُنُّ[1] قَلْبَه». ثم يفسِّر دِباغة القَلْب ويقول: «وذلك أنَّ أبا العباس لمَّا أفْضَىٰ إليه الأمر بَعَثَ إلىٰ المدينة، فأقدم إليه عامة من كان فيها من أهل العِلْم، فكان أهلنا يعدُّون لنا خُبْزاً يُلَطِّخونه لنا بالبُنِّ فنَغْدوا في طَلَب العِلْم، ثم نَرجِع إلىٰ ذلك فنأكله، فأما من كان ينتظر أن تُصنع له هَريسة أو عَصِيدة فكان ذلك يَشْغَله، حتىٰ يفوته كل ما كنا نحن نُدْرِكُه»[2].

وذكروا في ترجمة يحيىٰ بن مَعِين أن والده كان كاتباً للأمير وكان يَمْلِك ثَرْوةً، وعند وفاته تَرَكَ لولده مليوناً وخمسين ألف درهم، ولعلَّه ظنَّ أن ولده يحيىٰ سوف يعيشُ بها عيشة الراحة، ولكن اللّه تعالىٰ قَدَّرَ له أن يُذْكَر اسمه في الآخرين بالخير والتَّقْدير. فقام بغَرْبلة أحاديث رسول اللّه ﷺ، وتميْيز صحيحها من غيرها، فماذا فعل بهذه الثَّروة؟ لقد ذكر الخطيب الرِّواية بسَنَده فقال: «فأنفقها كلَّها علىٰ الحديث، حتىٰ لم يَبْقَ له نَعْلٌ يَلْبسه»[3].

والإمام البخاري رحمه اللّه تعالىٰ ـ الذي وصل إلىٰ ما وصل إليه ـ ذكر عنه الخطيبُ علىٰ لسان زميله عُمر بن حَفْص الأشقر: كنا نكتب الحديث بالبصرة مع محمد بن إسماعيل، وبعد أيام عَلِمنا أن البخاري لا يحضر الدَّرْس منذ أيام، فبحثنا عنه، فلمَّا وصلنا إلىٰ البيت الذي كان يَسْكُنُه، وجدناه في غُرْفة مُظْلِمة، وليس علىٰ جَسْده لباسٌ يَصْلُح أن يخرج به إلىٰ الناس، فلمَّا سألنا عن ذلك، عَلِمنا أنه قد نَفَدَ ما عنده، ولم يَبْقَ معه شيء. فجمعنا المال، واشترينا له الثِّياب فلَبِسَها وبدأ يحضر معنا مجلس العِلْم[4].

وهذا الذي حدث مع الإمام أحمد بن حنبل عندما كان يَدْرُس في مكة المكرَّمة عند سفيان بن عُيَيْنة، يقول عنه زملاؤه: وجدناه يوماً غائباً عن الدَّرْس،

---

(١) البُن: هو الزيت الرديء.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ١ / ٩٧.

(٣) تاريخ الخطيب ١٦ / ٢٦٥ بتحقيقنا. (بشار).

(٤) تاريخ الخطيب ٢ / ٣٣٢ بتحقيقنا. (بشار).

ولم تكن عادتَهُ، فذهبنا إليه حتىٰ نعرف حاله، فوجدناه مختفياً في بيته، فعَلِمنا أنه سُرِقَتْ ثيابه[1]، وليس عنده مال ـ قال الرَّاوي عليُّ بن الجَهْم ـ فقدَّمتُ إليه ديناراً، وقلتُ: إما أن تقبله هديةً أو قَرْضاً! ولكنه أبىٰ أن يأخذ، فقلتُ: تأخذه أجرة وتكتبُ لي، فرَضِيَ. فكان علي بن الجَهْم يتبرَّكُ بهذه المخطوطة ويُريها الناس، ويُبيِّن لهم سَبَبَ كتابتها[2].

وحكاياتُ الإمام أحمد في هذا الصَّدَد كثيرةٌ، لا يسع هذا المكان أن ننقلها كلَّها. منها ما كان يحكيها شيخه عبد الرَّزَّاق للناس قال: إن أحمد بن حنبل لمَّا جاءني هنا في اليَمَن، قلتُ له: إن اليَمَن ليست بلاداً تجارية، فقدَّمتُ إليه دنانير، ولكنه لم يَرْضَ أن يأخذها. وفي هذه الأيام كان إسحاق بن راهُويه يسمع الحديث مع الإمام أحمد بن حنبل. فذكر إسحاق قِصَّةً طويلةً، وحكىٰ في ضِمْنها أن الإمام أحمد كان ينسج التِّكك في اليَمَن ويبيعها ويأكل منها. ومهما حاول أحد أن يقدِّم له هدية أَصَرَّ علىٰ عَدَم قَبْولها. وعندما أراد العَوْدة إلىٰ بَلَده بَقِيَ عليه دَيْن للخَبَّاز فخَلَعَ نَعْليه وقدَّمهما إلىٰ الخَبَّاز بدل تلك الدراهم، ومَشىٰ حافياً وشارَكَ الحَمَّالين في حَمْل الأحمال علىٰ الإبل وإنزالها، والأجرة التي كان يأخذها كانت نَفَقَة لسَفَره[3].

ولا شكَّ أن هذه الوقائع وإن دلَّت علىٰ استغناء الإمام ورِفْعته، ولكنها تدلُّ أيضاً علىٰ أن هؤلاء الأئمة قد عَوَّدوا أنفسَهم علىٰ معيشةٍ لو نُسِبتْ إليهم أيُّ حادثةٍ للمِحْنة أو الضِّيق فلا سبيل للشَّكِّ بها.

فهذا شُعْبة بن الحَجَّاج أمير المؤمنين في الحديث، عندما نقرأ ترجمته نَجِدُه، وقد بلغ من العُمُر سبعين سنة أو خمساً وسبعين سنة، لا يحبُّ أن يُشْغِلَ نفسَهُ في فِكْر المَعَاش، فقد ذكر الذَّهَبي عنه، قال: «ما أَكَلَ شُعْبة من كَسْبه قط».

وبغَضِّ النَّظَر عن عَمَل شُعْبة هذا، هل كان مناسباً أو كان غير

---

(١) البيت الذي كان يسكنه الإمام كانت تسكن فيه عجوز أيضاً، فحكت أن الإمام أحمد خرج لحاجة، فسرق أحدهم ثيابه، وعندما رجع علم بهذا الحادث، ولم يسأل عن أي شيء أهو موجود أم سُرِق، سوىٰ أوراق كتبها، فبقيت علىٰ الرف. (من المؤلف).

(٢) تاريخ ابن عساكر ٢ / ٣٧.

(٣) اقرأ هذه الوقائع في تاريخ دمشق لابن عساكر ج٢.

مناسب[1]، أقول إن مثل هذا الرجل يستطيع أن يصير أميراً في أيِّ عِلْم شاء، فَضْلاً عن عِلْم الحديث. وقد بلغ من استغنائه ما نَقَلَه الذَّهَبي علىٰ لسان أبي قَطَن قوله: «ما رأيتُ شُعْبة قد رَكَع إلا ظننتُ أنه نَسِيَ ولا سَجَدَ إلا قلتُ نَسِيَ»[2]. وهذا كان يتعلَّقُ بالنافلة.

الاشتغال بالحديث كان أفضل من قيام الليل عند المحدِّثين:

وينبغي أن نأخذ بالاعتبار أيضاً هذه الخَصْلة التي كان عليها كثيرٌ من المحدِّثين. لنأخذ مثالاً: حافظ الجزيرة المُعَافَىٰ بن عِمْران المَوْصلي، الذي لَقَّبه سفيان الثَّوْري بـ«ياقوتة العلماء»، فقد سُئِلَ هذا المَوْصلي: أيهما أحبُّ إليك: القيام طول الليل أم الاشتغال بحِفْظ الحديث وكتابته؟ فقال: «حديث تكْتبه أحبُّ إليَّ من قيامك من أول الليل إلىٰ آخره»[3].

ولم يكن هذا ذَوْق ياقوتة العلماء فحسب، بل نُقِلَ عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يقول للناس: إن الاشتغال بالعِلْم في جزء من الليل خير عندي من قيام كل الليل. قيل له: ماذا تعني بالعِلْم؟ قال: الاستزادة من العِلْم. قيل: هل تعني به أحكامَ الصلاة والصِّيام والحَجِّ والنِّكاح والطَّلاق وغيرها؟ قال: نعم.

وعلىٰ هذا الأساس كان الزُّهْري يقول: «أيُّ عبادة أفضل من الاجتهاد في التَّفقُّه في الدين»؟! والحق أن هذه كانت فَتْوىٰ أولئك الذين تَرَبُّوا بالصُّحْبة النَّبوية، فقد كان أبو هُريرة رضي اللّه عنه يقول: «إن قضاء جزء من الوَقْت في التَّفقُّه في الدين أفضلُ عندي من قيام سائر الليل». وقد وردت أحاديث عن صاحب الرِّسالة ﷺ في هذا الباب، بل في القرآن الكريم ما يدلُّ علىٰ ذلك أيضاً، لذلك كان الإمام الشافعي رحمه اللّه تعالىٰ يقول: «إن الاشتغال بالعِلْم أفضلُ من الاشتغال بالنَّوَافل».

---

(١) وكان شعبةُ يذم أسلوبه هذا في آخر عمره، ويقول لتلاميذه: لا تكونوا مثلي، فقد أصبحت مَلاًّ علىٰ إخوتي. وكان له أخوان: حَمَّاد وبَشَّار، وكانا صَرَّافين، وكانا يتكفلان شعبة وأهله، وأما القول الذي نقل عنه: «من ابتُلِي بطلب الحديث ابتلي بالفقر والفاقة». لعله قال ذلك، لأنه ابتلي به. وكان شعبة يقول: إنه باع طست أمه بسبعة دنانير. (التذكرة ١ / ١٨٤).

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ١٨٢. (من المؤلف).

(٣) جامع بيان العلم ١ / ٢٤.

وهذا إمام مصر ابن وَهْب من أرشد تلاميذ الإمام مالك كان يقول: كنتُ أقرأ بين يدي الإمام مالك، فحان وَقْت الظُّهْر أو العَصْر، فأَقْفَلْتُ الكتاب، وقمتُ بنِيَّة النافلة، ففَهِمَ الإمام ما أَقْصِدُ، فقال: هل الذي تريد أن تشتغل فيه أفضلُ من الذي كنتَ تشتغل فيه؟! ثم قال: «إذا كانت النِّيَّة خالصةً، فالذي كنت تشتغل فيه أفضل». وقد نقل ابن عبد البَرِّ عشرات الأقوال في هذا الصَّدَد عن الصَّحَابة والتابعين والأئمة.

وغَرَضي من ذِكْر هذه الأقوال أن الذين تمكَّن هذا العِلْم في قلوبهم، بحيث آثَرُوه علىٰ جميع المشاغل الدِّينية ما عدا الفرائض، فَضْلاً عن المشاغل الدُّنيوية، وقد بلغ من استغراقهم أيضاً في النَّوَافل أنهم لو سجدوا مَكَثوا في السَّجْدة، ولو رَكَعوا لا يرفعون رؤوسهم عن الرُّكوع، حتىٰ يظن الرائي أنهم نَسُوا، فكيف تكون حالهم في طَلَب هذا العِلْم واجتهادهم فيه؟! إذن فالعِلْم الذي هو أفضل عندهم من النَّوافل كيف يمكن أن يقصِّروا فيه دقيقةً واحدةً!؟

والحقُ أن الذي لا يُبَالي بالدين لا يُقيم للمعلومات الدِّينية وَزْناً، ولكن الذي آمَنَ بالدين كحقيقة واقعية، كما أن الدُّنيا حقيقة واقعية في نَظَر مَن يُنْكِر الدين، وهو يجتهد في جَمْع المعلومات عن الأشياء التي تنفعه في هذه الحياة الدنيا، والتي تبدأ من بَطْن الأُمِّ، وتنتهي إلىٰ اللَّحْد، والتي نشاهدها في البُلْدان التي ترىٰ الحياة محدودة بين هذين الحَدَّين، فكيف التَّعجُّب من الجهود التي صُرِفتْ في جَمْع المعلومات الدِّينية، ونُسِبَت إلىٰ رجال العِلْم الذين دخل اليقين في قلوبهم بصُحْبة النبي ﷺ، وأنهم عَلِموا أن هذه الحياة لا تنحصر بين هذين الحَدَّين، بل هي لا تنتهي إلىٰ حَدٍّ، وهذه حقيقةٌ ثابتةٌ.

ولمَّا كان الدينُ عبارة عن معلومات عن هذه الحياة الّلا محدودة فلا عَجَبَ من أن تنشأ في قلوب هؤلاء ـ الذين يؤمنون بهذه الحياة الدائمة ـ رَغْبةٌ في معرفة المعلومات عنها، بل هذه نتيجة طبيعية لذلك، وكلما ازداد فيهم الإيمان بهذه الحياة ازدادت فيهم الرغبة والاجتهاد في معرفة هذه المعلومات، التي يتعلَّقُ بها نَفْعُ هذه الحياة وضَرَرُها.

أما المعلومات التي تساعد في حَلِّ مُشْكِلات الحياة التي تقعُ بين الحَدَّين، أو تَسبَّبُ في تَسْهيلاتها، فنرىٰ أهلها يغوصون في قَعْر البِحَار، ويحفرون الجبال،

ويعملون كلَّ ما في وسعهم، فكيف إذا تحدثنا عن أولئك الذين آمنوا بالحياة غير المحدودة كحقيقة واقعية، وعن اعتنائهم بمَصْدر هذا الدين ومَعِينه!؟ هذا المَصْدر الذي كان اكتشافات انكشافات جديدة لهذا الدين، وقد صرفوا في سبيل هذه الاكتشافات كلَّ ما كان في وسعهم!

احتياط المحدِّثين في الحديث:

هذا شُعْبة أمير المؤمنين في الحديث رُوِيَ عنه أنه كان لا يَرْضَىٰ إلا أن يسمع الحديث عشرين مرة. وهذا الكلام له مَعْنَيَان؛ أحدهما أنه كان لا يقتنع إلا إذا سَمِعَ من مَرْويات شَيْخه منه عشرين مرة، وهذا كان ذَوْقَ بعضَ المحدِّثين، كما يؤيِّده ما رُوِيَ عن إبراهيم بن عبد اللّه الهَرَوي تلميذِ هُشَيْم أنه كان يقول: «ما من حديث هُشَيْم إلا وسَمِعتُهُ منه ما بين عشرين مرة إلىٰ ثلاثين مرة»[1]. وهكذا كان مَعْن بن عيسىٰ يقول في الرِّوايات التي كان يرويها عن الإمام مالك فيقول: قد سَمِعتُه منه نحواً أو أكثر من ثلاثين مرة»[2].

والمعنىٰ الثاني لقول شُعبة: أنه ما كان يقتنع بروايةٍ حتىٰ يسمعها من عشرين شيخاً. وهذا كان ذَوْقاً عاماً للمحدثين. وكان يحيىٰ بن مَعِين يُصِرُّ علىٰ ذلك، ويقول: «لو لم نَكْتب الحديث من ثلاثين وَجْهاً ما عَقَلْناه».

ويمكن أن نقدِّم لذلك مثلاً في عَصْرنا الحاضر: إن حادثة واحدة تحدث، فتنقلها وَكَالات الأنباء المختلفة بتعبيراتها إلىٰ الصُّحُف، فالذين يشتغلون بأعمالٍ سياسية، أو بتَسْجيل الأخبار الصحيحة، أو الذين يملكون ذَوْقاً لمعرفة الوقائع الصحيحة يقرؤون خَبَر هذه الحادثة في الصُّحُف المختلفة، ثم يجمعون بين التعبيرات المختلفة لوَكَالات الأنباء، ويحاولون أن يَصِلوا إلىٰ حقيقة أصل الحادثة، وهؤلاء يقرؤون الصُّحُف بهذا الأسلوب، ومن الواضح أن علم هؤلاء وآراءهم لا نسبة لها بمن يقرأ الصُّحف من الناس العاديين[3].

---

(١) تاريخ الخطيب ٧ / ٣٢ ـ ٣٣ بتحقيقنا. (بشار).

(٢) حلية الأولياء ١ / ٣٢١.

(٣) فمثلاً، كثير من الأمور تبقىٰ مجملة في خبر وكالة، بينما تفصِّلها وكالة أخرىٰ، وأحياناً يكون المراسل لا يملك ذوقاً سليماً يُميِّز بين الأخبار المهمة وبين الأخبار العامة. ولكن المراسل الذكي يختار من بين الأنباء ما هو مهم، ويركز عليها في بيانه. وقد يذكر مراسل وكالة كيفية=

وسبق أن قلتُ: إن عامة الكُتُب عندما تذكر عَدَد الأحاديث النبوية تذكرها بمئات آلالاف، فالذين لا معرفة لهم بحقيقة الأمر يظُنُّون أن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته بلغت مئات الآلاف، وهذا غير صحيح[1]. وقد ذكرتُ شهادة الحاكم صاحب «المستدرك» عن عَدَد الأحاديث الصَّحاح، التي بلغت في غاية الصِّحَّة أنها لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث. فإذا أضفنا إليها الحِسَان والضِّعاف بحَذْف المُكرَّرات، لا يتجاوز عَدَدُها ثلاثين ألفاً أو اثنين وثلاثين ألفاً،

= خبر ومراسل آخر يهمله ـ فمن كان نظره علىٰ جميع الأخبار فهو يعلم إلىٰ أيِّ حد يمكن الاعتماد علىٰ هذا الخبر. بل هؤلاء يعلمون أيضاً أنه كيف تُنشَر بعض الأخبار التي لا أساس لها من الصحة، لأغراض خاصة. فهناك وكالات أنباء تترفَّع عن ذكرها في حين أن بعضها تجد لذة في ذكرها ـ (من المؤلف).

(١) يقول ابن الجوزي في كتابه صيد الخاطر الفصل ١٧٥، وهو ممن يُعتمد علىٰ قوله، يقول في عدد الأحاديث: إنه لو جُمع الصحيح والموضوع وكل مَنْقول عن رسول اللّه ﷺ ما بلغ خمسين ألفاً ـ وقال ـ وقد صدق في قوله: إن الإمام أحمد بن حنبل طاف الدنيا مرتين لجمع هذه الأحاديث، ولكن لا يوجد في مسنده إلا أربعين ألف حديث، وعشرة آلاف منها متكررة، بل ذكر ابن عساكر أن عدد أحاديث المسند بعد حذف المكررات يبلغ ثلاثين ألف حديث (من الرسالة المستطرفة للكتاني ١٨)، ولعل هذا الاختلاف جاء من عَدِّهم التكرار المعنوي واللفظي، ولعل ابن عساكر اعتبر كل حديثين يكون مآلهما واحداً حديثاً واحداً، وابن الجوزي اعتبر التكرار اللفظي فقط (إن أحاديث المسند بالمكرر ٢٧٦٤٧. بشار).

وإذا كان ابن الجوزي يُعْتَبر من المتشدِّدين، فلنأخذ شخصية أخرىٰ متسامحة وهو العلامة جلال الدين السيوطي، الذي جمع الأحاديث باسم جمع الجوامع، ورتَّبه العالم الهندي «علي متقي» علىٰ ترتيب فقهي في كنز العُمَّال. وهو يقول في مقدمة كنز العمال: «سوف يطلع القارىء في هذا الكتاب علىٰ الأحاديث التي جاءت في جمع الجوامع، وعلى الأحاديث التي ليست في جمع الجوامع، ونحن نرىٰ أن من أحصىٰ أحاديث كنز العمال قال: إنه يشتمل علىٰ أربعين ألفاً وتسع مئة وتسع وخمسين حديثاً. أقول: من قرأ كنز العمال يعلم كم توجد فيه من الأحاديث المتكررة، وأظن لو حُذِفت منها المكررات، وبلغت إلىٰ ثلاثين ألف حديث فلا عجب، وقد لخَّصه «علي المتقي» نفسه بحذف المكررات، فبلغ عددها ثلاثين ألفاً وحديثين، ومن المعلوم أن هذه المجاميع تشمل رطباً ويابساً أيضاً، لذلك أرىٰ أن الأحاديث الصحيحة التي في غاية الصحة لم يبلغ عددها عشرة آلاف، فإذا أضفنا إليها الحسان والضعاف فمن الصعب أن يبلغ عددها ثلاثين ألفاً أو اثنين وثلاثين ألفاً. (من المؤلف).

ولكنه اصطلاح، بحيث لو سمع المحدِّث حديثاً واحداً من عشرة رواه يعتبره عشرة أحاديث.

وقد ذكر الذَّهَبي وغيره قِصَّةً طريفةً في هذا الصَّدَد في ترجمة إبراهيم بن سعيد الجَرِيري، وهي أن جعفر بن خاقان سأل إبراهيم عن روايةٍ مرويةٍ عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي اللّٰه عنه، فدعا إبراهيم جاريته وقال لها: أخرجي لي الجزء الثالث والعشرين من «مُسْنَد أبي بكر». فتعجَّبَ جعفر من قول إبراهيم وقال: إن أبا بكر لم يثبت عنه أكثر من خمسين حديثاً، فمن أين جمعت هذه المجموعة الكبيرة من الأحاديث التي تشمل هذه الأجزاء؟ فقال إبراهيم مُظْهِراً الحقيقة: «كل حديث لا يكون عندي من مئة وَجْه فأنا فيه يتيم»[1]. فغَرَضُ إبراهيم أنه إذا لم يسمع كل حديث من مئة طريق يعتبر نفسه يتيماً، وهكذا كان يجعل الحديث الواحد مئة حديث، فإن كان إبراهيم جعل من أحاديث أبي بكر رضي اللّٰه عنه أجزاء فلا عَجَبَ.

وسبق أن ذكرتُ أن حديث: «إنما الأعمال بالنِّيَّات» حديثٌ واحدٌ في الواقع، ولكن المحدِّثين جعلوه خمس مئة حديث لتعدُّد رواته، وقد ذكرتُ أن هذا العَمَل من خصائص المحدِّثين، وإنه كان خيرَ وسيلة لمعرفة صِحَّة الحديث وضَعْفه.

وفي عَصْرنا هذا الذي تُنْشَر فيه الأخبار الكاذبة، إما للدِّعاية أو لأنها تصلح أن تُوجِد بَلْبَلةً، فمعرفة الأخبار الصحيحة منها مَرَدُّها إلىٰ أولئك الذين علىٰ خِبْرة في أخبار الوَكَالات المختلفة والصُّحُف المتعدِّدة. فهم الذين يعرفون أيَّ وكالات الأنباء تحتاط، وما هي خصائصها، وأيَّها تقدِّم الأنباء التي يُعتمد عليها. وتقريباً إلىٰ الأفهام يمكننا أن نمثِّلَ حال المحدِّثين في ذلك العَصْر بحال هؤلاء.

وقد ذكر الحاكم في «معرفة علوم الحديث» قولاً لسفيان الثَّوْري يشير إلىٰ أن غَرَضَ رواية الحديث لم يكن غَرَضاً واحداً، بل كان أغراضاً متعدِّدةً حيث يقول: أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أتوقف

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢ / ٨٩.

في حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعتد بحديثه وأحب معرفة مذهبه[1].

وقد ذكر الحاكم قِصَّة عن الإمام أحمد بن حنبل، قال: لمَّا كنا في صَنْعاء نَدْرُس الحديث، وكان من رُفَقائي يحيىٰ بن مَعِين، فرأيتُهُ يوماً جالساً في ناحيةٍ يكتبُ، وعندما يأتيه أحد يُخفِيه. فلمَّا سألناه قال: أنقل النُّسْخة المَوْضوعة باسم أنس رضي اللّه عنه عن رواية أبَان. فقلتُ: تنقل مجموعة المَوْضوعات والأكاذيب؟! قال: يا أخي، أكتبها لأحفظها، وإنني أعلم أنها مَوْضوعة، ولكن غَرَضي لو أن أحداً أراد الخداع بإدخاله الراوي العدل بدل أبَان يمكن أن أزيل هذا الوَهْم بإظهار الحقيقة بأن وَضْعَ الراوي الثقة هنا خطأٌ، والحق أن واضعها أبان»[2]. ولهذا الغَرَض كان يحيىٰ بن مَعِين جَمَعَ جُمْلةً من الأحاديث المَوْضوعة، وكان يقول: «كتبنا عن الكَذَّابين، وسجرنا به التنور، وأخرجنا به خبزاً نضيجاً»[3].

وبالجُمْلة كما أنه لا بدَّ من مُطالعة الصُّحُف المختلفة وسماع أخبار وَكالات الأنباء لمعرفة الوقائع والأحداث الصحيحة، كذلك كان حال المحدثين، فإنهم كانوا يرون أن يسمعوا الأحاديث من جميع أنواع الرُّواة لمعرفة الأحاديث الصحيحة. وقد ذكر الحافظ أبو عُمر بن عبد البَرِّ كَلمةً حكيمةً عن أيوب السَّخْتياني أنه كان يقول: «لن تطَّلعوا علىٰ أخطاء مشايخكم حتىٰ تجلسوا عند الآخرين»[4].

وبالجُمْلة إن سَبَبَ كَثْرة عَدَد الأحاديث، وذكر مئات المشايخ لمحدِّثٍ واحدٍ كان ذَوْقَ المحدِّثين، أعني أنهم كانوا إذا لم يسمعوا الحديث من مئة طريق اعتبروا أنفسهم يَتَامىٰ. ويمكن أن نقدِّم مثالاً لكَثْرة المشايخ بمشايخ شُعْبة الذين بلغ عَدَدهم من التابعين فحسب ـ فَضْلاً عن غيرهم ـ أربع مئة شيخ، كما ذكره الذَّهَبي[5]، وكان شُعْبة يرىٰ أن يسمع كل حديث من شيخه عشرين مرة.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ١٣٥.
(٢) معرفة علوم الحديث ٦٠.
(٣) نفسه.
(٤) جامع بيان العلم ٩٩.
(٥) تذكرة الحفاظ ١ / ١٨٢.

أمثلة من زُهْد المحدِّثين وتقْواهم:

والغَرَض من هذا البَحْث هو معرفة حال هؤلاء المحدِّثين الذين وَقَفوا أنفسَهم لخِدْمة هذا الدين الحَنِيف، فقد ذكر الذَّهَبي عن حال شُعْبة ـ الذي سبق ذِكْر حال رُكوعه وسُجوده ـ أنه كان يصوم دائماً، وقد جَفَّ جِلْدُه، وكان الناس يرحمونه، فلمَّا كَبِرَ سِنُّه سأله سائل عن مشاغله فقال: «أَقْرَأُ سورة البقرة في رَكعة، ولا أستطيعُ أكثرَ من صيام الأيام البِيض».

وذكر الذَّهَبي عن أبي إسحاق السَّبِيعي مثله، وكان من مشايخه ثمانية وثلاثون صحابياً[1].

ومن محدِّثي هذا العَصْر ثابت البُنَاني، الذي ذَكَروا عنه أنه كان يختم القرآن في يوم وليلة، وكان يصوم دائماً[2].

وكان سُليمان التَّيْمي يصوم الدَّهْر[3]، كثيراً ما يُصلِّي صلاة الفَجْر بوضوء العشاء. وكانت حاله في النَّوافل أنه كان لا يسبِّح في سَجْدته أقلَّ من سبعين مرة[4].

ومن أحبَّ أن يَطَّلع علىٰ حال عبادة هؤلاء فليقرأ «حِلْية الأولياء»، و«صَفْوة الصَّفْوة».

ومن بين هؤلاء المحدِّثين الإمام النَّسائي، الذي كان يُعَدُّ فيمن عاش عِيشة طَيِّبَة نِسْبيّاً، فقد ذكر الذَّهَبي أنه كان وجيهاً وجميلاً، وكان يحبُّ البرود النُّوبية، كما كان يحبُّ في أكله الديوك، تُشترىٰ له خاصة، وتُخْصَىٰ وتُسَمَّن[5]. ولكن مع ذلك كله ذكر محمد بن مُظفَّر أنه وجد علماء مصر ومشايخها يذكرون عبادة النَّسائي ورياضته التي كانت مستمرَّةً ليلَ نهارَ، وليس أقل دلالة علىٰ تَصلُّبه

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥ / ٣٩٤. (بشار).

(٢) نفسه ٥ / ٢٢٤. قال بشار: وهذا مخالف لسنة النبي ﷺ، ففي الصحيحين من حديث ابن عمر: «لا صام من صام الأبد». وقد نهىٰ النبي ﷺ عن قراءة القرآن في يوم، ففي الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أنه لم يسمح له بقراءة القرآن كله بأقل من سبعة أيام.

(٣) المحفوظ أنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، وهو الصحيح ينظر السير ٦ / ١٩٩. (بشار).

(٤) سير أعلام النبلاء ٦ / ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٢٨. (بشار).

في الدين أنه استُشْهِد لأنه قال كلمة الحق[1].

وكان الحسن البصري أيضاً يحبُّ الأطعمة اللَّذيذة، فقد ذكر ابن سَعْد عن حُمَيْد أنه قال: «ما شممتُ مَرَقة قط أطْيَبَ من مَرَقة الحسن»[2]. وذكر أيضاً أنه كان لا بد من وجود اللَّحم علىٰ سفرته، ولكن حاله في الزُّهْد والتَّقْوىٰ والعبادة لا تخفىٰ علىٰ أحد. وذكر ابن الجَوْزي له ترجمةً في عشرين جزءاً، وقال يوسف بن أسباط: إنه لم يضحك منذ ثلاثين سنة، وقد مَضَت عليه أربعون سنة لم يمازح فيها أحداً[3]. وكان يبكي دائماً، فإذا سألوه قال: «مُعَاملتي مع مَن لا يُبالي بأحد، ومن يدري أنني لم أُدخل غداً في النار»[4]. وكان يزيد بن حَوْشب يقول عندما يرىٰ خَشْية الحسن البصري وعُمر بن عبد العزيز: «كأنه لم يُخْلَق لجَهَنَّم أحدٌ سوىٰ الحسن البصري وعُمر بن عبد العزيز».

---

(١) ذكروا أن الإمام النَّسائي قصد مكة المكرمة، فمرَّ بدمشق، وكانت للخوارج شوكة في بلاد الشام، فسأله أحدهم في المسجد الجامع: إنك محدث كبير، فحدثنا أحاديث في مدح معاوية رضي اللّه عنه، وكان الإمام يعرف عقائد أهل الشام، ولكنه ما أحب أن يكتم ما يعرفه حقاً، فقال في المجلس: ماذا تسألون عن معاوية! أما يسرُّكم أن ينجو لا عليه ولا له! وكانت النتيجة أن الخوارج الذين امتلأ بهم المسجد انكبوا عليه، وبدؤوا يضربونه علىٰ أعضائه الخفية، فلم يستطع تحمل الضربات حتى مات بعدما وصل إلىٰ مكة. سير أعلام النبلاء (١٤ / ١٣٢). (من المؤلف).
قال بشار: هكذا فهم المصنف نص الذَّهَبي في السير، وهو فهم خاطىء في غير ما جانب منه، أولها أنه قصد الشام وليس مكة المكرمة، وكان قصده التحديث بها بخصائص سيدنا علي رضي اللّه عنه لأن المنحرف بها عن علي كثير (كما في السير ١٤ / ١٢٩)، والثاني أن أهل دمشق لم يكونوا من الخوارج، بل كانوا من مؤيدي الأمويين، والثالث قوله أنه توفي بمكة، وهو أمر رده الذَّهَبي لعدم صحته، وهذا هو نص الذَّهَبي في السير:
«روىٰ أبو عبد اللّه بن مندة، عن حمزة العقبي المصري وغيره، أنَّ النسائي خرج من مصر في آخر عمره إلىٰ دمشق، فسُئل بها عن معاوية وما جاء في فضائله، فقال: ألا يرضىٰ رأساً برأس حتىٰ يُفضَّل. قال: فما زالوا يدفعون في حِضْنيه حتىٰ أخرج من المسجد، ثم حمل إلىٰ مكة فتوفى بها. كذا قال، وصوابه: إلىٰ الرملة». (بشار).
(٢) طبقات ابن سعد ٧ / ١٢١.
(٣) صفوة الصفوة ٣ / ١٥٦.
(٤) نفسه.

وهذا الإمام مالك، الذي اشتُهِرَ بنَظْرة خاصة في المَطْعَم والمَلْبَس والمَسْكَن؛ كان يلبس دائماً اللِّباس الثَّمين ويواظب علىٰ استعمال الطِّيب، وإذا رأىٰ الناس مجلسَه ووَقارَه قالوا: كأنه باب أمير، وكان لا يأكل سوىٰ اللَّحْم، وإن لم يجد ما يشتري به اللَّحْم واضطرَّ إلىٰ أن يبيع شيئاً من مَتَاع بيته واشترىٰ به اللَّحم. وكانت عادته يوم الجُمُعة أنه كان يأمر خَبَّازه سَلَمة أن يعمل له ولعياله طعاماً كثيراً[1].

ولكن مع ذلك آثار عِلْمه وتَقْواه التي انطبعت علىٰ قلوب الأمة هل يمكن أن تُمْحَ إلىٰ يوم القيامة؟! وقد بلغ من أدبه مع أحاديث رسول اللّٰه ﷺ كما حكاه عبد اللّٰه بن المبارك، حيث يقول: «كان الإمام مالك يعلِّمنا الحديث، وقد لَدَغَه العَقْرَب ـ الذي كان دخل في ثيابه ـ ست عشرة مرة، وكان وجهه يتغيَّرُ ويصفرُّ مع كل لَدْغة، ولكنه مَضَىٰ يحدِّث الأحاديث، ولم يقطع التَّحْدث، وعندما خَتَم الدَّرْس وتفرَّق الناس قلتُ له: لقد رأيتُ منك هذه الحال، فأَخْبَرَني الخَبَرَ فقال: «إنما صَبَرتُ إجلالاً لحديث رسول اللّٰه ﷺ»[2]. ووَرَدَ في بعض الكُتُب أنه عندما فَرِغَ من الدَّرْس دخل بيته، وخَلَعَ الثِّياب فخرج منها العَقْرَب، فلمَّا خرج أخبر ابن المبارك سَبَبَ تغيُّرِ وَجْهه.

هكذا وَرَدَ ذِكْر عشرات الوقائع لرجال هذه الطَّبَقة، الذين حَمَلوا حِفْظ الحديث ونَشْره بعد أصحاب رسول اللّٰه ﷺ. وقِصَّة الإمام مالك رحمه اللّٰه تعالىٰ لا ينبغي أن نَمُرَّ عليها مَرّاً عابراً، لقد بلغ من احترامه لرسول اللّٰه ﷺ ولحديثه أن العَقْرَب يَلْدغه ولكنه لا يتحرَّك من مكانه، لأنه يحدِّث حديث رسول اللّٰه ﷺ.

ومن هؤلاء المحدِّثين الإمام البخاري رحمه اللّٰه تعالىٰ. فقد كانت له ضَيْعةٌ وعَدَدٌ من الرَّحَىٰ في بُخَارىٰ، وكانت له تجارة يَرْبح فيها عشرة آلافٍ مرة واحدة، ومع ذلك كانت حاله في رمضان المبارك أنه كان يقوم آخر الليل ـ بعدما يقوم في التَّرَاويح ـ فيختم نصفَ القرآن أو ثُلثه، فكان يختم القرآن في يومين أو ثلاثة، وكان يبدأ بتلاوة القرآن نهار رمضان ويختمه عند الإفطار. وقد حَدَثت معه حادثةٌ مثل الإمام مالك، يُقال: إن أحد تلاميذه دَعَاه في بُسْتان، فحضر وَقْت

---

(١) الديباج المذهب ١٩.

(٢) الديباج ٢٢.

الظُّهر، فصَلَّىٰ الفريضة، ثم شَرَعَ في النَّوَافل، فبدأ الزُّنْبُور يَلْسَعه، فلم يقطع الصلاة، فلمَّا سَلَّمَ قال لهم: انظروا في قميصي هل فيه شيء؟ فخرج الزُّنْبُور، وقد وَرِمَ جِسْمه من لَسعاته المتعدِّدة. فقيل له: لِمَ لم تقطع الصلاة؟ قال: كنتُ في سورة فأحببتُ أن أُتِمَّها[1].

وإنني أرىٰ أن هؤلاء السَّلَف الذين اشتُهِرَ عنهم رَغَد العَيْش في المَأْكل والمَشْرَب والمَلْبَس كان غَرَضهم من ذلك أن يَتَقَوَّوا علىٰ العبادة ويُؤدُّوا واجبهم بغاية النَّشاط؛ فهذا الإمام البخاري يقول عنه وَرَّاقُه محمد بن أبي حاتم: كنتُ أُقيم مع الإمام في غُرْفته في السَّفَر، فكنتُ أراه عندما ينام الناس ـ يقوم مراراً بالليل ويُضيء المِصْباح، ويُعَلِّم علىٰ الأحاديث المكتوبة ثم ينام، ولقد رأيتُهُ يقوم ما بين خمس عشرة مرة إلىٰ عشرين مرة، ثم يرقد. فأقول له: عندما تقوم فأَيْقِظْني! فيقول: إنك شابٌّ. فلا أريد أن أُكَدِّر عليك راحتك[2].

فكِّروا! أَمَا تحتاج هذه الجهود الجَبَّارة إلىٰ قوة غير قليلة؟!

ومن هذه الوقائع العجيبة قِصَّة وَكِيع بن الجَرَّاح، التي نقلها الخطيب عن ابنه سفيان بن وَكِيع، وكان وَكِيع إماماً في الحديث، وإماماً في الفقه، ويفتخر الأحناف بأنَّ وكِيعاً كثيراً ما كان يُفْتي علىٰ مذهب الإمام أبي حَنيفة رحمه اللّٰه تعالىٰ، وكان تلميذاً خاصاً لسفيان الثَّوْري، كما أنه شيخ عبد اللّٰه بن المبارك وأحمد بن حنبل ويحيىٰ بن مَعِين وعلي ابن المَدِيني وغيرهم من أكابر الأئمة. وكان من أُسْرة غَنِيَّة، وقد وَرِثَ عن أُمِّه مليون درهم. وكان جَدْوَل يومه وليلته كما وَصَفه ابنه إذ يقول: «كان والدي صائمَ الدَّهْر، وكانت عادته أنه كان يأتي بعد صلاة الفَجْر إلىٰ حلقة الحديث، فيُدرِّس طلبة الحديث، إلىٰ أن يَمْضيَ من النَّهار وَقْتٌ كثيرٌ، ثم يأتي إلىٰ بيته، فينام إلىٰ الظُّهْر ثم يقوم لصلاة الظُّهْر، ثم يخرج إلىٰ الشارع الذي يمرُّ فيه السَّقَّاؤون بسقاياتهم، ويسأل من يقابله كم يَحْفَظ من كتاب اللّٰه؟ فإن وجد أحداً لا يحفظ شيئاً من القرآن، يعلِّمه ما يكفيه لأداء الصلاة. وهذا إلىٰ وَقْت العَصْر. ثم يُصلِّي العَصْر في مسجد الحَيِّ، فيجلس في المسجد، ويُلقي دَرْس القرآن الكريم، فإن فضلَ وَقْت يقعد في ذِكْر اللّٰه عز وجل

(١) تاريخ بغداد ٢ / ٣٣١ بتحقيقنا. (بشار).

(٢) تاريخ مدينة السلام ٢ / ٣٣٢ ـ ٣٣٣ بتحقيقنا. (بشار).

ثم يُصلِّي المغرب ويعود إلىٰ بيته، فيُوضَع أمامه طعام الإفطار فلا يبلغ مجموعه خمسة أرطال، ثم تُقدِّم إليه قِرْبةٌ من نَبيذ[1] مقدار عشرة أرطال، فيأخذ منها ما يشتهي، ويترك الباقي أمامه ـ ثم ماذا يفعل؟ هذا الذي أُحبُّ أن أقدِّمه ـ يقول سفيان بن وَكِيع: ويقوم ويصلِّي وِرْدَه من الليل، وكلَّما صَلَّىٰ رَكْعتين أو أكثر من شَفْع أو وَتْر شَرِب منها حتىٰ ينفدها، ثم ينام[2].

ومن الواضح أن الضَّعف الذي كان يحدث بسَبَب الصِّيام طول النَّهار كان يُزيله بالنَّبيذ، لأن هذا النَّقيع يُورِث قوةً في الجِسْم، فكان يَضَعه أمامه ويصلِّي، وكلَّما وجد كَسَلاً شَرِبَ كَأْساً منه، فلمَّا نَفِدَ نام.

وقد ذكر الذَّهَبي قِصَّةً طريفةً لوَكِيع، وإنني أرىٰ فيها آثاراً للحقيقة؛ ذكر أن وَكِيعاً كان لحيماً شحيحاً، فلمَّا وصل إلىٰ مكة، ولَقِي فيها إمامَ الصُّوفية فُضَيْلَ ابن عِيَاض، فقال له فُضَيْل عندما رأىٰ سمنه: سمعتُ أنك راهب العراق، فكيف هذا السمن؟! فقال وَكِيع: «هذا من فَرَحي بالإسلام»[3]. واللّٰه أعلم بغَرَض وَكِيع من قوله، ولكن الذي فَهِمتُه هو أن الإنسان إذا لم يغفل عن حِفْظ بَدَنه، ويعوِّضه ما يفوته بالمجاهدات البَدَنية بالأغذية اللَّطيفة القوية تكون حاله كحال وَكِيع.

---

(١) ما هو النبيذ؟ وقد تكلم فيه كلاماً الذين لا يعرفون أو الذين لا يحبون أن يعرفوا، وليس النبيذ إلا كمثل بعض العقاقير التي يصفها الطبيب للمريض، فيأمره أن يضعها في الماء بالليل، فيشربه في الصباح بعدما ينقعها. هكذا حال النبيذ، كان التمر أو الزبيب يوضع في الماء بالليل. ويُشرب نقيعه بالنهار، ويوضع في الصباح ويُشرب بالليل. وهذا لا يحدث فيه السكر أبداً، بينما يمكن أن يحدث السكر في نقيع الأدوية النباتية، نعم لو وضع في الشمس

وقد ثبت من جَدْوَل أعمال وَكِيع أمورٌ كثيرةٌ:

منها: أن حياة هؤلاء السَّلَف كانت مَرْبوطةً بالبَرْنامج المُؤقَّت، وكانت نتيجة ضَبْط الأوقات أنهم قدَّموا أعمالاً عِلْمية جَبَّارة مع هذه المجاهدات الشاقَّة.

ويَعجبُ بعض الناس من صَلَواتهم الطَّويلة، وخَتْمهم القرآن الكريم في مدة يسيرة، ومع ذلك كيف حفِظوا آلاف الأحاديث! ولكن هؤلاء لم يعرفوا حقيقة حالهم، وكيف يمكن أن يعرف بَرَكة أوقات هؤلاء السَّلَف مَن تعوَّدَ علىٰ إضاعة أوقاته فيما لا يعنيه! وقد كان هؤلاء السَّلَف لا يتركون نَفَساً من أنفاسهم يذهب سُدًى.

إن عامة الناس الذين يقضون بعض أوقاتهم في أمور معاشهم ثم يقضون بَقِيَّة أوقاتهم في اللَّهْو واللَّعِب، وفي السِّينما ولَعِب القمار وغيرها من الألعاب، فلو أن هؤلاء صَرَفوا هذه الأوقات في الأعمال النافعة ولم يضيِّعوها لعَرفوا أن ما نُسِب إلىٰ هؤلاء السَّلَف أمراً يمكن فَهْمه!

وإضافة إلىٰ ذلك، كانت للمحدِّثين مدتان: مدة طلب الحديث، وقد سبق القول بأن هذه المدة ـ عهد الصحابة وبعدهم ـ كانوا يرون فيها الأشغال العِلْمية خيراً من العبادة النافلة. وكانت نتيجة ذلك أن من كان لا يحبُّ أن تفوته العبادة النافلة يَقْسِم ليله أقساماً، كما ذكروا عن عَمْرو بن دينار ـ وهو شيخ سفيان وشُعْبة وغيرهما، وتلميذ ابن عباس وابنُ عُمر رضي اللّه عنهم ـ أنه قَسَم ليله إلىٰ أقسام، فكان ينام ثُلُثه، ويحفظ الحديث في ثُلْثه، ويُصلِّي في الثُّلُث الأخير[(١)].

فلمَّا تنتهي مدة طَلَب الحديث، كانوا يستغنون عن تخصيص الوَقْت لحِفْظ الحديث، فتفرغ لهم أوقات الليل، نعم كانوا يُذاكِرون أحاديثهم أمام تلامذتهم بالنَّهار، فتبقىٰ لهم محفوظةً غَضَّةً طَرِيَّةً. وكانت ذاكرةُ كبار الحُفَّاظ قويَّةً خارقةً، لذلك ما كان هؤلاء يمسكون الكتابَ عند إلقاء دروسهم، وقد وَرَدَ في وَصْفهم مثلُ هذه الكلمات: «لم يُرَ في يد سُفيان بن عُيَيْنة والثَّوْري وشُعبة ووَكِيع كتابٌ قط» و«ما رُئِيَ لوكيع كتاب قط، ولا لهُشَيْم، ولا لحمَّاد، ولا لمَعْمَر»[(٢)].

---

(١) جامع بيان العلم ١ / ١٠٧.

(٢) تاريخ الخطيب ١٥ / ٦٥٩ بتحقيقنا، وحماد هو ابن زيد. (بشار).

هذه كانت عادةَ كبار الحُفَّاظ، أما الذين لم يبلغوا شَأْوَهم فكانوا يُمْسِكون الكتاب عند إلقاء الدَّرْس. وأما الذين لم يجدوا فُرْصة التدريس، فكانوا يذهبون إلىٰ الكَتَاتيب أو إلىٰ مجاميع الفقراء فيذاكرون أمامهم أحاديثهم.

وبالجُمْلة إن جدول أعمال وكيع اليَوْمي فيه عِبْرةٌ للعلماء الذين إذا حصلت لهم ميزة في قرية أو بَلَد يظُنُّون بأنفسهم ظَنّاً، بينما هذا العالم الكبير كان يخرج إلىٰ الشارع ويُعلِّم السَّقَّائين سُوَراً من القرآن الكريم! وهو أحد خُدَّام حديث رسول الله ﷺ المخلصين، والذي قال فيه يحيىٰ بن مَعِين: «ما رأيتُ رجلاً قَطُّ أحفظَ من وكيع». وقال عنه أحمد بن حنبل: «ما رأت عَيني مثله قط، يحفظ الحديث جيداً، ويذاكر بالفقه فيُحْسِن، مع وَرَعٍ واجتهادٍ، ولا يتكلَّمُ في أحدٍ»[١].

فهذا إمام الفقه والحديث في وَقْته، الذي يَرىٰ من واجبه أن يُعلِّم السَّقَّائين سُوَراً من القرآن الكريم، كانت حال بيته ـ كما وصفها إبراهيم ابنه ـ قال: عندما كان والدي يقوم بالليل لصلاة التهجُّد، يقوم معه كل أهل البيت حتىٰ الجارية الحَبَشية في البيت كانت تُصلِّي التهجُّد[٢].

والغَرَض من تقديم هذه الوقائع هو بيانُ حال هؤلاء السَّلَف الذين حُمِّلوا حِفْظَ الأحاديث ما بين عَصْر الصَّحابة إلىٰ عَصْر أصحاب الكُتُب الستة، في المدة ما بين مئة سنة وبين مئة وخمسين سنة، والبيئةِ التي عاشوا فيها، ولعل ما ذكرتُه يكفي لهذا الغَرَض. وإليكم الآن أموراً أخرىٰ تتعلَّقُ بالمَوْضوع.

* * *

(١) تاريخ الخطيب ١٥ / ٦٥٨ بتحقيقنا. (بشار).

(٢) تاريخ الخطيب ١٥ / ٦٥٣ بتحقيقنا. (بشار).

المقدمات الثلاث المهمة في مَوضوع الحديث

١ ـ اعلموا أن حِفْظ الأقوال والألفاظ أشدُّ من حِفْظ الوقائع، فلا تجدون أحداً إلا وفي ذاكرته آلاف الوقائع، وخاصة الوقائع التي مرَّت به ليلَ نهارَ، فلا يحتاج الإنسان في حِفْظها إلىٰ جُهْدٍ كبيرٍ.

وبعد معرفة هذه القاعدة الفِطْرية ينبغي أن نلاحظ أيضاً أنَّ حديثَ رسولِ اللّه ﷺ ليس أقوالَه الطَّيِّبة فحَسْب، بل هو يشمل أيضاً الأعمالَ التي عَمِلَها، أو عَمِلَها غيره في حَضْرته فأقرَّها، وهي كلُّها حديث أيضاً. ولذلك عندما يُقال: إن فلاناً كان يحفظُ كذا وكذا من الأحاديث، فليس معناه أنها كانت كلُّها أقواله ﷺ، بل كان جزء كبير من هذه الأحاديث لأفعاله وتقريراته ﷺ.

٢ ـ والصَّحابة أنفسهم ـ ماعدا بعض المُكْثرين ـ أكثرهم لا يتجاوز عَدَد أحاديثهم المَرْوية المئة، وعَدَد الصَّحابة الذين رُوِيَت عنهم مئة حديث أو أكثر لا يتجاوز عَدَدهم عشرين أو خمسة وعشرين. وإلا فعامتهم أصحاب العشرات، أي: الذين رُوِيَت عنهم تسعون أو ثمانون أو سبعون أو ستون أو خمسون إلىٰ عشرة، أي: أقل من مئة.

ومع ذلك فلم تكن هناك حاجة إلىٰ سَنَد عَصْرهم، لقُرْبهم إلىٰ رسول اللّه ﷺ، وإنما كان الأمر محدوداً بمَتْن الحديث. ثم الذي كانوا يروونه كان أمراً شَهِدوه. لذلك كَثُرت أحاديث بعضهم، كأبي هُريرة وعائشة الصِّدِّيقة وأنس بن مالك وابن عُمر وغيرهم رضي اللّه عنهم. ولكنْ بعد عَصْر الصَّحابة كان لا بد من حِفْظ السَّنَد أيضاً. وكلَّما كان الوَقْت يمرُّ تزداد حلقات هذا السَّنَد، فتزداد مَسْؤولية الذاكرة أكثر، ولعلَّ هذا كان سَبَباً لأن حُدِّدتْ أحاديث بعض الأئمة الذين كانوا بعد عَصْر الصَّحابة رضي اللّه عنهم. فقد ذكر الذَّهَبي في عَدَد مَرْويات ابن شهاب الزُّهْري، قال: قال أبو داود: حديثه ألفان ومئتان، النصف منها مُسْنَد[1]. ومعنىٰ ذلك أن عَدَد أحاديثه المُسْنَدة لم يتجاوز الألف ومئة.

فإذا كانت هذه حال مَرْويات الزُّهْري، فقِسْ عليه غيره وقبل الزُّهْري كان

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ١٠٣.

القاسم بن محمد التابعي الجليل، فقد ذَكَر عنه الذَّهَبي، قال: قال ابن عُيَيْنة: كان القاسم أعلمَ أهل زمانه، وقال علي ابن المَديني: له مئتا حديث[1]. وكذلك إمام أهل البصرة ثابت البُنَاني، فقد ذكر الذَّهَبي أن مَرْوياته كانت مئتين وخمسين[2]. وذَكَر لسُليمان التَّيْمي مئتي حديث[3]. وكذا عَمْرو بن مُرَّة كان راوياً لمئتي حديث أيضاً[4]. وكانت عند يحيىٰ بن سعيد الأنصاري مجموعة ثلاث مئة حديث[5]. وكان أيوب السَّخْتِياني راوياً لثمان مئة حديث[6].

ولقد اخترتُ هذه الأمثلة من «تذكرة الحُفَّاظ»، وهي تدلُّ علىٰ أن عَدَد الأحاديث كان محدوداً في بداية الأمر، ولمَّا طال الزمان توجَّه الناس إلىٰ جَمْع هذه الثَّرْوة المنتشرة، فبعضهم جَمَعَ أحاديثَ الأحكام كما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «وجدتُ أحاديث الأحكام كلَّها عند مالك سوىٰ ثلاثين حديثاً، ووجدتُها كلَّها عند ابن عُيَيْنة سوىٰ ستة أحاديث»[7]. وجَمَعَ بعضهم أحاديث بَلَدٍ خاصٍّ؛ قال علي ابن المَدِيني: «دار عِلْم الثقات علىٰ الزُّهْري وعَمْرو بن دينار بالحجاز، وقتادة ويحيىٰ بن أبي كثير بالبصرة، وأبي إسحاق والأعمش بالكوفة»، يعني غالب الحديث الصحيح لا يخرج عن هؤلاء الستة[8]. ونقلَ الذَّهَبي قول أبي داود الطَّيَالسي، قال: «وجدنا الحديث عند أربعة: الزُّهْري، وقتادة، وأبي إسحاق، والأعمش ـ ثم ذكر رأيه في عَدَد مروياتهم فقال ـ: ولم يكن عند واحد من هؤلاء إلا ألفين ألفين»[9].

ولكن كلما مرَّ الزَّمان اشتاق الناس إلىٰ سماع الحديث الواحد من رواة مختلفين، ليَصِلوا إلىٰ حقيقة هذه الرِّواية. كما أننا إذا أردنا أن نعرف صحة خَبَر

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٩١.
(٢) نفسه ١ / ١١٨.
(٣) نفسه ١ / ١٤٢.
(٤) نفسه ١ / ١١٥.
(٥) نفسه ١ / ١٢٠.
(٦) نفسه ١ / ١٢٣.
(٧) نفسه ١ / ٢٤٢.
(٨) نفسه ١ / ١٠٥.
(٩) نفسه ١ / ١٠٨.

لا نكتفي بقراءة خَبَر وَكالة أنباء واحدة. وقد بلغ من ذَوْقهم وعَزْمهم في هذا الصَّدَد أن أحدهم كان إذا لم يسمع الحديث مئة مرة يعتبر نفسه يتيماً فيه. وقد تقرَّرت قاعدة عامة أنه كلما تعدَّد سَنَد الحديث، أو زاد فيه راوٍ أو كَلِمة يُعتبر ذلك حديثاً مُستقلاً. وبذلك بلغ عَدَد الأحاديث مئات الآلاف.

وكذلك بدأوا يُسَجِّلون أقوال الصَّحابة والتابعين وفَتَاواهم مع الأحاديث، وبذلك كَثُرَ عَدَد الأحاديث، وإلا ـ كما قلتُ ـ فعَدَد الأحاديث الصِّحاح في غاية الصِّحَّة لا يبلغ عشرة آلاف. فإذا أضفنا إليها الحِسَان والضِّعاف بلغ عَدَدها ثلاثين ألفاً وسبق أن ذكرتُ قول ابن الجَوْزي أن عَدَد الأحاديث الصِّحاح مع الأحاديث الضِّعاف والمَوْضوعة لا يبلغ خمسين ألفاً.

ولا يخفىٰ أيضاً أن الذين ذُكِرَ عنهم أنهم حَفِظوا مئات الآلاف من الأحاديث، كالإمام البخاري والإمام مسلم أو الإمام أبي زُرْعة والإمام أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن مَعِين وغيرهم. ومن الواضح أن منهم من هو صاحب أحد الكُتُب الستة أو معاصريهم كأبي زُرّعة معاصر الإمام البخاري، أو هم مِن قبل أصحاب الكُتُب الستة كأحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين وغيرهما. ولكن مَوْضوع بَحْثي هم الذين كانوا خَدَموا الحديث قبل أصحاب الكُتُب الستة وبعد الصَّحابة ولا أعلم أحداً ادَّعىٰ لواحد منهم أنه كان يحفظ مئة ألف حديث أو مئتي ألف حديث!

٣ ـ إن الفِكْرة العامة عن الحُفَّاظ أن كل واحد منهم كلَّما سَمِعَ حديثاً حَفِظَه هي صورة غير واقعية. كما أنه لا يمكن إنكار أن ذاكرة بعضهم كانت خارقةً للعادة. وليست الذاكرة فحسب بل نجد أمثلة خارقة للعادة لجميع الكَمَالات الإنسانية في كل عَصْر، كما نجد أمثلة لغاية انحطاطها. فقد وَرَدَ في تاريخ الرُّومان عن «ماركس رينالس» أنه كان إذا سَمِعَ ألفي كَلِمة يعيدها بترتيبها بلا تَعَبٍ[1]. ونجد في تاريخ الرومان نفسه عن مَلِك الرومان «كلاديوس» أنه بلغ من ضَعْف ذاكرته أنه كان يدعو لِلَعِب الشِّطْرَنج مَن كان أَعْدَمه بالأمس. وسأل مرة أحد أصحابه عن سَبَب غياب مَلِكته عن المجلس، مع أنها قد قُتِلت بأمره قبل

---

(١) تاريخ الرومان ترجمة سكرس أف غارد ٧.

أيام. فكأنَّ حال هذا المَلِك كانت مثلَ حال «هَبنَّقة» الذي يَرِدُ ذِكْره في قصص عربية، الذي كان يعلِّقُ الأحذية القديمة في عُنُقه ليعرف نفسه، وإلا نَسِيَ نفسه.

وبالجُملة أن قوة ذاكرة بعض المحدِّثين الخارقة للعادة سواء أكانت نتيجة هذا القانون العام، فاستخدمها الإسلام، أم كانت عنايةً خاصةً من اللّه تعالىٰ لحِفْظ أحاديث خاتم النَّبيين ﷺ ومهما كان السَّبب فعَدَد أمثال هؤلاء المحدثين كان قليلاً. وكانت حال عامة المحدثين ـ كما ذكر محدِّثٌ عن قوة ذاكرة وَكِيع حيث قال ـ: «إن حِفْظَ وكيع كان طَبْعاً، وحِفْظَنا تَكلُّفٌ»[1].

فالتَّدْبير الذي يستعمله أصحاب الذاكرة المُتوسِّطة هو الذي عَبَّرَ عنه هذا المحدِّث بالتَّكلُّف. وهذا هو حِفْظ التَّكلُّف الذي يستخدمه مئات الآلاف من أبناء المسلمين في حِفْظ القرآن الكريم، إنهم لا يحفظون القرآن الكريم مرة واحدة، بل يحفظونه مُنَجَّماً بالتَّدْريج. وهكذا كانت عادة عامة المحدِّثين في ذلك العَصْر، فكانوا يقرؤون بعض الأحاديث على تلاميذهم، وكان أوسطها ما بين خمسة وبين عشرة، لأن هذا هو الطَّريق لحِفْظ الحديث لعامة الناس.

***

(١) تاريخ الخطيب ١٥ / ٦٥٨ بتحقيقنا. (بشار).

الصُّوَر المختلفة لِحفْظ الحديث في عِصْر ما بين الصَّحابة وبين أصحاب الكُتُب الستة

الحِفْظ والكتابة :

وبعد هذا التمهيد والمقدمات، لو فَرَضْنا أن سَبَب حِفْظ الحديث في عَصْر ما بين الصَّحابة وبين أصحاب الكُتُب الستة كان حِفْظاً لا كتابةً، فلا يُسْتبعَد هذا منهم، لأجل البِيئة التي كانوا يعيشون فيها، والخصائص الظاهرية والمعنوية التي اتَّصفوا بها.

فإذا كان المسلمون يمرُّون بظروف غير مُوَاتية منذ قَرْن ونصف القَرْن، وقد تغيَّرَ نظام حياتهم، وضَعُفَت سَيطرةُ الدين علىٰ قلوبهم، ولكن مع ذلك كله تجد آلافَ الحُفَّـاظ لكتـاب اللّه تعالىٰ يُعْرَفـون بهذا الحِفْظ العادي، فما ظَنُّكَ بمَن كان يعيش في الظُّروف التي وَصَفناها آنفاً، فهل كان حِفْظ الحديث أمراً صَعْباً عليهم؟

وإذا أضفنا إلىٰ ذلك أن جزءاً كبيـراً من الأحـاديث النبويـة هي الأفعـال والتقريرات، وظني أنها ثُلُثا الأحاديث، ولعلَّها تكون أكثرَ من ذلك. وسبق أن قلتُ: إن حِفْظ الوقائع ليست أشدَّ علىٰ الذاكرة من حِفْظ الأقوال والمَلْفوظات.

ثم إذا رأينا أن ثَرْوة الأحاديث في المدة ما بين مئة سنة وبين مئة وخمسين سنة كانت غيرَ مُرتَّبة، وقد جاء التَّرْتيب والتَّدوْين فيما بعد. ولمَّا كان حِفْظُ الحديث مَسْؤوليةَ كل مسلم قبل التَّرْتيب استفادوا من هذا التَّسْهيل. ولمَّا بدأت هذه الثَّرْوة تتركَّزُ في أذهان بعض الأشخاص، بدأ كذلك نظام التَّدْريس والإلقاء ينتظمُ ويتحكَّمُ، وإن كان عَدَد الأحاديث ازداد فيما بعد إلىٰ حَدٍّ مَهيب، ولكن هذه الزِّيادة ـ كما علمنا ـ جاءت بعد هذه الحقبة، وأن هذه الزيادة كانت نتيجة تعدُّد الأسانيد، وزيادة الكَلِمات في بعض المُتُون.

وقد فَسَّر ذلك عالمٌ يَمَنيٌّ ـ وهو المَقْبَلي ـ في كتابه «العَلَم الشامخ» عندما ذكر دَعْوىٰ جلال الدين السيوطي بأنه كان يحفظُ مئتي ألف حديث، ثم قال: ينبغي ألا يَغْترَّ أحدٌ بهذا القول، ولا أن يَفْهَمَ أنه كان يحفظ مئتي ألف حديث بالمفهوم العام، بل إن دَعْواه مَبْنيةٌ علىٰ اصطلاح المحدِّثين. ولذلك قد يكون

الحديث الواحد في كتاب السيوطي أربعة أو عشرة أو ستين حديثاً باعتبارهم[١].

يعني أن ذاكرته تحمَّلت ستين كَلِمة، ولكنه استطاع أن يقول: إني حَفِظتُ ستين حديثاً. فمثلاً قد يكون الحديث الواحد يرويه أبو هُريرة رضي اللّه عنه، وترويه أيضاً أُمُّ المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها، ويرويه أيضاً ابن عُمر رضي اللّه عنهما، فهذا حديث واحد عندكم، ولكن المحدِّث الذي يرويه يعتبره ثلاثة أحاديث، لأنه لمَّا أضاف إلىٰ اسم أبي هُريرة اسم أُمِّ المؤمنين واسم ابن عُمر رضي اللّه عنهم صار الحديثُ الواحدُ ثلاثةَ أحاديث. ومَن كان لا يعرف الفَنَّ والاصطلاح يتعجَّبُ من هذه الكَثْرة، ولكن الذي يعلم الاصطلاح يعرف أن الذاكرة تجد قوَّة بأشياء أخرىٰ في حِفْظ هذه الأسماء، ولا يعرف هذه النُّكْتة إلا صاحب الفَنِّ[٢].

لنضرب لذلك مَثَلاً، إنكم تعرفون أن فلاناً وفلاناً من صحابة رسول اللّه ﷺ أكثرُ حديثاً من غيرهم، وكذلك يعلَم مَن كان يشتغل بعِلْم الحديث وأسماء الرِّجال أسماء الصَّحابةِ، ويعلم خصائصَ التابعين وصِلَتَهم بالصَّحابة، وهكذا نزولاً إلىٰ من دونهم، فهو يعلم خصائص التلاميذ والأساتذة وصِلاتهم، وهكذا يكون حافظاً للأسماء تِلْقائيّاً. أما عَمَل الذاكرة فهو أن يعلَم أن أيَّ اسم له صلة بأيِّ حديث، فليلاحظ ذلك.

والحق أنَّه بهذا الطَّريق يتخفَّفُ عَمَلُ الذاكرة، وهكذا حال مُتُون الحديث، فقد يكون الحديثُ واحداً في الأصل، ولكن تَرِدُ فيه كَلِمة زائدة أو كلمتان في سَنَدٍ آخر فيزدادُ عددُ الحديث، فهنا لا تتحل الذاكرة إلا حفظ كلمة أو كَلمتين، وهذه حال أكثر أحاديث الأبواب، وكلَّما تعدَّدَ السَّنَد أو زادت كَلِمة كَثُر عَدَد الأحاديث.

وقد ذكر ابن عساكر كَلِمةً حكيمةً في «تاريخ دمشق» في ترجمة إسحاق بن

---

(١) العلم الشامخ ٢ / ٣٩٩.

(٢) إن تعدد الطرق لا يقتصر علىٰ تعدد الرواة من الصحابة فحسب، بل تعدد الرواة في التابعين فمن بعدهم، فلو روىٰ عشرة من التابعين حديثاً واحداً عن صحابي واحد عدها المحدثون عشرة أحاديث، وهلم جراً في أتباع التابعين، وهذا هو المقصود بمئات ألوف الأحاديث. (بشار).

راهُويه وقوة ذاكرته، فقال: «جَرَىٰ في مجلس أبي حاتم ـ إمام فَنِّ العِلَل ـ ذِكْرُ إسحاق بن راهُويه وقوةِ ذاكرته، فقال أحمد بن سَلَمة لأبي حاتم: إن ابن راهُويه كان يُمْلي علىٰ تلاميذه ليس أحاديث الأبواب فحَسْب، بل كان يُملي عليهم روايات التفسير أيضاً بدون أن يضع أمامه الكتاب. فلمَّا سَمِعَه أبو حاتم قال مُتعجِّباً: هذا أعجب، لأن ضَبْط الأحاديث المُسْنَدة أسهلُ وأهونُ من ضَبْط أسانيد التفاسير وألفاظها»[1].

هل فَهِمتم ماذا يقصد أبو حاتم؟ والواقع أن ثَرْوة أقوال رسول اللّه ﷺ قليلة، ومُعْظَمها أقوال الصَّحابة وأكثرها لمَنْ بعدهم.

سبق أن قلتُ: إن المُكْثِرين من الصَّحابة قليلون، وأكثر الرِّوايات مَرْوية عن هؤلاء المُكْثِرين، كأبي هُريرة وأُمِّ المؤمنين عائشة وابن عباس وابن عُمر وغيرهم رضي اللّه عنهم، ويكفي لمعرفة مُعْظَم الأحاديث حِفْظ أسماء هؤلاء الصَّحابةِ، ثم تلاميذِهم وتلاميذِ تلاميذهم إلىٰ آخر السَّنَد الذين اشتُهِروا بصِلَتهم مع أساتذتهم.

فطالب الحديث عادة يكون عارفاً بهؤلاء الأشخاص المخصوصين، وكأنه يحتاج لمعرفة أسانيد آلاف الأحاديث إلىٰ حِفْظ أسماء الأشخاص المعدودين، لا يتجاوز عَدَدهم المئتين أو الثلاث مئة، والاختلاف في المتون لا يكون إلا في كَلِمة أو كَلِمتين. إلا أن أسانيد روايات التفسير تكون غيرَ محدودة، أسانيد كلمات المتون قلَّما يتفق بعضها مع بعض. لذلك تعجَّبَ أبو حاتم من حِفْظ روايات التفسير وإلقائها بلا كتاب.

وهذا ما كنتُ أحبُّ أن أقوله: إنه لا حاجة إلىٰ النُّفور من سماع هذا العَدَد الهائل للأحاديث، لأنه ليس أمراً صَعْباً، كما يظُنُّه مَن لا عِلْمَ له بهذا الفَنِّ!

لقد طال الكلام، وكنتُ أريد أن أقول: إن هذه الحقبة ـ ما بين مئة سنة وبين مئة وخمسين سنة ـ لو فرضنا أنه لم يكن راجَ فيها حِفْظ الحديث عن طريق التَّدْوين، وكان المدار فيها علىٰ الحِفْظ فقط، فليس هذا مما يؤدِّي إلىٰ عَدَم الاعتماد علىٰ الأحاديث عند مَن كان عالماً بالظُّروف والوقائع.

والحق أن الكتابة والحِفْظ كلاهما وسيلتان فِطْريتان لحِفْظ العلوم

---

(١) تاريخ دمشق ٨ / ١٣٧. (بشار).

والتَّجارب، والواقع يشهد أن الأمور كما تُحْفَظ بالكتابة تُحْفَظ بالحِفْظِ أيضاً، مثاله القرآن الكريم أمامكم، اقرؤوا آيةً أو سورةً من المصحف واسمعوا نفس الآية أو السُّورة من حافظ القرآن، فهل تجدون أيَّ فرق في الاعتماد علىٰ هذا أو ذلك؟

فليست القضية أن أيَّهما ـ الكتابة أو الحِفْظ ـ يصلح أن يكون وسيلةً لحفْظ المعلومات، بل الحق أن استخدام أيِّ الوسيلتين ـ سواء كانت الكتابة أو الحِفْظ ـ يُحمِّل حاملَهُ بعضَ المَسؤوليات، فلو قام بأداء هذه المسؤوليات كما ينبغي، ولم يُقصِّر في الأمور التي لا بد منها من ناحية الحيطة، فالأمور التي تُحْفَظ بهذه الوسيلة تَكْتَسِبُ ثقةً في نفوس أصحاب الفِطْرة السَّليمة، سواء أكانت هذه الوسيلةُ الكتابةَ أم الحِفْظَ. ولكن لو حصل فيه التَّقْصير والغَفْلة في أداء هذه المسؤوليات لاشتبه ضمان الثقة تِلْقائياً، سواء استخدم الحِفْظ أو الكتابة، وهذه هي الحقيقة فقط.

لقد قام بالضَّوْضاء والغَوْغاء مَن لا عِلْم له، وقالوا: كيف نَثِقُ بالأحاديث التي دُوِّنت بعد مئات السِّنين! ولا أدري كيف اعتقد هؤلاء الجُهَّال أن باب الشُّكوك والشُّبُهات ينسدُّ بعد حِفْظ الأحاديث في تَقييدها بالكتابة! ومن العجيب أن هناك ضَوْضاء بأن مَظَالم الكتابة علىٰ عالَم المعنىٰ أشدُّ من مَظَالم جنكيز خان علىٰ عالم الصُّورة. أي: أشدُّ من ظُلْم علىٰ أرواح العباد وقَتْلهم.

وفي عَصْرنا الحاضر نرىٰ أن الزَّلَّة اليسيرة في الطِّباعة تُغيِّرُ العبارة وتُفْسِد المعنىٰ، وتجعل المُثْبَتَ مَنْفِيّاً والمَنْفيَّ مُثْبَتاً، وهذا ما نشاهده ليلَ نهارَ، وهذه مَطْبعة «نَوَلكِشْوَر» تقدِّم الشَّهادة علىٰ ذلك منذ مئة سنة.

ولو فرضنا أن الكاتب قام بأداء مسؤوليّاته، فهل تَسْلَمُ بعد ذلك أنظار القُرّاء من الزَّلّات؟ وقد اشتُهرت عشرات اللَّطائف علىٰ أَلْسنة العامة في هذا الصَّدَد. ولا ندري أنها علىٰ حقيقتها أم هي مُخْتَرَعة؟ ولكن اللَّطائف التي ذكرها المحدِّثون بأسانيدها، والتي وقعت في تاريخ تَدْوين الحديث ليست أقلَّ عَجَباً. وفهارسها طويلة، ونقدِّمُ هنا بعض النَّمَاذج للعِبْرة:

نقل الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث»[1] أنَّ رجلاً اسمه عليٌّ، كُتِبَ

---

(١) معرفة علوم الحديث ١٨١.

في ترجمته: «عليٌّ رجل غبين»، فقرأه قارىء: «عليٌّ رجلٌ عِنِّين».

ونقل الحاكم أيضاً[1] عن طريق أبي زُرْعة، أن رجلاً جلس يُحَدِّث ـ ولم يأخذ الحديث عن شيخ ـ ففتح الكتاب، فخرج حديث مشهور فيه كلام النبي ﷺ مع طِفل صغير ـ وهو أخو أنس رضي اللّه عنه ـ؛ «يا أبا عُمَيْر، ما فعل النُّغَيْر»[2]؟ والنُّغَيْر طائر كان يلعب به أبو عُمَيْر، ولعله كان قد مات أو طار، فلمَّا لم يَرَهُ النبي ﷺ في يده خاطبه بهذا الكلام، ولكن هذا المحدِّث لم يكن عارفاً بهذا التفصيل، وكانت كَلِمة «نُغَيْر» غير مشهورة، فقرَّرَ هذا المحدِّث أنها كَلِمة «بَعِير» بدل «نُغَير»، وعلَّم تلاميذه أن النبي ﷺ سأل الطِّفْل عن «البَعير» أين هو؟

ونَقَلَ[3] عن الرجل نفسه أنه قرأ «الخَرَس» بَدَل «الجرس» في قوله ﷺ: «لا تَصْحب الملائكةُ رُفْقةً فيها جَرَس». وقرأ «البُراق» بَدَل «البُزَاق» في الحديث الذي وَرَدَ فيه أنه ﷺ رأىٰ البُزَاق في جدار المسجد.

وألطف منه إذا كان المُخْطِيء يبدأ يؤوِّل خَطَأَه أو فَهْمه الخاطىء؛ يُقال: إن رجلاً اسمه محمد بن علي المُذكِّر ـ والغالب أنه كان واعظاً ـ قرأ حديثاً: قال رسول اللّه ﷺ: «زرعنا، تزداد حِنَّاء». فتحيَّرَ الناس من معنىٰ هذا الحديث. قال الحاكم: فبدأ هذا المحدِّث يقصُّ قِصَّةً طويلةً، وهي أن سُكَّان بَلَدٍ من البلاد لم يكونوا يؤدُّون عُشْرَ زَرْعهم، فكانت النتيجة أن انقلب الزَّرْع حِنَّاء، فجاؤوا إلىٰ

---

(١) نفسه ١٨١ ـ ١٨٢.

(٢) يقال: إن النغير هو البلبل، وهذه الرِّواية في الصحيحين، وهذا الحديث من جُمْلة الأحاديث التي استنبط منها العلماء المسائل، وقد خاطب فيه النبي ﷺ الطفل. وكتب الكتاني أن أبا العباس بن القاص استنبط من هذا الحديث مئة مسألة، واستنبط منها ابن الصائغ المغربي أربع مئة فائدة. من الرسالة المستطرفة للكتاني ١ / ١٥٠، ونفح الطيب ج٤ ترجمة ابن الصائغ. (من المؤلف).

قال بشار: والحديث صحيح من حديث أنس رضي اللّه عنه. أخرجه أحمد ٣ / ١١٩ و١٧١ و١٩٠ و٢١٢ و٢٧٠، والبخاري ٨ / ٣٧ و٥٥، ومسلم ٢ / ١٢٧ و٦ / ١٧٦ و٧ / ٧٤، والترمذي (٣٣٣) و(١٩٨٩)، وابن ماجه (٣٧٢٠) و(٣٧٤٠)، وغيرهم. انظر تمام تخريجه في تعليقنا علىٰ الترمذي.

(٣) معرفة علوم الحديث ١٨٢. والحديث صحيح من حديث أم سلمة؛ أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٨٨١٣)، والطبراني في الكبير (٢٣ / حديث (٦٩٣)، والخطيب في تاريخ مدينة السلام ١١ / ٣٢٤ بتحقيقنا. وانظر تعليقنا علىٰ تاريخ الخطيب. (بشار).

النبي ﷺ يشكون بأننا زَرَعْنا، فأصبح الزَّرْع كلُّه أشجار حِنَّاء. والحديث المشهور هو قوله ﷺ: «زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً».

ولا شكَّ أن هذه الأخطاء ما صدرت ولا تَصْدُر إلا من الذين قال عنهم عبد اللّه بن المبارك: «لم يكن الحديث بيشقهم»[1]. (أي: من صناعتهم).

ولكن قد يتعجَّبُ الإنسان من رجل له صلة بفَنِّ الحديث ثم يقع في مثل هذا الخطأ، فقد ذكروا عن ابن لَهِيعة ـ وكان قاضي مصر ـ أنه قرأ الحديث المشهور: «احتَجَرَ رسول اللّه ﷺ في المسجد» فقرأ: «احتجم» بَدَل «احتجر». وكان سَبَب هذا الخطأ ـ كما ذكره ابن الصَّلاح ـ أنه «أخذه من كتاب بغير سماع»[2].

فأنت ترىٰ أن الحديث جاء أَمامَ ابن لَهِيعة في صورة الكتابة، ولكنه لمَّا لم يسمعه من الشيخ لم يَسْلَم من الخطأ. وقد جَمَعَ المحدِّثون عشرات الأمثلة مثل ذلك، وبعضهم أَلَّف فيه كُتُباً مُسْتَقِلَّة، وذكروا من هذه الكُتُب خاصة «كتاب التَّمْييز» للإمام مسلم وكتاب الدَّارَقُطْني وأبي أحمد العَسْكري[3].

ومن أظرف هذه القصص أن محدِّثاً قرأ الحديث في مجلس عام: «لَعَنَ رسول اللّه ﷺ الذين يُشَقِّقون الخُطَب» فقرأ بَدَل «الخُطَب» «الحَطَب». وكان في المجلس جماعة من المَلاَّحين، فتقدموا إلىٰ الشيخ وقالوا: «فكيف نعمل والحاجة ماسة»[4]؟! لأن معيشتهم كانت علىٰ المِلاَحة، والقَوَارب والسُّفُن لا تُصْنَع إلا بشَقِّ الحَطَب. ثم لم يذكروا ماذا أجابهم هذا المحدِّث المسكين. ومن العَجَب أن ابن الصَّلاح نَسَبَ هذه القِصَّة إلىٰ ابن شاهين. والحق أن أكثر الناس يمرُّون بهذه التَّجارب. قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه اللّه تعالىٰ: «ومن يَعْرَىٰ عن الخطأ والتَّصْحيف»[5]؟!

---

(١) معرفة علوم الحديث ١٤٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١١٤.

(٣) كتاب «التمييز» لمسلم لا علاقة له بهذا الموضوع. أما كتاب أبي أحمد العسكري فهو معروف في التصحيف. (بشار).

(٤) تدريب الراوي ١١٥.

(٥) تدريب الراوي ١٩٦.

وليس غَرَضِي من ذِكْر هذه الأخطاء هو ذِكْر الأخطاء نفسها، وإنما غَرَضي أن أُخاطب الذين قَلَّلوا من منزلة الحِفْظ، وأوجدوا ضَجَّةً حول أهمية الكتابة. وصَنيعهم هذا يدلُّ علىٰ أنه لا تتطرَّقُ الشُّكوكُ والشُّبُهاتُ إلىٰ الأحاديث بعد تَقْييدها بالكتابة، مع أن كِلا الأمرين غير صحيح.

والحق أن الكتابة والحِفْظ كلاهما وسيلتان فِطْريتان لحِفْظ الأشياء، ولو رُوعِيَتْ جميع شُروط الحيطة عند استخدامهما لاستحقَّت كلُّ وسيلة منها أن يُوثَق بها، وإن قُصِّر في مُرَاعاة هذه الشُّروط تطرَّقَ الشَّكُّ إلىٰ كل واحدة منهما.

وقد عَلِمَ المحدِّثون أن مُجرَّد تَقْييد الأشياء بالكتابة لا يجعلها مَحَلَّ ثقةٍ، ولذلك كانوا يؤكِّدون علىٰ تلاميذهم أن يقابلوا نُسَخَهم بالنُّسخة الأصلية، وقد نُقلت ألفاظ التأكيد في الكُتُب.

ولا يُوجد هذا في العصور المُتأخِّرة فحسب، بل ثبت ذلك في العَصْر الأول أيضاً. فقد ثبت أن عُرْوة بن الزُّبَيْر سأل ابنه هشام بن عُرْوة: هل كتبتَ ما حدَّثتُك من الأحاديث؟ قال: نعم. قال عُرْوة: هل قابلتَهُ بالأصل؟ قال: لا. قال عُرْوة: لم تكتب[1].

ونُقِلَ عن المحدِّثين نحو ذلك، فقد كان يحيىٰ بن أبي كثير يقول لتلاميذه: «مَن كَتَبَ ولم يُعارض لم يَدْرِ أين يضع رجله»[2].

من الجهل اعتبار الكتابة وحدها وسيلةً للحِفْظ:

ثم إن المحدثين لم يشترطوا مُقابَلة الأحاديث بالأصل فحسب، بل وضعوا شُرُوطاً أخرىٰ أيضاً في كتابة الأحاديث، سوف يأتي ذِكْرها في موضعها.

وإنني أخاطب الآن أولئك المساكين، الذين اعتقدوا أن الشيء إذا قُيِّد بالكتابة صار محفوظاً، فلا الكُتَّاب يُخْطِئون ولا القُرَّاء يُخْطِئون في القراءة أو في فَهْم المَعَاني. وفي إزاء ذلك يرون أن الشيء إذا حُفِظَ عن طريق الحِفْظ لا يَبْقىٰ محفوظاً في حاله الأصلية. ثم أضافوا إلىٰ هاتين الفرضيتين فرضيةً أخرى، وهي أن الأحاديث في العَصْر الأول كانت تُحْفَظ فقط، ثم دُوِّنت بالكتابة بعد قرون.

---

(١) الكفاية ٢٣٧.

(٢) نفسه.

فأنتجوا من ذلك أن ثَرْوة الأحاديث المَوْجودة في الكُتُب لا تستحقُّ بأيِّ حال أن يُوثَق بها. وهذا هو بناءُ الفاسدِ علىٰ الفاسد.

والواقع أن كل مقدمة من هذه المقدمات فاسدة ومُصْطَنَعة، لأننا عَلِمنا أن حكاية عَدَم تَدْوين الحديث في القرون الأولىٰ ما هي إلا أُكْذوبة. وقد قدَّمنا إلىٰ الآن الأمور التي تتعلَّقُ بعَهْد الصَّحابة رضي اللّه عنهم. وأما ما يتعلَّقُ فيما بعد الصَّحابة فسوف يأتي تفصيله قريباً إن شاء اللّه تعالىٰ.

والاهتمام الزائد بالكتابة، والحَطُّ والتَّحْقير المُفْرِط للحفْظ، هل له صلة بالحقيقة؟ فقد أثبتت التَّجارب والمُشاهَدات اليومية أن كِلْتا الطَّريقتين هما وسيلتان فِطْريتان لحِفْظ الأمور والمعلومات، وأيَّهما يختارها الناس مع مُرَاعاة بَقِيَّة شُرُوطها ومسؤولياتها، وإلىٰ أيِّ حَدٍّ يختارونها، ينجحون في اكتساب الثقة إلىٰ ذلك الحَدّ. وكلَّما قَصَّروا في ذلك، وأغفلوا بعضَ هذه الشُّرُوط تزول عنها الثقة بقَدَر هذا التَّقْصير. وقريباً يأتي تفصيله إن شاء اللّه تعالىٰ.

وهنا أحبُّ أن أقول: إن أقوال رسول اللّه ﷺ وأفعاله، وسيرته، وخُلُقه، وعاداتِه الشريفةَ انتقلت إلىٰ الأمة من الأولين إلىٰ الآخرين من ثلاثة طُرُق:

١ ـ التَّعَامل.

٢ ـ الرِّواية.

٣ ـ الكتابة.

أما ما نُقِلَ عن طريق التَّعامل والتَّوارث كالقرآن الكريم فلا يُسأل عنه، ولا يختلف فيه اثنان. فإذا نُقِلَ شيء آخر بالطريق نفسه فكيف يحتمل الشَّك والشُّبْهة؟! غير أن الأمور التي انتقلت عن طريق الرِّواية والكتابة فقط ليست قَطْعيَّتها مثل الأمور التي انتقلت عن طريق التَّواتُر والتَّوارث.

ومن العجيب أن الكُتُب التي دُوِّنت، ثم تَواتَرَت منذ عَصْر الإسلام انتقلت عامة عن طريقين: طريق الكتابة، وطريق الرِّواية. وكانت نتيجة ذلك أن الكتابة أكملت ما نَقَصته الرِّواية، وكمَّلت الرِّواية ما نَقَصته الكتابة. وقد عَلِمَ المحدِّثون أن الاكتفاء والقَنَاعة بطريق واحد يفوت به ما يحصل من طريقين، من جَبْر بعضه نقصَ بَعْضٍ. بل كانت نتيجة عَدَم سماع الألفاظ نفسها أنْ وقع بعض الناس في خطأ فاحش في القراءة وفَهْم معناها. وقد سبق آنفاً ذكر نماذج منها. ولم تصدر

هذه الأخطاء من العامة فحسب، بل وُجِدتْ من أهل الفَنِّ ممن لم يَسْلَم من مثل هذه الأخطاء:

يُقال: إن كاتباً أعْجَمياً للقرآن الكريم لمَّا وصل إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ٧ / ١٤٣]، قال مُتعجِّباً: ما هذا؟ لقد سمعتُ الناسَ دائماً يذكرون «خَرَّ عيسىٰ»، أي: حِمار عيسىٰ عليه السلام. (لأن الخَرَّ بالفارسية الحِمار)، وقال: لعل الكاتب الذي كان كَتَبَ المصحف قبلي أخطأ، فكَتَبَ «موسىٰ» بَدَلَ «عيسىٰ» خطأً، فكتب هذا الكاتب العَجَمي: (وَخَرَّ عيسىٰ). ثم أراد هذا الكاتب أن يكسب ثناءَ الناس عليه، فقال لهم: لقد تذكَّرتُ عيسىٰ في الوَقْت المناسب، وإلا لَزَلَّ قَلَمي وكتبتُ موسىٰ بَدَله.

وقد ذكر الخطيب بسَنَده أن عبد اللّه بن الزُّبَيْر وعبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهما كانت بينهما صلةٌ طيبةٌ، ثم حَدَثت بينهما بُرُودة في هذه الصِّلة.

والغَرَض من هذه القِصَّة أن راوي القِصَّة ـ وهو عطاء ـ عَبَّر عن حُسْنِ صلة عبد اللّه بن الزُّبَيْر وعبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهما بقوله: «كان الذي بينهما حَسَناً»، فانتقل ذِهْن القارىء إلىٰ «حسن بن علي رضي اللّه عنهما»، عندما رأىٰ ذِكْر ابن الزُّبَيْر وابن عباس، فإظهاراً لمَحَبَّته لأهل البيت زاد بعد كَلِمة «حَسناً» كَلِمة «عليه السلام».

ومن الواضح أن هذا الخطأ جاء نتيجة رؤيته صورة الكَلِمة من غير أن يسمعها من الشيخ.

وسوف يأتي بالتفصيل أن خير وسيلة لحِفْظ الرِّوايات هي الكتابة والرِّواية وتَسَلْسُلهما، حتىٰ تَجْبُرَ إحداهما ما نَقَصَ في الأخرىٰ، وهكذا فعل المحدِّثون، ومع ذلك يوجد أناس يرون الكتابة كلَّ شيء، ولا يعطون للرِّواية وَزْناً. وهذه حال أولئك المساكين الذين لم تَسْنَح لهم فُرْصة التَّجْربة شَخْصياً، وإلا فإن المحدِّثين يقولون عن تجاربهم: من اضطرَّ إلىٰ اختيار إحدىٰ هاتين الوسيلتين، كانت الرِّواية أقربَ إلىٰ الصِّحَّة من طريق الكتابة. وإلى هذه القاعدة أشار الإمام علي ابن المَدِيني، إمام نَقْد الرِّجال، حيث يقول: «حافظٌ مُتْقِنٌ أحبُّ إليَّ من أصل غير مُتْقَن»[1]. فإضافة كَلِمة «متقن» إلىٰ «حافظ» يشير إلىٰ أن يكون الحافظ

---

(١) الكفاية ٢٤١.

مُؤدِّياً لجميع الشُّروط والمسؤوليات التي يحتاج إليها مع الحِفْظ، ومُرَاعياً لها.

هذا ما يتعلَّقُ بالحديث، وقد وَرَدَت قِصةٌ عجيبةٌ لا تقبلها أسماعنا لو كان ذَكَرَها إنسانٌ عاديٌّ، ولكن ذكرها الإمام السيوطي رحمه اللّه تعالىٰ في «التَّدْريب» نَقْلاً عن «كتاب التَّصْحيف» للدَّارَقُطني، وهي أن عالماً مشهوراً كان يدرِّس التفسير، فلمَّا بلغ إلىٰ قوله تعالىٰ في سورة يوسف: ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ١٢ / ٧٠] قرأها: (جعل السَّفينة في رحل أخيه)، فغَيَّر كلمة «السِّقاية» بكَلِمة «السَّفينة». فلمَّا سَمِعَها السامعون، فتَحوا عليه، وقالوا: إنها «السِّقاية» وليست «السَّفينة». فأجابهم بغاية الجُرْأة، بدل اعترافه بالخطأ ـ ونعوذ باللّه من فِتْنة العِلْم ـ وقال: لعلها قراءة عاصم، وإخواني لا يقرؤون علىٰ قراءة عاصم[1]. والظاهر أنه أحسَّ بخَطَئه، ولكن لكي يَقِي نفسه من الخِزْي صنع هذا الكلام.

وذكروا أيضاً عن الرجل نفسه أنه لمَّا قرأ سورة الفيل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١٠٥ / ١] قرأ «أَلَم»: ألف، لام، ميم. كما تُقرأ الحروف المُقَطَّعات في أول سورة البقرة[2].

لقد رأيتم لو كان المسلمون اعتمدوا في القرآن الكريم علىٰ الكتابة فقط ـ لا قَدَّر اللّه ـ ولم يكن اعتناؤهم بالحِفْظ مع الكتابة منذ البداية، فهل كان القرآن الكريم بَقِيَ اليوم غَضّاً طَرِيّاً كما أُنزل؟ وخاصة في فَجْر الإسلام، عندما كانت بعض الحروف العربية يُشْبِهُ بعضُها بعضاً، وكانت تُكتب خاليةً من النُّقَط، مثل: ج ح خ، د ذ، ص ض. وإن كان أبو الأسود الدُّؤلي[3] صاحب عليٍّ كرَّم اللّه وجهه قد أوجد طريق معرفة الحروف بالنُّقط. ولكن قبل أن تُوجد هذه الطريقة

---

(١) تدريب الراوي ١٩٧.

(٢) تدريب الراوي ١٩٧.

(٣) توفي الدؤلي سنة ٦٩هـ، لذا تمَّ هذا العمل قبل سنة ٦٩هـ، وبعض الناس ينسبون هذا العمل إلىٰ الحجاج ويتوِّجونه بهذا الشرف. وبالجملة فالذي عندي أن نسبة وضع النقاط إلىٰ الحجاج لا تصح حسب تنقيح الرواية وتحقيقها. والحق أن الذي أوجدها كان أبو الأسود الدؤلي الذي كان من خاصة علي رضي اللّه عنه، وقد تعلم القواعد الأساسية من علي كرَّم اللّه وجهه. ومهما يكن من أمر ـ ولو سلمنا أن الحجاج هو الواضع لنقاط ألفاظ القرآن الكريم ـ فهذا العمل الجليل قد تمَّ في عهد الصَّحابة رضي اللّه عنهم، لأن الصحابة في عهد الحجاج بن يوسف كانوا كثيرين. (من المؤلف).

إلىٰ أيِّ حَدٍّ كان الناس يَتْعَبون فيه!

وتوجد روايات تدلُّ علىٰ أنه كانت تُوجد طريقة في عَهْد النبي ﷺ للتَّمْييز بين الحروف تُسمَّىٰ «رَقْشاً». راجعوا رواية معاوية رضي اللّه عنه التي ذَكَرها ابن عساكر والمَرْزُباني[١].

ومع ذلك يبدو أنه لم تُوجد طريقة كُلِّيَّة عامة يمكن بها معرفة الحروف، وتَمْييزها بسُهُولة في بداية الأمر، بل كان الناس يستخدمون التَّجارب الشَّخْصية، فقد نقل الذَّهَبي في ترجمة عبد اللّه بن إدريس قوله: كتبت حديث «أبي الحوراء» فخفت أن يتصحف «بأبي الجوزاء»، فكتبتُ تحته «حُورٌ عِين»[٢]. فقد دلَّ ذلك علىٰ أنهم كانوا يستخدمون بعض الأشياء الأخرىٰ للتَّمْييز غير النقاط.

ومهما يكن من أمر فلا شكَّ أن طريقة النُّقط لمَّا لم تكن رائجةً، كانت قراءةُ الأشياء المكتوبة صَعْبةً.

أما حِفْظ القرآن الكريم عن طريق الحِفْظ والمُذَاكَرة فكان معجزةً بحيث لم تُوجد أيُّ شُبْهة حول لَفْظ من كتاب اللّه تعالىٰ. أما اختلاف القراءات عامة فهي اختلاف لَهَجات، أو له وجوه أخرىٰ ليس هذا مَحَلَّ تفصيله، وإلا لو كان الاعتماد كُلِّيّاً علىٰ الكتابة لصارت فِتْنةً للقرآن الكريم فَضْلاً عن الحديث الشريف[٣].

---

(١) تدريب الراوي ١٥٢.

(٢) ومن العجيب أن الإمام الذَّهَبي قال بعد ذكر قول ابن إدريس: قلتُ: «لم يكن ظهر الشكل بعد» (التذكرة ١ / ٢٩١). ولم أفهم قول الذَّهَبي هذا، بغض النظر عن أنه وجد في عهد النُّبوة بعض الطرق للتمييز، بل استعملوا له كلمة فيها نُقَط وهي «الرقش». انظروا رواية معاوية رضي اللّه عنه. ومع ذلك فمن المُسَلَّم أن طريقة النُّقَط قد عمَّت في النصف الأول من القرن الأول، سواء بعمل الدؤلي أم بعمل الحجاج. ثم إن ابن إدريس عالم القرن الثاني، وتوفي سنة ١٩٢هـ، فقوله: «إنه لم يكن ظهر الشكل» قول عجيب! وإن كان مراده بذلك الشكل والإعراب فلا حاجة لذكره هنا.

ورأيي أنه مع وجود النُّقَط يبقىٰ أيضاً خوف الاشتباه، وهذه كانت غاية احتياط المحدِّثين ـ جزاهم اللّه خيراً ـ حيث استخدموا هذه الوسائل لضبط الأسماء. (من المؤلف).

(٣) ما ندري من أين نقل جلال الدين السيوطي أن الكتاب الذي كُتِب إلىٰ والي مصر، وكان سبب الفتنة في بدء الإسلام، يقول بعض الناس، كان في هذا الخطاب: «إذا بلغك هذا =

ولقد ذكروا في تاريخ تَدْوين الحديث هذه اللَّطائف: إن فلاناً قرأ «سفيان الثَّوْري»: «شفيان الثوري»، وقرأ «خالد الحذَّاء»: «جلد الجداء»، و«الحسن»: «الجسر»، وقال الحاكم: «وقد كان بعض المتفقهة يسمع معنا فيعارض فقال في المعارضة: عن رقبة بن مشقلة (الصواب: مصقلة) فبقيت عليه ولقب برقبة»[1].

ولكن هذه الأخطاء وقعت في الحديث أو في رجال سَنَد الحديث. ولقد ذكر حكيم الأمة فضيلة الشيخ أشرف علي التَّهانوي رحمه اللّه تعالىٰ في خُطْبته للوَعْظ والإرشاد أن أحد المتعلِّمين العَصْريين أراد أن يقرأ القرآن بدون أستاذ، ففتح المصحف، فأول سورة وقع عليها بَصَرُه كانت مبدوءةً بـ«الّر»، وكانت مكتوبة بحيث قرأها: «آلُو»، ومعناها باللُّغة الأردية «بطاطة». فسُرَّ بذلك، وظنَّ أن القرآن الكريم مملوء بالحقائق النَّباتية، وأن أول كَلِمة بعد فتح المصحف تشمَل نَوْعاً من الطَّعام، ولعلَّه ظنَّ أيضاً أن الذي يأتي بعدها يكون فيه طريقة زَرْع البطاطة وطَبْخها.

لقد طال الكلام، ولكن كان لا بد منه، والذي كتبتُه لا يساوي شيئاً إزاء المَقَالات والبحوث التي كُتِبَت في أهمية الكتابة، وقد اعتقدوا الكتابة دَوَاءً لكل مَرَض، ثم أحدثوا ضَجَّة حولها، وقالوا: لماذا فُوِّض حِفْظ الحديث إلىٰ الحُفَّاظ في هذه الحقبة؟ هكذا فَهِموا، ويريدون أن يُفَهِموا غيرَهم أنه لو لم يُستخدم للحديث طريق الحِفْظ في فَجْر الإسلام، فُوِّض أَمره إلىٰ الكتابة لم تحدث شُبْهة حول أحاديث رسول اللّه ﷺ، فجعلوا هذه الفرضية المُصْطَنَعة وسيلةً للطَّعْن في السَّلَف، وأرادوا أن يُطْفِئوا نور الأُسْوة الحَسَنة النَّبوية بغاية جهودهم ونادَوا بالقرآن، وأنه لا شيء سواه، وأصدروا مجلاَّت شَهْرية فَضْلاً عن عشرات الكُتُب التي أُلِّفت في هذا الصَّدَد. وهؤلاء هم الذين يقرؤون «الّر»: «آلُو»، أي: «بطاطة» فإن رأيتم كَثْرة كُتُبهم لَوَجْدتم أنني لم أصنع شيئاً.

= الكتاب فاقبلوه». ولكن أهل الفتنة جعلوه: «فاقتلوه»، فنشأت بعد ذلك فتنة لم تنته بعد، من التدريب ١٥١ . إذا كان هذا حقاً لتغيَّرَ أساس تاريخ الفتنة التي حدثت في عهد عثمان رضي اللّه عنه. (من المؤلف).

(١) معرفة علوم الحديث ١٥٢ .

وعلىٰ كل حال، فاتركوا هذه القِصَّة، وأرجوا من المُنْصفين أن يصلوا إلىٰ نتيجة في ضَوْء ما قدَّمتُ من التَّفْصيل، بأنه لا فَرْق بين ما لو حُفظَ الشيء بالكتابة أو الحِفْـظ، وخير طريق في ذلك هو أن يُستخدم الطَّريقان معاً. وسوف تعرفون أن السَّلَف استعملـوا هذيـن الطَّريقين ليس في القـرآن الكـريم فحسب، بل استعملوهما في حِفْظ الحديث النَّبوي أيضاً. ومع هذا فقد عَرَف القارىء أنه لو اخْتِير أحد الطريقين بوَجْه من الوجوه، لكان طريق الحِفْظ والرِّواية أسلم وأحكم من طريق الكتابة، لضَمَان التَّسَلْسُل، لأن الأشياء تُحْفَظ بصُوَرها ومعانيها، فالثقة التي تجدها فِطْرةُ الإنسان في طريق الحِفْظ لا تجدها في الكتابة، وهذا خلاصة كلامي الذي قلتُه.

وقد سبق أن قلتُ: إن كتاب «وَيْد» للهندوس، كما شَهِدَ به «البيروني» إنه حينما وَرَدَ إلىٰ الهند، وجد أن أحد علماء الهندوس في كشمير دَوَّن «وَيْد» في كتابٍ، وإلا فقد كان مدار هذا الكتاب في العصور الماضية علىٰ حِفْظ البراهمة وعلماء الهندوس. ـ وقلتُ أيضاً: ـ إنه مع كل الاعتراضات علىٰ «وَيْد» من النَّواحي المختلفة ليس من السَّهْل أن تُزَلْزَل ثقة مُعْتقِديه لأجل أنه يَقِيَ طِيلة هذه المدة غيرَ مكتوب، ألا يمكن أن الذين آمنوا بهذا الكتاب «وَيْد» حَفظوه، كما حفظ المسلمون القرآن الكريم عن طريق الحِفْظ منذ أربعة عشر قَرْناً؟ والواقع يشهد أن الذين جعلوا «وَيْد» مصدراً لدينهم حَفِظوه طوال ألف وخمس مئة سنة علىٰ الأقلِّ، ولم يَخْطُر ببالهم أن الكتاب الذي لم يُكْتَب في كتاب طيلة هذه المدة كيف يمكن اعتباره مصدراً أساسيّاً لدينهم. أما تكفي هذه القِصَّة لإبطال تلك الجهود المشؤومة، التي تُصْرَف لإزالة ثقة المسلمين بالأحاديث؟

ولو فَرَضنا أن الأحاديث لم تُدوَّن إلىٰ قَرْن أو قَرْن ونصف قَرْن، بل حَفِظَها الحُفَّاظ عن طريق الحِفْظ، ونَقَلوها إلىٰ الجيل الذي بعدهم. فإن كانت الفِطْرة تقتضي عَدَمَ الثقة بها، فكيف نجح ذاك الكتاب «وَيْد» بكَسْب ثقة ملايين الملايين مع بقائه بلا كتابة طوال خمسة عشر قَرْناً؟!

***

دَرَجة أخبار الآحاد

مازال المسلمون يَثِقون بالحديث، وستبقىٰ فيهم هذه الثقة إن شاء اللّه تعالىٰ ما داموا مسلمين. ولا يخفىٰ أيضاً أن الثقة التامة التي حصلت للمسلمين بالأمور التي وَصَلتهُم عن نبيِّهم ﷺ عن طريق التَّوارث والتَّواتر ـ كالقرآن الكريم مثلاً ـ لا تساوي تلك الثقة بالأشياء التي وصلتهم عن طريق أخبار الآحاد، كما هي حال عامة أحاديث الصِّحاح. وهذا هو مَوْضوع كلامي الآن.

عندما نقرأ أيَّ كتاب في أصول الفقه، نجد فيه هذا المعنىٰ بعبارات مختلفة، فمثلاً يقول الإمام البزدوي في خبر الآحاد: «مَن سَوَّاه بالكتاب والسُّنَّة المُتواترة، فقد أخطأ في رَفْعه عن منزلته، ووَضَع الأعلىٰ عن منزلته»[1].

بل الأحاديث التي لم يبلغ عَدَد رواتها حدَّ التواتر، ولكنها اشتُهِرت فيما بعد، والتي يُسمِّيها الأحناف بالأخبار المشهورة، يقول عنها شمس الأئمة السرخسي: «إنَّ جاحدَها لا يكفر بالاتفاق»[2].

فإذا كانت هذه حال المشهور، فكيف تكون حال ما هو دونه في الرُّتْبة! وأما من ينكر هذه الأحاديث بحُجَّة أن رواتها أفراد معدودون، فغاية ما يُقال في حَقِّهم كما قال صاحب الكَشْف: «فقد ضلَّ سواء السَّبيل»[3]. ولكن الحق أنه يصدق عليه قول فخر الإسلام البزدوي: «هذا رجلٌ سفيهٌ، لم يعرف نفسه، ولا دينه ولا دنياه، ولا أُمَّه ولا أباه»[4].

---

(١) كشف الأسرار ٢ / ٣٠٤.

(٢) نفسه ٢ / ٣٦٨.

(٣) نفسه ٢ / ٢٤.

(٤) ولا تظن أن فخر الإسلام بدأ يشتم غاضباً، بل ليست هناك صورة لإظهار الحقيقة سوىٰ هذه، لأن غرضه أن هناك من بلغ ذوقه في تقصي الحقائق إلىٰ حد الجنون، بحيث لا يصدق إلا ما أبصرته عيناه، وسمعته أذناه، أو ما أدركه بإحدىٰ حواسه. أما ما بلغه عن طريق الخبر، فإنه لا يصدقه، لأنه خبر، وكل خبر يحتمل الصدق والكذب، وبغض النظر عمن يخبر وعما يخبر وفي أي حال يخبر، ويعتبر هذه الوسوسة فلسفة. وبناء علىٰ ذلك ينكر أحاديث النبي ﷺ التي بلغتنا عن طريق الخبر. فخطاب فخر الإسلام لهؤلاء المتوسوسين. ومن الواضح=

وبالجُمْلة إني أريد أن أقول: إذا كان لا يمكن لأيِّ مَنْطِق أن يزلزل الثقة الفِطْرية بالحقائق الدِّينية، بحُجَّة أنها بَقِيَت محفوظةً عن طريق الحِفْظ، فكيف يمكن إزالة هذه الثقة بتُرَاث الأحاديث العام، التي نُقِلَت بغاية الاحتياط، والأحكام الثابتة فها هي العناصر الثانوية في عِمَارة حياة المسلمين. فهل يصحُّ الاعتراض علىٰ هذا التُّراث، بناء علىٰ الفَرَضية الخاطئة: «إن الأحاديث لم تُدوَّن في المدة ما بين عَهْد الصَّحابة وبين عَصْر أصحاب الكُتُب الستة وإنما انتقلت عن طريق الحِفْظ والرِّواية».

ولا أدري ماذا يقصد هؤلاء الذين يَرْسُمون طريقَ الفرار والابتعاد عن قَبول ما جاء في الأحاديث، ويَبُثُّون الشُّبُهات بين حين وآخر حول هذا التُّرَاث المُقَدَّس؟! هل تسمح لهم عقولهم حقاً أن يُحمِّلوا عُهْدة الكَذِب علىٰ مَن رَوَوا تُرَاث الأحاديث؟

= أن أمور الدنيا كلها تدور علىٰ الأخبار، ولو سلَّمنا أن الأخبار لا تفيد علم الوقائع، فالتاجر المسكين لا يمكنه أن يتاجر، لأنه بالخبر يعلم أن الشيء الفلاني يوجد في مكان كذا، وبالخبر يعلم أن فلاناً أرسل إليه البضائع، أو أنها وصلت إلىٰ محطة كذا. وهكذا حال جميع شؤون الحياة، فإن بلغ رجل في شكّه إلىٰ هذا الحد، بحيث لو جاءه شرطي فأخبره أن الضابط الفلاني يطلبك، فيقول له: إنك تخبر الخبر، والخبر يحتمل الصدق والكذب، لذلك ما حصل لي علم بخبرك، فارجع. فإن استمر هذا الرجل علىٰ هذه الحال، فإلىٰ متىٰ يتخلص من سجن المجانين. ولنترك أمور الدنيا، إنك تأتي إلىٰ المسجد، والماء في جرَّة، فتسأل المؤذن عن طهارة الماء، فيقول: إنه طاهر. ولكنك ترد هذا الخبر، لأنه خبر. ثم تسأل عن طهارة السجادة، فيقول لك: إنها طاهرة، ويتقدم الإمام ويقول: إنه علىٰ وضوء، وإن ثيابه طاهرة، فإن كنت ترد كل هذه الأخبار بحجة أنها أخبار آحاد، فهل يمكنك أن تصلي صلاة وقت واحد؟!

وما قاله فخر الإسلام هو الواقع، لأن الإنسان عندما يعلم أباه وأمه، فعلمه هذا بأخبار الناس، ولكن الذي لا يحصل له العلم بالخبر، ألا يُحرم من معرفة أمه وأبيه؟ ولا شك أيضاً أن الأخبار قد تكون كاذبة. ولكن هناك قانون يميز بين الخبر الصادق وبين الخبر الكاذب، ومن الممكن أن عامة الناس يجهلون هذا القانون، لأنهم عادة لا يستخدمون التفكير، ولكن فطرة كل إنسان تعرف هذا القانون، وبضوء هذا القانون تستقيم أمور الدنيا والدين.

والمحدثون رحمهم اللّٰه تعالىٰ تتبَّعوا جميع أجزاء هذا القانون، وحللوا عناصره، واستخدموها بغاية الدقة. وسوف يأتي تفصيله في مكانه إن شاء اللّٰه تعالىٰ. (من المؤلف).

وإنني أرىٰ أن تَكْذيب أيِّ شَخْص يخبر الخَبَر بلا دليل ـ بحُجَّة أنه يخبر خَبَر حادثة ـ دليل علىٰ الإفلاس العَقْلي، بل الإفلاس الخُلُقي لصاحبه. فإن كان إنسان لم تُجرِّب عليه الكَذِب، مهما كانت مكانته، ثم تظنُّه كَذَّاباً، فهل يُعتبر ذلك من أفعال الشُّرَفاء؟! تَصَوَّر: لو أن إنساناً عامَلَك بهذه المعاملة، وضَحِكَ علىٰ خَبَرِك، لأنك تخبر عن حادثة، وهو يعلم عن حالك وصِدْقك، فماذا يكون حُكْمك؟ فهل تعتبر هذا الضَّحِكَ ضَحِكَ عاقلٍ؟

وكذلك حال أولئك الذين يَصْرِفون وُجوهَهم عن أحاديث رسول اللّٰه ﷺ، ويبتسمون، هل تعتبر تَبسُّمَهم تبسُّمَ إنسانٍ عاقلٍ؟

ومهما فهمه الفاهمون، لكنني أرىٰ تحت هذا التَّبسُّم والضَّحِك خِفَّةَ عَقْلٍ وضيقَ نظرٍ، فالعَقْل لا يَرْتضي هذه الحَرَكات الخفيفة. وهل فكَّرَ هؤلاء الساخرون أنهم ماذا يفعلون؟ وأن أساس مظاهرهم يقوم علىٰ رذيلة خُلُقية؟ هل يريدون أن تَبْخَل قلوب الأمة الإسلامية باحترام أولئك الأشخاص الذين سبق ذِكْرهم؟ وليس هذا فحسب، بل لعلَّهم سوف يطالبون أيضاً أن نعتبر هؤلاء ـ الذين لم يُجرَّب عليهم إلا الصِّدْق ـ وبلا أيِّ دليل، أنهم كانوا كاذبين ـ والعياذ باللّٰه ـ وأنهم أخبرونا بأشياء ليست لها أيُّ صِلَة بالواقع!

والحق أن الأمر لا ينتهي إلىٰ هذا الحَدِّ، فكِّروا في نتيجة رَدِّ هذه الأحاديث، إنهم يريدون أن نعترف أن هؤلاء القوم ـ الذين سبق ذِكْر قوة إيمانهم ـ كَذَبوا علىٰ رسول اللّٰه ﷺ، مُتعمِّدين، وبغَضِّ النَّظر عن الأخطار التي تأتي نتيجة الكَذِب علىٰ رسول اللّٰه ﷺ، فإن من ينسب الشيء إلىٰ نبي اللّٰه ﷺ إنما ينسبه إلىٰ اللّٰه الذي أرسَلَهُ، ليُبلِّغ الناس ما يَرْتضيه لهم. فهل تَطِيب نفوسُنا أن ننسب هذه الجريمة إلىٰ أصحاب النفوس القدسية أولئك، الذين عن طريقهم بَلَغَتْنا أحاديثُ النبي ﷺ؟ وقد قال اللّٰه عز وجل: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [الصف: ٦١ / ٧].

أُفّاً لهؤلاء المجرمين، كيف يجرؤون علىٰ أن يجعلوا أولياء اللّٰه وأولياء رسوله مع الكَذَّابين المجرمين! وأَعْجَبُ من ذلك أنهم يريدون أن يُشركوا مع أنفسهم عامة المسلمين في هذه الأفكار الفاسدة، وأقول هذا بلا خوف: إنَّ هذه نتيجة من تَوَلَّىٰ فِتْنة إنكار الحديث.

أما إذا كان غَرَضهم من هذه الضَّجَّة حول الحديث ورُوَاته أن الوسائل التي تيسَّرتْ لحِفْظ «بيِّنات الدين»[1] لم تتيسَّر لأخبار الآحاد، فكانت نتيجة ذلك أن الأحكام التي ثبتت بأخبار الآحاد لم تَحْظَ بالثقة والقَطْعية مثل ما حَظِيَت «بيِّنات الدين»، فإن كانوا يقصدون ذلك، فلا أعرف أحداً ينكر ذلك، وهل قال أحد طِيلة هذه المدة أنه لا فَرْق بين هذين المصدرين؟ حتىٰ اضطرَّ هؤلاء إلىٰ الرَّدِّ عليهم؟ وأيُّ حاجة دَفَعَت إلىٰ هذه الضَّجَّة لقَبول ما قد قَبِلوه من قبل؟ ومَن الذي قال: إن دَرَجة هذه الأحاديث كلَّها متساوية في الثقة؟ وهل قصَّر المحدِّثون أو غَضُّوا أنظارهم عما وُجِدَ في سَنَد الحديث أو مَتْنه من ضَعْف؟

عبادَ الله! أما سَمعتم أن المحدِّثين أنفسهم بَيَّنوا مراتب الأحاديث، فذكروا مع الصَّحيح الحَسَنَ والضَّعيفَ؟

والحَق أننا عرفنا هذه الرِّوايات ـ التي لا يمكن نِسْبتها إلىٰ النبي ﷺ ـ بجهود هؤلاء العلماء المحدِّثين وتَضْحياتهم الجَسِيمة المشكورة. فهل بَقِيَ هناك عَمَل احتاج هؤلاء المتوسوسون إلىٰ تَكْميله؟

وإن كنتم لا تعرفون هؤلاء المتوسوسين، فتَعَالَوا أعرِّفكم بهم، واسمعوا مني حكايتهم، إنهم في ـ زَعْمهم ـ يحملون هَمَّ أمةِ محمد ﷺ وسوف يعلمون أن أفكارهم والشُّبُهات التي اصطنعوها ويَتْعَبون لأجلها، لا معنىٰ لها ولا وَزْنَ لها، ولا طائل في المجهودات التي يصرفونها لإتعاب المسلمين، بل إنها جريمة، سوف يَندمون عليها وتكون حَسْرةً عليهم. ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٦ / ٢٢٧]، اللَّهمَّ اهدِ قومي فإنهم لا يعلمون.

---

(١) اصطلاح «البيِّنات» مأخوذ من القرآن الكريم. وهي عبارة عن أجزاء الدين التي لا يمكن فهم الدين إلا بها، وقد انتقلت بالتوارث والتعامل جيلاً بعد جيل متواترة من فجر الإسلام إلىٰ يومنا هذا، وصارت من المتواترات، والتي لا يمكن إنكارها في فطرة الإنسان. فإنكارها مثل من يقول: إن الدنيا وُجِدتْ منذ أن نراها. وأما ما يقول الناس: إنها كانت موجودة من قبل، وكانت الشمس والقمر، كل ذلك من افتراء المخبرين. ومن الواضح أن صاحب هذه الفكرة يُعتبر محروماً عن الفطرة الإنسانية، أو بتعبير آخر: إنه أحمق ومجنون.

وبالجملة فبيِّنات الدين كالقرآن الكريم، هل يمكن أن يفكر أحد في دين بلا قرآن؟ وهكذا حال بقية أمور الدين، التي انتقلت عن هذا الطريق الذي انتقل منه القرآن الكريم. انظر تفصيل البيِّنات في كتاب «تدوين الفقه». (من المؤلف).

وإنني أخاطب الذين لا يعلمون أو الذين يعلمون، ولكنهم لم يجدوا فُرْصةً للتَّفْكير، إن أول شيء ينبغي أن نعرفه ونَهْتمَّ به هو أن الوسائل والجهود التي تيسَّرت لحِفْظ «بيِّنات الدين» ونَشْرها وتبليغها، لم تتيسَّر لتُرَاث الحديث، كما أن الأحكام التي ثَبَتَتْ منه لم تَحْظَ بثقة التعامل والتَّوَارث، كما حَظِيَت بها بيِّنات الدين.

أقول: إن أخبار الآحاد لماذا عُومِلت هذه المُعامَلة؟ أكانت هذه قضيَّةً اتفاقية؟ أم عُومِلَت هذه المُعامَلة قَصْداً وإرادةً؟ فإن قلنا: إنها قضية اتفاقية فيَلْزَم من ذلك تلك المفاسد التي ذكرناها آنفاً. وهذا يكون أمراً عجيباً، لأنه ما معنىٰ قضية اتفاقية؟! أليس معناه أن الذين تحمَّلوا مسؤولية حِفْظ هذه الأحاديث لم يقوموا بواجبهم نحوها، بل كانوا فيه مُقصِّرين!؟

ومن الواضح أن هذا كان واجب حَفَظَة هذا الدين ودُعاته، إذاً، فهل يُنْسَب هذا التَّقْصير ـ والعياذ باللّه ـ إلىٰ الصَّحابة رضي اللّه عنهم؟ أو إلىٰ النبي ﷺ لا قَدَّر اللّه؟!

ولو كانت بداية تاريخ الإسلام مثل بداية أكثر الأديان لكان لهذه الفِكْرة وِجْهةٌ من النَّظَر، وكان من الممكن أن يُقال: إنها كانت نتيجة الظروف الاضطرارية. ولكن أمر بداية تاريخ الإسلام ليس كذلك، فكلُّنا يعلم أن قوَّة سياسية هائلة قد تهيَّأت لهذا الدين في فَجْر الإسلام لتأييده ونُصْرته.

إنها كانت قوةً سياسيةً، وما أدراك ما هي القوة السِّياسية؟ إنها أكبر قوة سياسية قامت علىٰ الكُرَة الأرضية في خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، وكان أكبر هَدَف لهذه القوة هو المحافظة علىٰ الإسلام ونَشْره وتَبْليغه. وقد قامت هذه القوة الهائلة فِعْلاً بنَشْر «بيِّنات الدين» كما يقول ابن حَزْم[1]: «وَلِي عُمر، ففُتِحتْ بلاد الفُرْس طولاً وعَرْضاً، وفُتِحت بلاد الشام كلها والجزيرة ومصر، ولم يَبْقَ بَلَد إلا وبُنِيَت فيه المساجد، ونُسِخت فيه المصاحف، وقرأ الأئمة القرآن وعَلَّموه الصِّبْيان في المكاتبُ[2] شَرْقاً وغَرْباً، وبَقِيَ كذلك عشرة أعوام وأشهر».

---

(١) الفصل في الملل والنحل ٢ / ٦٧.

(٢) بل قالوا: إن في البلاد البعيدة كخراسان، وجد في كتاتيب الضحاك بن مزاحم ـ تلميذ ابن عباس رضي اللّه عنهما ـ سبع مئة طالبة بالإضافة إلىٰ آلاف الطلاب. مفتاح السعادة ١ / =

وقد بلغ الأمر في السنوات العشر هذه ـ كما يَصِفُه ابن حَزْم ـ «وإن لم يكن عند المسلمين إذ مات عُمر مئة ألف مصحف، من مصر إلىٰ العراق إلىٰ الشام إلىٰ اليَمَن فما بين ذلك فلم يكن أقلَّ»[1].

عدم قيام الدولة بتَدْوين الحديث في القرن الأول إنما كان لمصلحة:

وهنا يَرِدُ السؤال: وهو أن هذه الدولة التي قامت بنَشْر هذا العَدَد الهائل للمصاحف، أَمَا كان بإمكانها أن تقوم بتَدْوين مجموعة للأحاديث لا يتجاوز عَدَدها خمسين ألفاً ونَشْرِها؟ كما فَعَلتْ بالقرآن الكريم، وقد مَلَكوا خزائن الدنيا، بحيث لو أراد أحد أن يعيد تاريخ الفَرَاعنة أو النَّمرود لفَعَل، فكِّروا في هذه الدولة! أَمَا كان بإمكانها أن تقوم بهذا العمل؟

ولو قلتُ ـ ولا أكون مُبالغاً ـ إن هذه الدولة القوية التي قامت علىٰ أساس الدين الإسلامي في فَجْر الإسلام، لو أرادت أن تكتب الأحاديث علىٰ ألواح الذَّهَب وبحروف الجواهر واليَوَاقيت لفعلتْ. أَمَا تَرَوْن حُكَّام الجزيرة ـ قبل الإسلام ـ كيف صاغوا الذَّهب أبقاراً، ثم دَفَنوها حول دجلة والفرات! وإلىٰ حُكَّام مصر ماذا فعلوا؟ وما ظهر من القبور والنَّوَادر بعد الحفريات لدليل ناطق علىٰ ذلك. أليست نتيجة كَثْرة مَوَارد مصر أنهم استطاعوا أن يقيموا مَكْتبة في الإسكندرية تحتوي علىٰ ست مئة ألف كتاب؟

فما ظنُّكم بدولة مَلَكت كل هذه الخزائن ـ خزائن مصر والجزيرة وغيرها ـ هل ترونها عاجزةً عن تَدْوين مجموعة الأحاديث، التي لا يتجاوز عَدَدها ثلاثين ألفاً؟

وهذه حال عَصْر الصَّحابة رضي اللّه عنهم، وأما عَهْد النُّبوة فإن كانت حدود الدولة لم تكن وصلت إلىٰ ما وصلت إليه فيما بعد، ولكن بلغ من أمرها كما يَصِفُها ابن حَزْم[2]: «الإسلام قد انتشر وظهر في جميع جزيرة العرب من مُنْقَطَع البحر المعروف ببحر القُلْزُم، ماراً إلىٰ سواحل اليَمَن كلها، إلىٰ بحر فارس، إلىٰ مُنْقَطَعِه ماراً إلىٰ الفرات، ثم علىٰ ضِفَّة الفرات إلىٰ مُنْقَطَع الشام إلىٰ

= ٤٠٤. وهذه حال فجر الإسلام!

(١) الفصل في الملل والنحل ٢ / ٦٧.

(٢) نفسه ٢ / ٦٦.

بحر القُلْزُم. وفي هذه الجزيرة من المُدُن والقرىٰ ما لا يعرف عَدَدها إلا اللّه عز وجل، كاليَمَن والبحرين وعُمَان ونَجْد وجبلي طَيِّىء وبلاد مُضَر ورَبيعة وقضاعة والطائف ومكة، كلُّهم قد أسلموا وبنوا المساجد، ليس منها مدينة ولا قرية ولا حلة لأعرابٍ إلا وقد قُرِىءَ فيها القرآن في الصَّلوات وعُلِّمَه الصِّبْيان والرِّجال والنِّساء».

هل هذه كانت قضية صَعُبَ إنجازُها في عَهْد النُّبوة؟ وقد قاموا بنَشْر القرآن الكريم، وبيِّنات هذا الدين كما يَصِفه ابن حَزْم رحمه اللّه تعالىٰ[1]:

لقد بلغ من أمر الصَّلوات الخمس أنه لم يَبْقَ شكٌّ لمؤمن ولا لكافر أن النبي ﷺ كان يُصلِّي بأصحابه خمس صَلَوات في أوقاتها، ومَن كان دخل في هذا الدين كان يُصلِّيها، ولا يزال المسلمون يُصَلُّونها، وكل إنسان يعلم في نفسه عِلْم اليقين أن أهل السنْد يُصَلُّون كما يُصلِّي أهل الأندلس، وأن أهل أرمينيا يُصَلُّون كما يُصَلِّي أهل اليَمَن. وهكذا صيام رمضان، فلا يشكُّ المؤمن ولا الكافر أن النبي ﷺ صام رمضان، وأن كل مَن كان دخل في هذا الدين يصومه كل عام، وهكذا انتقلت هذه السِّلْسلة بين المسلمين جيلاً بعد جيل. وهكذا حال الحَجِّ، فالمؤمن والكافر يعلم أن النبي ﷺ قد حَجَّ بنفسه وأَدَّىٰ مناسك الحَجِّ، والمسلمون من أقطار الأرض يَحُجُّون في شهر مُعَيَّن. وبالجُمْلة فهذه حال هذه الأمور وغيرها التي أمر بها القرآن الكريم كفَرَضية الزَّكاة وحُرْمة الخِنْزير والمَيْتة وغيرها.

فالقوة التي استخدمتها هذه الدولة لإعطاء هذه العناصر الأساسية صَبْغة القَطْعية، أَمَا كانت تقدر علىٰ أن تستخدمها في إعطاء صِبْغة القَطْعية للأحكام التي ثَبَتَت بأخبار الآحاد؟ والحكومة هي الحكومة!

ونحن نرىٰ شَخْصيات بمُفْردهم في العُصُور المُتأخِّرة لَمَّا أرادوا ذلك كتبوها بماء الذَّهَب. وَرَدَ في ترجمة أبي محمد المُزَني أنه «أمر بكتابة كتاب اللّه عز وجل و«صحيح البخاري»، فكتبوهما له بماء الذَّهَب من الأول إلىٰ الآخر»[2].

---

(١) الفصل في الملل والنحل ٢ / ٦٨.

(٢) مفتاح السعادة ٢ / ٧.

وإنني أرىٰ أن مثل هذه القِصَّة وَرَدَ ذِكْرها مُصادفةً في الكُتُب، وإلا فمن أراد أن يعرف أعمال المسلمين في هذا الصَّدَد فليراجع المَكْتبات الكبيرة، فيجد فيها المَصَاحف المُذهَّبة[1].

فالحماس الذي كان عاملاً في كتابة القرآن الكريم، لماذا لم يكن عاملاً في كتابة الأحاديث؟

بينما نرىٰ أبا عُبيد في القرن الثالث الهجري كتب كتابه المشهور «كتاب الأموال»، وجَمَعَ فيه الأحاديث النَّبوية وآثار الصَّحابة التي تتعلَّقُ بالنِّظام المالي الإسلامي. فالكتاب لم يَخْتصَّ بالأحاديث المرفوعة، بل شَمَلَ آثار الصَّحابة والتابعين وفَتَاواهم، ولكن لننظر حَمَاس المسلمين بهذه المجموعة، يقول ابن عساكر: «كان أحمد بن مهدي بن رُسْتُم الأصفهاني المحدِّث المُتوفَّىٰ سنة ٢٧٢هـ يقول: قلتُ لأبي عُبيد: يا أبا عُبيد! ـ رحمك اللّه ـ أريد أن أكتب «كتاب الأموال» بماء الذَّهَب[2]! ولكن أبا عُبيد مَنَعَ ابن رُسْتُم عن ذلك، وقال: إن الحِبْر الأسود المائل إلىٰ الحُمْرة أحسن، لأنه يبقىٰ أَثَره مدةً طويلةً.

ولا تظُنُّوا أن ابن رُسْتُم أراد إرادةً فقط، بل أرىٰ أنه لو لم يمنعه أبو عُبيد لفَعَلَ ما أراد. وقد كتَبَ عنه ابن عساكر أنه كان عند ابن رُستُم ذخيرةُ من كُتُب الحديث[3]، وأنه أنفقَ عليها نحواً من ثلاث مئة ألف درهم: فإذا أنفق ثلاث مئة ألف درهم علىٰ كتابة الأحاديث أما كان يمكنه أن يكتب «كتاب الأموال» بماء الذَّهَب كما أراد؟

لقد بلغ من ذَوْق المسلمين في هذا الصَّدَد ـ فَضْلاً عما فَعَلتُه الحكومات الإسلامية ـ أن محدِّث القَرْن الثالث الحافظ يعقوب بن شَيْبة لمَّا كان يُعِدُّ مُسْنَده ذكروا أنه كان في منزل يعقوب أربعون لحافاً، أَعَدَّها لمَنْ يَبِيتُ عنده من

---

(١) سنحت لي فرصة لزيارة مكتبةٍ لأسرة علمية في قرية بعيدة «خِضَرجك» في إقليم بهار بالهند، فمن جملة النوادر التي رأيتها في هذه المكتبة نسخة «الحصن الحصين»، كان ورقها صُبغ بصبغة النيلم، والحروف كلها ذَهَبية والعناوين والفصول من ماء اللؤلؤ. ولعل هذه النسخة ما زالت موجودة في «خِضَرجَك».

(٢) تاريخ ابن عساكر ٦ / ٤٢. (بشار).

(٣) نفسه.

الوَرّاقين الذين يُبيِّضون المُسْنَد[1].

والذي يقرأ الكُتُب المُتَداولة يجد فيها الحكايات العجيبة بهذا الصَّدَد. فهذا الإمام أبو عَمْرو بن العلاء، إمام القراءة والعربية، يُقال عنه: إنه وُلِد بمكة بعد وفاة النبي ﷺ بنحو خمس وخمسين سنة، واستوطن البصرة، ولَقِيَ بعض الصَّحابة كأنس رضي اللّه عنه واستفاد منه، فقد ذكر ابن خَلِّكان واليافعي[2] في ترجمته أنه كانت كُتُبه التي كَتَبَ عن العرب الفُصَحاء قد ملأت بيتاً له إلىٰ السَّقْف[3].

فكِّروا إن أبا عَمْرو هذا لم يكن غَنِيّاً مشهوراً، ولكنه كان إماماً في قراءة القرآن وأدب العرب. ويمكن معرفة مدىٰ مكانته في العربية ما شَهِدَ به تلميذه الأَصْمَعي، قال: «لقد جلستُ في حَلْقة أبي عَمْرو بن العلاء عشر سنين، فكان إذا احتاج إلىٰ إيراد شِعْر في مسألة لُغَوية لم يُورِد أبداً شِعْراً إسلامياً». ومعنىٰ ذلك أنه كان يحفظ من الشِّعر الجاهلي ما لا يحتاج معه إلىٰ أن يُورِد الشِّعْر الإسلامي للاستدلال. ومهما يكن من أمر فبيت أبي عَمْرو لم يكن بيتَ رجل فقير. ومَن قرأ تاريخ بناء البصرة والكوفة يعلم مكانة أبي عَمْرو[4].

ومن الواضح أن حجرته ـ التي امتلأت بالكُتُب ـ كانت عريضةً وطويلةً، وهكذا كانت مرتفعةً. فلمّا كانت مملوءةً بالكُتُب إلىٰ السَّقْف، فكم يكون عَدَد هذه الكُتُب؟ وكم تكون تشتمل علىٰ أوراق؟ ومن الواضح أيضاً أنها لم تكن عشرةً أو عشرين كتاباً، ولم يكن الكتاب يشمل مئة أو مئتي وَرَقة، ولكن من المؤكَّد أنها كانت أكثر من قَدَر الكتاب الذي لو كُتِبَ فيه نحو ثلاثين ألف حديث مع عَدَد رُواتها.

وهنا أسأل، إذا كان أمكن لشَخْص من سُكّان البصرة أن يجمع من

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢ / ١٤١.

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ٤٦٦، واليافعي ١ / ٣٢٥.

(٣) نفسه.

(٤) ذكر ابن خلكان في وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٨ أن أبا عمرو كان يحب الأزهار، وكان يشتري يومياً باقة أزهار، فالأزهار القديمة التي كانت تَجِفُّ، كانت توضع في الأشياء التي كانت تستعمل في غسل الوجه، كأنه كان يصنع منها الصابون المعطَّر. (من المؤلف).

المخطوطات بهذا القَدَر في القَرْن الأول، فكيف تكون حال الدولة التي هو فَرْد واحد من رَعِيَّتها؟ فهل من المعقول أن نعتبرها عاجزةً عن تَدْوين أحاديث رسول اللّه ﷺ وقد قامت هذه الحكومة ببَرَكة هذا الرسول الكريم ﷺ!

وللقائل أن يتكلَّم في مقدار كُتُب أبي عَمْرو بن العلاء التي كانت وصلت إلىٰ سَقْف الغُرْفة، لأن مساحة الغُرْفة غير معلومة، ولكن نجد هناك مثالاً آخر في رَعَايا الحكومة نفسها في القرون الأولىٰ، وهو ابن عُقْدَة، فقد ذكروا عنه أنه «تحوَّلَ مرة وكانت كُتُبه حمل مئة جَمَل»[1].

هذا عالم القرن الثالث، وتُوفي في القرن الرابع، وهذه حال ثَرْوة كُتُبه. ويقولون: إن الجَمَل يحمل من الوَزْن ثلاث مئة كيلو. حاسبوا! كم يكون وَزْن كُتُب ابن عُقْدة؟ ولم يذكر المؤرِّخون نَوْعية هذه الكُتُب، لكن غالب الظَّنِّ أن معظمها كانت لها صلة بالنبي ﷺ وبأصحابه وأهله رضي اللّه عنهم، لأن ابن عُقْدة كان عالماً بهذه الأمور في عَصْره.

ثم إن كان ابن عُقْدة قد تأخَّرَ زمانه، فهذا أبو قِلَابة عالم القَرْن الأول، وقد تُوفي سنة ١٠٤هـ، ذكر الذَّهَبي مقدار كُتُبه فقال: «مات أبو قِلابة بالشام، فأوصىٰ بكُتُبه لأيوب السَّخْتِياني، فجيء بها في عِدْل راحلة»[2]. وينبغي أن يكون وَزْنها نحو مئة وخمسين كيلو. وسوف يأتي ذِكْر كُتُب أبي قِلابة وأنها كانت تشمل أحاديث النبي ﷺ.

والقصَّة لا تنتهي إلىٰ هذا، فأبو قِلابة تابعيٌّ علىٰ كل حال، ولكن ابن عباس رضي اللّه عنه صحابيٌّ، وليس بتابعيٍّ، فقد ذكر موسىٰ بن عُقْبة كُتُبه فقال: «وضع عندنا كريب بن أبي مسلم مَوْلىٰ عبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهما حَمل بعيرٍ من كُتُب ابن عباس»[3]. وسوف يأتي أيضاً ذِكْر كُتُب ابن عباس رضي اللّه عنهما.

وغَرَضي من هذا البَحْث الطَّويل هو أنه إذا كانت حال فَرْد من أفراد هذه الدولة أنه يكتب الكُتُب التي تساوي حمل بعير، فكيف تكون حال

---

(١) اليافعي ١ / ٣١١.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٨٨.

(٣) الطبقات ٥ / ٢١٦.

إمكانيات تلك الدولة؟!

أما الرأي الذي يقول: إن عَصْر النُّبوة وعَهْدَ الصَّحابة لكونه أقرب إلىٰ عَصْر الجاهلية قَلَّت فيه أدوات الكتابة رأيٌ غير سديد. وسبق أن قلنا: إن فَهْم عامة الناس من لَفْظ «الجاهلية» أن العرب كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة قبل الإسلام فَهْمٌ غير صحيح. فالجاهلية اصطلاح خاصٌّ استعمله القرآن الكريم أكثر من مرة، ومن القرآن نعلم أن اصطلاح «الجاهلية» يُومىء إلىٰ أفكار وعقائد وعادات خاصة. أما حال العرب في القراءة والكتابة فكانت أقربَ إلىٰ حال الأقوام المُتمدِّنة كالفُرْس والرُّوم والقبط وغيرهم[1].

---

(١) إن التاريخ يدل علىٰ أنه لم يكن التعليم إلزامياً في معظم الدول ما عدا الصين. فقد ذكر السائحون الذين زاروا الصين في القرن الثاني والثالث الهجريين أن الحكومة جعلت التعليم إلزامياً في ذلك العصر. أما ما سوىٰ الصين فكل دولة كان يوجد فيها طبقة خاصة للقراءة والكتابة وأكثر الناس كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة. وهكذا كانت حال العرب، فأكثرهم كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة، ولكن كان هناك أفراد يعرفون القراءة والكتابة. والتاريخ يذكر ثلاثة وأربعين صحابياً لكتابة الوحي. ومن الممكن أن يصل هذا العدد إلىٰ مئات لو تتبعنا ذلك. وتجد تفصيل ذلك في كتابي «تدوين القرآن» وقد ذكرت فيه أن العرب لم يكونوا فقراء في الكتب، وقد وجدت في اليمن صناديق مملوءة بالكتب. وأينما وجدت كنائس النصارىٰ في العرب كانت توجد فيها عامةً اثنان وسبعون كتاباً. وهكذا كانت حال يهود العرب، فأينما وُجِدوا في المدينة أو خَيْبَر وجدت معهم ذخيرة الكتب الدينية. كما يذكرون كتاب «صحيفة لقمان» في أسرة جاهلية، وقد عُرِض هذا الكتاب علىٰ النبي ﷺ، ويقال: إن ترجمة كتاب «شاهنامه» الإيراني نقلت إلىٰ مكة، جاء بها النضر بن الحارث من الحيرة، كما كان يستورد الكتب من الشام أيضاً، ولعلها كانت جزءاً من تاريخ الروم. ولو سلَّمنا بالرِّوايات التي ذكرها الإمام السيوطي في «الدر المنثور» لَوَسِعنا أن نقول: إن اليهود كانوا يتاجرون بالكتب في أسواق العرب أيضاً، وإلىٰ هذا يشير القرآن الكريم. ومن المعلوم أيضاً أن اليهود قد ترجموا التوراة إلىٰ العربية، وكانوا ينشرون هذه الترجمة بين العرب وقد ورد في «البخاري» ١ / ٣ أن ورقة بن نوفل كان يترجم التوراة والإنجيل إلىٰ العربية. وبالجملة إن مفهوم الجاهلية الذي يظهر لعامة الناس من هذا اللفظ غير صحيح. بل وُجدت في العرب بيئة علمية في صورةٍ ما. ويُعلم من قول ابن أبي أصبيعة في عيون الأنباء ١٦١ و ١٦٧ أن الحارث بن كَلَدة من أهل الطائف قد تعلَّم الطب في معهد الطب الإيراني في جنديسابور وألَّف كتاباً في الطب بالعربية. كما أن قصائد العرب نفسها وُجِدَت مكتوبة. (من المؤلف).

والبعض أخطأ في فَهْم الرِّوايات التي وَرَدَت في تَدْوين القرآن الكريم، حيث وَرَدَ فيها أن القرآن كان يُكتب علىٰ عظام الجَمَل والعسيب واللخاف والأديم. ففَهِموا من ذلك أنه كان نتيجة لقِلَّة أدوات الكتابة، ولم يحاولوا أن يفهموا حقيقة هذه الألفاظ، وماذا كان الغرض الحقيقي من ذلك؟ فحَمَلوها علىٰ الأحجار العامة غير المصقولة والعظام المبعثرة، وهكذا بقية الأدوات، مع أنهم لو راجعوا المَعَاجم اللُّغَوية لعَلِموا أن هذه الألفاظ كلَّها اصطلاحية، وأنها تُطْلَق علىٰ هذه الأدوات الخاصة التي كانت تُصْنَع للكتابة خاصة في ذلك العَصْر، وليس علىٰ أيِّ حَجَر أو عَظْم! فكم من فَرْق بين قولنا: إن الطُّلَّاب في المدارس يكتبون علىٰ الحَجَر، وبين قولنا: إن الطُّلَّاب في المدارس يكتبون علىٰ ألواح من الحَجَر؟ وهل الكتابة علىٰ الخشب والكتابة علىٰ اللَّوْح الخَشَبي شيء واحد؟

والحق أن ألفاظ العِظام أو العُسُب أو اللِّخاف التي وَرَدَ ذِكْرها بهذا الصَّدَد، ليس المراد منها الأشياء العامة قَطْعاً، بل هي كَلمات اصطلاحية يُراد بها الأدوات الخاصة للكتابة، تُصنع لها خاصة، كما نَفْهم اليوم معنىٰ اللَّوْح الحَجَري إذا أُطلق هذا اللَّفْظ.

ثم إن النبي ﷺ كان يأمر بكتابة آيتين أو ثلاث آيات كانت لها صلة بسورة خاصة علىٰ هذه الأدوات الكتابية كالمُذكَّرة، لأن هذه الأدوات كانت أمتن من غيرها.

وبالجُمْلة، إن اختيار هذه الأدوات لكتابة آيات القرآن الكريم الذي كان ينزل مُنَجَّماً، لم يكن لقِلَّة وجود الأدوات الكتابية، بل كان لغَرَض آخر، وهذا هو رأيي، وأنا مُصِرٌّ علىٰ ذلك[1].

ويمكن توضيح ذلك بمثال، إننا نرىٰ عادة الشُّعراء أنهم يقرضون الأشعار، وكلَّما قرضوا بيتاً أو بيتين كتبوهما في قِطْعة من الوَرَق، فإذا كملت القصيدة جَمَعوا هذه القطع، وكتبوها في وَرَق واحد كبير. أما بالنِّسبة للقرآن الكريم، ولأهميته وعَظَمته اختيرت له قطع صغيرة متينة نِسْبياً، وهذه الأدوات الكتابية كانت تُصنع من الحَجَر والعَظْم وجريد النَّخْل. ولذلك وُجِدت هذه الأدوات في

---

(١) هذا رأي المؤلف، وهو مسؤول عنه، وتفصيله في كتابه «تدوين القرآن» فيراجع (بشار).

عَهْد سَيِّدنا أبي بكر الصِّدِّيق رضي اللّٰه عنه مخطوطة وفي حالة جَيِّدة. ومن العجيب بَقَاء هذه المخطوطات محفوظةً إلىٰ ربع القَرْن. وتفصيل ذلك تجدونه في كتابي «تَدْوين القرآن».

وغَرَضي من ذلك أن الرِّوايات التي تتعلَّقُ بكتابة القرآن الكريم أثَّرت أيضاً علىٰ كتابة الحديث، ولكن هؤلاء المساكين فَهِموا من ذلك، وحاولوا أن يُفَهِموا غيرهم أن عَدَم كتابة الأحاديث في بداية الأمر كان سَبَبُه قِلَّةَ وجود أدوات الكتابة. وهذه فِكْرة خاطئة قَطْعاً.

ولو سلَّمنا أن العرب لم يتيسَّر لهم وَرَقُ مصرَ أو وَرَقُ الصِّين آنذاك، ولكن لم ينقصهم الرِّقُّ، الذي كان يُصنع من القشرة الرَّقيقة التي تُوجد جَنْبَ المعِدَة للحيوانات، ولا وَجْهَ لقِلَّة وجود هذا الرِّقِّ؛ لأنَّ غِذَاء العرب عامة كان لَحْماً، ومن السَّهْل جَمْع هذه القشور في البلد الذي يأكل اللَّحْم وتُذْبَح فيه الحيوانات، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلىٰ بيان. وكذلك كانوا يصنعون الرِّقَّ من جلود النَّعامة والأرنب الرَّقيقة، وهذه الحيوانات تُوجد في بلاد العرب بغاية الكَثْرة.

ثم إنني أتناول الكلام حول إمكانيات الدولة الإسلامية التي قامت لخِدْمة هذا الدين الحنيف منذ بدايته. فهل هذه الدولة التي كانت استولت علىٰ جزيرة العرب كلِّها، هل كانت عاجزةً عن أن تُهَيِّء الأدوات لكتابة أربعين ألف حديث؟ وقد تمَّت لها السَّيْطرة الكاملة علىٰ العرب كلهم في عَهْد الرِّسالة؟ فلو أراد ذلك رسول اللّٰه ﷺ أَمَا كان باستطاعته أن يفعل ذلك؟ وقد اجتمع حوله جماعة من الصَّحابة رضي اللّٰه عنهم الذين يُضَحُّون بكل ما يَمْلِكون من نَفْس ومالٍ وكلِّ غالٍ ورخيصٍ علىٰ قَدَمَيْه ﷺ. فهل كان هذا الأمر صَعْباً علىٰ هؤلاَء الفِدَائيين؟ ولو كانوا عَلِموا بأدنىٰ قَصْده ﷺ لهذا الأمر لوُجدتْ هناك مئات المجموعات، فَضْلاً عن مجموعة واحدة لحديث رسول اللّٰه ﷺ. أليست مصر قد دخلت في الحُكْم الإسلامي بعد وفاة النبي ﷺ بثمان أو عشر سنوات؟ فالذين يعرفون مصر و وَرَق مصر البردي[1] يعلمون أنهم لو أرادوا الحصول علىٰ أيَّة كَمِّيَّة من الوَرَق

---

(١) إن صديقنا الشيخ جميل الرحمٰن رحمه اللّٰه تعالىٰ كتب مقالة عن تاريخ هذا الورق، ونشرها في مجلة الجامعة العثمانية. وكانت مليئة بالمعلومات الأساسية؛ متىٰ بدأت صناعة الورق في مصر؟ وكيف كان يُصنع؟ وماذا كانت خصائصها؟ وأين كان يصنع في غير مصر؟ إن=

لاستطاعوا أن يحصلوا عليها.

لقد طال الكلام حول هذا المَوْضوع، ولكن كان هذا لا بد منه، فهناك عُقَدٌ لسوء الفَهْم، بعضها فوق بعض، ولا بد من حَلِّها بغاية الصَّبْر حتىٰ يستقرَّ هذا المَوْضوع واضحاً في أفهام الناس بسُهُولة. وإلا فما كان غَرَضنا إلا أن نقول: إن أمور الدين الإسلامي التي هي بمنزلة «البَيِّنات» كان بها اهتمام غير قليل لحِفْظها ونَشْرها وتبليغها. وأما الأمور الدِّينية التي هي دون «البَيِّنات» والتي لها صلة بالأحاديث العامة (أي: أخبار الآحاد) فلا نرىٰ بها هذه العناية والاهتمام، فلم يكن ذلك أمراً اتفاقياً، ولم يكن نتيجةً لعَدَم اهتمام مسلمي القَرْن الأول ـ والعياذ بالله ـ ولا نتيجةَ قِلَّة أَدَوات الكتابة، بل كلُّ ما حَدَث بهذه الأمور إنما كان عن قَصْد وإرادة، واختير لها هذه الصُّور والأحوال عَمْداً، حتىٰ تظهر لها نتيجة لازِمة، وقد ظهرت هذه النتيجة فِعْلاً. وهذه دَعْوايَ.

وتوضيح ذلك أنَّ «بَيِّنات الدين» امتازت عن غيرها، وأصبحت حالها بحيث أن إنكارها إنكار للدين نفسه، وكأنه إنكار لأجزاء الكل التي إذا فُصِلت عن الكل ينتهي به وجودُ الكل. ومَثَلُها كمَثَلِ أجزاء الجِسْم الإنساني التي إذا فُصِلت عن الجِسْم لا يَبْقىٰ الجِسْمُ حيّاً.

ولكن تُوجَد هناك أجزاء للجِسْم الإنساني، يحتاج إليها الإنسان في حياته. ويستخدمها لحوائجه، ولكنها لو فُصِلت عن الجِسْم يبقىٰ الجِسْم حيّاً لا يموت.

= المسلمين استفادوا هذه الصنعة من البلاد المختلفة وأقاموا لها مصانع في أماكن مختلفة، ففي سنة ٨٨هـ أقام يوسف بن عمرو مصنع الورق من القطن في مكة المكرمة. وكذلك موسىٰ بن نصير روَّج طريقة صنع الورق من الكتان وغيره في المغرب. وكان الورق يصنع من الحرير أيضاً. وقد بلغت هذه الصنعة من الإتقان إلىٰ درجة كانوا يصنعون نوعاً من الورق اللَّمَّاع يرىٰ الرجل فيه وجهه (وفيات الأسلاف للشهاب المرجاني ٣٣٧).

لقد اهتم المسلمون بصناعة الورق إلىٰ أن امتلأت البلاد بالورق، وقد بلغت هذه الكثرة في عهد سليمان بن عبد الملك بحيث كانت تصدر رسائل مستقلة لكل حاجة من مكتب الدولة. فلما جاء الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز اعتبر ذلك إسرافاً، فأمر أن تذكر عدة أمور في رسالة واحدة إذا أمكن ذلك، حتىٰ لا يضيع الورق بلا فائدة. وأمر أيضاً أن لا تكتب الرسائل بالخط الكبير، بل تكتب بالخط المناسب الذي يؤدي الغرض المطلوب. (من المؤلف).

وكذلك حال تلك الأمور التي ثَبَتَت بأخبار الآحاد، فإنها وإن كانت تستخدم في عمارة الحياة الإسلامية، غير أنها مثل تلك الأجزاء التي لو تُرِكَت لا يُقال: إن صاحبها خرج عن الدين.

والحق أن للإسلام مَفْخَرة[1] تتمثل في خاصيته على التَّيْسير واليُسْر بما لا نجده في أيِّ دين للبَشَرية. ومن أبواب اليُسْر والتَّسْهيل هو هذا الباب الأساسي للدين، وهو إيجاد الفَرْق قَصْداً وإرادةً بين «البَيِّنات» من الدين، وبين ما هو دون ذلك. واختيرت طريقة حكيمة من البداية لهاتين الشُّعْبتين من الدين، بحيث إذا أراد المسلم أن يُزيِّن حياته اليومية ٢٤ ساعةً بالنَّماذج المُقدَّسة النَّبويَّة ـ التي حَظِيَت بشهادة الحبِّ الإلهي من السَّماء ـ لوَجَدَ أمامَهُ طُرُقاً مفتوحةً واضحةً.

وهذه حقيقة واقعية، وليست مُبالغةً. فهذه الأمور ليست صلتها بالمشاغل والمعاملات الدِّينية فحسب، بل هي تشمل اليَقَظةَ والنومَ، والقيامَ والقعودَ، والأكلَ والشُّرْبَ وكلَّ شُعْبة من شُعَب الحياة، فمن أحب أن يعيش في كل شعبة من شعب الحياة حسب هذه النَّمَاذج فَعَلَ، ومن أحبَّ أن يموت علىٰ ذلك فَعَلَ، فإنها أعلىٰ نَمُوذج لارتقاء الإنسانية وعُرُوجها، ولم يَسْبِق لها نظير في الماضي، ويعجز المستقبل عن أن يأتي بمثلها أو أحسن منها!

ثم إذا كان في تلك الأمور ـ غير البَيِّنات ـ مجالٌ للسَّبْق لأولي العَزْم والاستقامة الراغبين في نَيْل أعلىٰ الدَّرَجات ومراحل الارتقاء، ففيها أيضاً تَسْهيلٌ ومُسَامَحة لأولئك المحرومين والمُقصِّرين عن امتثال هذه النَّمَاذج العالية. فلا هم حُرِموا من ثَمَرات الحياة الدنيا التي يستحقُّها كل من يَعمل ويتمسَّك ببَيِّنات هذا الدين، ولا هم عومِلوا مُعَامَلةَ البُغاة عندما حاولوا ـ لسوء حَظِّهم ـ إنكارَ تلك الأمور التي تحصل بها معرفةُ النَّماذج العالية المحبوبة عند الله عز وجل.

فلو كانت هذه الأمور ـ غير البَيِّنات ـ أُعْطِيَت أيضاً منزلةَ البَيِّنات، وعُومِلتْ مُعَامَلَةَ البَيِّنات، فماذا تكون عاقبة هؤلاء المحرومين من العَمَل بها؟

---

(١) وقد وردت هذه الجملة في الرواية التي جاءت في «مسند أحمد» ٦ / ١١٦ و ٢٣٣ والتي فيها سمح رسول الله ﷺ لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن ترىٰ لَعِب الحبشة بالسيوف في المسجد النبوي الشريف. وقد ورد فيها أنه ﷺ قال: «لتعلم اليهود أن في ديننا فسحةً». (من المؤلف). (الدر المنثور ١ / ١٩٣).

فإذا كان الحِرْمان من العَمَل في ضَوْء هذه «البيِّنات» ليس أقلَّ عقوبةً، فمن كان يُنقِذُ هؤلاء المحرومين عن النَّتَائج الوخيمة التي كانت تصيبهم عند بُعدْهم وفِرارهم عن غير البيِّنات؟!

ولكن ـ كما قلتُ ـ إن الكَيْفية المَوْجودة لهذه الأمور ـ غير البيِّنات ـ أي: كونها مَوْجودةً في صورة أخبار الآحاد. فمن نتائجها وآثارها أنه لا يجرؤ أحد أن يُخْرِج مُنكِرَها ـ فضلاً عن تاركها ـ عن دائرة الإسلام. كما لا يُحْرَم أيضاً عن الثَّمَرات والنَّتائج التي يرجوها مسلمٌ من حيث هو مسلم في الحياة الآتية ما دام مُتمسِّكاً ببينات هذا الدين.

فقد صَرَّح العلماء وقالوا: «فأفعالُه ﷺ خارجَ الصَّلاة، مِن المَشي واللُبْس والأكل، فإن العبد لا يُطالَبُ بإقامتها ـ مُطالبة مؤكِّدة ـ، ولا يأثم بتَرْكها، ولا يصير مُسِيئاً»[1].

وليس هذا مختصّاً بهذه الأمور فحسب، بل هذا الحُكْم يشمل بعض الأمور أيضاً التي لها صلة بالصلاة، كما صرَّحَ بذلك البزدوي نفسُه، كتَطْويل الصلاة في حالة القيام والرُّكوع والسُّجود. وحتىٰ السُّنَن التي تُسمَّىٰ بسُنَن الهُدَىٰ، قال عنها الإمام أبو اليُسْر البَزْدوي، ونَقَلَ عنه صاحب «كَشْف الأسرار» فَتْواه، حيث قال: «كل نَفْل واظَبَ عليه رسولُ اللّه ﷺ، فحكمها أن يُندَبَ إلىٰ تحصيلها، ويُلام علىٰ تَرْكها مع لُحوق إثم يسيرٍ»[2].

ومعنىٰ ذلك أن الدولة الإسلامية لا تستعمل التَّعْزير علىٰ مثل هؤلاء، وغاية ما يُقال فيه: إن مثل هذا الإنسان يُلْقَىٰ عليه اللَّوْم في الدنيا، وأن عَمَلَه هذا يستحقُّ المَلامَة. ولكن كيف يُعامَل هذا الشَّخْص يومَ القيامة؟

فالذي يدلُّ عليه كلامُ صَدْرِ الإسلام البَزْدوي أنه يُصِيبُه إثمٌ يسيرٌ، ولكن ماذا تكون نتيجة هذا الإثم؟ لم يُعيِّنها صَدْر الإسلام.

هذه نتيجة ترك سُنَن الهُدَىٰ، أما كل نَفْل لم يواظبْ عليه رسول اللّه ﷺ، بل تركه في حاله، كالطَّهارة لكل صلاة، وتكْرار الغَسْل في أعضاء الوضوء، والتَّرْتيب في الوضوء، فإنه يُنْدَب إلىٰ تحصيله، ولكن لا يُلام علىٰ تَرْكِه، ولا

---

(١) كشف الأسرار للبزدوي ٢ / ٣١٠.

(٢) من كشف الأسرار ٢ / ٣٠٨.

يلحقُ بتَرْكه وِزْرٌ»[١].

وبالجُمْلة، إن الأحكام والنَّتائج التي تَثْبُتُ من مثل هذه الأحاديث هذه حالها، ولكن قد يُوجَد فيها بعض الأحكام الخاصة التي اكتسبت قوةً خاصةً لظروفها الخاصة، وإن لم تَصِلْ إلىٰ درجة التَّواتر، ولم تُصْبَغ بصِبْغة «البيِّنات»، فحُكْمها يختلف عن حُكْم تلك الأمور التي سبق ذِكْرها، فقد ذكر صاحب «كشف الأسرار» قول الإمام محمد بن الحسن رحمه اللّٰه تعالىٰ في ذلك: «ما كان من أَعلام الدين فالإصرار علىٰ تَرْكه استخفافٌ بالدين»[٢]. ويُمثِّلون لذلك مثال الأَذَان، والإقامة، وصلاة العِيدَيْن، لأن هذه الأمور وإن كانت لا تُعَدُّ من الفرائض والواجبات، بل تُعْتَبر من السُّنن، ولكن مع ذلك أفتىٰ الفقهاء ـ كما رُوِيَ عن الإمام محمد رحمه اللّٰه تعالىٰ ـ «إذا أصرَّ أهلُ مصرٍ علىٰ تَرْك الأذان والإقامة أُمِروا بها، فإن أَبَوا قُوتِلوا علىٰ ذلك».

لاحظوا التعبير الدَّقيق! إن هؤلاء لا يقاتلون علىٰ التَّرْك فقط، بل علىٰ إصرارهم علىٰ التَّرْك وإنكارهم للحُكْم، أي: تستعمل الحكومة القوَّة للامتثال، ولكن أيّ سِلاح تَسْتعملُ؟

لقد أفتىٰ القاضي أبو يوسف رحمه اللّٰه تعالىٰ بعَدَم استعمال السِّلاح، وإنما تقوم بعَمَل التَّأديب فقط. وقال الإمام محمد رحمه اللّٰه تعالىٰ باستعمال السلاح. وأجاب عنه القاضي أبو يوسف رحمه اللّٰه تعالى بقوله: «المُقاتَلة بالسِّلاح عند تَرْك الفرائض والواجبات، وأما السُّنَن فإنما يُؤدَّبون علىٰ تَرْكها، ولا يُقَاتلون علىٰ ذلك، ليظهر الفَرْق بين الواجب وغيره»[٣].

وخلاصة الكلام أن بعض الأمور وإن ثبتت بالأحاديث، ولم تبلغ دَرَجة التَّواتر، ولكن الظُّروف الأخرىٰ أورثتها قوةً، وإن كان جاحِدُها لا يُكَفَّر، ولكن يُخشىٰ عليه الإثم، ومثل هذه الأشياء قليلةٌ جداً.

وأما ما سوىٰ ذلك من الثَّروة الحديثية عامة، فقد مثَّلَ لها شمس الأئمة السرخسي، فقال: «مثل الأخبار التي اختلفَ فيها الفقهاءُ في باب الأحكام

---

(١) نفسه.

(٢) كشف الأسرار ٢ / ٣١٠.

(٣) نفسه ٢ / ٣١٠.

كمسألة آمين ورَفْع اليَدَيْن وأمثالهما، فالأحاديث التي تتعلَّقُ بمثل هذه المسائل نَقَلَ شمس الأئمة الفتوىٰ بأنه لا يُخْشىٰ علىٰ جاحدها المَأْثَم». فَضْلاً عن تاركها.

وغَرَض شمس الأئمة أن المسائل التي اختلف فيها الفقهاء واستدلَّ كلُّ فريقٍ بأحاديثَ لِمَا ذهب إليه، ورجَّحها علىٰ الروايات التي استدلَّ بها الفريق الثاني، فلا يجوز هنا أن يَنْسِب كل فريق إلىٰ الفريق الآخر الإنكارَ للأحاديث، ويُؤَثِّمُه بناءً علىٰ ذلك.

وفي مثل هذه المسائل يقول الإمام الشَّاه وَلِيُّ اللّه رحمه اللّه تعالىٰ: «إن أكثر صُوَرِ الخلاف بين الفقهاء، لا سيما في المسائل التي ظهرت فيها أقوال الصَّحابة في الجانبين، كتكبيرات العيدين وتكْبيرات التَّشْريق، ونكاح المُحْرِم، وتَشَهُّد ابن عباس وابن مسعود، والإِخفاء والجَهْر بالبَسْمَلة، والتأمين، والإشفاع والإيتار في الإقامة، ونحو ذلك، إنما هو ترجيح أحد القولين. وكان السَّلَف لا يختلفون في أصل المشروعية، وإنما كان خلافهم في أَوْلَىٰ الأمرين. ونظيره اختلاف القُرَّاء في وجوه القراءات»[1].

وبالجُمْلة، إنه لا ينبغي لفريق أن يُخَطِّىءَ الآخرَ في هذه المسائل، فَضْلاً عن أن يُؤَثِّمُه. فمَثَلُها كمثل قراءات القرآن الكريم المتواترة. فإذا قرأ قارىء بإحدىٰ هذه القراءات فلا يجوز لأحد أن يقول له: إنك تقرأ القرآنَ خَطَأً.

وقد ذكر الشاه وَلِيُّ اللّه رحمه اللّه تعالىٰ أنَّ مثل هذه الاختلافات كانت مَوْجودةً بين الصَّحابة رضي اللّه عنهم، ومع ذلك نعتبرهم على الهُدَىٰ وعلىٰ الحق. إذن فلا معنىٰ لنِسْبة الخطأ إلىٰ أحد بعدَهم علىٰ أساس هذه الاختلافات. وغاية ما يُقال فيه: إن أحدَ المَسْلَكين أَوْلَىٰ من الآخر، وَلذلك تجدُ العلماءَ السَّلَف عندما يذكرون مثلَ هذه المسائل الخلافية يستعملون لمَسْلَكِهم هذه التعبيرات: «هذا أحوط»، «هذا هو المختار»، «هذا أحبُّ إليَّ»، «وما بلَغَنا إلا هذا». ثم وَجَّه الشاه وَلِيُّ اللّه رحمه اللّه تعالىٰ القارىءَ إلىٰ كُتُب السَّلَف وقال: «وهذا أكثرُ في المبسوط، وآثارِ محمد، وكلامِ الشافعي»[2] رحمهم اللّه تعالىٰ.

---

(١) الإنصاف في سبب الاختلاف ٨٨.

(٢) نفسه ٨٩.

وبالجُمْلة، مَن كانوا يريدون من المُحبِّين والراغبين أن يعيشوا حياتهم في كل شُعْبة من شُعَبها تحت ظِلِّ النُّبوَّة ونور الرِّسالة فقد هُيِّئت لهم أسباب ذلك علىٰ مستوىٰ عالٍ، ما لا يُوجَد لها نظير في أمة من الأُمم السالفة بالنِّسْبة لنبيِّهم، بل ولا يُوجَد لها نظير في جيل من الأجيال الماضية. وتاريخ البشرية قاصر عن أن يقدِّم المعلومات الشاملة والعامة لأيِّ شَخْصية كبيرة أو صغيرة.

وإذا كان هذا القول بالنِّسْبة للمُحبِّين والراغبين، فلم يُتْرَك المُقصِّرون ـ الذين لا حَظَّ لهم، أو هم قليلو الحَظِّ من هذه الثَّرْوة الدائمة ـ أن يَسْرِيَ اليأسُ إلىٰ نفوسهم، يقول إمام العَصْر المحدِّث الكبير محمد أنور شاه الكشميري رحمه اللّه تعالىٰ: «إن جَمْعَ الأحاديث في عَهْد النبي ﷺ وإن كان أحسنَ في بادىء الرأي، إلا أن المَرْضِيَّ عند ذلك كان أن لا تُدَوَّن الأحاديث مثلَ تَدْوين القرآن، ولا تُحْفَظ حِفْظَه»[1].

والحق أن كل ما سبق من التفصيل كان شَرْحاً لهذا الإجمال، الذي قاله العَلاَّمة الكشميري رحمه اللّه تعالىٰ، وذكر أيضاً أن الأحكام التي ثبتت في الدين من الأحاديث، وصارت في المرتبة الثانية بالنِّسْبة للأحكام التي ثبتت بالقرآن الكريم، فلا يصحُّ أن يَظُنَّ به أحد أو يَفْهَم من ذلك أن هذا كان نتيجةَ حادثةٍ اتفاقية، بل جاء هذا الفَرْق قَصْداً وإرادةً. فيقول عن الثَّرْوة الحديثية بالنِّسْبة للقرآن الكريم: «لا تنتهي نهايته حتماً، ولا تبلغ في الاهتمام بألفاظها مَبْلَغَه، بل تبقىٰ في مرتبةٍ ثانيةٍ، يَمْشي فيها الاجتهادُ ولفَحُّصُ العلماء وغورُ الفقهاء وبَحْثُ المحدِّثين».

ولماذا عُومِلَت الأحاديث هذه المُعاملة؟ يُجيبُ عن هذا السُّؤال العَلاَّمةُ الكشميري رحمه اللّه تعالىٰ بقوله: «لينفسح عليهم أمر الدين، ويتوسَّع عليهم من كل جانب»[2].

وهذا هو طريق اليُسْر علىٰ هذه الأمة، وصَدَقَ رسول اللّه ﷺ حيث قال: «إن الدين يُسْر».

---

(١) فيض الباري شرح صحيح البخاري ١ / ٢٠٨.
(٢) انظر فيض الباري ١ / ٢٠٨.

ردُّ الشُّبُهات حول قِلَّة الكتابة وقِلَّة الرُّواة:

لم أزل ولا أزال أقول: إن هذا الدين الذي وصل إلىٰ هذه الأمة عن نبيِّها ﷺ، إنما وصل بعضه عن طريق التَّوارث والتَّواتر جيلاً بعد جيل، من غير أن يتخلَّلَه انقطاعٌ. ومن كان يشكُّ في ذلك فمثَلُه كمَثَل من يشكُّ في شَخْصية النبي ﷺ وفي بِعْثته ورسالته، ولا يكون ذلك إلا ممن اختلَّ عَقْله وابتُلِيَ بمَرَض الجُنُون.

وهذه هي حال القرآن الكريم وأحكامه العَمَلية وكَيْفيَّاتها. وهناك قِسْم آخر، وإن لم يصل إلىٰ هذه الحال بحيث لا يمكن دَعْوىٰ القَطْعية واليقين فيه، ولكن ليس من السَّهْل أن يَتَطرَّق إليه الشكُّ، لذلك رُوِيَ عن الإمام أبي حنيفة رحمه اللّه تعالىٰ في مَسْح الخُفَّيْن في الوضوء حيث قال: «أخاف الكُفْرَ علىٰ مُنكِر المَسْح علىٰ الخُفَّيْن». وقال أيضاً: «لم أقل بالمَسْح علىٰ الخُفَّيْن حتىٰ جاءني مثلَ ضَوْء الصُّبْح»[1].

وسَبَب ذلك أنه وَرَدَ في القرآن الكريم ذِكْرُ غَسْل الأرجل، وظاهره يدلُّ علىٰ أن المطلوب في الوضوء غَسْل الرِّجْلين، ومن الواضح أن اعتبارَ المَسْح علىٰ الخُفَّيْن كافياً بَدَلَ غَسْلِ الرِّجلين كأنَّه نَسْخ في كتاب اللّه عز وجل، ومن المعلوم أيضاً أن نَسْخ القرآن لا يجوز إلا بما يُساويه في القَطْعية واليقين، وكان الإمام أبو حنيفة رحمه اللّه تعالىٰ يُحِسُّ بهذه الخُطُورة، لذلك قال: «قد ثَبَتَ عن سبعين صحابياً»[2].

غير أن هناك أموراً هي أيضاً من الدِّين ـ سوىٰ قِسْم البَيِّنات، أو هي تقارُب البَيِّنات ـ وتُنْسَب إلىٰ رسول اللّه ﷺ، ولكن رُواتها في بداية الأمر قِلَّة، بحيث لا يَرويها في عَهْد الصَّحابة وبعدهم إلا راوٍ أو راويان. واصطلحوا لهذه الأمور بأخبار الآحاد.

وهناك يأتي السُّؤال، وهو: إن هذه الأمور ما دامت من الدين وهي داخلة في قولـه تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٥٩

---

(١) العرف الشذي شرح سنن الترمذي ٥٨.

(٢) العرف الشذي ٢٨.

/ ٧]. فلماذا تحدَّدتْ روايتُها بين أفرادٍ معدودين؟!

حكْمة تحديد الرِّوايات بأفراد معدودين في صَدْر الإسلام:

لقد أَوْرَدَ هذا الإشكالَ الإمام أبو بكر الجَصَّاص في «تفسيره»، ثم تَوَلَّىٰ الإجابةَ عنه، فقال: إن تحديد الرِّوايات بالأفراد المخصوصين دليلٌ علىٰ أن النبي ﷺ لم يُرِدْ تبليغَها تبليغاً عامّاً، لأنه لا يمكن أن يكون النبي ﷺ أراد لشيء إبلاغاً عامّاً، ويكون رواية واحداً أو اثنين! ثم وضَّح ذلك بمثال رؤية الهلال، بأنه إذا أراد الجَمُّ الغفير من الناس رؤية الهلال، والسَّماء تكون صافيةً وليست بها عِلَّةٌ، وكل واحد يريد أن يقع بَصَره علىٰ الهلال، وهو مُولع به، ومع ذلك لا يراه إلا أفراد معدودون، وأما الجَمُّ الغفير مع سَلاَمة بَصَرهم فلا يرونه، فهذا لا يمكن!

ثم يقول: وفي هذه الصُّورة لا بد أن نَحْكُم أن هؤلاء الأفراد الذين ادَّعَوا رؤية الهلال في مُقابل الجَمِّ الغفير إما أنهم وقعوا في خَطَأ، أو أنهم اعتقدوا خيال الهلال هلالاً. وإلا فيُقال: إنهم يَكْذِبون.

فالإمام أبو بكر الجَصَّاص رحمه اللّه تعالىٰ يرىٰ أن الحُكْم في رؤية الهلال كما هو حُكْم يقتضيه العَقْل والفِطْرة، كذلك الأمر الذي أراد النبي ﷺ تبليغَه تبليغاً عامّاً، فكيف يمكن أن يرويَه واحدٌ أو اثنان؟! ويقول: «غيرُ جائز عليه تَرْك النَّقْل والاقتصار علىٰ ما ينقله الواحد بعد الواحد»[1].

فدلَّ ذلك علىٰ أن الأمور التي انتقلت إلىٰ الأمة عن خَبَر الواحد بعد الواحد، فيها دَخَلٌ لعَمَل النبي ﷺ وإرادته، لأنه لم يُرِد لها التبليغَ العام، والعامّة يُعْطونها صِبْغَةَ العموم، وعند ذلك لا تبقىٰ الكَيْفية المَوْجودة فيها علىٰ حالها، وبلغ عَدَدُ رواتها عَدَدَ رواة تلك الأمور التي طُلِبَ امتثالها من كل مسلم، وهذا كان خلافَ المقصود.

وقد بلغ من احتياط النبي ﷺ في هذا الصَّدَد بحيث صَلَّىٰ صلاة التَّراويح يومين أو ثلاثة، ثم تَرَكها، وبَيَّنَ سَبَبَ تَرْكه إيّاها، وهو خوفه أن تُفْرَض علىٰ الأمة[2]. ولقد سأله سائل عن الحَجِّ: أَفي كل عام يا رسول اللّه؟ فسكتَ ﷺ،

---

(١) أحكام القرآن ١ / ١٠٢.

(٢) ورد هذا في حديث صحيح من حديث عائشة. أخرجه مالك في الموطأ (٢٩٩ برواية يحيىٰ الليثي) بتحقيقنا، وأحمد ٦ / ١٦٩ و١٧٧ و١٨٢ و٢٣٢، وعبد بن حميد (١٤٦٩)، =

فأعاد السائلُ ثانياً وثالثاً، فأجابه بعَدَم الفَرَضية في كل عام، ثم بَيَّنَ خصائص الدعوة بقوله: «ذروني ما تركتُكم»، وفي بعض الرِّوايات أنه قال: «لو قلتُ: نعم، لوَجَب، ولَمَا استطعتم وإنما أهْلك مَن قبلكم كَثْرةُ سؤالهم واختلافهم علىٰ أنبيائهم»[1]. وقد مَنَعَ القرآن الكريم المسلمين عن كثرة السُّؤال، فقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ٥ / ١٠١].

وبالجُمْلة، فإن السُّكوت عن كثير من الأشياء كان قَصْداً وإرادةً، كَيْلا تقع الأمة في مَشَقَّة، وقد وَرَدَ عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله فَرَضَ فرائض فلا تُضيِّعوها، وحَدَّ حدوداً فلا تعتدوها، وحَرَّمَ أشياء فلا تقربوها، وتَرَكَ أشياءَ من غير نِسْيان فلا تبحثوا عنها»[2].

وكان ﷺ يذكر بعضَ هذه الأمور أحياناً ولكن لبعض الخاصة، كما أخبر أبو هُريرة رضي الله عنه أنه سمع من رسول الله ﷺ نوعين من الحديث، والذي بَثَّه بين الناس هو نَوْع واحد فقط من هذين النَّوْعين. وكان عِمْران بن حُصَيْن رضي الله عنه يقول: «إنني لا أحدِّث كلَّ ما سمعتُ من رسول الله ﷺ، لأن الذين لا يعرفونه لا يخالفونني».

= والبخاري ٢ / ١٣ و٦٢ و٣ / ٥٨، ومسلم ٢ / ١٧٧، وأبو داود (١٣٧٣)، والنسائي ٣ / ٢٠٢ و٤ / ١٥٥، وابن خزيمة (١١٢٨) و(٢٢٠٧). (بشار).

(١) حديث صحيح من حديث أبي هريرة. أخرجه أحمد ٢ / ٤٤٧ و٤٥٦ و٤٦٧ و٥٠٨، ومسلم ٤ / ١٠٢ و٧ / ٩١، والنسائي ٥ / ١١٠، وابن خزيمة (٢٥٠٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٧٢)، وابن حبان (٣٧٠٤) و(٣٧٠٥)، والدارقطني ٢ / ٢٨١ و٢٨١ - ٢٨٢، والبيهقي ٤ / ٣٢٥ ـ ٣٢٦. (بشار).

(٢) روي هذا اللفظ من حديث مكحول الشامي عن أبي ثعلبة الخشني، وقد اختلف في رفعه ووقفه، قال الدارقطني في العلل (٦ / س١١٧٠): «والأشبه بالصواب مرفوعاً وهو أشهر». لكن مكحولاً الشامي كثير الإرسال، وقد أرسل عن أبي ثعلبة الخشني كما بيناه في «تحرير التقريب». وانظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي (٧٩٦).

أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢ / حديث (٥٨٩)، والدارقطني ٤ / ١٨٣ ـ ١٨٤، والبيهقي ١٠ / ١٢ ـ ١٣ من طريق مكحول عن أبي ثعلبة الخشني، به مرفوعاً.

وأخرجه البيهقي ١٠ / ١٢ من طريق مكحول عن أبي ثعلبة الخشني، به موقوفاً.

وروي من حديث أبي الدرداء. أخرجه ابن عدي ١ / ٣٩٥ من طريق طاووس عن أبي الدرداء، به مرفوعاً. وحكم عليه بالبطلان. (بشار).

وكان حُذَيفة رضي اللّه عنه صاحبَ سِرِّ رسولِ اللّه ﷺ وقد أخبره رسول اللّه ﷺ عن أشياء لا يعرفها غيره، وخاصة عن الحوادث التي تحدث فيما بعد. فكان النبي ﷺ إذا حدَّث بحديث فسأله السامع أن يرويه عنه مَنَعه عن ذلك، وكذا نُقِلَ عن أبي هُرَيرة ومُعاذ بن جبل ـ والرِّوايات في الصِّحاح ـ وقد نُقِلَ عن الزُّبَيْر ابن العَوَّام وسَعْد بن أبي وَقَّاص وزَيْد بن أرقم أنهم عندما سُئلوا عن امتناعهم عن أن يحدِّثوا عن رسول اللّه ﷺ قالوا: إنهم صَحِبوا رسول اللّه ﷺ، وسمعوا منه أحاديثَ ولكن خَشْيَةَ أن يقولوا عليه ما لم يَقُلْه، لأنه ورَدَ في ذلك وَعِيدٌ شديدٌ.

إن هذه الأقوال تدلُّ علىٰ أن هؤلاء الصَّحابة عَرَفوا خُطُورة هذا المَوْقِف، أي: نِسْبة الشيء إلىٰ رسول اللّه ﷺ وهو غير ثابت عنه. وسبق أن قلنا: إن هذه صورة من الافتراء علىٰ اللّه عز وجل، والذي عَبَّرَ عنه القرآن الكريم: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [الصف: ٦١ / ٧].

ولم تكن هذه عادة هؤلاء الصَّحابة رضي اللّه عنهم فحَسْب، بل كانوا يمنعون غيرهم من نَشْر مثل هذه الأحاديث، وقد نُقِلَ عن عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه أنه كان يمنع عن أن يُحَدَّث بأحاديث تكون لبعض الناس فتنةً. وقد اشتُهِرَ عن علي رضي اللّه عنه قوله: «حَدِّثوا الناس بما يعرفون، أتُحبّون أن يُكذَّب اللّهُ ورسولُه»[(١)]. وقد نَقَلَ الدَّارمي جزءاً من خُطْبةٍ لعليٍّ رضي اللّه عنه وفيها وَرَدَت هذه الجُمْلة: «إن الفقيه حَقَّ الفقيه مَن لم يُقَنِّط الناس من رحمة اللّه». وقد وَرَدَ في البخاري وغيره قوله ﷺ: «يَسِّروا ولا تعسِّروا، وبَشِّروا ولا تُنَفِّروا»[(٢)].

وكان سَهْل بن حُنَيْف رضي اللّه عنه يَنْسِبُ إلىٰ رسول اللّه ﷺ قوله ما معناه: «أيها الناس لا تُشدِّدوا علىٰ أنفسكم، إنما هَلَكَ مَن كان قبلكم لأنهم شَدَّدوا علىٰ أنفسهم، وتجدون آثارهم في الصَّوامع والكَنَائس»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري ١ / ٤٤.

(٢) الصحيح ٤ / ٧٩. وهو قطعة من حديث أبي بردة عن أبي موسىٰ الأشعري، به مرفوعاً. وفيه قصة ذهاب أبي موسىٰ ومعاذ إلىٰ اليمن. وانظر تمام تخريج الحديث في تعليقنا علىٰ ابن ماجه (٣٣٩١). (بشار).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٥٥٥١)، وفي الأوسط (٣١٠٢) من طريق أبي أمامة بن سهل بن=

وبالجُمْلة، قد فَهِمَ الإمام أبو بكر الجَصَّاص رحمه اللّه تعالىٰ من خَبَر الواحد الذي عَبَّرَ عنه «بخَبَر الواحد بعد الواحد»، وعَبَّرَ عنه الإمام الشافعي رحمه اللّه تعالىٰ في «رسالته»[1]. «بعِلْم الخاصة من خَبَر الخاصة»، أو«خَبَر الواحد عن الواحد حتىٰ ينتهي إلىٰ النبي ﷺ». فقد فَهِمَ منه الإمام الجَصَّاص أن هذا القِسْم من الرِّوايات هو الذي كان النبي ﷺ لا يريد أن يَنْشُره بين العامة، وإنما ذكره للخاصة.

وبالجُمْلة، قد كان هذا أولَ عَمَل لبَيَان الفَرْق بين الأحكام التي يُراد منها العَمَل بالجَزْم ـ أي: بيِّنات هذا الدين ـ وبين التي ليست كذلك، حتىٰ لا يختلط ما لم يُرَد تَعْميمُه بما تَعيَّن تَعْميمه. ولكن هذه الجهود التي صُرِفت لبيان الفَرْق بين مراتب هذه الأحكام سواء في عَهْد النُّبوَّة أو في عَهْد الخلفاء الراشدين رضي اللّه عنهم هل كانت محدودةً إلىٰ هذا الحَدِّ؟ كلٌّ يعرف الوقائع، ولكن ماذا كانت أسبابها؟ لعل الناس لم يحاولوا فَهْمها كما ينبغي.

رواية المَنْع عن كتابة الحديث هي التي تدلُّ علىٰ كتابة الحديث:

إن الذين يتمسَّكون برواية مسلم[2] المشهورة: «مَن كَتَبَ عني غير القرآن شيئاً فليمحه»، ويحاولون أن يُزيلوا الثقة عن سُنَّة رسول اللّه ﷺ. نقول لهؤلاء: لو فَرَضْنا أنه لا تُوجَد إلا هذه الرِّواية في مَوْضوع كتابة الحديث لكانت هي وحدَها دليلاً ووثيقةً علىٰ كتابة الحديث في عَهْده ﷺ!

أليس قوله ﷺ: «مَن كَتَبَ عني غير القرآن»، دليلاً علىٰ أنه كان هناك أُناس كَتَبوا أحاديثَ رسول اللّه ﷺ؟ ولا ريب أن هذه الرِّواية دَلَّت علىٰ وجود كتابة الحديث في عَهْده ﷺ، وأنها غير كافية لتَقْديمها دليلاً علىٰ عَدَم كتابة الحديث.

= حنيف، عن أبيه، به مرفوعاً. وفي إسناده عبد اللّه بن صالح كاتب الليث وهو حسن الحديث عند المتابعة كما حررنا في «تحرير التقريب»، ولم يتابع. (بشار).

(١) الرسالة ١٢٧.

(٢) الصحيح ٨ / ٢٢٩، وهو من حديث أبي سعيد الخدري. وهو عند أحمد ٣ / ١٢ و٢١ و٣٩ و٤٦ و٥٦، والدارمي (٤٥٦)، ومسلم ٨ / ٢٩٩،والنسائي في الكبرى (٨٠٠٨) و(٥٨٤٨)، وأبي يعلي (١٢٨٨)، وابن حبان (٦٤)، والحاكم ١ / ١٢٦ ـ ١٢٧، والخطيب في تقييد العلم ٢٩ و٣٠ و٣١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ٧٩. (بشار).

كما يَلْزَم هؤلاء أن يُثْبتوا أن الصَّحابة رضي اللّه عنهم امتثلوا هذا الأمر، ولا أقول: إن الصَّحابة رضي اللّه عنهم لم يمتثلوا أمره، لأنهم إذا لم يمتثلوا فمن كان يمتثل بعدهم؟! ولكنني أقول: إن الرِّواية التي تقدِّمونها دليلاً علىٰ عَدَم الكتابة لا تدلُّ علىٰ أنهم تركوا الكتابة بعد ذلك، وأنهم مَحَوا ما كَتَبوا من ثَرْوةٍ حديثيةٍ! ولكن لا يمكن أن يُسْتنبَط من ذلك ـ بناءً علىٰ حال الصَّحابة ـ أنهم امتثلوا أمره ﷺ. إذن لا بدَّ من أن نُسلِّم أن سِلْسِلة الكتابة قد تَوقَّفتْ، وأن ما كُتِبَ قد مُحِيَ. فلا تثبت دَعْواهم هذه إلا أن يُضَمَّ هذا البَيان إلىٰ هذه الرِّواية.

والحق أنه بعد إضافة هذا البَيَان أيضاً من الصَّعب أن يثبت ما يريدون إثباته. وغاية ما يمكن أن يقول القائل ـ نَظَراً إلىٰ طاعة الصَّحابة رضي اللّه عنهم ـ: إن الذين كانوا قد كتبوا شيئاً عندهم، ووجدوا فُرْصة، فقد مَحَوْه. ولكن هل وَجَدَ كل واحد منهم هذه الفُرْصة؟ ومن كان تُوفِّي قبل هذا الخِطَاب، وقد ترك مجموعة من هذا التُّراث؟ أو من كان انتقل من المدينة إلىٰ بلد آخر، ولم يستطع أن يَصِلَ إلىٰ ما ترك في بيته، وهكذا يمكن أن تُوجد أسباب أخرىٰ علىٰ عَدَم تمكُّنه من مَحْو ما كتب. وكل ذلك إذا سلَّمنا أن أمره ﷺ قد وصل إلىٰ جميع الصَّحابة رضي اللّه عنهم، وأن من وصل إليه عرف أن هذا الأمر للوجوب وليس من السَّهْل إثبات ذلك[1]!

ما هي حقيقة قوله ﷺ في الحديث السابق؟

والحق أنه لم تُبذل الجهود ـ فيما أعلم ـ لفَهْم تفصيل هذا القول، بل هناك سوء فَهْم بأن عَهْد النُّبوَّة كان قريباً من عَهْد الجاهلية، فقَلَّت فيه الكتابة والقراءة،

---

(١) أليست في قصة صلح الحديبية من محو الكتابة عبرةً؟ فعليّ رضي اللّه عنه يكتب ما يأمره النبي ﷺ، ثم يأمره بمحوه، ولكن علياً يعتذر عن امتثال هذا الأمر ولا يمتثل، ومن الواضح أن امتناع علي رضي اللّه عنه عن امتثال أمره لم يكن عن عناد أو بغي، بل كان يستتر في امتناعه حماس الطاعة العميق. والحق أن هذا يختلف باختلاف الظروف والأحوال، فقد يكون الإنكار أفضل من الامتثال آلاف المرات، ويُحْكَم في ذلك نظراً إلىٰ الآمر والمأمور والمأمور به. إذن أليس من الممكن أن يفهم منه بعض الصَّحابة أن غرض النبي ﷺ من هذا الأمر هو عدم إعطاء هذه الرِّوايات الصبغة العامة للنشر، لذلك أمر بمحوها، ولكن التي عندي سوف لا تأخذ هذه الصبغة، فلو لم أمحه فلا حرج. وبالجملة الدليل الذي يقدمه المخالفون في هذا الموضوع يحتمل في نفسه احتمالات عديدة متنوِّعة. (من المؤلف).

كما قَلَّت أدواتُ الكتابة في العرب، ومن كان يعرف الكتابة من الصَّحابة كان عَدَدهم قليلاً. فالذين تأثَّروا بهذه المعلومات السَّطْحية ظَنُّوا أن الأحاديثَ لو كانت كُتِبت في عَهْده ﷺ لكان أصحابها قليلين. ولكن الرِّوايات وواقع الحال يدلُّ علىٰ أن الأمر يختلف عن ذلك.

لقد أطلتُ الكلامَ في هذا الكتاب وفي غيره من مؤلَّفاتي، وفَنَّدْتُ القولَ الذي يقول: إن الكتابة والكُتَّابَ كانوا قلَّةً في ذلك العَصْر. ولعل القارىء يَسْتظهرُ ذلك.

وبغَضِّ النَّظَر عن ذلك، أُقدِّم هنا رواياتٍ جديدةً في هذا الصَّدَد، تدلُّ علىٰ خطأ هذا الفَهْم بأن الكتابة كانت منحصرةً في أفراد معدودين. وتدلُّ أيضاً علىٰ أن هذا الفَهْم مبنيٌّ علىٰ عَدَم العِلْم بالحقيقة. وإليكم ما ذكره الهَيْثمي في «مَجْمَع الزَّوائد»[1] ـ وقد صرَّح بأن رجاله رجال البخاري[2] ـ: «عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: كان عند رسول الله ﷺ ناس من أصحابه، وأنا معهم، وأنا أصغر القوم. فقال النبي ﷺ: «مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فَلْيَتبوَّأ مَقْعَده من النار» فلمَّا خرج القوم قلتُ: كيف تحدِّثون عن رسول الله ﷺ وقد سمعتم ما قال؟! وأنتم تَنْهَمِكون في الحديث عن رسول الله ﷺ؟ فضَحِكوا وقالوا: يا ابن أَخِينا! إن كلَّ ما سمعنا منه عندنا في كتاب».

أليست هذه الرِّواية تدلُّ علىٰ الأمور التالية:

١ ـ إن هذه القِصَّة وقعت لمَّا كان عبد الله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنهما صغيراً[3].

٢ ـ وقد مَضَىٰ وَقْت من الزَّمن، والصَّحابة رضي الله عنهم كانوا يكتبون أحاديث رسول الله ﷺ، ولَفْظة «كُلُّ» في الرِّواية السابقة (كل ما سمعنا منه عندنا في كتاب) دليل واضح علىٰ ذلك.

---

(١) مجمع الزوائد ١ / ١٥١ ـ ١٥٢. (بشار).

(٢) كذا قال المؤلف رحمه الله، والذي وجدته في مجمع الزوائد بعد أن نسب الحديث إلىٰ الطبراني في الكبير: «وفيه إسحاق بن يحيىٰ بن طلحة، وهو متروك الحديث»! (بشار).

(٣) أجمع المؤرخون علىٰ أنه أسلم قبل أبيه، ولكن نظراً إلىٰ سِنِّه يبدو أنه أسلم بالمدينة المنورة بعد الهجرة. (من المؤلف).

والحق أن كل ما كان يَصْدُر من النبي ﷺ كان الحاضرون يكتبونه عامة، لا الشَّخْص ولا الشَّخْصان، فلو كان هؤلاء تُركوا علىٰ هذه الحال، فماذا ستكون النتيجة؟ وخصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار صِلَتَهم القَلْبية بهذا الدين. فهل كان يبقىٰ الفَرْق بين النتائج التي تظهر لهذا النَّوع من الأحاديث، وبين النتائج التي تحدث من الأمور التي كان ﷺ يريد أن ينشرها عن طريق الدَّعْوة العامة؟!

وإنني أرىٰ أن حُكْم المَحْو بغير القرآن الكريم ـ الذي وَرَدَ في حديث مسلم ـ لم يكن حُكْماً صَدَرَ فُجَاءةً، بل صَدَرَ بعد ما عَلِمَ ﷺ أنه يُكْتَب عنه كل شيء يَصْدُر عنه، فكان لا بد من رَدِّ الفِعْل بأن يُمْنَع الناس من هذا العموم.

وأَضِف إلىٰ ذلك رواية «مسند أحمد»[1] التي وَرَدت في «مَجْمَع الزَّوائد»[2] وهي: «كنا نكتبُ ما نسمع من النبي ﷺ فخرج علينا فقال: ما هذا الذي تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك. فقال: أكتاب مع كتاب اللّه؟ امْحَضُوا كتاب اللّه وأَخْلِصوه. قال: فجمعنا ما كتبناه في صعيد واحد، ثم أحرقناه»[3].

وقد دَلَّت هذه الرِّواية علىٰ أن الأمر لم يكن مقتصراً علىٰ المَنْع، بل جُمِعَ ما كان عند الكاتبين وأُحْرِقَ، وأن قوله ﷺ: «أكتاب مع كتاب اللّه! امْحَضُوا كتاب اللّه وأَخْلِصوه» فيه إشارةٌ إلىٰ ما كان يمكن أن يحدث نتيجة هذه الكَثْرة.

فالأمور التي لم يُقصد نَشْرُها علىٰ سبيل العموم لو كُتِبت في عَهْد الرِّسالة لَصَارت لها مجموعات، ولم يَبْقَ الفَرْق بين الأحكام التي ثبتت منها، وبين الأحكام التي تثبت من الآيات القرآنية. وكل من كان صاحب فِطْرةٍ سليمةٍ ويعرف خصائصها لا بد من أن يَصِلَ إلىٰ هذه النتيجة.

أما نَظْرة النبي ﷺ فكانت نَظْرةً نَبَوِيةً، وهو أعرف الخَلْق بفِطْرة بني آدم.

وأما مَن قال: إن أَمْرَ المَنْع عن كتابة الحديث كان لئلاَّ يختلط القرآن بغير القرآن، فهذا قول بعيدٌ عن فَهْمي! لأنه كيف يُفْهَم أن الصَّحابة ومَن بعدَهم يفهمون غيرَ القرآن قرآناً؟! ولمَّا كان القرآن ينزل، أَمَا وُجِدت في العرب نُسَخٌ

---

(١) المسند ٣ / ١٢ ـ ١٣. (بشار).

(٢) ١ / ١٥٠ ـ ١٥١ وقد نسب الحديث لأبي سعيد الخدري فأخطأ، إنما هو من مسند أبي هريرة كما جاء في مسند أحمد، وأطراف المسند ٧ / ٤١٩ ـ ٤٢٠. (بشار).

(٣) إسناده ضعيف، فيه عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف.

عديدة للتَّوْراة والإنجيل؟ فلماذا لم تحدث هذه الشُّبْهة؟ وسبق أن قلتُ: إن «صحيفة لقمان» كانت مَوْجودةً أيضاً عند العرب. كما أن النبي ﷺ بَعَثَ عشرات الرَّسائل إلىٰ الملوك، فالقول بخَشْية الاختلاط ـ لو كُتِبت الأحاديث ـ لا تقبله نفسي.

وبالجُمْلة، إن هذا هو الطَّريق الوحيد الذي اخْتِير للفَرْق بين الأمور التي قُصِد منها نَشْرُها علىٰ وَجْه العموم، وبين الأمور التي لم يُقْصَد منها ذلك، لأن الناس كانوا بَدَأوا يكتبون كل ما يسمعون مثل القرآن الكريم، لذلك مَنَع النبي ﷺ عن كتابته، وكأنَّ هذه كانت الخَطْوةَ الأولىٰ من النبي ﷺ لإبقاء الفَرْق بين الأحكام التي تثبتُ من هذين المَصْدَرَيْن قوةً وضَعْفاً، كما هو المعروف اليوم عند الأمة.

هذه هي الصورة الأصلية للواقع، غير أن شِرْذِمةً قليلةً من المنحرفين في عَصْرنا تُحاول أن تُثبِت بمثل هذه الرِّوايات أن النبي ﷺ مَنَعَ عن كتابة الحديث كَيْلا يستفيدَ المسلمون من هذه الأحاديث في حياتهم الدِّينية. ولا أدري كيف استنبط هؤلاء الأشقياء هذه النتيجةَ بعد ثلاثة عشر قَرْناً ونصف قَرْنٍ! كيف وقد وَرَدَ في آخر تلك الرِّواية ـ التي وَرَدَ فيها أن الصَّحابة أحرقوا ما كتبوا ـ: فقلنا: يا رسول اللّه! أنحدِّثُ عنك؟ قال: «حَدِّثوا عني ولا حرج. ومَن كَذَبَ عليَّ مُتَعمِّداً فَلْيتبوَّأ مَقْعَده من النار».

ونتساءل الآن: لو كان غَرَضه ﷺ من المَنْع من كتابة الأحاديث هو ما فَهِمَه هؤلاء الأشقياء لكان جوابه عن سؤالهم: «أنحدث عنك؟»: «لا، لا تُحدِّثوا» بدل قوله: «حدِّثوا عني ولا حرج». ولو كان الأمر كذلك ـ كما فَهِمَه ضِعافُ العقول هؤلاء ـ لكان ﷺ مَنَعهم عن التحديث عنه مُطْلقاً، ولم يُقَيِّد المَنْعَ بالكَذِب كما جاء في الحديث المشهور: «مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فَلْيتبوَّأ مَقْعَده من النار»!

بينما يبدو من أسلوب المنكرين للسُّنَّة أن المسلمين لم يستفيدوا من الأحاديث، بل تضَرَّروا بها في حياتهم، فلو كانت نتيجة العَمَل بأحاديث النبي ﷺ وسيرته الضَّرَر، كما يَظُنُّه هؤلاء المجانين ـ والعياذ باللّه ـ ولذلك مَنَعهم حينما أَحَسَّ بهذا الخَطَر، فلو كان الأمر هكذا، فلماذا لم يُوجب العقوبة علىٰ من خالَفَ هذا الأمر، ولو كانت أدنىٰ عُقُوبة؟ في حين أننا نرىٰ أن مَن كَذَبَ عليه ﷺ

مُتعمِّداً أَمَرَ بقَتْله؟ ولكننا نرىٰ ـ وكما تبيَّنَ من الرِّوايات السابقة ـ أنه ﷺ دعا لمَن بلَّغ قولَه وعَمَلَه بنَضَارة وَجْهه، ولـم يكتفِ بهذا التَّشْجيع فحَسْب، بل أجاز بعضَ الصَّحابة بكتابته. وحينما اشتكىٰ بعضهم إليه النِّسْيانَ أَمَرَه أن يستعينَ بيمينه، أي: بالكتابة. وقد وَرَدَ في بعض الرِّوايات: «قَيِّدوا العِلْم بالكتابة»[1].

ثم إنني أقول: إذا كانت روايات الكتابة يسع الكلامُ في أسانيدها، فكيف يكون مجال الكلام في الأحاديث التي صَحَّت أسانيدها، وقد وَرَدَ فيها أن بعض الصَّحابة اشتكىٰ إليه ضَعْفَ الذاكرة، فدعا له ﷺ فقَوِيَت ذاكرته[2].

وهُنا يأتي السُّؤال: وهو إن كان غَرَضَ النبي ألا تَصِلَ أحاديثه إلىٰ الأمة، وكان هذا هو المقصود من مَنْعه عن كتابتها، فكان ينبغي أن يكون دعاؤه لضَعْف الذاكرة لا لقُوَّتها، حتىٰ لا يبقىٰ شيء من أحاديثه في ذاكرته. وبذلك كان يَنْسَدُّ باب نَقْل الرِّوايات[3]!

---

(١) الرِّواية الأولىٰ في «سنن الترمذي» وشكَّ الترمذي في صحتها، والرواية الثانية ذكرها ابن عبد البر بسنده المسلسل، ولا يبدو أن أحداً من رواته تكلَّم فيه. من «جامع بيان العلم» ١ / ٧٢ (من المؤلف).

قال بشار: الحديث الذي في جامع الترمذي الكبير (٢٦٦٦) وفيه الأمر بالاستعانة بالكتابة هو من حديث أبي هريرة، وقد قال الترمذي عقبه: «هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم» ثم ضعفه بالخليل بن مرة.

أخرج الحديث ابن عدي في الكامل ٣ / ٩٢٨، والخطيب في تقييد العلم ٦٦ و٦٧.

وأما حديث «قيدوا العلم» فقد رُوي من حديث أنس مرفوعاً وموقوفاً، والصواب أنه موقوف علىٰ أنس رضي اللّه عنه، كما بيناه في تعليقنا المطول علىٰ تاريخ مدينة السلام للخطيب ١١ / ٢٣٥.

وروي من حديث عبد اللّه بن عمرو بإسنادٍ ضعيف (انظر العلل المتناهية لابن الجوزي ١ / ٨٥ ـ ٨٧، ومجمع الزوائد ١ / ١٥٢).

(٢) أريد الإشارة إلىٰ رواية أبي هريرة المشهورة، أنه بسط ردائه أمام النبي ﷺ، ثم قرأ ﷺ، ثم ضمَّه أبو هريرة إلىٰ صدره، فقويت ذاكرته، فلم ينس شيئاً بعد ذلك. وردت هذه الرِّواية في البخاري وغيره. (من المؤلف).

(٣) قال أفقر العباد بشار بن عواد: قد أطال المؤلف رحمه اللّه في هذه المسألة وذهب فيها مذاهب صَعْبة وسيعيدها ويبديها، والأولىٰ من كل ذلك أن يقال: إن هذا المنع كان في أول الأمر حيث خاف ﷺ الاشتباه لقلة الحفظة، ثم جاء من النصوص الكثيرة ما يدل علىٰ جواز=

روايات كتابة الحديث ودلائلها:

إن الخيانة العِلْمية الصَّريحة التي يرتكبها هؤلاء المتحرِّرون في هذا العَصْر للحَطِّ من أحاديث رسول اللّه ﷺ ويَتشبَّثون بكل رواية مهما بلغت من دَرَجات الضَّعْف، إذا كانت تُفيدهم في أهدافهم، وأَعْجبُ من ذلك أنهم يُطالِبون الناسَ أن يعتمدوا علىٰ الرِّوايات التي يقدِّمونها لإزالة الثقة عن أحاديث النبي ﷺ! وما أدري ما هو تفسيرهم لهذا الأسلوب غير المعقول؟!

ومن الأمانة العِلْمية والدِّيانة ـ إذا كان المَوْضوع يحتاج إلىٰ الرِّوايات ـ دراسةُ جميع الرِّوايات التي تتصلُ بالمَوْضوع، ثم الوصول إلىٰ النتيجة، وليس من أسلوب البَحْث والتحقيق أن يَتَبنَّىٰ الإنسانُ أولاً فِكْرةً مُعيَّنة، ثم يتتبَّعُ الرِّوايات، فإن وجد من الرِّوايات ما يؤيِّد فِكْرته قدَّمها وعَرَضها بكل ما يملكُ من قوة التعبير والعَرْض، وإن وجد ما يعارض هذه الفِكْرة ويفنِّدها مرَّ بها غاضّاً طَرْفَه.

ولنأخذ هذا المَوْضوع ـ مَوْضوع كتابة الأحاديث ـ كمثال، فهناك تُوجَد روايات تُصرِّح يأن النبي ﷺ مَنَعَ عن كتابة الأحاديث، فنرىٰ هؤلاء يذكرون هذه الرِّوايات ويُرَدِّدونها تأييداً لفكْرتهم، ولكن تُوجَد هناك روايات أخرىٰ ثابتة، تُصرِّح بأن النبي ﷺ نفسَه أَذِنَ بكتابة الأحاديث، ولكن هؤلاء يَسْكُتون عن ذِكْر هذه الرِّوايات! مع أنه لا فَرْق بين هذه الرِّوايات وبين تلك الرِّوايات سَنَداً وثبوتاً. بل لو كان لهؤلاء المساكين معرفة بالأسانيد لوَجَدوا أن روايات الإجازة أكثرُ قوَّةً من روايات المَنْع.

ولا يُقال أيضاً: إن الإجازة كانت أولاً، ثم جاءت المُمَانعة، لأن روايات الإجازة بعضها تتعلَّقُ بحَجَّة الوَدَاع، وهي آخر حَجَّة حَجَّها رسول اللّه ﷺ، وبعد خُطْبة الوَدَاع سأل أبو شاه اليَمَني رسولَ اللّه ﷺ أن يكتب له هذه الخُطْبة، فقال ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه»[1].

وبالجُمْلة، إن الصُّورة الصحيحة التي تبدو لي بعد دراسة جميع الرِّوايات

= كتابة الحديث، وعليه عمل أهل العلم من سابق الزمان، فالقول بالنسخ هنا أولىٰ التأويلات، واللّه أعلم. وينظر شرح النووي علىٰ مسلم.

(١) تقدَّم تخريجه. (بشار).

التي تتعلَّقُ بهذا المَوْضوع، أن الناس بدأوا يكتبونْ أحاديثَ رسول اللّه ﷺ في بداية الأمر، وبالَغوا في ذلك، حتىٰ أنهم كانوا يكتبون كل ما يسمعون، وقد وجدهم عبد اللّه بن عَمْرو بن العاص رضي اللّه عنهما ـ وهو أصغرهم ـ علىٰ هذه الحال، فلو لم يُتَدَارك هذا الأمرُ ـ كما ذكرتُ سابقاً ـ لأَخَذَ بعضُ الرِّوايات صِبْغَةَ العمومية والاستفاضة، وكانت نتيجة ذلك أن لا يبقىٰ الفَرْق في المستقبل بين هذين المصدرين للشريعة الإسلامية، وكان ينبغي أن يبقى هذا الفرق، وإلىٰ هذا أشار ﷺ بقوله: «أكتاب مع كتاب اللّه»؟! أي: هل تريدون أن ترفعوا مكانةَ ما كتبتم من الأحاديث إلىٰ مكانة كتاب اللّه تعالىٰ؟ وعامة الصَّحابة لم تَصِل أنظارُهم إلىٰ هذه النتائج، التي وصلتْ إليها النَّظْرة النَّبوية. ثم أعلنَ ﷺ: «مَن كَتَبَ عني غيرَ القرآن فليَمْحُه»، فجَمَعَ الصَّحابة ما كان عندهم من مجموعات مكتوبة فأحرقوها، فلو كانت هذه الرِّوايةُ صحيحةً لدلَّت علىٰ أن هذا كان امتثالاً عَمَلياً للمَحْو، وبهذا التَّدْبير زال الخَطَر الذي كان يمكن أن يحدث نتيجة كتابة الأحاديث في مجموعات مختلفة في عَهْد النُّبوَّة، وبذلك توقَّفت حَرَكة كتابة الحديث عامة، التي كانت راجت عند الصَّحابة رضي اللّه عنهم.

ولكن يبدو أن إعلان المَنْع عن كتابة الحديث وإن أَغْلَقَ بابَ هذا الخَطَر، ولكن صورة إزالة هذا الخَطَر فتح ثَقْباً جديداً لخَطَر آخر.

وتفصيل هذا الإجمال أن عبد اللّه بن عَمْرو بن العاص رضي اللّه عنهما الذي حدَّث أن الصَّحابة الذين كانوا أكبرَ منه وهو أصغرهم، قالوا له: «يا ابن أخي! كل ما نسمعه من رسول اللّه ﷺ مكتوب عندنا». فهذه الصورة التي كانت ظهرت في ذلك العَصْر ـ كما قلتُ سابقاً ـ أراد رسول اللّه ﷺ أن يسدَّ بابَها بالمَنْع عن كتابة الحديث. ولكن لا يمكننا أن نقول: إن عبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنه كما عَلِمَ أن كبار الصَّحابة كانوا يكتبون الأحاديث، عَلِمَ أيضاً حُكْم المَنْع عن كتابة الحديث، لِصغَر سِنِّه. فالقرائن تدلُّ علىٰ أنه كان صغيراً جداً عندما أُعْلِنَ بالمدينة المنورة المَنْعَ عن كتابة الحديث. ويبدو من بعض الرِّوايات أن عُمُرَه كان ثلاثَ سنين عند الهجرة. ولكن لو سلَّمنا صحةَ تلك الرِّوايات التي تقول: إن عُمره كان سبعَ سنين عند هجرة النبي ﷺ إلىٰ المدينة المنورة، وإنه هاجَرَ بعده بقليلٍ قبل والده وأسلمَ، فيكون عُمُره ثماني أو تسع سنين، فلا غَرَابةَ أن لا يَعْلم إعلانَ المَنْع عن كتابة الحديث أمثالُ هؤلاء الصِّغار.

ولو سلَّمنا أنه عَلِمَ بالمَنْع عن كتابة الحديث، ولكنه فَهِمَ بنفسه، أو فَهِمَ بعد سؤاله رسول اللّه ﷺ أن المَنْع يتعلَّقُ بعموم الكتابة، وليس عن كتابته كُلِّيّاً.

ومهما يكن من أمر، فإن عبد اللّه عندما وصل إلىٰ المدينة المنورة كان صغيراً، فوجد فُرْصةً سانحةً للقراءة والكتابة، لأن هذا كان زمناً يهتمُّ فيه رسول اللّه ﷺ بتعليم أبناء المسلمين القراءةَ والكتابةَ، حتىٰ أنه جعل فداءَ الأسرىٰ تعليمَ عشرةٍ من أطفال المدينة.

وبالجُمْلة، إن عبد اللّه لم يكسب الكمال في الخَطِّ العربي فحسب، بل وجد فُرْصة لتعلُّم اللغة السريانية والعبرانية من يهود المدينة. فقد روىٰ ابن سَعْد عن غير واحد أنه كان يعرف اللغة السريانية، وكان يقرأ الكُتُب السريانية. وذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة»[1] عنه أنه رأىٰ أن بإحدىٰ يديه عَسَلاً وبيده الأخرىٰ سَمْناً، وهو يَلْعَق هذه مرة، ويَلْعَق هذه مرة، فقصَّ هذه الرُّؤيا علىٰ رسول اللّه ﷺ، فعَبَرَها رسول اللّه ﷺ وقال: «تقرأ الكتابين: التوراة والقرآن» ثم ذكر الراوي بعد ذلك: «وكان يقرؤهما» وهذا يدلُّ علىٰ أنه كسب أهليةً لقراءة التوراة في حياة النبي ﷺ[2].

---

(١) ٣ / ١١٢. قال بشار: والحديث حسن. أخرجه أحمد ٢ / ٢٢٢، وأبو نعيم في حلية الأولياء ١ / ٢٨٦، والطحاوي في شرح المشكل (٦٧٢).

(٢) يظن البعض أن عبد اللّه بن عمرو رضي اللّه عنهما تعلم السريانية والعبرانية بعد فتح الشام ومصر في عهد عمر الفاروق رضي اللّه عنه، ولكنني لا أرىٰ هذا الرأي صحيحاً، لأنه لا غرابة في تعلُّمهما في المدينة المنورة. ألم يكن زيد بن ثابت رضي اللّه عنه تعلَّم لسان اليهود وخَطَّهم في بيت المِدْراس بالمدينة بأمر النبي ﷺ؟ فما الذي كان يمنع عبد اللّه من التعلُّم؟ كما أن قراءة التوراة والقرآن لم تكن مختصةً بعبد اللّه فحسب، بل كان عبد اللّه بن سلام رضي اللّه عنه يقرأ القرآن يوماً، ويقرأ التوراة يوماً بإذن النبي ﷺ. (انظر التذكرة للذهبي) وقد جاء في طبقات ابن سعد (٧ / ١٦٢ القسم الأول) في ترجمة أبي الجلاء الجَوْني أنه كان يختم القرآن في سبعة أيام، والتوراة في ستة أيام. وكان يجمع الناس يوم الختم ويقول: هذا يوم تنزل فيه الرحمة. أما ما نسب إلىٰ عمر رضي اللّه عنه في الطبراني وغيره أنه جاء بمجموعة من التوراة وقال: وجدتها مع أخ لي في بني زريق، فاحمرَّ وجه رسول اللّه ﷺ غضباً، فلمَّا علم بذلك عمر استغفر فقال النبي ﷺ: «لو كان موسىٰ حيّاً لما وسعه إلا اتباعي». نقل هذه الرِّواية في «مجمع الفوائد» وقال: «في سنده أبو عامر قاسم بن محمد الأسدي، وهو مجهول». فهي رواية ضعيفة. ومن الممكن أن غضبه ﷺ كان لأجل أنه سمَّىٰ=

وإضافة إلىٰ ذلك ـ كما وَرَدَ في البخاري وغيره ـ زادت رَغْبته في شبابه إلىٰ التَّديُّن والعبادة والمجاهدة، بحيث لمَّا عَلِمَ به النبي ﷺ أَمَرَه بالتقليل، ولكنه ما زال يقول: إني أطيق أكثر من ذلك. وقد وَرَدَ في بعض الرِّوايات مثل هذه الكَلِمات: «فما زلتُ أناقصة ويناقصني»[1]. وإن كان رضي اللّه عنه يتأسَّفُ في آخرُ عُمره ويقول: ليتني قَبِلتُ نصيحة رسول اللّه ﷺ.

هذا كان تمهيداً، نعود الآن إلىٰ أصل القصة، وهي أن عبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنهما كان يكتب أحاديثَ رسول اللّه ﷺ، وقد وَرَدَ في البخاري عن أبي هريرة رضي اللّه عنه أنه (أي: عبد اللّه) كان يكتب ولا أكتب[2]. وليس الغرضُ هنا بيانَ كتابته للأحاديث، بل أحبُّ أن أُلْفِتَ الأنظار إلىٰ شيء آخر تشير إليه هذه القصة.

والواقع أن ذِكْر كتابته للأحاديث مَوْجود في البخاري وغيره من الكُتُب المختلفة عن نفسه وعن غيره أيضاً. والآن أختار من بين هذه الرِّوايات رواية «سُنن أبي داود» التي يخبر فيها عبد اللّه عن نفسه أنه كان يكتب كل ما يسمع من النبي ﷺ، ولمَّا عَلِمت بذلك قريش ـ ولعله يشير بذلك إلىٰ أقاربه من كبار قريش، لأنه قُرَشيٌّ ـ مَنَعوه عن الكتابة وقالوا: «تكتب كل شيء، ورسول اللّه ﷺ بَشَرٌ يتكلَّمُ في الرِّضا والغَضَب»[3]!

= اليهودي أخاً، ويمكن أن يكون له سبب آخر. وبالجملة إن إجازة قراءة التوراة ـ مع العلم بأنه محرَّف ـ سببها واضح، وهو أن الذي يقرأ التوراة المحرَّف بإذنه ﷺ وعنده المصحِّح ـ أي القرآن الكريم ـ لهذا المحرَّف، فلا خوف عليه من الضلال، بل هو يستفيد منه.

(1) هذا اللفظ جاء في رواية السائب عن عبد اللّه بن عمرو عند الطيالسي (٢٢٧٣)، وأحمد ٢ / ١٦٢ و٢١٦، وأبو داود (١٣٨٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ / ٨٦. وإسناده صحيح.
علىٰ أن القصة في الصحيحين (البخاري ٣ / ٥١ و٦ / ٢٤٣ و٧/ ٤٠ و٨ / ٣٨، ومسلم ٣ / ١٦٢ و١٦٣). (بشار).

(2) سبق تخريجه. (بشار).

(3) حديث صحيح أخرجه ابن أبي شيبة ٩ / ٤٩ ـ ٥٠، وأحمد ٢ / ١٦٢ و١٩٢، والدارمي (٤٩٠)، وأبو داود (٣٦٤٦)، والحاكم ١ / ١٠٥ ـ ١٠٦، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٨٩ ـ ٩٠، والخطيب في تقييد العلم ٨٠ من طريق يوسف بن ماهك عن عبد اللّه=

حديث عبد اللّه هذا مشهور، ولكن عامة من يقرؤه أو يسمعه يمرُّ عليه ولا يفكِّر فيه، ولكنني أرىٰ أنه ينبغي الوقوف عنده، والتفكُّر فيه!

هنا نسأل أولاً: عندما مَنَعوا عبد اللّه عن الكتابة، فإن عبد اللّه إن كان يكتب الأحاديث بإذنه ﷺ، فكان يمكنه أن يجيب بأنه يكتب بإذنه ﷺ، ولكنه سكت، بل هو أمسكَ عن الكتابة، وسألَ رسول اللّه ﷺ، فلو كان مأذوناً من الأول لَمَا احتاج إلىٰ السُّؤال. ولذلك يبدو لي أن عبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنهما لم يعلم بالمَنْع عن كتابة الحديث، سواء أكان ذلك لصِغَر سنِّه أم لسَبَب آخر. وأرىٰ أيضاً أنه عندما سمع من كبار الصَّحابة أنهم يكتبون كلَّ ما يسمعون من رسول اللّه ﷺ ذهبَ هذا المَذْهَب، وأرادَ أن ينالَ أيضاً سَعَادة كتابة أحاديث رسول اللّه ﷺ كما بَيَّنَ غَرَضَه من كتابة الأحاديث حيث قال: «أريد حِفْظَه»[1] وفيه الإشارة إلىٰ عُلُوِّ هِمَّته وشِدَّة شَوْقه رضي اللّه عنه. لأن الذين أخبروه بالكتابة لم يخبروه أنهم يريدون حِفْظَه.

ومهما يكن من أمر، فإنني أرىٰ ـ بناءً علىٰ هذه الأمور ـ أن الرِّواية التي وَرَدَت بدون هذا التفصيل وتقول: إن عبد اللّه أَذِنَ له النبي ﷺ أن يكتب حديثَهُ في الرِّضا والغَضَب، هي مختصرة اختصر فيها الرُّواة كلامَ عبد اللّه الطَّويل. وهذا يحصل في الرِّوايات بكَثْرة.

أما السُّؤال الثاني الذي يستحقُّ أن نقف عنده ونفكِّرَ فيه، وهو جزء من كلام عبد اللّه الذي ذكره ضِمْن كلامه عن مَنْع كبار قريش من كتابة الأحاديث وبيان سبب المَنْع وهو قولهم: «فإن رسول اللّه ﷺ بَشَر يتكلَّمُ في الرِّضا والغَضَب» ماذا كان غَرَض هؤلاء الكبار من قريش من هذا القول؟

السِّرُّ في المَنْع العام عن كتابة الحديث:

والذي أفهمه أنه لم يكن هذا قولاً هَيِّناً، فالذي كان يقوله كبير قريش ـ أي: إن رسول اللّه ﷺ بَشَرٌ يتكلَّمُ في الرِّضا والغَضَب ـ. ويبدو أن النبي ﷺ عندما أعلنَ المنع العام عن كتابة الأحاديث فطبيعيٌّ أن يحدث سؤال في النُّفوس: لماذا

= ابن عمرو. (بشار).

(١) وردت هذه اللفظة في الحديث الذي تقدم تخريجه قريباً من طريق يوسف بن ماهك عن عبد اللّه بن عمرو. (بشار).

المَنْع عن كتابة الحديث؟!

ولا شكَّ أن بعض الكَلِمات التي وردت ضِمْن حُكْم المَنْع، وهي «أكتاب مع كتاب اللّه! أَمْحِضوا كتاب اللّه واخْلِصوه»، كان ينبغي أن يفهم الناسُ منها الغَرَضَ النَّبوي الشَّريف، وهو أن النبي ﷺ لا يريد أن ينتقل كتاب منقول من جيلٍ إلىٰ جيل سوىٰ كتاب اللّه عز وجل. ولكن الطَّبائع تختلف في الفَهْم ولا تكون في مستوىٰ واحد.

فقد نرىٰ أن بعض النُّفوس مع صُحْبتها النبيَّ ﷺ لم يدركوا غَرَضَ رسول اللّه ﷺ. فقد وَرَدَ أن النبي ﷺ كان جالساً مع أصحابه، فجاء شابٌّ، فسأل النبي ﷺ عن قُبْلة الرجل زَوْجتَه في حالة الصِّيام؟ فقال ﷺ: لا. فسمع الرجل الجواب وانصرف. ثم جاء رجلٌ كبيرُ السِّنِّ فسأله ﷺ نفسَ السُّؤال. فقال النبي ﷺ: نعم. أي: يجوز للرجل أن يُقبِّل زَوْجته وهو صائم. فهنا أجاب ﷺ في مجلس واحد بجوابين النَّفي والإثبات لسؤال واحد. فبدأ الصَّحابة ينظر بعضهم إلىٰ بعض، فعَلِمَ النبي ﷺ حيرتهم فقال: «أما الشيخ فهو أملكُ لإربه»[1]. وكان غرضه ﷺ أن الشاب لو أُذِنَ له بالتَّقْبيل فإنه يُخاف عليه أن يتجاوز هذا الحَدَّ، أما الشيخ فلا خوف عليه، ولأجل ذلك أَذِنَ له.

وإنني أريد أن أقول إذا كان بعض مَن يتشرَّفُ بصُحْبته ﷺ قد يصعب عليه فَهْم مُرَاد النبي ﷺ الشريف، فكان ينظر بعضهم إلىٰ بعض. فكيف بأُناس لا يملكون إلا معلوماتٍ سَطْحيةً، ويحاولون أن يَصِلوا إلىٰ أغراض النبي ﷺ ومَقَاصده من غير أن يستعينوا بأولئك الذين صرفوا كل لَمْحة من لَمَحات حياتهم لفَهْم هذه المَقَاصد؟! إلىٰ أيِّ مدىٰ يكون هذا صحيحاً[2].

---

(١) أخرجه أحمد ٢ / ١٨٥ و٢٢٠ من حديث عبد اللّه بن عمرو بن العاص. وإسناده ضعيف، فيه عبد اللّه بن لهيعة وهو ضعيف يعتبر به عند المتابعة كما حررناه في «تحرير التقريب»، ولم يتابع. (بشار).

(٢) عندما كنت أكتب هذه الكلمات، حضرت في ذهني صورة قبل ثلاثين أو إحدىٰ وثلاثين سنة، كنت تلميذاً صغيراً جالساً في درس الإمام العارف باللّه شيخ الهند محمود الحسن رحمه اللّه تعالىٰ في جامعة ديوبند الإسلامية بالهند، فبدأ الشيخ بشرح مسألة خلافية بين السادة الشافعية والأحناف، وفي أثناء البيان كان يردِّد هذه القاعده: «ليس من الضروري أن=

نعود الآن إلىٰ هذه المسألة، كانت كتابة الحديث تَرُوج رَوَاجاً عاماً، فيُصْدر النبي ﷺ إعلاناً بالمَنْع، وكان الإعلان يشمل كَلِماتٍ لو حاول الفاهمون أن يفهموا منها سَبَب المَنْع لفَهموا، وقد فَهِمَه أكثر الصَّحابة قَطْعاً، غير أن كبير قريش ـ الذي مَنَعَ عبد اللّٰه ـ يبدو لي أن ذِهْنه انتقل إلىٰ مسألة أخرىٰ.

كما أن جماعةً قام فَرْدٌ من أفرادها، فجَمَعَ روايات المَنْع عن كتابة الحديث من هنا وهناك، فبدأوا يردِّدون هذه الرِّوايات منذ أربعين أو خمسين سنة، وخاصة بالهند، ويقدِّمونها أمام المسلمين، ويحاولون أن يحملوا المسلمين علىٰ اعتقاد أن ثَرْوَةَ الدين التي اجتمعت منذ أربعة عشر قرناً سوىٰ القرآن الكريم جديرةٌ بالرَّفْض.

ومن الواضح أن هذا الصَّحابي ـ كبير قريش ـ كان صحابياً، وإن كان بَعُدَ بعض البُعْد عن الحقيقة، ولكنه لم يَبْعُد ـ وما كان يمكنه أن يَبْعُد ـ كما بَعُدَ شِرْذمة هذا العَصْر الذين حُرِموا البصيرة وتحرَّروا عن الدين، ويريدون أيضاً أن يُبْعِدوا الآخرين أيضاً.

وكما يبدو من كلام هذا الصَّحابي، أنه وقع في سوء الفَهْم، وظنَّ أن النبي ﷺ عندما يتكلَّمُ في حالة الرِّضا والحالة الطَّبيعية يكون كلامه وفِعْله مُنَزَّهاً عن الخطأ، ويكون أُسوةً للأمة، وأنه ﷺ عندما يتكلَّمُ وهو غَضْبان لعله لا يكون حال هذا الكلام في النَّزاهة عن الخطأ مثل الكلام الأول، ولعلَّه ظنَّ أيضاً أن النبي ﷺ عندما مَنَعَ عن كتابة الحديث مَنَعَ لهذا السَّبب. ولهذا عندما مَنَعَ هذا الصَّحابيُّ عبد اللّٰه بن عَمْرو رضي اللّٰه عنهما عن الكتابة بَيَّنَ له هذا السَّبب الذي فَهِمَه. وإن هذا الخطأ وإن لم يكن خطأً بسيطاً ـ كما تعرفون قريباً ـ ولكن وَزْنه يخفُّ عند ما نرىٰ شِرْذمة هذا العَصْر أساؤوا فَهْمَ هذه الرِّوايات التي وَرَدَت في المَنْع عن كتابة الحديث، وبدأوا يشيرون إلىٰ القضاء علىٰ الثَّرْوة الحديثية كلِّها.

= يكون كل شخص عارفاً بمقاصد النبوة، وإن معرفة مقاصد النبوة قاعدة لفهم حقائق الدين».
فهذا كلام سمعته أول مرة في ذلك اليوم، وكلَّما زادت خبرتي زادت أهمية هذه القاعدة في قلبي. فجزىٰ اللّٰه شيخنا عنا خير الجزاء.

التَّنبُّؤات النَّبوية عن إنكار الحديث:

إن كل ما نشاهده اليوم من إنكار الحديث وحُجِّيَّته هو تصديقٌ للتَّنَبُّؤات النَّبوية المشهورة التي وَرَدَت في الكُتُب الصِّحاح، ومنها أنه ﷺ قال: أَلا هل عسىٰ رجل يبلغه الحديث عنِّي، وهو مُتَّكِيء علىٰ أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب اللّه، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حَرَّمناه. أَلا وإني أُتِيتُ الكتابَ ومثلَه معه»[1].

وعلىٰ أيِّ أساس هذا الإنكار؟ ومن الممكن أن يكون لهذا الإنكار مُحرِّكات أخرىٰ، غير أنهم يقدِّمون في استدلالهم تلك الرِّوايات التي وَرَدَ فيها المَنْع عن كتابة الحديث. مع أن هذه الرِّوايات لم يكن المقصود منها قَطْعاً أن لا يستفيدَ المسلمون في عمارة حياتهم الدينية بشيء غير القرآن الكريم. بل المقصود منها ـ كما قلتُ مراراً وتكْراراً ـ هو فَصْل الأحاديث عامةً عن الأمور التي يُراد نَشْرها بين الأمة علىٰ سبيل العموم، لأن الأمور التي تُنْسب إلىٰ النبي ﷺ ثم تَصِلُ إلىٰ الأمة عن طريق العموم فكيف يمكن رَدُّها؟ لأنها وصلت بالتَّواتر والتَّوارث كما وصل إلينا القرآن الكريم بالتواتر والتوارث. وهذه المسألة صِلَتُها بتَدْوين الفقه أكثرُ من صِلَتها بتَدْوين الحديث. فينبغي مراجعة تفصيلها في كتابي: «تَدْوين الفقه».

ولكنني أسأل الآن: إن الأمور التي وصلت إلينا عن طريق التَّواتر والتَّوارث ـ غير القرآن ـ لو رفضناها فهل يمكن العَمَل بحُكْم من أحكام القرآن الكريم؟ وقد نقلتُ قولَ الصَّحابة رضي اللّه عنهم ـ لا قَوْلي ـ في تَدْوين الفقه، أنه لا يمكن لأحد أن يُصلِّي صلاةً واحدةً، لأنه لا يمكن معرفة عدد رَكَعات صلاة الظُّهر وصلاة العَصْر من القرآن الكريم! بل ولا يمكن معرفة كم عَدَد السَّجْدات في رَكْعة واحدة؟ وما هي كيفية هذه السَّجْدة؟ وهذه حال سائر الأحكام القرآنية.

---

(١) حديث صحيح من حديث المقدام بن معدي كرب. أخرجه أحمد ٤ / ١٣٠ ـ ١٣١، وأبو داود (٣٨٠٤) و(٤٦٠٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ٢٠٩، وابن حبان (١٢)، والطبراني في المعجم الكبير ٢٠ / الحديث (٦٦٧) و(٦٦٨) و(٦٦٩) و(٦٧٠)، وفي مسند الشاميين (١٠٦١)، والدارقطني ٤ / ٢٨٧، والبيهقي ٩ / ٣٣٢، وفي دلائل النبوة ٦ / ٥٤٩، وابن عبد البر في التمهيد ١ / ١٤٩ ـ ١٥٠. (بشار).

حُكْم كتابة الحديث والعصمة النَّبوية:

الرِّوايات التي وَرَدَت في المَنْع عن كتابة الأحاديث العامة، كان الغَرَضُ منها إيجادَ اللِّين واليُسْر في أحكامها، والاجتناب عن الشِّدَّة في مَطَالبها، التي هي ميزة تلك المَطَالِب التي تخلو في نِسْبتها إلىٰ النبي ﷺ من كل شكٍّ وشُبْهة. ولكن هؤلاء فَهموا خطأً من أحاديث المَنْع عن الكتابة أن المقصود منها هو ردُّ كل ما نُسبَ إلىٰ النبي ﷺ سوىٰ القرآن الكريم. وسبق أن أخطأ بعض الناس في عَهْد النُّبوَّة، فظَنُّوا أن الذي يصدر من النبي ﷺ في حالة الرِّضا هو مُنَزَّه عن الخطأ، ولكن الذي يَصْدُر في حالة الغَضَب ليس من الضَّروري أن يخلو من الخطأ، ثم أراد هؤلاء أن يُشركوا غيرهم في هذا الخطأ أيضاً، فمَنَعوا عبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنه عن كتابة الحديث. ويبدو من قول عبد اللّه أنه نَظَراً إلىٰ احترام هذا القُرَشي الكبير وإلىٰ صِغَر سِنِّه امتنع عن الكتابة، ولكنه بعد ذلك حضر إلىٰ النبي ﷺ وذكر له هذه القصة.

إلىٰ أيِّ مدىً من الخطأ وقع فيه هذا الصَّحابي المانع عن الكتابة؟! لا يمكننا ولا يمكنكم تصوُّرُ خطورته، ولكن الذي أُرسِل لإصلاح أخطاء الدنيا ـ صَلَوات اللّه وسلامه عليه ـ يبدو أنه تغيَّرَ وجهه عندما سمع هذه القصة. لأن الذي جُعلت حياتُه وجُعِلَت كل شُعْبة من شُعَب حياته أُسوةً حَسَنةً للرجال والنِّساء إلىٰ يوم القيامة، لو بَقِيَ خطأ واحد في شُعْبة من شُعَب حياته فلا يكون هذا خطأً واحداً، بل يكون خطأ ملايين الملايين من البَشَر، ولكن لم ينتبه إلىٰ هذا ذاك الصَّحابيُّ المانع عن الكتابة. إذا كان القرآن الكريم أعلَنَ لشخصيته هذا الإعلان: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٣٣ / ٢١]، فهل كان من الممكن أن يترك اللّه عز وجل خطأً في شُعْبة من شُعَب حياته[1]؟ لذلك أجمعَ

---

(١) لقد مَثَّل لذلك مؤسس جامعة ديوبند الإسلامية الشيخ محمد قاسم النانوتوي رحمه اللّه تعالىٰ مثالاً جميلاً، فقال: لو أراد إنسان أن يطلب من الخيَّاط أن يفصل له قميصاً ويخيطه، فيختار ما هو الأحسن من القمصان، ويقدِّمه إلىٰ الخَيَّاط، ويقول له: فصل لي مثل هذا القميص سواء بسواء! فلو فرضنا أن القميص الذي قدِّم نموذجاً وُجِدَ فيه نَقْصٌ أو عَيْبٌ، فيكون معناه أن كل قميص يفصل علىٰ هذا النموذج يبقىٰ فيه هذا النقص.

فاللّه سبحانه وتعالىٰ يخلق النبي نموذجاً، ثم يأمر عباده أن يصوغوا حياتهم حسب=

السَّلَف والخَلَف علىٰ أن النبي يكون مَعْصوماً.

وعلىٰ كل حال، يقول عبد اللّٰه بن عَمْرو رضي اللّٰه عنهما: عندما سمع النبي ﷺ كلامي، وعَلِمَ أن بعضهم مَنَعَه عن كتابة الحديث بناءً علىٰ زَعْمه أن ما يتكلَّمُ النبي ﷺ في حالة الغَضَب أو يفعله ليس من الضَّروري أن يكون صحيحاً، فقد رأيتُهُ أَوْمأ بإصبعه إلىٰ فيه.

هذا هو النبي ﷺ الذي قد أُعْلِنَ عنه قبل أيام: «من كَتَبَ عني غير القرآن فَلْيَمْحُه» لأنه أراد بذلك أن يسدَّ بذلك الخَطَر، بأن لا تصبح قوة طَلَب الأحاديث العامة مساويةً لقوة طَلَب القرآن الكريم، نرىٰ هذا النبي ﷺ نفسه يأمر عبد اللّٰه بن عَمْرو بكتابة غير القرآن أيضاً، فيقول له: «اكتبْ» لِيَسُدَّ به خطراً آخرَ، وهو أن البعض قد وقع في فَهْم خاطيء بأن ما يقوله النبي ﷺ في حالة الغَضَب ليس من الضَّروري أن يكون خالياً من الخطأ، فأراد ﷺ أن يزيل هذا الخَطَر، فأشار إلىٰ لسانه، وبدأ الكلام بالقَسَم وقال: «فوالذي نفسي بيده لا يخرج منه إلا حقٌّ»[(١)].

والذين لا عِلْمَ لهم بالذِّوْق النَّبوي رأوا بين قوله ﷺ وهو يَمْنَعُ عن كتابة الأحاديث، وبين قوله وهو يأمر عبد اللّٰه بن عَمْرو بكتابة الأحاديث تَضَادّاً بين النفي والإثبات، مع أن الأمر كان واضحاً جداً، فالأمر الذي أُعْلِن به عن المَنْع كان مُتوجِّهاً كُلِّيّاً إلىٰ سدِّ خَطَر رَوَاج كتابة الحديث النبوي عاماً مثل القرآن الكريم، وقد أُقْفِل علىٰ هذا الخَطَر عندما أَحْرق الذين كتبوا هذه المجموعات مجموعاتهم، أما إجازة كتابة الحديث لشخص خاصٍّ، وأن يكتبه في الرِّضا والغَضَب، فكان الغَرَض منه القضاء علىٰ ذلك الخطأ الخطير الذي نشأ من مَنْع كتابة الحديث عامة، وهو ما نشأ في خَلَد بعضٍ من أن النبي ﷺ كبَشَر إذا تكلَّمَ في غَضَبٍ ليس من الضَّروري أن يكون كلامه يخلو عن الخطأ.

فالمَنْع عن كتابة الحديث كما كان الغَرَض منه درء الخَطَر الذي كان يمكن أن يحدث في المستقبل، كذلك كان الغَرَض من إجازة كتابة الحديث وهو القضاء علىٰ ذاك الخَطَر الذي لم يكن الخَوْف علىٰ حدوثه في المستقبل فحسب، بل إنه

= هذا النموذج، فمن كان أقرب إلىٰ هذا النموذج كان أحبَّ إلىٰ اللّٰه عز وجل، فإذا كان اللّٰه يملك قدرة غير محدودة، فجدير أن يخلق نموذجاً لا يكون فيه شائبة الخطأ.

(١) تقدَّم تخريجه. (بشار).

كان قد حدث فِعْلاً، كما أخبر عبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنه. فكِّروا، هل هناك طريق أنجح من هذا الطريق العَمَلي؟

ولمَّا كان هذا السَّماح وهذه الإجازة لشخص واحد، لم يَبْقَ هناك خوف بأن تأخذ هذه الأحاديث الصِّبْغة العمومية التي كان ﷺ يريد أن يُحدِّدها في أمورٍ كان من واجب نُبُوَّته أن يُوصِلَها إلىٰ كل مسلم.

هذه كانت حكاية للتَّدابير النَّبوية التي لأجلها بَقِيَت هذه الصُّورة العجيبة في الأمة الإسلامية منذ ثلاثة عشر قرناً، فلا تجد أحداً من المسلمين يعتقد أن الأحاديث التي وصلت إلينا عن طريق الآحاد، وأن الأحكام التي ثبتت من تلك الأحاديث تساوي في قوتها تلك الأحكام التي ثبتت بالقرآن الكريم أو ثبتت من الدين بالضَّرورة وانتقلت من جيل إلىٰ جيل عن طريق العموم مثل القرآن الكريم. وسبق أن ذكرتُ حُكْمَ علماء الإسلام في هذا الصَّدد.

ولكن مع هذا كله بَقِيَ الطريق مفتوحاً في كل عَصْر، وما زال مفتوحاً إلىٰ يومنا هذا، وسيبقىٰ مفتوحاً إن شاء اللّه تعالىٰ إلىٰ يوم القيامة أمامَ أصحاب أنظارٍ وهِمَمٍ عاليةٍ، الذين يُحبُّون أن يعيشوا دائماً عيشتهم حسب حياة النبي ﷺ وأُسوته الحَسَنة ولا يُقصِّروا فيه ما أمكن[1].

هذه كانت حِكْمةَ نُبُوَّية حول الحديث الشريف، وقد بذل الخلفاء الراشدون جهدهم في الحِفَاظ علىٰ هذه الحِكْمة، كما ستعرفون قريباً. وكانت نتيجة ذلك أن فُتِحَ الطريق أمام أولئك أصحاب الهِمَم العالية، حتىٰ لا يبقىٰ أمامهم أيُّ مانع للوصول إلىٰ المكانة العُلْيا التي أشار إليها القرآن الكريم في قوله تعالىٰ: ﴿. . . يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣ / ٣١] فكل مَن يريد أن يَصِلَ إلىٰ هذه الدَّرَجة العُلْيا عن طريق اتِّباع النبي ﷺ فالبابُ مفتوحٌ أمامه. وقد وصل إليها مَن وصل في كل زمان.

أما الأحاديث التي لم يكن المقصود وصولها إلىٰ كل أحد، فما زال يَصِلُ نورها إلىٰ أولئك الذين وصلوا عن طريق الشُّعبةِ النافلةِ للدين الحنيف إلىٰ تلك

---

(١) قصة الشيخ أبي يزيد البسطامي رحمه اللّه تعالىٰ مشهورة في هذا الصدد، فإنه لم يأكل الخربز في حياته، لأنه لم يثبت عنده كيفية أكله ﷺ للخربز حتىٰ يأكل مثله.

المنزلة العالية التي بَشَّرَ بها النبي ﷺ عن اللّه سبحانه وتعالىٰ في حديث قدسي: «لا يزال العبد يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافل حتىٰ أُحِبَّه، فإذا أحببتُهُ كنتُ سَمْعَه الذي يسمع به وبَصَرَه الذي يُبْصِر به، ويَدَهُ التي يَبْطِش بها، ورِجْلَه التي يَمْشي بها»[1].

ومع ذلك ـ كما ذكرتُ ـ الذين لا تَمِيلُ طبائعهم إلىٰ هذا، وهذا من شَقَاوة هؤلاء المساكين، فَكِّروا جَيِّداً، لو كانت هذه الأحاديث ـ أخبار آحاد ـ أُعْطِيَت لها العمومية بالنَّشْر والتبليغ، ثم خُلِّصت أحكامها من كل شكٍّ وشُبْهة، وأُعْطِيَت لها منزلةُ القَطْعية كما أُعْطِيَت صِبْغة هذه القَطْعية لشُعْبةٍ من هذا الدين الحنيف، ثم قَصَّروا في أدائها، فهل كان عُذْر «الطَّبيعة لا تميلُ إلىٰ هذا» يَمْنعهم عن المَعَاصي أو التَّمرُّد والبَغْي؟

وإذا كان عُذْرهم هذا ـ الطَّبيعة لا تميلُ إلىٰ هذا ـ اليوم يُعتبر عُذْراً، لأن الأحكام التي لا تميلُ طبائعهم إليها ليس في طَلَبها تلك القوة التي تجعل هذه المَعْذرة مَعْصيةً أو تمرُّداً.

فهل يبقىٰ بعد هذا الكلام الطويل حاجةٌ إلىٰ أن أوضِّح للناس مرةً ثانيةً أن هذا الكمال كله نتيجة لتلك الحِكْمة العَمَلية، والتدابير الخطيرة التي حافَظَ علىٰ حدودها رسولُ اللّه ﷺ نفسه، وخلفاؤه رضي اللّه عنهم من بعده.

وبالجُمْلة، إن عبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنهما كان سعيداً، فلو لم يمنعه ذاك القُرَشي بتلك الكَلمات: «تكتب كل شيء، ورسول اللّه ﷺ بَشَرٌ يتكلَّمُ في الرِّضا والغَضَب!»، التي بَيَّنَ فيها عن سَبَب المَنْع، واكتفىٰ بقوله: تكتب أحاديث رسول اللّه ﷺ وقد مَنَعَ ﷺ عن كتابتها، لَما حَظِيَ عبدُ اللّه بهذه

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري ٨ / ١٣١ من حديث خالد بن مخلد القطواني، عن سليمان ابن بلال، عن شريك بن عبد اللّه بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، به مرفوعاً. وهذا الحديث مما انتقد البخاري علىٰ إيراده في الصحيح، قال الحافظ الذهبي في الميزان ١ / ٦٤١ ـ ٦٤٢: «فهذا حديث غريب جداً، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدُّوه من منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد». قلت: هو ليس في المسند قطعاً. وانظر دفاع الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١١ / ٢٩٢ ـ ٢٩٥. (بشار).

السَّعادة. ولكن عندما اخترع عَقْل هذا القُرَشي فَلْسفةً لمَنْع رسول اللّه ﷺ عن كتابة الأحاديث، وهي إمكان الخطأ البَشَري في كلامه، نشأ من شَرِّ هذه الفلسفة جهة الخير، بحيث أزال ﷺ وقَضَىٰ علىٰ هذا الفَهْم الخاطىء فِعْلاً، ولَمَا كان من السهل إزالة الشبهات حول هذا الفهم الخاطىء بأمثال هذه الآيات: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٥٣ / ٣ ـ ٤]!

فهؤلاء ـ مع دَعْواهم الإسلام ـ مضطربون بسَبَب هذه الرِّوايات التي وَرَدَت في المَنْع، ويقولون: إن صلة هذه الآية بالقرآن الكريم فقط. لذلك هم يؤمنون بالنبي ﷺ في حدود القرآن الكريم، أما إذا فُصِلَ عن القرآن الكريم فلا يبقىٰ الفَرْق في نَظَرهم بين حياته ﷺ وحياة غيره من الناس، والعياذ باللّه.

ولكن ـ والحمدُ للّه ـ أَوْجدَ شَرُّ هذه الفلسفة خيراً أثبتَ أنَّ المرادَ من هذه الآية هو الذي يظهرُ من ظاهرها، أي: إن نُطْقه ﷺ سواء أكان قرآناً أم غيرَه من الكلام ليس له صلة بالهَوَىٰ قَطْعاً، بل هو وَحْيٌ من اللّه سبحانه وتعالىٰ، وهذا الذي يدلُّ عليه ظاهرُ الآية، وقد تأكَّدَ هذا المفهوم بما قاله النبي ﷺ لعبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنهما، مُقْسِماً باللّه ومُشِيراً إلىٰ لسانه، وقد تحقَّقَ أن حياة النبي ﷺ أسوةٌ حَسَنةٌ في كل حال، وأن كلامَه ونُطْقَه لا يكون نتيجة هواه، بل هو يكون وَحياً، سواء نَطَق به في حال الرِّضا أو في حال الغَضَب. والحق أن كل شُعْبة من شُعَب حياته المعصومة علىٰ أساس هذا النَّصِّ القرآني مِشعلٌ لحياة المسلمين الدِّينية. ويظهر الفَرْق بسَبَب قوة الذَّرائع وضَعْفها التي وصلت إلينا عن طريقها المعلومات عن حياة النبي ﷺ وآثاره وأقواله وأعماله، وبقوَّة هذه الذَّرائع وضَعْفها تتعلَّقُ قوة نتائج هذه الأحكام ومَطَالبها التي تثبتُ من هذه المعلومات أو يمكن أن تثبتَ منها.

الفَهْم بأن القرآن يكفي لكل شيء مُغالَطة وقصة ابن مسعود مع امرأة فيها عِبْرة:

جاءت امرأة إلىٰ مجلس عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه وتكلَّمَتْ في الأحاديث التي وَرَدَت في اللَّعْن علىٰ الواشمات وأمثالها، وخاطبت ابن مسعود رضي اللّه عنه بقولها: «بَلَغَني إنك قلتَ كَيْت وكَيْت، والواشمة والمستوشمة، وإني قرأتُ ما بين اللَّوْحين فلم أجد الذي تقول»؟!

هذه المُغَالَطة العجيبة التي ربما يفخر بها بعض الرِّجال الذين يدَّعون التحقيق في هذا العَصْر، عندما سمعها ابن مسعود من لسان امرأة عربية أشار عليها بقراءة القرآن الكريم مرة ثانية، فلمَّا عادت قالت له: لم أجد فيه ما تقول. عند ذلك قال لها ابن مسعود رضي اللّه عنه: أمَا قرأتِ ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٥٩ / ٧]؟ قالت: نعم، قرأتُه في القرآن، قال: فهو ذاك[(١)]. يعني بذلك أن اللّه تعالىٰ أوجب علىٰ عباده أن يقبلوا ما يأمرهم به النبي ﷺ وما ينهاهم عنه، سواء أتاهم باسم القرآن الكريم أو بغيره، لأن الذين يؤمنون بالقرآن ويؤمنون به علىٰ أساس اعتمادهم علىٰ صاحب القرآن. إذن فهل يبقىٰ هناك فَرْق بين المَطَالب القرآنية وبين المَطَالب غير القرآنية؟

نعم، ينشأ الفَرْق بين ما يعطيه النبي ﷺ ويأمر بسببَ الفَرْق بين تلك الطُّرُق التي بها وصلت إلىٰ الأمة، لذلك يعتبر من المعلوم أن الأمور التي وصلت بالتَّوارث والتَّواتر وعن الطُّرُق العامة إلىٰ الأمة قوتها وقوة مطالبها تكون واحدة، سواء أَوَصلتْ باسم القرآن الكريم أو بغيره، فوصول هذه الأمور عن طريق التَّوارث والتَّواتر لَدليلٌ علىٰ أن هذه الأمور كان المُطالَبُ بها كلَّ واحد من المسلمين، لذلك اختِير لإيصالها تدابيرُ بحيث لا يبقىٰ في نِسْبتها إلىٰ النبي ﷺ أيُّ شكٍّ أو شُبْهة. بخلاف تلك الأمور التي وصلت إلىٰ الأمة عن طريق أخبار الآحاد، فوصولها بهذه الكيفية لَدليلٌ علىٰ أنه ﷺ كان يريد أن يبلِّغها، ولكن لم يكن المقصود إيصالها بطُرُقٍ بحيث يكون الفِرَار منها يُعتَبَر فِراراً من اللّه ورسوله، ويُعتبر صاحبُه مرتكباً للمَعْصية والبَغْي.

---

(١) توجد هذه الرِّواية في كتب الصِّحاح باختلاف بسيط في الألفاظ وتوجد أيضاً في مسند الإمام أحمد.

قال بشار: أخرج الحديث عبد الرزاق (٥١٠٣)، والحميدي (٩٧)، وأحمد ١ / ٤٣٣ و٤٤٣ و٤٥٤ و٤٦٥، والدارمي (٢٦٥٩)، والبخاري ٦ / ١٨٤ و٧ / ٢١٢ و٢١٣ و٢١٤، ومسلم ٦ / ١٦٦ و١٦٧، وأبو داود (٤١١٩)، والترمذي (٢٧٨٢)، وابن ماجه (١٩٨٩)، وعبد اللّه بن أحمد في زياداته علىٰ مسند أبيه ١ / ٤٥٤، والنسائي ٨ / ٨٨، وأبو يعلى (٥١٤١)، والشاشي (٣١٩) و(٣٢١)، وابن حبان (٥٥٠٤) و(٥٥٠٥)، وغيرهم من طريق علقمة عن عبد اللّه بن مسعود. والرِّوايات مطولة ومختصرة. .

دلائل قرآنية علىٰ حُجِّيّة الحديث:

إنَّ الخيرَ الذي نشأ من فَلْسفة الخطأ، أي: لمَّا ظنَّ القُرَشي أنَّ كلامَهُ ﷺ في حالة الغَضَب ليس من اللاَّزم أن يخلو من الخطأ أزال ﷺ هذا الفَهْم الخاطيء مُشيراً إلىٰ لسانه أنه لا يخرج منه إلا حقٌّ، فأصبح هذا عاماً في أهميته، بحيث تُفسَّر به كل الآيات القُرآنية المُجْملة التي وَرَدَت في هذا الصَّدَد، ويظهر منه واضحاً وجليّاً أن كل ناحية من نواحي حياة النبي ﷺ سواء كانت إيجابيةً أو سَلْبيةً، فيها أُسوةٌ حَسَنةٌ للمسلمين، وأن الذين يريدون أن يُميِّزوا بين الرِّضا والغَضَب، إنما يريدون أن يَقطِّعوا إيمانهم، أعاذنا اللّه والمسلمين من هذه الهَفَوات.

وفيما يلي نقدِّم بعض الآيات التي تكَرَّرت في القرآن الكريم في هذا الصَّدَد. إضافة إلىٰ الآيتين السابقتين: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٥٣ / ٣ ـ ٤]، و﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٥٩ / ٧].

قال تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٤ / ٦٥]. وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٤ / ٦٤]. وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور ٢٤ / ٦٣]. وقال عز من قائل: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣ / ٢١].

إن هذه الآيات وأمثالها التي لا تخفىٰ علىٰ عامة المسلمين، فَضْلاً عن العلماء، لا سبيل إلىٰ تَقْييد إطلاقها. وقد دلَّت دلالةً واضحةً علىٰ أن كل ناحية من حياة النبي ﷺ أُسوةٌ حَسَنةٌ للمسلمين، سواء أكان مُثْبَتاً أم مَنْفيّاً، إيجابيّاً أم سَلْبيّاً. فالذين يُقسِّمونها إلىٰ الرِّضا والغَضَب إنما يريدون أن يُقطِّعوا إيمانهم تقطيعاً. أعاذنا اللّه والمسلمين من هذه الهَفَوات.

* * *

تاريخ تَدْوين الحديث

تَدْوين الحديث في عَصْر النبي ﷺ:

قلتُ سابقاً: إن الذين يرفعون من منزلة الكتابة لحِفْظ المعلومات والتُّراث، ويحطُّون من مكانة الحِفْظ والرَّواية، وأحدثوا علىٰ ذلك ضَجَّة، فهؤلاء علىٰ خطأ، ويتكلَّمون بلا فَهْم. والحق أنهما كلاهما وسيلتان فِطْريتان لحِفْظ العِلْم والتُّراث. وكل وسيلة تحمِّلُ مسؤوليات علىٰ الذين يستخدمونها للثقة بها، واستكمال هذه المسؤوليات تضطرُّ صاحبها فِطْرياً إلى أن يَثِقَ بها تلقائياً.

وكما أن هذه قاعدة طبيعية للفطْرة الإنسانية، كذلك التقصير في هذه المسؤوليات يُورِثَ الاشتباه وسوء الظَّنِّ بها، سواء أكان اختيار وسيلة الكتابة أم وسيلة الحِفْظ والرَّواية.

ومع ذلك كله أصبحت صحيفة عبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنهما حُجَّةً علىٰ صغار العقول في هذا العَصْر، وسَكَناً لمَطَالبهم السَّطْحية، واستفاد منها علماء الإسلام في تقوية دعواهم.

ومهما يكن من أمر، فقد ظهر نوع فائدة في هذه الصَّحيفة. بل توجد هُناك صحيفة أُخرىٰ للصَّحابي الجليل أنس بن مالك رضي اللّه عنه لأحاديث رسول اللّه ﷺ، وكان أنس يقول: «إني عرضتُها علىٰ رسول اللّه ﷺ»[1]. ويبدو أن أنساً عندما رأىٰ عبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنهما يكتب الأحاديث بإذنه ﷺ نشأت في قَلْبه رَغْبةٌ أيضاً فبدأ يكتب. وقد جاء في ترجمة أنس رضي اللّه عنه أن أُمَّه جاءت به إلىٰ رسول اللّه ﷺ وعُمُره عشر سنوات، وقالت: «هذا ابني، وهو كاتب»[2] وبَقِيَ في خِدْمة النبي ﷺ إلىٰ آخر حياته، كما كان يقول عن نفسه: إنه

---

(١) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ٩٥ و٩٥ ـ ٩٦ من طريق هبيرة بن عبد الرحمٰن الشامي، واختلف فيه ـ كما بينه الخطيب ـ فقيل: عنه، عن أبيه، عن أنس. وقيل: عنه، عن رجل، عن أنس. وقيل: عنه، عن أنس. وهبيرة هذا روىٰ عنه اثنان وذكره ابن حبان في الثقات ٥ / ٥١١. (بشار).

(٢) طبقات ابن سعد القسم الأول ٧ / ١٢.

بَقِيَ في خِدْمته تسع سنين[1]، فكأنه كان زميلاً وصديقاً لعبد اللّه بن عَمْرو رضي اللّه عنهم. وكان يعرف الكتابة. وقد بلغ من منزلته عند النبي ﷺ أنه ﷺ ربما كان يناديه بـ«يا بُنَيَّ». فلم يكن من السَّهْل رَفْض طلب مثل هذا الولد الحبيب من رسول اللّه ﷺ صاحب الخُلُق العظيم.

وإنني أرىٰ أن لهذه الوجوه المختلفة سُمِحَ لأنس رضي اللّه عنه كتابة أحاديث رسول اللّه ﷺ، لأنها لا يمكن أن تكتسب صفة العمومية بكتابة فَرْد أو فَرْدين، كما اكتسبت صحائف القرآن الكريم بكَثْرة كتابتها ونَشْرها. ويبدو أيضاً أن أنساً رضي اللّه عنه وإن كان يعرف الكتابة منذ الصِّغَر، وصار كاتباً، ولكن أين هو من مهارة عبد اللّه بن عَمْرو، وحذاقته في هذا الفَنِّ الذي لم يتعلَّم الخَطَّ العربي فحسب، بل تعلَّم السريانية والعبرانية وخطوطهما أيضاً. ولعل هذا هو السَّبَب لعرضه الصَّحيفة علىٰ رسول اللّه ﷺ، فكأنه ﷺ أشار عليه أن يُسْمِعه ما

أو خُطْبة الوَدَاع التي كُتِبَت لأبي شاه اليَمَني رضي اللّه عنه، وما عدا هاتين الصَّحيفتين: صحيفـة عبد اللّه بن عَمْرو وصحيفة أنس رضي اللّه عنهما. ومن الممكن أن يجد الباحثون شيئاً جديداً في هذا الصَّدد في المستقبل.

ومهما يكن من أمر، فإن وجود هذه الصُّحُف الفَرْدية لا يؤثِّر في تلك الحِكْمة العَمَلية، التي اختارها رسول اللّه ﷺ لعامة أحاديثه. كما أن تلك الرَّسائل والمواثيق التي كُتِبت في عَهْده ﷺ لم تَكْتَسِب تلك المنزلة التي اكتسبها القرآن الكريم. لأن العمومية والاستفاضة العامة والشُّهْرة بين الأنام ليست صلتها بالكتابة فقط، وإنما صلتُها بالتَّعدُّد والكَثْرة، فإن رسالة واحدة لو كُتِبت مثلاً، فبَقِيَت في صورة رسالة واحدة، كيف تساوي تلك النُّسَخ المُتعدِّدة للقرآن الكريم، التي كان وصلت إلىٰ كل بيت من بيوت المسلمين؟! ويمكن معرفة مدىٰ انتشار نُسخ القرآن الكريم من الحديث المشهور الذي وَرَدَ فيه أنه ﷺ أَخْبر يوماً أن هذا العِلْم سوف يُرْفَع! فقال له زياد بن لَبِيد الأنصاري رضي اللّه عنه: «كيف يُرْفَع العِلْم منا وبين أظهرنا كتاب اللّه، وقد تعلَّمنا ما فيه، وعَلَّمناه نساءَنا وذُرِّيَّاتنا وخَدَمَنا»[1]؟! وقد وَرَدَت هذه الرِّواية باختلاف بسيط في الألفاظ في «سُنَن التِّرْمذي»[2] وغيره من الصِّحاح.

فَكِّروا! إذا كان هذا الكتاب ـ القرآن الكريم ـ قد درسته النِّساء والأطفال وحتىٰ الخَدَم، فكيف تساويه تلك الصُّحُف المكتوبة للحديث عند أفراد معدودين في العمومية والاستفاضة؟

---

(١) مجمع الزوائد ١ / ٢٠٠. قال بشار: والحديث صحيح من حديث عوف بن مالك الأشجعي؛ أخرجه أحمد ٦ / ٢٦، والبخاري في خلق أفعال العباد (٣٣٧) و(٣٣٨) و(٣٣٩)، والبزار (٢٧٤١)، والنسائي في الكبرىٰ (٥٩٠٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠١) و(٣٠٢) و(٣٠٣)، وابن حبان (٤٥٧٢)، والطبراني في المعجم الكبير ١٨ / حديث (٧٥)، وأبو نعيم في الحلية ٥ / ١٣٨ و٢٤٧، والحاكم ١ / ٩٨ ـ ٩٩، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ١٥٢ من طريق جبير بن نفير عن عوف بن مالك.

(٢) يعني الحديث الذي رواه الترمذي في جامعه الكبير (٢٦٥٣) من طريق جبير بن نفير عن أبي الدرداء. وقال الترمذي عقبه: «حسن غريب» وإنما قال الترمذي ذلك، لأن الصواب في هذا الحديث أنه من حديث جبير بن نفير عن عوف بن مالك الذي سبق تخريجه. وانظر تعليقنا علىٰ الحديث في جامع الترمذي. (بشار).

والحق أن أحكام الدين التي بَلَّغها النبي ﷺ إلىٰ الأمة عن طريق العموم، أصبحت فيما بعد من الأمور التي لا يزال ينتقل عِلْمها من جيل إلىٰ جيل في صورة التَّواتر والتَّوارث والتَّعامل. وكما كانت صفة عِلْم أصحاب رسول اللّه ﷺ وإيقانهم وثقتهم بهذه الأمور والأجزاء القَطْعية من الدين، كذلك صارت صفة عِلْم مَن جاء بعدهم من المسلمين وإيقانهم وثقتهم بهذه الأمور مثل صفة عِلْمهم وإيقانهم قَطْعاً؛ لأنه مِن المُسلَّم أنه لا فرق بين العِلْم الذي يحصل عن طريق التَّواتر وبين العِلْم الذي يحصل عن طريق المُشاهدة من حيث القَطْعية واليقين. وإنني أُوضِّح ذلك بمثال، فأقول:

إن الذين زاروا لندن، فأورثت هذه الزِّيارة في قلوبهم عِلْماً ويقيناً بوجود لندن، فهل يوجد فرق بين هذا العِلْم وبين عِلْم الذين لم يزوروا لندن، ولكنهم عَلِموا عن طريق التَّواتر أن هناك مدينةً من مُدُن الدُّنيا اسمها لندن؟ وهل من الممكن إيجاد الفرق بين هذين العِلْمين من حيث إن وجودَ مدينة لندن حقٌّ؟ فالذي يشكُّ في عِلْم مَن لم يزوروا لندن ولكنهم عَلِموا عن طريق التَّواتر أن هناك مدينةً اسمها لندن مَثَله كَمَثل مَن يشكُّ في عِلْم مَن زاروا لندن وأقاموا بها، ويقول: إن كلَّ ما شاهَدَه هؤلاء كان رؤيا، أو خديعةَ عَيْنٍ في صورة لندن، ولا يوجد في واقع الأمر شيء اسمه لندن!

ومن الواضح أن مثل هذه الاحتمالات والشُّبُهات لا تعتري إلا مَن أُصيب في عَقْله، فتجاوز عَقْله حدوده الفِطْرية. لذلك نرىٰ فخر الإسلام البزدوي رحمه اللّه تعالىٰ يعبِّرُ عن مثل هذه الأمور الشَّرعية التي وصلت إلىٰ الأمة عن طريق التَّواتر بقوله: «حتىٰ صار كالمُعايَن المسموع». ثم ادَّعىٰ أنه ليست هذه حال القرآن الكريم فحَسْب، بل هي حال كل ما رُوِيَ عن هذا الطريق، فقال: «مثل نَقْل القرآن، والصَّلوات الخمس، وأعداد الرَّكعات، ومقادير الزكاة، وما أشبه ذلك».

ومعنىٰ ذلك أنَّ ثقة أصحاب رسول اللّه ﷺ وإيمانهم بهذا الجزء من الدين هي التي بَقِيَت واستمرَّت فيما بعد، ولذلك يستوي في هذه الأمور جميع المسلمين، سواء أُوجدوا في عَهْد النبي ﷺ أو وُلِدوا بعدهم. وقد أشار العَلاَّمة أبو زيد الدَّبُّوسي إلىٰ حقيقة المُتواترات فقال: «ومتىٰ ارتفعت الشُّبْهة ضاهَىٰ

المُتَّصِل منه بك الحاسة سمعك»[1].

كما كتب الشيخ عبد العلي بحر العلوم في شَرْح عبارة «مُسلَّم الثبوت»: «إن التَّواتر ليس من مباحث عِلْم الإسناد»، فقال: «بل التَّواتر كالمُشافَهة في إفادة العِلْم»[2]. ثم حاول الشيخ بحر العلوم أن يوضِّح هذه الحقيقة بمثال عجيب، وهو أنه يُوجَد في «صحيح البخاري» بعض الرِّوايات تُسمَّىٰ ثلاثيات البخاري رحمه اللّه تعالىٰ. وهي ما يُوجد فيها بين الإمام البخاري وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة فقط. فالشيخ ذكر هذه الثُّلاثيات وقال: إن كتاب البخاري لمَّا صار متواتراً بعد عَصْر الإمام البخاري، صارت ثلاثيات البخاري بعده بالنِّسْبة لكل مسلم رباعيات، وهذا لَفْظه: «ومن ثَمَّة كانت ثلاثيات البخاري رباعياتٍ لنا، لأن صحيحه متواتر عنه، فكأنَّا سمعنا من البخاري فلم يزد إلا واسطة، وهي نفسه»[3].

وعلىٰ كل حال، فقد تقرَّرَ من أول يوم أن يكون جزء من الدين بحيث تكون ثقةُ كل مسلم يُولَد إلىٰ يوم القيامة به ولعِلْمه واحدةً. فالقرآن الكريم وكل ما ثبت من الدين بالضَّرورة، الذي انتقل من عَصْر النبي ﷺ بالطُّرُق التي انتقل بها القرآن الكريم حُكْمه واحد. وقد لَحِقَ رسول اللّه ﷺ بالرفيق الأعلىٰ وترك هذا الجزء من الدين بهذه الصِّفة والكيفية، ولا يزال ينتقل هذا الجزء من الدين بين الأمة بنفس الصِّفة والكيفية ـ والحمد لله ـ ونرجو اللّه عز وجل أن يحفظه إلىٰ يوم القيامة.

ولا يمكن أن يتطرَّق إلىٰ هذا الجزء من الدين شكٌّ أو اضمحلال في المستقبل، إلا إذا ابتُلِيَ المسلمون بأعمالهم السَّيِّئة ـ لا قَدَّر اللّه ـ بعبودية ملعونة، كما ابتُلِيَ اليهود وغيرهم من الأُمم بأن سُلِّط عليهم غيرهم، وقد بلغ من شدَّة هذا التَّسلُّط أنهم لم يسمحوا لهم أن يُعْلنوا دينهم، فغابت كُتبهم، وقُتِلَ علماؤهم واحداً واحداً، ومنعوا عن أن يصل إلىٰ آذان الجيل الجديد صوتٌ لدين موسىٰ عليه السلام وتعاليمه. ومَضَىٰ علىٰ هذا الحال قرون، فمات مَن كان

---

(١) كشف الأسرار ٢ / ٣٦٢.

(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢ / ١١٩ طبع مصر.

(٣) فواتح الرحموت ٢ / ١١٩.

يعرف هذا الدين. وأما الذين جاؤوا بعدهم فلم يعرفوا ما هو دين آبائهم؟ وأنهم أمة لأيِّ رسول كريم؟ وأيَّ كتاب أُنزِل علىٰ هذا الرسول؟ ويشهد تاريخ اليهود أنهم مَرُّوا بمثل هذه الأدوار الطَّويلة من التاريخ.

ومن الواضح أن هذه كانت صورةً مؤلمةً لغَضَب اللّٰه تعالىٰ ولا عَجَبَ لو احترق أحد في نار غَضَبه عز وجل. ومع ذلك كلِّه كلَّما وجد اليهود فُرْصة للتنفُّس بدأوا يبحثون عن دينهم المفقود من هنا وهناك، ونجحوا في جَمْعه علىٰ زَعْمهم، وبهذا الصَّدَد اضْطُرَّ هؤلاء أن يمرُّوا بعَقَبات مُظْلِمة، بحيث من الصَّعْب أن يُقال: إن صورة الدين الذي بأيديهم هو الدين الذي جاء به موسىٰ عليه السلام وبلَّغه إلىٰ أُمَّته.

وعلىٰ عكس ذلك فإن دين المسلمين ـ دين الإسلام ـ بدأ في ظلِّ دولة قوية تحميه، وأما في القرون المتأخِّرة وإن خرج زمام إمامة الدنيا السِّياسية من أيدي المسلمين، غير أنه لم تحدث حادثة واحدة بالنِّسْبة لدينهم ـ الذي وَرِثوه جيلاً بعد جيل ـ أَبْعَدَتهم عن دينهم ساعةً أو ساعتين فَضْلاً عن قَرْن أو قَرْنين. وأحوال المسلمين وإن بدأت تصير من سَيِّء إلىٰ أسوأ، والأخطار العظيمة بدأت تهدِّدهم، ولكن مع ذلك لا يغيب عن البال أن وجود الوسائل والأسباب الفِطْرية المتعدِّدة لحِفْظ المعلومات الماضية، واختراع المَطْبعة والطِّباعة أوجدت حالةً ليس من السَّهْل في ظِلِّها إزالة الأشياء البسيطة ومَحْوها، فَضْلاً عن «بَيِّنات الإسلام» التي انتشرت بين آلاف الملايين من المسلمين في أنحاء المعمورة كتابةً وعَمَلاً ولن تنجح أية محاولة لإثارة الشكِّ أو التَّردُّد في الثقة بها.

كما نرىٰ أيضاً أن صورة الإسلام الكاملة، التي ظهرت في سيرة محمد ﷺ، والتي جعلها اللّٰه عز وجل أُسوةً حَسَنةً لعباده إلىٰ يوم القيامة، فبعيد من رحمة أرحم الراحمين أن يسدَّ هذا الطريق أمام أولئك الذين يريدون أن يعيشوا عليها ويموتوا عليها لأجل أولئك البُغاة الذين لا يريدون أن يَسْلكوا هذا الطريق! وهذا ما نرجو؛ أن يبقىٰ هذا الطريق مفتوحاً للسالكين.

وكما قلتُ سابقاً: إن الحال قد تغيَّرَت إلىٰ حدٍّ مؤسفٍ، فلا بد من إيجاد الحماس للعَمَل في قلوب المسلمين، إضافة إلىٰ الأخذ بالوسائل الأخرىٰ، وإلا فمن سُنَّة اللّٰه عز وجل أيضاً أنه إذا لم يَبْقَ الطَّلَب بشيء ينسدُّ باب إعطائه.

والظروف المؤلمة التي مررنا بها في الأيام الماضية، والتي يُسْتَحْيَىٰ من ذَكْرها، وكيف لا نذكرها فقد جاءت هذه الظروف ـ من سوء الحظ ـ نتيجة لموقف المسلمين أنفسهم من هذا الدين. وآه! إن هذه الحال بدأت تشتدُّ عَمَليّاً[1] بدل أن يظهر اللِّين في شدَّتها.

لقد خرجتُ عن الموضوع، أما ماذا يكون في المستقبل؟ فيعلمه العليم الخبير، ولستُ بصَدَد الكتابة عن المستقبل، بل موضوع بَحْثي هو: ما هي الظروف التي مرَّ بها هذا الدين الحنيف؟ وكيف وصل إلىٰ الأجيال الحاضرة؟

وسبق أن قلتُ: إن الدين الإسلامي الذي ترك رسول اللّه ﷺ أُمَّته عليه، كان جزءاً من هذا الدين أكسبه صِبْغَةً عموميةً عن طريق الدَّعْوة العامة، بحيث أصبحت ثقةُ المُتقدِّمين والمُتأخِّرين به واحدةً ومتساويةً لا محالةَ. وقد مضت عليه ألف سنة وبضعة قرون، وهذا الجزء من الدين علىٰ هذه الحال، والحمد للّه. أما الجزء الثاني لهذا الدين فلم يُعْطَ هذه الصِّبْغة العمومية قَصْداً وإرادةً، ولم يُقصد أن يستوي في الثقة به المُتقدِّمون والمُتأخِّرون، حتىٰ الذين كانوا في عَهْد النُّبوَّة، حتىٰ لا يستوي هذا الجزء مع الجزء الأول؛ في صِبْغته، وطَلَبه، وشدَّة المُؤَاخَذة علىٰ مخالفته.

عدَد الرُّواة عن رسول اللّه ﷺ:

عندما لَحِقَ رسول اللّه ﷺ بالرفيق الأعلىٰ كان الجزء الثاني لهذا الدين إما مكتوباً عند بعض الأفراد، ولكن ـ كما قلنا ـ كان عَدَده محدوداً. وكان معظم هذا الجزء محفوظاً في صدور الذين رَبَّىٰ عقولَهم وقلوبَهم أكبرُ معلِّم للأخلاق ﷺ، وقد وجدوا فُرْصة يشاهدوا الوقائع والتجارب في صُحْبة صاحب النُّبوة، وكانوا

---

(١) لماذا زدت لفظة «عملياً»؟ لأن كل مسلم يعرف حاله يحسُّ بضرورة هذه الزيادة، لأن المناطق التي يتعرض المسلمون لأذىٰ غيرهم كثر الكلام هناك علىٰ الألسنة بالعودة إلىٰ الدين. ولكن قضيتنا مع اللّه الذي ليس من صفاته «السميع» فقط، حتىٰ نسمعه فنُرضيه، بل من صفاته «البصير» الذي يرىٰ ويشاهد كل شيء علىٰ حاله. فتذكرة العودة إلىٰ الدين علىٰ الألسنة فحسب، وليست عملياً، ما هي إلا خداع لأنفسنا.

ربنا تب علينا وارحمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا، ربنا ولا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين. آمين.

يَرْوون هذه الوقائع بغيرهم. وقد ذكر بعضهم أن الذين وصلهم هذا الجزء من الدين كان عَدَدُهم عندما لَحِقَ رسول اللّه ﷺ بالرَّفيق الأعلىٰ أكثرَ من مئة ألف شَخْص. ووَرَدَ في «الإصابة ٦ / ٣٠» عن طريق أبي زَرْعة القول المشهور: «تُوفي النبي ﷺ ومَن رآه وسمع منه زيادة علىٰ مئة ألف إنسان، من رجل وامرأة كلهم قد رَوَىٰ عنه سماعاً أو رؤيةً»[١].

ولكن الذين وَرَدَ ذِكْرهم في كُتُب الحديث بهذا الصَّدَر، أو يمكن أن نَصِلَ إلىٰ أحوالهم ذَكَرَ عنهم الحاكم بقوله: «قد روىٰ عنه ﷺ من الصَّحابة أربعة آلاف رجل وامرأة»[٢].

هكذا كانت حال الدين عند وفاة النبي ﷺ، ولكن ماذا حدث فيما بعد؟ فاسمعوا الآن شيئاً من قصته:

العَهْد الصِّدِّيقي والحديث

إن عَهْد أبي بكر رضي اللّه عنه وإن كان قصيراً، فقد وجد سنتين ونصف سنة للحُكْم، وفي ظروف تفجَّرَت الفِتَن في العرب، وأما الحال خارج جزيرة

(١) ولكن الخطيب ذكر بسنده المتصل عن أبي زرعة الرازي هذا القول، وذكر فيه عدد الصحابة الذين نقلوا قول النبي ﷺ وفعله إلىٰ الناس مئة ألف وأربعة عشر ألفاً، وعندما سئل أبو زرعة عن هذا العَدَد الكبير كيف كان ذلك؟ وكيف سمع هؤلاء أقوال النبي ﷺ وكيف رأوه؟ أجاب أبو زرعة بأنهم أهل المدينة وأهل مكة، ومن كان يسكن بينهما، وكذلك الأعراب وسكان الصحراء الذين كانوا يحضرون في حضرته ﷺ، وكذلك الذين حضروا معه في حجة الوداع وسمعوا منه في ميدان عرفات، أو رأوه يعمل عملاً. (انظر تدريب الراوي ٢٠٦). وفي هذا الكتاب نقل السيوطي قول الرافعي: عندما توفي رسول اللّه ﷺ كان المسلمون المقيمون في جزيرة العرب ستين ألفاً، ثلاثون ألفاً في المدينة وثلاثون ألفاً في القبائل العربية. ولكن لم نطلع علىٰ دليل لهذا الرأي. وقد ورد في صحيح البخاري ٦ / ٤ قول كعب بن مالك رضي اللّه عنه ـ الذي تخلَّف عن غزوة تبوك وقصته مشهورة ـ: «وأصحاب رسول اللّه ﷺ كثير لا يجمعهم كتاب حافظ» يعني الديوان. كما ذكر السيوطي وغيره أن جميع الكتب التي أُلِّفت في تراجم الصَّحابة رضي اللّه عنهم لا يوجد فيها ذكر أكثر من عشرة آلاف صحابي، مع أن المؤلفين ذكروا كل الصَّحابة، حتىٰ الذين توفوا في حياته ﷺ، والذين كانوا صغاراً وولدوا أمامه.

(٢) المدخل ٧.

العرب فكان لا بد من الاهتمام بها. ومع كل هذه الظروف فقد قام أبو بكر رضي اللّه عنه بأمور ثلاثة أساسية بالنِّسْبة للحديث تذكرها كُتُب التاريخ، وهذا تفصيلها:

أولاً: إن أبا بكر رضي اللّه عنه جَمَعَ خمس مئة حديث:

لقد دلَّت الحوادث علىٰ أن الصِّدِّيق رضي اللّه عنه أظهر تجلُّده وصَبْره وثباته واستقامته عند وفاة النبي ﷺ، ولكن كانت هذه حاله في الظاهر، وإلا فالحق أن أبا بكر رضي اللّه عنه كان يعيشُ في غاية الكَمَد بعد وفاة النبي ﷺ كما ذكر ابن الأثير وغيره عن عبد اللّه بن عُمَر وزياد بن حَنْظلة رضي اللّه عنهم قولهما: «كان سبب موت أبي بكر الكَمَد علىٰ رسول اللّه ﷺ»[1].

فهذا الحُزْن والكَمَد هو الذي انتهىٰ به إلىٰ الموت، ولعل أبا بكر رضي اللّه عنه رأىٰ من علاج هذا الكَمَد والحُزْن أن يجمع ما في ذاكرته من معلومات تتعلَّقُ بالنبي ﷺ فيتسلَّىٰ بها. ومع وجود مشاغل الخلافة ـ التي كانت أحاطت به ـ استطاع أن يخصِّص وَقْتاً يجمع فيه ليس عشرة ولا عشرين حديثاً، بل مجموعة خمس مئة حديث، كَتَبَها بنفسه، وهذه المجموعة تساوي الأحاديث المرفوعة لموطأ الإمام مالك رحمه اللّه تعالىٰ[2]. فقد ذكر الذَّهبي عن أمِّ المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها هذه الجُمْلة: «جَمَعَ أبي الحديث عن رسول اللّه ﷺ، وكانت خمسَ مئة حديث»[3] ومعنىٰ ذلك أن العمل الذي قام به الإمام مالك بعد أكثر من مئة سنة، قد وُجِدَ هذا العَمَل بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة في صورةٍ لا يمكن أن يُتصوَّر أحسن منها بعد وفاة النبي ﷺ لتَدْوين الحديث.

وهذا ردٌّ عَمَليٌّ من أبي بكر رضي اللّه عنه علىٰ الذين يقولون: إن عدم

---

(١) أسد الغابة ٣ / ٢٢٤.

(٢) توجد للموطأ نسخ متعددة، وتختلف بقلة الأحاديث وكثرتها، والذي ذكره الشاه ولي اللّه الدهلوي في المسوّىٰ شرح الموطأ عن أبي بكر الأبهري يدل علىٰ أن عدد الأحاديث المسندة والمرفوعة ست مئة حديث. ولكن ذكر ولي اللّه أيضاً قول ابن حزم أنه عدَّ أحاديث الموطأ فوجدها خمس مئة وبضعة أحاديث. (المسوّىٰ شرح الموطأ ١٠).

(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ٥. قال بشار: هذا الخبر لا يصح سنداً ولا متناً وهو خبر منكر، وقد ضعّفه المؤلف الذهبي نفسه، ومن ثم فإن كل ما بني عليه فيه نظر شديد.

كتابة الأحاديث في فجر الإسلام كان سَبَبه قِلَّة الوَرَق أو عَدَم وُجود الكُتَّاب أو مشاغل الجهاد وغيرها.

والحق أن الذين يتأسَّفون عند قراءة تاريخ تَدْوين الحديث قد وُجدت أمنيتهم في صورة لا يمكن أن يُتصوَّر أحسن منها. لأنها كانت نُسْخة كَتَبَها أول خليفة ديني وسياسي لرسول اللّه ﷺ، فلو كانت نُشِرَت هذه النُّسْخة بين المسلمين من جهة الحكومة فهل كان يوجد أيُّ شكٍّ أو شُبْهة حول هذه الأحاديث؟ وبالجُمْلة إن الأمنية التي يَتمنَّاها المُتمنُّون في هذا العَصْر قد وُجِدَت فِعْلاً في قالَبها الحقيقي.

إن الذين لا يفهمون مصالح دين النبي ﷺ يمكن أن يعتبروا عَمَل أبي بكر رضي اللّه عنه عَمَلاً مُباركاً وعَمَلاً ضرورياً. ولكن أمَا كان هذا العَمَل يقضي علىٰ تلك المصالح التي لأجلها صرف النبي ﷺ جهوده علىٰ أن لا يأخذ هذا الجزء من الدين صِبْغةً عموميةً؟!

ولعل أبا بكر رضي اللّه عنه وجد تأييداً عَقْلياً موقَّتاً من القول المشهور: «إن ذِكْر الحبيب لا يَقِلُّ عن وَصْل الحبيب»، ولعلَّه فكَّر أيضاً في أن النبي ﷺ نفسه أجاز لبعض الأفراد في آخر حياته كتابة الأحاديث، فلو كتبت هذه الأحاديث فلا يكون عَمَله هذا خارجاً عن دائرة الإجازة. ولكن مع هذا التفكير الحماسي لم يخطر بباله أن الذين أُجيز لهم كتابة الأحاديث من حَضْرة النبي ﷺ لم يكن فيهم أبو بكر، ولا خليفة رسول اللّه ﷺ، ولا زعيم المسلمين الديني والسِّياسي، ولا شَخْص يُعتبر عَمَلُه عَمَلَ الحكومة.

إن رواية أُمِّ المؤمنين رضي اللّه عنها التي سبقت تدلُّ أيضاً علىٰ أن الصِّدِّيق رضي اللّه عنه بعدما كتب هذه المجموعة وَضَعها عندها. وإن هذه الكَلِمات تدلُّ علىٰ أن أبا بكر عَمِلَ هذا العَمَل بحماس مؤقَّت. ولكن من الواضح أيضاً أن أبا بكر الصِّدِّيق ـ وهو نائب عن رسول اللّه ﷺ ـ لم يكن من شأنه أن يذهل عن المصلحة، ويعتبر عَمَله هذا عَمَلاً عظيماً، كما يفكِّر المُتمنُّون في هذا العَصْر. وقد بلغ من أمرهم أنهم لو عَلِموا بوجود هذه النُّسْخة في أوروبا أو أمريكا لاعتبروا ذلك فوزاً عظيماً.

إن أبا بكر بحرقه ذخيرة الأحاديث جدَّد السّنَّة والمصلحة النَّبويَّة :

وهذه حال مَن لم تتيسَّر لهم صُحْبة النبي ﷺ ولم يروه. ولكن الذي كان نائباً عن النبي ﷺ في كل شؤون حياته كيف كانت حاله؟ نسمع من ابنته الصِّدِّيقة رضي اللّه عنها، التي كان وضع عندها هذه المجموعة، قال: «فبات ليلة يتقلَّبُ كثيراً، فغَمَّني، فقلتُ: أتتقلَّبُ لشَكْوَىٰ أو لشيء بلغك؟» ولكن أبا بكر رضي اللّه عنه كان قد عَزَمَ علىٰ أمر، فلم يَرْضَ أن يستشير فيه أحداً حتىٰ ابنته، ويبدو أنها بدأت تسأل، ولكن لم تجد منه الجواب. قالت: «فلمَّا أصبح قال: أي بُنَيَّة، هَلُمِّي الأحاديث التي عندك»! وهي لا تدري ماذا يفعل بهذه الأحاديث التي كتبها بغاية الكَدِّ، فامتثلت أمره، فأحضرتها، فماذا كان بعد ذلك! قالت: «فدعا بنار فحرقها».

والآن عرفت الصِّدِّيقة رضي اللّه عنها سَبَب تقلُّبه في الليل. فالصِّدِّيق رأىٰ أنه من الفَشَل لو بَقِيَت هذه المجموعة ـ التي كتبها بيده ـ في الدنيا. ولكن ماذا فَهِمَ منه مَن كان يعرف، وماذا فَهِمَ مَن كان لا يعرف؟ لنسمع الآن ما دار بين الأب وابنته:

قالت: قلتُ: لِمَ أحرقتها؟ قال: «خَشِيتُ أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل قد أئتمنتُه ووَثِقْتُه، ولم يكن كما حدثني، فأكون قد نقلتُ ذاك، فهذا لا يصح».

وإنني أرىٰ أن المعنىٰ الواضح لقول أبي بكر رضي اللّه عنه هذا ومن غير تأويل، أن الأحاديث التي لم يتخذ النبي ﷺ لها طريق العمومية والنَّشْر عَمْداً وقَصْداً تُترَك بحالها، وتُقْبَل كما يَقْبَل الإنسان قول إنسان آخر علىٰ أُسُس خاصة، وما هي الأُسُس؟ هي أن الذي يأتي بالخَبَر يكون ثقة يُعْتَمَد عليه، وعلىٰ ذلك تمشي أمور الدنيا عامة، وحتىٰ المحاكم تعتمد علىٰ أمثال هؤلاء، وبناء علىٰ ذلك يُصْدِر القضاة أحكامهم.

وبالجملة، إنهم لا يحاولون أن يَصِلوا إلىٰ عِلْم قَطْعي لا يحتمل الشكَّ في هذه الأمور، وهذا هو الطريق الذي اختير في باب الأحاديث. فالأحاديث التي وصلتهم عن هذا الطريق قَبِلُوها ثقةً بظاهرها، ولم يأخذوا ضماناً علىٰ أن ما يقولونه لا يحتمل إلا الصِّدْق.

وعلىٰ هذا الأساس جَمَعَ أبو بكر رضي اللّه عنه هذه الأحاديث في مُذكَّرته، وهذه هي صفة تلك الأحاديث، لأن النبي ﷺ اختار نَشْرها طريقاً كانت هذه نتيجته، ولم تكن هناك محاولة لإزالة أيِّ نوع من الشُّكوك والشُّبُهات حتىٰ يبقىٰ فيها احتمال كونها خلاف الواقع، وتُرِكَ فيها هذا الاحتمال قَصْداً وإرادةً، حتىٰ يبقىٰ الضَّعْف في قوّة طلبها إزاءَ قوة ذلك الجزء من الدين الذي لا يسعه هذا الاحتمال قَطْعاً.

ومن الواضح أن هذه الرِّوايات التي رواها أبو بكر عن أفراد الناس كانت هذه حالها قبل أن يُقيِّدها في الكتاب. ولكن فكِّروا الآن: لو كان كتابٌ كَتَبَه خليفة رسول اللّه ﷺ ونائبه الديني والسِّياسي الأول هل كانت تبقىٰ حال أحاديثه تلك التي أرادها رسول اللّه ﷺ؟ فلو كان كتاب أبي بكر رضي اللّه عنه هذا موجوداً اليوم ماذا كانت حال ثقة الناس به وبأحكامه التي ثبتت من هذه الأحاديث؟!

هذا الذي فهمتُ من قول أبي بكر: «فأكون قد نقلتُ ذاك، فهذا لا يصح[1]». ولا أرىٰ أن هذه الجُمْلة تحتمل معنىً غير هذا المعنىٰ. وأرجو من العلماء الكرام إن فَهِموا منها غير هذا المعنىٰ أن يفيدوني بذلك!

لأنه ليس من الصحيح أن نقول: إن أبا بكر رضي اللّه عنه أحرقَ هذه الأحاديث لأجل شكٍّ وشُبْهة، لأنه لو كان هذا مَسْلَكَه لم يقصد جَمْع هذه الأحاديث من الأول، لأن هذا الاحتمال ـ احتمال الصِّدْق والكَذِب ـ في كلام

(١) وجدت في هذا الموضع تعليقاً بقلم الرصاص بخط الشيخ محمد عوامة حفظه اللّه نصه: «الذي يبدو لفهمي القاصر أن كلمة «فهذا لا يصح» هي من كلام الذهبي رحمه اللّه، ينفي الصحة عن الخبر، وفي إسنادها الذي نقله الذهبي عن الحاكم: محمد بن موسىٰ البربري (تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٣ / ٢٤٣ = ٤ / ٣٩٧ من طبعتنا) وكأنه شيعي، والقصة تتعلق بالصِّدِّيق وابنته الصِّدِّيقة، وهو جاهل بالشريعة، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي». ثم كتب الشيخ في وريقة بقلم الحبر ألصقها بالأصل ما يأتي: «ثم رأيت القصة في كنز العمال ١٠ : ٢٨٥ ـ ٢٨٦ من طبعة حلب، كتاب العلم باب في آداب العلم والعلماء ـ فصل في رواية الحديث. ونقل عن ابن كثير إعلاله الخبر متناً وإسناداً، ولم يتكلَّم علىٰ محمد بن موسىٰ بن حماد، بل قال عن رجل آخر في السند: «وعلي بن صالح لا يُعرف»، قال بشار: ذكرت هذا محافظة علىٰ حق الشيخ محمد عوامة ـ حفظه اللّه ـ وكلامه صحيح. وينظر تعليقي السابق.

رجل غير معصوم يتكلَّمُ بالصِّدْق كان موجوداً في الرِّوايات قبل كتابتها في الكتاب، والتي سمعها من غيره، ولمَّا كَتَبَها مع هذا الاحتمال مازادت الكتابة فيها شيئاً. وإن زادت شيئاً فهو زوال ذلك الاحتمال عن هذه الأحاديث بعد تَقْييده إياها في الكتاب ونَشْره من جانب الخلافة. بل لو كان بَقِيَ هذا الكتاب في البيت ولم يُنشر من جهة الخلافة، واطلع عليه ناس جاؤوا بعدهم لكان يكفي لإزالة هذا الاحتمال أنه منسوب إلىٰ أبي بكر رضي اللّه عنه، ويؤيِّد هذا المعنىٰ قوله رضي اللّه عنه: «خَشِيتُ أن أموتَ وهي عندي».

والحق أن أبا بكر رضي اللّه عنه لو كان موقفه من أخبار الآحاد أن لا يستفيد منها المسلمون، لأنها تحتمل الخطأ، وأنه أحرقَ كتابه لأجل ذلك، لَمَا كان يسعه أن يَثِقَ برواية شخص أو شخصين، ولكن علىٰ عكس ذلك نراه أنه لا يحكم ويعمل بمثل هذه الرِّوايات فحسب، بل كان يتتبَّعُ ويبحثُ عن مثل هذه الرِّوايات عند الضَّرورة. فقد ذكر التابعي الجليل محمد بن سيرين منهجه في القضاء فقال: «إن أبا بكر إذا نزلت به قضية لم يجد لها في كتاب اللّه أصلاً، ولا في السُّنَّة أثراً، فقال: أجتهد برأيي، فإن يكن صواباً فمن اللّه، وإن يكن خطأً فمني، وأستغفر اللّه»[1].

أليس معنىٰ هذا القول أن أبا بكر رضي اللّه عنه إذا جاءته قضية جديدة بَحَثَ أصلها في القرآن الكريم، فإن لم يجد فيه بَحَثَ أصلها في السُّنَّة، أي: في قوله ﷺ وفِعْله، فإن لم يجد فيها شيئاً اجتهد برأيه.

وهذا الذي أريد أن أسأل: إن أبا بكر رضي اللّه عنه إذا لم يجد الحُكْم في كتاب اللّه بحثه في السُّنَّة، فماذا كان طريق بحثه في السُّنَّة؟ من الواضح أنه لم يكن هناك كتاب مؤلَّف في الحديث حتىٰ يستفيد منه، إذنْ فلا بد أن يُقال عنه وهو الصحيح: أنه كان يبحث حُكْم هذه القضية في أحاديث رسول اللّه ﷺ التي كان يعرفها هو، فإن لم يجد فيها سأل عنها غيره، وهكذا فعل في قضايا مُتعدِّدة وَرَدَ ذِكْرها في الكُتُب.

ومن هذه القضايا قضية ميراث الجَدَّة، التي لم يكن عنده عِلْم بها، «ثم

---

(١) طبقات ابن سعد ٣/ ١٣٦.

سأل الناس»[١]. أي: سألهم هل قَضَىٰ فيها رسول اللّه ﷺ حُكْماً؟ فقال المُغيرة ابن شُعْبة رضي اللّه عنه وأخبره بحُكْمه ﷺ فيها. ولزيادة الثقة والاحتياط سأل شاهداً علىٰ ذلك، فشَهِدَ محمد بن مَسْلَمة رضي اللّه عنه بذلك. فقضىٰ أبو بكر بهذا الحُكْم.

ومن الواضح أن خبر الواحد أو الاثنين يحتمل الخطأ، وإن كان احتمال الخطأ يضعف بتأييد الثاني، كما هي القاعدة في قضايا المحاكم أنها تُصْدِر الحُكْم بشهادة شاهدين، وهذا الذي فعله أبو بكر رضي اللّه عنه.

وقد وَرَدَ عن علي رضي اللّه عنه أنه كان إذا بلغه خَبَرٌ عن رسول اللّه ﷺ في قضية حَلَّفَ صاحبه للثقة به[٢]. مع أن الإنسان الذي يمكن أن يكذب، أليس من الممكن أن يحلف بالكَذِب؟ وهذا ما نشاهده، ولكن احتمال الكَذِب يَقِلُّ عند الحَلِف، كما أن الشاهد الثاني يفيد هذه الفائدة.

وبالجُمْلة أن الشُّبْهة يبقىٰ لها احتمال، فإن كان موقف أبي بكر رضي اللّه عنه من أخبار الآحاد أنها تحتمل الخطأ، فلا بد من رَدِّها، وأنه أحرقَ مجموعته لأجل ذلك، فبناءً علىٰ هذه الشُّبْهة كان ينبغي ألا يقضي بقضاء قَطْعاً معتمداً علىٰ خَبَرِ فَرْد أو فَرْدين.

إذن لا يبقىٰ سَبَبٌ لإحراق هذه المجموعة إلا أنه رضي اللّه عنه رأىٰ أنه إذا بَقِيَت هذه المجموعة مكتوبةً ـ التي كانت تشمل خمس مئة حديث علىٰ الأقلِّ ـ لا يبقىٰ موقف المسلمين ومنها وحماسهم كما كان يريده رسول اللّه ﷺ منها. وإنْ فَعَلَ أبو بكر رضي اللّه عنه هذا العَمَل ـ كتابة مجموعة من الأحاديث ـ في البداية مُتحمِّساً، ولكنه عندما فكَّرَ في نتيجة هذا العَمَل عَلِمَ أن فِعْله هذا سوف يؤثِّرُ في المقصد الذي أراده رسول اللّه ﷺ بالنِّسْبه لهذا النوع من الأحاديث، وبناءً علىٰ ذلك أرىٰ أنه أحرقَ هذه المجموعة من الأحاديث. فلو كانت بَقِيَت هذه المجموعة إلىٰ اليوم لكانت صفةُ مطالب أحاديثها ونتائجها غيرَ مطالب أخبار الآحاد الموجودة اليوم[٣].

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٢.

(٢) انظر تذكرة الحفاظ للذَّهبي ١ / ١٠.

(٣) تذكرت نكتة: عندما كنت تلميذاً في جامعة ديوبند الإسلاميد بالهند، وكان معي زملاء=

والخلاصة أن أول حادثة لتحريق مجموعات الأحاديث وقعت في عَهْد الرسالة، حتىٰ لا تكتسب هذه الكَثْرة الكتابية الأحاديث صِبْغةً عموميةً، فتُسبِّب الضِّيق والشِّدَّة في حياة المسلمين. وحتىٰ يبقىٰ الفرق بين هذين الجزئين من الدين أُحرِقت هذه الذخيرة الحديثية الكتابية.

وأما في عَهْد أبي بكر رضي اللّه عنه، وإن كان الكتاب واحداً ولكن الذي جَمَعَ هذا الكتاب كان تأثير خصائصه الذاتية علىٰ النفوس يكفي لإزالة الفرق بين الجزئين من الدين، مع أن بقاء هذا الفرق بين الجزئين كان قَصْداً وإرادةً. لذلك قام أبو بكر رضي اللّه عنه بسدِّ هذا الخَطَر، فأحرق الكتاب اتباعاً لسُنَّة النبي ﷺ.

ويمكن أن نُعبِّر عن ذلك بقولنا: إنَّ الموقف الذي اختاره النبي ﷺ لإبقاء الفرق بين هذين الجزئين من الدين في عَهْد الرسالة، وَجَدَ أبو بكر رضي اللّه عنه فُرْصة في عَهْده لإحيائه وتجديده.

وبالجُمْلة، إن هذه أول خِدْمة في تاريخ تَدْوين الحديث قدَّمها أبو بكر رضي اللّه عنه. ومن الواضح أيضاً أنه ليس معنىٰ ذلك أن مثل هذه الأحاديث تُقْبَل من غير نَقْد وتحقيق. فقد اختار النبي ﷺ لذلك تَدْبيراً ـ كما ذكرتُه سابقاً ـ هو حديث: «مَن كَذَّبَ عليَّ مُتعمِّداً فَلْيَتبوَّأ مَقْعَده من النَّار». والإكثار من نَشْره، حتىٰ اكتسب هذا الحديث صِبْغَة التَّواتر معنىً. وهذه كانت حلقة واحدة من سِلْسِلة هذا التَّدْبير. وإن كان الناس يذكرونه بقِلَّة.

وهناك رواية تدلُّ علىٰ أن للدولة الإسلامية الحقَّ في أن تقتل مَن يَكْذِب

= كثيرون. وكنت أقول لهم: من المصادفة أنني وُلِدت في عصركم، فلو كنت ولدت بعدكم بمئة سنة، أو مئة وخمسين سنة، وكان أحدكم كتب كتاباً ونُشِرَ هذا الكتاب في مصر، لأصبح هذا الكتاب حُجَّةً عليَّ، يقال لي: إن فلاناً العلاَّمة قد صرَّح بكتابه بكذا، فلا يسعك الإنكار عليه الآن. ولكنني أعلم أن منكم من لا يعرف معنىٰ الكتاب فضلاً عن أن يعرف غرض الشريعة وفلسفتها! وبالجُمْلة، إن الشيء إذا قُيِّد في قالب الكتاب، وخاصة إذا كانت له صلة بالدين والعقيدة، يكون له تأثير عجيب في النفوس البشرية. وقد أكَّدَ الإسلام غاية التأكيد علىٰ إبقاء الفرق بين مراتب الأحكام، ولكن مع ذلك نرىٰ بعض الناس يدَّعي شيئاً، ويحاول أن يؤثِّر علىٰ العامة، ويكتفي بالدليل أن مسأله كذا مكتوبة في كتاب كذا، ولا يذكر مصدر هذه المسأله، هل هو الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس أو الاستحسان أو العُرْف أو تجارب من مضىٰ!

علىٰ رسول اللّه ﷺ، فقد وَرَدَ في «مجمع الزوائد» نَقْلاً عن الطَّبَراني عن عبد اللّه ابن عَمْرو بن العاص رضي اللّه عنهما أن رجلاً لَبِسَ حُلَّة مثل حُلَّة النبي ﷺ وأتىٰ أهل بيت في المدينة، فقال: إن النبي ﷺ قال لي: أيَّ بيت شِئتَ استطلعتَ. فقالوا: عَهْدُنا برسول اللّه ﷺ لا يأمر بالفواحش. فأعدُّوا له بيتاً، وأرسلوا رسولاً إلىٰ رسول اللّه ﷺ فأخبروه. فقال لأبي بكر وعُمر: انطلقا إليه فإن وجدتماه حيّاً فاقتلاه ثم حرِّقاه بالنار»[1]. ووَرَدَ في آخر هذه الرِّواية أن هذا الرجل لَدَغته الحَيَّة قبل أن يَصِلا إليه فمات، وكان تَنبَّأ مشيراً إلىٰ ذلك وقال لهما: أنتما لا تدركانه حيّاً[2].

وبالجُمْلة، إن كانت هذه الرِّواية صحيحةً، لكان معنىٰ ذلك أن للدولة الإسلامية الحق، إن شاءت أجرت عقوبة القَتْل علىٰ مَن يكذب علىٰ رسول اللّه ﷺ. وقد قام السَّلاطين المسلمون بتنفيذ عقوبة القَتْل علىٰ الزَّنادقة كما سيأتي ذِكْره في مكانه إن شاء اللّه تعالىٰ.

ثانياً: إن أبا بكر رضي اللّه عنه وضع أساس أصول الشَّهادة لتحقيق الحديث:

إن العَمَل الأساسي بالنِّسْبة لهذا الجزء من الدين كان الحِفَاظ علىٰ أن تبقىٰ حاله دون حال البيِّنات، وحتىٰ لا يأخذ هذا الجزءُ ـ الذي لم ينشره النبي ﷺ نَشْراً عمومياً ـ الصِّبغةَ العمومية.

لذلك قام أبو بكر رضي اللّه عنه بإحراق مجموعته التي كتبها بنفسه، كما وضع قاعدة ـ إضافة إلىٰ قواعد نَقْد الحديث ـ لزيادة الثقة والطمأنينة في الحديث. والدليل علىٰ ذلك قوله عندما خاطبَ المغيرة بن شُعْبة: «هل معك غيرك؟».

ولا يصحُّ أن يستنتج أحد من قوله هذا أنه يجعل العدد شَرْطاً للثقة، كما هو شَرْط في الشَّهادة في فَصْل الخُصُومات، لأنه لو جُعِلَ العَدَد شَرْطاً لقَبول هذا النَّوْع من الأحاديث، لاحتاج الأمر إلىٰ أن نُثبِت أن النبي ﷺ كان يُبلِّغ هذا النَّوْع

---

(١) مجمع الفوائد ٢٧، وقد أورد هذه الرِّواية الحافظ ابن حجر في الإصابة بتغيير في الألفاظ بسيط، وفي هذه الرِّواية أن هذا الرجل جاء إلىٰ أهل بيت وقال: إن رسول اللّه ﷺ زوَّجني فلانة. وفيها أنه أرسل علياً والمقداد.

(٢) انظر الإصابة ١ / ٢٤٨.

من الأحاديث إلىٰ فَرْدين علىٰ الأقلِّ، مع أن هذا غيرُ لازم قطعاً. وقد وُجِدت ذخيرة من الأحاديث أخبر عنها مَن رواها من الصَّحابة أن النبيَّ ﷺ لم يذكره إلا له خاصة، وكان ﷺ يبعث عادة شخصاً واحداً في أموره العامة، كما هو المُشاهَد اليوم عامة في أمور الدنيا. قال الإمام الشافعي رحمه اللّه تعالىٰ: كان من عادته ﷺ أنه كان يبعث لحوائجه العامة شخصاً واحداً، ولم نسمع أن أحداً ممن بُعِثَ إليهم قال له: أنت واحد، وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول اللّه ﷺ أنه بعثكم علينا»[1].

وقد رُويت عدة روايات عن أبي بكر رضي اللّه عنه نفسه، وليس لها راوٍ سواه، كرواية وراثة الأنبياء عليهم السلام وأن النبي يُدفَن حيث يموت[2]. وليس أبو بكر رضي اللّه عنه وحده، بل الخلفاء بعده، وغيرهم من الصَّحابة كانوا يقبلون رواية شخص واحد، وهذا كثير، بحيث لو جُمِعَ لصار كتاباً مستقلاً، وقد ذكر الخطيب في «الكفاية» أنه جَمَعَ هذه الأحاديث في كتاب.

وبالجُمْلة، إن طلب أبي بكر رضي اللّه عنه الشَّهادة علىٰ الرِّواية كان تدبيراً لمزيد الثقة، لا شَرْطاً للقَبْول. كما كان استحلاف علي رضي اللّه عنه تَدْبيراً لمزيد الاطمئنان لا شَرْطاً للقَبول. لذلك عندما سمع أبو بكر رضي اللّه عنه المغيرة بن شُعْبة طلب إذا كان أحد غيره سمعه! فكان من المصادقة أن محمد بن مسلمة كان سمع أيضاً هذه الرِّواية، وإلا فلا أرىٰ أن أبا بكر رضي اللّه عنه لو لم يجد تأييد محمد بن مسلمة لرَدَّ رواية المغيرة.

---

(١) الرسالة ٤١٥ ـ ٤١٧.

(٢) حديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» حديث صحيح أخرجه أحمد ١ / ٤ و١٠، والبخاري ٥ / ١١٥ و٨ / ١٨٥، ومسلم ٥ / ١٥٥ من طريق معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، عن أبي بكر. وانظر تمام تخريجه في المسند الجامع ٩ / ٦٢٣ ـ ٦٢٧ حديث (٧١١١).

أما حديث دفن النبي حيث يموت فأخرجه الترمذي (١٠١٨) من طريق عبد الرحمٰن بن أبي بكر المليكي، عن عائشة، عن أبي بكر. وقال الترمذي: «غريب وعبد الرحمٰن بن أبي بكر المليكي يضعف من قبل حفظه. وقد رُوي من غير هذا الوجه؛ فرواه ابن عباس عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ أيضاً» وحديث ابن عباس عن أبي بكر ضعيف كما بيناه في تعليقنا علىٰ سنن ابن ماجه (١٦٢٨). (بشار).

ومع ذلك، فقد تعلَّمَ المسلمون دَرْساً من هذا المَوْقف، وهو أنه لا يجوز التَّساهُل في أمور الدين ولو كان له صلة بهذا الجزء من الدين، أي: أخبار الآحاد. فإذا كان أبو بكر رضي اللّه عنه يسمع من صاحب رسول اللّه ﷺ حديثاً، ثم يطالب مَن يؤيِّده، فكيف تكون حال رواية مَن لا يكون صحابياً! فكأنه رضي اللّه عنه يُعلِّم المسلمين دَرْساً لمزيد الاحتياط في أحاديث رسول اللّه ﷺ.

لذلك نرىٰ عُمر الفاروق رضي اللّه عنه بعده يتبع سُنَّة الصِّدِّيق ويطالب بعض الصَّحابة بتأييد روايتهم، بل اختار في ذلك نوعاً من الشدَّة لأجل حالته الفِطْرية[١].

---

(١) أشير بذلك إلىٰ رواية أبي موسىٰ الأشعري المشهورة، التي أخرجها النسائي وأصحاب الصحاح. وملخصها أن أبا موسىٰ رضي اللّه عنه حضر لزيارة عمر رضي اللّه عنه، وكان عمر داخل البيت، فاستأذن أبو موسىٰ للدخول بالسلام عليه ـ كما هو أدب الإسلام ـ فلم يجد الجواب، فسلَّم ثانياً وثالثاً، فلم يجد الجواب، فانصرف، فأرسل إليه عمر وطلبه، فسأله عن سبب انصرافه، فأخبره أبو موسىٰ أن النبي ﷺ هو الذي علَّمنا هذا فعملتُ به، فقال له عمر رضي اللّه عنه: «إن كان هذا شيئاً حفظته من رسول اللّه ﷺ فها، وإلا لأَجْعلنَّك عظةً» (جمع الفوائد عن الخمس ١٤٤) ففزع أبو موسىٰ من موقف عمر، وجاء إلىٰ مجلس الأنصار فزعاً، وكان أُبيُّ بن كعب رضي اللّه عنه سيد القُرَّاء حاضراً في المجلس، فسألهم أبو موسىٰ هل أحد منكم سمع هذا الحديث من رسول اللّه ﷺ؟ وأخبرهم بما عامله به عمر رضي اللّه عنه. وكان الذين لا يعرفون طبيعة عمر رضي اللّه عنه بدأوا يضحكون! فوبَّخهم أبيٌّ علىٰ ذلك، وقال: تضحكون وهو جاء فزعاً! ثم قال: إن هذا الحديث سمعه من رسول اللّه ﷺ حتىٰ أصغرنا، فأمر أبا سعيد الخدري ـ وكان أصغرهم ـ أن يذهب معه، فشهد بذلك عند عمر رضي اللّه عنه وانتهت القصة. ولكن يبدو أن أُبيّاً رضي اللّه عنه عندما رأىٰ أبا موسىٰ فزعاً، ذهب إلىٰ عمر في نفس الوقت أو بعده وقال: يا ابن الخطاب! لا تكوننَّ عذاباً علىٰ أصحاب النبي ﷺ! فأجابه عمر موضحاً الحقيقة والسبب: «سبحان اللّه، سبحان اللّه، إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أتثبت». وفي بعض الرِّوايات أنه خاطب أبا موسىٰ بعدما شهد أبو سعيد الخدري: «أما أني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقوَّل الناس علىٰ النبي ﷺ». وهذا كان هو الواقع، وليس أن عمر رضي اللّه عنه لم يكن يثق بقول أبي موسىٰ رضي اللّه عنه. وعندما نقرأ سيرة عمر نجد أمثلة كثيرة قبل فيها خبر شخص واحد وعمل به، ولكنه في هذه المرة ـ فيما أرىٰ ـ أظهر شدَّته ليُنَبِّه الناس أنه إذا كان يمكن أن يُعامَل الصَّحابي الجليل في حديث رسول اللّه ﷺ هكذا، فكيف بمن لا يكون صحابياً ويتساهل في نسبة الحديث إلىٰ رسول اللّه ﷺ! كما أنني أرىٰ أن موقف عمر رضي اللّه عنه هذا كان سبباً لذوق المحدِّثين=

والحق أن أبا بكر رضي اللّه عنه وضع أساس هذه القاعدة بالنِّسْبة إلىٰ أخبار الآحاد يوم أن طالب الشَّهادة بعد سماعه حديث المغيرة رضي اللّه عنه ثم حاول عمر رضي اللّه عنه في عهد خلافته توطيد هذه القاعدة بين حين وآخر، وتدلُّ بعض الرِّوايات أنه لم يعامل أبا موسىٰ هذه المعاملة فحسب بل عامل غيره أيضاً مثله[1].

= الذين جاؤوا بعده لجمع الشواهد والمتابعات، أي: أنهم جمعوا ما أمكنهم من الشواهد والمتابعات لحديث واحد. وهذا هو الذي ميَّز «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» علىٰ غيرهما من الكتب.

(١) وفي هذا الصدد قصة عجيبة لدار العباس بن عبد المطلب رضي اللّه عنه التي كانت في جوار المسجد النبوي، وخلاصتها أنه كثر عمران المدينة في عهد عمر رضي اللّه عنه فضاق المسجد بأهله، فبدأ عمر يشتري الدور المجاورة للمسجد من بيت المال ويضمها إليه. وبقيت دار العباس رضي اللّه عنه، فأمره عمر أن يبيعه، فأبىٰ، فرغَّبه عمر بأمور مختلفة ولكنه لم يرغب، فقدَّم عمر هذه القضية في مجلس الصَّحابة. وجعل أُبيّ بن كعب حَكَماً، فسمع أبيٌّ كلامهما، ثم قال سمعتُ رسول اللّه ﷺ يقول: إن اللّه تعالىٰ لمَّا أمر داود عليه السلام ببناء المسجد الأقصىٰ، بدأ داود ببنائه. وكان هناك دار لرجل في جوار المسجد لا يستقيم بناء المسجد إلا بضمّه إليه فأمره داود عليه السلام أن يبيعه، فأبىٰ الرجل، فأراد داود أن يضمها إلىٰ المسجد بالقوة، فكره اللّه ذلك، فأوحىٰ إلىٰ داود أني أمرتك أن تبني بيتاً لذكري، ولكنك أردت أن تشرك فيه أرضاً مغصوبة، وليس من شأني أن يدخل شيء مغصوب في بيتي، وجزاؤك علىٰ هذه الإرادة أنك لا تستطيع أن تكمل بناء البيت. فدعا داود أنه إذا هو لا يقدر علىٰ إتمامه فليتمَّهُ أحد أولاده، فاستجاب اللّه دعاءه، وقال إنه سيكون.
فقام عمر وأخذ برداء أبيٍّ وقال: جئتك لأجد عندك يُسْراً، ولكنك جعلت ضيقاً. ولكن عليك أن تقدم علىٰ ذلك شهادة. فجاءا إلىٰ المسجد، وصحابة رسول اللّه ﷺ جلوس، وفيهم أبو ذر رضي اللّه عنه، فخاطبهم أُبيٌّ: أيهم سمع حديث بيت المقدس من رسول اللّه ﷺ؟ فقام أبو ذر وقال: أنا سمعته من رسول اللّه ﷺ، عند ذلك خاطب أُبيٌّ عمر فقال: أتتهمني في حديث رسول اللّه ﷺ؟! فقال له عمر: واللّه ما اتهمتك، ولكني لا أحب أن يتكلم كل واحد بأحاديث رسول اللّه ﷺ. أي: حتىٰ لا تأخذ هذه الرِّوايات صبغة العمومية في بداية عصر الإسلام، التي بلَّغها رسول اللّه ﷺ عن طريق الخاصة. فاطمأن أبيٌّ رضي اللّه عنه. فلمَّا أحسَّ العباس رضي اللّه عنه أن عمر قد أيس عن أن يأخذ الدار عن طريق الحكم جاء إلىٰ عمر، وقال: خذ هذه الدار فقد جعلتها للمسلمين ووَسَّعت بها في المسجد.=

وبالجُمْلة، إنَّ صَرْحَ الشواهد والمتابعات الذي قام في تاريخ تَدْوين الحديث كان بناؤه علىٰ هذا الأساس الذي وضعه أبو بكر رضي اللّه عنه، وقد صدق الإمام الذَّهَبي حيث قال بعد ذِكْر قصة أبي موسىٰ الأشعري رضي اللّه عنه: «وفي ذلك حضٌّ علىٰ تكثير طرق الحديث»(١).

ولكنني أقول: إن هذا الأساس قد وضعه أبو بكر وأَحْكَمَه عُمر رضي اللّه عنهما.

وخلاصة القول: إن صفة هذا الجزء من الدين الموجودة اليوم بعد مُضِيِّ ثلاثة عشر قرناً، أي: إن المسلمين لم يعتبروا هذا الجزء مساوياً للبيِّنات من الدين، بل راعوا بينهما فَرْق المراتب، الذي أوجَدَه رسول اللّه ﷺ بينهما قَصْداً وإرادةً.

وكذلك كان هناك اهتمام دائماً من المسلمين أن الحديث الذي يُنْسَبُ إلىٰ النبي ﷺ لا بد فيه من التحقيق والنَّقْد والتمحيص، بغَضِّ النَّظَر عن أن تَحْدُث بعضُ الحوادث في بعض المناطق مؤقَّتاً بسَبَب جَهْل أهلها.

ثالثاً: خِدْمة أخرىٰ لأبي بكر في تاريخ تَدْوين الحديث:

إن خِدْمة أبي بكر رضي اللّه عنه ليست منحصرةً في هذين الأمرين فحسب، ومن المؤسف أنهم ذكروا له في الكُتُب هذه الخِدْمة، ولكنهم لم يقدِّروها حقَّ قَدْرها، لأنهم ذكروها في غاية الاختصار فكانت النتيجة أن قَدْرها قد خَفِيَ علىٰ كثير من أهل الفَضْل.

= (انظر طبقات ابن سعد ٤ / ١٤).

وهناك قصة عجيبة أيضاً لدار العباس رضي اللّه عنه هذه أحب أن أذكرها هنا: كان علىٰ سطح الدار ميزاب، وكان عمر رضي اللّه عنه ـ وهو خليفة المسلمين ـ قد لبس ثيابه وذهب إلىٰ صلاة الجمعة، وقد ذبحوا للعباس صغار الدجاج فوق السطح فصبَّ إنسان غُسَالة الدم من الميزاب، فصادف عمر وهو يمرُّ تحت الميزاب فوسَّخت الغُسالة ثيابه، فأمر به فقُلع الميزاب، فلما علم بذلك العباس لم يتكلم بشيء، غير أنه قال: إن هذا الميزاب كان رسول اللّه ﷺ قد وضعه هنا بيده. فلما سمع به عمر فزع، وأقسم علىٰ العباس أن يقوم علىٰ كتفيه ويضع الميزاب في المكان الذي كان رسول اللّه ﷺ وضعه فيه، ففعل. (انظر طبقات ابن سعد: ٤ / ١٢ ـ ١٣).

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٧.

إنني أريد أن أقول: إن الطريق الذي اختير لهذا الجزء من الدين، أي: لم تُختَر له الطُّرُق العامة لنَشْره، وإن كان بُلِّغ إلىٰ الآخرين، ولكن لم تُصْرَف الجهود لأن يصل إلىٰ كل فَرْد من أفراد هذه الأمة، وكان الغرضُ من ذلك إيجادَ اليُسْر في حياة المسلمين بالنِّسْبة إلىٰ هذا الجزء من الدين. أما الذين يريدون أن يستفيدوا من هذا الجزء فالطريق أمامهم مفتوح، ولا يزيد ذلك المحرومين حرماناً، لأن هذا الجزء من الدين ليس في قوّة طَلَبه والمؤاخذة علىٰ تركه ما يُساوي الجزء الثاني «البيِّنات».

وإضافة إلىٰ ذلك كان لا بد من حدوث اختلاف آخر بين مَن كان يعرف هذه الرِّوايات وبين من لا يعرفها، علىٰ أساس المعرفة وعدم المعرفة. وقد سبق قريباً ذكر قصتين لعُمر رضي اللّه عنه؛ إحداهما قصة الاستئذان مع أبي موسىٰ الأشعري، والثانية مع أُبيٍّ بن كَعْب حول المسجد الأقصىٰ، اللتان ذكرتُهما في الهامش. وقد علمتم أن عُمر رضي اللّه عنه لم يكن يعرفها، مع أن النبي ﷺ ذكرهما للصحابة الآخرين.

والواقع أن هذا الجزء من الدين الذي بَلَّغه النبي ﷺ بطريقة خاصة، فلا عجب إذا عَلِمَ به البعض ولم يعلم به الآخرون، وخاصة الذين لم يتيسَّر لهم الحضور في حضرة النبي ﷺ أربعاً وعشرين ساعة لأشغالهم الاقتصادية وغيرها. وقد اعترف بذلك عُمر رضي اللّه عنه في حديث الاستئذان حيث قال: «خَفِيَ هذا عليَّ من أمر رسول اللّه ﷺ، أَلْهاني عنه الصَّفْقُ في الأسواق»[1]. وكان أبو هُريرة رضي اللّه عنه يُبَيِّنُ سَبَب كَثْرة روايته ويقول: «إن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفْق في الأسواق، وكنتُ أَلْزمُ رسول اللّه ﷺ علىٰ مِلْء بَطْني»[2].

ولعل رواية أبي هُريرة هذه قد سبق ذِكْرها مُفصَّلاً، وخلاصتها أن المهاجرين كانوا يشتغلون في تجاراتهم، وأن الأنصار كانوا يشتغلون في زراعاتهم وبساتينهم، فلم تتيسَّر لهم هذه الفُرْصة، ولكنه كان يلزم رسول اللّه ﷺ علىٰ مِلْء بَطْنه، وكانت النتيجة كما عبَّر هو: «فأشهدُ إذا غابوا وأحفظُ إذا نَسُوا».

---

(١) جمع الفوائد ٢ / ١٤٤.

(٢) سبق تخريجه. (بشار).

أما هذا الجزء من الدين كيف كانت نوعيته؟ فيمكن أن نعرف مداها من روايتين سابقتين لعُمر رضي اللّه عنه: فالاستئذان أساساً حُكم قرآنيٌّ، فالقرآن الكريم هو الذي أمر المؤمنين بهذا الحُكْم: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ . . ﴾ [النور: ٢٤ / ٢٧]. وقد بلغ هذا الحُكْم إلىٰ الأمة كلِّها، لأنه حُكْم القرآن الكريم. أما كم مرّة يسلِّم القادم علىٰ أهل البيت؟ فقد بيَّن النبي ﷺ أن يكون ثلاث مرات، فإن لم يَردُّوا عليه بعد المرة الثالثة فلينصرف. فهذا الحُكْم ـ أي: التسليم ثلاث مرات ـ لم يكن من الضَّروري نَشْره بين المسلمين علىٰ طريق العموم. فحُكْم الاستئذان ـ أي: التسليم علىٰ أهل البيت للإذن ـ الذي هو حُكْم قرآنيٌّ. وتفصيل هذا الحُكْم ـ الذي هو التسليم ثلاث مرات ـ مسألة لا ترتقي إلىٰ منزلة المسائل التي تستحقُّ نَشْرها علىٰ سبيل العموم.

كذلك قصة داود عليه السلام حول بيت المقدس، فإنها واقعة تاريخية، وليس من فرائض النُّبوَّة تبليغ كل قصة تاريخية إلىٰ كل فَرْد من أفراد أمته، وعلىٰ تعبير الإمام أبي بكر الجَصَّاص: «ليس علىٰ النبي ﷺ توقيفهم علىٰ الأفضل مما خَيَّرهم فيه»[1].

لذلك وصلت مثل هذه الرِّوايات إلىٰ بعض ولم تصل إلىٰ بعض.

وهذه صورة مهما كانت لها قيمة ومنزلة من حيث اليُسْر والسُّهولة للمسلمين، ولكن من لازمِ نتيجة ذلك وقوع الاختلاف بين مَن يعرف وبين مَن لا يعرف!

وإضافة إلىٰ ذلك، فإن الأحكام الشرعية المنصوصة محدودة، والحوادث والوقائع التي تحدث للناس إلىٰ يوم القيامة غير محدودة، فلا بد لمعرفة أحكامها من الرُّجوع إلىٰ هذه النُّصوص والأصول الشرعية، وهذا ما يُسَمَّىٰ بالتَّفقُّه والاستنباط.

إن الدين الإسلامي الذي يعلنُ أنه آخر الأديان لكل من يولد بعد محمد ﷺ إلىٰ يوم القيامة، فهذا الدين والقانون العالمي الذي هذه سعته وعموميته كم

---

(١) أحكام القرآن: ١ / ٢٠٤.

يحتاج إلىٰ أن يبقىٰ له هذا الباب مفتوحاً. ويمكن أن نعرف أهميتها من كَلِمات القانونيين العَصْريين، مع أن هذه القوانين العَصْرية تُوضَع لمناطق محدودة ولعصرٍ خاصٍّ. يقول سرسائمند في كتابه «أصول القانون»: «لا يمكن الفَصْل في القضايا بالنصوص القانونية ما لم يُعْطَ القضاة اختيارات خاصة». وراجع للتفصيل كتابي «تَدْوين الفقه».

ولكني أريد أن أقول هنا: إن فتح باب التَّفقُّه والاستنباط الذي كان لا بد منه أدَّىٰ بالضَّرورة إلىٰ وجود الاختلاف وقد وُجِدَ هذا الاختلاف.

إن جزءاً كبيراً من الاختلافات المذهبية بين المسلمين عامة ينبني علىٰ هذين الأمرين؛ أحدهما: معرفة أخبار الآحاد وعدم معرفتها. والثاني: الاختلاف في وجهات النِّظَر الاجتهادية. فحدوث هذا الاختلاف في الجهود الاجتهادية أمر طبيعيٌّ وفِطْريٌّ.

ومهما يظنُّ الظانُّون الذين لا عِلْم لهم بهذا الاختلاف[1] فإن الذين علىٰ

(١) أريد بذلك الإشارة إلىٰ الدعاية العامة بالنسبة للمسلمين، التي تقول: ابتلي المسلمون بأبشع تفرقة، حتىٰ نسمع المسلمين أنفسهم أحياناً يتكلمون بهذا الكلام، ولكن ما هو الواقع؟ قد بيَّنته بالتفصيل في مقالاتي ومؤلفاتي، وقد نشرت مكتبة ندوة المصنفين رسالة لي باسم «قصة تفرقة المسلمين». وخلاصته: أن الأمم المختلفة لما دخلت في دين اللّٰه أفواجاً في فجر الإسلام، فلا شك أنه نشأت هناك فِرَق مختلفة مؤقتاً، فكأن بعض هذه الفرق أساسها الاختلافات السياسية، وكأن بعضها دخلت في الإسلام ومعها جرثوماتٌ لدينها القديم، وأرادت هذه الفرق في بدايتها أن توجد التوافق بين التعاليم الإسلامية وبين أفكارها التي ورثتها عن آبائها فهذه الجهود غير المحمودة ـ فيما يبدو لي ـ أوجدت الفرق المختلفة في الإسلام. ولكن لما بدأت أقدام الجيل الجديد ترسخ في الإسلام ضعفت فيهم آثار الدين القديم، وبقدر ما بدأ الإسلام الحقيقي ينكشف أمام المسلمين الجُدُد بقدر ما بدأت صلتهم تضعف بأفكار آبائهم الموروثة، إلىٰ أن اضمحلَّ هذا اللون إلىٰ القرن الرابع أو الخامس بحيث تلاشت هذه الفرق بنفسها بعد اضمحلالها، ولا يذكرها الناس إلا في تاريخ الأديان، ولم تكن هذه عاقبة الفِرَق الصغيرة فحسب، بل أصبحت حال بعض الفرق التي كانت ذات شوكة وسيف وقلم ـ كالمعتزلة ـ لا تجد لها كتاباً خاصاً لعقائدها وأفكارها في المكتبات العامة فضلاً عن أن تقابل شخصاً لهذه الفرقة. نعم، يوجد بعض الكتب المعدودة في التفسير أو اللغة تجد فيها بعض أفكارهم. أو في بعض كتب أهل السنة التي ألّفوها في ردِّهم، وذكروا فيها عقائدهم. أما الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية فلا شك في وجود هذه=

علْم يعلمون جَيِّداً أن هذه الصورة العجيبة التي نراها إنما هي نتيجة لهذه الاختلافات، فالمسلمون: ينتشرون في الأقاليم والبلاد المختلفة بالبلايين، وفيهم من يتكلَّمُ بأَلْسِنة مختلفة، كما يوجد فيهم مئات العناصر من بني آدم، وفيهم الأسود والأبيض والأحمر والأصفر والأسمر من كل لَوْن وشكل، وكل هؤلاء هم أهل السُّنَّة والجماعة، ما عدا الشِّيعة والخوارج، فإن أقليتهما بالنِّسْبة إلىٰ جمهور المسلمين ليس لها وَزْن، وكأن وجودها وعدمها سواء.

وبالجُمْلة، إن هذه الأكثرية لأهل السُّنَّة والجماعة في صورة فرقة واحدة. لماذا لا يفكِّرُ الناس في أُمَّة أُقيم بناء حياتها الدينية المدهشة علىٰ جبلين مستقلَّين للاختلافات كيف نشأ فيها لون الوحدة الرَّائع والجَذَّاب! هل هو أمر اتفاقيٌّ؟ لو كانت مطالعةُ الناس صحيحةً لتمثَّلَتْ أمامهم صورة تلك التَّدابير والاحتياطات التي اختيرت بهذا الصَّدَد من أول يوم.

أما عَهْد النُّبوَّة فما كان يسع أن ينشأ منه أيُّ اختلاف، لأن قول النبي ﷺ كان قولاً فَصْلاً، فقد كان يأخذ العِلْم من اللّٰه عز وجل رأساً. فكل اختلاف كان يحصل فيه الفَصْل بالرُّجوع إلىٰ النبي ﷺ، فقد أمر القرآن الكريم أهل الإيمان إذا نشأ بينهم اختلاف أن يتحاكموا إلىٰ اللّٰه ورسوله[1]. ومع ذلك نشأ شيء من الاختلاف في عَهْده ﷺ، وجعله ﷺ ـ كما أرىٰ ـ وسيلةً للوحدة والإصلاح.

= المذاهب الأربعة في المسلمين. ولكن لا يصح أن نُطْلِق عليها اختلاف الفِرَق قطْعاً علىٰ هذه الاختلافات الفقهية، لأن أتباع هذه المذاهب يحترمون أئمة المذاهب الأخرىٰ، كما يحترمون أئمتهم، فكيف نفصل دين جماعة من الفقهاء عن دين غيرهم! وليس الأمر إلىٰ هذا الحد، بل إنهم يصلي بعضهم وراء بعض، ويتزاوجون فيما بينهم، بل إنهم يبايعون علىٰ أيدي غيرهم من الفقهاء، وأكبر مثال تاريخي لذلك الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه اللّٰه تعالىٰ، كان حنبلياً في الفقه ولكن ما من مسلم إلا وهو يعتبره سيِّد الأولياء. وإن صح إطلاق الفرقة علىٰ جماعة فهي فرقة الخوارج والشيعة. أما الخوارج فوجودها في مقابل أهل السنة من المسلمين ليس لها أيُّ وزن، وأما الشيعة، وإن كان عددهم أكبر من عدد الخوارج غير أن عددهم بالنسبة إلىٰ أهل السنة لا أهمية له أكثر من أهمية نبات في ماء البحر!

(١) كما في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٤ / ٥٩]. (بشار).

إنني أحبُّ أن أقول: إن الاختلاف الذي مُنعَ منه المسلمون، ما المراد الحقيقي منه؟ هل أُمِرَ المسلمون أن يَحمِلَ كل مسلم نفس المعلومات التي يحملها غيره؟ أو يفكِّر بنفس التفكير الذي يفكِّرُ به غيره؟ ثم نفكِّر أيضاً هل هذا ممكن؟ وخاصة فيما يتعلَّقُ بالجزء الثاني من الدين؟ وقد بَلَّغه النبي ﷺ بطريق قد كان يخفىٰ علىٰ المُقرَّبين من أصحابه، كأبي بكر وعُمر رضي اللّه عنهما. فَضْلاً عن غيرهما. وفي هذه الصورة فالاختلاف الفِطْري الذي يحدث أو يمكن أن يحدث نتيجة للاختلاف في المعلومات، هل هذا الاختلاف هو الذي مُنع المسلمون منه؟ فكِّروا في هذا؟

وكذلك لمَّا فُتحَ باب التَّفقُّه والاجتهاد ـ وبغير فَتْح هذا الباب لا ينفذ أيُّ قانون دنيوي عَمَلياً ـ فالقانون الديني الذي جاء لكافة الناس إلىٰ يوم القيامة، لو أُغْلِق باب التَّفقُّه والاجتهاد فيه كيف يضمنُ هذا القانون حَلَّ المشاكل والحوادث التي تحدث إلىٰ يوم القيامة يوماً بعد يوم؟ أمَا وقد فُتحَ هذا الباب ـ باب التَّفقُّه ـ فالذين يتولَّون هذا المنصب، ويَحُلُّون هذه المشاكل والقضايا المتجدِّدة في ضوء النُّصوص والكُلِّيَّات الشرعية العامة، هل يَصِلون إلىٰ نتيجة واحدة؟

وإنني أرىٰ أنه لو كان الغَرَض من مَنْع المسلمين هو المَنْع عن هذا النوع من الاختلاف لكان معنىٰ ذلك أن يُؤْمَر سائر الناس أن يجعلوا ألوان وجوههم لوناً واحداً، وأن يجعلوا قامتهم متساويةً، وأن يتكلَّم كل الناس بصوت واحد! أي: يُجعل من اللاَّزم أن يكون عند كل واحد ما يكون عند غيره، بحُجَّة أن الاختلاف في هذه الأمور يتسبَّبُ في الاختلاف بين الناس!

ومن الواضح البَيِّن أن الحُكْم دائماً يكون بأمور تكون في حدود اختيار الإنسان، فهل في اختيار الإنسان المسكين أن يقضي علىٰ الاختلافات الفِطْرية والخصائص الفَرْدية، ويجعلها واحدة كَلَوْن الوجه، والصورة، والشكل، والقامة، والمشي؟ وكما أن هذا ليس في اختيار الإنسان كذلك ليس في اختياره وقُدرته أن يقضي علىٰ الاختلافات الفِكْرية التي تنشأ نتيجة الاختلافات الفِكْرية والعَقْلية، أو نتيجة اختلافات الصِّفات الباطنية والغَرَائز الفِطْرية!

فالقول: إن كل فقيه مسلم كُلِّف في التَّفقُّه والاجتهاد في ضَوْء النُّصوص والأصول الشرعية ـ إلىٰ أن يصل إلىٰ نفس النتيجة التي وصل إليها غيره من

الفقهاء، ثم القول بأن مَن قصَّر في امتثال هذا الحُكْم فهو مرتكب مخالفة لتلك الأحكام القرآنية التي مَنَعَت المسلمين عن التَّفرُّق والاختلاف ووَرَدَ فيها الوعيد الشديد بالعذاب الأليم، فهذه دَعْوىٰ ليست دَعْوىٰ بسيطةً! إذن تصبحُ أوراق التاريخ الإسلامي المُشْرِقةُ سَوْداءَ!

إنني لا أعبِّرُ عن أفكار الآخرين بهذا الصَّدَد، ولكنني أُقدِّم النتيجة التي وصلتُ إليها بعد استخدامي فِكْري القاصر.

إنني أرىٰ أن الآيات التي مَنَعَت المسلمين عن التَّفرُّق والاختلاف[1]، لو أُريدَ منها الاختلاف في المسائل الاجتهادية لكان هذا الطَّلَب كما طُولِبَ أصحاب اللَّوْن الأسود أن يجعلوا وجوههم بيضاءَ، وإلا فسوف يستحقون العذاب الأليم! وليس عندي فَرْق بين الأمرين أساساً.

إذن يجب أن نفكِّرَ ونعرف الاختلاف الذي مَنَعَ عنه القرآن الكريم ما هو؟ ومن اليقين أنه ليس شيئاً يكون امتثاله خارجاً عن وُسْع الإنسان. ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢ / ٢٨٦]. وهذا قانونٌ كُلِّيٌّ للقرآن الكريم أيضاً. فإذا كان هذا القانون يشمل كل باب من أبواب التَّكْليف، فكيف تكون مسألة الاختلاف خارجةً عن هذا القانون العام؟! إذن ينبغي أن نبحث عن حقيقة هذه المسألة علىٰ هذا المِعْيار.

وتوضيحاً لذلك أقدِّم مثالاً؛ اختلاف الأبيض والأسود، فاختلاف الوجوه لا يمكن لإنسان أن يقضي عليه، فليس في وُسْعه أن يُغيِّر الوَجْه الأبيض إلىٰ أسود وبالعكس. ولكن مع كل ذلك من الممكن ـ لو قُصِدَ ذلك ـ أن يُتخذ هذا الاختلافُ الفِطْريُّ وسيلةً للخلافات وتقسيم بني آدم إلىٰ جماعات مُتفرِّقة، وهذا الذي يحصل الآن في العالم، ونشاهد ذلك، فعلىٰ أساس الاختلاف اللوني الفِطري تُهْرَاق دماء الأبرياء. فالاختلاف هنا أمرٌ فِطْريٌّ، ولكن اتخاذ هذا الاختلاف الفطْريِّ ذريعةً للخلافات الإرادية الاختيارية هو حَرَكة اصطناعية للإنسان قَطْعاً. فسَدُّ طرق الاختلافات الفِطْرية وإزالتها كُلِّيّاً ليس في وُسْعنا، ولكن اتخاذها ذريعةً لإشعال نار الخلافات الإرادية هو في وُسْع الإنسان واختياره

---

(١) كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣ / ١٠٥]. (بشار).

قَطْعاً. وإنني أرىٰ أن المُرَاد من الاختلاف الذي مُنِعَ عنه المُسلمون هو هذا النوع الاختياري للاختلاف.

وبتعبير آخر نقول: إن المسلمين مُنعوا عن أن يتخذوا الاختلافات الفِكْرية الاجتهادية ذريعةً للخلافات، وأن يرتكبوا جريمة تفريق المسلمين بعضهم عن بعض علىٰ هذا الأساس، فالقرآن الكريم يمنعُ عن ارتكاب هذه الجريمة.

وبالجُمْلة، إن الاختلافات التي ليس في وُسْع الإنسان إزالتها لم يُطْلَب منه إزالتها، ولا يمكن المُطالبة بها. ولكن طُلِبَ منا أن لا نتخذ هذه الاختلافات ذريعةً للخلافات الإرادية والاختيارية، ثم نقسِّم المسلمين علىٰ أساس هذا الخلاف، لأن ذلك في وُسْعنا واختيارنا، وعن هذا مُنِعَ المسلمون. وما أمر به القرآن الكريم في هذا الصَّدَد واضحٌ وبَيِّنٌ، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣ / ١٠٥].

ترون في هذه الآية أنه قدَّم لَفْظ «تفرَّقوا» علىٰ لَفْظِ «اختلفوا»، وكأنَّ فيه إشارةً - فيما يبدو لي - إلىٰ أن الناس يريدون التفرُّق، أي: يريدون أن يَفْصِلوا جماعةً عن جماعة، ثم يتخذوا الدين ذريعةً لهذا التفرُّق، مع أن عندهم «البيِّنات».

ومن هذه الآية يمكن أن نفهم وجهة نَظَر الإسلام في هذا الموضوع، وهي أن يَتَّحِدَ المسلمون علىٰ جزء الدين الذي صفتُه صفةُ «البيِّنات»، أي: تكون صلته بالدين صلةً واضحةً، وهي الأمور التي انتقلت إلىٰ المسلمين عن طريق العموم، وإن صلتها بالإسلام في الوضوح بمكان بحيث لا يمكن لأحد - يعرف الإسلام وهذه الأمور، سواء كان مسلماً أو غير مسلم - أن يتصوَّرَ الإسلام بدون هذه الأمور، كالقرآن الكريم والصَّلاة والصَّوْم والحَجِّ.

وبالجُمْلة، إن الإسلام يأمر أهل الإيمان أن يَتَّحِدوا علىٰ هذه الأمور الأساسية، ثم لا يَتَّخِذوا الجزء الثاني من الدين - أي: غير البَيِّنات - وسيلةً للتفريق بين المسلمين، فإنَّ هذا التصرُّف يوجب لصاحبه عذاباً أليماً.

وخلاصة القول: إن الاختلافات الفِطْرية التي لا بد من وجودها. لم يُمْنَع المسلمون عنها ولا يمكن المَنْع عنها، لأنها لا تدخل في حدود الاختيار، بل مُنِعوا عن أن يتخذوا هذه الاختلافات الفِطْرية وسيلةً للتفريق فيما بينهم، فخطاب

المَنْع مُتوجِّه إلىٰ فِعْل الإنسان الإرادي الاختياري هذا.

وكما قلتُ سابقاً: إن الاختلافات الفِطْرية هذه لم يكن لها مجال في عَهْد النُّبوَّة، لوجود النبي ﷺ المبارك، ولكن مع ذلك ظهرت صورة واحدة للاختلاف في عَهْده ﷺ ولتفصيل ذلك نقول:

من قواعد الألسنة المعروفة أن جماعة من الناس الذين يتكلَّمون بلسان واحد، لا بد من أن يحدث بينهم اختلاف في التلفُّظ واللَّهْجة في أداء بعض الكَلِمات، وقال علماء الألسنة: إنهم جرَّبوا هذا الاختلاف بعد مسافة كل اثني عشر ميلاً، ولئن كان في هذه الدَّعْوىٰ مُبالَغةٌ فإنه لا يمكن الإنكار عن المشاهدة والتجربة، فقد وجدوا اختلافاً بين أهل اللغة الواحدة في كل مكان. ولنأخذ ـ كمثال ـ لغتنا الأردية التي يتكلَّمُ بها أهل الهند في أكثر المناطق في الشمال والجَنوب والشَّرق والغرب، ولكن أليس من الواقع أن أهل الجنوب قد يتلفَّظون بكَلِمةٍ لا يمكن لأهل الشمال أن يتلفَّظوها مثلهم مهما حاولوا ذلك. وهكذا الحال للاختلافات المحلية الإقليمية.

فاللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم كانت لغةً للعرب جميعاً، ولكن وُجِدَت اختلافات في لسان القبائل المختلفة التي لا تخلو منها أيَّة لغة في العالم. فقد وُجِدَت اختلافات بين أهل الحجاز واليَمَن ونَجْد، أو بين القبائل المختلفة كقريش وبني تميم، والقبائل القَحْطانية وغير القَحْطانية. ويمكن معرفة مدىٰ هذا الاختلاف أن مثل هذا الصَّحابي الجليل عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه، الذي عاش طيلة حياته في قريش، وفي صُحْبة النبي ﷺ، وقد عَلَّمه النبي ﷺ القرآن الكريم، ولكنه كان ذُهْلِيّاً، لذلك كان يتلفَّظ حرف «حَتَّىٰ» بـ«عَتَّىٰ» إلىٰ آخر حياته.

وقد وَرَدَ في «مسند الإمام أحمد»[1] رحمه اللّه تعالىٰ حديث مشهور يذكر صفات النبي ﷺ التي وَرَدَت في التَّوراة وأنه ﷺ لا يرحل من الدنيا «حتىٰ يقيمَ به

---

(١) المسند ٢ / ١٧٤. وهو حديث صحيح أخرجه أيضاً ابن سعد في الطبقات ١ / ٣٦٢، والبخاري ٣ / ٨٧ و٦ / ١٦٩، وفي الأدب المفرد، له (٢٤٦) و(٢٤٧)، والطبري في التفسير ٩ / ٨٣، والبيهقي في دلائل النبوة ١ / ٣٧٣ ـ ٣٧٤ و٣٧٥ من طريق عطاء بن يسار عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص. (بشار).

المِلَّة العَوْجاء، بأن يقولوا: لا إله إلا اللّه، فيفتح بها أعيُناً عُمياً، وآذاناً صُمّاً، وقلوباً غُلْفاً». يقول عطاء: سألتُ كَعْب الأحبار ـ وكان عالماً بالتوراة في عَصْره ـ: هل توجد هذه الكَلِمات في التَّوراة؟ فصدَّقها، إلا أنه بَيَّنَ الفَرْق بين بعض الكَلِمات في التَّلفُّظ لأجلِ لغته، فقال: «أعيناً عُمُومَىٰ» بدل (أعيناً عُمْيا)، و«آذاناً صُمُومَىٰ» بدل (آذاناً صُمّاً)، و«قلوباً غُلُوفَىٰ» بدل (قلوباً غُلْفا).

والحق أن هذا ليس اختلاف لغة، وكان كَعْب من اليَمَن، ومن الممكن معرفة الفَرْق بين اللَّهجة اليَمَنية واللَّهْجة الحجازية من هذا المثال؛ إن أهل اليَمَن كانوا يَمُدُّون حَرْف «عمياً» إلىٰ «عمومَى»، و«صمّاً» إلىٰ «صُمُومَىٰ»، و«غُلْفاً» إلىٰ «غُلُوفَىٰ».

والخلاصة أنني أريد أن أقول: إن القرآن الكريم لمَّا وصل إلىٰ المناطق والقبائل المختلفة للعرب، ظهر اختلاف في اللَّهْجة والتَّلفُّظ الذي لا بد من ظهوره في اللِّسان. فمثل هذه الاختلافات غير الأساسية ينبغي للمسلمين أن يتسامحوا فيها، ويُوجدوا في أنفسهم قوَّة التَّحمُّل ولأجل هذا الاختلاف ـ اختلاف اللَّهْجات والتلفُّظ ـ وَجَد النبي ﷺ فُرْصةً لتَرْبية المسلمين عَمَلياً، وبهذا الصَّدَد ظهرت حوادث عجيبة وغريبة ذات عِبْرة.

لقد اعتاد العرب أن يتخذوا الاختلافات الفِطْرية سَبَباً للاختلافات الإرادية والاختيارية، وذريعةً للتفريق فيما بينهم، وقد ابتُلِيَ بهذه العادة السَّيِّئة العرب الجُهَّال عامة، فكم من الدماء أهريقت لأجل هذه الاختلافات البسيطة! وقد صَعُبَ عليهم تحمُّل أيِّ اختلاف، بل تجد العُقَلاء منهم وأصحاب العَزْم والإرادة منهم في طليعة مَن يَنْشُر قِصَص الاختلافات وينفخُ في نارها، كما نشاهد اليوم الاختلافات الفِطْرية كاختلاف اللَّوْن والنَّسْل أو الاختلافات المَبْنية علىٰ الأُسُس الوَهْمية، كاختلاف الوَطَن[1] واللِّسان، فتجد من ينشطُ في هذه الاختلافات،

---

(١) من الواضح كون جلد الوجه مُلوَّناً أو غير ملوَّن، وكون الرجل يُولَد في بيت زيد بدل أن يُولد في أسرة بكر ليس في اختياره. وكذلك كُرَة الأرض، التي هي عبارة عن كرة ترابية واسعة، فتقسيم هذه الكرة الترابية إلىٰ الأقاليم والدول ليس إلا تقسيماً وهمياً فرضياً، ويجعلون الجبل أو النهر حدّاً، ويقولون: إن جانب هذا الجبل أو النهر انفصل عن الجانب الآخر. إن وجود الجبل وجود حقيقي، ولكن القول بأن البلد ينتهي إلىٰ هذا ما هو إلا قول فرضي، =

وينفخ في نار هذه الفِتَن والفساد، وهؤلاء هم الذين يُقال عنهم: إنهم يحملون شعوراً قَوْمياً ويَقَظةً. وهم الذين يتولَّون قيادة القوم فيقذفونهم في نار القَتْل والقِتال.

دَعْ هذه القصة العامة، كنتُ بصَدَد ذِكْر العرب، فلمَّا ظهر مثل هذه الاختلافات في قراءة القرآن الكريم في عَهْد النُّبوَّة، حدث بها اضطراب في بداية الأمر. وإلىٰ هذا كان عُمر رضي اللّه عنه يشير في قصته مع هشام رضي اللّه عنه مُلخَّصها أنه رأىٰ هشام بن حكيم رضي اللّه عنه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة، فلما استمع إليه وجده يقرأ بعض الحروف علىٰ غير ما أقرأه رسول اللّه ﷺ، فلمَّا رأىٰ ذلك كاد أن يساوره في الصلاة[1]، ولكنه وَقَفَ، فلمَّا سلَّمَ هشام طوَّقه بردائه. وقال له: من أقرأك هكذا؟ قال هشام: أقرأني رسول اللّه ﷺ، فقال له عُمر: كَذَبتَ. فقد قرأتُها على رسول اللّه ﷺ ولم يُقرئني هكذا كما كنت تقرأ! فأخذه عُمر رضي اللّه عنه مُلَبِّبًا إلىٰ رسول اللّه ﷺ، وقال: إني سمعتُه يقرأ سورة الفرقان علىٰ خلاف ما أقرءتَني إياها! فلمَّا سمع النبي ﷺ كلام عُمر قال له: أَطْلِقْه! ثم قال لهشام: اقرأ ما كنتَ تقرؤه! فقرأ هشام كما كان يقرأ في الصلاة، فلمَّا ختم القراءة قال رسول اللّه ﷺ: هكذا أُنْزلت. ثم أمر عُمر أن يقرأ! فقرأها كما أقرأه رسول اللّه ﷺ، فلمَّا انتهىٰ قال: هكذا أُنْزِلت، ثم قال: «إن هذا القرآن أُنْزِل علىٰ سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسَّرَ منه»[2].

إن هذا الحديث يوجد في الكُتُب الصحاح، وقد كَتَبَ شُرَّاح الحديث في

= كذلك الصلة بين المعاني والكلمات لا تكون صلة حقيقية، بل فرضوا للماء ـ مثلاً ـ أن يطلق عليه لفظ «الماء». فلو فرضنا أن أحداً سمَّىٰ الماء ناراً لما أثَّر ذلك علىٰ الواقع.

ولكن الناس في هذا الزمان اتخذوا هذه الاصطلاحات الفرضية أساساً للضغائن والعداوات القومية، وبناء علىٰ ذلك فعلوا ويفعلون ما لا يخفىٰ علىٰ أحد مِنَّا!

(١) أي: يواثبهُ ويقاتله. (بشار).

(٢) حديث صحيح من حديث أبي بن كعب. أخرجه أحمد ٥ / ١٢٧ و١٢٨، ومسلم ٢ / ٢٠٣ و٢٠٤، وأبو داود (١٤٧٨)، وعبد اللّه بن أحمد في زوائده علىٰ مسند أبيه ٥ / ١٢٨، والنسائي ٢ / ١٥٢ من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن أبي بن كعب، به مرفوعاً. وانظر طرق الحديث في المسند الجامع ١ / ٦١ ـ ٦٤ الأحاديث (٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩). (بشار).

معنىٰ قوله: «سبعة أحرف» كثيراً. ولكنني أرىٰ أن المراد منها تلك اللَّهجات المختلفة التي يستعملها أهل اللغة الواحدة. وكان غَرَضُ النبي ﷺ أن من تعوَّدَ لسانه بلَهْجة وتلفُّظٍ خاصٍّ فليقرأ القرآن بها. كما أنني أرىٰ صواب قول أولئك السَّلَف الذين قالوا: إنه ليس المقصود من «سبعة أحرف» هو العَدَد الخاص، بل المقصود منه بيان التَّعدُّد حسب الاستعمال العربي، كما نُطْلِق لَفْظ «بِيسْيَون» (عشرينات) باللغة الأردية، ولا نقصد به العَدَد، وإنما نريد به الكَثْرة.

وليس غَرَضي الآن شَرْحَ هذا الحديث، بل المقصود من ذلك هو بيان أن العرب ما كانوا يتحمَّلون مثل هذه الاختلافات. فوجد النبي ﷺ فُرْصة لإيجاد التحمُّل والصَّبْر في نفوسهم بسبب الاختلاف في القرآن الكريم. كما كان ﷺ يقرأ القرآن أحياناً في غير لَهْجة قريش، ليُعلِّمهم أن هذا أيضاً صواب وصحيح. فقد وَرَدَ في بعض الرِّوايات أنه ﷺ قرأ آيةً في سورة الرحمٰن وهي ﴿ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾ [الرحمن: ٥٥ / ٧٦]. هكذا: (. . . على رَفارِف خضر وعَبَاقري حسان) وهذه الصورة مثل لَهْجة كَعْب الأحبار في «عمياً» (عُمُومَىٰ) و«صمّاً» (صُمُومَىٰ) و«غُلْفاً» (غُلُوفىٰ).

وبالجُمْلة، إن قصة عمر رضي اللّٰه عنه وإن كانت قصةً شخصيةً، ولكنها مثال صحيح يشير إلىٰ عادة العرب كيف كانوا يتخذون الاختلافات الفِطرية وسيلةً للاختلافات الإرادية والاختيارية.

فكِّروا! كيف أراد عمر رضي اللّٰه عنه أن يساور هشاماً، في الصلاة، ثم تلبيبه إياه بالرِّداء ومجيئه به إلىٰ النبي ﷺ، ومخاطبته لهذا الصَّحابي الجليل[1] بـ«كَذَبت»، كل ذلك يشير إلىٰ شدَّة مشاعر العرب في باب الاختلافات. ولكن تربية النبي ﷺ غيَّرت من مشاعرهم وأوجدت في نفوسهم صفة التحمُّل والصَّبْر في غاية الكمال. فهذا هو هشام بن حكيم قد بلغ من ثقة عُمر رضي اللّٰه عنه به بحيث إذا سمع خبراً منكراً كان يقول: «ما بقيتُ أنا وهشام فلا يكون ذلك»[2].

---

(١) وكانت جلالته لأن أم المؤمنين خديجة رضي اللّٰه عنها كانت عمة لوالده حكيم بن حزام، كما أنه كان من أسرة ممتازة من قريش، ولكن لم تكن حدثت في عمر رضي اللّٰه عنه قوة التحمل، حتىٰ يراعي منزلته.

(٢) أسد الغابة ٥ / ٦١.

فالنبي ﷺ أعلنَ أنه ليس من الضَّروري أن يخالف الإنسان غيره، أو يبتعد عنه مع وجود الاختلاف. بل لا بد من الاتفاق مع وجود الاختلاف.

فعندما بدأ النبي ﷺ بتربية الصَّحابة عن طريق قراءات القرآن الكريم، حدثت في البداية حوادث خطيرة، وأهمُّها حادثة أُبَيِّ بن كَعْب رضي اللّه عنه. وهو الذي وَصَفه النبي ﷺ بقوله: «أقرؤهم أُبيٌّ بن كَعْب». فقد سمع أُبيّ مرة رجلين في مسجد النبي ﷺ يقرآن القرآن خلاف ما كان يقرؤه هو، كما كان هناك اختلاف بين قراءتهما. فأخذهما أُبيٌّ وحضر بهما إلىٰ النبي ﷺ، وأخبره الخبر، فأمرهما النبي ﷺ أن يقرآ! فقرآ، فحسَّنَ قراءتهما.

وكان أُبيٌّ رضي اللّه عنه يظنُّ ـ وكان أقرأهم لكتاب اللّه فلا يتعجَّب من هذا الظنِّ ـ أن القراءة التي كرهها هو يكرهها رسول اللّه ﷺ، ولكنه ﷺ أثنىٰ عليها، فَضْلاً عن أن يكرهها. كما أنه ﷺ أثنىٰ علىٰ قراءتين كان بينهما اختلاف أيضاً. فصارت حال أُبيٍّ رضي اللّه عنه الكامل في الإيمان ـ والعياذ باللّه ـ كما قال: «فسُقِطَ في نفسي من التكذيب ولا إذ كنتُ في الجاهلية»[1].

ماذا فَهِمتم من هذا الكلام؟ يريد أُبيٌّ[2] رضي اللّه عنه أن يقول: إن إيجاد الوسع في اختلافات القراءات الفِطْرية لكل قراءة، بل وتحسين القراءتين المختلفتين، وحَمْل أُبيٍّ علىٰ قَبولها الذي لم يكن يحمل أهليةَ تحمُّلِ هذه الاختلافات، أشعلَ فيه نار التَّكذيب ـ والعياذ باللّه ـ بحيث زاد هذا التكذيب التكذيبَ الذي كان في الجاهلية. وكأنه كاد أن يضحِّي بثَرْوة الإيمان والإسلام علىٰ هذا الشُّعور الحِسِّي الذي وُجِد في نفس أُبيٍّ رضي اللّه عنه قبل تربية النبي

---

(١) وردت هذه العبارة في حديث صحيح. أخرجه أحمد ٥ / ١٢٧، ومسلم ٢ / ٢٠٢ و٢٠٣، وعبد اللّه بن أحمد في زوائده علىٰ مسند أحمد ٥ / ١٢٨ من طريق عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، عن أبي بن كعب. (بشار).

(٢) قد بينتُ هذا المعنىٰ كما ذهب إليه العلامة الطيبي أحد شراح الحديث، ويحاول البعض ـ الذين لا يعرفون استعمال الجمل العربية ـ أن يغيِّروا في معنىٰ الحديث حتىٰ يبقىٰ ذيل أبي رضي اللّه عنه نظيفاً من هذا الاتهام، فهذا المعنىٰ غير صحيح لأنه يخالف استعمال اللغة، ثم هذا المفهوم يُضْعِف النتيجة التي تبدو من هذه القصة، لأن أبيّاً رضي اللّه عنه لمَّا لم تبقَ له هذه الحالة فلا مؤاخذة عليه، فكم من صحابي كان نجا من أبشع حالة من الكفر، فهل من المعقول أن ننكر تلك الوقائع لأنهم صحابة؟!

ﷺ. بل كانت احترقت هذه الثَّرْوة في لَهَبِ هذه النار. ولكن كان من فَضْل اللّه عليه أن هذه الكيفية حدثت في نفسه وهو واقف أمامَ مَن هو رحمة للعالمين.

والحق أن أُبيّاً رضي اللّه عنه كأنه انتهت قصته، ولكن النبي ﷺ قد عَلِمَ كيفيته، أو كُشِفت له كيفية قَلْبه، وقد رأىٰ ﷺ ألا يسأله، كما كانت هي عادته، واختار له التدبير التصرُّفي الذي يُعْطاه الأنبياء عليهم السلام من اللّه عز وجل. فضرب بيديه في صَدْر أُبيٍّ.

وهذه صورة من صُوَر التوجُّه[1] للتربية الرُّوحية، وهذا هو توجُّه خاتم الأنبياء ﷺ، وما أعظم أَثَر هذا التوجُّه، يقول أُبيٌّ رضي اللّه عنه: «فارْفَضَضْتُ عَرَقاً، وكأنما أنظرُ إلىٰ اللّه تعالىٰ فَرَقاً»[2].

كان حادثُ أُبيٍّ رضي اللّه عنه سبباً نَشَأ له منه خير، بحيث لو ما طرأت عليه هذه الحال لم تتيسَّر له هذه الفُرْصة، فتوجُّهُ النبي ﷺ كَشَفَ اللّه سبحانه أمامه، وبلَّغه أعلىٰ المقامات.

ومهما يكن من أمر، فقد كنتُ أريد أن أقول: إن القرآن الكريم منع المسلمين عن الاختلاف والتفرُّق بينهم، ولكن ليس معناه أنه مَنَعهم عن الاختلافات التي تنشأ بالضَّرورة عن الحوادث الفِطْرية، بل المراد منه المَنْع عن اتخاذ هذه الاختلافات الفِطْرية وسيلةً للتفرُّق والبُعْد، والقضاء علىٰ هذه العادة السَّيِّئة، لأن المُطالبة بالشيء لا تكون إلا بما هو في وُسْع الإنسان واختياره، وإلا فلا معنىٰ للمُطالبة بالأمور غير الاختيارية!

فإن لم يكن هذا معناه، فماذا يجيب الذين يقرؤون هذه الآيات القرآنية؟ وأمامهم هذا التاريخ الطويل ـ من بينه عَهْد الصَّحابة ـ قد امتلأ بالاختلافات.

---

(١) وقد تكلم الشيخ الأكبر رحمه اللّه تعالىٰ في «الفتوحات المكية» عن أقسام التوجه، وذكر منها «التوجه باليد»، وإضافة إلىٰ قصة أبيٍّ هناك قصة جرير بن عبد اللّه البجلي أيضاً التي وردت في الأحاديث، أنه ما كان يستقرُّ علىٰ ظهر الفرس، فاشتكىٰ ذلك إلىٰ النبي ﷺ فعالجه ﷺ بالتوجُّه باليد، فضرب بيديه ظهره، وقال له: اجلس الآن. وورد أنه ـ بعد هذا التصرف ـ كان يجلس علىٰ الفرس وكأنه وتد.

(٢) أخرجه عبد اللّه بن أحمد في زوائده علىٰ مسند أحمد ٥ / ١٢٤، وأبو عبيد في فضائل القرآن ٣٣٦ ـ ٣٣٧، والطبري في مقدمة تفسيره ١ / ١٥. (بشار).

فهل من الممكن أن يكون المسلمون كلهم خالفوا أمر القرآن الكريم وأهملوه إهمالاً تاماً؟ وقد أُمِروا به مراراً وتكْراراً وبألفاظ مختلفة ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم: ٦٨ / ٣٦].

وبالجملة، قد ظهرت صورة الاختلاف في القراءات القرآنية في عَهْد النبي ﷺ، فوجد ﷺ فُرْصةً عَمَليةً لبيان ما هو المقصود في مسألة الاختلاف وما هو غير المقصود، فبدأ يعلِّمُ أصحابه دَرْساً عَملياً في أشكال مختلفة.

يذكر ابن مسعود رضي اللّه عنه أنه رأىٰ مرة رجلاً يقرأ القرآن الكريم بما لم يَرَ النبي ﷺ يقرأ مثله، فأخذه وجاء به إلىٰ النبي ﷺ، فأخبره بما سمع منه، فرأىٰ ابن مسعود آثار الكراهية علىٰ وَجْه رسول اللّه ﷺ، فخاطبهما وقال: «اقرآ فكلاكما مُحْسِن» وفي آخر هذه الرِّواية قال: «ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهَلَكوا»[1].

ترون موقف النبي ﷺ كيف يُحسِّن قراءتهما مع إبقاء الاختلاف بينهما! ثم يقول: «لا تختلفوا»، أليس هذا يدعو إلىٰ التفكير في الصورة التي يمكن بها العَمَل بقوله: «لا تختلفوا» مع وجود هذه الاختلافات؟! ومن الممكن أنه لم يكتب الكاتبون هذا المعنىٰ، ولكن المسلمين ـ والحمد للّه ـ قد فَهِموا عَمَلياً غَرَضَ النبي ﷺ دائماً، وأن العلماء كانوا يُبيِّنون لهم دائماً هذا الغَرَض.

كنتُ أذكر خِدْمة أبي بكر رضي اللّه عنه الثالثة التي قام بها في تاريخ تَدْوين الحديث، وهي أن ثَرْوة الحديث التي وصلت إلىٰ مختلف الأفراد عن طُرُق خاصة، وكان يمكن أن ينشأ خَطَرُ الخلاف لأجل المعرفة وعَدَم المعرفة. فأراد رضي اللّه عنه أن يُسَدَّ هذا الخَطَر في ضوء النَّماذج العَمَلية التي قدَّمها رسول اللّه ﷺ بصَدَد اختلاف القراءات القرآنية.

البحث في وثيقة حديثية هامَّة علىٰ عَهْد أبي بكر رضي اللّه عنه:

حَدَث أن بدأت آثار الخلاف في عهد أبي بكر الصديق رضي اللّه عنه نتيجة الاختلاف الفِكْري والاجتهادي الذي جاء من باب التفقُّه في الدين، والذي كان

---

(١) حديث صحيح أخرجه أحمد ١ / ٣٩٣ و٤١١ و٤١٢ و٤٥٦، والبخاري ٣ / ١٥٨ و٤ / ٢١٣ و٦ / ٢٤٥ من طريق النزال بن سبرة عن ابن مسعود. (بشار).

مفتوحاً لإكمال الحاجات الدينية، ونتيجة قِلَّة العِلْم وكَثْرته بأخبار الآحاد، وإلىٰ هذا تشيرُ رواية ابن أبي مُلَيْكة التي نقلها الذَّهَبي، وهي: «إن الصِّدِّيق جَمَعَ الناس بعد وفاة النبي ﷺ، فقال: إنكم تحدِّثون عن رسول اللّه ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدُّ اختلافاً، فلا تحدِّثوا عن رسول اللّه ﷺ شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب اللّه، فاستحلُّوا حلاله وحرِّموا حَرَامه»[1].

ولا شكَّ أن هذه الوثيقة لها أهميةٌ كُبْرَىٰ في مَوْضوع تَدْوين الحديث، ويزيدها أهميةً أن هذا الأمر لم يكن نتيجة تأثُّرٍ وَقْتي، بل يبدو من الرِّواية أن أبا بكر رضي اللّه عنه دعا جماعة من أصحاب النبي ﷺ وقَدَّم إليهم هذا الاقتراح.

ولكن لندرس هذا الكلام وماذا يُقْصَد منه؟ وينبغي أن أعترفَ أن هذا الاقتراح لو كان نَصُّه هو عين النَّصِّ الذي أمامنا، فكل من يقرؤه يَفْهَمُ أن أبا بكر رضي اللّه عنه كان يريد أن يَسُدَّ باب الرِّواية إلىٰ الأبَدِ! كما يبدو من قوله: «فلا تحدِّثوا عن رسول اللّه ﷺ شيئاً».

ولكننا نتسائل: هل كان هذا غَرَضَ الصِّدِّيق رضي اللّه عنه؟ فإن كان هذا غَرَضَه فالمسلمون رفضوا هذا الاقتراح قَطْعاً، لأن الصَّحابة دائماً اشتغلوا برواية الحديث، بل توجد هناك عشرات الرِّوايات تدلُّ علىٰ أن أبا بكر نفسه خالَفَ اقتراح نفسه، بينما نُقِلَ إلينا هذا الاقتراح برواية واحدة، فقد ذكر المحدِّث الشاه وَلِيُّ اللّه الدهلوي أنه: «بَقِيَ عند المحدِّثين من روايات أبي بكر مئة وخمسون حديثاً»[2]. وقد ذكر ابن الجَوْزي عدد مروياته مئة واثنين وأربعين حديثاً، مُشيراً

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٣.

(٢) لقد أثار المحدث الدهلوي هنا سؤالاً، وهو: لماذا قلَّت الرِّواية عن أبي بكر رضي اللّه عنه، مع أنه أطولهم صحبة مع رسول اللّه ﷺ وأشدُّهم ارتباطاً به؟ ثم أجاب عنه بنفسه، فقال: إن الصَّحابة رضي اللّه عنهم لم يجدوا فرصة الرِّواية إلا بعد وفاة النبي ﷺ، وأبو بكر لم يعش بعد النبي ﷺ إلا مدة بسيطة، وفي هذه المدة اشتغل في مهام الخلافة، ثم الذين لم يتيسر لهم صحبة النبي ﷺ لم يكونوا وصلوا إلىٰ المدينة بعد، لأن الصَّحابة رضي اللّه عنهم كانوا يحدثون الأحاديث لأمثال هؤلاء عادة، لأن الذين تشرَّفوا بصحبته ﷺ لم يكونوا محتاجين إلىٰ ذلك، لأنهم سمعوها من النبي ﷺ مباشرة، ثم إن نقل الرِّوايات مست الحاجة إليها عند الحوادث، وهذه الحوادث معظمها حدثت بعد وفاة أبي بكر رضي اللّه عنه. (إزالة الخفاء ٢ ٢٤).

إلىٰ «مُسند بَقِيٍّ بن مَخْلَد»[1].

ومهما يكن من أمر فإن رواية واحدة ـ رواية الاقتراح ـ تقابلها نحو مئة وخمسين رواية تدلُّ علىٰ أن أبا بكر رضي اللّه عنه كان نفسه يروي الأحاديث، بل تدلُّ روايات صحيحة علىٰ أنه كان إذا نزل به أمر ولم يكن يعرف عن رسول اللّه ﷺ في ذلك شيئاً سأل الناس هل سمعوا من النبي ﷺ في ذلك شيئاً؟ كما سبق أنه سألهم عن ميراث الجَدَّة.

إذاً نتساءل: ماذا كان الغَرَض من هذا الاقتراح؟ بغَضِّ النَّظَر عن أن عامة المسلمين لم يعملوا به، وأن الصَّحابة لم يعملوا به، وأن عَمَل الصِّدِّيق رضي اللّه عنه كان خلافه أيضاً، وأن النبي ﷺ لم يمنع عن ذلك، بل شجَّعَ علىٰ ذلك مع مَنْعه عن إكثاره، وقد سبق التفصيل في هذا المَوْضوع.

وبالجُمْلة، إن التَّمسُّك بألفاظ رواية واحدة، ثم إصرار بعض الناس عليها، لأنها تؤيِّد ما تشتهيه أنفسهم ليس من اقتضاء الدين، ولا تسع الأمانة العِلْمية لمثل هذه الخيانات، وليس هو طريق الوصول إلىٰ الحقيقة، ولا هو أسلوب التحقيق والبَحْث العِلْمي، بل إنها محاولة إجرامية خاطئة لبَثِّ الأفكار المخترعة المَزْعومة.

لندرس الآن هذه الرِّواية بجميع ألفاظها في ضوء وقائع أخرىٰ، ونبدأ أولاً بمعرفة الكَلِمات التي بدأ بها أبو بكر رضي اللّه عنه هذا الاقتراح، فقد وجدنا أنه بدأ كلامه بقوله: «إنكم تحدِّثون عن رسول اللّه ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدُّ اختلافاً».

وإنني أرىٰ أن هذه الكَلِمات ليست كَلِماتٍ بسيطةً قالها أبو بكر رضي اللّه عنه، وإنما قالها عندما أُثيرت الخلافات الاختيارية استغلالاً للاختلافات الفِطْرية التي لا بد منها، وكانت هذه حادثة ثانية واجَهَها المسلمون في تاريخ الخلافات. أُشير بذلك إلىٰ الحادثة التي حدثت في عَهْد النبي ﷺ حول الاختلاف في القرآن

---

(١) انظر التلقيح ١٨٥. قال بشار: هذا بالمكرر، وهو يشمل الصحيح والحسن والضعيف والتالف، وإلا فإن أحاديثه في الكتب الستة ومؤلفاته أصحابها الأخرىٰ ومسند أحمد وبعض الكتب الأخرىٰ لا تتجاوز الستين حديثاً، كما هو في كتابنا المسند الجامع ٩ / ٦١١ ـ ٦٦٣ وفيها مكررات أيضاً!

الكريم، وكادت أن تنفجر، بل لو نَظَرنا إلىٰ الوقائع التي ذكرتُها يسعنا أن نقول: إنها كانت انفجرت فِعْلاً، وقد رأيتم الشخصيات الكبيرة تعرَّضت لسوء الفَهْم وأصبح إيمان بعضهم في خَطَر، ولكن العَهْد كان عَهْد النُّبوَّة، فأُخمِدت نار هذه الفِتْنة إبان ظهورها بقوة النُّبوَّة، وإنني أرىٰ أنه لولا قوله ﷺ: «نزل القرآن علىٰ سبعة أحرف ليس منها إلا شافٍ كافٍ»[1]، ولولا أنه أوجدَ الصَّبْر بتربيته الحكيمة في نفوس أصحابه علىٰ تحمُّل الاختلاف الفِطْري للقراءة القرآنية، لكانت لهذه الحادثة أهميةٌ كُبْرىٰ في تاريخ الأمة الإسلامية؛ لأن صلتها كانت بالقرآن الكريم مباشرة، وألفاظ القرآن الكريم بها قوة تستطيع الطبائع الجَدَلية أن تثير بها الفِتْنة وتكبِّرَها، ولكن قوة الرسالة أخمدت هذه الفِتْنة منذ نشأتها. ولذلك لمَّا حاول أصحاب الفتنة في العصور المُتأخِّرة أن يثيروها مرة أخرىٰ لم يلتفت الجمهور إلىٰ هذا الإغراء، ولا أعلمُ بلداً إسلامياً ظهرت فيه فتنة اجتماعية حول اختلاف القرآن الفِطْري[2]، لذلك يبدو أن حادثة الخلاف حول الحديث كانت حادثة ثانية بعد

---

(١) سبق تخريجه. (بشار).

(٢) إن الذين اختاروا لهجات ألفاظ القرآن الكريم والتلفظ بها حرفة سُمُّوا بالقُرَّاء دون سائر العلماء، ولكن كان هذا الاسم في فجر الإسلام يراد به العلماء، ولكنه الآن يراد به أولئك الذين تمدَّنوا علىٰ قراءة القرآن الكريم بلهجات خاصة، ولو لم يكن لهم أية صلة بالعلوم الأخرىٰ. ولا شك أن تلاوة القرآن الكريم كما يتلوه القراء العرب شيء محمود، ولا بأس عندي لو اختار لهجة تزيد الأثر في نفوس السامعين، وإن كان بعض الناس لا يوافقون هذا الرأي. وبالجُمْلة إن جهود القُرَّاء حول التلفظ واللهجة مشكورة ومحمودة، ولكن الذي نزل عليه القرآن أكَّدَ بقوله وفعله علىٰ أن لا يُتخذ اختلاف التلفظ الفطري وسيلة للاختلاف الاختياري، وأن يُتسامح لمن يقرأ القرآن كما تيسر له. وأن يتحمل هؤلاء القراء المجدِّدون أولئك الذين لا يقدرون علىٰ أدائه بلهجة عربية خالصة. وقد رُوي عن جابر بن عبد اللّه رضي اللّه عنه في «سنن أبي داود» وغيره: «كنا نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والأعجمي ـ وذكر في آخره ـ أن النبي ﷺ خاطب الجميع وقال: «اقرؤوا فكل حسن» وقد ورد أيضاً كما في «سنن الترمذي» أن بشرىٰ نزول القرآن الكريم علىٰ سبعة أحرف كانت في جواب طلبه ﷺ حيث سأل ربه أن في أمته الشيوخ وكبار السن من الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين لم يقرؤوا كتاباً ـ وإنني أتسأل الآن: هل بعد هذا كله يسع لأحد أن يطعن أعجمياً لأنه لا يتلفظ «الضاد» مثلاً كما يتلفظ بها العرب؟! وقد نقل السيوطي في «الإتقان» عن أبي شامة قوله: إن بعض ضعاف العلم قالوا: إن المراد من قوله «سبعة أحرف» هو القراءات السبعة المشهورة، =

هذه الحادثة الأولىٰ في تاريخ الاختلافات الإرادية التي ظهرت في عَهْد الصِّدِّيق رضي اللّه عنه بعد وفاة النبي ﷺ.

ويبدو من كلام أبي بكر رضي اللّه عنه أن الخلاف قد ظهر عن طريق الأحاديث التي كانت منتشرةً بين آلاف من الصَّحابة رضي اللّه عنهم. ولمَّا كانت حال الناس تتفاوَتُ في معرفة هذه الأحاديث اختير لها هذا الطريق تَسْهيلاً علىٰ المسلمين في حياتهم، ويبقىٰ باب التَّفقُّه مفتوحاً لمن يريد أن يتقدَّم، ومع ذلك كان الهَدَف أيضاً هو الحِفاظ عليها من الذين لا يملكون قُدْرةً وصلاحاً إلىٰ التقدُّم.

وكما قلتُ سابقاً: إن وجود اختلاف أخبار الآحاد، وكون باب التَّفقُّه مفتوحاً لحلِّ المشاكل الدينية إلىٰ يوم القيامة، وأن كل من يفكِّرُ في ضوء النصوص والكُلِّيَّات الشرعية لا يلزم أن يصل إلىٰ نتيجة واحدة ـ يرىٰ أن ظهور الاختلاف شيءٌ طبيعيٌّ، وكان من الممكن، وبِزَلَّة خفيفة أن يتشك هذا الاختلاف بصورة البُرْكان.

= كما أنكر أيضاً علىٰ الذين يُخَطِّئون من لا يقرأ القرآن علىٰ اللهجات المشهورة، بل منهم من كفَّره. انظر الإتقان ١ / ١١٥.

ومهما يكن من شيء فإن من أثر التعليم النبوي أن المسلمين لم يتركوا تلاوة القرآن الكريم بحجة أنهم لا يستطيعون أن يقرؤوا مثل هؤلاء القراء، أو لأن بعض هؤلاء كُفِّروا. وإنني أرىٰ من المستحسن أن يرجع الإنسان إلىٰ هؤلاء القراء أهل الحرفة، ولكن لا يجعل تلاوته موقوفة علىٰ استشارة هؤلاء، وأن يَسْعَدَ بقول النبي ﷺ: «اقرؤوا فكل حسن».

قال بشار: وحديث جابر بن عبد اللّه الذي ذكره أخرجه أحمد ٣ / ٣٥٧ وأبو يعلي (٢١٩٧) والبيهقي في شعب الإيمان (٢٦٤٣) و(٢٦٤٤) من طريق أسامة بن زيد الليثي، وأحمد ٣ / ٣٩٧ وأبو داود (٨٣٠) والبغوي في شرح السنة (٦٠٩) والبيهقي في الشعب (٢٦٤٢) من طريق حميد بن قيس الأعرج؛ كلاهما (أسامة وحميد) عن محمد بن المنكدر، عن جابر به.

وأخرجه عبد الرزاق (٦٠٣٤) عن سفيان بن عيينة، وابن أبي شيبة ١٠ / ٤٨٠ والبيهقي في الشعب (٢٦٤١) من طريق سفيان الثوري؛ كلاهما (ابن عيينة والثوري) عن محمد بن المنكدر، به مرسلاً.

ورواية السفيانين أعلىٰ وأغلىٰ من رواية أسامة الليثي وحميد الأعرج.

إن بيان أبي بكر رضي اللّه عنه لَشَهادةٌ تاريخيةٌ علىٰ ظهور الاختلاف الإرادي نتيجة اختلاف الأحاديث في عَهْده بعد وفاة النبي ﷺ، وبداية خُطْبته تشير إلىٰ هذا الخَطَر.

ومن الواضح أيضاً أن الذين تَرَبَّوا في صُحْبة النبي ﷺ المباركة الطَّيِّبة، أورثت هذه الصُّحْبة فيهم قوة التحمُّل لمثل هذه الاختلافات، خصوصاً عن طريق تحمُّلهم اختلاف القراءة في القرآن الكريم، ولكن لمَّا وجدوا أن الاختلاف بدأ يظهر حول هذه الأحاديث خافوا أن يتخذ هذا الاختلاف شدَّة في المستقبل، وكان أبو بكر رضي اللّه عنه أحقَّ مَن يتنبَّهُ لهذا الخَطَر، فدعا جماعة من الصحابة، وعَقَدَ معهم مجلساً، فكشف أمامهم عن خُطورة الموقف وقدَّمَ أمامهم اقتراحاً لإزالة هذا الخَطَر.

وإنني أرىٰ أن من فَهِمَ بداية خُطْبته لا يَصْعُب عليه فَهْم اقتراحة لسدِّ هذا الخَطَر، لأن الخَطَر الذي يخبر عنه أبو بكر رضي اللّه عنه بعد رسول اللّه ﷺ قد تعرَّضَ له المسلمون بين حين وآخر في أدوار التاريخ المختلفة.

وأُوضِّحُ ذلك بمثال: عندما كانت دولة المسلمين قائمةً في الهند، بغَضِّ النَّظَر عن مدىٰ صلتها بالإسلام وبقوانين الإسلام، ما كان يخطرُ ببال إنسان أن يُشْعِل نار الفِتْنة بين المسلمين بإحداث شيء جديد، ولكن سرعان ما زالت دولة الإسلام وارتفع عن القلوب خَوْف المُعَارضة، وبدأت الآراء المختلفة تُقدَّم إلىٰ المسلمين بحُسْن النِّيَّة أو بسوئها، وكل ما جَرَىٰ ويجري في هذا الصَّدَد لا حاجة لذِكْره بالتفصيل.

ومعذرة إلىٰ أولئك الأحباب الذين سوف تتأذَّىٰ قلوبهم، ولكنني لا أنجحُ في إفهام هذا المعنىٰ إلا إذا وَضَّحتُ هذه الحقيقة، ولذلك اخترتُ له هذا المثال التاريخي الجديد.

والحق أن رجال هذا المثال التاريخي وأبطاله قد انقرضَ عَصْرُهم، ولكن قد يخطر ببالي أولئك الذين هم من أتباع هؤلاء الأبطال، ويعيشون في أنحاء هذه البلاد الواسعة. ومهما يكن من أمر أريد أن أقول: إن الذين قاموا في بلاد الهند قبل مدة وجيزة، بدَعْوة إحياء السُّنَّة وقَمْع البِدْعة، وبتعبيرات مختلفة، وبنيَّاتٍ لا يعلمها إلا اللّه، وبحُجَّةٍ أن حياة المسلمين التي عاشوها في الهند منذ مئات

السنين حياةً لا تخالف السُّنَّة، ولكي يحوِّلوا حياتهم إلىٰ السُّنَّة بدأوا يختارون من ثَرْوة الأحاديث أخباراً كانت مصبوغةً بصبغة الاختلافات الفِطْرية منذ فجر الإسلام.

وكان هؤلاء يعرفون ـ أو كان ينبغي لهم أن يعرفوا ـ أن صورة الاختلاف هذه ليست أمراً جديداً، وقد وُجِدَ دائماً بين المسلمين من العلماء من كانوا يُنبِّهونهم أن منزلة هذه الاختلافات ليست كمنزلة الاختلاف بين الكُفْر والإسلام، بل وليست كمنزلة الطاعة والمعصية.

والمحدِّث الكبير الشيخ وَلِيُّ اللّه الدهلولي نفسه ـ الذي يحاول بعض الناس أن يَنْسِبوا إليه هذه الحَركة السَّيِّئة ـ يقول في مواضع متعددة من مؤلَّفاته: أنَّ كل صورة لهذه الاختلافات صحيحة. ولم يكن قوله هذا عن مسائل الفقه والاجتهاد فحسب، بل كان أيضاً حول الاختلافات التي نشأت علىٰ أساس أخبار الآحاد[1]. وأنقل هنا خلاصةً من كتابه «الإنصاف» ص٨٩ يقول: إن المسائل الخلافية التي نجد في تأييد كل قول منها أقوال الصحابة، كتكبيرات العيدين والتشريق، وحُكْم نكاح المُحْرِم، وكَلِمات التَّشهُّد التي نُسِبَت إلىٰ ابن مسعود وابن عباس رضي اللّه عنهم، أو الجَهْر أو الإسرار بآمين والبَسْملة، أو الإقامة بالشَّفْع أو الإيتار، وأمثال ذلك، ليس معنىٰ ذلك أن صورة منها شرعية والأخرىٰ غير شرعية، بل كان خلاف السَّلَف فيها في أيِّهما أولىٰ منهما، وإلا فإنهم اتفقوا علىٰ أنهما شَرْعيان... ولذلك يُصحِّحُ العلماء فَتَاوىٰ فقهاء جميع المذاهب وأحكام قُضاتهم، وتَرْكُ مَسْلَكِ إمام واختيار مَسْلَك إمام آخر عند مَسِّ الحاجة لَدَليلٌ علىٰ أن المسائل الخلافية غير خارجة عن دائرة الشريعة.

وليس هذا قول الشاه وَلِيِّ اللّه رحمه اللّه فحسب، بل تُوجد أقوال الأئمة الكرام؛ أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، رحمهم اللّه ما يؤيِّدُ هذا الرأي، وقبل هؤلاء الأئمة قال به أتباع التابعين. ولمَّا كانت هذه الأقوال تتعلَّقُ بنتائج الاجتهاد والتَّفقُّه ذكرتُها في كتابي «تَدْوين الفقه» ولم أذكرها في هذا الكتاب.

---

(١) وقد جمعتُ أقوال الشيخ ولي اللّه الدهلوي من مؤلفاته المختلفة حول الاختلافات الفقهية والاجتهادية في كتابي «تَدْوين الفقه» وكان هذا الكتاب أنسب لها.

ولم يكن الشاه وَلِيُّ اللّه الدهلوي وحده الذي أبدىٰ رأيه في الاختلاف حول أخبار الآحاد، بل أبدىٰ قبله الأئمة والعلماء رأيهم في ذلك، وصَرَّحوا بأن غاية هذا الاختلاف في أن أيِّ هذه الصور أولىٰ بالعَمَل، وأيَّها أوفق بالسُّنَّة النَّبوية.

وقد ذكر الإمام أبو بكر الجَصَّاص في «تفسيره» عند ذِكْر الاختلاف في خبر الواحد بعد الواحد أن جميع المسائل التي تُبْتَنَىٰ علىٰ أساس هذه الأخبار يسع المسلمين أن يختاروا منها ما يشاؤون وإنما اختلاف الأئمة والعلماء في أيِّهما أفضل[١].

بل هناك جماعة من العلماء غير الجَصَّاص يقولون: إن اختلاف هذه الأخبار يدلُّ علىٰ أن النبي ﷺ عَمِلَ بكل ذلك حتىٰ يُعلم أن كل هذا جائز، ويسع المسلمين أن يختاروا منها ما يشاؤون[٢]. وكان الإمام أحمد بن حنبل يميلُ إلىٰ هذا الرأي في اختلاف الآثار والرِّوايات، وقد ذكرتُ ذلك بالتفصيل في كتاب «تَدْوين الفقه». وقد ذكر هذا الرأي قبلهم مراراً وتَكْراراً التابعون الذين تربَّوا علىٰ أيدي الصَّحابة رضوان اللّه عليهم أجمعين، فهذا القاسم بن محمد بن أبي بكر ابن أخي أمِّ المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها، وأحد فقهاء المدينة السبعة، لقد تربَّىٰ في حَجْر عَمَّته لأنه كان يتيماً، وقد ذكرتُ رأيه في المسائل الخلافية، وما جرىٰ بينه وبين عُمر بن عبد العزيز من نقاش، واتفاقهما علىٰ جواز كل صورة من صور الخلاف، ذكرتُ ذلك في كتاب «تَدْوين الفقه»[٣].

---

(١) انظر أحكام القرآن ١ / ٢٠٤.

(٢) نفسه.

(٣) أخرج الحافظ أبو عمر بن عبد البر بسنده عن رجاء بن جميل أن الخليفة عمر بن عبد العزيز اجتمع مع القاسم بن محمد، وبدأ بذكر الحديث، فكلَّما قدَّم القاسم حديثاً عارضه عمر بن عبد العزيز بحديث يخالف هذا الحديث، حتىٰ أحسَّ عمر بن عبد العزيز أن القاسم بن محمد بدأ يستثقل هذا الأسلوب، فقال له: لماذا تستثقل هذا؟ ثم أبدىٰ عمر بن عبد العزيز رأيه في هذا الباب قائلاً: إن اختلاف الصَّحابة رضي اللّه عنهم في الرِّوايات ـ وحقاً أقول ـ أحبُّ إليَّ من حمر النعم. وإن حمر النعم كانت أحبُّ إلىٰ العرب من جميع الأشياء القيِّمة. ولعل من أثر مناقشة عمر بن عبد العزيز أن القاسم بن محمد كان يقول في مجالس مختلفة: لقد أعجبني قول عمر بن عبد العزيز: «ما أحب أن صحابة رسول اللّه ﷺ لم يختلفوا»، ومن=

ولم يكن هذا رأيهم في النتائج الفقهية الاجتهادية فحسب بل هكذا كان رأيهم في الخلافات التي نشأت من أخبار الآحاد، ويدل علىٰ ذلك ما نقله ابن عبد البَرِّ بسَنَده عن أسامة بن زيد، قال: «سألتُ القاسم بن محمد عن القراءة خَلْف الإمام فيما لم يجهر فيه؟ فقال: إن قرأتَ فلك في رجالٍ من أصحاب رسول اللّه ﷺ أُسْوةٌ، وإذا لم تقرأ فلكَ في رجالٍ من أصحاب رسول اللّه ﷺ أَسْوةٌ»[1].

ويعلم العلماء أنَّ الاختلاف في القراءة خَلْف الإمام ليس مَبْناه اختلاف التَّفقُّه والاجتهاد، بل صلته بتراث الأحاديث التي وردت في القراءة خَلْف الإمام وعَدَمها، وقد نَسَبها الرواة إلىٰ رسول اللّه ﷺ قولاً وعَمَلاً. ولو قلتُ: إن مسألة القراءة خَلْف الإمام أكثر المسائل التي نشأت عن أخبار الآحاد أهميةً لكنتُ مُصيباً، ليس في العصور المتأخِّرة فحسب بل يبدو أنها كانت موضعَ اهتمام في عَهْد الصَّحابة رضي اللّه عنهم أيضاً. فإذا وُجد عندنا حُكْم واضحٌ تاريخيٌّ في مثل هذه المسألة، فما قولك في المسائل الخلافية التي هي أقلُّ أهميةً منها، ومبناها الاختلاف في أخبار الآحاد، فلا أحدَ يُسوِّيها بالحلال والحرام الذي يكون مبناه علىٰ «البيِّنات»، كما يعبِّرُ عنها القرآن الكريم، وقد نقل يحيىٰ بن سعيد القَطَّان عن إمام مصر اللَّيْث بن سَعْد قوله الحَكْيم: «ما برح أولو الفَتْوَىٰ يفتون، فيُحِلُّ هذا ويُحرِّمُ هذا، فلا يرىٰ المُحرِّم أن المُحِلَّ هَلَكَ لتحليله، ولا يرىٰ المُحِلُّ أن المُحرِّم هَلَكَ لتحريمه»[2].

والحق أنه جَرَىٰ إطلاق لَفْظ الحلال والحرام علىٰ هذه النَّتائج الخلافية في الكُتُب. ومن الخطأ بل ومن الجُرْأة أن يُفْهَم من ذلك أن مفهوم الحلال والحرام هو مثل مفهومِهما إذا كان مبناه علىٰ «البيِّنات» من الشريعة الإسلامية.

ولا يخفىٰ علىٰ مسلم أن مَن أحلَّ حراماً حرَّمته البيِّناتُ من النصوص

= نتيجة هذا الاختلاف أن الناس ليسوا في ضيق مما كان يرجىٰ حدوثه لو كانت هناك رواية واحدة، فكل من تيسر له العمل الآن بأحد أقوال هؤلاء السَّلَف فهو ناجٍ. انظر جامع بيان العلم ٢ / ٨٠.

(١) جامع بيان العلم ٢ / ٨٠.

(٢) نفسه.

الصريحة أو حرَّمَ حلالاً أحلَّته البَيِّنات من النصوص لا يبقىٰ له صلة بالإسلام. وليس هذا إثماً فحسب بل هو جريمة البَغْي، وعاقبته مثل عاقبة مَن يَكْفُر باللّه ورسوله ﷺ.

وبعد وضوح هذا الفَرْق، إذا وجدنا الإمام الشافعي رحمه اللّه تعالىٰ قد أفتىٰ بحِلِّ شيء بناء علىٰ رواية، ووجدنا المذهب الحَنَفي قد رجَّح جهة الحُرْمة، وكل واحد بناه علىٰ رواية، فهل يسع لحنفي أن يخطر بباله إن الإمام الشافعي رحمه اللّه تعالىٰ نزل عن مكانته وفَضْله لأجل هذه الفَتْوىٰ؟

والحق أن هذا لا يتصوَّرُه حنفيٌّ، وكذلك لا أعلمُ أحداً من الشافعية يجد في نفسه ضيقاً من أن يدعو للإمام أبي حنيفة رحمه اللّه تعالىٰ أو يسترحم له، لأجل هذه الاختلافات.

أما مكانة هذه المسائل الخلافية الفقهية وما قال عنها الإئمة والفقهاء، فقد جمعتُ ذلك كلَّه في كتابي «تَدْوين الفقه» فلا حاجة إلىٰ إعادته هنا، ولكن لا بد من أن أُشير علىٰ القارىء أن يطالع هذا القِسْم من الكتاب[1].

---

(١) تجد في «تَدْوين الفقه» أقوال أئمة الاجتهاد، إضافة إلىٰ أقوال الأئمة الأربعة، وبعد الاطلاع عليها يمكننا أن نقول: إن العلماء أخذوا بوسعة النظر في هذه الأمثلة، وسَهَّلوا علىٰ الأمة، بدل أن نعبِّر عنها أن العلماء اختلفوا فيها.

سأل رجل الإمام أحمد بن حنبل هل تصلي وراء إمام انتقض وضوؤه في فتواك ولم ينتقض عند الأئمة الآخرين؟ وهكذا سأله عن عدد من المسائل، فأجابه قائلاً: يا هذا! ألا أصلي خلف سعيد بن المسيب؟ ـ وهو من أفضل التابعين ـ لأنه يرىٰ في هذا أيضاً أن الوضوء لم ينتقض.

وكما نقلت الرِّواية المشهورة عن الإمام مالك أن الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور قال له: إني أريد أن أنفذ اجتهاداتك الفقهية بين المسلمين بقوة السيف، فمنعه الإمام مالك رحمه اللّه تعالىٰ بشدَّة، وقال له: دع الناس علىٰ ما هم عليه وتمسكهم بما وصل إليهم.

وإنني أتساءل: إذا كان الإمام مالك رحمه اللّه تعالىٰ يرىٰ الاجتهادات الفقهية المخالفة لاجتهاداته مخالفة للشرع قطعاً لم يمنعه شيء أن يستغل هٰذه الفرصة الذهبية لتنفيذ اجتهاداته، ولم يشر علىٰ الخليفة إبقاء المسلمين علىٰ اجتهادات خاطئة.

وبالجُمْلة، فقد نقلتُ أمثال هذه الأقوال في هذا الكتاب عن سائر الأئمة، وإن هذا الكتاب غير مطبوع وغير كامل إلىٰ الآن. ولكن بحث الاختلافات الفقهية منه قد نشرته «مجلة التحقيقات العلمية» التي تصدرها الجامعة العثمانية بحيدر آباد (دكَّن، الهند) ويمكن=

كنتُ بصَدَد ذِكْر حادثة تاريخية لمسلمي الهند، التي ابتُلِيَ بها المسلمون فُجاءة بعد سقوط دولتهم، هذه الحادثة التي أصبحت المساجد فيها مكاناً للمعارك، وانقلبت صفوف المُصلِّين صفوفَ قتالٍ يصرع فيها بعضهم بعضاً علىٰ الأرض، واستُخْدِمت فيها الأحذيةُ والعِصِيُّ، لماذا كل ذلك؟ لأنهم لم يرفعوا أيديهم عند قيامهم من الرُّكوع! أو إذا قال الإمام: «ولا الضالين» لم يكن الجدال علىٰ قولهم: «آمين» لأن كل واحد يقولها، بل كان الجدال «لِمَ أسمعتَ ربك فقط»، ولِمَ لم تُسمعها مَن عن يمينك ومَن عن شمالك؟ وكانت جماعةٌ من المسلمين يُخرجون جماعةً من المسلمين من مساجد المسلمين، وكانت جريمتها أنها استمعت إلىٰ ما يقرأ الإمام! ولم تكرِّر ما قرأه الإمام، بل أنصتت!

ولو كان الأمر وقف إلىٰ هذا لعَلِمْنا أن الأمر انتهىٰ إلىٰ هذا الحَدِّ، ولكن مع الأسف لم ينتهِ الأمر إلىٰ هذا الحَدِّ، بل قدَّم هؤلاء قضايا دينهم برَغْبتهم ورضاهم إلىٰ أولئك الذين سَلَبوا منهم دنياهم قَهْراً ـ وكان المسلمون مضطرين إلىٰ أن يقدِّموا إليهم قضايا تتعلَّقُ ببطونهم ـ ولكن هؤلاء بلغوا إلىٰ هذه المحاكم حاملين كتاب اللّه والكُتُب التي فيها أحاديث رسول اللّه ﷺ، وطلبوا منهم أن يحكموا فيهم: أيُّ الفريقين هم مسلمون في ضوء هذه الكُتُب؟ وأيُّهما له حقٌّ قانوني لاستعمال مساجد المسلمين؟ واحترقت ثَرْوة الحَمِيَّة الإسلامية والغَيْرة الإيمانية في نار الغَضَب، وكانت دفوف الفَرَح تضرُب علىٰ حُكْم هؤلاء، الذين كَذَّبوا اللّه ورسوله، وبضوء هذه الأحكام كانت جماعة من المسلمين من أمَّة محمد ﷺ تُطْرَد من المساجد، وهذه المساجد التي لم تكن كنائس للنَّصارىٰ ولا معابد لليهود. وكان هذا المنظر مؤلماً للقلوب، بأن جماعة من المسلمين كانوا يُطْرَدون عن مساجد المسلمين بحُكْم يصدر ممن لا يؤمنون بدينهم (أي: البريطانيين المستعمرين).

وإنني أتساءل: إن هذه الفضائح التي شَمَتَ بها الأعداء، وكانت سبباً للشَّتائم بين الأولياء، والتي نارها لم تزل مشتعلةً في كل بيت من أرجاء هذه

= الحصول عليها من قسم البحوث بالجامعة، ونُشِرَ أيضاً في مجلة «البرهان» على شكل حلقات، وقدره حوالي مئة صفحة، وإنها تكون خِدْمة دينية عظيمة لو قام أحد من الناشرين فطبعه مستقلاً.

البلاد قرابة نصف قرن في هذه البلاد التي كان يسكنُها أُمَّة تقرأ القرآن، وتؤمن بالنبي ﷺ.

والآن أسأل: ما الذي استخدمه هؤلاء في إشعال نار الاختلافات الإرادية؟ وهل كان هناك شيء آخر سوىٰ هذه الاختلافات، التي كان وجودها أمراً فِطْرياً بسبب معرفة هذه الأحاديث وعدم معرفتها، والتي لم ينشرها النبي ﷺ في شكلٍ عموميٍّ، حتىٰ يبقىٰ فيها المجال واسعاً.

وبعد هذا أقول: إن قول أبي بكر رضي اللّه عنه: «فلا تحدِّثوا عن رسول اللّه شيئاً» إذا فكَّرنا فيه في ضوء هذا التفصيل المذكور فلا نفهم منه إلا أنه يمنع عن بيان الأحاديث لإيجاد الاختلاف الاختياري، ولم يكن هذا الاقتراح للمَنْع عن رواية الأحاديث مُطْلَقاً، وإلا كان اقتراحاً مخالفاً ـ والعياذ باللّه ـ لعمله وعمل الصَّحابة، بل مخالفاً لعمل رسول اللّه ﷺ.

بل إن قوله بعد هذا الاقتراح: «إذا سألكم أحد عن حديثٍ فقولوا له بيننا وبينكم كتاب اللّه» يدلُّ أيضاً علىٰ أنه يعني بذلك أولئك الذين يبحثون عن نوع خاص من الأحاديث ويَبُثُّونها لإشعال نار الخلافات الإرادية، فهو رضي اللّه عنه وضع لهم قاعدة أنه إذا سأل أحد عن الأحاديث للأغراض الخلافيه فقولوا له: يكفينا للجَمْع حول نُقْطة واحدة تلك الأمور التي وردت في القرآن الكريم وثبتت بالبَيِّنات الواضحات.

وبالجُمْلة، لو اتَّحَدَ المسلمون علىٰ البَيِّنات من كتاب اللّه الحكيم فلا حاجة إلىٰ السَّعي الزائد لجَمْعهم علىٰ نُقْطة واحدة في المسائل التي ثبتت من غير البَيِّنات، لأن هذا السَّعي يزيدهم تفرُّقاً بدل الوحدة، كما قال أبو بكر رضي اللّه عنه: يكون مَن بعدكم أشدَّ اختلافاً.

فالموقف الصحيح الذي ينبغي أن يكون من هذا الجزء من الدين، الذي أساسه غير البَيِّنات، هو أن يكسب المسلمون في أنفسهم قوة التحمُّل للاختلاف فيما بينهم، وقد مَرَّنَ رسول اللّه ﷺ أصحابه علىٰ هذا التحمُّل والسَّعَة عن طريق اختلاف القراءات في عَهْده.

وإنني أرىٰ أن أبا بكر رضي اللّه عنه عندما قدَّم هذا الاقتراح أراد أن يحثَّ المسلمين في عَصْره لامتثال هذا الغَرَض النَّبوي الشريف، فعلَّمهم علاجاً دائماً

للوقاية من فِتْنة الخلاف التي تنشأ من اختلاف أخبار الآحاد، وهو أن هذه الفِتْنة كلَّما نشأت، أو كانت محاولة لإثارتها، فعلاج هذا السُّمِّ هو الدَّعوة إلىٰ بيِّنات كتاب اللّه تعالىٰ والتمسُّك بها، حتىٰ لا تتَّخذ الاختلافات الفِطْرية صورة الجدال الاختياري، وهذا هو الحَلُّ الوحيد لسَدِّ هذه الفِتْنة. وإلا كلَّما حاولوا جَمْع المسلمين علىٰ فِكْرة واحدة في المسائل الفرعية التي أساسها غير البَيِّنات لم تكن هذه دَعْوة إلىٰ الوحدة، بل تكون محاولةً خطيرةً لتفريق المسلمين إلىٰ فرق وأحزاب مختلفة.

فالطريق المستقيم الذي ليله ونهاره سواء هو جَمْع المسلمين حول البَيِّنات الأساسية مهما اختلفت الفروع، وهذا الاختلاف لا يؤثِّرُ في الوحدة الإسلامية، وهذا هو طريق الحِكْمة، أي: الوحدة مع الاختلاف، والاختلاف مع الوحدة، الذي تدرَّبَ عليه المسلمون في عَهْد النبي ﷺ. وكاد المسلمون أن ينحرفوا عن هذا الطريق في عَهْد الصِّدِّيق رضي اللّه عنه إلا أنه سَدَّ باب هذه الفِتْنة بحِكْمته، ولولا أنه تنبَّهَ إلىٰ هذا الخَطَر لصَعُبَ سَدُّ هذه الفَتْنة.

إن أبا بكر رضي اللّه عنه أراد أن يأخذ الناس علىٰ هذه الفَكْرة، وترك لمن يأتي بعده علاجاً نافعاً حِفاظاً علىٰ وحدة الأمة مع وجود الاختلاف، وهو الجَمْع حول البَيِّنات من الدين الذي عبَّرَ عنه بكتاب اللّه تعالىٰ.

وكما قلتُ في البداية: إن هذه الأمة التي بلغ أفرادها ملايين الملايين في أكثر بقاع الأرض، منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ونصف القرن ما زالت أكثريتها في صورة أهل السُّنَّة والجماعة مع اختلافها في الفروع كانت نتيجة هذا التَّدْبير الحكيم. وكلَّما حاوَلَ أحد من الداخل أو الخارج تضليل المسلمين عن هذا الطريق كان العلاج النافع هو دَعْوة الصِّدِّيق رضي اللّه عنه التي يدعو فيها إلىٰ كتاب اللّه، والتي حافظت علىٰ الوحدة الدينية للمسلمين.

لقد بدأ الاختلاف بين مسلمي الهند في الحقبة الماضية حول المسائل الفرعية، وتحمَّسَ بعض الناس لجمع المسلمين علىٰ الفِكْرة المُعيَّنة التي تُرْجمت عندهم في المسائل الفرعية، والتي نشأت عن اختلاف الرِّوايات، ولكن لم يَمْضِ قَرْن علىٰ هذا حتىٰ خَمَدَ حماسهم، وإنني أرىٰ أنهم بعد اجتماعهم حول البَيِّنات الأساسية نشأ فيهم استعداد لأن يتحمَّلوا هذه الاختلافات الفرعية الناشئة من غير

البيِّنات، فلا يرون الآن بأساً بأن يصلُّوا خَلْف إمامٍ لا يجهر بآمين، أو لا يرفع يديه عند الرُّكوع وبعد الرُّكوع، وقد تبيَّنت لهم الحقيقة، ويعيشون الآن باسم خاص وضعوه علىٰ مَسْلَكهم، ولعل هذا الاسم لا يستمرُّ طويلاً أيضاً[1].

ولا شكَّ أنني أطلتُ الكلام لأجل غرضٍ بسيط، والحق أن كلام أبي بكر رضي الله عنه يبدو مختصراً في بادىء النَّظر، ولكن العلماء يعلمون أن عَمَلَ أبي بكر هذا يُعتبر باباً في تاريخ تَدْوين الحديث.

وقبل عَهْد أبي بكر رضي الله عنه كان هناك أمران هامَّان حول أحاديث رسول الله ﷺ: أحدهما أن لا يُنْسَب إلىٰ النبي ﷺ ما لم يقله، وهذه خِدْمة كانت مسؤوليتها علىٰ كل مسلم. والأمر الثاني ـ كما ذكرتُه بالتفصيل ـ هو أن لا تكتسب أمثال هذه الأحاديث صِبْغة العمومية في نَشْرها بحيث لا يبقىٰ معها صفة الوسع والسَّماحة التي كان ﷺ يريد إبقاءها في مَطَالب هذه الأحاديث، فمَنْعُ أبي بكر رضي الله عنه كان عن كتابة أمثال هذه الأحاديث، وحَرْقُه مجموعة الأحاديث التي جَمَعها بيده وما ذُكِرَ في هذا الصَّدَد، كان الغرض هو ما ذكرتُهُ.

وفي عَهْد الصِّدِّيق رضي الله عنه حُمِّل المسلمون مسؤولية ثالثة، وهي

---

(١) لاحظنا منذ مدة أنه لم يبق لهم اتحاد علىٰ الاسم، فصار بعضهم يسمي نفسه «العامل بالحديث» بدل «أهل الحديث» أو «المحمدي» أو الشافعي أو الحنبلي. وبهذه المناسبة أذكر لطيفة سمعتها بنفسي من الشيخ محمد علي مونكيري رحمه الله تعالىٰ مؤسس ندوة العلماء، قال: اجتمعت مع الشيخ إبراهيم أحد علماء جماعة أهل الحديث في مجلس شيخي ومرشدي الشاه فضل الرحمٰن كنج مراد آبادي، فسأله الشيخ فضل الرحمٰن: يا فضيلة الشيخ! أنت عامل بالحديث؟ قال: نعم والحمد لله. قال الشيخ: أي دعاء كان النبي ﷺ يدعو به عند النوم؟ قال: لا أحفظه الآن. قال: وما الذي كان يدعو به عند خروجه من البيت؟ قال: لا أحفظه أيضاً. وبالجملة، أنه ما كان يحفظ الأدعية المختلفة التي كان ﷺ يدعو بها في أوقات وأماكن مختلفة ـ كما لا يحفظ كثير من العلماء ـ فخاطبه الشيخ قائلاً: أيها الشيخ! هل حفظت من أحاديث رسول الله ﷺ الأحاديث التي اختلفوا فيها فقط، ولم ترَ حاجة إلىٰ حفظ الأحاديث التي لا خلاف لأحد فيها للعمل بالحديث؟ هل هذا هو العمل بالحديث؟ قال: فسكت الشيخ إبراهيم. كما أخبر الشيخ محمد علي أيضاً أن الشيخ إبراهيم رأىٰ رؤيا بالمدينة المنورة عند زيارته، فرجع إلىٰ المسلك الحنفي، ولعله كان يوجد له خطاب مكتوب بهذا المعنىٰ عند الشيخ محمد علي.

عدم اتخاذ مثل هذه الأحاديث ذريعةً لتفريق المسلمين بعضهم عن بعض والجدال بينهم. وبتعبير آخر: إن الصِّدِّيق رضي اللّه عنه حَمَّل المسلمين مسؤوليةَ مَنْع المفسدين عن سوء استعمال الأحاديث بأن يُشْعِلوا بها نار الاختلاف الإرادي بين المسلمين.

ولا شكَّ أنَّ قليلاً من أهل العِلْم مَن ذكر هذه الخِدْمة الجليلة لأبي بكر رضي اللّه عنه وقيمتها في تاريخ تَدْوين الحديث، بل قلَّ مَن فكَّرَ في معنىٰ هذه الرِّوايـة التي نُسِبـت إلىٰ أبي بكر رضي اللّه عنه ومرَّت ضِمْن الرِّوايات الأخرىٰ عن تاريخ تَدْوين الحديث.

ثم إننا نرىٰ أن الصَّحابة رضي اللّه عنهم تحمَّلوا هذه المسؤولية التي حمَّلهم أبو بكر رضي اللّه عنه عملياً، كما نرىٰ المسلمين بعدهم في كل عَصْر اتبعوا الصَّحابة في تحمُّل هذه المسؤولية. وكانت نتيجة ذلك أن الصَّحابة رضي اللّه عنهم ـ مع تفاوتهم واختلافهم في أخبار الآحاد وعَمَلهم بها ـ لم يُنقل عن أحد منهم أنه امتنع عن أن يصلِّي خَلْف صحابيٍّ آخر، أو كان اعتبر دينه مخالفاً لدين صحابي آخر، بل لا نجد أحداً ـ فيما أعتقدُ ـ اعتبر حياته الدينية أفضلَ من حياة غيره، إنني لم أجد رواية واحدة كهذه.

فهذا هو عَمَلُ الصَّحابة رضي اللّه عنهم، وقد رآهم تلاميذهم من التابعين وتربُّـوا عليه، وسبـق أن نقلـتُ قول القـاسم بن محمـد عندما سأله سائل عن القراءة خَلْف الإمام فيما يجهر فيه فقال: «إن قرأتَ فلك في رجال من أصحاب رسول اللّه ﷺ أُسْوةٌ، وإن لم تقرأ فلك في رجال من أصحاب رسول اللّه ﷺ أُسْوةٌ»[1].

إن المسلمين في الهند عندما كانوا حُكَّامَ هذه البلاد أقاموا وحدةً في نظام دينهم في هذه البلاد عدة قرون وحافظوا عليها، وقد اعتمدوا في المسائل الفرعية علىٰ علوم السَّلَف واجتهادهم. ولكن عندما زالت حكومتهم خَطَرَ ببال بعض الناس أن عِلْمهم وتحقيقهم خير من علوم أولئك السَّلَف وتحقيقهم مما اعتمد عليه مسلمو الهند جيلاً بعد جيل منذ قرون. فلو وقف هؤلاء البعض عند علومهم

---

(١) جامع بيان العلم ٢ / ٨٠.

وتحقيقهم، وعَمِلوا بها معتزلين عن الجمهور لكان الأمرُ هيِّناً، ولكنهم بدأوا يدعون الناس إلىٰ تقليد علومهم في هذه البلاد باسم إحياء السُّنَّة أو اتِّباع السُّنَّة، كما بدأوا يُنفِّرونهم عن علوم أصحاب النُّفوس الطَّيِّبة الطاهرة الذين تربُّوا علىٰ أيدي الصَّحابة والتابعين.

إن الجريمة التي حرَّمها القرآن الكريم، وأعلنَ عن حُرْمتها إعلاناً قَطْعياً، وبأساليب مختلفة، وهي جريمة التفريق بين المُسلمين ـ كأنها ليست جريمةً عند هؤلاء! وأنه ليس عَمَلاً ثبتت حُرْمتُه بنصوص قَطْعية! وقد ارتكبوا هذه الجريمة النَّكْراء ليُلْزِموا المسلمين أموراً ليس الانحراف عنها إثماً ولا جريمةً عند هؤلاء أنفسهم أيضاً، لأن كل أمر شرعي لم يكن خارجاً عن حدود شرعية غاية ما يمكن أن يُقال فيه: إنه أولىٰ وأفضل.

وسبحان اللّه! كان أمر اختلاف أخبار الآحاد أَلْيَنَ وأيسَرَ من ليونة الشَّمْع، ولكن هؤلاء مَلَؤوه شدَّةً وصَلابةً أكثر من الحَجَر والحديد، وأصبحت ثَرْوة أحاديث الخلاف كأنها ترسانة الأسلحة، وأصبح كل حديث من أحاديث الرسول ﷺ سلاحاً أو قُنْبُلةً بأيديهم، ففريق يستعمله كسكِّين يضرب به، وفريق يجعله حَبْلاً يرمي به، وقد يرتفع نشيد الظَّفَر المبين[1] من هذا الجانب، وقد يُصوِّت بالفتح المُبين من ذاك الجانب. وبعد البحث يثبتُ دائماً أن كل فريق لم يتحرَّك قدماً واحدة ولم يتأخَّر من موقفه الذي كان فيه قبل الحَرْب. وما كان يمكنه أن يتقدَّم أو يتأخَّر، لأنه يملكُ من ذخائر الأسلحة ما ليس له من نَفَاد.

وبالجُملـة، إن غرضي من ذِكْر هذه القِصة الطويلة هو أن إنساناً لو رأىٰ هذه الإساءة إلىٰ أحاديث رسول اللّه ﷺ وقال لهؤلاء المتخاصمين: إذا كانت هذه حالكم فمن الأفضل أن تتركوا بيان هذه الأحاديث. فهل من المعقول أن يُفْهَمَ من كـلام هـذا الناصـح أنه يريد القضـاء علىٰ أحاديث رسول اللّه ﷺ؟ أو أنه يريد حِـرْمان الأمـة من الفـوائد التي فتـح أبوابهـا رسـول اللّه ﷺ علىٰ هذه

---

(١) فيه إشارة إلىٰ تلك الرسائل والكتب التي كُتبت في هذا الصدد، وليست هذه مبالغة، فقد سُميت رسالة من هذه الرسائل بالسكين، والتي كُتبت في ردها سُميت بالحبل المتين، ومن الكتب المشهورة في هذا الصدد «الظفر المبين» و«الفتح المبين»، وبالجملة إنها قصة طويلة.

الأمة عن طريق أحاديثه؟

فاتهام هذا الناصح بهذا استدلالاً بظاهر كلامه ـ بغَضِّ النَّظَر عن أنه لمَن يخاطب، ولماذا يقول هذا الكلام، وفي أي الظروف يتكلَّمُ ـ لأَسوأُ اتهام في رأيي!

فقول أبي بكر رضي اللّه عنه وهو يخاطب الصَّحابة: «إنكم تحدِّثون عن رسول اللّه ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدُّ اختلافاً»، ثم إشارته عليهم بقوله: «فلا تحدِّثوا عن رسول اللّه شيئاً». فالاستدلال بهذه الجملة علىٰ أن أبا بكر رضي اللّه عنه أراد أن يمنع الصَّحابة رضي اللّه عنهم عن رواية الأحاديث كُلِّيةً إنْ هو إلا افتراء وبُهتان عليه؟! وإنما كان غَرَضُه رضي اللّه عنه ـ وهو الحق ـ مَنْعَ الناس عن رواية الأحاديث لإثارة الخلافات[1].

والذي يبدو من كلام أبي بكر رضي اللّه عنه أنه يريد أن يُنبِّههم إلىٰ أمر هامٍّ، وهو أنه لا ينبغي أن يُطالِبَ كلُّ إنسان غيرَه أن يتمسك بالرِّوايات التي اختارها هو بمعرفته وذَوْقه، بل الطريق الصحيح هو إيجاد السعة في الصُّدور حول الأحاديث المختلفة والمسائل الفقهية الاجتهادية، أما السَّعي لجَمْع الناس حول نُقْطة واحدة في المسائل الاجتهادية فهو سَعْيٌ خاطىء.

نعم، إذا حصل أيُّ انحراف من مسلم عن المسائل الأساسية التي تنبني علىٰ البيِّنات، فهنا مجال السَّعي، وهنا يجب أن تُتْلَىٰ عليه آيات القرآن الكريم، وتُقدِّم النُّصوص الصريحة لمَنْع هذا الانحراف والاختلاف، لأنَّ الأمور الأساسية لا تسع الخلاف.

وهذا هو الجزء من الدين الذي أشار إليه القرآن الكريم، وأخبر أن الأمم السابقة افترقت مع وجود هذه البَيِّنات. ومعنىٰ ذلك أن هذا الجزء من الدين من الوضوح بمكان يمكن للعام والخاص، والأعلىٰ والأدنىٰ، والعالم والجاهل أن

---

(١) إن حرف «الفاء» في قوله: «فلا تحدثوا» يدل علىٰ الترتيب كما لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ معرفة بالقواعد العربية، أعني أن ما بعد الفاء يترتب علىٰ ما قبله، فمن الواضح أن أمره رضي اللّه عنه هذا مربوط بالحادثة التي نبَّه الناس عليها، وهي أن بعض الناس بدأوا يتخذون اختلاف الرِّوايات الفطري ذريعة للخلافات الاختيارية، ولولا أن هذا الأمر عولج من البداية لأدَّىٰ ذلك إلىٰ نتائج خطيرة في المستقبل.

يَتَّفقوا عليه ويتَّحدوا، فلا يسع لأحد أن يقول: هل هناك أمور في الدين نتفق عليها ونترك الخلافات؟!

وإنني أرىٰ أن هذا كان غَرَضَ أبي بكر رضي اللّه عنه بقوله الذي قاله في آخر خُطْبته: «فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب اللّه، فأَحِلُّوا حلاله وحَرِّموا حرامه»[1].

ونرىٰ المسلمين الذين جاؤوا بعد التابعين تمسَّكوا بهذا المنهج، فكان الاختلاف محصوراً في دائرة عِلْمية، ولم يتجاوز إلىٰ الخلاف العَمَلي.

نعم، حدثت مَوْجة من هذه الخلافات في أواخر القرن الثاني الهجري في أتباع الإمام الشافعي رحمه اللّه تعالىٰ عندما قام ببعض الإصلاحات، ولكن وجود مثل الإمام أحمد بن حنبل رحمه اللّه تعالىٰ في الإسلام كان ترياقاً لهذا السُّمِّ القاتل، فمَنَعَ بقوة صِدْقه وعِلْمه الغزير وتقواه هذه الأمواج الهائجة، بحيث لم تجد هذه الاختلافات مجالاً أن تنتشر بين المسلمين عامة بعد ذلك.

نعم، ربما حاول بعض العُلماء المحترفين أن يُكْسِبوا هذه الخلافات صِبْغَةَ الخصومة، ولكن لم يتجاوز أَثَره عن دائرته الخاصة إلىٰ عامة المسلمين، والحمد للّه.

وإنني أرىٰ ـ ولعل البعض يخالف رأيي ـ أن جماعة الصوفية ـ مهما يأخذ الناس عليهم ـ حاولوا دائماً أن يُخفِّفوا من هذه المسائل الخلافية الفرعية صِبْغَةَ الجدال، بينما حاول بعض العُلماء التَّشديد في ذلك، وهذه مِنَّةٌ من الصوفية علىٰ المسلمين.

وبالجُملة، إن هذا موضوع واسع، وتكفي هذه الإشارات لأهل العِلْم، ولكن الذين لا تكفيهم هذه الإشارات عليهم أن ينتظروا كتابي «تَدْوين الفقه» لأنه أنسبُ كتاب لمثل هذه المسائل.

أما إصلاحات الإمام الشافعي رحمه اللّه تعالىٰ فما هي؟ وكيف ساء فَهْمُ بعض الناس لهذه الإصلاحات؟ وكيف عالَجَ الإمام أحمد بن حنبل رحمه اللّه تعالىٰ هذه المفاهيم الخاطئة؟ إن هذه الأسئلة لها صلة بالفقه وأخبار الفقهاء

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٣.

ولكن جاء ذِكْرُها ضِمْن موضوع «تَدْوين الحديث»[1].

وبالجُمْلة، إن أكبر خِدْمة للحديث النبوي الشريف في عَهْد أبي بكر رضي اللّه عنه كانت هذه، وعلىٰ هذا ترك دين نبيه ﷺ وأمته. وانتقل إلىٰ الرفيق الأعلىٰ، ودُفِن إلىٰ جَنْب حبيبه ﷺ. ثم جاء دور عُمر رضي اللّه عنه.

اللَّهمَّ صَلِّ علىٰ نبيك وحبيبك، وعلىٰ آله وصَحْبه وخُلفائه أجمعين.

***

---

(١) والحاصل أن الإمام الشافعي رحمه اللّه لما وصل إلىٰ بغداد عاصمة الخلافة بعدما أخذ العلم في الحجاز قال: حضرت أربعين حلقة للدرس في المسجد الجامع، فرأيت كل صاحب حلقة يقول: قال أصحابنا ولا يقول: قال اللّه وقال الرسول ﷺ! فكان طبيعياً أن ينزعج الإمام من هذه الظاهرة، أي: بُعْدهم عن مصادر الدين الأصلية، وهي الكتاب والسنة، ولم يمضِ قرن ونصف القرن. فأعلن أنه سيعرض اجتهادات هؤلاء الإئمة علىٰ الكتاب والسنة من جديد، فنقد المذهب الحنفي في بغداد، وعندما ذهب إلىٰ مصر كان مذهب أستاذه الإمام مالك هناك علىٰ قمة العروج، فنقد هناك المذهب المالكي، فبدأ رجوع الناس إلىٰ الكتاب والسنة. فجزىٰ اللّه الإمام الشافعي خيراً. ولكن لما اكتسبت المسائل الفرعية أهمية لأجل الإمام الشافعي فتح الإمام أحمد بن حنبل طريق المفاهمة، وكل ما ينسب إليه من قوله بالجواز وعدمه في مسألة واحدة لَدليل علىٰ أن كل جهة من جهات هذه المسألة لا تتعدىٰ الحدود الشرعية.

عصْر عُمر رضي اللّه عنه وتَدْوين الحديث

«لا يُنسب إلىٰ النبي ﷺ ما لم يقله» هذا هو منهج عمر رضي اللّه عنه الاحتياطي في هذا الباب، الذي ذكرتُه ضِمْنَ عَهْد أبي بكر رضي اللّه عنه. فإذا كان عُمر أشدَّهم في أمرِ اللّه، وظهرت آثار شدَّته في شؤون الدين المختلفة، فلا مانع أن يظهر أثَرُها في شُعْبة الحديث.

فإذا كان الناس ما زالوا يذكرون موقفه الحق من العدالة والإنصاف، وفي السِّياسة والحكومة وغيرها من الأمور، نرىٰ أيضاً أثرَ هذا المنهج والرُّعْب في تاريخ الحديث، فهذا المحدِّث المشهور سفيان بن عُيَيْنة ـ وهو في منصرم القرن الثاني ـ عندما كان يأتيه طُلَّاب الحديث في حَلْقة دَرْسه يخاطبهم بقوله: «لو أدركَنا عُمرُ لأَوجَعَنا ضَرْباً»[1]. والحق أن سفيان رحمه اللّه تعالىٰ يشير بذلك إلىٰ شِدَّته في منهجه في رواية الحديث الذي يُنْسب إليه.

وقد بدأ بعض الناس في عَصْرنا هذا يُردِّدون مثل هذه الرِّوايات لأغراض فاسدة، كقول أبي سَلَمة عندما سأل أبا هُريرة رضي اللّه عنه: هل كنتَ تحدِّث في عَهْد عُمر رضي اللّه عنه كما تحدِّث الآن؟ فأجابه بقوله: «لو كنتُ أحدِّث في زمان عُمر مثلَ ما أحدِّثكم لضَرَبني بمخفقته»[2]. فأبو هريرة يذكر هنا خوف العقاب، وقد وقع ذلك فعلاً مع أناس آخرين، فقد ذكر الإمام الذَّهَبي عن سعد ابن إبراهيم عن أبيه أنه قال: «إن عُمر حبس ثلاثةً: ابن مسعود، وأبا الدَّرْداء، وأبا مسعود الأنصاري فقال: إنكم أكثرتم الحديث عن رسول اللّه ﷺ»[3].

وقد ذكر ابن عبد البَرِّ أمثال هذه الرِّوايات، ثم قال ما مُلَخَّصه: إن الذين ليست لهم معرفة بحقائق الأمور، ويرغبون في إحداث الأمور في الدين، ويستثقلون الأحاديث النَّبوية، استنبطوا من هذه الرِّوايات التي تُنسب إلىٰ عُمر رضي اللّه عنه أن عُمر كان يريد أن يخرج الأحاديث كُلِّيةً عن دين المسلمين[4].

---

(١) جامع بيان العلم ٢ / ١٣٠.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٧.

(٣) نفسه.

(٤) انظر جامع بيان العلم ٢ / ١٢١.

ثم تكلَّم الحافظ ابن عبد البَرِّ كلاماً طويلاً في ردِّ هذه النتيجة السَّيِّئة وذكر في آخره أن بعض الناس تكلَّموا في صحة هذه الرِّوايات كما تكلَّم ابن حَزْم في كتابه «الإحكام» في هذه الرِّوايات التي تُنسب إلىٰ عُمر رضي اللّه عنه، وجرح رواتها وشَكَّكَ في صحتها.

عدَد مرويات عُمر رضي اللّه عنه:

ولكنني أقول كما قلتُ سابقاً ـ للذين اعتمدوا علىٰ هذه الرِّوايات وصَحَّحوها: إن من الإنصاف أن لا تنسوا مرويات عُمر رضي اللّه عنه التي ذُكرت في كُتُب الرِّوايات، والتي يرويها عن رسول اللّه ﷺ.

والحق أن روايات الشِّدَّة رُوَاتها عن عُمر لا يساوون الرواة الذين يروون عن عُمر أحاديث رسول اللّه ﷺ! فمرويات عُمر تُوجَد في الكتب الستة، وفي البخاري ومسلم منها خاصة. أما هذه الرِّوايات التي يستدلُّون بها لأغراضهم الباطلة فلا وجود لها في الصحاح.

فمرويات عُمر رضي اللّه عنه ذكرها ابن الجَوْزي في «التلقيح»[1] خمس مئة وسبعة وثلاثين حديثاً، ولو فرضنا أنه عدَّدها حسب الطُّرُق المتعدِّدة فلا شكَّ فيما ذكره أبو نُعَيْم الأصفهاني حيث قال: «أسندَ عن رسول اللّه ﷺ من المُتُون سوىٰ الطُّرُق مئتي حديث ونَيِّفاً».

فهل من المعقول أن الذي يُنسَب إليه أنه كان يريد القضاء علىٰ أحاديث رسول اللّه ﷺ ـ والعياذ باللّه ـ أن يروي بنفسه مئتي حديث علىٰ الأقل؟!

ثم إن هذا العدد حسب اصطلاح المحدثين الخاص، وإلا فقد ذكر الشاه وَلِيُّ اللّه الدهلوي عند ذِكْره لبعض النكت الحديثية أنه ينبغي أن يُعَدَّ عُمر رضي اللّه عنه في طبقة الصحابة المُكْثِرين عن رسول اللّه ﷺ، يعني الذين بلغ عَدَد مروياتهم ألفاً أو أكثر من ألف[2].

---

(١) التلقيح ١٨٤.

(٢) انظر إزالة الخفاء ٢ / ٢١٤. قال بشار: في هذا الكلام مبالغة ظاهرة، فقد بلغت أحاديثه في المسند الجامع (١٥٦) حديثاً فقط، ومنها مكررات، والمسند الجامع يشمل الكتب الستة ومؤلفات أصحابها الأخرىٰ ومسند أحمد والحميدي وعبد بن حميد وسنن الدارمي وموطأ مالك وصحيح ابن خزيمة!

وبالجُمْلة، إنني أسأل الذين يستدلُّون بهذه الرِّوايات ـ التي تُنسَب إلىٰ عُمر رضي اللّه عنه مع وجود أسباب الضَّعْف فيها ـ علىٰ أنه كان يريد القضاء علىٰ الرِّوايات، أسألهم: كيف يغضون أبصارهم عن تلك الروايات الكثيرة التي تُوجد في الكُتُب الصحاح وتُرْوىٰ عن عُمر بن الخَطَّاب رضي اللّه عنه؟! ثم هذه المباحث تُثار لو فرضنا أن هذه الرِّوايات التي تُنسب إليه كان الغَرَضُ منها هو ما فَهِمَه مُنكِرو حُجِّيَّة السُّنَّة.

والحق أن عُمر رضي اللّه عنه لم يرد بذلك القضاء علىٰ الرِّوايات، وإنما أراد المَنْع عن إكثارها، كما يبدو ذلك واضحاً من أقواله التي كان يخاطب بها بعض المُكْثرين من الصحابة، ويقول: «إنكم أكثرتم الحديث عن رسول اللّه ﷺ».

ولا أدري من أية كلمة فَهِمَ هؤلاء أنه رضي اللّه عنه كان يريد القضاء علىٰ الأحاديث؟! وقد صرَّحَ عُمر نفسه بغَرَضه الذي كان يمنعُ لأجله عن الإكثار ويأمر بالإقلال من الرِّواية، فقد رَوَىٰ الشَّعْبي عن قرظة بن كَعْب رضي اللّه عنه قال: «خرجنا، فشَيَّعْنا عُمرُ إلىٰ صِدَار[1]، ثم دعا بماء فتوضَّأ، ثم قال: أتدرون لم خرجتُ معكم؟ قلنا: أردت أن تُشيِّعنا وتُكْرمنا. قال: إن مع ذلك لِحاجة خرجتُ: إنكم تأتون بلدة لأهلها دَوِيٌّ بالقرآن كدَوِيِّ النَّحْل، فلا تَصُدُّوهم بالأحاديث عن رسول اللّه ﷺ فتُشْغِلوهم، جَوِّدوا القرآن وأَقِلُّوا الرِّواية عن رسول اللّه ﷺ، امضوا وأنا شريكُكم»[2].

لقد رأيتم في هذه الرِّواية أن عُمر رضي اللّه عنه لم يمنعهم عن رواية الحديث قَطْعاً، وقد بَيَّنَ غَرَضه من مَنْعه عن الإكثار، وقال لهم: «أَقِلُّوا الرِّواية عن رسول اللّه ﷺ».

وإنني أرىٰ أن قولَ عُمر هذا أَمْرٌ برواية الحديث، غير أنه مشروط بشَرْط، وهو عَدَم الإكثار. وقد ذكر الحافظ ابن عبد البَرِّ هذه الرِّواية ثم قال: «هذا يدلُّ علىٰ نهيه عن الإكثار وأَمْره بالإقلال من الرِّواية عن رسول اللّه ﷺ». ثم أردفَ ذلك بقوله ـ وقد صدق ـ: «ولو كَرِه الرِّواية وذَمَّها لَنَهىٰ عن الإقلال والإكثار»[3].

---

(١) موضع علىٰ ثلاثة أميال من المدينة.

(٢) جامع بيان العلم ٢ / ١٢٠.

(٣) جامع بيان العلم ٢ / ١٢٢.

غرض عُمر رضي اللّه عنه من مَنْعه عن إكثار الرِّوايات:

لماذا كان عُمر رضي اللّه عنه يمنعُ عن الإكثار؟ من الواضح أن الذي يَنْسِب القولَ إلىٰ النبي ﷺ تَقَعُ عليه مسؤوليات، ولكي يخرج من عُهْدتها لا بد من مثل هذا الاحتياط، وقد ذكر الحافظ ابن عبد البَرِّ هذا التوجيه فقال ما مُلَخَّصه: إن عُمر رضي اللّه عنه منع عن إكثار الرِّواية وأمر بالإقلال، لأن الإكثار فيه الخوف من أن يُنْسَب إليه ﷺ ما لم يقله. ويخاف أيضاً من أن يتجرَّأ الناس علىٰ بيان الرِّوايات التي لا يُتْقِنون حِفْظَها، ولا يثقون بذاكرتهم. ثم ختم الكلام بقوله: «إن ضَبْطَ مَن قَلَّتْ روايته أكثرُ من ضَبْط المُكْثِر، وهو أبعد من السَّهْو والغَلَط الذي لا يُؤمَن مع الإكثار»[1].

وبالجُمْلة، إن عُمر رضي اللّه عنه لم يقصد قَطْعاً المَنْعَ عن أحاديث رسول اللّه ﷺ قَطْعاً، بل كان يريد من ذلك أن يحدِّث الرواة أحاديث يُتْقِنون حِفْظها، ويعلموا أن الذي يروونه قد سمعوه أو رأوه.

وقد صرَّح بذلك عُمر رضي اللّه عنه في قولٍ خاطَبَ به الناسَ حيث قال: «مَن وعاها وعَقَلَها، وحَفِظَها فليحدِّث بها حيث تنتهي به راحلته، ومن خَشِيَ أن لا يعيها فإني لا أُحِلُّ له أن يكذب عليَّ»[2].

وقد أورد الحافظ ابن عبد البَرِّ هذه الرِّواية التي وردت في الصحاح. ثم سأل: إذا كان مذهب عُمر رضي اللّه عنه هو كما ينسب إليه مخالفو الحديث، فلماذا أمر الناس برواية هذه الأحاديث؟! بل كلامه الأخير يدلُّ علىٰ أنه كان يقصد من مَنْعه عن الإكثار أولئك الذين لا يثقون بذاكرتهم، قال ابن عبد البَرِّ: «يخرج معناها علىٰ أنَّ من شكَّ في شيء تركه، ومَن حَفِظَ شيئاً وأتقنه جاز له أن

---

(١) جامع بيان العلم ٢ / ١٢٢.

(٢) نفسه. قال بشار: وقول عمر هذا ورد في حديث طويل أخرجه مالك (٢٣٨١ برواية الليثي بتحقيقنا)، وأحمد ١ / ٢٣ و٢٤ و٤٠ و٤٧ و٥٥، والبخاري ٣ / ١٧٢ و٤ / ٢٠٤ و٥ / ٨٥ و١٠٩ و٨ / ٢٠٨ و٩ / ١٢٧، ومسلم ٥ / ١١٦، وأبو داود (٤٤١٨). والترمذي (١٤٣٢)، وابن ماجه (٢٥٥٣)، وغيرهم من طريق عبد اللّه بن عباس عن عمر بن الخطاب، والرِّوايات مطولة ومختصرة. وانظر الحديث في المسند الجامع ١٣ / ٥٨٠ ـ ٥٨٧ حديث (١٠٥٥٤).

يحدِّث به، وإن كان الإكثار يحمل الإنسان علىٰ التقحم في أن يحدث بكل ما سمع من جَيِّد ورديء وغَثٍّ وسَمِين»[1].

ولما كانت عمارة الحياة الأساسية لم تكن موقوفة علىٰ أخبار الآحاد لم يكن من الضَّروري أن تصل هذه الأخبار إلىٰ كل فَرْد من أفراد هذه الأمة، ولذلك لم يختر النبي ﷺ العمومية في تبليغها. فإذا كان الأمر كذلك، فمن الواضح أن الذي يروي وهو غير مُطْمئنٍّ علىٰ ما يروي، فأيُّ حاجة إلىٰ روايته، ومسؤولية الرِّواية عن رسول اللّه ﷺ تقتضي أن يتجنَّبَ الإنسان مثل هذه الرِّواية، كما يشير إلىٰ ذلك قوله ﷺ: «كَفَىٰ بالمَرْء كَذِباً أن يحدِّث بكل ما سمع»[2]. قال ابن عبد البَرِّ: فيه إشارة إلىٰ هذا المنهج الاحتياطي، وهذه كانت وجهة النَّظَر لأولئك الصَّحابة رضي اللّه عنهم الذين كانوا يحتاطون في الرِّواية.

سأل عبدُ اللّه بن الزُّبير والدَه الزُّبير بن العَوَّام: ما لي أراك لا تحدث عن رسول اللّه ﷺ فكان جوابه: أَمَا إني لم أفارقه منذ أسلمت، ولكني سمعتُهُ يقول: «مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فليتبوَّأ مَقْعَده من النار»[3].

وقد رُوي عن أنس رضي اللّه عنه عَدَدٌ كبيرٌ من الأخبار، ومع ذلك يبدو أن

---

(١) جامع بيان العلم ٢ / ١٢٣.

(٢) هذا الحديث روي من طريق حفص بن عاصم عن أبي هريرة، به مرفوعاً. لكنه معلول، قال الدارقطني: «يرويه شعبة واختلف عنه؛ فرواه علي بن حفص المدائني، عن شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وخالفه أصحاب شعبة؛ رووه عن شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، مرسلاً عن النبي ﷺ، وكذلك قال غندر والنضر بن شميل وسليمان بن حرب وغيرهم، والقول قولهم» (العلل ١٠ / س٢٠٠٨).
أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١ / ٨، وأبو داود (٤٩٩٢) من طريق حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
وأخرجه ابن أبي شيبة ٨ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨ (وقد زاد ناشره في الإسناد أبا هريرة جهلاً)، ومسلم في مقدمة صحيحه ١ / ٨، وأبو داود (٤٩٩٢) من طريق حفص بن عاصم، عن النبي ﷺ مرسلاً. (بشار).

(٣) حديث صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة ٨ / ٧٦٠، وأحمد ١٦٥ و١٦٦، والبخاري ١ / ٣٨، وأبو داود (٣٦٥١)، وابن ماجه (٣٦)، والنسائي في الكبرىٰ (٥٩١٢) من طريق عبد اللّه بن الزبير، عن أبيه، به مرفوعاً. (بشار).

الناس كانوا يَشْكون منه قِلَّة الرِّواية، فكان جوابه: إني ليمنعني أن أحدِّث حديثاً كثيراً أن النبي ﷺ قال: «مَن تعمَّد علىٰ كذباً فليتبوَّأ مَقْعَده من النار»[1] فقد دلَّ ذلك علىٰ أن أنساً رضي اللّه عنه كان يخافُ إذا أكثرَ من الرِّواية أن يَنْسِب إلىٰ النبي ﷺ ما لم يقله.

وكان بعض الصَّحابة رضي اللّه عنهم عندما كَبِرَ سِنُّهم وسُئِلوا عن الرِّواية قالوا: «كَبِرنا ونَسِينا، والحديث عنه ﷺ لشديد»[2].

وحَكَوْا عن قرظة بن كَعْب رضي اللّه عنه ـ الذي أوصاه عُمر رضي اللّه عنه بإقلال الرِّواية ـ أنه عندما وصل إلىٰ الكوفة قال له الناس: إنك صاحب رسول اللّه ﷺ فحدِّثنا من أحاديثه ﷺ! فكان جوابه: «نهانا عُمر بن الخَطَّاب»[3] وفي بعض الرِّوايات أنه قال: «ما حدثتُ بعده حديثاً عن رسول اللّه ﷺ»[4]. أي: بعد وصية عُمر رضي اللّه عنه.

وهذا هو المنهج الاحتياطي في الأحاديث الذي انتهجه مَن جاء بعد الصَّحابة، فهذا الإمام مالك رحمه اللّه تعالىٰ يقول عنه تلميذه الإمام الشافعي رحمه اللّه تعالىٰ: «كان الإمام مالك إذا شكَّ في الحديث تَرَكَه كلَّه»[5]. وذكروا أيضاً أن ابنه قال بعد وفاة مالك رحمه اللّه تعالىٰ: «أخرجتُ من غرفته سبعة صناديق كلَّها مليئة بأحاديث ابن شهاب الزُّهْري، وكانت ظهورها وبطونها مَلأىٰ، فقدَّمها إلىٰ تلاميذ الإمام مالك، فقرؤوها فتعجَّبوا غاية التعجُّب، لأن مالكاً لم يحدثهم منها شيئاً». وذكروا عنها أيضاً: «لما مات مالك فأُصيب في بيته صندوق عن ابن عُمر رضي اللّه عنهما ليس في الموطأ منه شيء إلا حديثين»[6]. وذكروا عن «موطأ مالك» رحمه اللّه تعالىٰ أيضاً أنه كان يحتوي أولاً علىٰ عشرة آلاف

---

(١) حديث صحيح. أخرجه أحمد ٣ / ٩٨، والبخاري ١ / ٣٨ و٣ / ٩٨، ومسلم ١ / ٧ من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس. (بشار).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٥) عن زيد بن أرقم بإسناد صحيح. (بشار).

(٣) جامع بيان العلم ٢ / ١٢١.

(٤) جامع بيان العلم ٢ / ١٢٠.

(٥) الديباج المذهب ٢٤.

(٦) نفسه.

حديث، ولكن الإمام مالك كان يراجعها كل سنة، فإذا شكَّ في حديث أسقطه منها، هكذا خرج جزء كبير منه[1]. ورُوي عن مالك أنه قال: «إن الأحاديث التي سمعتُها من الزُّهْري معظمها لم أُحدِّث بها أحداً».

وذكر الخطيب عن الإمام البخاري رحمه اللّه تعالىٰ أنه قال: «تركتُ عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نَظَر، وتركتُ مثله أو أكثر لغيره فيه نَظَر»[2].

وقد وصل الأمر في الاحتياط في أحاديث رسول اللّه ﷺ كما ذكر ابن عساكر في «تاريخ دمشق» عن محدِّث القرن الثالث الهجري أحمد بن مهدي بن رُسْتُم أنه: افتقدَ من كُتُبه كتاب قبيصة، ثم رُدَّ عليه فترك قراءته»[3]. يعني أنه خاف أن يكون أحدٌ قد زادَ فيه أو أنْقَصَ أثناء غيابه، فكانت نتيجة ذلك أنه ترك قراءته.

ولا شكَّ أن منهج الاحتياط في الرِّوايات قد أوجده النبي ﷺ نفسه، وقد بلغ قوله ﷺ: «من كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فليتبوَّأ مَقْعَده من النار» حَدَّ التواتر. وكان غَرَضه من ذلك ترسيخ مسؤولية الرِّواية في أذهان الصحابة رضي اللّه عنهم.

لقد وجدت رواية في «مُشْكِل الآثار»[4] للإمام أبي جعفر الطَّحاوي رحمه اللّه تعالىٰ ما مُلَخَّصها أن رجلاً حدَّث حديثاً عن رسول اللّه ﷺ في مجلس، وكان في المجلس الصَّحابي الجليل مالك بن عُبَادة رضي اللّه عنه قال: «إن النبي ﷺ عَهِدَ إلينا في حَجَّة الوداع فقال: عليكم بالقرآن، وإنكم سترجعون إلىٰ قوم يشتهون الحديث عني، فمن عَقَلَ شيئاً فليحدِّث به، ومن افترىٰ عليَّ فليتبوَّأ بيتاً ـ أو مَقْعَداً ـ في جَهَنَّم».

هل ترون من فرق بين ما أوصىٰ به النبي ﷺ في حَجَّة الوداع وبين ما كان عُمر رضي اللّه عنه يؤكِّد عليه في رواية الحديث؟

---

(١) الديباج المذهب ٢٥. قال بشار: هذا كلام فيه نظر، وقد فندناه في مقدمتنا للموطأ برواية الزهري الذي حققناه.

(٢) تاريخ الخطيب ٢ / ٣٤٦ بتحقيقنا. (بشار).

(٣) تاريخ دمشق ٦ / ٤٣. (بشار).

(٤) شرح مشكل الآثار (٤١٢). قال بشار: وإسناده ضعيف، فإنه من رواية وداعة الحمدي ـ أو الجمدي ـ وهو مجهول، فضلاً عن أنه مضطرب.

وهذا الذي أقصده وأقوله: إن ما أوصىٰ به أبو بكر وعُمر رضي اللّه عنهما في عَهْد خلافتهما كان تجديداً لوصية النبي ﷺ المباركة، وكانا يُنبِّهان الصحابة علىٰ خُطورة رواية الحديث. وكانت نتيجة ذلك أن كبار الصحابة رضي اللّه عنهم ما كان أحدٌ منهم يتجرَّأ علىٰ رواية الحديث في عَهْد عُمر إلا إذا تأكَّد منه واطمأنَّ به غاية الاطمئنان، فما ظنك بالذين جاؤوا بعدهم وعاشوا في عَهْد عُمر رضي اللّه عنه، ولذلك كان معاوية رضي اللّه عنه يقول للناس في عَهْده: «عليكم من الحديث بما كان في عَهْد عُمر، فإنه قد أخافَ الناسَ في الحديث عن رسول اللّه ﷺ»[1].

ولكن هنا يأتي سؤال: وهو أن المَنْع عن إكثار الرِّواية إذا كان سَبَبه هو خوف عَدَم الاحتياط مع الإكثار فهذا له وجه في عامة الأحوال، ولكن ماذا يُقال عن أولئك المحدِّثين من الصحابة ومَن جاء بعدهم الذين اشتُهِروا بقوة الذاكرة، حتىٰ كان بعضهم يحدِّث بمئات الأحاديث، ثم أعادها بعد سنين، فقارنها المحدِّثون بالأحاديث المكتوبة، فلم يجدوا أنه زاد حَرْفاً أو نَقَصَ حَرْفاً. وسبق أن رجلاً حلف إذا كان أبو زُرْعة الرازي لا يحفظ مئة ألف حديث فامرأته طالق، فلمَّا سأل أبا زُرْعة قال له: أبْقِ علىٰ زوجتك. فهذا يدلُّ علىٰ غاية الطُّمَأْنينة والتأكُّد.

وإنني أسأل: إذا كان وُجِد من الرواة مَن كانت هذه حاله، فما الحِكْمة في مَنْعهم عن الإكثار؟ وقد أجازَ رسولُ اللّه ﷺ الرِّواية لمن حَفِظَها وعَلِمَها، كما نقل قيس بن عباد عن عُمر رضي اللّه عنه فقال: سمعتُ عُمر بن الخَطَّاب يقول: من سمع حديثاً فأدَّاه كما سمع فقد سَلِمَ»[2]. ومن الواضح أن هذا القول يشمل المُقِلِّين والمُكْثِرين للرِّواية، بشَرْط أن يؤدُّوها كما سمعوا.

والذي يبدو لي أن عُمر رضي اللّه عنه عرف ببصيرته أن أخبار الآحاد إذا اشتُهِرَت وأخذت صِبْغة العمومية في عَهْد الصَّحابة اشتدَّت هذه الصِّبْغة عند مَن يأتي بعدهم، والنبي ﷺ لم يقصد لهذا النوع من الرِّوايات أن تأخذ هذه الصِّبْغة، وتأثير الصَّحابة رضي اللّه عنهم علىٰ من بعدهم غير خافٍ، كما قال عُمر رضي

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٧.

(٢) جامع بيان العلم ٢ / ١٢٣.

اللّه عنه[1]. وكان يخاطبهم ويقول: «أنتم مَعَاشرَ أصحاب محمد ﷺ متىٰ تختلفون يختلف مَن بعدكم»[2]. وخاطبَ أصحاب بدر قائلاً: «أنتم أصحاب بدر، وقد اختلفتم، فمن بعدكم أشدُّ اختلافاً»[3].

مهما يكن من أمر، فإنني أرىٰ أن هذه الحِكْمة من جُمْلة الحِكَم التي لأجلها مَنَعَ عُمر رضي اللّه عنه عن إكثار الرِّواية.

وهناك نكتة أخرىٰ أشار إليها الدارمي، فقد نقل الشاه وَلِيُّ اللّه الدهلوي في كتابه «إزالة الخفاء»[4] عن «سنن الدارمي» حديث قرظة الذي فيه وصية عُمر رضي اللّه عنه بإقلال الرِّواية، ثم نقل عنه قوله يَشْرحُ به هذه الرِّواية: «قال أبو محمد (هو الدارمي): معناه عندي الحديث عن أيام رسول اللّه ﷺ ليس السُّنَن والفرائض».

ما المراد من قول الدارمي هذا؟ أحبُّ أن أشير هنا باختصار، وإن كان موضعه الذي يَليقُ به هو كتابي «تَدْوين الفقه».

إن «البَيِّنات» من الدين ـ كما وصفتُها سابقاً ـ هي المطالب القرآنية وأشكالها العَمَلية، فمثلاً أمر القرآن الكريم بإقامة الصلاة في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النور: ٢٤ / ٥٦]، ولكن صورة الصلاة العَمَلية بيَّنها رسول اللّه ﷺ، فمراد الإمام الدارمي من قوله: «الفرائض» هي المطالب القرآنية، ومن قوله: «السُّنن» هي صُورَها العَمَلية، هذا ما يبدو لي، وهذا المعنىٰ هو المراد عندي حيثما ذُكِرَت «السُّنن» مع الفرائض في الرِّوايات، كما وَرَدَ في قول أبي موسىٰ الأشعري رضي اللّه عنه عندما بعثه عُمر إلىٰ البصرة، فخاطب أهل البصرة فقال: «بعثني إليكم عُمر بن الخَطَّاب، أُعلِّمكم كتاب ربكم وسُنَّةَ نبيكم»[5].

فالمُراد من السُّنَّة هنا هو إلا الأشكال العَمَلية للمَطَالب القرآنية. وبهذا أجاب عِمْران بن حُصَيْن رضي اللّه عنه عندما قال رجل في مجلسه: لا تحدثُونا

---

(١) جامع بيان العلم ٢ / ٨٤.

(٢) إزالة الخفاء ٢ / ٩٨.

(٣) جامع بيان العلم ٢ / ٨٨.

(٤) إزالة الخفاء ٢ / ١٤١.

(٥) إزالة الخفاء ٢ / ٢١٥.

إلا بالقرآن، بأنه لا يمكن العمل بالمطالب القرآنية إلا بالسُّنَن. أي: الأشكال العَمَلية، فقد ورد أنه قرَّبَ الرجل إليه، فبدأ يُفهِّمه فقال: «أرأيتَ لو وُكِّلتَ أنت وأصحابك إلىٰ القرآن أكنتَ تجد فيه صلاة الظُّهْر وصلاة العَصْر أربعاً والمغرب ثلاثاً؟» ثم مَثَّلَ بالحَجِّ فقال: «أرأيت لو وُكِّلتَ أنت وأصحابك إلىٰ القرآن، أكنتَ تجد الطَّواف بالبيت سبعاً، والطَّواف بالصَّفا والمَرْوة»؟ ـ وفي رواية قال ـ والموقف بعَرَفة ورَمْي الجمار. ثم مَثَّل بحدِّ السَّرقة فقال: «واليد من أين تُقْطَع؟ أمن ههنا أو من ههنا؟ أشار أولاً إلىٰ الرُّسْغ، ثم إلىٰ الكَعْب، ثم إلىٰ قريب من المَنْكِب، وسأله: أمن ههنا؟[1].

وبالجُمْلة، إني لا أريد تفصيل هذه المسألة هنا، فمَحَلّه كتابي «تَدْوين الفقه»، وإنما أقصد شَرْح قول الإمام الدارمي في تعليقه علىٰ قول عُمر رضي اللّه عنه، وأن مراد عُمر من إقلال الرِّواية هو الحديث عن أيام رسول اللّه ﷺ، وليس المَنْع عن «السُّنن» لأن السُّنن إذا أُطْلِقت بعد الفرائض يكون المراد منها الأشكال العَمَلية للمَطَالب القرآنية، والعمومية مقصودة من روايتها، فكيف لمثل عُمر رضي اللّه عنه أن يأمرهم بالإقلال!

والذي يبدو لي أن مراد الدارمي من قوله: «الحديث عن أيام رسول اللّه ﷺ» هو الحوادث التي وقعت في عَهْده ﷺ، أو الأعمال التي كان يعملها الآخرون أمامه، أو الأقوال التي خاطب بها الأفراد المخصوصين، أو رآه بعض الخاصة يفعل شيئاً. فهذه هي الأمور التي وقعت في عَهْد النُّبوة ولم يقصد بها النبيُّ ﷺ التبليغَ العام. والإمام البخاري رحمه اللّه تعالىٰ أيضاً عبَّر عن هذا المعنىٰ بالأمور والأيام حيث سمَّىٰ كتابه «الجامع المُسْنَد الصحيح المُخْتصر من أمور رسول اللّه ﷺ وأيامه» ومن الواضح أنه يُعبِّر عن الرِّوايات التي جَمَعَها في كتابه، ولا فرق بين الإمام البخاري والإمام الدارمي، إلا أن الإمام البخاري أضاف «الأمور» إلىٰ «الأيام»، والإمام الدارمي اكتفىٰ بالأيام. ويبدو أنه اصطلاح واحد، كأنه تعبير عن أخبار الآحاد.

وبالجُمْلة، قد كان الغَرَض من ذلك ألا يختلط قِسْم البيِّنات من الدين بغير البيِّنات، ولذلك أكَّدَ رسولُ اللّه ﷺ علىٰ تبليغ قِسْم البيِّنات وتعميمه، ولم

---

(١) الكفاية للخطيب ١٢ ـ ١٦.

يحاول تبليغ القِسْم الثاني إلىٰ كل فَرْد من أفراد الأمة، ثم أكَّدَ أبو بكر رضي اللّه عنه علىٰ إبقاء هذا المنهج في عَهْده، وهذا كان هو الغَرَض من صنيع عُمر رضي اللّه عنه الذي نُسِبَ إليه في الرِّوايات. وإليه ذهب الشاه وَلِيُّ اللّه الدهلوي حيث قال: «عَلِمنا بعد بَحْثٍ وتحقيق أن نَظَر عُمر رضي اللّه عنه الدقيق كان مُتركِّزاً علىٰ التمييز بين قِسْمي الحديث، أعني القِسْم الذي له صلة بتبليغ الشَّرائع وإكمال أفراد البَشَر، كان يريد إشغالهم فيه، ومنعهم عن التعمُّق فيما سواه»[1]. فقوله: «تبليغ الشرائع وإكمال أفراد البَشَر» يشير به إلىٰ الأشكال العَمَلية للمطالب القرآنية، كأنَّه فَسَّرَ ما عبَّرَ به الإمام الدارمي عن معنىٰ السُّنن. ثم قال: «ولذلك كان عُمر رضي اللّه عنه يقـلِّلُ من روايـة ماله صلة بالشمائل والسُّنن الزوائد ـ أي: ما سـوىٰ الأشكـال العَمَليـة للمَطَالـب القرآنيـة ـ التـي لها صلـة بلباسه وعاداته ﷺ».

ثم بين الشاه ولي اللّه رحمه اللّه تعالى حِكْمة صنيع عمر رضي اللّه عنه فقال:

«لأن هذه الأحاديث ليست من العلوم التي كُلِّف بها الناس وليست لها مكانة التَّشْريع والقانون، فلو كان الاهتمامُ بها أكثرَ من اللاَّزم لاختلطت سُنن الهُدَىٰ بالسُّنَن الزوائد»[2].

وغَرَضي من إيراد قول الإمام الدارمي وقول الشاه وَلِيِّ اللّه الدهلوي هو أن الحِكْمة التي بَيَّنَها من إقلال الرِّواية لستُ منفرداً بقولها، بل سبقني المُحققِّون من العلماء بهذا القول ضِمْنَ المصالح التي بَيَّنوها.

وبالجُمْلة، هذه كانت خِدْمة جليلة كيلا يأخذ هذا القِسْم من أخبار الآحاد الصِّبْغة العمومية والقوة مثل قوة الصُّوَر العَمَلية للمطالب القرآنية. وقد اهتمَّ بها رسول اللّه ﷺ في عَهْده، ثم اهتمَّ بها أبو بكر رضي اللّه عنه مع قصر عَهْده، ثم جاء دور عُمر رضي اللّه عنه فنجده يهتمُّ بها في أول عَهْده.

وأحبُّ أن أتناول البَحْث عن الوسائل التي اتخذها عُمر رضي اللّه عنه لمَنْع حدوث الخلاف حول هذا النوع من الأحاديث:

---

(١) إزالة الخفاء ٢ / ١٤١.

(٢) نفسه ٢ / ١٤١.

منها: الجَمْع بين الرِّوايات في المسائل الخلافية:

فعلىٰ سبيل المثال قراءة البَسْملة، هل تقرأ جَهْراً أم تقرأ سِرّاً؟ وهل تُرفع الأيدي بعد الرَّفْع من الرُّكوع أم لا تُرْفَع؟ فقد ذكر الشاه وَلِيُّ اللّه الدهلوي الرِّوايات المختلفة عن عُمر رضي اللّه عنه، وذهب إلىٰ أنه كان يرىٰ الجواز في الوجهين، فقال: «والأَوْجَهُ عندي أن عُمر رأىٰ رَفْع اليدين عند الرُّكوع والقيام منه مستحبّاً، فكان يفعل تارة ويترك أخرىٰ»[1].

ثم ذكر الشاه رحمه اللّه تعالىٰ أن عُمر تعلَّمَ هذا التَّوسُّع من رسول اللّه ﷺ، لأنه ﷺ أوجدَ هذا التَّوسُّع في نفوس أصحابه في اختلاف القراءات، فقال: «والأَوْجَهُ عندي أن عُمر تعلَّمَ من النبي ﷺ في قصته مع هشام بن حكيم أن القرآن نزل علىٰ سبعة أحرف: كلُّها كافٍ شافٍ»[2]. ثم صحَّحَ جميع الرِّوايات المختلفة التي نقلها الرواة عنه، وقال: «إن عُمر رضي اللّه عنه كان يرىٰ الجواز في كل ذلك، لذلك كان يفعل هذا أحياناً ويعمل بهذا أحياناً».

وفي هذا الصَّدَد ذكر الشاه وَلِيُّ اللّه رحمه اللّه تعالىٰ شيئاً عجيباً خلاصته: أن النبي ﷺ كما وَسَّع في اختلاف القراءات وصَوَّبها، وَسَّع أيضاً في فَهْم نصوص الكتاب وصَوَّب رأيين مختلفين فيه، ثم وَضَّحَ ذلك بمثال. وهذه المسألة طويلة وعجيبة، خلاصتها:

إن المُصلِّي إذا لم يجد الماء للوضوء يتيمَّمُ ويُصلِّي، وهذه مسألة اتفاقية. ولكن إذا كان المُصلِّي جُنُباً واحتاج إلىٰ الغسل ولم يجد الماء، فهل يتيمَّمُ ويُصلِّي؟ ولا شك أن جميع الأئمة المجتهدين أجابوا في ذلك بالإثبات، وأن تيمُّمَ الجُنُب يقوم مقام الغسل. ولكن نرىٰ في تاريخ مسألة التيمُّم أن بعض الناس كانوا يرون التيمُّمَ بدل الوضوء فقط، أما كونه بدلاً عن الغسل فكان رأيهم: «لا يتيمَّمُ الجُنُب وإن لم يجد الماء شهراً». ويُنْسَب هذا القول إلىٰ صحابيين جليلين من أصحاب رسول اللّه ﷺ، وهما: عُمر وعبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنهما. ولكن ما هو أساس رأيهما؟ لا يحضر في ذِهْني تفصيله الآن، ولكن أحبُّ أن أذكر

---

(١) إزالة الخفاء ٢ / ٩٣.

(٢) نفسه ٢ / ٩٢.

هنا نكتةً عجيبةً ذكرها الشاه وَليُّ اللّه في «إزالة الخفاء». من المعلوم أن هذه المسألة ـ أي: هل ينوبُ التيمُّمُ عن غسل الجنابة أم لا؟[1] ـ وقع فيها الاختلاف بين عُمر وعمَّار رضي اللّه عنهما في أثناء السَّفَر كما ذكرناه في الهامش، وعند عودتهما من السَّفَر عرضا القضية في حضرة النبي ﷺ. ويبدو من ظاهر الرِّوايات أن النبي ﷺ أيَّد رأي عمَّار رضي اللّه عنه، غير أنه ﷺ عَلَّمه أن تيمُّمَ الغسل مثل تيمُّم الوضوء، وكان ينبغي أن يترك عُمر رضي اللّه عنه رأيه ويوافق رأي عمَّار، إلا أَن قول ابن مسعود رضي اللّه عنه الذي ذكرناه في الهامش ـ وهو: ألم ترَ أن عُمر لم يقنع بقول عمَّار ـ يبدو منه أن عُمر بَقِيَ علىٰ رأيه بعد هذا العَرْض، وابن مسعود رضي اللّه عنه الذي كان عارفاً بهذه القصة قد أعاد رأي عُمر أمام أبي موسىٰ رضي اللّه عنهما. ومن هنا تأتي خطورة هذه المسألة، حيث لا يمكن أن يبقىٰ عُمر رضي اللّه عنه علىٰ رأيه بعد صدور هذا الحُكْم من النبي ﷺ ولكن الرواة عَبَّروا عنه هكذا. ولذلك استشكل الشاه وَلِيُّ اللّه رحمه اللّه تعالىٰ هذا الأمر الذي نشأ من ظاهر الرِّوايات! فأجاب عنه وقال: «وتتبَّعتُ أنا فوجدتُ أن

---

(١) سأل أبو موسىٰ الأشعري عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنهما، وهما في الكوفة: هل يتيمم الجنب عند الضرورة؟ فقال عبد اللّه: لا يتيمم ولو لم يجد الماء شهراً، فقرأ أبو موسىٰ آية المائدة: ﴿. . . أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة ٥ / ٦] التي تدل بظاهرها أن الجنب له أن يتيمم، فأجاب ابن مسعود رضي اللّه عنه: لو أجزنا لهم ليتيمموا في البرد اليسير. فقال الأعمش راوي الحديث عن شقيق: فقلت لشقيق: فإنما كره عبد اللّه لهذا؟ قال: نعم. فذكر له أبو موسىٰ قصة عُمر وعمَّار رضي اللّه عنهما في السفر، فقد كان رأي عُمر أن الجُنب لا يصلي حتىٰ يغتسل. وكان رأي عمَّار أن الجُنب يتيمم ويصلي، إلا أنه ما كان يعرف كيف يتيمم للجنابة، فقاس علىٰ الغسل، فخلع ثيابه وتمعَّر في التراب وصلىٰ. فلما حضرا إلىٰ النبي ﷺ قصَّا عليه القصة، فقال النبي ﷺ لعمَّار: إنما كان يكفيك هكذا، وأشار إلىٰ تيمم الوضوء. وظاهر قول النبي ﷺ يؤيد رأي عمار. وكأنَّ أبا موسىٰ رضي اللّه عنه يريد أن يقول: إذا كان رسول اللّه ﷺ أيَّد رأي عمَّار فلم يبق مجال لرأي آخر، فأجابه عبد اللّه بن مسعود: ألم تر عمر لم يقتنع بقول عمَّار.

قال بشار: أخرج هذه الرواية أحمد ٤ / ٢٦٤ و٢٦٥ و٣٩٦، والبخاري ١ / ٩٥ و٩٦، ومسلم ١ / ١٩٢، وأبو داود (٣٢١)، والنسائي ١ / ١٧٠، وابن خزيمة (٢٧٠) من طريق شقيق عن أبي موسىٰ وعبد اللّه بن مسعود عن عمار. وإنما لم يقتنع عُمر بقول عمَّار لأنه لم يتذكر الحادثة.

النبي ﷺ رآهم اختلفوا في تأويل الآيتين: آية المائدة وآية النساء[1]، فصوَّب كلا التأويلين وترك كل مُتأوِّل علىٰ تأويله»[2]. ثم قال: «وعُمر بن الخَطَّاب أَجَلُّ من أن يخفىٰ عليه هذا الحديث، وأتقىٰ للّه من أن يبلغه هذا الحديث ثم لا يقول به إلا لمعنىً فَهِمَه عن النبي ﷺ»[3].

يريد الشاه وَلِيُّ اللّه رحمه اللّه تعالىٰ أن هذه الرِّوايات دَلَّت بظاهرها علىٰ أن النبي ﷺ صوَّبَ رأي عمَّار، فكيف يمكن لعُمر رضي اللّه عنه أن يبقىٰ علىٰ رأيه بعد ذلك، وقد نُقِلَ عنه أنه كان وَقَّافاً عند كتاب اللّه وعند أمر النبي ﷺ!

إذن نفهم من هذا أن النبي ﷺ أقنع عمَّاراً بقوله: «إنما يكفيك تيمُّمُ الوضوء»، وقد فَهِمَ منه عُمر رضي اللّه عنه أن النبي ﷺ لم يردَّ رأيه، فكأنَّ النبي ﷺ يقول لعَمَّار: إذا أنت فَهِمتَ من الآية أن التيمُّمَ يقوم مقام غسل الجنابة فعليك بالتيمُّم كتيمُّم الوضوء، وترك عُمر علىٰ رأيه إذا فَهِمَ أن آية التيمُّم ليست لها صلة بالجنابَة فله أَن يقيم علىٰ رأيه.

ولم يكتفِ الشاه وَلِيُّ اللّه بهذا التَّوْجيه، بل أَيَّدَه برواية وردت في «النَّسائي» مما يدلُّ علىٰ سعة عِلْمه بالحديث. والرِّواية هي: «عن طارق أن رجلاً أجنب فلم يصلِّ، فأتىٰ النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال: أصبتَ. فأجنبَ رجل آخر فتيمَّمَ وصَلَّىٰ فأتاه فقال له نحواً مما قال للآخر. يعني أصبتَ»[4].

ولا شكَّ أن هذه الرِّواية تؤيِّدُ التَّوْجيه الذي قدَّمه الشاه وَلِيُّ اللّه رحمه اللّه

---

(١) وقد وقعت في كلتا الآيتين لفظة (لامستم النساء) واللَّمس هنا يحتمل معنىٰ الجماع ويحتمل معنىٰ اللمس باليد، ولذلك ذهب القائلون بالمعنىٰ الثاني إلىٰ أن مس المرأة ينقض الوضوء، ولما حملوا الآية علىٰ مسِّ المرأة صارَ حُكْم الآية بالوضوء، ولا يثبت التيمم للجنب. وقد ذكر الشاه ولي اللّه عن الشافعي رحمه اللّه تعالىٰ أنه أشار إلىٰ أن عمر وابن مسعود كانا يحملان الملامسة علىٰ اللمس باليد، فكانت الآيتان ساكتتين عندهما عن التيمم عن الجنابة، وعلىٰ هذا التفسير لا يسع لأحد أن يقول: إن هاتين الشخصيتين اختارا رأياً يخالف القرآن.

(٢) إزالة الخفاء ٢ / ٨٩.

(٣) نفسه. قال بشار: إن الرواية في صحيح مسلم تشير إلىٰ أن عمر بن الخطاب لم يتذكر الحادثة التي يحدث بها عمار، ولكنه لم يمنعه من التحديث، بل قال له: نوليك ما توليت.

(٤) إزالة الخفاء ٢ / ٨٩. قال بشار: حديث طارق بن شهاب في سنن النسائي ١ / ٢١٣ وهو صحيح الإسناد، وطارق رأىٰ النبي ﷺ ولم يسمع منه، فحديثه عنه مرسل.

تعالىٰ عن رأي عُمر، لأن النبي ﷺ أقرَّ غير عُمر أيضاً علىٰ رأيه الذي فَهِمَه من هذه الآية.

وهذا يشبهُ ما حصل في قصة بني قُرَيْظة، كما وَرَدَ ذِكْره في البخاري والصحاح، حيث قال النبي ﷺ لأصحابه: «لا يصلِّيَنَّ أحدكم العَصْر إلا في بني قُرَيْظة» فانطلق الصحابة امتثالاً لأمره ﷺ، فأدركهم العَصْر في الطريق، فقالوا: إن النبي ﷺ لم يرد منا ذلك، وإنما أراد الإسراع، وما دام الوَقْت قد حضر فلنصلِّ. وتمسَّكَ الآخرون بظاهر قوله ﷺ فلم يصلُّوا إلا في بني قُرَيظة بعدما فات الوَقْت، فلمَّا قدَّموا القضية إلىٰ النبي ﷺ لم يُعنِّف أحداً[1].

إن هذه واقعة جزئية، إلا أنها تؤتينا كُلِّيَّة في المسائل الفرعية الاختلافية، ولا تَقِلُّ أهميتها عندي من اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن الكريم، فالرِّوايات التي تحكي عن اختلاف القراءات تدلُّ علىٰ أن النبي ﷺ أوجد في قلوب الصَّحابة سعة في مسألة القراءات، وكذلك رواية عُمر وعمَّار، ورواية صحابيين آخرين ذكر النَّسائي قصتهما تدلُّ أيضاً علىٰ أن النبي ﷺ أوجَد سعة في اختلاف فَهْم معاني القرآن الكريم، لأنه ﷺ لو أراد أن يعيِّن جهة واحدة في القضية لفعل، وكذلك لو فهم الصحابة أنه ﷺ يريد أن يجمعهم علىٰ جهة واحدة لَمَا وَسِعَهم إلا أن يتركوا رأيهم وينقادوا لهذه الجهة المُعيَّنة. فالذين آمنوا به، وتركوا ما وَرِثوا عن آبائهم من عقائد وعادات وتقاليد كيف يُتصوَّرُ منهم أن يبقوا علىٰ رأي يخالف مَنْشأ النُّبوة، وهذا يكون أسوأ الظَّنِّ بهم.

فالحق أنهم فَهموا من طبيعة النبي ﷺ أنه لا يريد أن يجمعهم علىٰ رأي معيَّن، بل أعطاهم الحُرِّية في أن يبقىٰ كلٌّ علىٰ رأي فَهِمَه من الآية. وهذا هو السِّرُّ الذي لأجله بَقِيَ عُمر وابن مسعود رضي اللّه عنهما علىٰ رأيهما بعد قصة عمَّار. فكانا إذا سُئِلا أجابا حسب رأيهما، ولكن مع ذلك كانا يؤتيان لغيرهما حقّاً في أن يأخذ برأيه، مع أن عُمر ـ وهو صاحب السُّلْطة ـ كان يستطيع أن يجمعهم علىٰ رأي واحد، كما فعل في بعض القضايا الأخرىٰ.

---

(١) حديث صحيح. أخرجه البخاري ٢ / ١٩ و٥ / ١٤٣ ومسلم ٥ / ١٦٢ من طريق نافع عن ابن عمر.

وهناك نكتة أخرىٰ جديرة بالبَحْث أيضاً، وهي إذا كان غَرَض عُمر رضي اللّه عنه من مَنْعه عن إكثار الرِّواية هو الخوف من وقوع الخطأ، كان يكفيه أن يأمرهم بإقلال الرواية فقط، ولا يضيفُ إلىٰ ذلك انشغال الناس بالقرآن الكريم، كما فعل ذلك في وصيته لقرظة وجماعته. كما نرىٰ في خُطْبة النبي ﷺ في حَجَّة الوداع يأمرهم بالقرآن ويمنعهم عن إكثار الرِّواية، ثم يسمح لمن كان يحفظها ويعلمها جَيِّداً.

والسُّؤال: ما هي الحاجة لذِكْر القرآن الكريم مع المَنْع عن إكثار الرواية؟ وإنني أرىٰ أن ذِكْر القرآن قرينة علىٰ أن من أهمِّ الأغراض من المَنْع عن إكثار الرواية هو الحِفاظ علىٰ قوة قِسْم الدين الذي يعبِّرُ عنه القرآن بالبَيِّنات، وأن لا يكسب القِسْم الثاني ـ أي: غير البَيِّنات ـ قوة البَيِّنات وصِبْغة العمومية، وهذه حقيقة حافَظَ عليها رسول اللّه ﷺ، ثم تَبِعَه أبو بكر رضي اللّه عنه في عَهْد خلافته ولا يمكن أن تخفىٰ هذه الحقيقة علىٰ عُمر رضي اللّه عنه، ولذلك كان من أهمِّ الأغراض من مَنْعه من إكثار الرواية.

ولكن من الواضح أن الحِفاظ علىٰ أحاديث رسول اللّه ﷺ وأن لا يُنْسَب إليه ما لم يقله أمر حُمِّلت مسؤوليته علىٰ الأمة كلِّها إلىٰ يوم القيامة، ولم يختصَّ هذا بعَصْر دون عَصْر، لأن الحاجة كما كانت ماسَّةً إلىٰ أن لا يُنْسَب إلىٰ رسول اللّه ﷺ ما لم يقله في عَصْره، كذلك هي ماسَّة الآن وتبقىٰ إلىٰ يوم القيامة أن لا يُنْسَب إليه ما لم يقله.

ولكن قضية أخبار الآحاد بأن لا تأخذ صِبْغة العمومية كصِبغة «البَيِّنات» أمر كان يمكن الاحتياج إلىٰ الاهتمام بها إلىٰ وَقْت مُعَيَّن، وأن هذه الأخبار بعد تَدْوينها في الصحاح، وإن صارت متواترة، ولكن هذا التواتر لا يُكْسِبها صِبْغة البَيِّنات، لأن البَيِّنات هي التي أخذت الصِّبْغة العمومية منذ عَهْد النبي ﷺ، أما أخبار الآحاد التي بَقِيَت أحاداً في عَهْده ﷺ فلم تأخذ الصِّفة العمومية فيما بعد، وإن بلغت حَدَّ التواتر[1].

---

(١) لا شك أن مفهوم أخبار الآحاد لا يقصد به المؤلف التعريف الاصطلاحي لأحاديث الآحاد عند المحدثين، وإلا كيف تكون آحاداً وتكون متواترة في الوقت نفسه، وإنما يريد بذلك الأحاديث التي لم يُرِدْ لها النبي ﷺ أن تأخذ حد الفرضية والوجوب المطلق. (بشار).

وإنني أرىٰ أن النبي ﷺ لو أراد أن يُكْسِب أخبار الآحاد الصِّبْغة العمومية كما فعل بالبينات لم يمنعه مانع. وعلىٰ عكس ذلك فقد استعمل الوسائل الممكنة للمَنْع عن ذلك، ثم تَبِعَه في ذلك أبو بكر رضي اللّه عنه، ثم جاء عُمر رضي اللّه عنه وبالَغَ في المَنْع، حتىٰ ظنَّ بعض الناس أنه يريد إغلاق باب الرِّواية. وقد وقع الناس في هذا الخطأ، لأنهم لا يعرفون الفَرْق الذي أراده الشارع، بين القِسْمين، أي: بين «البَيِّنات» من الأحكام وبين غيرها.

ثم هذا هو عُمر رضي اللّه عنه يذهب إلىٰ بيت المقدس فيزورُ كنيسة النَّصارىٰ، فتدركه صلاة الظُّهْر، فيقول له أساقفتهم أن يُصلِّي داخل الكنيسة، ولكنه يأبَىٰ أن يُصلِّي داخلها، كيلا يَدَّعي المسلمون فيما بعد حَقَّهم فيها، وصَلَّىٰ خارج الكنيسة. وهذا كان نَظَر عُمر رضي اللّه عنه الدقيق الذي ينظر به إلىٰ المستقبل. وقد رأىٰ الناس يتبادرون إلىٰ الشجرة التي وقعت تحتها بَيْعة الرضوان ليُصلُّوا تحتها، ويَحْرِصون عليها، فأمر بقَطْع الشجرة. ورأىٰ الناس ـ وهو عائد من الحَجِّ ـ يتتبعون الأماكن الخاصة ويتسابقون إلىٰ الصلاة فيها. فيسأل عنهم فيُقال له: إن هذه الأماكن التي صَلَّىٰ فيها رسول اللّه ﷺ في سَفَر الحجِّ، فيُعْلِن: «مَن عَرَضت له منكم الصلاةُ فليصلِّ، ومن لم تَعْرِض له منكم الصلاة فلا يُصَلِّ»[1]. ولكن لا نجدُ رواية واحدة تدلُّ علىٰ أنه راجع أحداً من الصحابة الذين خالفوا رأيه في مسألة التيمُّمِ.

ومهما يكن من أمر، فهذا مثال رائع للتوسع والمداراة في المسائل الاجتهادية الخلافية، بأن يُعْرَض علىٰ النبي ﷺ رأيان مختلفان لمجتهدَيْن في فَهْم القرآن الكريم وتأويله. فيُقِرُّهما النبي ﷺ علىٰ رأيهما. ولو كان الغَرَض هنا إزالة الخلاف كُلِّيّاً لأرشَدَهم إلىٰ رأي واحد، وهما في غاية الانقياد لأمره ﷺ، ومع ذلك كله ترك كلاًّ علىٰ رأيه حسب رأي الشاه وَلِيِّ اللّه رحمه اللّه تعالىٰ حيث قال: «صَوَّب كلا التأويلين وترك كل متؤوِّل علىٰ تأويله».

وإنني أرىٰ أن موقف المسلمين من اختلاف هذا الجزء من الدين ـ أي قِسْم غير البَيِّنات ـ منذ ثلاثة عشر قرناً نتيجة تلك الجهود الإسلامية التي صُرِفت في

---

(١) إزالة الخفاء ٢ / ٩١.

فجر الإسلام. وكانت نتيجة ذلك أن الصحابة مع اختلافهم في المسائل الفرعية لم يتجاوز هذا الاختلاف النَّظَري إلىٰ الخلافات والنِّزاعات الإرادية، فكلٌ كان يُصلِّي وراء الآخر، ويُكِنُّ له في قَلْبه الاحترام الذي يستحقُّه مع هذا الاختلاف. فهذا عُمر رضي اللّه عنه خالفه بعض الصحابة في عشرات المسائل، ولكن مع ذلك اعتبروه دائماً أمير المؤمنين. ولم يؤثِّر هذا الاختلاف في سُلُوكهم ومُعاملتهم معه رضي اللّه عنهم.

ولمَّا كان هذا مَوْضوعاً مُستقلاً أَكْتَفي بهذه الإشارات ولا يسع هذا الكتاب تفصيل أكثر.

الاختلاف حول البيِّنات:

فهذا هو عُمر رضي اللّه عنه مع اختلافه في المسائل الفرعية يقول لبلال: «بلال سَيِّدنا»، ويجد عمَّار بن ياسر عنده مكانة كمن كان يوافقه، ولكن مُداراة عمر هذه كلها كانت حول المسائل التي كانت خارجةً عن دائرة البَيِّنات.

والحق أن الاختلاف لم يمسِّ البَيِّنات من الدين، ويكفي لتوضيح ذلك رواية واحدة وهي: كان رجل يُقال له: صَبِيغ العراقي، قيل لعُمر رضي اللّه عنه: إنه يسأل عن أشياء من القرآن في أجناد المسلمين ـ ومع الأسف لم ينقل الناقلون نوع هذه الأسئلة ـ ويبدو من بعض الرِّوايات أنه كان يسأل عن المُتشابهات من القرآن الكريم، ولكن ما هي المُتشابهات؟ مسألة خلافية. لذلك لا يسعنا أن نقول: ما هي الوساوس التي نشأت في دماغ هذا المُخرِّب؟ ولكن يبدو من معاملة عُمر رضي اللّه عنه معه أن كلامه ومُعَاكسته كانت مع قِسْم البَيِّنات من الدين، وإلا فقد رأينا سعة صَدْره رضي اللّه عنه حول المسائل الفرعية، هذه السعة التي أوجدها فيه رسول اللّه ﷺ بتربيته.

وخلاصة القصة أن هذا الرجل «صَبِيغ» كان يسأل عن أشياء من القرآن الكريم في أجناد المسلمين حتىٰ وصل إلىٰ مصر. وكان عَمْرو بن العاص رضي اللّه عنه أميراً علىٰ مصر آنذاك، فلمَّا سمع به وبما يصنع، أرسله إلىٰ عمر رضي اللّه عنه بالمدينة، وأرسل رسالة مع من أرسله معه ذكر فيها فِتْنته، فلمَّا قرأها عُمر سأل الرسول: أين هو؟ وقد امتلأ غَضَباً، وقال له: لئن أَفْلَتَ في هذه الفَتْرة تُعاقَب أنت! فأسرع إلىٰ المكان الذي تركه فيه، فأخذه إلىٰ عُمر رضي اللّه عنه.

وكان عُمر قد طلب حزمةً من جَريد النَّخْل. فلمَّا حضر صبيغ قال له: مَن أنت؟ قال: أنا عبد اللّه صَبِيغ. فلمَّا سمع عُمر جوابه أمسكَ بيده جَريداً وقال له: أنا أيضاً عبد اللّه عُمر، وبدأ يضرب رأسه، حتىٰ أدمىٰ رأسه، وقال البعض: إن الضَّرْبة الأولىٰ أعادت إليه عَقْله، وصاح قائلاً: «يا أمير المؤمنين! حَسْبُكَ! قد ذهب الذي كنتُ أجد في رأسي»[1]. وقال البعض: إنه عاد إلىٰ عقله بعد ضَرَبات مُتعدِّدة وقال: بَرِئتُ.

وبالجُمْلة، إن عُمر رضي اللّه عنه أحسَّ بخَطَر الاختلاف حول البَيِّنات من الدين، وعَلِمَ أن مثل هذا الرجل لا ينفعه الإفهام والتفهيم، وإنما ينفع ذلك من أخطأ الفَهْم. أمَّا مَن يتعمَّدُ الفِتْنة والفساد[2] فلا ينفعه إلا الذي اختاره عُمر رضي

---

(١) إزالة الخفاء ٢ / ٨١.

(٢) كما قلت سابقاً: لم أطلع إلىٰ الآن علىٰ تفاصيل الأسئلة التي كان يسألها صبيغ، وقد ذكر ابن حجر صبيغاً في الإصابة ٢ / ١٩٨ ولكنه أجمل في هذه المسألة. وقد وردت رواية في الإصابة تشير إلىٰ أنه أورد بعض الشبهات حول سورة الذاريات، ولكن هذا القول أيضاً مجمل. ومهما يكن من شيء فالذي يبدو أن شبهاته كانت حول القرآن الكريم، وأنه كان ينشر هذه الشبهات بين السُّذَّج من جنود المسلمين، وبذلك اشتدت جريمته. ويُقال: إن عُمر رضي اللّه عنه نفاه إلىٰ البصرة بعد توبته، وأمر ألا يجتمع به أحد من المسلمين، ثم رفع هذا القيد بشفاعة من أبي موسىٰ الأشعري رضي اللّه عنه.

ويبدو لي أن صَبيغاً كان يتكلم مثل أولئك الذين يقولون: إن المراد من قوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٥ / ٣] أن الميتة كانت اسماً لامرأة في الجاهلية، والدم ولحم الخنزير كانا رَجُلَين فمنع المسلمون عن الاتصال بهم. وعلىٰ هذا الأساس كانوا يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير. أو كما يقول بعض الناس في زماننا عن حكم القرآن حول الربا: إن هذا كان معاملةً خاصة في الجاهلية ولا يوجد اليوم، أو ليس هو المراد الذي يتعامله الناس اليوم، كما يقولون عن الشهداء الذين أخبر القرآن الكريم عنهم أنهم أحياء ـ أن اسمهم يبقىٰ بعد وفاتهم، ويفسِّرون الجنة والنار اللذين ورد ذكرهما في القرآن الكريم مراراً وتكراراً، ويفسِّرون الجنة بما يجد الصالح من الفرح في قلبه، والنار بما يجده المذنب من الانقباض بعد ذنبه. أو الجنات التي يجدها المسلمون في البلاد المفتوحة، وأمثال ذلك من تحريفات ومعانٍ فارغة. ويبدو أن صبيغاً كان إماماً لمثل هذه التفسيرات الملحدة.

قال بشار: وقد ترجم الحافظ ابن عساكر لصبيغ وذكر قصته مع سيدنا عمر رضي اللّه عنه. انظر تاريخ دمشق ٢٣ / ٤٠٨ ـ ٤١٣.

اللّه عنه في علاج صبيغ.

وبالجُمْلة، إن موقف عُمر رضي اللّه عنه هذا كان من الاختلاف الذي كان حول البيِّنات من الدين. أما الاختلاف الفِطْري حول غير البيِّنات من الدين الذي ينشأ من اختلاف أخبار الآحاد، واختلاف الفَهْم والاجتهاد، فيبدو أن موقف عُمر رضي اللّه عنه منه عامة كان بالتَّسامُح، وأن من اختار أيَّ جهة منها يبقىٰ داخل الدين.

ومع ذلك نجد هناك بعض الأمثلة في تاريخ عُمر الطويل أنها ليست من البيِّنات من الدين، بل مَبْناها اختلاف أخبار الآحاد، ومع ذلك نراه ـ وهو أمير المؤمنين ـ يأمر الصحابة بإنهاء هذا الاختلاف. وأول مثال في هذا الصَّدَد مسألة المتعة، وإن كان جماعة من المسلمين يَرَوْن حُرْمة المتعة من البيِّنات من الدين، ويَدَّعون أن حُرمتها اقتضاها النَّصُّ القرآني، ولكن من هؤلاء أيضاً ـ الذين يَرَوْن حُرْمة المتعة ـ من يرى من الصَّعْب إدخال حرمة المتعة في البيِّنات من الدين[1].

وبالجُمْلة، إن هذه مسألة مستقلة، وإنما أريد أن أقول: إن حُرمة المُتعة سواء أكانت صلتها بالبيِّنات من الدين أم لا، اتفق الجميع علىٰ أنه وُجِد هناك من لا يقول بحُرْمتها بعد النبي ﷺ، وإن كانت الأكثرية علىٰ أنها آخر أمره ﷺ، وأنها

---

(١) المعروف عند الناس أن المتعة هي استمتاع الرجل الخاص بالمرأة مؤقتاً بالعوض ولو لساعة، وهذا عين ما يفعله الزاني إكراهاً أو رضاء مع المومسات، ولذلك عندما سُئِلَ الإمام جعفر رضي اللّه عنه عن المتعة قال: هي الزنا بعينه. (انظر فتح الملهم شرح صحيح مسلم ٣ / ٤٤٤ عن البيهقي). ومع هذا يرىٰ بعض الناس أن من أخطأ الفهم فيها نظراً إلىٰ ما ورد في الكتاب والسُّنة لا يعتبر اختلافاً للبيِّنات. وعلىٰ هذا الإساس قال بعضهم: «فالمتعة عندي مرتبة برزخية بين النكاح والسفاح المطلق يقال: إن الممتوعة لا ترث، ولكنها تحتاج إلىٰ شهود، ولا تتمتع برجل آخر بعد مفارقتها إلا إذا حاضت حيضة واحدة، لذلك لا يطلق عليها الزنا كلية. (فتح الملهم ٣ / ٤٤٤). وأما من يستدل علىٰ حرمتها بالآية: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٣ / ٦] بأن الممتوعة لا تدخل فيما ملكت أيمانهم، ولا في الأزواج، لأن الزوجة ترث وهي لا ترث. فلمَّا لم يحلل القرآن إلا هاتين من النساء، وهي لا تدخل فيهما إذن هي حرام. وقال صاحب فتح الملهم: هذه المرأة المستمتع بها وإن كانت زوجة ناقصة، ولكن يوجد فيها بعض معنىٰ الزوجية، وهو الشهادة والاستبراء، يميزها عن الزانية. هذا غاية ما يقال عن الذين لا يعدُّون حرمة المتعة في البيِّنات من الدين.

حرام قَطْعاً[١]. فهل يترك عُمر رضي اللّه عنه الجميع علىٰ هذا الاختلاف أم يجمع الناس علىٰ نُقْطة واحدة؟ والرِّوايات تدلُّ علىٰ أن بصيرة الفاروق رضي اللّه عنه رَجَّحت الرأي الثاني، فأعلنَ علىٰ المنْبَر والصحابة حاضرون: «ما بال رجال ينكحون هذه المتعة بعد نَهْي النبي ﷺ»[٢].

ولم يثبت من رواية واحدة أن أحد الصَّحابة ردَّ عليه قائلاً: لماذا تحرِّم ما

---

(١) إن مسألة المتعة لها أهمية خاصة، يقال عنها: إنها حُلِّلت مرتين وحرِّمت مرتين، فقد حُلِّلت في خيبر أول مرة، ثم أعلن عن حرمتها عند العودة من خيبر. ثم حللت عند فتح مكة عندما تقدم المسلمون نحو الطائف، ثم أعلن بعد أيام عن حرمتها إلىٰ الأبد. ولا شكَّ في أن من يقرأ الرِّوايات يصل إلىٰ هذه النتيجة، ولكن الأمر لو كان كذلك لكان عجباً، كما قال ابن القيم أيضاً، ولكان هو نظير نفسه، ولا يوجد له نظير في الشريعة. ولي رأي خاص في هذا الصَّدَد، وليس هذا مقام التفصيل، ولكن أكتفي هنا بالإجمال: عندما تُذكر حُرمة المُتعة تُذكر معها حُرمة لحوم الحمر الأهلية وهنا أسأل: لماذا نفهم منه أن الشرع كان قد حلل لحم الحمر الأهلية؟ ولماذا لا نقول ـ وهو الواقع ـ: إن حرمة لحم الحمر الأهلية لم تنزل بعد. وأنه لما كان أهل الجاهلية يأكلون لحم الحمر الأهلية، ذبح بعض الناس الحمر، ووضعوا لحومها في القدور للطبخ، فلما علم بذلك رسول اللّه ﷺ أمر بإكفاء القدور وأعلن بحُرمة لحم الحمر الأهلية. ويقال عن المتعة: إنه ﷺ عندما أراد العود من خيبر رأىٰ بعض النسوة يبكون، فسأل عنهن، فقيل له: إن بعض الناس عقدوا معهن المتعة وتركوهن ويعودون. فأعلن ﷺ عن حرمة المتعة. فلماذا لا نقول: إن هؤلاء كما طبخوا لحم الحمر الأهلية بناء علىٰ ما اعتادوا عليه في الجاهلية، هكذا فعل بعض الناس المتعة بناء علىٰ ما اعتادوا عليه في الجاهلية.

لذلك لا يصح أن يقال: إن الإسلام حلَّل المتعة في وقت ما. وكذلك عند فتح مكة دخل الناس في دين اللّه أفواجاً، وهؤلاء المسلمون الجدد الذين لم يعرفوا حكم خيبر عمل بعضهم المتعة بناء علىٰ ما اعتادوا في الجاهلية، فلما علم بذلك رسول اللّه ﷺ أعلن بحرمتها مرة ثانية لهؤلاء المسلمين الجدد، فإذا عبَّرنا عن هذه الحقيقة بهذا الأسلوب فلا نحتاج إلىٰ القول بالتحليل مرتين والتحريم مرتين. أو إلىٰ أن هذا جائز أو غير جائز. ويمكن الدعوىٰ بأنها لم تحلل مرة فضلاً عن مرتين. وأما فِعْلها ممن فَعَلَ فكان بناء علىٰ ما اعتاده في الجاهلية. ولا شكَّ أن التعابير التي عَبَّر بها الرواة عن المتعة من الصعب أن ينطبق عليها تعبيري هذا. ولكن لا يلزم من التعبير عن الحوادث أن تكون هي في حقيقتها هكذا. والذي قلته لو أمعنا فيه النظر لزال به التردد واتضحت به حقيقة المسألة واللّه أعلم. قال بشار: هذا تفسير غريب لا تؤيده النصوص التي في صحيح مسلم وغيره.

(٢) فتح الملهم ٣ / ٤٤٢ عن البيهقي وابن المنذر وغيرهما.

أحلَّه رسول اللّه ﷺ، ثم أعلن عُمر رضي اللّه عنه بحُرمة المتعة، لذلك قَرَّرَ العلماء أن حُرْمة المتعة عليها إجماع الصحابة، وبإجماعهم زالت سائر الشُّكوك والشُّبُهات، وإلا لَمَا أمكن أن يسكت الصَّحابة عليه. وقد رَدَّت عجوز علىٰ عُمر رضي اللّه عنه وحَوَّلته عن رأيه.

ومهما يكن من أمر، فهذه أول مسألة مهمة سَعَىٰ فيها عُمر رضي اللّه عنه إلىٰ أن يجمع الأمة عليها، ولم يتركها علىٰ الاختلاف، والناس يُرْدِفون مع هذه المسألة متعة الحَجِّ، أي حَج التَّمتُّع. ولكنها مسألة سَهْلة لا حاجة إلىٰ ذِكْرها هنا.

نعم، هناك مسألتان، وإن كانت صلتهما بغير البَيِّنات من الدين، ولكن عُمر رضي اللّه عنه أحبَّ أن يجمع الناس علىٰ رأي واحد فيهما، ولم يحبَّ الاختلاف:

أولاهما: مسألة تكبيرات الجنازة، كم عَدَدها؟ وكان الناس علىٰ عَهْد عُمر رضي اللّه عنه يكبِّرون أربعاً وخمساً وستّاً، وفعلوا ذلك في عَهْده، كما رواه إبراهيم النَّخَعي رحمه اللّه تعالىٰ[1]. والرِّوايات تدلُّ علىٰ أن الصَّحابة رضي اللّه عنهم لم يروا النبي ﷺ يواظب علىٰ عَدَد مُعيَّن، ولعل هذا كان سَبَبَ اختلافهم، ولكن عُمر جمع أفاضل صَّحابة رسول اللّه ﷺ بعد أيام من خلافته، وعرض عليهم أن هذا الاختلاف لا ينبغي أن يستمرَّ، وينبغي أن يجتمعوا علىٰ عَدَدٍ مُعيَّن من التكبيرات، فيجتمع عليه من بعدهم! فقَبِل الصَّحابة رضي اللّه عنهم رأيه، وبعد بَحْث ونقاش اتفقوا علىٰ أن يختاروا العَدَد الذي كَبَّرَ به رسول اللّه ﷺ في آخر صلاته علىٰ الجنازة، وعَلِموا أن آخر صلاةٍ صلاَّها رسول اللّه ﷺ كَبَّرَ فيها أربعَ تكبيرات، فاختاروا هذا الفعل الأخير.

وهنا يأتي السُّؤال وهو: لماذا اهتمَّ عُمر رضي اللّه عنه بإزالة الاختلاف في هذه المسألة، مع أن هناك عشرات المسائل الخلافية تُرِكت علىٰ حالها؟ لم تظهر لي الحِكْمة في ذلك، غير أن جملةً من قول عُمر رضي اللّه عنه تشير إلىٰ هذه

---

(١) إزالة الخفاء ٢ / ٩٨.

الحِكْمة[1]، وهي قوله: «والناس حديثو عَهْد بالجاهلية فأجْمِعوا علىٰ شيء».

والمسألة الثانية في هذا الصَّدَد هي مسألة غسل الجنابة، ومن المعلوم عند أهل العِلْم أن الغسل يجب بالجماع، سواء أأنزل أم لم يُنْزِل، ولكن بعض الصحابة في صدر الإسلام كان يرى عدم الغسل على مَن لم يُنزل. وهذا الذي يعبِّرون عنه بـ«إنما الماء من الماء». فلمَّا عَلِمَ بذلك عُمر رضي اللّه عنه جَمَعَ الصَّحابة، وسأل هؤلاء عمن أخذوا هذا الحُكْم؟ والرِّوايات في هذا الباب ترجِّحُ أن جوابهم كان أنهم كانوا يفعلون ذلك في عَهْد النبي ﷺ ولم يمنعهم. فسألهم عُمر: هل عَلِمَ بذلك رسول اللّه ﷺ؟ قالوا: لا عِلْمَ لنا. فجَمَعَ عُمر المهاجرين والأنصار، فسألهم عن هذا الأمر، فاختلفت آراؤهم. وكان علي ومُعاذ بن جَبَل رضي اللّه عنهما يُصِرَّان علىٰ أنه إذا جاوز الخِتانُ الخِتانَ فقد وَجَبَ الغسل، وبَقِي الآخرون علىٰ الرأي الأول. وأخيراً رجعوا إلىٰ أُمَّهات المؤمنين أزواج النبي ﷺ، فكان جوابهنَّ كما قال علي ومُعاذ رضي اللّه عنهما. فحَكَمَ بذلك عُمر وأعلنَ: «لا أسمع برجل فعل ذلك إلا أوجعتُهُ ضَرْباً»[2].

---

(١) تذكرت نكته كان يذكرها شيخنا الإمام محمد أنور شاه الكشميري في درس الحديث، وهي أن كثيراً من الأفعال التي يعملها العوام بمناسبة الزواج كالتجول بالعروس واللعب بالنار والضوضاء وغيرها من الحركات، كان يراها أنها لا تدخل في البدعة، كما يقول به بعض العلماء، لأن البدعة هي الزيادة في الدين. والعوام لا يعتبرون هذه الأفعال من الدين، نعم حرمة هذه الأفعال تأتي لمخالفتها لأمور شرعية أخرىٰ، كالإسراف والتبذير والسفاهة، ثم يقول: ولكن مسألة الموت تختلف عن مسألة الفرح، لأن الموت له صلة بعالم الآخرة، فكُل ما يُفعل بمناسبة الموت يعتبره العامة من الدين لذلك يصح إطلاق البدعة علىٰ الأمور التي تخالف الشرع بهذه المناسبة.

وهذا الذي أحب أن أقول: إن صلاة الجنازة صلتها بالموتىٰ، وهذا الذي زادها أهمية وإن قول عمر رضي اللّه عنه: «إن الناس حديثو عهد بالجاهلية» لعل فيه إشارة إلىٰ أن هذا الاختلاف ربما يأخذ الشدَّة في المستقبل لصلته بالموتىٰ، ويسبب فرقة المسلمين. ولعل هذه المصلحة حملت عمر على إنهاء هذا الاختلاف. لذلك كتب فقهاء الحنفية أنَّ من كبَّرَ أكثر من أربع تكبيرات لا يتبعه المقتدي، ولكن خالفهم الإمام أنور شاه رحمه اللّه تعالىٰ في هذه المسألة. أقول: إن هذا القول في الفقه الحنفي لَشَهادةٌ علىٰ أن هذه المسألة تصلح أن تأخذ الشدَّة في المستقبل، لأن لها صلة بالموت.

(٢) إزالة الخفاء ٢ / ٨٨.

ومن الواضح أن هذه المسألة من فروع الدين، ولكن عُمر رضي اللّه عنه رأىٰ من المصلحة أن يزيل هذا الاختلاف حتىٰ لا يكون سبباً لفتنة أكبر في المستقبل. وقد قال بهذه المناسبة: أنتم أصحاب بَدْر وقد اختلفتم، فمَن بعدكم أشدُّ اختلافاً»، وقد دلَّ هذا القول علىٰ أنه رضي اللّه عنه رأىٰ أن هذه المسألة تصلح لأن تتجاوز حَدَّ الاعتدال، كما رأىٰ رأيه في حقِّ تكبيرات الجنازة قائلاً: والناس حديثو عَهْد بالجاهلية.

وبالجُمْلة، إن هذا أقرب إلىٰ الفَهْم، ولكن مسألة الغسل وخوفه رضي اللّه عنه أن يأخذ هذا الاختلاف صورة الشِّدَّة لا يسعنا فيها إلا أن نقول: إنها كانت بصيرةَ عُمر رضي اللّه عنه، وكان له الحق أن يحكم حسب بصيرته.

ولا شكَّ أننا نجد نظيراً لمسألة التكبيرات، فنرىٰ الصلوات لا تتجاوز صلاة الفريضة أربع رَكعات، فتكبيرات الجنازة التي هي تقوم مقام الركعات ينبغي ألا تزيد علىٰ أربع تكبيرات، وفي بعض الرِّوايات عن عُمر إشارةٌ إلىٰ ذلك[1].

وكذلك يمكن أن نقدِّمَ نظيراً في مسألة الغسل، فإننا نرىٰ حَدَّ الزِّنا، سواء أكان جَلْداً أو رَجْماً لا يتوقَّفُ علىٰ الإنزال، بل يكفي فيه الوقاع، كذلك حُكمه للغسل، وقد وَرَدَ به بعض الآثار[2].

إلا أن مثل هذه الترجيحات نجدها في المسائل الفرعية عامة، لذلك من المناسب أن نقول في هاتين المسألتين أيضاً: إنها كانت بصيرةَ عُمر رضي اللّه عنه، الذي رأىٰ رسول اللّه ﷺ أن الحق يدور معه حيث دار، والذي وافق رأيُهُ الوَحْيَ أكثر من مرة، فهو أحق أن يُعْطَىٰ له هذا الحق[3].

---

(١) انظر إزالة الخفاء ٢ / ٩٨.

(٢) انظر نفسه ٢ / ٨٨.

(٣) يوجد في أصول الفقه اصطلاح: «المصالح المرسلة» وقد عرَّفها الإمام محمد أنور شاه الكشميري: «الحكم علىٰ اعتبار علة لم يثبت اعتبارها من الشارع» (العرف الشذي ٢٣٥) وقد أظهر الشيخ رأيه بأن الخلفاء الراشدين مجازون في إجراء المصالح المرسلة، وهذه مرتبة فوق مرتبة الاجتهاد ودون مرتبة التشريع. (المرجع السابق ٢٣٥).

وقال الشيخ أيضاً: قال بعض الناس: إن اجتهادات الخلفاء الراشدين لا تختلف عن=

ويبدو أنه في مثل هذه المسائل، كغسل الجنابة، لولا أن عُمر رضي اللّه عنه اطلع علىٰ عِلْم من أُمَّهات المؤمنين رضي اللّه عنهن من عَمَله عليه الصلاة والسلام لما استطاع أن ينجحَ في إزالة اختلاف الصَّحابة وجَمْعهم علىٰ نُقْطة واحدة! لأن الذين ذهبوا إلىٰ عكس ذلك كيف كان يصرفهم عن رأيهم؟ وغاية ما كان يستطيع أن يقول لهم: لو تركنا هذه المسألة في صورة هذا الاختلاف لَخِفْنا أن يتخذ هذا الاختلاف في المستقبل شِدَّة إلىٰ حَدِّ الخطورة. ولكن عندما وصل إليه العِلْم من أُمِّ المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها أورثه قوَّة بحيث أعلنَ: «لا أسمع برجل فعل ذلك إلا أوجعتُهُ ضَرْباً»[1].

وكذلك وقعت حادثة أخرىٰ في عَهْد عُمر رضي اللّه عنه، وذلك عندما ذهب إلىٰ الشام، فلمَّا وصل إلى حدود الشام إلىٰ مكان اسمه «سَرْغ» وقع الطاعون في معسكر جيوش المسلمين في الشام، فأحبَّ قُوَّاد الجيوش أن يخبروا بذلك عُمر رضي اللّه عنه فحضروا إليه في «سَرْغ» وعلىٰ رأسهم أبو عُبَيْدة بن الجَرَّاح رضي اللّه عنه. فأخبر عُمر بذلك، فأقام في هذا المكان. وقال لهم: ائتوني بأصحاب النبي ﷺ الذين هاجروا معه، وهم المهاجرون الأولون! فحضر هؤلاء المهاجرون. فاستشارهم عُمر: هل يواصل السَّفر إلىٰ الشام أم يعود إلىٰ المدينة؟ فاختلفت آراؤهم فقال بعضهم: إنك تحمَّلتَ مَشَقَّة السَّفَر من المدينة حتىٰ وصلتَ إلىٰ «سَرْغ» لأغراض مهمة فلا ترجع حتىٰ تنجز هذه الأغراض، وكان رأي الآخرين وإصرارهم علىٰ أن يعود عُمر رضي اللّه عنه في مثل هذه الظروف الحَرِجة وليس من الحِكْمة أن يتقدَّمَ. فلمَّا رأىٰ عُمر اختلافهم في الرأي قال لهم: انصرفوا. لأنه كان يريد رأياً فَصْلاً، ولكنهم أوجدوا تَذَبْذُباً في الرأي. ثم دعا الأنصار من الجيش، فاستشارهم في نفس الأمر، ولكنه وجد أيضاً فيهم اختلاف الرأي، فصرفهم. فطلب سادة قريش من الجيش، الذين أسلموا بعد فتح مكة، ثم هاجروا إلىٰ المدينة، والذين اشتُهِروا بـ«مُهاجِرة المدينة» فلمَّا حضر

= اجتهادات الأئمة المجتهدين ولا يمتازون عليهم بشيء. ثم ردَّ هذا الرأي فقال: يبدو من صنيع الإمام أبي حنيفة رحمه اللّه تعالىٰ أن الحكم علىٰ أساس المصالح المرسلة كان خياره للخلفاء الراشدين.

(١) إزالة الخفاء ٢ / ٨٨.

هؤلاء الشيوخ استشارهم عُمر في نفس الأمر، فأشار عليه كلهم بألا يتقدَّم من هنا، بل يعود إلىٰ المدينة. فقَبلَ عُمر هذا الرأي، وأعلَنَ بالعَودة. فاعترض عليه أبو عُبَيْدة بن الجَرَّاح فقال: هل تَفِرَّ من قَدَر اللّه؟ فأجابه عُمر رضي اللّه عنه بقولته الحكيمة المشهورة: «نَفِرُّ من قَدَر اللّه إلىٰ قَدَر اللّه»[1].

وبينما يدور هذا الكلام بين عُمر وبين أبي عُبَيْدة بن الجَرَّاح رضي اللّه عنهما إذ جاءهما عبد الرحمٰن بن عَوْف الصَّحابي الجليل رضي اللّه عنه وكان قد ذهب لمهمة، فلمَّا سمع كلامهما قال: عندي عِلْمٌ بهذه المسألة ـ وسبق أن قلتُ: كان العِلْم في ذلك العَهْد هو قول النبي ﷺ وفعله وتقريره ـ ثم قال: سمعتُ رسول اللّه ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»[2]. ومن الواضح أن هذا الحديث كان

---

(١) إنني أرىٰ أن قولة عمر رضي اللّه عنه هذه الوجيزة أقوىٰ دلالة لما قيل في مسألة القضاء والقدر، ويبدو من قوله إن القضاء ليس إلا القوانين التي وضعها اللّه تعالىٰ، فكما أن المرض ينشأ من قانون اللّه عز وجل، كذلك الأدوية التي يُعالج بها هذه المرض فقوّة الشفاء فيها أيضاً نتيجة قانون اللّه وقدره وقضائه وقد مثل عمر لأبي عبيدة رضي اللّه عنهما: أرأيت لو خرجتَ بالإبل ترعاها ووجدت أمامك واديين، إحداهما أكثر خضرة وعشباً والآخر جدباً. فلو توجهت إلىٰ الوادي الأخضر وتركت الجاف، هل يعتبر هذا فراراً من قدر اللّه عز وجل؟ ومن الواضح أن أيهما تيسر لك الرعي فيه يكون من قدر اللّه عز وجل.

إن مسألة الطاعون اختلف فيها العلماء منذ عهد عمر رضي اللّه عنه، واختلفت فيها آراء فقهاء الأحناف أيضاً. وكان إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري يذكر في درس الحديث جزئية وردت في «الدر المختار» تحت عنوان: «مسائل شتىٰ» وهي أنه يجوز الابتعاد عن مكان انتشر فيه الطاعون، وكتب أيضاً أن المنع خاص بالذين يظنون أن هذا التدبير ينقذهم عن الوقوع فيه. ولعل من يعتقد مثل ذلك الاعتقاد لا يسمح له بالعلاج أيضاً.

ولقد استدلوا أيضاً بما ورد في البخاري «لا يخرجكم إلا الفرار منه» علىٰ أنه يجوز الخروج علاجاً لا فراراً. فكما أن طرق العلاج للأمراض ليست فراراً من الأمراض التي تأتي من اللّه تعالىٰ، كذلك اجتناب المكان الذي وقع فيه الطاعون طريق من العلاج.

(٢) إزالة الخفاء ٢ / ١٣٥. قال بشار: والحديث صحيح؛ أخرجه مالك (٢٦١١ برواية الليثي بتحقيقنا)، ١ / ١٩٢ و١٩٤، والبخاري ٧ / ١٦٨، ومسلم ٧ / ٢٩ و٣٠، وأبو داود (٣١٠٣)، والنسائي في الكبرىٰ (٧٥٢٢) من طريق عبد اللّه بن عباس، وفيه ذكر قصة خروج عمر بن الخطاب إلىٰ الشام واختلاف المهاجرين والأنصار في دخول الأرض إذا كان فيها الطاعون كما ساقه المؤلف.

تأييداً لِمَا اختاره عُمر رضي اللّه عنه من موقفه حول عدم الذَّهاب إلىٰ مكان الطاعون. وكأنه كان عاملاً بعين ما كان يريده النبي ﷺ، فعندما سمع عُمر من عبد الرحمٰن بن عَوْف هذا الحديث حَمِدَ اللّه تعالىٰ، ثم عاد من «سَرْغ» إلىٰ المدينة المنورة.

إرادة تَدْوين الحديث ثم التَّوقُّف لأجل المصلحة:

وبالجُمْلة، إن هذا الحديث الذي يتعلَّقُ بالطاعون، الذي رواه عبد الرحمٰن ابن عَوْف رضي اللّه عنه، أو الحديث الذي رَوَتْه أُمُّ المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها من فعله عليه الصلاة والسلام في وجوب الغسل، وغير ذلك من الوقائع التي حدثت في عَهْد عُمر رضي اللّه عنه، كل ذلك يدلُّ علىٰ أن هذا النوع من الدين كان تعليمه في صورة رُبَّما نرىٰ عامة المهاجرين والأنصار لا يعرفونه، ونرىٰ أن عِلْمَه محدودٌ بين واحد أو اثنين.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ أرىٰ ـ واللّه أعلم ـ أن تَسَلْسُل هذه التجارب جَعَلَ عُمَرَ رضي اللّه عنه يُغيِّرُ موقفه العَمَلي من أمثال هذه الأحاديث. وبيان ذلك: إن البَيْهقي روىٰ في «المَدْخل» وابن عبد البَرِّ في «جامع بيان العِلْم» عن عُرْوة بن الزُّبَيْر أن عُمر رضي اللّه عنه أراد أن يكتب السُّنن، فاستفتىٰ أصحاب النبي ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه أن يكتبها[1].

إن تقديم عُمر رضي اللّه عنه هذا الاقتراح للاستفتاء إلىٰ مجلس شورَىٰ الصَّحابة يبدو أنه كان يريد من ذلك معرفة هل هناك حاجة لمُراعاة تلك المصلحة التي كانت من تبليغ النبي ﷺ أمثال هذه الأحاديث إلىٰ أفراد مخصوصين دون تبليغها إلىٰ العامة؟ وكان عُمر رضي اللّه عنه لأجل تلك المصلحة يُصِرُّ علىٰ الإقلال من هذه الرِّوايات إلىٰ وَقْت ما. وكما قلتُ سابقاً: إن الحاجة إلىٰ مثل هذه الخِدْمة كانت موقَّتةً، فلو كانت أخذت أمثال هذه الأحاديث الصِّبْغة العمومية في عَهْد النبي ﷺ أو في العَهْد القريب من عَهْده لأخذت لَوْنَ الشِّدَّة في امتثالها في المستقبل، ولم يكن هذا من قَصْد الشارع عليه الصلاة والسلام.

وكان السؤال هل مَضَىٰ ذلك العَهْد؟ أم هناك حاجة إلىٰ مُعارضة تلك

---

(١) جامع بيان العلم ١ / ٦٤.

الأسباب التي قد تؤدِّي إلىٰ شدَّة الطَّلَب لهذه الرِّوايات، ويبدو أن مجلس شورىٰ الصَّحابة رأىٰ أن تلك الظروف قد انتهت، فلو سُجِّلت تلك الرِّوايات ونُقِلَت من جيل إلىٰ جيل لم تلتبس علىٰ الناس، فلا يُسَوِّونها مع أحكام الإسلام الأساسية (البيِّنات). ولكن قَلْبَ عُمر رضي اللّه عنه لم يَطمئنَّ لرأي الشُّورىٰ، قال المؤرِّخون: إن عُمر لَجَأ بعد الاستشارة إلىٰ الاستخارة، وقد بلغ من احتياطه رضي اللّه عنه في ذلك أن استمرَّ يستخيرُ اللّه شهراً. وبعد الاستخارة شهراً كاملاً وجد في قَلْبه ما يرويه عُرْوة، قال: «ثم أصبحَ يوماً وقد عَزَمَ اللّه له، فقال: إني كنتُ أريد أن أكتب السُّنن، وإني ذكرتُ قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتاباً فأكَبُّوا عليه وتركوا كتاب اللّه، وإني واللّه لا أشوب كتاب اللّه بشيء أبداً»[١].

وقد نقل صاحب «منهج الملهم» عن «المَدْخَل» للبَيْهقي رواية وَرَدَ فيها: «لا أَلبِس كتاب اللّه بشيء» بدل «لا أشوب» ومعنىٰ «لا أَلبِس» و«لا أشوب» متقارب.

والحق إن كان هذا هو المطلوب، أي: إذا كُتِبَت السُّنن في هذا العَصْر وقُيِّدت هل تأخذ أحكامها قوة مثل أحكام كتاب اللّه؟ وقد عرف عُمر رضي اللّه عنه بعد الاستخارة أن هذا الخطر لا يزال موجوداً.

وهذا كان هو الواقع، لأنه وإن كان عَصْر النُّبوة قد مَضىٰ، ومَضىٰ دور الخلافة الأولىٰ أيضاً، ومضىٰ كثيرٌ من زَمَن الخلافة الثانية أيضاً. ولكنني أتساءل: لو وُجِدَ اليوم كتاب في الحديث دَوَّنه عُمر رضي اللّه عنه في عَهْد خلافته، فهل كان باستطاعة المسلمين أن تكون صلتهم القَلْبية بتلك السُّنن وما ثبتت منها من الأحكام كصلتهم بأخبار الآحاد الموجودة اليوم؟ إن هذه القصة لم نشاهدها، لذلك فليقل القائلون ما يشاؤون. ولكني أرىٰ أن الخَطَر الذي أحسَّ به عُمر رضي اللّه عنه بعد الاستخارة والذي أظهره بقوله: «واللّه لا أَلْبِس كتاب اللّه بشيء» أخذ صورةً حقيقيةً، لأن المسلمين هم أيضاً بنو آدم، يملكون العواطف والأحاسيس والمشاعر كغيرهم من الأمم، وكانت نتيجة إفراط هذه الأمم وعَدَم مُراعاتهم مراتب الأحكام هي ما أشار إليه سَيِّدنا عُمر رضي اللّه عنه بقوله:

---

(١) جامع بيان العلم ١ / ٦٤.

«وإني ذكرتُ قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتاباً فأكبوا عليه وتركوا كتاب اللّه». ويبدو أنه رضي اللّه عنه يشير بذلك إلىٰ اليهود والنَّصارىٰ. والحق أن مذاهب العالم كلها وقع فيها هذا الخَلْط والتَّخبُّط، ولم يَبْقَ عندهم الفرق بين أحكام الدين الأساسية (البيِّنات) وبين الأحكام غير الأساسية (الفروع).

إن نِسْبة شيءٍ إلىٰ الدين يكفي لإيجاد قوةٍ، ولكن ينبغي أن تُصرف هذه القوة إلىٰ الأحكام التي تقع مسؤوليتها رأساً من اللّه تعالىٰ علىٰ عباده. وإنني أرىٰ أن هذه ميزة الإسلام حيث تُراعىٰ فيه مراتب الأحكام التي تثبت من الكتاب والسُّنَّة والقياس. ويُفرَّق بين قوّة النتائج التي تظهر من هذه الأحكام[1].

ومهما يكن من أمر، فإن رواية عُرْوة المذكورة آنفاً، تدلُّ علىٰ أنه كما رأىٰ أبو بكر رضي اللّه عنه بعد وفاة النبي ﷺ أنه لا حَرَجَ في جَمْع الأحاديث. وبناءً علىٰ ذلك جَمَعَ مجموعة من خمس مئة حديث. ولكن تَبيَّنَ له بعد ذلك عَدَمُ صحة هذا الرأي، فأحرق هذه المجموعة. كذلك بَقِيَ عُمر رضي اللّه عنه مُصِرّاً في السنوات الأولىٰ من خلافته علىٰ عَدَم وجود كيفية العمومية في الأحاديث. ولكن ـ كما أرىٰ ـ وقع التَّذَبْذُب في رأيه في السنوات الأخيرة من خلافته، متأثِّراً بالتجارب التي ذكرتُ لها بعضَ الأمثلة.

ولم يكن من المستبعد أن تَحْدُثَ فيه هذه الكيفية نَظَراً إلىٰ الحالة الموجودة. فَكِّروا في قضية الطاعون، يُدْعَىٰ لها المهاجرون الأوَّلون، فلا يُوجَد عندهم عِلْمٌ بها! ثم يُدْعىٰ لها الأنصار، فلا تُوجَد عندهم روايةٌ عن رسول اللّه ﷺ! ثم يُدْعَىٰ لها مُهاجرةُ فتح مكة فلا يعرفون عنها عَلْماً، وأخيراً وجدوا حديثاً واحداً عن رسول اللّه ﷺ عند عبد الرحمٰن بن عَوْف رضي اللّه عنه. فالمسألة التي وقع فيها الخلاف بين المهاجرين والأنصار، ولم يُوجَد حتىٰ عند عُمر رضي

---

(١) والواقع أن مجموعة الأناجيل التي توجد اليوم، من الصعب أن نعرف منها الأحكام التي نزلت علىٰ موسىٰ عليه السلام رأساً، وما تكلَّم به موسىٰ عليه السلام من مشكاة النبوة، وما أضاف إليها أحبار اليهود وفقهاؤهم من اجتهاداتهم، كما أنه لا يمكن التمييز بين التفسيرات التي فسّر بها من جاء بعدهم وبين متن التوراة. ثم إن دين اليهود مهما تغيَّر فإنه يُوجد فيه بعض أقوال موسىٰ عليه السلام، ولكن حال المذاهب الأخرىٰ أنها أضيفت إليها كتب بعد أخرىٰ، حتىٰ أصبح أساسها علىٰ أساطير.

اللّه عنه فيها عِلْم من رسول اللّه ﷺ. لذلك رجَّحَ أحد الرأيين ببصيرته، ويعترض أحد كبار الصحابة علىٰ هذا الرأي، ويَحْدُث الاضطرابُ بين المسلمين، فإذا بشخصٍ عالم بهذه المسألة يُقَدِّم أمامَهم العِلْم بذلك، فتتضح المسألة، ويَطمئنُّ كلُ واحد منهم.

فالعِلْم الذي كانت نتائجه القيمة كهذه، عندما يفكِّرُ فيه عُمر أن هذا العِلْم منتشر بين الأفراد، والأفراد في طريقهم إلىٰ الموت، ويذهب معهم العِلْمُ بذهابهم، فنَظَراً إلىٰ هذه الحال لو حصل تغيُّر في رأي عُمر رضي اللّه عنه لكان هذا شيئاً فِطْرياً. فلو كان أحدٌ مكانَ عُمر لَحَاول أن يحافظ علىٰ هذه الثروة القيمة من الضِّياع.

ولكن كان في إزاء ذلك مقصد آخر للنبي ﷺ، وهو أن لا يُعْطَىٰ هذا الجزءُ من الدين أهميةً أكثر من اللاَّزم، حتىٰ لا يُسَبِّب الشَّقاءَ للأمة، فكان لا بد من مُراعاة ذلك قبل كل عَمَل في هذا الصَّدَد.

إن مثل هذه الرِّوايات يمرُّ عليها الناس، ويقرؤها القارئون ولكن لا يُفكِّرُ فيها أحد: هل كانت قضية تَقْييد أحاديث رسول اللّه ﷺ في مجموعةٍ تحتاج إلىٰ مَشُورة؟ وهل العمل الصالح يحتاج إلىٰ المَشُورة؟ فلِمَ يَعْرِض عُمر رضي اللّه عنه هذا العَمَلَ الصالحَ علىٰ الصَّحابة للمَشُورة؟ ولماذا لا يَطْمَئنُ برأي الجماعة؟ فالعملُ صالحٌ، وأصحاب الشُّورىٰ كلهم صالحون، وقد أصدروا رأيهم، فلماذا تبقىٰ الحاجة إلىٰ الفِكْر والتأمُّل؟!

وكان ينبغي أن يجمع مجموعةً من الأحاديث في دفتر واحد، كما جَمَعَ أبو بكر رضي اللّه عنه سُوَر القرآن في مصحف واحد من جهة الخلافة، وبذلك كان المسلمون وَجَدوا مجموعةً من الأحاديث من جهة الحكومة مُدَوَّنةً في كتاب، وهل كان هناك رأيٌ أحسنَ من هذا؟

ولكن عُمر رضي اللّه عنه لا يكتفي بالتفكُّر في هذه القضية فحسب، نَظَراً إلىٰ خطورتها، بل يُلْقِي نفسه في حَضْرة اللّه عز وجل، ويستشيره ويدعو شهراً كاملاً، واضعاً جبهَتَهُ علىٰ عَتَبة بابه ليُوَفِّقه إلىٰ ما فيه الخير. فلو كان هذا الأمرُ سَهْلاً فأيُّ حاجة كانت إلىٰ هذه القصص الطويلة؟!

ولكن الحق أن الدين الذي قَدَّر اللّه عز وجل أنه آخرُ الأديان، ولا دينَ بعد

هذا الدين، فلو لم تُراعَ فيه هذه الأمُور الدقيقة من البداية من النواحي المختلفة، فهل كانت تبقىٰ له تلك الصور المُشْرِقة كالشمس في رائعة النهار، بحيث لا تزال سائرُ عَناصر هذا الدين واضحةً أمام الخاص والعام؟

ولا شكَّ في أن قرار عُمر هذا كان قراراً إلهامياً، حيث أخرج من قَلْبة فِكْرة جَمْعِ الأحاديث من جانب الخلافة والدولة. ويبدو أن الاستشارة والاستخارة كَشَفَت له جميع صورة القضية، وجَدَّدت له كل نواحي المخاطر، التي كان يتوقَّعها في صورة كتابة الأحاديث في مجموعة. وكانت نتيجة ذلك أنه لم يعتبر تَقْييد الأحاديث من جانب الحكومة أمراً خطيراً فحسب، بل أمَرَ بجَمْع مجموعات الأحاديث، التي كتبها بعض الناس لأنفسهم، ثم أمر بتحريقها. فقد أخرج ابن سَعْد[(١)] عن القاسم بن محمد أنه قال: «إن الأحاديث قد كَثُرت علىٰ عَهْد عُمر بن الخَطَّاب، فناشَدَ الناس أن يأتوا بها، فلمَّا أتَوا بها أمر بتحريقها».

وكان الناس كتبوا هذه المجموعات، لأنهم وجدوا تسامحاً من عُمر رضي اللّه عنه، لأنه نفسه مال في هذه المدة إلىٰ كتابة الأحاديث، فكيف يمنعُ غيره! ولكن بعد الاستخارة لم يترك عَزْمَه فحسب، بل أمر بحَرْق ما كُتِبَ في عَهْده، لأن ما كُتِبَ في عَهْده سوف يُنْسَب تَدْوينُه إلىٰ هذا العَهْد.

ولعل هذه حادثة ثالثة وقعت في عَهْد عُمر رضي اللّه عنه لإحراق الأحاديث. فالحادثة الأولىٰ وقعت في عَهْد النُّبوة، جَمَعَ فيها رسول اللّه ﷺ مجموعاتِ الأحاديث من الصَّحابة فأحرقها، والحادثة الثانية وقعت في عَهْد أبي بكر رضي اللّه عنه، فقد أحرق مجموعته التي قام بجَمْعها بنفسه. وهذه كانت حادثةً ثالثةً جَمَعَ فيها عُمر رضي اللّه عنه ما كُتِبَ في عَهْده فأحرقها[(٢)].

وهذا الذي حصل كان في دار الخلافة، ولكن ذكر ابن عبد البَرِّ رواية تدلُّ

---

(١) الطبقات ٥ / ١٤١.

(٢) فالذين يدّعون أن الأحاديث لم تُدَوَّن إلىٰ قرنين ونصف أو إلىٰ ثلاثة قرون، لأجل قلة أدوات الكتابة، أو لجهل الناس بالكتابة، هؤلاء ما أجهلهم بالحقائق! فقد حصلت قصة إحراق المجموعات ثلاث مرات إلىٰ عهد عمر رضي اللّه عنه، وإلىٰ هذه الكثرة أشار القاسم بن محمد بقوله: قد كثرت الأحاديث علىٰ عهد عمر بن الخطّاب. فكل ذلك يُبْطِل هذه الدعاوىٰ، التي لم تقم علىٰ أساس من العِلْم ويثبت كثرة كتابة الحديث في هذه العصور.

علىٰ أنه أرسل إلىٰ جميع الأمصار، سواء كانت هذه الأمصار قديمة أو جديدة ـ أي: معسكرات المسلمين ـ فعن يحيىٰ بن جعدة قال: «إن عُمر بن الخَطَّاب رضي اللّه تعالىٰ عنه أراد أن يكتب السُّنَّة، ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب إلىٰ الأمصار: مَن كان عنده شيء فليمحه»[1].

وهذه الرِّواية تؤيِّدُ أيضاً بيانَ عُرْوة أن عُمر توقَّفَ عن كتابة الأحاديث بعدما عَزَمَ علىٰ كتابتها، وطالَبَ المسلمين أيضاً أن لا تصل أيَّة مجموعة مكتوبة في هذا العَهْد إلىٰ الجيل القادم سوىٰ القرآن الكريم. وقد قام المسلمون بامتثال هذا الأمر، بحيث لم تَبْقَ مجموعة سوىٰ مجموعتين أو ثلاث، يُقال عنها: إنها كُتِبَت في عَهْد عُمر رضي اللّه عنه.

وقبل أن أختم هذا الموضوع أرىٰ من اللاَّزم أن أزيل شُبْهة، وهي أنه وَرَدَ في الرِّوايات التي تتعلَّقُ بعُمر رضي اللّه عنه لَفْظ «السُّنَن» وقد قلتُ في مناسبةٍ ما: إن لَفْظ «السُّنَن» عندما يُطْلَق في عامة الأحوال في مقابل «الفرائض» يُراد بها المطالب القرآنية، التي هي أشكال عَمَلية للفرائض، وهنا يأتي السُّؤال، وهو: هل كان عُمر رضي اللّه عنه أراد أن يكتب هذه الأشكال العَمَلية للمطالب القرآنية، أم أراد تَقْييد أخبار الآحاد، التي كان عِلْمها منتشراً بين أفراد من الصَّحابة؟

وإنني أرىٰ أن لَفْظ «السُّنَن» لم يُستعمل في هذه الرِّوايات في مقابل الفرائض، لذلك فلا داعي لحَصْرها في الأشكال العَمَلية للمطالب القرآنية. ولو سلَّمنا أن المراد من «السُّنَن» هي الصُّوَر العَمَلية للمطالب القرآنية لكان الأمرُ أوضحَ؛ لأن عُمر رضي اللّه عنه لمَّا لم يَرْضَ أن ينقل الصُّوَر العَمَلية للمطالب القرآنية في صورة الكتابة سوىٰ القرآن الكريم، كان هذا الحُكْم يشمل أخبار الآحاد من باب أولىٰ.

وبالجُمْلة، إن عُمر رضي اللّه عنه رأىٰ أن كلَّ شيء يُكتب سوىٰ القرآن الكريم، ويصل إلىٰ الأجيال القادمة يصبح كمُثَنَّاةٍ[2] للتوراة، لذلك لم يقبل هذا

---

(١) جامع بيان العلم ١ / ٦٥.

(٢) إن لفظ «المثنَّاة» هو تعبير عمر رضي اللّه عنه نفسه، والذي ذكره ابن سعد في الطبقات وغيره في كتبهم، أن عمر كان يخاف أن تأخذ المجموعة المكتوبة للأحاديث مع القرآن الكريم=

من جهة الحكومة، وحاول بقَدَر الإمكان أن يطالب غيره ألا يكتبوا الأحاديث التي لم يختر رسول اللّه ﷺ لتبليغها الطريقَ العام، حتىٰ لا تتأثَّر تلك المصلحةُ التي لأجلها اختار ﷺ ذلك الأسلوب.

ولكن عُمر رضي اللّه عنه بدأ يُقْلِقه خَطَرٌ آخر، بعد أن عَزَمَ علىٰ ألا يُكْتَب شيء غير القرآن؛ وتفصيل ذلك أن هناك بعض الأمور العِلْمية والعَمَلية التي لم ترد صريحةً في القرآن الكريم، فرُبَّ قائل أن يقول: إن هذه الأمور ليس من الضَّروري تسليمها، فأَقْلَقَ ذلك عُمرَ رضي اللّه عنه، وخاف أن يأتي زمان ينكر المنكرون هذه الأمورَ، بحُجَّة أنها لم تُذكَر في القرآن الكريم، كرَجْم الزاني المُحْصَن مثلاً، فلم يرد ذِكْر الرَّجْم صراحةً في القرآن الكريم، بينما وَرَدَ في سورة النُّور حَدُّ الزاني الجَلْد: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢٤ / ٢] وربما هذا يورث شُبْهة علىٰ نفي حَدِّ الرَّجْم، مع أنه ليس إلا سوء الفَهْم الذي ليس له أساس(١).

= صورة «المثنَّاة» مع التوراة أما ما هي «المثنَّاة»؟ فيرىٰ اليهود أنها كانت عبارة عن روايات نقلت عن موسىٰ عليه السلام، وهذه المجموعة لم تُكْتَب إلىٰ نحو ألف وخمس مئة سنة، وفي سنة مئتين الميلادية ـ أي: بعد موسىٰ عليه السلام بألف وسبع مئة سنة ـ قام أبو يهوداحق روش بتقييدها أول مرة، واشتُهِرَ هذا الكتاب «بالمثناة». ثم شُرِحت في أورشليم، وهناك شَرْح آخر في بابل، ويُسمَّىٰ هذا الشرح الثاني بالمكرا، ومعناه الكمال. ويطلق علىٰ المثناة والمكرا اسم التلمود.

وذكر آدم كلارك وهارون وغيرهما من مفسري التوراة أن المثناة أخذ أهميةً أكبر من التوراة عند اليهود في العصور التي جاءت بعد. وعلماؤهم يعتبرون التوراة ناقصاً ومغلقاً غير مفهوم، وجعلوا أساس دينهم الحقيقي المثناة بدل التوراة في العصر الأخير. (راجع التفصيل في دائرة المعارف الإنجليزية، والذين لا يعرفون الإنجليزية فليقرؤوا كتاب «إظهار الحق» للشيخ رحمة اللّه الهندي باللغة العربية ٢ / ٥٦ المطبوع في مصر سنة ١٣١٥هـ).

(١) ادعىٰ ذلك المعتزلةُ وغيرها من الفرق. مع أنه غاية ما يقال في الرجم: إن حد الرجم لا يفهم صراحة من القرآن، وإنما ذكر فيه حد الجلد صراحة، وقد ورد في البخاري قول علي رضي اللّه عنه: «رجمتها بسنة رسول اللّه» وهذا يدل علىٰ أن أساس هذا القانون علىٰ السنة. ولا شك أن الفرق بين عقوبة الزاني المحصن والبكر أمر طبيعي.

قال بشار: وحديث علي في صحيح البخاري ٨ / ٢٠٤. وانظر المسند الجامع ١٣ / ٢٨٨ حديث (١٠١٧٣).

وبالجُمْلة، إن عُمر رضي اللّه عنه كان قَلِقاً من هذا الخَطَر، أي: من إنكار حَدِّ الرَّجْم، وقد كان يشتدُّ هذا الشُّعور فيُظهره في خُطْبه فيقول: «لولا أن يقول قائلون: زاد عُمر في كتاب اللّه ما ليس منه، لكتبتُه في ناحية من المصحف»(١). ولكنه مع ذلك لم يكتب في هامش المصحف، ولم يُدَوِّن هذا القانون. وقد كان يذكر معه أموراً أخرىٰ ويقول: «إنه سيكون من بعدكم قوم يكذِّبون بالرَّجْم وبالدَّجّال وبالشفاعة وبعذاب القبر وبقوم يخرجون من النار بعد ما امْتُحِشوا»(٢). لأن هذه الأمور ليس من السَّهْل لكل إنسان أن يستنبطها من القرآن الكريم(٣)، لذلك كان يخاف أن يُكذِّبها ناس في وَقْت من الأوقات.

ويبدو أن عُمر رضي اللّه عنه رأىٰ لسَدِّ هذا الخَطَر أن يُكْثِر من رواية هذه الأمور بدل الإقلال من الرِّواية، فأكثَرَ من ذِكْرها في خُطَبه، بحيث أوصلها إلىٰ مرتبة الشُّهرة، فلم تَبْقَ لها حيثية أخبار الآحاد. فكانت نتيجة ذلك أن العُلماء زادوا مرتبة ثالثة لأحاديث رسول اللّه ﷺ ما بين المتواتر والآحاد، وهي مرتبة

---

(١) أخرجه الطيالسي (٢٥)، وعبد الرزاق (١٣٣٦٤)، وأحمد ١ / ٢٣، وأبو يعلي (١٤٦) من طريق عبد اللّه بن عباس، عن عمر بن الخطّاب وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

وقد صحَّ عن عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه أنه قال: «فأخشىٰ إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: واللّه ما نجد آية الرجم في كتاب اللّه، فيضلوا بترك فريضة أنزلها اللّه». وهو في صحيح البخاري ٨ / ٢٠٩. وانظر المسند الجامع ١٣ / ٥٨٠ ـ ٥٨٧ حديث (١٠٥٥٤). (بشار).

(٢) إزالة الخفاء ٢ / ١٣٦.

(٣) إن مسألة عذاب القبر بين تلك المسائل التي ذكرها عمر رضي اللّه عنه نجد لها إشارات في القرآن الكريم، كالآية التي ذكر فيها عرض آل فرعون علىٰ النار، والآية ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم: ١٤ / ٢٧] وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴾ [النبأ: ٧٨ / ٤٠] إشارة إلىٰ عذاب قريب دون عذاب بعيد، وهو عذاب القبر قبل عذاب الآخرة. فينظر إلىٰ أعماله في صور مختلفة فيخاف منها ويتأذّىٰ منها، وهنا يتمنىٰ أن كان موته أمراً نهائياً وصار تراباً. ولذلك اعتبر عذاب البرزخ عذاباً قرآنياً. وبعض الآيات في سورة الأنعام والواقعة تشير إلىٰ ذلك أيضاً. وليس هذا مقام التفصيل، وكذلك مسألة الشفاعة وعاقبة أهل الإيمان الأخيرة يمكن استنباطها من القرآن الكريم.

«الحديث المشهور» الذي يُقال عنه: إنه لم يصل إلىٰ مرتبة تلك الأمور الأساسية القَطْعية، التي إنكارها يُخْرِج صاحبه عن دائرة الإسلام، أي: ليست صفته كصفة تلك الأمور التي وصلت من الأولين إلىٰ الآخرين عن طريق التواتر، كما أن صفته ليست كصفة أخبار الآحاد أيضاً.

وذهب بعض العُلماء إلىٰ أن إنكار هذه الأمور ـ التي وصلت إلىٰ الأمة عن نبيها ﷺ عن طريق الشُّهرة ـ يُخْرِج صاحبَهُ من دائرة الإسلام، وإليه ذهب الإمام أبو بكر الجَصَّاص من فُقهاء الأحناف. ولكن عامة العُلماء لا يقولون بذلك. ولعلي ذكرتُ سابقاً قولَ الإمام شمس الأئمة السرخسي أنه قال بالنِّسبة إلىٰ مَن ينكر حكم الرَّجْم والمَسْح علىٰ الخُفَّيْن: «لكن يُخْشَىٰ عليه الإثم».

وبعض العلماء قَسَّمَ الرِّوايات المشهورة إلىٰ مدارج مختلفة، فقالوا: مَن ينكر حُكم الرَّجْم وأمثاله يُعتبر من الضالين، فقد نقل الإمام البزدوي في «كَشْف الأسرار»[1] قول الإمام عيسىٰ بن أبان الحنفي: «قِسْم يُضَلَّل جاحده ولا يُكفَّر مثل خبر الرَّجْم».

وبالجُمْلة، ليس أمامي تفصيل هذه المسائل من الناحية الفقهية، ولكن غرضي أن أقول: إن الرِّوايات المشهورة، وإن كانت هي عبارة عن أخبارٍ كانت آحاداً في الابتداء ولكن اتفاق العُلماء علىٰ قَبوله في الصَّدْر الأول والثاني بل في الثالث أيضاً جعلها تَخْرُج من أخبار الآحاد وتَدْخُل في الأخبار المشهورة، يقول الإمام البزدوي: «والاعتبار للاشتهار في القرن الثاني والثالث، ولا عبرة للاشتهار في القرون التي بعد القرون الثلاثة»[2]. وقد دلَّ ذلك علىٰ أن الرِّوايات التي اكتسبت صفة الشُّهْرة ليس في عَهْد الصَّحابة فحسب، بل في عَهْد التابعين وتابعيهم تُعَدُّ في الأخبار المشهورة[3].

---

(١) كشف الأسرار ٢ / ٣٦٩.

(٢) كشف الأسرار ٢ / ٣٦٩. قال العلماء: لما كانت الرِّوايات كلها أخذت الشهرة بعد القرون الثلاثة. فلا عبرة بهذه الشهرة.

(٣) ويوجد من بين هذه الأخبار المشهورة ما اكتسبت الشهرة في عهد الصَّحابة لذلك يُرجَّح هذا النوع علىٰ الأخبار المشهورة التي كسبت الشهرة في القرن الثاني والثالث، ولكن مع ذلك فالرِّوايات التي كسبت الشهرة في هذه القرون الثلاثة تعتبر خارجة عن أخبار الآحاد. =

وهذا الذي أريد أن أقول: إذا كانت بعض الرِّوايات، لأجل كَثْرة تَكْرارها علىٰ الألسنة وبدون أن تُكْتَب اكتسبت درجة الشُّهْرة، ليس في قرن الصَّحابة فحسب، بل في القرنين اللذين بعده، فأخرجها العُلماء من أخبار الآحاد، فما ظنُّكم بالأحاديث التي لو كانت كُتِبت من جانب الدولة في عَهْد الصَّحابة، وانتقلت هذه المجموعة إلىٰ الأجيال القادمة، ماذا كانت حال صلة المسلمين القَلْبية بهذه الرِّوايات؟!

ويبقىٰ بَحْثٌ آخر، وهو أن الأمور التي تركها رسول اللّه ﷺ في صورة أخبار الآحاد، لماذا أكْسَب عُمر رضي اللّه عنه من بينها بعضَ الأمور صِبْغة الشُّهْرة بكَثْرة تَكْرارها علىٰ لسانه؟ ولماذا أكسبها صِبْغة الشُّهْرة مَن جاء بعده في القرن الثاني والثالث؟ هذا بَحْثٌ مستقلٌّ، ولكن ينبغي أن نعرف أن الأمور التي حدثت في القرون المشهود لها بالخير إنما كان إدخالها في درجة الشُّهْرة لأجل بصيرة دينية خاصة، وإضافة إلىٰ ذلك فإن المصالح المرسلة كانت من خصائص الخلفاء الراشدين.

ومهما يكن من أمر، فلستُ بصَدَد هذا البَحْث، فقد كتب العُلماء أيضاً أن الرِّوايات التي أخذت الشُّهْرة فيما بعد قرن الصَّحابة يُنسب جاحدها إلىٰ الخطأ، ومن الصَّعْب نِسْبته إلىٰ الضَّلال، فضلاً عن أن ينسب إلى الكُفْر. بينما يُنسب جاحد الروايات المشهورة في عهد الصحابة الخلفاء الراشدين إلى الضلال وهذا ما يقتضيه إيمان المؤمن[1].

هذا هو التفصيل للخَدَمات التي قُدِّمت لأحاديث رسول اللّه ﷺ في عَهْد الفاروق رضي اللّه عنه. وخلاصتها: أن عُمر اتخذ ما أمكنه من التَّدابير وبغاية التيقُّظ لإبقاء ذخيرة روايات الآحاد ـ ما عدا روايات مخصوصة ـ في صورة أخبار الآحاد، ولم يَأْلُ جُهْداً في هذا السبيل.

أما الرِّويات التي حاول أن يوصلها إلىٰ درجة الشُّهْرة فلأنه رأىٰ ببصيرته المصلحة في ذلك، أو كان هناك مقصد نَبَوي حول هذه الأمور كان هو علىٰ عِلْم به.

= والتفصيل في أصول الفقه.

(١) انظر التفصيل في كتب الأصول، وخاصة في كشف الأسرار للبزدوي.

وينبغي أن نعلم هنا أيضاً أن الحديث المشهور في بدايته هو خبر واحد، ثم يكتسب الشُّهْرة في عَهْد الصَّحابة والتابعين وتابعيهم، بحيث يكون «رواتُه جماعة لا يُتصَوَّر تواطؤهم علىٰ الكَذِب»[1]. إذن يكون الفرق بين المشهور والمتواتر أن المتواتر هو ما يكون رواته من بدايته إلىٰ نهايته جماعة لا يُتَصوَّر تواطؤهم علىٰ الكَذِب، ويبقىٰ للعَقْل مجال للتكذيب، وأن المشهور وإن كانت كيفيته مثل المتواتر، غير أن بدايته لمَّا كانت خبر واحدٍ لا يساوي المتواتر في قوَّته. فالرِّوايات التي أخذت الشُّهْرة علىٰ هذا المِعْيار في عَهْد الفاروق رضي اللّه عنه عَدَدها قليل، ولعلها هي التي كان عُمر رضي اللّه عنه يُكْثِر من ذِكْرها في خُطَبه، لأنه كان يخاف أن يتجرَّأ بعض الناس فيما بعد علىٰ إنكارها.

وإضافة إلىٰ ذلك ينبغي ألا ننسىٰ أن بعض الأمور كما كسبت صورة الشُّهْرة في عَهْد عُمر رضي اللّه عنه، كذلك تقرَّرت قاعدة في عَهْده أن مَفاد خبر الواحد لو كان مُعارضاً لكتاب اللّه عز وجل يكون الترجيح دائماً للقرآن الكريم، فعندما جاءت مسألة نَفَقة المرأة وسكناها في عِدَّتها، التي بتَّ زوجها طلاقها، وهي غير حامل، قالت المرأة التي وقعت معها هذه الحادثة، وهي فاطمة بنت قيس، قالت: إن رسول اللّه ﷺ لم يجعل لها السكنىٰ ولا نَفَقة. ولكن عُمر رضي اللّه عنه رأىٰ أن هذه الرِّواية تخالف كتاب اللّه، فأعلنَ وقال: «لا نترك كتاب اللّه وسنة نبيه لقول امرأة، لا ندري أَحَفِظت أم نَسِيَت»[2]!

* * *

(١) كشف الأسرار ٢ / ٣٦٧.

(٢) وردت هذه الرِّواية في الكتب الصحاح، أما ما هي الآية التي رأىٰ عمر رضي اللّه عنه مخالفة هذه الرِّواية لها؟ وما هي السنة التي تخالفها رواية فاطمة؟ هذه مسألة طويلة تجد شرحها في كتب السنة وشروحها.

قال بشار: وحديث فاطمة بنت قيس وجواب عمر رضي اللّه عنه أخرجه مسلم ٤ / ١٩٨ وانظر المسند الجامع ٢٠ / ٤٦٦ ـ ٤٧٤ حديث (١٧٣٩٧).

عهد عثمان رضي اللّه عنه وتَدْوين الحديث

انتهى عَهْد عُمر رضي اللّه عنه، وتَبِعَه عَصْرُ عثمان وعلي رضي اللّه عنهما. وإن أعظمَ عَمَلٍ عِلْمي تَمَّ إنجازُه في عَهْد الخليفة الراشد عثمان رضي اللّه عنه هو جَمْع القرآن الكريم في المُصحف الذي يتلوه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها منذ ثلاثة عشر قرناً ونصف القرن. (وقد بَيَّنتُ تفصيل ذلك في كتابي «تَدْوين القرآن»)[1].

أما ما يتعلَّقُ بتدوين الحديث فلم يذكر المؤرِّخون في هذا الصَّدَد عن عثمان رضي اللّه عنه حادثة خاصة، غير أننا نجد في مروياته التي يذكرها أصحاب كُتُب السُّنَّة الروايةَ التالية، كما رواها الإمام أحمد[2] أنه قال: ما يمنعني أن أحدِّث عن رسول اللّه ﷺ ألا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد لسمعتُهُ يقول: «مَن قال عليَّ ما لم أقل فليتبوَّأ مقعده من النار».

وهذا يدلُّ على أن عثمان رضي اللّه عنه كان يحفظ كثيراً من أحاديث رسول اللّه ﷺ، ولكنه كان يحتاط عن تكثير روايتها. ومن الممكن أن يُفْهَم من ذلك أنه كان يخاف أن يُنْسَب إلى النبي ﷺ ما لم يقله. ولكنني أقول: ما دام أنه رضي اللّه عنه يَدَّعي أنه ليس أقلَّ حِفْظاً من أصحابه لأحاديث النبي ﷺ، فحَمْل كلامه هذا على أنه كان غيرَ واثق بحِفْظه وذاكرته، لذلك كان يحترزُ عن الرواية ـ غير ملائم. ولكن الذي أراه هو أنه رضي اللّه عنه لو اختار الإكثار من رواية الأحاديث عن رسول اللّه ﷺ كخليفة كان من البَدِيهي أن يروي عنه جميع أنواع الناس وينسبوا هذه الأحاديث إلى رسول اللّه ﷺ. فعثمان رضي اللّه عنه وإن كان واثقاً بحِفْظه وذاكرته، ولكنه ما كان يأمَنُ على ذاكرة مَن يسمع منه، فخاف ألا يعوا ما يقول، ثم ينسبوه إلى النبي ﷺ، ولأجل ذلك ما كان يُكْثِر من رواية الأحاديث.

---

(١) وقد لخَّص هذا الكتاب تلميذي العزيز الشيخ غلام رَبَّاني الحيدر آبادي ونشرته مكتبة «ندوة المصنفين» في دهلي، وبعد نشر هذا الملخَّص لو لم يُنشر أصل الكتاب فلا يضرُّ.

(٢) مسند أحمد ١ / ٦٥. قال بشار: وأخرجه الطيالسي (٨٠)، والبزار (٣٨٣) وهو من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن عثمان، وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف عند التفرد كما حررنا في «تحرير التقريب»، ولم يتابع.

وهذا دليل على أن النبي ﷺ كما لم يَرَ من الضَّروري أن تُعمَّمَ هذه الأخبار في عامة المسلمين، كذلك سَلَكَ هذا المَسْلك من بعده خُلفاؤه الراشدون رضي اللّه عنهم بالنِّسْبة إلى القِسْم غير القَطْعي من الدين. ويدلُّ على ذلك ما خاطب به عثمان رضي اللّه عنه الناس وهو على المِنْبَر قال: أيها الناس! إني كَتَمتُ حديثاً سمعتُه من رسول اللّه ﷺ كراهيةَ تفرُّقكم عني ـ ثم قال ـ: بدا لي أن أحدِّثكموه ليختار امرؤ لنفسه ما بدا له، سمعتُ رسول اللّه ﷺ يقول: «رباط يوم في سبيل اللّه تعالى خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل»[1].

وهذا هو المقام الصحيح لاستعمال أخبار الآحاد الذي أشار إليه عثمان رضي اللّه عنه، والذي إذا حُرِمه الإنسان لا يمكنه أن يسابق الآخرين، وإن لم يُحْرَم من ثَمَرات دينية عامة.

ومع ذلك نرى عثمان رضي اللّه عنه نفسه عندما كان يبلغه خبر عن رسول اللّه ﷺ ـ ولو عن طريق الآحاد ـ يرى من السَّعادة أن يأخذ به ويترك رأيه. وفي هذا الصَّدَد تُرْوَى له قصة عجيبة، وهي أنه رضي اللّه عنه خرج إلى مكة المكرمة للحَجِّ، فعندما وصل إلى «قُدَيْد» قدَّم إليه أهلُها عَدَداً من طيور «الحَجَل» فشُوِيَتْ ووُضِعَت على السُّفرة مع الطعام. فعندما جلس عثمان رضي اللّه عنه مع رِفاقه حول السُّفرة رأى بعضَ الناس توقَّفت أيديهم عن الطعام، فلمَّا سأل عن السَّبب قيل له: إن معنا عليَّاً رضي اللّه عنه في القافلة، وهو يقول: لا يجوز أكلُ لَحْم الصَّيْد في الإحرام. فلمَّا سمع ذلك عثمان رضي اللّه عنه دعا عليّاً ودار بينهما

---

(١) مسند الإمام أحمد ١ / ٦٥. قال بشار: وأخرجه أيضاً ابن المبارك في الجهاد (٧٢)، والطيالسي (٨٧)، وابن أبي شيبة ٥ / ٣٢٧، وأحمد ١ / ٦٢ و٧٥، والدارمي (٢٤٢٩)، والترمذي (١٦٦٧)، وابن أبي عاصم في الجهاد (٢٩٩) و(٣٠٠)، وعبد اللّه بن أحمد في زياداته على مسند أبيه ١ / ٦٦، والبزار (٤٠٦)، والنسائي ٦ / ٣٩ و٤٠، وابن حبان (٤٦٠٩)، والحاكم ٢ / ٦٨ و١٤٣، والبيهقي ٩ / ٣٩، وفي شعب الإيمان، له (٤٢٣٣)، والمزي في تهذيب الكمال ٣٣ / ٤٢١ من طريق أبي صالح مولى عثمان بن عفان، عن عثمان، به. وإسناده ضعيف، لجهالة أبي صالح كما حررناه في «تحرير التقريب».

وروي من طريق عبد اللّه بن الزبير عن عثمان، وإسناده ضعيف كما بيناه في تعليقنا على سنن ابن ماجه (٢٧٦٦)، وذكرنا أن الصواب فيه أنه من رواية مصعب بن ثابت بن عبد اللّه بن الزبير عن عثمان، فهو منقطع.

كلام، فقال عثمان رضي اللّه عنه: صَيْدٌ لم نصده ولم نأمر بصَيْده، اصطاده قومٌ حِلٌّ، فأَطْعَمونا فما بأس!؟ فأجابه علي رضي اللّه عنه بفعل النبي ﷺ فقال: قدِّمت إلى النبي ﷺ فَخِذٌ لحمار الوَحْش وهو مُحْرِم، فقال ﷺ: نحن مُحْرِمون، فلتُطْعَم مَن لم يكن مُحْرِماً. وصدَّقَ ذلك بعضُ الصحابة الذين كانوا مع النبي ﷺ في هذا السَّفَر. فعندما سمع عثمان رضي اللّه عنه حديث عليٍّ قام عن السُّفْرة فدخل رحله، وأكل ذلك الطعام أهلُ الماء[1].

وقد دلَّ هذا على أن عثمان رضي اللّه عنه عندما سمع حديث النبي ﷺ ترك رأيه الذي وَصَلَ إليه باجتهاده، فلو أراد أن يناقش هذا الموضوع لفَعَلَ[2]. وقد أخذ أكثر الأئمة المجتهدين برواية أبي قتادة[3] رضي اللّه عنه دون رواية عليٍّ كرَّمَ

---

(١) مسند الإمام أحمد ١ / ١٠٠. قال بشار: وأخرجه أيضاً أحمد ١ / ١٠٣، وأبو داود (١٨٤٩)، والبزار (٩١٤)، وعبد اللّه بن أحمد في زياداته على المسند ١ / ١٠٠، وأبو يعلى (٣٥٦) و(٤٣٢)، والطحاوي في شرح المعاني ٢ / ١٦٨، والبيهقي ٥ / ١٩٤. وهو حديث حسن.

(٢) إن هذه المسألة، أي: أكل المحرم لحم صيد البر الذي صاده غير محرم ولم يصده هو، هل يجوز له أكله أم لا؟ يروى عن الإمام أبي حنيفة الجواز، ولكن الشافعية يمنعون عن ذلك، ويتمسكون برواية علي رضي اللّه عنه. فمن أراد أن يطلع على دلائل الفريقين فليرجع إلى كتب الحديث والفقه. ويرى الأحناف أن ردَّ النبي ﷺ للفخذ لم يكن لحرمته في حالة الإحرام، لأنه تناول مثل هذا اللحم في حالة الإحرام، كما يدل عليه حديث أبي قتادة رضي اللّه عنه في الصحاح، وأباح للآخرين أكله، فيبدو أن رده ﷺ للفخذ كان سدّاً للذريعة، حتى لا يتجرَّأ أحد على الصيد في حالة الإحرام.

(٣) هذه الرواية توجد في كتب الصحاح، وأحب أن أذكر هنا ملخَّصاً لغرابته: يقول أبو قتادة رضي اللّه عنه: إن النبي ﷺ خرج مع أصحابه محرماً، يقصد مكة المكرمة. وهذه قصة سفر صلح الحديبية. يقول أبو قتادة: وكنت ما أحرمت، ولكني كنت أمشي مع المحرمين، وكان رسول اللّه ﷺ يمشي أمامنا. فانقطع نعلي. فبدأت أصلحه، فوقع بصرهم على الحمار الوحش وكنت مشغولاً بالنعل، وهم في حالة الإحرام، وكما لا يجوز أن يصيد المحرم كذلك لا يجوز أن يشير إلى الصيد، فكان هؤلاء في حالة عجيبة، ولا يقدرون أن يقولوا لي ذلك، ولكنهم كانوا يتمنون أن أرى الصيد بنفسي، وفي بعض الروايات أنهم بدأوا يضحكون، فوقع بصر أبي قتادة على الحمار الوحش في سفح الجبل. وكان صيَّاداً ماهراً. فركب فرسه مسرعاً، ونسي سوطه ورمحه أن يأخذهما، فطلب من المحرمين أن يناولوه=

اللّه وجهه. فذهب الحنفية والمالكية إلى ما عبَّرَ عنه عثمان رضي اللّه عنه بقوله: «صَيْدٌ لم نصده، ولم نأمر بصَيْده، اصطاده قوم حِلٌّ، فأَطْعَموناه فما بأس». ولكن الحق أن عثمان رضي اللّه عنه كان لَيِّنَ الجانب، لا يحبُّ الإصرار على المناقشة والاختلاف. لذلك عندما سمع الحديث انقاد له وبدأ بالعَمَل به.

ونضطرُّ أن نقول: إن لِينَ عثمان رضي اللّه عنه الذي جُبِلَ عليه، والحياء الذي امتاز به، هو الذي شجَّعَ بعضَ الناس عليه، وإن أول فِتْنة دخلت في حديث النبي ﷺ من أناس مفسدين كان سَبَبها استغلال هؤلاء لِينَ سياسته رضي اللّه عنه، وإن كان هو لم يقصِّر في خِدْمة دين نبيه ﷺ.

***

= السوط والرمح، ولكنهم أبوا أن يساعدوه في ذلك. فغضب أبو قتادة، فاضطر إلى أن ينزل من الفرس ويأخذ السوط والرمح. ثم أتبع فرسَه الحمارَ الوحش، فسرعان ما غلب عليه وقتله، ثم طبخه، وشاركه في أكله المحرمون، ولكنهم وقعوا في شك قال: كنتُ أخفيت فخذاً منه. فتقدَّمت. وأدركت النبي ﷺ، وقصصت عليه القصة، فقال: هل عندك منه شيء؟ فقدَّمت إليه الفخذَ الذي كنت أخفيته. فأكل منه ﷺ، مع أنه كان محرماً. وورد في بعض الروايات أنه ﷺ سأل أبا قتادة: هل أحد من المحرمين أشار إلى الصيد؟

قال بشار: حديث أبي قتادة حديث صحيح مروي من طرق عن أبي قتادة وهو في الصحيحين وغيرهما (صحيح البخاري ٣ / ١٤ و١٥ / و١٦ و٢٠٢ و٤ / ٣٤ و٥ / ١٥٦ و٧ / ٩٥، وصحيح مسلم ٤ / ١٥ و١٦ و١٧). وانظر تعليقنا على جامع الترمذي الكبير (٨٤٧) و(٨٤٨)، وسنن ابن ماجه (٣٠٩٣).

عهْد عليٍّ رضي اللّه عنه وتَدْوين الحديث

كان من عادة علي رضي اللّه عنه أنه إذا حدَّثه أحدٌ حديثَ النبي ﷺ استحلفه، ولعله كان سبب ذلك الفِتَن التي حدثت في عَهْد عثمان رضي اللّه عنه، وقد توسَّعت دائرةُ الفتوحات الإسلامية، وبدأت الأُمَمُ والشُّعوب تدخل في دين اللّه أفواجاً، وكانوا أصنافاً مختلفةً، ولم يكونوا في إيمانهم وإسلامهم على مستوى إيمان الصحابة رضي اللّه عنهم. لذلك نرى علياً رضي اللّه عنه كثيراً ما يُعْلِن من على المِنْبَر بقوله ﷺ: «لا تكذبوا عليَّ، فإنه مَن يكذب عليَّ يَلِج النار»[1]. كما كان كثيراً ما يكرِّرُ هذا القول مشيراً إلى نفسه: «لأَن أَخِرَّ من السماء أحبُّ إليَّ من أن أكذب على رسول اللّه ﷺ»[2]، وكان رضي اللّه عنه إذا حدَّث حديثاً وسُئِل: هل سمعتَهُ من رسول اللّه ﷺ؟ حلف وقال: «إي وربِّ الكَعْبة!»[3]. وأحاديث الآحاد التي وصلت إليه ـ وإن حصل بُعْدٌ بين عَهْده وبين عَهْد النُّبوة ـ كانت منها مكتوبة عنده، ولا ندري متى كان كتبها، وكانت موضوعة في قِرَاب سيفه، ولكنه لم ينشرها نَشْرة عامة، لا في عَهْد أبي بكر ولا في عَهْد عُمر ولا في عَهْد عثمان رضي اللّه عنهم، ولا في عَهْده نفسه، وقد طلب منه

---

(١) مسند الإمام أحمد ١ / ٨٣. قال بشار: وأخرجه أيضاً الطيالسي (١٠٧)، وأحمد ١ / ١٢٣ و١٥٠، والبخاري ١ / ٣٨، ومسلم في مقدمة صحيحه ١ / ٧، والترمذي (٢٦٦٠) و(٣٧١٥)، وابن ماجه (٣١) من طريق ربعي بن حراش عن علي.

(٢) مسند الإمام أحمد ١ / ٨١. قال بشار: وأخرجه أيضاً أحمد ١ / ١١٣ و١٣١، والبخاري ٤ / ٢٤٤ و٦ / ٢٤٣ و٩ / ٢١، ومسلم ٣ / ١١٣ و١١٤، وأبو داود (٤٧٦٧)، والنسائي ٧ / ١١٩ من طريق سويد بن غفلة عن علي.

(٣) حديث صحيح. أخرجه الطيالسي (١٦٦)، وعبد الرزاق (١٨٦٥٢) و(١٨٦٥٣)، وابن أبي شيبة ١٥ / ٣٠٣ ـ ٣٠٤، وأحمد ١ / ٨٣ و٩٥ و١٤٤ و١٥٥، ومسلم ٣ / ١١٤، وأبو داود (٤٧٦٣) وابن ماجه (١٦٧)، وعبد اللّه بن أحمد في زياداته على المسند ١ / ١١٣ و١٢١ و١٢٢، وابن أبي عاصم في السنة (٩١٢)، والنسائي في خصائص علي (١٨٧) و(١٨٨)، وأبو يعلى (٣٣٧)، وابن حبان (٦٩٣٨)، والطبراني في المعجم الصغير (٩٦٩) و(١٠٠٢)، والبيهقي ٨ / ١٨٨، والخطيب في تاريخ مدينة السلام ١٢ / ٤٢٢ ـ ٤٢٣ (بتحقيقنا) من طريق عبيدة السلماني عن علي. (بشار).

بعض الناس فأبى. ولكن عندما اشتدَّ إصرار الناس، وظنَّ بعضُهم أن النبي ﷺ اختصَّ عليّاً ببعض الأمور وأوصاه بها دون الناس، واستغلَّ هذا الموقفَ أولئك الذين كانوا دَبَّروا المؤامرةَ لإثارة الفِتْنة والفساد، فأحبَّ أن يزيل هذا الظَّنَّ، ويُحْبِط على المتآمرين مؤامرتَهم فقال: «ما عَهِدَ إليَّ رسولُ اللّه ﷺ شيئاً خاصّاً دونَ الناس إلا شيء سمعتُهُ منه، فهو في صحيفة في قِرَاب سيفي»[1]. يقول الراوي: فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة.

فموقف عليٍّ رضي اللّه عنه هذا إن دلَّ على شيء، فقد دلَّ على أنه كان يحبُّ ألا تأخذ هذه الرواياتُ التي سجَّلها عنده كمُذَكِّرة الصِّبْغَةَ العمومية. ولكن عندما اشتدَّ إصرار الناس وخاف أن يظنَّ الناس الظُّنُون أظهرها لهم، حتى يعرفوا أن فيها مسائلَ دينيةً بسيطةً، وبذلك زالت تلك الشُّكوك التي تهدف إلى أن النبي ﷺ خصَّ عليّاً ببعض الأمور من نوع الأسرار والرُّموز، والتي بدأ بعض الناس بإشاعتها.

وقد دلَّت الروايات التي تناولت ذِكْر الصحيفة أن مثل هذه الإشاعات عن عليٍّ رضي اللّه عنه كانت انتشرت فِعْلاً بين الناس، فهذا قتادة عندما كان يذكر قصة الصحيفة عن أبي حَسَّان، كان يبدأ بها بقول أبي حَسَّان: كان من عادة علي رضي اللّه عنه أنه كان يأمرُ بأَمْر، فيأتي الناس ويقولون: قد امتثلنا الأمر الذي أمرتَ به، فجرى على لسانه هذه الكَلِمة: «صدق اللّه ورسوله». فقال له الأشتر النَّخَعي: إن قولك في مثل هذه المناسبة: «صدق اللّه ورسوله» أورثَ شُبُهاتٍ بين الناس! ثم سأله الأشترُ: «هل أوصى لك رسولُ اللّه ﷺ بأشياءَ خاصة؟». فهذه الرواية تدلُّ على أن هناك إشاعاتٌ كانت وقعت، ودلَّ على ذلك أيضاً قولُ

---

(١) مسند الإمام أحمد ١ / ١١٩. قال بشار: وأخرجه أيضاً أبو داود (٢٠٣٥)، وعبد اللّه بن أحمد في زياداته على المسند ١ / ١٢٢، والنسائي ٨ / ٢٠ و٢٤ من طريق أبي حسان الأعرج عن علي. وإسناده ضعيف، فرواية أبي حسان عن علي مرسلة (جامع التحصيل ٧٦٤) لكن متن الحديث صحيح من غير هذا الوجه.

على أن حديث صحيفة علي رضي اللّه عنه حديث صحيح. أخرجه الحميدي (٤٠)، وأحمد ١ / ٧٩، والدارمي (٢٣٦١)، والبخاري ٤ / ٨٤ و٩ / ١٣، وابن ماجه (٢٦٥٨)، والترمذي (١٤١٢)، والنسائي (٨ / ٢٣) من طريق أبي جحيفة عن علي.

أُمِّ المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها: «يرحم اللّه عليّاً، إنه كان من كلامه لا يرى شيئاً يُعْجِبه إلا قال: صدق اللّه ورسوله، فيذهب أهل العراق يَكْذِبون عليه ويزيدون عليه في الحديث»[1].

ورواية طارق بن شهاب تدلُّ أيضاً على أنه رضي اللّه عنه يردُّ على مثل هذه الإشاعات؛ يقول طارق: رأيتُ عليّاً رضي اللّه عنه على المِنْبَر يخطب، وعليه سيف حِلْيته من حديد. فسمعتُه يقول: «واللّه! ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلا كتاب اللّه تعالى وهذه الصحيفة، أعطانيها رسول اللّه ﷺ فيها فرائض الصدقة»[2]. وقد دلَّت هذه الرواية على أن عليّاً رضي اللّه عنه أحسَّ بالحاجة إلى أن يُزيل هذه الشُّبُهات والمفاهيم الخاطئة التي شاعت أو كانت تُشاع عنه، ويأتي تفصيل ذلك قريباً.

ومما يكن من أمر، فلا نجد رواية واحدة تدلُّ على أن عليّاً رضي اللّه عنه أذِنَ إذناً عاماً لنَقْل الصحيفة التي كانت في قِرَاب سيفه، لذلك نجد العديد من الرواة الذين يروون مَضَامين هذه الصحيفة يذكر بعضهم شيئاً يسكتُ عنه الآخرون، وإن كانت بعضُ الأجزاء مشتركةً بين سائر الروايات. وهذا دليل عندي أيضاً على أن هؤلاء الرواة لم يكن عند أحدهم النَّقْل الكامل لهذه الصحيفة. بل ذكر كلٌّ ما سمعه، وبَقِيَ في حِفْظه[3].

---

(١) مسند الإمام أحمد ١ / ٨٦ ـ ٨٧. قال بشار: وأخرجه أيضاً أبو يعلى (٤٧٤). وهو حديث حسن.

(٢) مسند الإمام أحمد ١ / ١١٩. قال بشار: وأخرجه أيضاً أحمد ١ / ١٠٠، والبزار (٥١٣)، وعبد اللّه بن أحمد في زوائده على المسند ١ / ١٠٢ و١١٠، والطحاوي في شرح المعاني ٤ / ٣١٨ من طريق شريك بن عبد اللّه النخعي، عن مخارق بن خليفة، عن طارق بن شهاب، عن علي. وشريك حسن الحديث عند المتابعة، ولم يتابع، ولكن متن الحديث صحيح.

(٣) رويت مضامين صحيفة علي رضي اللّه عنه في مسند أحمد عن خمسة رواة، وهم: أبو حَسَّان، ويزيد بن شريك (والد إبراهيم التيمي)، وطارق بن شهاب، وقيس بن عباد، والحارث بن سويد. فكل هؤلاء أخبروا أن في صحيفة علي رضي اللّه عنه كانت مسائل كذا وكذا. فبعض هذه المسائل مشتركة في رواياتهم. ولكن بعضها يذكرها راوٍ ولا يذكرها راوٍ آخر. ونظراً إلى هذه الحال قال العلماء: إن صحيفة علي رضي اللّه عنه كانت فيها مسائل=

وبالجملة، إن تخصيص عليٍّ رضي اللّه عنه هذه الصحيفة بشخصه قبل أن يسأله الناس، ثم إظهارها بعد إصرارهم، وعدم انتشار هذه الصحيفة بين الناس انتشاراً عاماً مع إظهارها أمامهم، كل ذلك إن دلَّ على شيء؛ فقد دلَّ على أنه رضي اللّه عنه كان يحبُّ ـ كما أحبَّ سَلَفُه من الخلفاء الراشدين ـ ألا تأخذ هذه الأمور فيما بعد صورة «البيِّنات» التي حدَّدها الشارع عليه السلام.

ويبدو أن هذه الفِكْرة بَقِيَت قائمةً في ذِهْن علي إلى عَهْد خلافته، ولم يُقصِّر في الحِفَاظ على هذه الفِكْرة ما أمكنَ، ولكن مع ذلك فالأمر الذي لا يمكن إنكاره أن الحَزْم والحيطة والشِّدَّة في هذه القضية التي اتَّخذها سيدُنا أبو بكر وعُمر رضي اللّه عنهما في عَهْدهما لم تَبْقَ لها حاجة في رأي علي رضي اللّه عنه، كما يدلُّ عليه صنيعه. فإذا استعرضنا صنيعَ أبي بكر كيف أحرقَ مجموعة أخبار الآحاد بعد كتابتها، وقول عُمر بعد الاستشارة والاستخارة: إن مجموعة الأحاديث التي تُدوَّن عن طريق الدولة سوف تأخذ في المستقبل مكانة كمكانة القرآن الكريم، وتصير مُثنَّاة كمُثنَّاة التوراة. وعلى هذا الأساس لم يتوقَّف عن تنفيذ هذا المشروع فحسب، بل أمر بإتلاف كل مجموعة تكون عند أحد.

فإذا استعرضنا عمل هؤلاء الخلفاء وعَمَل سيِّدنا عليّ رضي اللّه عنه الذي كان حَفِظَ مجموعةً من الأحاديث في قِرَاب سيفه كمُذَكِّرة لنفسه، لتبيَّنَ الفَرْقُ بين صنيع هؤلاء رضي اللّه عنهم أجمعين.

وهنا يأتي السُّؤال، وهو: ما هي الأسباب التي أدَّت إلى هذا الاختلاف في صنيع هؤلاء الخلفاء رضي اللّه عنهم؟

من الأمور الواضحة أن عَصْر أبي بكر وعُمر رضي اللّه عنهما ـ بطبيعة الحال ـ كانت له وللأمور التي وُجِدت فيه مكانة وعواطف خاصة في قلوب المسلمين، لقُربه من عَهْد الرِّسالة على صاحبها ألف الصلاة والتسليم، وكان من الطبيعي أن تضمحلَّ هذه العواطف ـ عواطف الاحترام والتَّقْديس ـ كلما بَعُدَت هذه المدة. ومن الممكن أن يكون لهذا أَثَرٌ في صنيع عليّ كَرَّم اللّه وجهه.

= كثيرة. وكانت هذه الصحيفة مكتوبة في شيء ليِّن، حيث كانت تُلَفُّ وتوضع في قراب السيف، وسوف يأتي ذكر كتاب كانت فيه فتاوى علي رضي اللّه عنه، وقد نقل منها ابن عباس رضي اللّه عنهما أشياء كثيرة. ويقال: إنه كان أيضاً في شكل «الملاطفة».

وإضافة إلى ذلك، وُجدت هناك ظروفٌ سياسية كانت سبباً لنَقْل عليّ رضي اللّه عنه عاصمةَ الخلافة من المدينة المنورة إلى الكوفة وإقامته فيها. ومن المعلوم أن الكوفة أُنشِئت معسكراً للجيش الإسلامي في عَهْد عُمر رضي اللّه عنه، وكانت حاله كما وصفها ابن سَعْد في «الطبقات»[١]: «هَبَطَ الكوفة ثلاث مئة من أصحاب الشَّجَرة وسبعون من أهل بدر». ووصفها أيضاً بقوله: «بها بيوتات العرب». وكانت هذه البيوتات كما وصفها ابن خلدون[٢]: «بها سائر العرب من بني بكر بن وائل وعبد القَيْس وسائر ربيعة، والأَزْد، وكِنْدة، وتميم، وقضاعة، وغيرهم، فلم يكونوا من تلك الصُّحْبة بمكان إلا قليلاً منهم».

وهذا يدلُّ على أن مُعْظم هؤلاء المقيمين بالكوفة، وإن كانوا تشرَّفوا بنعمة الإيمان بالنبي ﷺ، غير أنهم لم تتنوَّر أبصارهم برؤية النبي ﷺ، لذلك كانت حالهم كما وصفها عُمر رضي اللّه عنه عندما وَدَّع قرظة بن كَعْب الأنصاري بقوله: «إذا رأوكم مَدُّوا إليكم أعناقهم وقالوا: أصحاب محمد ﷺ»[٣]. فهذه كانت بصيرة عُمر رضي اللّه عنه التي رأى بها أن هؤلاء الذين حُرِموا من الصُّحْبة النَّبوية، كم تشتاق قلوبُهم إلى معرفة أحاديث النبي ﷺ! وكيف يمدُّون أعناقهم إلى أصحابه لمعرفة أقوال نبيهم ﷺ!

وقد صدقت بصيرة عُمر رضي اللّه عنه، حيث بلغت حال أهل الكوفة لا مع الصحابة فحسب، بل مع مَن صَحِبوا أصحابَ رسول اللّه ﷺ، كما يصفهم ثابت البُنَاني تلميذ أنس رضي اللّه عنه وهو يخاطب مَن حضره لسماع أحاديث رسول اللّه ﷺ: «لولا تصنعون بي ما صنعتم بالحسن لحدَّثتكم أحاديث مُونِقة». ثم ذكر ما صعنوا بالحسن البصري، فقال: «مَنَعوه القائلة ومَنَعوه النَّوْم»[٤]. هذه حال الحسن البصري الذي كان تابعياً، فاستمعوا الآن إلى عبد اللّه بن عَوْن ـ وهو من أتباع التابعين ـ كيف يصف حاله فيقول: «قد قطعوا عليَّ الطريق، ما أقدرُ أن أخرج لحاجة». يعني مما يسألونه من الحديث[٥]. هل فهمتم ماذا يقول ابن

---

(١) الطبقات ٦ / ٤.
(٢) تاريخ ابن خلدون ٢ / ١٢٨.
(٣) جمع الفوائد ٢٨ عن الدارمي.
(٤) طبقات ابن سعد ٧ / ٤.
(٥) طبقات ابن سعد ٧ / ٢٥.

عوْن؟ إنه يصف حال مَن كان يسأله عن أحوال رسول اللّه ﷺ، وقد بلغ من حِرْصهم وكَثْرة سؤالهم أن ابن عَوْن ترك الخروج من بيته.

فهذه حال الحسن البصري الذي ليس بصحابي، بل هو ممن رأى الصحابة واستفاد من علومهم، وهذه حال ابن عَوْن الذي ليس بتابعي، بل هو من طبقة أتباع التابعين. فإذا كانت هذه حال أهل الكوفة مع التابعين وأتباع التابعين فكيف تكون حالهم عند رؤية مَن تشرَّفوا بصُحْبة رسول اللّه ﷺ ورؤيته؟!

وإنني أرى أن علياً رضي اللّه عنه واجَهَ هذه الظروف بعد إقامته بالكوفة، لأنه لمَّا كان مُقيماً بالمدينة المنورة كانت هناك كَثْرة من الصحابة، ومعنى ذلك أنه لم تكن هناك كَثْرة من السائلين، ولا قِلَّة من المحبين، ولم تكن هذه الحال في بقية المُدُن الإسلامية.

وإضافة إلى ذلك، فقد تيسَّرت لعليٍّ رضي اللّه عنه أسبابُ القُرْب من صاحب الرِّسالة ﷺ، وكان ذلك من خصائصه. ويبدو أن علياً رضي اللّه عنه تمسَّكَ في بداية أمره بقاعدة «تقليل الرواية»، وعَمِلَ بها، ولكنه لم يستطع الاستمرار على هذه القاعدة في نهاية عَهْد خلافته. أما موقفه الأول، أي: تمسُّكه بأصل تقليل الرواية، فتدلُّ عليه تلك الروايات التي تشير إلى امتناعه عن إبراز الصحيفة التي كانت في قِرَاب سيفه. ثم لمَّا اشتدَّ إصرار الناس، وخَشِيَ أن تشيع الإشاعات حولها، أبرزها للناس. وأما موقفه الثاني ـ أي: عدم استمراره على هذه القاعدة ـ فيدلُّ عليه ما وَرَدَ أيضاً في المصادر نفسها، فقد ذكر ابن سَعْد في «الطبقات» أن علي بن أبي طالب خَطَبَ الناس فقال: «مَن يشتري عِلْماً بدرهم؟ فاشترى الحارث الأعور صُحُفاً بدرهم، ثم جاء بها علياً فكتب له كثيراً».

ولا شكَّ في أن هذه الرواية لم تصرِّح أن علياً رضي اللّه عنه كتب للحارث الأحاديث. ولكن ـ كما ذكرتُ سابقاً ـ وكما يعرفه العارفون أن «العِلْم» في اصطلاح ذلك العَصْر كان يُطْلَق غالباً على أحاديث رسول اللّه ﷺ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول: إن هذه المجموعة، وإن لم تكن كلها أحاديث، ولكنها كانت مشتملة على بعض الأحاديث.

والأمر لا يتوقَّفُ هنا. بل هناك روايات تدلُّ على نَقْل الأحاديث عنه رضي

اللّه عنه، فهذا حُجْر بن عَدِي[1] الذي قصة شهادته لها أهمية بين الوقائع التي وقعت في فَجْر تاريخ الإسلام، فقد كتب عنه ابن سَعْد[2]: «كان ثقةً معروفاً، ولم يَرْوِ عن غير عليّ شيئاً». وذكر عنه أيضاً، أنه جرى ذِكْر الاستنجاء بالماء في مجلسه فقال: ناوِلْني الصحيفة من الكُوَّة، فقرأ: «بسم اللّه الرحمن الرحيم. هذا ما سمعتُ عليَّ بن أبي طالب يذكر: إن الطهور نصف الإيمان». وقد دلَّ ذلك على أن حُجْر بن عَدِي كانت عنده مجموعة من الأحاديث سمعها من عليّ رضي اللّه عنه.

وثبت أيضاً أن محمد ابن الحَنَفية رضي اللّه عنه كانت عنده مجموعة مكتوبة من أحاديث والده، فقد وَرَدَ في ترجمة عبد الأعلى بن عامر: «كل شيء روى عبد الأعلى عن ابن الحَنَفية إنما هو كتاب أخذه ولم يسمعه»[3].

وتذكر كُتُب التَّراجم والرِّجال في ترجمة الإمام جعفر الصادق رضي اللّه عنه أنه كانت عنده مجموعة مكتوبة للأحاديث، وكان يقول للناس عن الأحاديث التي يحدِّثها لهم: «هذه رواية رويناها عن آبائنا»[4]. وكان يقول عن الأحاديث التي يرويها عن والده الإمام الباقر: «إنما وجدتُها في

---

(١) كان زياد بن أبيه عاملاً على العراق في عهد معاوية رضي اللّه عنه، ورُفِعت قضية ضد حجر ابن عدي للبغي ضد الحكومة، وشهد عليه أهل الكوفة. فبعثه زياد مع من اتهم بالبغي إلى معاوية رضي اللّه عنه، فأمر بقتلهم جميعاً. فجيء بهم جميعاً إلى المقتل، فاستأذن حجر للصلاة. فقال الناس: إنه تعمد إطالة الصلاة لينجو من القتل بعض الوقت، فحلف باللّه أنه ما صلى أخف صلاة بعد الوضوء من هذه الصلاة فأمره الجلاد أن يمدَّ عنقه، فقال: لا أتعاون على قتلي، ثم قُتِلَ. ومن جلالة قدر حجر بن عدي أنه عندما أرسل من الكوفة إلى الشام مكبَّلاً وصل الخبر إلى المدينة المنورة، فأرسلت أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي اللّه عنها قاصداً إلى معاوية رضي اللّه عنه بألا يقتل حجراً، ولكن القاصد وصل إلى الشام بعدما قتل حجر. (الطبقات ٦ / ١٥٣).

(٢) طبقات ابن سعد ٦ / ١٥٤.

(٣) الجرح والتعديل ٦ / الترجمة ١٣٤.

وذكر بعضهم أن الذي كتب أحاديث ابن الحنفية هو عامر بن هُنَيٍّ، وعامر هذا وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» ٧ / ٢٥٠، ولكن عامة المحدثين لا يعتمدون عليه. انظر الميزان ٢ / ٣٦٢، ولسان الميزان ٣ / ٢٢٥، وغيرهما.

(٤) تهذيب التهذيب ٢ / ١٠٣.

كُتُبه»[1]. فلو اعتمدنا على الروايات المذكورة لدلَّت على أنه كانت هناك ثلاث أو أربع مجموعات للأحاديث عند الناس، من بينها نسخة الحارث الأعور التي كتبها علي كَرَّم اللّه وجهه بيده المباركة.

ومما يكن من أمر، فلا بد أن نعترف أن علياً رضي اللّه عنه لم يستقرَّ مدة طويلة على قاعدة تقليل الرواية بعدما استقرَّ بالكوفة، وانفتح بابُ عمومية الرواية الذي اجتهد في إقفاله أبو بكر وعُمر رضي اللّه عنهما في عَهْد خلافتهما. فلو كانت رواية الحارث صحيحة[2] فإنها تدلُّ على أنه رضي اللّه عنه طلب القرطاس وكتب فيه. وإنني أرى أن الذين نُسِب إليهم كتابة أحاديث رسول اللّه ﷺ ـ ما عدا عبد اللّه بن عَمْرو بن العاص وأنس بن مالك رضي اللّه عنهما ـ أنها كانت بعدما حصل هذا التغيير في صنيع علي رضي اللّه عنه. ويبدو أن عُمر رضي اللّه عنه عندما أمر بإتلاف المجموعات المكتوبة للأحاديث لم يَرَ هذان الصحابيان ـ عبد اللّه بن عَمْرو وأنس رضي اللّه عنهما ـ لِزَاماً عليهما امتثالَ هذا الأمر، وكان عُذْرهما أنهما كتباها بإذن النبي ﷺ، بل وَرَدَ في ذِكْر صحيفة أنس رضي اللّه عنه أنه عرضها على النبي ﷺ بعد كتابتها.

وبالجملة، بعد استثناء هذين الصحابيين الجليلين، فكل مَن نُسِب إليه كتابة مجموعة من الأحاديث، فإنني أرى أن هذه الجرأة والتشجيع حصل لهم بعد هذا التغيير الذي حصل في موقف علي رضي اللّه عنه. فهذا ابن عمِّه ابن عباس رضي اللّه عنهما يقول عنه إمام المغازي موسى بن عُقْبة: «وضع عندنا كُرَيْب ـ مولى عبد اللّه بن عباس ـ حِمْل بعير أو عِدْل بعير من كُتُب ابن عباس»[3]. فحِمْل بعير أو عِدْل بعير، الشَّكُّ من أيِّ الرواة؟ لم يذكُره ابن سَعْد، وليكن هذا الشكُّ من أيِّ راوٍ، ولنفرض أنَّ كُتُبَ ابن عباس كانت عِدْلَ بعير لا حِمْل بعير، أليس هذا يكفي دليلاً لِوَعْي أولئك الذين يقولون: «إن أوَّل مَن كَتَبَ أحاديثَ رسول اللّه ﷺ هو الزُّهْري»؟! ومن المعلوم أن كُتُبَ ابن عباس وإن لم يرد تصريح أن فيها أحاديث رسول اللّه ﷺ، ولكن الروايات تدلُّ على أن هذه الكُتُب

---

(١) تهذيب التهذيب ٢ / ١٠٤.

(٢) لكن الحارث الأعور غير أهل أن يصدَّق، كما في كتب الرجال. (بشار).

(٣) طبقات ابن سعد ٥ / ٢١٦.

كانت تشتمل على صحُف مختلفة. وقد وَرَدَ في آخر رواية موسى بن عُقْبة السابقة: «كان علي بن عبد اللّه بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إليه: ابعث إليَّ الصحيفة كذا وكذا، فينسخها فيبعث إليه بأحدهما».

ومن المعلوم أيضاً أن ابن عباس رضي اللّه عنهما كان يذهب إلى أكابر الصحابة رضي اللّه عنهم فيسألهم عن أحاديث رسول اللّه ﷺ ومعه رجل يُسجِّلُ ما يسمع. فقد ذكر الكَتَّاني من «مُسْنَد الرُّوياني» رواية متصلة عن ابن عباس رضي اللّه عنهما هذا نَصُّها: «كان ابن عباس يأتي أبا رافع فيقول: ما صنع رسول اللّه ﷺ يوم كذا؟ ومع ابن عباس مَن يكتب ما يقول»[1]. فهذه الرواية ذكرت أن كاتب ابن عباس كان يكتب الأحاديث، ولكن الكَتَّاني نفسه ذكر عن الطَّبقات رواية سَلْمَى[2] زوجة أبي رافع الآتية، قالت: «رأيتُ ابن عباس معه ألواح يكتب عليها عن أبي رافع شيئاً من فِعْل رسول اللّه ﷺ».

ومن الواضح أن كُتُب ابن عباس لا بد من أن يُوجد فيها ما كتبه هو، وما كتبه كاتبه من أحاديث رسول اللّه ﷺ.

وبالجملة، سواء أكانت ثَرْوة كُتُب ابن عباس أم كتب أبي هُريرة رضي اللّه عنهم. فقد وَرَدَ أن أبا هُريرة أخذ الحسن بن عَمْرو بن أُمَيَّة الضَّمْري إلى بيته فأراه ثَرْوة كُتُبه، فكان الحسن بن عَمْرو يقول: «فأرانا كُتُباً كثيرةً من حديث رسول اللّه ﷺ». ثم قول أبي هُريرة نفسه: «قد أخبرتُك أني إن كنتُ حدَّثتك به فهو مكتوب عندي». ومعنى ذلك أن جميع الروايات التي كان يحدث بها أبو هُريرة رضي اللّه عنه ـ والتي تجاوَزَ عَدَدُها خمسة آلاف رواية ـ كلها كانت مكتوبةً عنده، وغير هؤلاء الذين ذكرتُهم من الصحابة الذين سَجَّلوا رواياتهم في حياتهم. كل ذلك كان نتيجة التحوُّل الذي حصل في موقف علي رضي اللّه عنه. فإذا كان الخليفة

---

(١) طبقات ابن سعد ٢ / ٢٤٧. قال بشار: وأخرجه أيضاً الخطيب في تقييد العلم ٩١ ـ ٩٢.

(٢) كانت سلمى هذه أمةً لرسول اللّه ﷺ، وذكر ابن سعد وغيره أن سلمى هذه كانت قابلة لأم المؤمنين خديجة الكبرى رضي اللّه عنها لجميع أولادها من رسول اللّه ﷺ، وكذلك كانت قابلة لمارية القبطية عندما ولدت إبراهيم ابن رسول اللّه ﷺ، وأبو رافع كان غلاماً للعباس رضي اللّه عنه، فوهبه العباس لرسول اللّه ﷺ، فزوَّجه رسول اللّه ﷺ سلمى هذه، وأعتقه، وكان ابنه عبيد اللّه بن أبي رافع كاتباً لعلي رضي اللّه عنه. انظر كيف رفع الإسلام مكانة هؤلاء العبيد.

الراشد بنفسه يكتب للناس أحاديث رسول اللّه ﷺ بيده المباركة فأيُّ شيء يدعوه ليمنع الناس عن كتابتها؟

أما الخَطَر والمصلحة التي لأجلها كانت الشدَّة في المَنْع عن كتابة الأحاديث وإشاعتها إشاعةً عامةً في عَهْد النبوة وعَهْد أبي بكر وعُمر رضي اللّه عنهما، وحتى نرى علياً رضي اللّه عنه ليسلكُ هذا المسلك في البداية، فهل زال الخوف من هذا الخَطَر بعد هذا الإذن العام والتشجيع للكتابة والإشاعة؟

سلَّمنا أنه حصل البُعْد والمسافة بين عَهْد النُّبوة وبين عَهْد علي رضي اللّه عنه، ولكن كم كانت هذه المسافة؟ كانت بين ٢٥ سنة وبين ٣٠ سنة، فهل كانت هذه مسافةً طويلةً؟

ومهما يكن من أمر، فالأمة الإسلامية اجتمعت على أن عَهْد عليّ رضي اللّه عنه عَصْر الخلافة الراشدة، فالخَطَر الذي كان يُخَاف منه من كتابة الأحاديث في عَهْد أبي بكر وعُمر رضي اللّه عنهما حتى لا تأخذ فيما بعد مكانة «البيِّنات» لأن عَصْرهما عَصْر الخلافة الراشدة، فعَهْد علي رضي اللّه عنه أيضاً كان عَهْدَ الخلافة الراشدة، فلماذا لم يشعر علي رضي اللّه عنه بهذا الخَطَر؟!

لا ريب ينشأ هنا هذا السؤال، وحُقَّ له أن ينشأ! وإنني أرى أن إثارة هذا السؤال تفتح طريقاً لمعرفة الحقائق التي لم تحْظَ بعناية الناس إلى الآن.

والجواب المجمل لهذا السؤال هو أن الأشياء التي كُتِبَت في عَهْد علي رضي اللّه عنه أو ما بعده لم تكتسب تلك المكانة في الأجيال القادمة التي كانت تُخاف منها، وهذا هو الواقع. فإذا كان علي رضي اللّه عنه عَلِمَ بِفراسته ما سيقعُ فيما بعد، فالحياة الاجتماعية للمسلمين التي أوصلتها حركة التاريخ إلى حدود، كان من السَّهْل على كل مَن يملكُ أدنى بصيرة أن يفهم هذه الحقيقة.

وأحبُّ أن أقول: إنني أرى أن عَهْد عليّ رضي اللّه عنه هو أحد أهمِّ الأدوار التاريخية لتَدْوين الحديث. وأرجو من القُرَّاء الكرام أن يقرأوا هذا التفصيل بنوع من الاهتمام.

أوَّل خُطْوة نَجِسة ضدَّ الصحابة وضدَّ حديثِ النبي ﷺ:

والحق أن هذا التحوُّل في موقف عليّ رضي اللّه عنه حصل بعد وصوله إلى الكوفة، وهذا هو العَصْر الذي حصل قبلَه بأيّام وفي أواخر عَهْد عثمان رضي اللّه

عنه مؤامرة لبَثِّ حَرَكةٍ سِرِّيَّة خطيرة في عامة المسلمين، وتُوجد عشرات الأقوال تُقال عن هذه الحَرَكة، ولكن الذي كانت تهدف إليه هذه الحَرَكة والمؤامرة الخطيرة هو القضاء على تلك القوة الجَوْهرية التي أوجدتها القُدْرةُ الإلهية لحماية الإسلام ونُصْرة نبي الإسلام عليه أكملُ الصلاة وأتمُّ السلام في صورة الصحابة رضي الله عنهم.

ومن الواضح أن النبي ﷺ هو الذي كَوَّن هذه القوة الإسلامية، التي استولت على مليون ميل مربع في حياة النبي ﷺ، وهذه هي القوة السِّياسية الكُبْرى التي اكتسبها الإسلام في عدة سنوات بعد وفاة النبي ﷺ وقامت تلك القوة الرَّبَّانية المَوْهوبة من الله عز وجل في صورة أصحاب رسول الله ﷺ.

فأعداء الإسلام الذين كانوا تَستَّروا في زوايا جزيرة العرب وجدوا ظروفاً ملائمةً في أواخر العَهْد العثماني لإتمام أطماعهم السِّرِّية، فقاموا عن طُرُقٍ سرِّيَّةٍ قاصدين بذلك الضَّرْبَ النِّهائي لهذه القوة الرَّبَّانية (قوّة الصحابة)، ليجعلوا الثَّرْوة الإسلامية ـ الدينية كانت أو الدنيوية ـ صِفْراً. وكان أصحابُ هذه الحَرَكة أهلَ فِكْرٍ ودَهَاءٍ، وكانت قيادتهم بيد يهود اليمن، وهؤلاء وإن كانوا فَقَدوا دولتهم في هذه المنطقة قبل فجر الإسلام، ولكن مع ذلك كان مستواهم العَقْلي والفِكْري أعلى من عامة سُكَّان العرب، والذي كان نتيجة لازِمَة لوراثة الأمة الحاكمة.

ولا شكَّ أن الوَقْت الذي اختاره هؤلاء لبدء هذه الحَرَكة، والأفراد الذين اختاروهم لاستغلالهم في هذه الحَرَكة، كل ذلك كان ملائماً لقَبول هذه الحَرَكة من عدة وجوه.

أريد أن أقول: إن قادة هذه الحَرَكة الهَدَّامة، بدأوا عَمَلهم في الذين خرج معظمهم من بادية العرب، ونزلوا في معسكرات المسلمين التي أُنْشِئت في البصرة والكوفة والشام ومصر، وانتشروا فيها، وإن كان في هذه المعسكرات في بداية الأمر عَدَدٌ كبيرٌ من أولئك الذين تَمَّت تزكيتهم وتربيتهم وتعليمهم في الصُّحْبة النَّبوية مُباشرة، ولكن عندما بدأت هذه الحَرَكة المشؤومة في هذه المعسكرات، كان مُعْظم هؤلاء الأصحاب قد انتقلوا إلى رحمة ربهم. وقد ذكر ابن خلدون الصحابة رضي الله عنهم الذين نزلوا في هذه المعسكرات بالكَلِمة التالية: «لما استكملَ الفتح، واستكمل للمِلَّة المُلْك، ونزل العرب بالأمصار في

حدود ما بينهم وبين الأُمَم، من البصرة والكوفة والشام ومصر، وكان المختصون بصحابة رسول اللّه ﷺ، والاقتداء بهَدْيه وآدابه المهاجرين والأنصار من قريش وأهل الحجاز، ومَن ظَفَرَ بمثل ذلك من غيرهم». ثم ذكر ابن خلدون أولئك الذين امتلأت بهم هذه المعسكرات فيقول: «وأما سائر العرب، من بني بكر بن وائل، وعبد القَيْس، وسائر ربيعة، والأزد، وكِنْدة، وتميم، وقضاعة، وغيرهم، فلم يكونوا من تلك الصُّحْبة بمكان إلا قليلاً منهم»[١].

والعلماء يعرفون أن حَرَكة المؤامرة المذكورة عندما نشأت في هذه المعسكرات، كانت فيها الكَثْرة من أفراد هذه القبائل، الذين قال عنهم ابن خلدون: إن مُعظم هؤلاء ـ ما عدا عَدَد محدود من الناس ـ لم يحظوا بالصُّحْبة النبوية.

ولم يتوقَّف الأمر عند هذا الحَدِّ، بل نرى أمثال عَمْرو بن مَعْد يكرب أو بِشْر بن ربيعة الذين اشتُهِرَت أسماؤهم في المعارك، وهما من قادة اليرموك والقادسية، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» أن عَمْرو بن مَعْد يكرب قد بلغ من حاله أنه امْتُحِن في القرآن الكريم، هل هو يحفظُ شيئاً من القرآن؟ فأجاب بالنَّفي، وقال: «شُغِلتُ بالجهاد عن حِفْظه». وعندما سئل بِشْر بن ربيعة، قرأ: «بسم اللّه الرحمن الرحيم» ثم سكتَ. ومعنى ذلك أنه ما كان يعرف من القرآن الكريم سوى التسمية»[٢].

فإذا كانت هذه حال أمثال عَمْرو بن مَعْد يكرب وبِشْر بن ربيعة الشخصيات الممتازة، كما سمعتم من الحافظ ابن حجر رحمه اللّه تعالى، فما حال أولئك الجنود الذين نزحوا من بادية العرب، ومع ذلك كانت حال هؤلاء مغتنمة. ولكن

---

(١) تاريخ ابن خلدون ٢ / ١٣٨.

(٢) انظر الإصابة ١ / ١٧٨ حتى تعرف مكانة هذين القائدين في فن الحرب. ذكروا أن عمرو بن معد يكرب قد بلغ من شجاعته أنه كان يخطف المقاتلين الإيرانيين في حرب القادسية كما تُخطف الجواري. ثم يأتي بهم إلى صفوف المسلمين فيقطعهم كما يقطع الجزر واللفت، ويقول هؤلاء أحق بهذه العقوبة. واشتهر اسمه أيضاً في حرب اليرموك. وكذلك كانت حال بِشْر، كان من أبطال القادسية، وبعد انتصار المسلمين في القادسية أرسل بشر قصيدة إلى عمر رضي اللّه عنه.

عندما نقرأ تقارير عن هذه المعسكرات في أواخر عَهْد عثمان رضي اللّه عنه نرى أن مُعْظَمَ هؤلاء البَدْوُ، وإن كانوا قد أسلموا، ودخلوا في جيش المسلمين، ولكن بَقِيَت فيهم كثير من العادات البَدَوية، أو إنها اختفت في البداية ثم ظهرت.

والحق أن هذا الضَّعف العِلْمي والثقافي الذي ابتُلِيَ به سُكَّان هذه المعسكرات كان له الأثر الكبير في وقوعهم فريسةً لهذه المؤامرة، بل كانت بداية هذه المؤامرة من هؤلاء الذين اتصفوا بصفات الضَّعْف هذه. ولكن لم يكن من السَّهْل جرُّ هؤلاء إلى الهَدَف الأصلي من هذه المؤامرة، وهو القضاء على القوة الصحابية، لأن هؤلاء كانوا قد أسلموا، وآمنوا باللّه ربّاً، وبمحمد ﷺ نبيّاً ورسولاً، وبالإسلام ديناً. فهل كان من السَّهْل حَمْل هؤلاء على هذه الفِكْرة الفاسدة الباطلة بأن القوة الصحابية هذه قد صُرِفت ضدَّ الإسلام وضدَّ نبيِّ الإسلام ﷺ ـ والعياذ باللّه ـ وأنه لم يكن من الصحابة صديقٌ للإسلام، ولا مؤمنٌ ومخلصٌ لنبيِّ الإسلام ﷺ.

والحق أن عامة سُكَّان هذه المعسكرات لو لم يكونوا مؤمنين لكانت إنسانيتهم تكفي لرَفْض هذه الفِكْرة الفاسدة العجيبة الغريبة، التي أرادوا أن يُثْبِتوها في قلوبهم، وما دام الإنسان يملكُ شعوراً وإحساساً فهل من الممكن أن يقبل الدَّعاوَى الباطلة المهملة، كدَعْوى أن النهار ليس بنهار بل هو الليل! وأن الأرض سماء، والناس يخطئون في فَهْمهم السماء سماءً، وإلا فهي الأرض، وأن البياض سواد، وأن عدد الأربعة ثلاثة وليس بأربعة!

إن صلة الصحابة بقوة الإسلام وبنبيِّ الإسلام ﷺ هل تحتاج إلى بَحْث وتحقيق؟! إن هؤلاء المتآمرين أرادوا أن يوجدوا الشكَّ في قلوبهم في هذه الحقيقة البديهية، ولكن سُكَّان المعسكرات، وإن لم يكونوا من الصحابة، ولكن أكثرَهم إما قد صَحِبوا الصحابة رضي اللّه عنهم، وإما قد بلغتهم أخبارُ الصحابة بالتواتر عمن رأوا الصحابة، وكان الجوُّ معموراً بأخبار الصحابة رضي اللّه عنهم.

فالهَدَف الذي قام لأجله هؤلاء المتآمرون لو كانوا نجحوا فيه لأدَّى ذلك إلى هزيمة الإسلام، ولو كان حصل هذا ـ لا قدَّرَ اللّه ـ لانهارَ قَصْر الإسلام في

القرن الأول من الهجرة، وانتهى تاريخ الإسلام من بدايته، لأن هؤلاء كانوا عرفوا الأساس الأصلي لضَرْبهم، فلو نجحوا فيه لكانوا أصحابَ السَّبْق. ولكن لم يكن من السَّهْل ـ كما قلتُ سابقاً ـ حَمْلُ صاحب البَصَر في رائعة النهار أن يقول: إن الشمس قد غَرُبت، وإن الليل قد أقبلَ، لأن تأثيرات المُغالَطات ومقدماتها لها حدود، فلو جئتَ بآلاف المُغالَطات النفسية، فهل تنجح في حَمْلِ صاحب البَصَر، الذي يشاهد الشمس المُشْرِقة على هذه الفِكْرة؟ فالإنسانُ إنسانٌ وليس بهيمةً، وهؤلاء الذين أراد المتآمرون أن يصيدوهم كانوا مسلمين مخلصين غير منافقين.

فلم يبقَ أمامهم حيلة إلا أن يثيروا غُبَار الكَذِب وينشروا به الظلام، حتى يرى صاحب البَصَر النهار في صورة الليل. فهذا كان آخر التدابير التي اختارها المتآمرون، وهو افتراء الكَذِب على رسول اللّه ﷺ. والذي نهايته افتراء على اللّه عز وجل، والذي عَبَّر عنه القرآن الكريم بأشدِّ الظُّلْم في آيات كثيرة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [الصف: ٦١ / ٧]. ورواية التحذير من الكَذِب على رسول اللّه ﷺ: «مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فليتبوَّأ مقعده من النار». كان الصحابة رضي اللّه عنهم يُرَدِّدونها قياماً وقُعُوداً وفي مجالسهم، حتى اكتسبت هذه الرواية صِبْغة التواتر، وتركَّزت في قلوبهم خطورة هذه الجريمة ـ أي: الكَذِب على رسول اللّه ﷺ ـ أشدّ من خُطورة القَتْل والزِّنا والسَّرِقة وغيرها من الجرائم.

وعندما نقرأ تاريخ هذا العَصْر نعرف أن حَذَرَهم من هذه الجريمة قد وصل إلى حَدٍّ، بحيث لو ادَّعى مُدَّعٍ أنه لم يبقَ فيهم صلاحية ارتكاب هذه الجريمة، فليس من السَّهْل ـ نَظَراً إلى الحقائق ـ ردُّ هذه الدَّعْوَى!

ثم إن جماعة هؤلاء الصحابة الكرام رضوان اللّه عليهم أجمعين كانوا متفاوتين في الدرجات كحالة أفراد أيِّ جماعة، فمنهم الأعلى، ومنهم الأوسط، ومنهم الأدنى. ومن الأمور المُسلَّمة أيضاً أنه لا يُولد أحد معصوماً إلا الأنبياء عليهم السلام. فبناء على ذلك لم يعتقد أحدٌ من المسلمين، لا في الماضي ولا فيما بعد، العِصْمةَ لأيِّ طبقة من طبقات الصحابة رضي اللّه عنهم. وعلى أساس عَدَم الصِّحَّة، فأيُّ زَلَّة أو خطأ صَدَرَ من بعض أفراد هذه الجماعة لا يزال

المسلمون يذكرونه شَفَوياً وكتابةً من غير تردُّدٍ[1]. ومع ذلك فإننا لا نجد أحداً تجرَّأ ونسب إلى أحد من الصحابة رضي اللّه عنهم تعمُّدِ الكَذِب على رسول اللّه ﷺ! هنا محلُّ التفكير! فإننا نرى الصحابة إذا صدر من أحدهم عمل لم يتردَّد الناس من أن ينسبوا هذا الفِعْل إليه لأجل أنه صحابي، فلو كان صَدَرَ من أحدهم تعمُّد الكَذِب على رسول اللّه ﷺ ـ والعياذ باللّه ـ فأيُّ شيء كان يمنعُ الناس من ذِكْره؟!

لذلك أرى قول أنس رضي اللّه عنه: «كنا لا نَتَّهِمُ بعضنا بعضاً»[2] حقّاً اضطرَّتهم التجارب فيما بينهم على قَبوله، مع أننا نجد هناك انتقادات على بعض الصحابة في بعض أحاديث رسول اللّه ﷺ[3]، ما عدا هذا الانتقاد، أي: تعمدُّ الكَذِب على رسول اللّه ﷺ. ولكننا لا نجد شيئاً في ثَرْوة الأحاديث والآثار العظيمة يدلُّ على أن صحابياً اتَّهم صحابياً بالكَذِب على رسول اللّه ﷺ، فنرى مثلاً عائشة رضي اللّه عنها تعترض على عُمر وابن عُمر رضي اللّه عنهما ولكن لا تتّهمهما، فعندما سمعت حديثهما «إن الميت يُعذَّب ببُكاء أهله عليه» قالت: «رَحِمَ اللّه عُمر وابن عُمر، فواللّه ما هما بكاذبين ولا مُكذَّبَيْن ولا مُتزيدين»[4]. وكان عُمر وابن عُمر رضي اللّه عنهما من كبار الصحابة، ولكننا نرى فاطمة بنت قَيْس، التي سبق ذِكْر طلاقها من قبل، عندما سمع عُمر رضي اللّه عنه عن روايتها، وقد عَلِمَ أنها تخالف الكتاب وتردُّها السُّنَّة، ولكن مع ذلك لم يقل في حقها إلا الكلِمات التالية: «لا نترك كتاب اللّه وسُنَّة نبيه ﷺ بقول امرأة، لا ندري

---

(١) كتب المؤلف في هذا الموضع حاشية ساق فيها بعض ما رآه أخطاءاً أخطأ فيها بعض الصحابة وتحدث الناس بها، وأكثرها لا يصح، فلم نر فائدة من ذكرها.

(٢) طبقات ابن سعد ٧ / ١٣.

(٣) إن أدنى طالب للحديث يعلم أن عائشة رضي اللّه عنها انتقدت بعض الروايات عن بعض الصحابة. كرواية «إن الميت يُعذَّب ببكاء أهله عليه» وحديث سماع الموتى، وحديث قطع الصلاة بمرور المرأة أمام المصلي، كما انتقد عبد اللّه بن عباس رواية أبي هريرة «الوضوء مما مسته النار». هذه نماذج فقط، ويمكن جمع مثل هذه الروايات التي انتقد فيها بعض الصحابة على البعض الآخر.

(٤) مسند الإمام أحمد ٦ / ٢٨١. قال بشار: وهو حديث صحيح أخرجه بنحوه البخاري ٢ / ١٠١، ومسلم ٣ / ٤٤. وانظر تمام تخريجه في تعليقنا على جامع الترمذي (١٠٠٦).

أحَفِظت أم نَسِيَت». ومعنى ذلك أن عُمر رضي اللّه عنه نسب إلى المرأة النِّسْيان فقط ولم يتجرَّأ أن ينسب إليها تعمُّد الكَذِب.

وبالجملة، فإننا نرى أنه قد بلغت حالة الحُرِّيَّة في البَحْث والنَّقْد أن الصحابة لا يتوقفون عن نقد بعضهم بعضاً، وصغارهم على الكبار، بل نرى التابعين الذين لم يتشرَّفوا بالصُّحْبة النَّبوية ينقدون الصحابة عند الضَّرورة. ولكن يبدو أن أحداً من هؤلاء لم يَخْطُر بباله أن مسلماً وهو يؤمن برسول اللّه ﷺ يتجرَّأ فيكذبُ على رسول اللّه ﷺ، والعياذ باللّه. وهذا أبو هُريرة رضي اللّه عنه روى لتلميذه من التابعين، وهو أبو سَلَمة بن عبد الرحمن بن عَوْف حديث رسول اللّه ﷺ: «فِرَّ من المجذوم فِرارَكَ من الأسد»، فعندما سمع أبو سَلَمة قال له: أنت حدثتنا حديث رسول اللّه ﷺ: «لا عَدْوى...»، يريد بذلك أبو سَلَمة أن بين الروايتين تضاداً بيِّناً. ويبدو من كلام أبي سَلَمة أنه لم يفهم ما أجابه أبو هُريرة[1]. ولكن مع كل ذلك أظهر أبو سَلَمة تأثُّرَه الذي جرَّبَه في شخصية أبي هُريرة رضي اللّه عنه بالكَلِمات التالية: «فما رأيتُهُ نَسِيَ حديثاً غيره»[2].

إن أبا سَلَمة كان من قُدَماء تلاميذ أبي هُريرة رضي اللّه عنه، وقد سمع منه

---

(١) يقول أبو سلمة: فرطن بالحبشية، وهذا هو السبب لعدم فهم أبي سلمة جواب أبي هريرة. ويظن بعض أهل العلم أن نفي العدوى ليس الغرض منه نفي العدوى الطبية المبنية على المشاهدة والتجربة، بل المراد منه نفي ما يعتقده بعض الوثنيين وينسبون بعض الأمراض إلى الأرواح الخبيثة، وقد ورد في بعض الكتب الحديثة أن جرثومة الجذام شكلها شكل الأسد، وقد تعجب من هذا الحديث ذلك الطبيب الذي كشف هذه الجرثومة، كأن الحديث يشير إلى هذه الصورة. أما جواب أبي هريرة بالحبشية، فيبدو أن أبا هريرة كان ظريفاً، وكان يعرف الحبشية والفارسية.

(٢) لم أقف على الرواية كما ساقها المؤلف، والذي وجدته أن أبا هريرة حدث بحديث: «لا عدوى...» ثم حدث بحديث: «لا يوردن ممرض على مصح» وفيه قصة نحو ما ذكره المؤلف. أخرجه عبدالرزاق (١٩٥٠٧)، وأحمد ٢ / ٢٦٧ و٤٠٦ و٤٣٤، والبخاري ٧ / ١٦٦ و١٧٩، ومسلم ٧ / ٣٠ و٣١ و٣٢، وأبو داود (٣٩١١)، وابن ماجه (٣٥٤١)، والنسائي في الكبرى (٧٥٩٢)، والطبري في مسند علي (٤)، وابن حبان (٦١١٥)، والبيهقي ٧ / ٢١٦ و٢١٧، والبغوي في شرح السنة (٣٢٤٨) من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة. والروايات مطولة ومختصرة. (بشار).

آلاف الأحاديث في هذه الحقبة، ولكن قوله بعد هذه المدة والتجربة الطويلة بأنه ما رآه نَسِيَ حديثاً غير هذا الحديث، فيه شهادة قويّة لأبي هُريرة رضي اللّه عنه.

وبالجملة، فلم ينشأ في نفس أبي سَلَمة غير فِكْرة النِّسْيان، ونَظَراً إلى الظروف لم يكن بالإمكان أن تنشأ فِكْرة غير هذه، وإلى هذه الظروف والأحوال أشار في «الكفاية» بقوله: «على أنه لو لم يرد من اللّه عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرنا لأوْجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنُّصْرة وبَذْل المُهَج والأموال وقَتْل الآباء والأولاد والمُنَاصَحة في الدين وقوة الإيمان واليقين»[1]. فكيف يُتصوَّر من مثل هؤلاء الفدائيين للإسلام والعاملين له أن ينسبوا إلى اللّه ورسوله ما لم يقله! وكيف يُتصوَّر من هؤلاء الذين ضَحَّوا بكل غالٍ ونفيس لهذا الدين، وعَمَروه بدمائهم ودماء أهليهم وأولادهم أن يهدموا هذا البناء!؟ وما الذي يدعوهم إلى هَدْم ما بَنَوْه؟!

ولكن أعداء الإسلام أرادوا أن يجعلوا قوة الصُّحبة صِفْراً، بل أرادوا أن يحملوا الناس على أن هذه هي القوة الوحيدة التي عَمِلت لإضعاف الدين الإسلامي. ولم يكن من السَّهْل أن تقبل القلوب هذه الدَّعْوَى العجيبة غير المعقولة. فأفراد الجيوش العربية الذين كان يعمل فيهم هؤلاء الأعداء والذين سكنوا في المُدُن العسكرية الجديدة كانوا مسلمين، ولم يُحْرَموا من الشُّعور الإنساني والقوة الفطْرية التي تُفرِّق بين الحق والباطل. لذلك كانت تفشل كل مؤامرة يدبِّرونها ضدَّ هذا الدين ولا تؤثِّرُ في هؤلاء الجيوش، فيملؤون هذا الفراغ بوَضْع أحاديث ونِسْبتها إلى رسول اللّه ﷺ وإلى بعض الأشخاص الذين كانوا يستثنونهم من أصحاب رسول اللّه ﷺ، ويقولون: إن هؤلاء القلة هم الذين كانت لهم صلة الإخلاص برسول اللّه ﷺ.

وبالجملة، فإن هاتين الحادثتين الانقلابيتين في تاريخ الإسلام: المؤامرة ضدَّ الصحابة، وفِتْنة وَضْع الحديث ونِسْبتها إلى رسول اللّه ﷺ، وإن كانتا تظهران منفصلتين كما أن القُرَّاء أيضاً يقرؤونهما كأنه ليست بينهما أية صلة، ولكنني أرى أن بينهما صلةً قويةً. ويكفي لتوضيح ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»، وأن بداية الحادثتين من مصدر واحد. فقد تناول الحافظ

---

(١) الكفاية ٤٩.

هذا الموضوع، وذكر أن الفِتْنة العَمْياء التي أُقيمت ضدَّ أصحاب رسول اللّه ﷺ وضدَّ أبي بكر وعُمر رضي اللّه عنهما، بل أقاموا هذه الفِتْنة على أساس الشيخين رضي اللّه عنهما عَمِلا خلاف ما أراده رسول اللّه ﷺ ـ والعياذ باللّه ـ ووافقهما في ذلك عامة الصحابة، فبعد ذكر هذا صرَّحَ الحافظ قائلاً: «كان عبدُ اللّه بن سَبَأ أولَ من أظهر ذلك»[1]. ومعنى ذلك أن أول مَن تكلَّمَ ضدَّ الصحابة رضي اللّه عنهم هو عبد اللّه بن سَبَأ، ثم ذكر الحافظ دَعْوَى عامر الشَّعْبي حيث قال: «أول مَن كَذَبَ عبد اللّه بن سبأ»[2].

إن اجتماع الحادثتين الانقلابيتين في هذا الشخص الخاص لم يكن حادثةً اتفاقيةً. بل كان لا بد من وجود إحداهما لإكمال الثانية.

سَبَب قوّة هذه الحَرَكة في عَهْد عثمان رضي اللّه عنه:

ولا شكَّ أن القوى المعادية التي كانت مختفيةً في أنحاء جزيرة العرب كانت ترفع رؤوسها كلما سَنَحت لها فُرْصة قبل عَهْد عثمان رضي اللّه عنه، وإن حادثة الرِّدَّة في عَهْد الصِّدِّيق رضي اللّه عنه لم تكن منفصلةً عن تلك القوى المعادية، وأما في عَهْد الفاروق رضي اللّه عنه فقد اتسعت الفتوحات، ولم تكن جيوش بادية العرب لتجتمع في مكان واحد. فقد انتشرت في عَرْض البلاد وطولها. واتصل ذَيْلها بتركستان الصِّيني شَرْقاً وبأفريقيا الغربية غَرْباً، وفي مثل هذه الحال لا تسع الظروف للنَّظَر في قضية أخرى. وكانت حالهم كما وَصَفَتْها كُتُبُ التاريخ: «لا يكون همُّ أحدهم إلا نفسه، وما هو فيه من دبرة دابته أو قَمْل فَرْوه»[3]. ولكن مع ذلك فقد سمعتم قصة «صَبِيغ» الذي كان يبثُّ الشُّبُهات حول الآيات القرآنية في أجناد المسلمين، وإن كانت حَرَكته هذه تبدو حَرَكةً فِكْريةً، ولكن عُمر رضي اللّه عنه اتهمه برأي الخوارج. كما ذكره ابن حجر عن العسكري[4].

وليس المراد من لَفْظ «الخوارج» هنا هو المعنى الاصطلاحي الذي يعبِّرُ

---

(١) لسان الميزان ٣ / ٢٩٠.
(٢) لسان الميزان ٣ / ٢٨٩.
(٣) تاريخ الطبري ٥ / ٩٤.
(٤) الإصابة ٣ / ٢٥٩.

عن فرقة إسلامية تَتَّصِف بعقائد وأعمال خاصة، لأن فرقة الخوارج هذه نشأت في عَهْد علي كَرَّم اللّه وجهه. بل المراد من الخوارج هنا المعنى العام، أي: الذين يحملون أفكاراً وأعمالاً مُضادَّةً ضدَّ الحكومة القائمة. ومعنى ذلك أن سيِّدَنا عُمر رضي اللّه عنه كان يرى في حَرَكة صَبِيغ تلك الجهود التي كان يريدها الناس ليصرفوها ضدَّ الإسلام وضدَّ الدولة الإسلامية، ولكن ـ كما رأيتم ـ كان أُمَراء العَهْد الفاروقي في غاية اليَقَظة، فأرسلوا صَبِيغاً إلى دار الخلافة، فقام سيِّدنا عُمر رضي اللّه عنه بما استطاع من تأديبه وإصلاحه، وقد أظهر توبته. ولكن مع ذلك كله أمرَ واليه على البصرة أبا موسى الأشعري رضي اللّه عنه وأكَّدَ عليه أن يجعل الرَّقابة الشَّديدة على صَبِيغ حيث كان يقيم في البصرة، وأمره أيضاً ألا يترك الناسَ يجتمعون حوله. ولننظر كيف امتثلَ أهل البصرة أَمْرَ أمير المؤمنين، يقول أبو عثمان النَّهْدي: «كتب إلينا عُمر أن لا تجالسوه، قال: فلو جاء ونحن مئة لتفرَّقنا»[١].

ومما يدلُّ على يَقَظة عُمر رضي اللّه عنه في مثل هذه الأمور أن الأحنف بن قَيْس لمَّا أسلمَ، وقَدِمَ إلى عُمر رضي اللّه عنه، ورأى عُمر فيه المواهب الفِكْرية والخطَابية، أمسكه عنده سنةً كاملةً، فلمَّا تَمَّت السنة أرسله إلى أبي موسى الأشعري رضي اللّه عنه وكتب إليه أن ينزله عنده، ويستشيره في مُهمَّات الأمور، وأن يعمل بمشورته. والأمر الذي ينبغي أن يُذكر هو أن الأحنف بن قَيْس لمَّا أراد أن يرتحل خاطبه عُمر رضي اللّه عنه فقال له: أتدري لِمَ أسكنتُّكَ عندي سنةً كاملةً؟ أردتُ أن أختبرك، فاختبرتُكَ جيداً، فأُعلِنُ الآن أنني ما رأيتُ منك إلا خيراً. وأنا أرجو أن تكون سريرتك مثل علانيتك[٢].

أما في آخر عَهْد عثمان رضي اللّه عنه فنرى أولاً أن الحَرَكات الجهادية قد طرأ عليها نوع من الجمود، فنرى الفترة ما بين سنة ٣٣ الهجرية إلى سنة ٣٥ الهجرية التي وقع فيها حادث استشهاده لو قرأتم تفصيل السنتين قبلها لا تجدون فيهما ذِكْر المهمات الجهادية أو تعرُّض المسلمين لأعدائهم.

---

(١) الإصابة ٣ / ٢٥٧.

(٢) لم يذكر المؤلف مصدراً لها، وهي في طبقات ابن سعد ٧ / ١ / ٦٧ (ط أوربا) وتهذيب الكمال ٢ / ٢٨٥ (بشار).

وإضافة إلى هذا، لمَّا بدأت أخبار الفِتَن تصل إلى سيِّدنا عثمان رضي اللّه عنه دعا أمراءَهُ من الولايات المختلفة، فاستشارهم فأشار عليه بعضهم لعلاج هذه الفِتَن فقال: أرى لك يا أمير المؤمنين أن تشغلهم بالجهاد عنك. فقَبِلَ عثمان رضي اللّه عنه هذه المشورة «وأمرهم بتجهيز الناس في البعوث»، ولكن كان هذا العلاج بِعد فَوات الأوان، لأن الذين أرادوا أن يبنوا أقفاص الفِتَن في أذهان العساكر السُّذَّج الخالية قد فعلوا ما أرادوا، ولعل هؤلاء لم ينجحوا إلى هذا الحَدِّ لو كان الأمراء كأمراء العَهْد الفاروقي في اليَقَظة والسَّهَر، ولكن غلبت عليهم المُدَاهَنة، ومما يدلُّ على عَدَم تَيَقُّظ الأمراء أن عبد اللّه بن سَبَأ هذا لمَّا دخل في المعسكرات في بداية الأمر، ورفع رأسه في البصرة، وقد نزل في أناس كانوا موضعَ رِيبة عند الحكومة. وكان أمير البصرة آنذاك شاباً قُرَشيّاً اسمه عبد اللّه بن عامر، وقد أخبره الناس بتحرُّكات ابن سَبَأ المَشْبُوهة. ولكنه غاية ما فعل أن دعا ابن سَبَأ وسأله من أين جئتَ يا أخي؟ فأجابه ابن سَبَأ بأنه من اليَمَن، وكان يهوديّاً فأسلمَ، وجاء إلى هنا ليعيش بأمان. فقال له ابن عامر: إن الأخبار التي تبلغني عنكَ تقتضي أن تغادر هذا البلد[1].

وكانت نتيجة ذلك أنه انتقل من البصرة إلى الكوفة، ويبدو أنه لم يَلْقَ أية شدَّة في الكوفة أيضاً. غير أنه أُمِرَ بمُغادَرة الكوفة، فذهب إلى مصر. وكان ولاة مصر مشغولين بأنفسهم، فما استطاعوا أن يقولوا له: مَن أنت؟ ومن أين جئتَ؟ وماذا تعمل في مصر؟ فوجد بها قراراً، فقد وَرَد في الكامل لابن الأثير[2]: «فاستقرَّ بها، وجعل يكاتبهم ويكاتبونه، وتختلف الرجال بينهم». ومن مصر أثار الفِتْنة ضدَّ الصحابة رضي اللّه عنهم. فقد وَرَدَ في نفس الكتاب أنه بثَّ دُعَاته، وكاتبَ مَن استفسد في الأمصار وكاتبوه ودعوا في السِّرِّ إلى ما عليه رأيهم»[3].

مُحاولة القضاء عليه في عَهْد عليّ رضي اللّه عنه:

وكما سبق أن قلتُ: إن أكبر سلاح استخدمه ابن سَبَأ وأتباعه الذين كانوا منتشرين في البُلْدان هو وَضْع الأحاديث، فكانوا كلما احتاجوا إلى أمر وَضَعوا له

---

(١) انظر الكامل لابن الأثير ٣ / ٥٥.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه ٣ / ٥٩.

حديثاً، ونَسَبوه إلى رسول اللّه ﷺ ونَشَروه بين الناس، وأخيراً عَظُمت هذه الفِتْنة، واستُشْهِد سَيِّدنا عثمان رضي اللّه عنه، ولكن الفِتْنة لم تَخْمُد، واشتغل المسلمون بالحروب الأهلية. ويبدو من الروايات أن ابن سَبَأ والذين تأثَّروا بدَعْوته، ويُقال لهم: «السَّبَئية»، كان هؤلاء عامة مختلطين بجيش علي رضي اللّه عنه، واتفق المؤرِّخون على أن المعركة الأولى معركة الجَمَل لم تقع قط لولا مؤامرة السَّبَئية ببثِّ سوء الفَهْم في الطرفين وتبديل الصُّلْح بالحَرْب. واستمرَّت هذه السِّلْسِلة بعد الجَمَل إلى صِفِّين وإلى الخوراج وغيرهم. وفي مثل هذه الظروف الحَرِجة ماذا كان السَّبَئية يعملون داخل صفوف المسلمين، وماذا كانوا يَبُثُّون في المسلمين من أفكار وأحاديث اخترعوها!؟ ويبدو أن عليّاً رضي اللّه عنه لم يجد فُرْصة إلى مدة من الزمن يتوجَّهَ إلى هذه الأمور، مع أن السَّبَئية كانوا يعملون ما يعملون في جيش علي رضي اللّه عنه، ومع رجاله، ولكن إلى متى كان يمكن أن يبقى هذا الأمر خافياً. رُوي أن رجلاً من جماعة علي كرَّمَ اللّه وجه، وهو الرجل الصالح المشهور مسيب بن نَجَبة[1] أمسكَ عبد اللّه بن سبأ وجاء به إلى مسجد الكوفة، وأوقفه أمام المِنْبر، وأعلنَ مشيراً إليه: «يكذبُ على اللّه وعلى رسوله»[2].

وأخيراً انكشف لعليّ رضي اللّه عنه سِرُّ مؤامرته الخَفِيَّة، وهي المؤامرة ضدَّ الصحابة رضي اللّه عنهم، فأول ما عالَجَ به هذه المؤامرة هو أنـه أعلـنَ أن مَن يتكلَّمُ بمثل هذا الكلام يُجْلَد. ودعا ابن سَبَأ نفسه ونَصَحه، وردَّ على آرائه الخاطئة عَلَناً أمام الناس؛ كقوله: إن هناك علوماً خاصة غير القرآن الكريم وصلت إلى عليّ من رسول اللّه ﷺ. ولكنه لم ينته من مؤامراته، فقال له علي رضي اللّه عنه: إنك واحد من ثلاثين دجالاً يخرجون قبل يوم القيامة. وأمر أن

---

(١) هو من الثقات، يروي عن علي وعن حذيفة رضي اللّه عنهما. حضر مع علي رضي اللّه عنه صِفِّين وغيرها إضافة إلى حضوره القادسية، ولكنه اشتهر بعد «حادثة عين الوردة» التي وقعت بعد قتل الحسين رضي اللّه عنه، فقد حاربت جماعة باسم التوابين في الكوفة جيش ابن زياد، وفيها قتل مسيب بن نجبة، واسمه مشهور في جماعة التوابين. وانظر طبقات ابن سعد ٦ / ٢١٦.

(٢) لسان الميزان ٣ / ٢٨٩.

يُطْرَد من الكوفة، ولكن ماذا كان ينفع طرده من الكوفة، وقد أوجد جماعة من أتباعه الذين كانوا يُوقدون نارَ الفتنة في كل جانب. ويروِّجون أحاديث مكذوبة ينسبونها إلى رسول اللّه ﷺ. فكيف عالجهم عليّ كَرَّم اللّه وجهه، فقد ذكر ابن حجر في «لسان الميزان»(١) أنه «قد أحرقهم في خلافته»(٢).

ولا يمكن القول قَطْعاً أن ابن سَبَأ كان من بين المحترقين أم لا، ولكن الإمام الذَّهَبي يقول: «أحسب أن علياً حرقه بالنار».

ولا شك أنه لولا هذا الموقف الشديد لسَيِّدنا علي رضي اللّه عنه إزاء هذه الفِتْنة، ووَجَد هؤلاء فُرْصة أكثر من ذلك، لفعلوا ما فعلوا، ولكنهم استطاعوا في هذه المدة ـ أربع سنوات أو خمس سنوات ـ أن ينشروا في أمصار المسلمين ومعسكراتهم مجموعةً من الأحاديث الموضوعة، التي كانوا ينسبونها إلى رسول اللّه ﷺ، أو إلى بعض خاصة أصحابه، ومن بينهم سَيِّدنا علي كرَّم اللّه وجهه، وأبو ذَرٍّ الغِفَاري، وسَلْمان الفارسي، والمِقْداد بن الأسود وغيرهم، رضي اللّه عنهم، وكان السُّذَّج من المسلمين يذكرون هذه الروايات المخترعة بثقة، كأنها قالها رسول اللّه ﷺ، أو قالها أصحابه. فما هو الحَلُّ لسَدِّ هذه الفِتْنة! لا شك أن هذا كان أكبر سؤال لهذا العَصْر، فقد وَرَدَ في الكُتُب أن عبد اللّه بن سَبَأ وأصحابه كانوا ينسبون بعض الأمور إلى عليّ رضي اللّه عنه، ثم ينشرونها بين المسلمين، فيخبر الناس علياً رضي اللّه عنه بهذه الأمور، فيضطرب فينطلقُ لسانه بهذه الكلمات التالية: «مالي ولهذا الخبيث الأسود»(٣). ثم يردُّ على هذه الأمور والأفكار التي كان ينشرها بين الناس.

ولكن هل كانت هذه قصة بلد واحد؟ إن ابن سَبَأ تجوَّلَ بنفسه في الكوفة والبصرة والشام والحجاز ومصر، وانتشر فيها أتباعه ودُعاته، وكأنَّه فَيَضانَ

---

(١) لسان الميزان ٣ / ٢٩٠.

(٢) لماذا أمر علي كرم اللّه وجهه بحرق هؤلاء خاصة؟ ذكروا في ذلك أقوالاً مختلفة، ولو قلنا: إنه رضي اللّه عنه أخذ بعموم مفهوم النار التي ورد ذكرها في قوله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار» بأنها تشمل نار الدنيا ونار الآخرة، لكان هذا التوجيه غير بعيد، كما يمكن الاستدلال بالرواية التي سبقت أنه ﷺ أمر بحرق رجل كذب عليه.

(٣) لسان الميزان ٣ / ٢٩٠.

الكَذِب عَمَّ جميعَ هذه المناطق. والمشكلة أنه كانت هناك جماعة من الجنود الأعراب يقبلون كل ما يُنْسَب إلى النبي ﷺ وإلى أصحابه، ولكن كانت تُوجد هناك جماعة من أهل العِلْم والفَهْم لا محالة، كانوا يعلمون روح الإسلام وكُلِّيَّاته، وخاصة أولئك الذين تشرَّفوا بصُحْبة نبيهم ﷺ، فهؤلاء عندما كانوا يسمعون هذه الروايات التي اخترعها السَّبَئية يتحيَّرون ولا يدرون ما هذه!؟

أصول الاحتياط في رواية الحديث بعد الفِتْنة السَّبَئيّة:

إنني أرى أن مثل هذه الروايات التي ذكرها المؤرِّخون في تاريخ تَدْوين الحديث تشير إلى فِتْنة السَّبَئية، كما ذكر الإمام مسلم في مقدمة كتابه أن بُشَيْر بن كَعْب العَدَوي حضر عند ابن عباس رضي اللّه عنهما يوماً، فبدأ يحدِّثه أحاديث رسول اللّه ﷺ، وكان يظنُّ أن ابن عباس يستمع له، ولكنه رأى أنه لا يأذَن لحديثه، ولا ينظر إليه. فتعجَّبَ بُشَيْر من صَنيع ابن عباس فقال: إنني أحدِّثك أحاديثَ رسول اللّه ﷺ وأنت لا تهتمُّ بها؟! فأجابه ابن عباس، فأخبره عن حاله أولاً، فقال: «إنا كنا مرّة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول اللّه ﷺ ابتدرته أبصارُنا، وأَصغينا إليه بآذاننا». ثم بَيَّنَ سَبَبَ عدم اهتمامه فقال: «إنا كنا نحدِّث عن رسول اللّه ﷺ إذْ لم يكن يُكْذَب عليه، فأما إذا رَكِبَ الناس الصَّعْبَ والذَّلول تركنا الحديث عنه»[(١)].

إن القرائن تقتضي أن مُحادَثة بُشَيْر ـ وهو من سُكَّان البصرة ـ مع ابن عباس كانت عندما كان ابن عباس والياً على البصرة من قِبَل أمير المؤمنين علي كرَّم اللّه وجهه. ويبدو لي أن ابن عباس يشير في قوله إلى «الفِتْنة السَّبَئية» التي اشتُهِرَت بوضع الأحاديث، ويبدو أيضاً أن أشخاصاً آخرين كانوا تركوا الرواية كابن عباس بعد هذه الفِتْنة، ولم يكن لهم بُدٌّ من أن يستعملوا هذا الطريق لمحاربة هذه الفِتْنة.

وقد روى الإمام مسلم هذه المُحادثة بسَنَد آخر، وفيه هذه الزيادة: «لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف».

أما قولي: إن ابن عباس رضي اللّه عنهما لم يكن منفرداً في هذا

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١ / ١٠. (بشار).

الأسلوب، فالدليل عليه أولاً في قوله، حيث استعمل صيغة الجَمْع بدل صيغة المفرد، وهذا يدلُّ على أن هناك جماعةً شاركوه في هذا المنهاج. والدليل الثاني: هو أننا نقرأ عن البصرة، أنها وُجدت فيها طائفة كانوا يقولون: «لا تحدِّثونا إلا بالقرآن»[1] حتى وصل الأمر إلى أن بعض الناس كانوا يأتون إلى عِمْران بن الحُصَيْن الصحابي رضي اللّه عنه ويقولون له: «لا تُحدِّثنا غير القرآن».

ومما يكن من أمر، فإن هذه الفِتْنة ـ فيما يبدو ـ أوجدت فِتْنةً أخرى، وهي محاولة القضاء على رواية الحديث. وأصبحت حالة مضطربة، وكان ابن عباس يشير إلى هذه الفِتْنة، ويحكي منهجه ويقول: «إنما كنّا نحفظُ الحديثَ، والحديث يُحْفَظ عن رسول اللّه ﷺ». ثم يذكر فِتْنة الكَذِب على رسول اللّه ﷺ ويقول: «فأما إذْ ركبتم كل صَعْب وذلول فهيهات»[2].

وإنني أرى أن عليّاً كَرَّم اللّه وجهه، وَجَّهَ هِمَّته إلى هذه الفِتْنة بعدما أَخْمَد الفِتْنة السَّبئية إلى حَدٍّ ما. وكان أُمامَه أمران؛ أحدهما: أنه كيف يمكن إزالة ما بَثَّه هؤلاء الزَّنَادِقة بين المسلمين من أحاديث باطلة. والثاني: مَيْل الناس إلى القضاء على الرواية لأجل هذه الفِتْنة، وهذه كانت فِتْنةً مستقلةً أيضاً لا بد من التدبير لإزالتها.

وهذه الفِتْنة هي التي حين سمع بها سَيِّدنا عِمْران بن الحُصَيْن الصحابي رضي اللّه عنه أراد إزالتها، فَجَمَعَ الناس ووَضَّح لهم ما سبق ذِكْره، ومُلخَّصه أنه قال: كيف يمكن أن نعيش عيشةً دينيةً إذا تركنا الأحاديث؟ ولو أراد أحد أن يعرف من القرآن الكريم عَدَد رَكَعات الصَّلَوات وأوقاتها وركوعاتها وسجداتها لرجع خائباً، وليست الصَّلوات فحسب، بل كان عِمْران بن الحُصَيْن يذكر الصِّيام والحجَّ والزَّكاة وعناصرها وأجزاءها، ويسألهم: أين تجدون هذه التفاصيل؟ ثم نَبَّهَ الذين قالوا إنهم لا يسمعون عن أحد حديثاً ولا يقبلون حديثاً، وقال رافعاً صوته: «خذوا عنا، فإنكم ـ واللّه ـ إن لم تفعلوا لَضَلَلْتم»[3].

---

(١) الكفاية للخطيب ١ / ١٥.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١ / ١٠، وهو رواية أخرى لأثر ابن عباس الذي سبق تخريجه قبل قليل. (بشار).

(٣) الكفاية للخطيب ١ / ١٥.

وإنني أرى ـ ولا أجزم ـ أن علياً رضي اللّه عنه يريد أن يعالج هذه الفِتْنة بقوله الذي نُسِبَ إليه بطُرُق مختلفة، وقد وَرَدَ في «مسند أحمد» بتسعة طُرُق على الأقلِّ، وله صلة برواية الحديث، فكان يخاطب الناس ويقول: «إذا حَدَّثتم عن رسول اللّه ﷺ حديثاً فظُنُّوا به الذي هو أهدى، والذي هو أهيأ، والذي هو أتقى»[1].

إن أسلوب عليّ رضي اللّه عنه في قوله يدلُّ على أنه يخاطب أُناساً بدأت قلوبهم تميلُ عن أحاديث رسول اللّه ﷺ وتستغني عنها، ومن الواضح أن هذا كان نتيجة للفِتْنة السَّبَئِية، وقد سبق قول ابن عباس: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول اللّه ﷺ، ابتدرَته أبصارُنا، وأَصغينا بآذاننا»[2].

وسبق أن قلتُ: إن بداية فِتْنة الكَذِب على رسول اللّه ﷺ نشأت من جماعة السَّبئيين، وسبقت شهادة الشَّعْبي التاريخية لها حيث قال: «أول مَن كَذَبَ عبد اللّه بن سَبَأ»، وبناء على ذلك فالذين قَرَّروا قراراً خاطئاً ـ وهو تَرْكُ الروايات الصحيحة لأجل الروايات الباطلة ـ كان خطاب عليّ رضي اللّه عنه لهؤلاء المُخْطِئين، فأراد أن يعلِّمهم أنه مهما يكن من أمر فليس من الصحيح عَدَمُ الاعتناء بحديث رسول اللّه ﷺ عندما يُحَدَّث به، بل يجب أن نعلم ـ كما كان الناس وما زالوا يعلمون ـ أنه أهدى، وأنه أهيأ، وأنه أتقى.

إن أولَ تدبير دَبَّره عليّ كَرَّم اللّه وجهه لإزالة هذه الشُّبُهات المُظْلِمة، التي أورثتها روايات السَّبَئِيين الباطلة، أنه إذا سمع خبراً نُسِبَ إليه زوراً وبُهْتاناً صَعِدَ المِنبَر وردَّ على هذا الخبر على مَرْأَى من الناس ومَسْمَع؛ روى التابعي الجليل سُوَيْد بن غَفَلة ـ وهو من أصحاب علي رضي اللّه عنه ـ أنه حضر إلى علي رضي اللّه عنه، ورأى أُناساً يتحدَّثون فيما بينهم ويقولون: إنك لا تُحْسِنُ الرأي في أبي بكر وعُمر رضي اللّه عنهما، ولكن لا تُظْهِره أمام الناس للمصلحة ـ وقال

---

(1) مسند أحمد ١ / ١٢٢. قال بشار: وهو أثر صحيح. أخرجه أيضاً الطيالسي (٩٩)، وأحمد ١ / ١٢٦، والدارمي (٥٩٢)، وابن ماجه (٢٠)، وعبد اللّه بن أحمد في زياداته على المسند ١ / ١٣٠ و١٣١، وأبو يعلى (٥٩١) من طرق عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي. وقول المؤلف أنه ورد من تسعة طرق على الأقل غير دقيق.

(2) تقدم تخريجه قبل قليل. (بشار).

أيضاً ـ: وفيهم عبد اللّه بن سَبَأ، فلمَّا سمع ذلك عليّ رضي اللّه عنه تَغيَّرَ وجهه واشتدَّ عليه، فقال: «ما لي ولهذا الخبيث الأسود، معاذ اللّه أن أقول لهما إلا الحَسَنَ الجميلَ». ولم يكتفِ بهذا القول ـ يقول الراوي ـ ثم نهض إلى المِنْبَر حتى اجتمع الناس، فذكر القصة في الثناء عليهما بطوله. ووَرَدَ أيضاً أنه أعلنَ في آخر خُطْبته: إنني أُعاقبُ مَن يبلغني عنه هذه الأخبار، على كذبه وافترائه[1].

ومن الواضح أن هذا كان آخرَ العلاج لما يُنْسَب إليه من الأقوال الباطلة ـ وسبق أنه عاقب السَّبَئِيين بعذاب النار في الدنيا، مما يدلُّ على أن إعلانه على المِنْبَر لم يكن تَهْديداً فحسب، بل إنه نَفَّذه بالفِعْل.

أما هذه المجموعة التي افتراها هؤلاء الأشقياء على رسول اللّه ﷺ ونَشَروها بين الناس، فيبدو لي نَظَراً إلى القرائن والأسباب، أن عليّاً رضي اللّه عنه كان بدأ يشعرُ بالحاجة إلى أن يغيِّرَ في أسلوبه الذي كان ينهجه في رواية الحديث، وهو الأسلوب الذي نهجه قبله الخُلَفاء الراشدون وشدَّدوا فيه، مُراعاةً للغَرَض النبوي الشريف، وأقصد من ذلك التقليل من الرواية، كما سبقت مباحثُهُ مُفصَّلةً، فأحسَّ عليّ رضي اللّه عنه بالحاجة إلى أن يغيِّرَ من هذا الأُسلوب.

ومن الواضح أن المشاهد التي شَهِدَها عليّ رضي اللّه عنه بنفسه، والمسموعات التي سمعها من النبي ﷺ، فهذه الثروة القَيِّمة هل كان من الممكن أن تُضاهيها الروايات الباطلة التي بَثَّها السَّبَئِيون بين المسلمين؟ لذلك غَيَّرَ عليّ رضي اللّه عنه أسلوبه بعدما وصل إلى الكوفة وشاهَدَ هذه الحال، فبدأ ينشرُ أقوال النبي ﷺ وأفعاله وعاداته وخُلُقه وسيرته التي كان يعرفها، وذلك في خُطَبه وكتاباته على أوسع نطاق. وكان هذا أحسنَ تدبير لصَرْف نَظَر المسلمين عن روايات السَّبَئِيين.

فَكِّروا! كيف كان بلغ من حاله أنه ما كان يرضى أن يُرِيَ ما عنده في قِراب سيفه من الأحاديث إلا بعد إصرار شديد، ولكنه عندما وصل إلى الكوفة أعلنَ على المِنْبَر: مَن يشتري مني الثَّرْوة العِلْمية بدرهم؟ والناس يأتون بقِرْطاس فيكتب لهم الأحاديث بخَطٍّ يده. وهذا هو مِنْبَر الكوفة الذي يخاطب الناس عليه

---

(١) انظر لسان الميزان ٣ / ٢٩٠.

من غير أن يطالبه أحد، فيقول: «سلوني! فواللّه لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب اللّه، فواللّه ما من آية إلا وأنا أعلمُ أبليل نزلت أم بنهار أم في سهل أم في جبل»[1].

هكذا كانت حاله، سواء أكان منفرداً أم كان مع الجماعة، كان يكثرُ من الروايات، وقد ذكر الذَّهَبي محادثته الطويلة مع كُمَيْل بن زياد، وليس فيه أن كُمَيْلاً سأله، بل قال: «أخذ عليّ رضي اللّه عنه بيدي، فأخرجني إلى ناحية الجبَّان»[2].

وهذا يدلُّ على أنه كان يأخذ الناس بنفسه ويبلِّغهم ما أخذه من النبي ﷺ. ومثله وَرَدَ عن المصفح قال: «حضرتُ إلى عليّ فقال: يا أخا بني عامر! سلني عما قال رسول اللّه ﷺ، فإنا أهل البيت أعلمُ بما قال اللّه ورسوله»[3]. وسياق الكلام يدلُّ على أنه كلَّمَ المصفح كلاماً طويلاً، ولم يذكره ابن سَعْد.

إن هذا التَّغَيُّر الشديد في أسلوب رجل واحد لم يحدث بلا سَبَب، وإن هذا السَّبَب يشير إليه في قوله: «قاتَلَهم اللّه أي عصابة بَيْضاء سَوَّدوا، وأي حديث من حديث رسول اللّه ﷺ أفسدوا»[4].

لا شكَّ أنه لم يذكر هنا جماعةً مُعيَّنةً، وقد سمع الراوي منه هذا الكلام عندما كان مشغولاً بمعركة صِفِّين، ولكن التفاصيل التي سبق ذِكْرها تدلُّ دلالةً صريحةً على أنه رضي اللّه عنه يشير إلى شِرْذمة أحدثوا ضَجَّة ضدَّ أصحاب رسول اللّه ﷺ، وحاولوا النَّيْل من هذه النفوس القُدسية بنَشْرهم هذه الأكاذيب ضدَّهم بين المسلمين، مما أورثَ الشُّبْهة في الأحاديث الصحيحة. ولا ريب أنه يشير إلى رؤساء هذه الفِتَن، كما أن هذه الجُمْلة تشير إلى أَسَفه الشَّديد من هذه الشُّبُهات المُظْلِمة التي أُثيرت حول أحاديث رسول اللّه ﷺ. فإن كان عليّ رضي اللّه عنه اختار هذا الأسلوب بعدما شاهَدَ هذه الفِتْنة فلماذا يُتَعجَّبُ منه؟

ومن الأسف أنه غَيَّرَ هذا الأسلوب في نَشْر أحاديث رسول اللّه ﷺ بعدما

---

(١) تهذيب الكمال ٥ / ٢٦١ (الطبعة المنقحة الجديدة ١٩٩٨) (بشار).

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ١١.

(٣) طبقات ابن سعد ٦ / ٢٦٧.

(٤) تذكرة الحفاظ ١ / ١٢.

وصل إلى الكوفة، ولم تتجاوز مدة إقامته في الكوفة أربع سنوات وستة أشهر. ثم لا يخفى على أهل العِلْم أنه كيف قَضَى هذه المدة، وفي أيِّ ظروف، فقد وصل إلى الكوفة بعد وَقْعة الجَمَل، فلم يُقِرَّه قرارٌ حتى ابتُلِيَ بصِفِّين ثم ظهرت فِتْنة الخوارج، فإن هذه المدة انقضت مع أهل الشام والخوارج، واستمرَّ هذا السَّيْل من الفِتَن حتى وقعت فاجعة قَتْله رضي اللّه عنه.

وقد بلغ من عزيمته واستقامته أنه في ليلة خطيرة في وَقْعة صِفِّين التي اشتُهِرَت «بليلة الهرير»، وقد اشتبكَ الفريقان وحَمِيَ الوَطِيس، وحان مَوْعد صلاتِهِ ووِرْدِهِ، بحيث لم يشعر به أحد، فأمر بالنِّطْع أن يُفْرَش حيث كان واقفاً في الصَّفِّ، فنزل من الفَرَس وقام على النِّطْع، فرآه الناس يُصلِّي وِرْدَه، والسِّهامُ تقعُ بين يديه وتمرُّ بصِمَاخَيْه يميناً وشَمَالاً، فلا يرتاعُ لذلك، ولا يقوم حتى يفرغ من وظيفته[1]. وقد حَثَّتْه عزيمته القويّة في هذه الظروف على نَشْر ثَرْوة أحاديث رسول اللّه ﷺ التي كان يحملها، في إزاء تلك الأكاذيب الباطلة التي أذاعها السَّبئيون.

ومما يورث الحيرة أنه رضي اللّه عنه في هذه الظُّروف والأحوال المضطربة المتشتِّتة، كم من الناس عَلَّمهم القرآن الكريم. ولئن سمعنا قارىء الكوفة الشَّهير أبا عبد الرحمن السُّلَمي يقول: «أخذتُ القراءة من عليّ»[2]. فنرى هناك أبا الأسود الدُّؤلي يقول: إنه تعلَّمَ القواعد الأساسية للنحو والعربية من علي رضي اللّه عنه. وليس هذا فحسب، بل يُنْسَب إليه الفقهُ والتَّصوُّفُ وأسرارُ الفَنِّ العَسْكري. والقرائن تدلُّ على أن هذه الاستفادة العِلْمية منه كانت في المدة التي كان يقيمُ فيها في الكوفة في الأكواخ[3].

وبالجملة، إنه رضي اللّه عنه نَشَرَ في هذه المدة الوجيزة ما كان يعرفه من أحاديث رسول اللّه ﷺ على أوسع نطاق. ويمكن معرفة مدى هذه السعة أن

---

(١) انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩.

(٢) طبقات ابن سعد ١ / ١١٩.

(٣) ذكر ابن سعد أن قصر الإمارة كان موجوداً في الكوفة، وعندما أراد أمير المؤمنين الإقامة في الكوفة، طلبوا منه أن ينزل في قصر الإمارة، فأبى أن ينزل فيه، ونزل في الأكواخ مع أهله، وكانت في رحبة الكوفة.

الحافظ ابن حجر ذكر في «تهذيبه»[1] عَدَد الذين أخذوا عنه الأحاديث بعد إقامته بالكوفة نحو خمسين رجلاً. ثم قال: وخلائق. فإذا كانت حاله أنه كان يكتبُ بيده عدة مجموعات للأحاديث، ويقسِّمها بين الناس ـ كما ذكرتُهُ سابقاً ـ فكيف تكون حال روايته مُشافَهةً!

فهذا الأسلوب الذي اختاره لنَشْر الحق ـ وهو تكثير الرواية ـ لا بد أنه أثَّرَ في إضعاف قوة الباطل، ولكنه لم يكن كافياً، يشير إلى ذلك قوله الذي كان يخاطبُ الناس به ويقول: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما يُنْكِرون»[2]. فأراد أن يقدِّم للناس مِعْياراً آخر لتَمْييز الروايات الصحيحة عن المكذوبة، وكأنه يقول لهم: اقبلوا من الأحاديث التي تطابق أصولَ الشَّريعة ورُوح التَّعاليم الإسلامية، واتركوا الأحاديث التي تخالف العَقْل والفَهْم الذي يورثه القرآن[3] في الإنسان.

ولو لم نحمل هذا الكلام على هذا المعنى الذي يدلُّ عليه ظاهرُ ألفاظه، لكان مَآلُهُ ما كان اختاره ابن عباس رضي اللّه عنهما بعد فِتْنة الكَذِب على رسول اللّه ﷺ، وهو القضاء على تحديث أحاديث رسول اللّه ﷺ، مع أنه لم يكن عاملاً بهذه القاعدة، ولا يستقيمُ ذلك عند العَقْل، وكان كبار الصحابة رضي اللّه عنهم في عَهْده ما زالوا على قَيْد الحياة، فهل كان صحيحاً أن يُقال في حقهم: اقبلوا رواياتهم التي تعرفونها من قبل، واتركوا ما لا تعرفونها من قبل؟!

وبالجملة، إني أرى أنه رضي اللّه عنه قدَّمَ في الكلام السابق مِعْياراً لرَدِّ الحديث وقَبوله، وهذا هو المِعْيار الذي تمسَّكَ به المحدِّثُون دائماً، وأرى أن هذا هو المِعْيار الذي يعبِّرُ عنه ابن الجَوْزي بقوله: «كل حديث رأيتَهُ يخالف العقولَ، أو يناقضُ الأصول فاعلم أنه مَوْضوع». ثم شَرَح هذا القول فقال: «أو يكون مما يدفعه الحِسُّ والمشاهدة أو مبايناً لبعض الكتاب والسُّنَّة المُتواتِرة، أو الإجماع

---

(١) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٧٥.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ١٢.

(٣) أضفتُ هنا هذه الجملة قصداً، لأنه لو جُعِل العقلُ المطلق معياراً، فإن عقل كل عصر يختلف معيارُه عن عصر آخر، ومن الممكن أن يكون العقل قبل قرن كان لا يقبل شيئاً، ولكنه بعد قرن بدأ يقبله، ولذلك ينبغي أن نجعل معيار قبول الأحاديث وردِّه العقل القرآني.

القَطْعي، حيث لا يقبل شيءٌ من ذلك التأويلَ»[١].

وقد أورد الإمام مسلم قول ابن عباس رضي اللّه عنهما عندما ذكر فِتْنة وَضْع الحديث فقال: «لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[٢] مع أنه روى عنه أيضاً أنه كان يذكر هذه الفِتْنة فيقول: «تركنا الحديث عنه». فلو حملنا أقوال ابن عباس على تعدُّد الروايات، يمكننا أن نقول: إنه أراد في أول الأمر أن ينتهي من التحديث مطلقاً، ولكنه أخذ فيما بعد بمِعْيار عليّ رضي اللّه عنه، وأخذه منهجاً له، بأنه لا يقبل إلا ما يعرفه. وقد شَرَح الشيخ العَلاَّمة شبير أحمد العثماني قول ابن عباس فقال: «أي: ما يوافق المعروف، أو نعرف فيه أمارات الصِّحَّة وسِمَات الصِّدْق»[٣]. وهذا هو مُراد عليّ رضي اللّه عنه الذي أُحاول أن أفهمه من أقواله. واللّه أعلم بالصَّواب.

ولا ريب أن هذه الفِتْنة لو تُركت تنمو وتنتشر، لصارت أحاديثُ رسول اللّه ﷺ وآثارُ الصحابة ضحيةَ الوساوس والشُّبُهات، وصَعُبت إزالة هذه الظُّلُمات. ولقد أحسَّ بخَطَرها عليّ رضي اللّه عنه في عَهْد خلافته التي قضاها في الفِتَن والاضطرابات، وقام بما أمكنه من جهود عِلْمية وعَمَلية لقَمْع هذه الفِتْنة، فنَشَرَ الثَّرْوة الصحيحة للأحاديث التي كان يحملها في صَدْره، وقدَّمَ مِعْياراً عِلْمِيّاً إلى المسلمين لفَصْل الروايات الصحيحة عن الروايات المُزَيَّفة، فأخذ به العُلماء في عَصْره، ولا يزالون يستعملونه إلى يوم القيامة.

ومن الواضح أيضاً أن هذا المِعْيار هو مِعْيار عِلْمي، لا يستعمله بالمعنى الصحيح إلا من وَصَفه ابن دقيق العيد بقوله: «حَصَلَتْ لهم لكَثْرة محاولة ألفاظ النبي ﷺ هَيْئة نفسية، ومَلَكة قوية، يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النُّبوة وما لا يجوز»[٤].

وإننا نرى أن أهل العِلْم استفادوا من هذا المِعْيار الذي قدَّمه عليّ رضي اللّه عنه في عَصْره، وسبق أن ابن عباس تبنَّاه قبل أن يختار عليّ رضي اللّه عنه الكوفةَ

---

(١) فتح الملهم شرح صحيح مسلم ١ / ١٦.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) فتح الملهم شرح صحيح مسلم ١ / ١٢٨.
(٤) نفسه ١ / ١٦.

عاصمةَ الخلافة، وكانت امتلأت بجماعة من العُلماء الذين عَلَّمهم وربَّاهم عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه. وهؤلاء هم الذين لمَّا رآهم عليّ رضي اللّه عنه قال: «أصحاب عبد اللّه سُرُج هذه القرية»[1].

لقد أقام عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه بالكوفة نحو عشرين عاماً[2]، وأخذ عنه جَمْعٌ كبيرٌ من تلاميذه، وكان هؤلاء أصحابَ مَوَاهب عديدة، وعندما ورد عليّ رضي اللّه عنه الكوفة زادهم عِلْماً ومعرفةً وقوةً، وكانت نتيجة ذلك أن أصبح هؤلاء أصحابَ قيادة عِلْمية ودينية إلى يومنا هذا[3].

والوقائع تُثبِت أن جماعة من تلاميذ ابن مسعود كما استفادوا منه، استفادوا من صُحْبة عليّ رضي اللّه عنه أيضاً، فهذا عَلْقمة تلميذ ابن مسعود كان يقول: «إن من الحديث حديثاً له ضَوْء كضَوْء النَّهار تعرفه، وإن من الحديث حديثاً له ظُلْمة كظُلْمة الليل تنكره»[4].

وقد استفاد هؤلاء من عليّ رضي اللّه عنه مِعْيار اختيار الأحاديث أيضاً ـ ولكن وُجِدت في الكوفة جماعة اجتمعوا حول عليّ رضي اللّه عنه، ولم يتيسَّر لهم الاستفادة من الصحابة الذين تولَّوا منصبَ الولاية في عَهْد عُمر الفاروق رضي اللّه عنه، وخاصة من الجَوِّ العِلْمي الذي أوجده ابن مسعود رضي اللّه عنه. وأكثر هؤلاء كانوا من عرب البادية الذين أسلموا ووَفَدوا إلى الكوفة، ونزلوا في المعسكرات لأغراض عسكرية. ويبدو أن السَّبَئيين الذين اختلطوا بالمسلمين كانوا يُؤثِّرون في هؤلاء، ويستميلونهم إلى عقائدهم الخاصة، فهؤلاء لم يستطيعوا أن يستفيدوا من المِعْيار الذي قدَّمه عليّ رضي اللّه عنه لتمييز الحديث الصحيح عن المكذوب، بل كانت عقائدُهم حول عليّ رضي اللّه عنه عجيبةً.

---

(١) طبقات ابن سعد ٦ / ٤.

(٢) وقد بعثه عمر رضي اللّه عنه إلى الكوفة، وكتب إليهم: إنني بعثت إليكم عبد اللّه بن مسعود مُعلِّماً ووزيراً، ولقد آثرتكم على نفسي، فتعلَّموا منه. فجاء ابن مسعود إلى الكوفة وأقام بها، ورجع إلى المدينة سنة ٣٢هـ في خلافة عثمان رضي اللّه عنه، وتوفي بها.

(٣) أشير بذلك إلى المذهب الحنفي، الذي ما زال مذهب أكثرية هذه الأمة يقودهم قيادة دينية في جميع شؤون حياتهم.

(٤) طبقات ابن سعد ٦ / ١٢٩.

وعلى ذلك الأساس كانوا يخاطبونه بأشياء يتوقَّفُ العِلْم عن تسجيلها.

ويمكن معرفة شَنَاعة هذه الأقوال من حادثة واحدة رُويت عن حبيب بن صهبان. قال حبيب: كان عليّ رضي الله عنه يخطبُ على المِنْبَر فجرى ذِكْر «دابة الأرض»، فحدَّث فيما حدَّث من صفات هذه الدَّابَّة فقال: «تأكل بفيها، وتُحدِّث باستها». يقول حبيب: رأيتُ رشيداً الهجري ـ وكان جُنْديّاً ممتازاً من جنود الكوفة ـ قام في أثناء خُطْبته فقال مشيراً إلى عليّ: «أشهدُ أنك تلك الدَّابَّة»[1]. إن حبيباً الراوي اختصر القصة ـ مع الأسف ـ واكتفى بقوله: «فقال له عليّ قولاً شديداً». ولم يُفصِّل حبيب القول الشديد.

وهذه القصة التي ذكرها الحافظ في «لسان الميزان»، والذَّهَبي في «تذكرة الحُفَّاظ» للرشيد الهجري، توضِّحُ لنا مدى إفساد السَّبَئيين أفكار الجنود السُّذَّج من الأعراب. والقصة طويلة، ولكن مُلخَّصها: أن رجلاً أخذ الإمام الشَّعْبي إلى الرشيد الهجري، فلمَّا رأى الرشيدُ الشَّعْبيَّ مع هذا الرجل، قبض أصابعه بطريقة خاصة. وكانت فيه إشارة إلى أنه هل هو من جماعتهم أم هو أجنبي؟ فردَّ عليه ذلك الرجل بقَبْض أصابعه مشيراً إلى أنَّ الذي جاء معه من جماعته. فبدأ الرشيد يقَصِّ القصة فقال: ذهبتُ إلى مكة مرة للحَجِّ، فلمَّا فَرِغتُ من الحَجِّ، وقع في قلبي أن أسافر إلى المدينة فأقابل أمير المؤمنين، فلمَّا وصلتُ إلى المدينة حضرتُ إلى باب عليّ، فقلتُ لرجل: ادخل إلى سَيِّد المسلمين وقل له: إن الرشيد الهجري يستأذنُ، فقال ذلك الرجل: هو نائم ـ قال الرشيد: لعل هذا الرجل فَهِمَ من لَفْظ «سَيِّد المسلمين» أنني أقصد به الحسن عليه السلام. لذا

---

(١) طبقات ابن سعد ٦ / ٤٦٠، وفيه إشارة إلى الدابة التي ورد ذكرها في سورة النمل ﴿ ۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل: ٢٧ / ٨٢] فقد اختلف في تفسيرها المفسرون، حتى قال صاحب البحر: «إنهم اختلفوا في ماهيتها وشكلها ومحل خروجها، وعدد خروجها، ومقدار ما يخرج منها، وما تفعل بالناس، وما الذي تخرج به، اختلافاً مضطرباً معارضاً بعضه بعضاً، فطرحنا ذكره، لأن نقله تسويد للورق وتضييع لزمان نقله». والحق أن طريق السلامة في مثل هذه الأمور التي ذكرها القرآن بالإجمال ولم يذكر تفاصيلها، ألا نتعرض لتفاصيلها التي لا طائل تحتها، وبعض الفرق من الشيعة كانوا يعتقدون أن دابة الأرض عليّ، وكان الرشيد الهجري منهم.

أخبرني بنومه ـ فقلتُ له: إنني لا أقصد أن تخبر الحسنَ، وإنما أقصد أن تخبرَ أمير المؤمنين وإمام المُتَّقين وقائد الغُرِّ المُحجَّلين أن الرشيد الهجري حاضر. فلمَّا سمع الرجل كلامي قال: ألم تعلم أنه قد تُوفي؟ قلتُ له: إنه لم يمت، بل هو حيٌّ، وأنه يتنفَّسُ كما يتنفسُ الإنسان الحيُّ، وأن الثوب الدافىء مبلول بعَرَقه. فقال الرجل: إذا كنتَ عالماً بِسرِّ أبي محمد الحقيقي ـ يعني به عليّاً رضي اللّه عنه ـ فادخل وتَقدَّم وسلِّم عليه، ثم انصرف ولا تُتْعِبه[1]. قال الشَّعْبي: ثم ادَّعى الرشيد أنه حضر في خِدْمة أمير المؤمنين، فأنبأهم بأشياء تكون[2]. وقد نقل ابن حجر عن ابن حِبَّان عن الرشيد الهجري أنه: «كوفيٌّ كان يؤمن بالرَّجْعة»[3].

هل فَهِمتم معنى الرَّجعة؟ إن الإمام مسلم ذكر في مقدمة كتابه الصحيح عن سفيان الثوري شَرْحها: «إن عليّاً في السَّحاب، فلا يخرج مع مَن يخرج من ولده حتى ينادي منادٍ من السماء ـ يريد عليّاً، أنه ينادي ـ: «اخرجوا مع فلان»[4].

فالذين بلغ من مستوى خِفَّة عقولهم وأفكارهم إلى هذا الحَدِّ، حتى اعتقدوا رَجْعة عليّ رضي اللّه عنه إلى هذه الدنيا بعد استشهاده، بل اعتقدوا أنه مستور في السَّحاب، فكيف يُظَنُّ بهم أن لهم مقدرةً على تمييز الصحيح من الأحاديث عن المَوْضوع منها باستعمال القاعدة التي وضعها لهم عليّ رضي اللّه عنه، والتي تحتاج إلى حَذَاقة خاصة وبصيرة في معرفة الألفاظ النَّبوية، وأنَّى لهؤلاء أن يعرفوا مُنَاسَبَتها لكُلِّيَّات القرآن والرُّوح الإسلامي.

والحق أن هؤلاء السَّبَئِية استطاعوا أن يُحْدِثوا فيهم هذه العقيدة، بل ذكر ابن حجر أن هؤلاء يعتقدون ألوهية عليّ[5]. ولعل من آثار هذه العقيدة الفاسدة تلك المزعومات الفاسدة التي كانت انتشرت في هؤلاء السُّذَّج من الأعراب، كادِّعاء لقائه، وإخباره بعد موته بما يكون، وتجوُّله في الفضاء تحت ستار

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٧٨، ولسان الميزان ٣ / ٤٦٠ ملخصاً.
(٢) نفسه ١ / ٧٩.
(٣) لسان الميزان ٣ / ٤٦١. قال بشار: وقول ابن حبان في كتاب المجروحين ١ / ٢٩٨.
(٤) مقدمة صحيح مسلم ١ / ١٦.
(٥) لسان الميزان ٣ / ٢٩٠.

السَّحاب، حتى يُرَغِّب الناس على نُصْرة مَن يقوم من أولاده، ولم يكن هؤلاء قلةً، بل قال يحيى بن مَعِين: قد رأى الشَّعْبي الرشيد الهجري، وحبة العُرَني، وأصبغ بن نُباتة لا يساوي هؤلاء شيئاً[١]. ونُقل عن عامر الشَّعْبي أيضاً أنه لم يكن يذكر هؤلاء الجماعة الذين اجتمعوا حول عليّ رضي اللّه عنه بخير. وكانوا يسمُّون أنفسهم بـ «أصحاب عليّ». وسأله تلميذه زكريا بن أبي زائدة مرة: ما لكَ تعيبُ أصحاب عليّ، وعِلْمك عنهم؟! فقال الشَّعْبي: عمن أخذتُ العِلْم منهم؟ فذكر زكريا على سبيل المثال: الحارث الأعور، وصَعْصَعة، وهما من أبرز رجال هؤلاء الجماعة. ولكن الشَّعْبي في ضوء تجاربه الذَّاتية لم يذكرهما بخير. أما عن الحارث الأعور فقال: إنني وإن كنتُ تعلَّمتُ منه الحساب والفرائض، ولكنني أخاف أنه كان مَبْتَلى بمَرَض الوسوسة. وأما عن صَعْصعة فقال: كان خطيباً ولم يكن فقيهاً[٢]. وقد نقل الذَّهبي عنه قوله ما يقارب هذا القول، قال: «لم أَرَ أحداً فقيهاً بالكوفة سوى تلاميذ عبد اللّه بن مسعود وأصحابه». فردَّ عليه رجل في المجلس، وبدأ يعدُّ أسماء الذين لم يستفيدوا من ابن مسعود، وكانوا من جماعة عليّ رضي اللّه عنه، وعدَّ منهم الحارث، وابن صبوة، وصَعْصعة، والرشيد وغيرهم، فأبدى الشَّعْبي فيهم رأيه مثل ما ذكره زكريا. بل إنه ذكر قصة الرشيد الهجري التي قال فيها إنه لَقِيَ علياً بعد موته بالمدينة. ومن الممكن معرفة تفاصيل هذه الأشياء في «تذكرة الحفاظ»، و«لسان الميزان».

وبالجملة، إن هؤلاء الجماعة الذين نزحوا من بادية العرب، وتجمَّعوا بالكوفة، وقد عرفتَ زعماءهم الممتازين الذين ذكرتهم، وليس هناك دليل واضح على أنهم لم يقبلوا الإسلام بالصِّدْق والإخلاص، فقد ذُكر عنهم في المَصَادر نفسها ما يدلُّ على صِدْق نِيَّاتهم وتَضْحياتهم، بل إنني أميلُ إلى أن أقول: إن الرشيد الهجري ـ ما سوى قصته التي ذكر فيها لقاءه مع عليّ كرَّم اللّه وجهه في المدينة بعد وفاته، وظاهر أن القصة لا أصل لها ـ من الصَّعْب أن يُنْسَب الكَذِب إليه وإلى الممتازين من أصحاب عليّ، فمثلاً الحارث الأعور عندما عَلِمَ أحد العُلماء الكبار أن الشَّعْبي نَسَبَ إليه الكَذِب اعترض عليه، فقد نقل ابن حجر

---

(١) لسان الميزان ٢ / ٤٦٠.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٧٨.

أن إبراهيم النَّخَعي عندما ذُكِرَ عنده قول الشَّعْبي في الحارث قال: «أظنُّ الشَّعْبي عُوقب بقوله في الحارث»[1]. وهذا هو الصحيح، فإن الحارث ليس إنساناً عاديّاً، وإنما هو من الممتازين في حَلْقة عليّ رضي اللّه عنه العِلْمية، فقد ذكر الحارث نفسه أنه تعلَّمَ الفرائض من عليّ[2]. وقد تعلَّمَ الشَّعْبي هذا العِلْم من الحارث، ثم نَشَره في الكوفة، ويمكن أن يُقال: إن عِلْم الفرائض الموجود اليوم ينتهي نَسَبُه إلى الحارث. وقد ذكرتُ في هذا الكتاب عن ابن سَعْد أن علياً كرَّم اللّه وجهه كتب بيده كتاباً للحارث فيه عِلْمٌ كثير»[3].

وليست هذه حال الحارث فحسب، وكان أستاذَ الشَّعْبي، فإن من هؤلاء المشهورين جابر بن يزيد الجُعْفي، وكان مُعاصراً للشَّعْبي وللعلماء في جابر آراء عجيبة، وجماعة كثيرون اعترضوا عليه، ولكن الذين مَدَحوه ليسوا بقليلين أيضاً، واللّه أعلم بحقيقة القصة[4].

ولكن يبدو لي بعد مُطالَعة أحوال هذه الطبقة من العلماء، أن أكبر عَيْب فيهم أنه لم تكن فيهم أهلية لاستعمال المِعْيار لتمييز الحديث الصحيح عن المَوْضوع الذي عبَّرَ عنه عليّ رضي اللّه عنه بقوله: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون». فإذا كان بلغ من حالهم أنهم لا يستحيون من قولهم في وجه عليّ رضي اللّه عنه وهو في حالة الخُطْبة: «أشهدُ أنك تلك الدَّابَّة»، والذين يصرُّون على الأفكار الضعيفة الفاسدة، كيف يمكنهم أن يُميِّزوا بين الأحاديث التي تطابق التعاليم الإسلامية وبين التي لا تطابقها، لذلك استغلَّ المُستغِلُّون سَذاجتهم العَقْلية. وازداد حُبُّهم لعليّ رضي اللّه عنه لصُحْبتهم له، واستغلَّه

---

(١) تهذيب التهذيب ٢ / ١٤٧، وقد ابتلي الإمام الشعبي في أيام الحجاج ابتلاءً شديداً، فلعله يشير إلى ذلك. والتفصيل في كتب التاريخ.

(٢) تهذيب التهذيب ٢ / ١٤٧.

(٣) كلام المؤلف في مدح الحارث الأعور ليس له فيه سلف يعتمد، فقد كذبه إضافة إلى الشعبي: أبو إسحاق السبيعي، وأبو بكر بن عياش، وعلي بن المديني، وأبو خيثمة، وضعّفه أئمة هذا الشأن: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وأضرابهما، كما هو مفصل في ترجمته من تهذيب الكمال ٥ / ٢٤٥ ـ ٢٥٣.

(٤) وجابر الجعفي كان كذاباً أيضاً، فانظر تفاصيل ترجمته في تهذيب الكمال ٤ / ٤٦٧ ـ ٤٧٠.

المخالفون، فكانوا ينسبون إلى عليّ ما يريدون، ثم يأخذون منهم التصديق على ذلك.

وإنني أرى أن قول أحمد بن صالح المصري في الحارث يؤيِّدُ ما قلتُهُ، فقد ذُكِر عنده قول الشَّعْبي في الحارث، فقال: «لم يكن يكذبُ في الحديث، إنما كان كَذِبه في الرأي»[1]. كأنَّ أحمد بن صالح المصري يشير إلى نفس الفِكْرة التي أُقدِّمها، وهي أن هؤلاء لم يكونوا ليجرؤوا على أن يتعمَّدوا الكَذِب على رسول اللّه ﷺ أو على عليّ كرَّم اللّه وجهه، فإن أحوالهم الدينية تأبى ذلك، بل كانت عقائدُهم وأفكارُهم خاطئةً، ومن يُبتلَى بها فإنه يَفْقِدُ صلاحية التَّمْييز بين الروايات الصحيحة وبين الروايات غير الصحيحة. فالذين ينتظرون أن يسمعوا صوت عليّ رضي اللّه عنه من السَّحاب، من السَّهْل أن يتحملوا أية فِكْرة، وإلى هذا يشير قول الشَّعْبي في الحارث الذي نقله عنه الذَّهبي: «فخشيتُ على نفسي منه الوسواس»[2]. وهذا يؤيِّدُ أن الشَّعْبي لم يكن يعتمد على عَقْلية الحارث الأعور.

ويمكن توضيح ما أقول بمثال آخر: إن من هؤلاء الجماعة الممتازين الذين ذكرتُ قائمة أسمائهم مَن اسمه «حبَّة العُرَني» وقد قال فيه ابن مَعِين: إنه «لا يساوي شيئاً» كما في «الميزان»[3]، ولكن مع ذلك ذكر ابن حجر في «التهذيب»[4] عن سَلَمة بن كُهَيْل قوله فيه: «ما رأيتُهُ قط إلا يقول: سبحان اللّه والحمد للّه، ولا إله إلا اللّه واللّه أكبر، إلا أن يُصلِّي أو يحدِّثنا». ويبدو بعيداً عن الفَهْم أن يكون مثل هذا الشخص يخترع أحاديث من عند نفسه، ثم ينسبها إلى رسول اللّه ﷺ، أو إلى عليّ رضي اللّه عنه! وهنا يأتي السؤال، وهو أن أئمة نَقْد الرجال لماذا يجعلون رواياته لا تساوي حبةً؟ وليس هذا رأي ابن مَعِين فحسب، بل نُقِلَ ذلك عن الدوري والجُوزجاني والنَّسائي وابن خِرَاش وغيرهم بأنه لم يكن شيئاً في الحديث[5].

---

(١) تهذيب التهذيب ٢ / ١٤٧.
(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٧٨.
(٣) الميزان ١ / ٤٥٠.
(٤) تهذيب التهذيب ٢ / ١٧٦.
(٥) انظر التهذيب ٢ / ١٧٦.

والآن أريد أن أجيب عن هذا السؤال، والحق أن سَيْلاً من الروايات المَوْضوعة قد نُشِرَ بين عامة الناس في آخر عَهْد عثمان رضي اللّه عنه، وقد حاول عليّ كرَّم اللّه وجهه أن يقاوم هذا السَّيْل بنَشْر ما كان عنده من أحاديث رسول اللّه ﷺ، كما قدَّم مِعْياراً إلى الناس، لتمييز الروايات الصحيحة عن الروايات غير الصحيحة، ومِحَكّاً لمعرفة ما يعرفه الناس وما ينكرونه. فلمَّا رأى ذلك الخصوم دبَّروا حيلةً أخرى، ويبدو أن هؤلاء الخصوم كانوا ساكتين أيام حياته، وقد قَضَى على رؤوس الفِتْنة ما أمكنَهُ، ولكن سُرْعان ما وقعت حادثةُ استشهاده الفاجعة. وأما الذين انتقل إليهم زِمام الخلافة فلم تمنحهم المشاغل السِّياسية فُرْصة ليتوجَّهوا إلى شيء آخر. وقد وجدت شراراتُ الفساد ـ التي كانت مستورةً في أنحاء البلاد ـ فُرْصةً لأن تشتعل. والحوادث تشهد أن عناصر الفساد الذين كانوا مختفين برزوا مرة ثانية، وكان هؤلاء مختلطين مع جنود عليّ رضي اللّه عنه، وكانوا على معرفة تامَّة بجنوده ومَن يؤيِّدونه، كما كانوا خبراء بأفكارهم وعَقْلياتهم لطول مكثهم معهم. ومن المعلوم أن أكثر مَن أيَّده كانوا من أهل الكوفة، ولم يكن من السَّهْل لهم أن يؤثِّروا في مَن بَقِيَ في الكوفة من أصحاب عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه.

نعم! إنهم وجدوا مَيْداناً واسعاً للعَمَل بين الجنود السُّذَّج الذين نزحوا من بادية العرب، وخاصة الذين كانوا يحبون علياً رضي اللّه عنه منهم أكثر. وكانت قلوبهم حزينةً بهزيمتهم وانتصار خَصْمهم سياسياً، وكان من الصَّعْب عليهم أن يفهموا كيف انتصرت الجماعة المخالفة على الإمام الحق؟ فاختاروا من بينهم رجالاً يضعون الأحاديث بمهارتهم باسم عليّ رضي اللّه عنه. ولم تَمْضِ أيام إلا وقد اجتمعت مجموعة كبيرة من الأحاديث المَوْضوعة مع الروايات الصحيحة لعليّ رضي اللّه عنه، وافتتن بهذه الفِتْنة أمثال جابر بن يزيد الجُعْفي الذي كان تلميذ الشَّعْبي وعِكْرمة. ويبدو أن حاله في البداية كانت طَيِّبةً، يثني عليه أمثال سفيان الثوري وشُعْبة ووكيع، ولكن ما ندري كيف اتصل بهذه الجماعة المُتخبِّطة! يُقال: إن شيخه الشَّعْبي لمَّا عَلِمَ بحاله نَصَحَه قائلاً ومُنبِّهاً: «أرى أنك تموتُ وأنت تَكْذِب على رسول اللّه ﷺ»[1]. ولكن جابراً المسكين كان قد ابتُلِيَ

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٣٨٠.

بالفِتْنة، فسُمعَ منه يروي مثل هذه الروايات المَوْضوعة: «انتقل العِلْم الذي كان في النبي ﷺ إلى عليّ، ثم من عليّ إلى الحسن، ثم لم يزل حتى بلغ جعفراً»[١]. وقد نقل الإمام مسلم عنه دَعْواه عن عَدَد الروايات التي بلغته عن الإمام الباقر رضي اللّه عنه حيث روى بإسناده عن جابر الجعفي أنه قال: «عندي سبعون ألف حديث عن أبي جعفر عن النبي ﷺ كلها»[٢]، وفي رواية في مقدمة «صحيح مسلم» خمسون ألفاً، وذكر في «التهذيب»[٣] أنه ادَّعى عند الإمام أبي حنيفة أن عنده ثلاثين ألف حديث لم يُظْهرها.

ولا ندري ـ واللّه أعلم ـ أن هذه دَعَاوَى جابر أم دَعَاوَى الجماعة التي انضمَّ إليها. وقد أشار إلى ذلك ابن حِبَّان حيث قال عنه: «كان سَبَئيّاً من أصحاب عبد اللّه بن سَبَأ»[٤]. ونَظَراً إلى حالته الابتدائية يبدو أن هذه الطَّامَّات والأُكْذُوبات قد وصلت إليه من هذه الجماعة، وهو أقرب إلى القياس[٥].

إن غَرَضي من تقديم هذا المثال هو معرفة مدى الأكاذيب التي بَثَّها هؤلاء الجماعة باسم عليّ رضي اللّه عنه، فإن كان فرد من أفراد هذه الجماعة يحمل سبعين ألفاً، وخمسين ألفاً من الروايات فماذا يكون مجموع هذه الروايات التي نُسِبت إلى عليّ رضي اللّه عنه وبُثَّت بين من فُتِنَ بهم!؟

وهؤلاء لم يكتفوا ببَثِّ هذه الأُكذوبات صَدْراً عن صَدْر، بل بدأوا ينشرون بعضها في صورة الكتابة باسم عليّ رضي اللّه عنه، فقد ذكر الإمام مسلم في مقدمته[٦] أنه: «أُتي ابن عباس بكتاب فيه قضاء عليّ، فمَحَاه إلا قَدَر، وأشار سفيان بذِراعه».

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٣٨١ وقد يعبر عن هذه الدعوى بلفظ: «إن رسول اللّه ﷺ دعا علياً فعلمه مما علمه اللّه تعالى، ثم علَّم علي الإمام الحسن، والحسن الإمام الحسين، والحسين ابنه . . إلى أن أوصله إلى الإمام جعفر الصادق.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١ / ١٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٢ / ٤٨.

(٤) ميزان الاعتدال ١ / ٣٨٣. قال بشار: وقول ابن حبان في كتاب المجروحين ١ / ٢٠٨.

(٥) لأن مثل وكيع بن الجراح يقول عنه: إنه ثقة يعتمد عليه. وسبق قول سفيان الثوري عندما أراد شعبة الكلام في جابر قال له: إن جرحت جابراً أجرحك.

(٦) المقدمة ١ / ١٠ ـ ١١.

وفي المقدمة[1] أيضاً أن ابن أبي مُلَيْكة قاضي الطائف كتب إلى ابن عباس رضي اللّه عنهما أن يكتب له كتاباً يستعينُ به في القضاء، فدعا ابن عباس بكتاب «قضاء عليّ»، فأراد أن ينسخه لابن أبي مُلَيْكة، فلمَّا جلس للكتابة ـ قال الراوي ـ يمرُّ به الشيء فيقول: واللّه ما قضى بهذا عليّ إلا أن يكون قد ضلَّ».

ومن الواضح أن ابن عباس لا ينسب الضَّلال إلى عليّ رضي اللّه عنه ـ والعياذ باللّه ـ بل غَرَضه من هذا التعبير هو إظهار بُطْلان تلك الأقوال المَوْضوعة، وأن كونها مَوْضوعةً من الوضوح بمكان لا يمكن لعليّ أن يقضي بها إلا إذا كان قد ضَلَّ.

وبالجملة، إن المنهج الذي وَضَعه عليّ لنَقْد الروايات هو المنهج الذي أخذ به ابن عباس، حيث سبق عنه قوله: «فلا نأخذ إلا ما نعرف».

ولكن هذه المنزلة التي حصلت لابن عباس بكَثْرة مُزاولته، وبعِدَّة أسباب أخرى، لم تحصل لكثير من الناس، لذلك نجح هؤلاء المفسدون في بَثِّ الأكاذيب في المناطق الإسلامية. وقد أشار عبد الملك بن مَرْوان إلى ذلك في خُطْبته التي ألقاها بالمدينة المنورة حيث قال: «وقد سالَتْ علينا أحاديثُ من قِبَل هذا المشرق لا نعرفها»[2]. ومن الواضح أن قوله: «هذا المشرق» يشير بذلك إلى المنطقة الشرقية التي ظهرت منها هذه الفِتْنة. وسبق أن ذكرتُ أن عبد الملك الحاكم الأُمَوي بَقِيَ إلى زمنٍ طالبَ حديثٍ، وكان من البارزين في عِلْم الحديث، لذلك نقلتُ قوله، لأنه كان يتكلَّمُ كمحدِّث لا كحاكم.

ويبدو من هذا القول أن هذه الفِتْنة كان يحسُّ بها وبنتائجها الداني والقاصي. وقد ظهرت هذه الفِتْنة حول عِلْم الحديث في أواخر عَهْد عثمان رضي اللّه عنه، حتى قال ابن عباس «تركنا الحديث عنه» أي: تركنا الرواية عن النبي ﷺ. ثم عادت هذه الفِتْنة بعد مَقْتَل عليّ رضي اللّه عنه، فما بَقِيَ أمامَ أهل العِلْم إلا مِعْيار «لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف». أما ما نَشَرَه عليّ رضي اللّه عنه من معلوماته ورواياته التي سمعها من رسول اللّه ﷺ، ووَجَّهَ عنايته إلى نَشْرها، فلم

---

(١) المقدمة ١ / ١٠.

(٢) طبقات ابن سعد ٥ / ١٧٣.

تكن بسيطةً، فقد رافقَ رسول اللّه ﷺ منذ أن آمَنَ وعُمُره ثماني أو تسع سنوات إلى أن تُوفي رسول اللّه ﷺ، وزد على ذلك روابطه المتعدِّدة برسول اللّه ﷺ، فكل ذلك سَهَّلَ له أن يجمع الثروة العظيمة لعلوم النُّبوة، وعندما نُشِرت هذه الثروة أمام الناس ماذا يكون مقداره وعظمته! وقد ذكر ابن حجر شهادة أُمِّ المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها حيث قال: هذه عائشة أخصُّ أزواج النبي ﷺ تقول لسائلها عن شيء من أحوال النبي ﷺ: سَلْ علياً[1]. وهذا أدلُّ على سِعَة عِلْم عليّ رضي اللّه عنه، ولكن ماذا كانت عاقبة هذا العِلْم الغزير؟ لنسمع ما قاله أحد خاصة عليّ رضي اللّه عنه كما ذكره الإمام مسلم في المقدمة[2]: «عن أبي إسحاق قال: لمَّا أحدثوا تلك الأشياء بعد عليّ، قال رجل من أصحاب عليّ: قاتَلَهم اللّه، أيَّ عِلْم أفسدوا». أي: أن العِلْم الذي نَشَره عليّ رضي اللّه عنه بعد نزوله في الكوفة، اختَلَطَ بالأكاذيب والمَوْضوعات التي بَثَّها الجماعة المفسدون باسم عليّ كتابةً وروايةً.

وقد شَرَحَ هذه العبارة الشيخ المحدث العَلَّامة شبير أحمد العثماني في شَرْحه «فتح الملهم على صحيح مسلم»[3]، وقال: «تقوَّلوا عليه الأباطيل، وأضافوا إليه الروايات والأقاويل المُفْتَعَلة والمُخْتلَقة، وخَلَطوه بالحق، فلم يتميَّز ما هو صحيح عنه مما اختلقوه».

وغَرَضي من ذلك أن علياً رضي اللّه عنه أراد أن ينشر الحق ليَكْسِر به ظَهْر الباطل، ولكن أهل الباطل اتخذوه ذريعةً لتَرْويج أباطيلهم وخرافاتهم، لأن علياً رضي اللّه عنه نَشَرَ الروايات بعد وصوله إلى الكوفة، وهذه حقيقة ثابتة، ولكن أهل الزيغ أضافوا إلى كل خمس من رواياته الصحيحة خمسين رواية مَوْضوعة، وهذا الذي سَهَّلَ لهم عَمَلية الاختلاق، لأنه لو لم تكن رواياته الصحيحة أساساً لَمَا استطاعوا النَّجاح بسُهُولة في تَرْويج أباطيلهم.

ولعل مثالاً واحداً يوضِّحُ هذا المعنى، يقول المؤرِّخون: إن عليّاً رضي

---

(١) تهذيب التهذيب ٥ / ٤٦. قال بشار: والحديث وارد في المسح على الخفين. أخرجه مسلم ١ / ١٥٩ و١٦٠، وغيره. وانظر تمام تخريجه في تعليقنا على ابن ماجه (٥٥٢).

(٢) المقدمة ١ / ١١.

(٣) فتح الملهم على صحيح مسلم ١ / ١٢٩.

اللّه عنه أرشدَ أبا الأسود الدُّؤلي إلى بعض الكُلِّيات الأساسية في عِلْم النحو، وذكر ابن عساكر في تاريخه[1] أن هذه الكُلِّيات في أمالي عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي كانت في نحو عشرة أسطر، ولكن إبراهيم بن عقيل، المشهور بالمكبري الكِرْماني، وَسَّع الأسطر العشرة فجعلها عشر أوراق، ونَسَبها إلى عليّ رضي اللّه عنه وسَمَّاها: «التعليقة». وهكذا لم يتركوا شُعْبة من شؤون الحياة إلا نَسَبوا إليه الأباطيل. وهذا مَوْضوع طويل.

وبالجملة، إن هذا الهُجُوم على الأحاديث بعد مَقْتَل عليّ رضي اللّه عنه كان أشدَّ من الهُجُوم الذي كان بعد مَقْتَل عثمان رضي اللّه عنه، فقد بَثَّ هؤلاء المفسدون كلام الاشتباه والالتباس حتى صَعُبَ التَّمْييز بين الحق والباطل، وكادت سفينة هذا العِلْم أن تَغْرَق، ولم يَبْقَ في مثل هذه الظروف إلا منهج عليّ رضي اللّه عنه.

ولكن هذا المنهج ـ كما قلتُ مراراً ـ لا يُحْسِن استعمالَه كلُّ إنسان من العامة والخاصة، وليس أمراً سَهْلاً، لأن هذا هو المِعْيار الذي يُعَبَّر عنه اليوم بمِعْيار الدِّراية.

وحقيقة مِعْيار هذه الدِّراية، هي أن هناك كُلِّياتٍ وضوابطَ فإذا وردت جزئية تُعْرَض على هذه الكُلِّيات والضوابط للاختبار. ولكن تطبيق هذه الكُلِّيات على الجزئيات ليس أمراً هَيِّناً، وإنما يحتاج إلى مَلَكة ومَهَارة، ولا تحصل هذه المَلَكة إلا بعد مُزَاولة وخِبْرة طويلة.

ولتوضيح هذا المعنى نأخذ مثالَ الطِّبِّ، فمَن تعلَّمَ كُلِّيات الطِّبِّ لتشخيص الأمراض والآثار والعلامات لا يصير طبيباً حاذقاً، وإنما يحتاج إلى مُزاولة وتجارب طويلة مع أهل الفَنِّ، وهذه قاعدة عامة ومُسلَّمة في مثل هذه الأمور، وتشمل قوانين الدِّراية والقوانين العَقْلية التي تُخْتَبَر بها الروايات، وتعترضها الصُّعوبات، ومع ذلك فمِعْيار الدِّراية يُستعمل في الروايات التي تتعلَّقُ بأمور الدنيا عامة، ولكن هذا المِعْيار عندما يدخل إلى الروايات التي تَسْتَنِد إلى دين أو مذهب من المذاهب نراه يفقد تأثيره وقوّته.

---

(١) انظر تاريخ دمشق ٧ / ٥٦.

والحق أن هذا المِعْيار العَقْلي العجيب ـ مهما يقول القائلون ـ لو كان استُعْمِل لِقَبُولِ الروايات الدينية ورَدِّها لَمَا وجدنا أكثر الأديان اليوم غارقةً تحت ستار الأوهام والخُرَافات، والتي أصبحت اليوم أُضحوكةَ الأطفال.

ويشهد التاريخ أن الروايات التي تُنْسَب إلى الدين تكتسب صِبْغة التَّقْديس، بحيث لا يسع السائل أن يسأل: مَن هم رواة هذه الروايات؟ وعلى أيِّ أساس نَسَبوا هذه الروايات إلى الدين؟ ومتى نَسَبوها؟ ولماذا نَسَبوها؟ وكان يكفي لإسكات الألسنة، بل لإسكات القلوب والأذهان أن يُقال له: إن هذا من الدين، أو يأمر به الدين، أو ورد هكذا في الكُتُب الدينية، أو هكذا يقول علماء الدين، وأمثالها من الكَلِمات المعروفة، التي كانت تملكُ قوّةً تَسْكُتُ أمامَها الألسنةُ بل تسكت القلوب والأذهان.

والقول ضدَّ هذه الروايات لم يكن شيئاً عظيماً فحسب، بل يبدو أن تصوُّر هذا القول كان يكفي لجَعْل صاحبه مُجْرِماً دينيّاً. وهكذا استمرَّت الحال، فكانت الروايات كلَّما تقنَّعت بقِناع الدين أَمِنتَ النَّقْدَ والجَرْحَ والتَّعْديلَ، ويقف تقديس الدين مُتحدِّياً أمام كل سؤال واعتراض. ولم تكن الحال تنتهي إلى هذا الحَدِّ، بل كانت ذخيرة الروايات عندما تتقنَّعُ بقِناع الدين تصل إلى مرتبة تقصر عنها الحواسُّ، وتنطفىء دونها مصابيح العقول. أعني بذلك أن هذه الذخيرة تدخل في عالم الغيب، ولا يكون لها ترجمان في عالَمنا الحِسِّي إلا الدين. وماذا كانت صورة النَّقْد على مِعْيار الدِّراية للروايات التي دخلت في عالم الغَيْب؟

إن الأديان لها صلة جَوْهرية بالغَيْب. فلو اختير لها طريق النَّقْد الذي تُنقد به أخبار حوادث الدنيا ووقائعها، بِغَضِّ النَّظَر عن صلتها الجوهرية بالغيب، فلا يبقى الدين دِيناً بعد انقطاع صلته بالغَيْب. ولذلك فالذين اختاروا هذا الطريق ـ طريق نَقْدِ أخبار حوادث الدنيا ـ لنَقْد الحقائق الدينية والأمور الغَيْبية، في أيِّ عَصْر، كانت نتيجة ذلك أن أصبح الدين هَيْكلاً جافاً لبعض الرُّسوم المادية، التي لا روح لها، بحيث لم يَبْقَ حتى لهؤلاء النُّقَّاد ما يُرَغِّبهم في هذا الدين فَضْلاً عن غيرهم. وهذه كانت نتيجة هذه الجهود في الماضي. واليوم نراها أيضاً تنتهي إلى تلك النتيجة!

ولكن مع إبقاء هذه الصلة الغَيْبية فالذين جعلوا الدِّراية مِعْياراً لنَقْد

الروايات الدينية وما اشتملت عليه تلك الروايات، عَلِموا كأنهم يستعملون سلاحاً بسيطاً، فيخطىء الهَدَف. هكذا يكون، سواء اعترفنا أم لم نعترف. وهذه نتيجة فِطْرية مَنْطِقية لازِمَة لصورة الواقع في الدين.

إن ثروة أديان العالم التي لها صلة بالروايات الخُرَافية، لم يكن سَبَبها أن أهلها لم يكن لهم عِلْم بمِعْيار الدِّراية، حتى ينقدوا بها هذه الروايات، ولو قلنا ذلك يكون إنكاراً للواقع، وليس هذا مقام التفصيل، ولكن يمكن الإشارة إليه بالإجمال، وذلك أن مُعْظم أديان العالم التي امتلأت أذيالها بالخُرَافات، قام أهلها باستخدام مِعْيار الدِّراية، ونقدوا به الروايات التي تتعلَّقُ بالحوادث والوقائع الدنيوية. وكانت نتيجة ذلك أننا نرى أن دينهم بَقِيَ عبارةً عن مجموعة من الخرافات في جانب، وفي جانب آخر نراهم اخترعوا العلوم والفنون المختلفة الكثيرة التي بَذَلوا فيها جهوداً لتمييز الحق عن الباطل، والصحيح عن الغَلَط، فكيف يمكن الدَّعْوى بأن هؤلاء لم يكونوا يعرفون استخدام مِعْيار الدِّراية لتنقيح الروايات التي تتعلَّقُ بالدين!

وخلاصة الكلام أن مِعْيار الدِّراية مهما يكن له من أهمية، فإنها كانت أكثر فائدة للروايات التي كانت لها صلة بالحوادث والوقائع. ولا شكَّ أن تأثير هذه القاعدة يكون أشدَّ في أخبار الدنيا. ولكن عندما نتعرَّض للغَيْب فلا تبقى لها أهمية ـ كما قلتُ ـ أكثر ممن يستعمل السِّلاح البسيط فيخطىء الهدف.

فاستعمال هذا المِعْيار لنَقْد الروايات الدينية التي تستندُ إلى الغَيْب لا محالة، من الخطأ أن نقول بعدم استخدام هذه القاعدة لنَقْد تلك الروايات. فقد استخدمها المحدِّثون بشكل واسع في نَقْد الروايات وأرشدوا إلى استخدامها. وقد أرشد إليها عليّ رضي الله عنه قبل المحدثين. كما كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يُرشد الناس إلى استعمال الدِّراية في قَبول الروايات، كما تدلُّ بعض الروايات على أن النبي ﷺ نفسه أرشد إلى استعمال هذا المِعْيار، وإضافة إلى ذلك فمن شاء أن يجده في القرآن الكريم يجده فيه[1].

---

(١) ذكر ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» والخطيب في «الكفاية» وغيرهما في كتبهم أحاديث=

وبالجملة، إن مِعْيار الدِّراية لنَقْد الروايات ليس شيئاً غريباً لدى المسلمين، ولكن ـ كما رأيتم ـ الروايات التي تكون لها صلة بدينٍ قلَّما ينجح هذا المِعْيار بخصائصه.

إذن، فالدين الذي اختاره ربُّ العالمين ليكون آخرَ الأديان ولكافة الناس، هل كان من الممكن أن يكون من غير إعدادٍ إلهيٍّ لسَدَّ هذا الخَطَر؟!

والذين لا يعلمون لعلهم يسيؤون الفَهْم أن المحدثين استعملوا مِعْيار الدِّراية لنَقْد الروايات فيما بعد، وأنَّ مِعْيار الرواية لنَقْد الأحاديث الذي يُستعمل فيه الجَرْح والتَّعْديل للرُّواة كان هو الطريق القديم الذي كان رائجاً بين المحدثين. ولكن هذا عندي نتيجة عدم المعرفة بالوقائع والأحوال. وقد رأيتم أن تاريخَ مِعْيار الدِّراية قديمٌ، وإنني أرى أن نتيجة الضَّعْف الطبيعي لهذا المِعْيار أَلْهَمَ اللّه عز وجل في قلوب هذه الأمة ـ التي تؤمن بهذا الدين الخاتم ـ مِعْياراً جديداً وطريقاً عجيباً لنَقْد الروايات، الذي يُعبَّر عنه في اصطلاح المحدثين بـ «فَنِّ الجَرْح والتَّعْديل»، الذي يتناولون فيه رواة الحديث فَرْداً فَرْداً، ويستخدمون فيه تلك الكُتُب التي سُجِّلت فيها بعد تمام التحقيق والتنقيح صفات

= عن رسول اللّه ﷺ ملخصها: إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم، وتلين لكم أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به. وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد فأنا أبعدكم منه» (انظر الكفاية ٤٣٠).
ومن الواضح أن المراد من أحاسيس المسلمين هي التي تنشأ فيهم في ظل القرآن الكريم، والتي أعبِّر عنها دائماً بالعقلية القرآنية والفكرة الإيمانية. أما عقلية اللادينيين فلو جعلها أحدنا معياراً للنقد لاضطر إلى أن يقضي على كثير من الآيات القرآنية فضلاً عن الأحاديث النبوية.

وبالجملة، لو كانت هذه الرواية صحيحة لدَّلت على أن النبي ﷺ نفسه أرشد إلى استخدام هذا المعيار في الروايات. وكذلك الأمر الذي ورد في القرآن بالنسبة لأخبار الأمن والخوف ألا يشيعها العوام، بل يردوها إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم، ثم بين أن هؤلاء يستنبطون هذه الأخبار، أي: يميزون صحيح الأجزاء من غلطها. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٤ / ٨٣]. ومن الواضح أن هذا الحكم يشير إلى استعمال الدراية في الروايات والأخبار.

الرُّواة وخصائصهم التي يمكن أن تتأثَّرَ بها رواياتهم التي رووها. وبضوء هذه الكُتُب يُحْكَم على كل فَرْد من الرُّواة، وحسب هذا الحُكْم تكتسب الرواية صفةً من الصِّفات، وتُوضَع في الدرجة التي تستحقُّها.

وإنني أرى أن هذا الطريق الخاص لنَقْد الروايات الدينية وتحقيقها وتنقيحها، وتصحيحها وتضعيفها طريقٌ إلهاميٌّ خاصٌّ بهذه الأمة، التي تؤمن بالدين الإسلامي الدين الخاتم، والذي يُتدارَكُ به ما يتبقى من التقصيرات في مِعْيار الدِّراية.

أما كيف أُلْهِمَ المسلمون هذا الفَنَّ؟ ومَن بدأ به من الأئمة وتوجَّهَ فِكْره إلى هذا الطريق للنَّقْد والتحقيق؟ وكيف ومتى وصل هذا الفَنُّ ـ الذي اخترعه المسلمون ـ إلى الكمال مُتدرِّجاً بمراحل؟ وما هو الطريق السليم لاستخدام هذا الطريق؟ وغير ذلك من المباحث، فانتظروا الجواب في الكتاب الآتي، والأمر بيده سبحانه وتعالى[١].

***

(١) كتب المترجم في هذا الموضع ما يأتي: «كُتبت ترجمة السطور الأخيرة في مسجد موسكو يوم الجمعة ٤ / ١ / ١٤١٤هـ = ٢٥ / ٦ / ١٩٩٣م».

فهارس الكتاب



فهرس الأحاديث المرفوعة

فهرس الأعلام[1]

(١) أهملنا «أبو» و«أم» و«ابن» عند الترتيب على حروف المعجم.

* * *

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس الفرق والأقوام

فهرس الأمكنة والبقاع

المحتويات

* * *



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان
لصاحبها : الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود
تلفون: Tel: 009611-350331 / خليوي: Cellulaire: 009613-638535
فاكس: Fax: 009611-742587 / ص.ب. 113-5787 بيروت ، لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN

الرقم : ٤٣٦ / ٢٠٠٠ / ٩/ ٢٠٠٤

التنضيد : بيت الكتاب ـ بغداد

الطباعة : باسيل برنتنغ برس

TADWIN AL-HADITH

by

Munadher Ahsan Al-Kaylani

1892 - 1956

Translated from Urdu

by

Prof. Dr. A. Iskandar

Revised by

Prof. Dr. Bashar A. Marouf

